

مَعْرِفَةُ السُّنَنِ

شَرْح

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

الجزء الثاني

هو شرح لجامع الترمذي ألف بضوء ما أفاده الحافظ المحجة المحدث
الكبير إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، رحمه الله مع غزير
نقول جهابذة الأمة في شرح الحديث

تأليف

محدث العصر العلامة

الشيخ السيد محمد يوسف بن السيد محمد زكريا الحسيني البنوري

نور الشريعة مرقده المتوفى ١٣٩٧ هـ

الناشر

إيم. إيم. سعيد كنبني

آدب منزل باكستان جوك - كراتشي

تم طبع في ايمجو كيشل بريي - كراتشي - باكستان - ١٤١٣ هـ

الطبع چہارم

قد طبع فی "ایجوکیشنل بریس" کراچی،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

—: أبواب الصلاة :—

—: أبواب الصلاة :—

أى هذه أبواب الصلاة على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو أبواب الصلاة هذه على عكس ما تقدم ، ويجوز أن ينصب على تقدير خذ . ولما فرغ عن أبواب الطهارة التى كانت من جملة شروط الصلاة شرع فى بيان الصلاة التى هى المشروطة ، ولذا أخرها عن الشرط لأن الشرط يسبق المشروط . والصلاة : قبل أصلها فى اللغة الدعاء ، قال تعالى : " وصل عليهم " أى أدع لهم ، وفى الحديث فى إجابة الدعوة : " وإن كان صائماً فليصل " أى فليدع لهم بالخير والبركة . وقال الأعشى — بصف راهباً — :

برواح من صارات المليك * * * طوراً مجوداً وطوراً جواراً
والمرأحة الانتقال من حالة إلى حالة أخرى ومعناه أن الراهب ينتقل فى العبادة من حالة إلى حالة فتارةً بسجدة وتارةً يجار جواراً .
وأيضاً قال الأعشى — بصف الحمر — :

وقابلها الرمح فى دنها * * * وصل على دنها وارنسم
فسمى بها هذه الأفعال المشهورة لاشتغالها على الدعاء ، وهو قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم ، وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة

عن رسول الله ﷺ .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ

شرعية في هذه الأفعال مجازاً لغوياً في الدعاء ؟ لأن النقل في اللغات كالنسخ في الأحكام ، أو يقال استعمال اللفظ في المنقول إليه مجاز راجح وفي المنقول عنه حقيقة مرجوحة ، فيه خلاف بين أهل الأصول . وقال ابن فارس : ويقال إن الصلاة من صليت العود بالنار إذا لينته وكذلك المصلي يلين بالخشوع . وقيل مشتقة من "المصلي" وهو الفرس الثاني في خيل الحابة ، والأول المجلي وهو السابق ، ثم المصلي ، ثم المسلي ، ثم التالي ، ثم العاطف الخ . وسميت بذلك العبادة المخصوصة لأنها ثانية لشهادة التوحيد كالمصلي يكون تابعاً للمجلى ويكون رأسه عند صاوى السابق . وقال شيخنا : لأن المقتدى فيها يكون تابعاً للإمام ، وهذا الوجه يختص بالمقتدى ، وبصلاة الجماعة ، اللهم إلا أن يقال بالتميم بعد أصل الوضع . وقيل لأن المصلي تال وتابع فعل النبي ﷺ ، وقيل : من الصاوين عرقان عن يمين الذنب وشماله ، أو العظمان الثانيان عند العجيزة ، فالمصلي يحرك صاويه في الركوع والسجود . وقيل : هي التعظيم ، وقيل هي الرحمة ، وقيل هي الإقبال على الشئ ، والوجه في الكل ظاهر ، والأول أولى . هذا ما يخص "العمدة" (٢ - ١٩٥) و "المصباح المنير" (١ - ٤١٨) و "فقه اللغة" لابن فارس (ص - ٤٦) و "شرح النووي على مسلم" وغيرها بزيادة من الراقم الفقير إلى الله تعالى .

قوله : عن رسول الله ﷺ ، في كلمة "عن" إشارة إلى أن الأحاديث المروية في الكتاب مرفوعة مسندة إليه ﷺ .

— : باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ : —

حدَّثنا : هناد بن السرى نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث ابن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف أخبرني نافع بن جبير بن مطعم قال أخبرني ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أمي جبرئيل (عليه السلام)

المواقيت : جمع ميقات ، قيل الوقت والميقات واحد وهو المقدار من الدهر ، وقيل : الوقت مطلق والميقات وقت قدر فيه عمل من الأعمال ، وربما يستعمل في المكان أيضاً ، والتوقيت تحديد الوقت ووقته كوقته . انتهى ملخصاً من "القاموس" وشرحه والتفصيل في "العمدة" (٢ - ٥٠٤) .

قوله : أمي جبرئيل . استدل به بعض من الشافعية بصحة اقتداء المفترض خلف المتنفل بأن جبرئيل كان معلماً متنفلاً والنبي ﷺ كان مفترضاً ، وذلك مذهب الشافعي ورواية عن أحمد . ومذهب أبي حنيفة و مالك وأحمد عدم صحة اقتداء المفترض خلف المتنفل . ويأتي تفصيل المسألة بأدلتها في موضعها من حديث معاذ إن شاء الله تعالى . وهكذا ذكر المذاهب النووي في "المجموع" (٣ - ٢٤٩) والبدر العيني في "العمدة" (٢ - ٧٧٣) و "فتح القدير" (١ - ٢٦٣) .

وأجاب عنه القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي في "العارضة" (١ - ٢٥٨) ما ملخصه : أن ذلك دعوى لا دليل عليه ، وكان جبرئيل مأموراً بالإمامة وكما خص بالإمامة جاز أن يخص بالفريضة ، ويؤيده ما في حديث مالك رضي الله عنه من قول جبريل : بهذا أمرت - برفع التاء ونصبها - والرفع ثابت صحيح ، فكان جبرئيل مأموراً صراحةً فتكون صلاة مفترض خلف مفترض اه ملخصاً مختصراً . ويصح أن يجاب أن هذه واقعة حال متقدمة لا عموم لها . قال الراقم : قال أبو الفتح ابن سبيل الناس اليعمرى في "شرح الترمذي" فيما حكى عنه الشوكاني : ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لا يبي فيه من الإجمال اه .

عند البيت مرتين . فصلي الظهر في الأولى منها .

فالوقائع الجزئية لا تصاح أن تكون نظاماً عاماً في الشريعة . ويدور بالبال : أن إمامة جبريل للنبي ﷺ كان مثالياً في عالم المثال لم يكن أمراً مشاهداً محسوساً للصحابة في عالم الشهادة ، وإنما كان رسول الله ﷺ إماماً للصحابة في عالم الحس ، والناس اقتدوا بالنبي ﷺ فكانت إمامة جبريل أمراً مثالياً تكوينا في الحقيقة وإن أفادت تشريعاً من ناحية التعليم ، فمثل هذا لا يكون حجة في نظام التشريع العام للأمة ، نعم في الموضع دلائل للفريقين يأتي بيانها والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : عند البيت . في رواية الإمام الشافعي : " عند باب البيت " حكاه الزرقاني وابن حجر في " التلخيص " ، وكذا رواه الطحاوي في " المشكل " ، والبيهقي في " الكبرى " حيث أن الباب في شرق البيت فلا يمكن الاستقبال إلى القدس إلا إذا كان الباب جنوبياً .

قوله : مرتين ، أي في يومين كما هو صريح في الرواية فعبر بالخميس المرات في يوم بكرة ، وفي هذا التعليم العمل ما لا يخفى من الأهمية ، وكذلك علم الوضوء جبريل عملاً كما هو عند " ابن ماجه " كما تقدم بيانه . وانظر للتفصيل " الروض الأنف " (١ - ١٦٢) .

قوله : فصلي الظهر ، كانت فريضة الصلوات الخمس ليلة الإسراء ، ونزول جبريل لتعليم الأوقات كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة كما قاله محمد بن اسحاق في سيرته ، حكاه أيضاً في " الفتح " (٢ - ٣) و " العدة " (٢ - ٥٠٧) . قال السهيلي في " الروض الأنف " (١ - ١٦٣) : أهل الصحيح متفقون على أن هذه القصة - أي إمامة جبريل - كانت في الغد من ليلة الإسراء ، وذلك بعد ما نبئ بخمسة أعوام الخ . وقال عبد الرزاق

عن ابن جريج قال قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت الأولى - أي صلاة الظهر - فأمر فصيح بأصحابه : "الصلاة جامعة" فاجتمعوا فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس فذكر الحديث : حكاه في "الفتح" . وقال ابن عبد البر : لم يختلف أن جبريل هبط صبيحة الإسراء عند الزوال فلم النبي ﷺ الصلاة ومواقبتها وهيئتها اهـ . حكاه الزرقاني على "الموطأ" (١ - ١٣) . قال الحافظ ابن حجر : وفي هذا رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل وبعدها ببيان النبي ﷺ اهـ . قال السيوطي : وهو صريح حديث ابن عباس "أمني جبريل عند البيت الخ" . ثم إنه قيل - في توجيه نزوله في الظهر دون صلاة الفجر مع فرضية الخمس معاً - : أنه نام عند صلاة الصبح فلم ينزل جبريل . وهذا خطأ واختلط على هذا القائل واقعة نزول جبريل بواقعة ليلة التعريس ، وعبر بعض الرواة عن ليلة التعريس بليلة الإسراء فزاد الأمر غمّة . ثم إن القائل هو العراقي كما في "البحر" (١ - ٢٤٤) وكما في "زهر الربى" قبيل الأذان وقد تعقبه السيوطي أيضاً فراجعه .

قال شيخنا : والوجه عندي : أن رسول الله ﷺ كان يصلي الفجر والمصر قبل فرضية الخمس فلم تكن أهمية في الابتداء بتعليم الفجر . وقد ذهب بعضهم إلى فرضية الفجر والمصر قبل الإسراء ، وقد دلت عدة من آيات التنزيل على هاتين الصلاتين . قال السهيلي في "الروض الأنف" (١ - ١٦٢) وذكر المزني أن الصلاة قبل الإسراء كانت صلاة قبل غروب الشمس وصلاة قبل طلوعها ، ويشهد لهذا القول قوله سبحانه (ومصبح بحمد ربك بالعشي والإهكار) . وقال يحيى بن سلام مثله اهـ . وحكى البدر العيني عن أبي إسحاق الحربي ويحيى بن سلام كذلك في (٢ - ٢١١) وحكاه ابن حجر في "الفتح"

عن الحرابي فقط . وصرحاً بفرضيتها عنده .

قضية : لا يبعد أن يكون لفظ المزني في "الروض الأنف" تصحيحاً للحرابي والله أعلم . وذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد، وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى : (فاقربوا ما تبسر منه) فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصاوات الخمس اهـ . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله تعالى : (فاقربوا ما تبسر منه) إنما نزلت بالمدينة لقوله تعالى : (وآخرون يقاتلون في سبيل الله) والقتال إنما وقع بالمدينة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك اهـ . وما استدلل به غير واضح لأن قوله تعالى : (علم أن سيكون) ظاهر في استقبال . قاله الحافظ في "الفتح" (١ - ٣٩٣) . وهذه جملة الأقوال في ذلك . وفي "صحيح البخاري" (١ - ١٠٦) (باب الجهر بقراءة الفجر) و (٢ - ٧٣٢) من "سورة الجن" ، ومسلم (١ - ١٨٤) (باب الجهر بقراءة الصبح) من حديث ابن عباس قال : " انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ وفيه : وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له " ودل ذلك على أنه جهر فيها بالقراءة ، وقد قالوا بأنه ﷺ كان يصليها قبل الإسراء ولكنهم اختلفوا في افتراضها ، فالأكثر إلى عدم افتراضها ، واختار بعض افتراضها . قال شيخنا : إذا اتحد كيفية أدائها قبل الإسراء وبعده فإذن بشكل وجه الفرق بين الفرضية وعدمها ، فالأولى أن يقال بفرضيتها . قال : وبه أقطع . قال الراقم : اختلفوا في تاريخ هذه الواقعة فقبل كانت ذلك في ذي القعدة سنة عشر من البعث . كما في "العمدة" (٩ - ٢٤١) وإن الإسراء قبل الهجرة بسنتين أو ثلاث فتكون القضية بعد الإسراء ، وقيل : الواقعة في ابتداء المبعث وكان

يصلى هاتين قبل الإسراء قطعاً كما هو مفاد ما قاله في "العمدة" (٣-٩٣) .
ويقول الفسطلاني : والذي تظاهرت أن ذلك أول المبعث وأن مجئ
الجن لاستماع القرآن قول خروجه ﷺ إلى الطائف بسنتين ، ولا يعكر عليه
قوله أنهم رأوه يصلى بأصحابه صلاة الصبح ؛ لأنه ﷺ كان يصلى قبل الإسراء
صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها اهـ (٧ - ٤٠٢) ويقول النووي
في شرح "مسلم" : إن حديث ابن عباس في أول أمر النبوة اهـ . وقال
الحافظ عماد الدين ابن كثير في "تفسيره" (٥ - ١٤٠ و ١٤١ طبعة المنار)
ما ملخصه : أنه ﷺ صلى في مسجد بيت المقدس تحية المسجد ركعتين حين
خرج به إلى السماء ثم لما هبط إلى بيت المقدس وهبط معه الأنبياء فصلى بهم
فيه لما حانت الصلاة ، وبمقتضى أنها الصبح من يومئذ ، وتظاهرت الروايات
على أنه أمهم ببيت المقدس ، ولكن في بعضها أنه كان أول دخوله إليه ،
والظاهر أنه بعد رجوعه إليه الخ . وورد في بعض أحاديث إمامة جبريل :
"أتاني جبريل عليه السلام حين طلع الفجر" أخرجه الدارقطني في "سننه"
(١ - ٩٦) في حديث ابن عمر من طريق محبوب بن الجهم مولى حذيفة بن
اليمان وهو ضعيف وفيه من النكارة "ابتدأوه بالفجر" والصحيح خلافه . قاله
الحافظ في "التلخيص" (ص-٦٤) . ويقول الحافظ الزيلعي في "نصب الرتبة"
(١ - ٢٢٦) : ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" وأعله بمحبوب بن
الجهم وينظر لفظه فإن بقية الأحاديث صريحة في ابتدائه بالظهر
ويشهد الأكثر ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة وأبي سعيد قالا : " أول
صلاة فرضت على النبي ﷺ صلاة الظهر " . وسكت عليه اهـ ملخصاً . ولعله
اختلط على الراوي حديث تعليم جبريل الإمامة للنبي ﷺ وحديث تعليمه ﷺ
رجلاً سأله بالمدينة وتعليمه السائل كان من صلاة الصبح كما سيأتي في "الترمذي"
ورواه "مسلم" .

حين كان الفتي مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان

قوله : حين كان الفتي : الفتي ظل الشمس بعد الزوال . قال بعض الغير المقلدين من أهل الهند أن استثناء فتي الزوال من المثل أو المثالبين - كما هو في كتب الحنفية - لا أصل له في الشريعة . ولم يدر هذا المسكين أنه لو كان المدار على المثل فقط من غير أن يستثنى منه فتي الزوال لزم أن يصلي الظهر بل العصر أحياناً كذلك حين الظهيرة قبل الزوال في البلاد التي يكون فتي الزوال فيها مثل قامة الرجل أو أكثر . قال الراقم : وبدل على الاستثناء لفظ حديث جابر عند "النسائي" : "فصلى الظهر حين زالت الشمس وكان الفتي قدر الشراك ، ثم صلى العصر حين كان الفتي قدر الشراك وظل الرجل" ، فهذا الفتي قدر الشراك زائد على المثل وهو الذي قاله السادة الحنفية ، ومن أجل هذا يقيد لفظ "الترمذي" في حديث ابن عباس : "حين كان كل شيء مثل ظله ، باستثناء فتي الزوال كما صرح به رواية النسائي في حديث جابر ، ثم إن زوال الشمس أول وقت الظهر . ويقول الحافظ في "الفتح" (٢ - ١٧) : وهذا هو الذي استقر عليه الإجماع ، وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال ، وعن أحمد وإسحاق مثله في الجمعة اهـ . ومثله في "العمدة" (٢ - ٥٣٢) و"المبسوط" (١ - ١٤٢) .

قوله : مثل الشراك ، أي قدر شراك النمل . قال الخطابي في "المعالم" (١ - ١٢٢) : ليس قدر الشراك هذا على معنى التحديد ولكن الزوال لا يستبين إلا بأقل ما يرى من الفتي ، وأقله فيما يقدر هو ما باخ الشراك أو نحوه . وليس هذا المقدار مما يتبين به الزوال في جميع البلدان ، إنما يتبين ذلك في مثل مكة من البلدان التي ينتقل فيها الظل ، فإذا كان أطول يوم في السنة واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير شيء من جوانبها ظل . وكل بلد يكون أقرب إلى

كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى وسط الأرض كان الظل فيه أقصر ، وما كان من البلدان أهد مع واسطة الأرض وأقرب إلى طرفيها كان الظل فيه أطول ٥١ .

قوله : كل شئ مثل ظله . ذهب جمهور الأئمة إلى أن وقت الظهر ينتهي إلى المثل الأول . حكاه العيني في "العمدة" (٢ - ٥٤٠) عن مالك والشافعي وأحمد والثوري وإسحاق وأبي يوسف ومحمد وهي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة .

وأما مذهب أبي حنيفة فلم يذكر آخر وقته الذي به ينتهي في "المبسوط" لمحمد بن الحسن نصاً ، وكذا قال شمس الأئمة السرخسي في "المبسوط" (١ - ١٤٢) وأيوب الكاساني في "البدائع" (١ - ١٢٢) أن محمداً لم يذكره نصاً في الكتاب - أي "المبسوط" - . قال شيخنا : وكذلك لم أره في كتب الإمام محمد الموضوعة لنقل ظاهر المذهب من "الجامع الصغير" ، و"الجامع الكبير" ، و"المبسوط" ، و"الزيادات" .

ثم اختلفت الروايات عن الإمام ، فالرواية المشهورة أن وقته ينتهي إلى المثلين ، واختاره أصحاب المتون ، وجعله صاحب "النهاية" شارح "الهداية" ظاهر الرواية ، وصححه في "البدائع" و"المحيط" و"الينابيع" ، واختاره أكثر الشارحين . هذا ما يخص ما في "البحر" (١ - ٢٤٥) وابن عابدين (١ - ٢٣٢) . وجعل ذلك في "المنية" (١ - ١٥٢) على هامش "الفتح" (رواية محمد عن أبي حنيفة ، وكذلك صاحب "البحر" ، وجعلها شمس الأئمة في "مبسوطه" (١ - ١٤٢) رواية أبي يوسف عنه والله أعلم . وكذلك جعلها في "الكفاية" ظاهر الرواية ، وفي جعله ظاهر الرواية نظر لما تقدم .

والرواية الثانية : إنه ينتهى إلى المثل الأول ويحده وقت العصر مثل مذهب الجمهور ، وهو رواية الحسن بن زياد عن الإمام كما في عامة كتبنا كما في " البحر الرائق " و " العناية " و " عمدة القارى " (٢ - ٥٤٠) وجعلها السرخسى في " مبسوطه " (١ - ١٤٢) رواية محمد بن الإمام . ولفظ المبسوط : اختلفوا في آخر وقت الظهر ، فعندهما إذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو رواية محمد بن أبي حنيفة . ١ هـ . وقريب منه ما في " البدائع " : روى محمد عنه إذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال ، والمذكور في " الأصل " : ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين الخ .

والذى يخطر ببال أن لفظ " البدائع " خطأ الناسخ ، فقوله : " مثله " صوابه " مثليه " ، وقوله : " والمذكور " فالذى يقتضيه عبارة " البحر " أن صوابه " وهو المذكور " حيث قال صاحب " البحر " قال في " البدائع " : أنها المذكورة في " الأصل " ، ويحتمل أن يكون الخطأ في نقل " البحر " ويكون " والمذكور في الأصل " مبتدأ " ولا يدخل الخ " خبراً له ، وأيضاً إن في " البدائع " حكى بعده رواية الحسن : « إذا صار ظل كل شئ مثله » وهذا يدل على أنه غير ما حكاه عن محمد ولا يصح ذلك إلا بأن يكون كما صححت ، وكذا قال : والصحيح رواية محمد ، ولذا نقله صاحب " البحر " وابن عابدين تصحيح " البدائع " لرواية محمد المثليين . وكذلك في لفظ " المبسوط " عندى سهو من المؤلف أو وقع حذف في العبارة من الناسخ ، ولى على ذلك شواهد ولا يتسع المحل لبيانها ، وكل من أطال تفكيره في عبارات فقهاءنا يتضح له ذلك ، وياليت لو تيسر لى " المبسوط " للإمام محمد لاطمئن القلب على أمر .

والرواية الثالثة : أنه إذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثليه ، وعلى هذا

يكون بين الظهر والعصر وقت مهمل (كما بين الظهر والفجر) وروى هذه أسد بن عمرو عنه . كذا في "الهدائع" (١ - ١٢٢) و "العناية" على هامش "الفتح" (١ - ١٥٢) و "فتح القدير" (١ - ١٥٣) و "عمدة" (٢ - ٥٤٢) . وقال في "العناية" : قال الكرخي : وهذه أعجب الروايات إلى لموافقتها لظاهر الأخبار . وعزاه السرخسي في "المبسوط" (١ - ١٤٢) إلى الحسن بن زياد ، وكذا في "الكفاية" (١ - ٨٥) . ومن أجل هذا قال المشايخ : ينبغي أن لا يصلح العصر حتى يبلغ المثلين ، ولا الظهر مؤخراً إلى انتهاء المثل ليخرج من الخلاف فيها يقيين . أفاده ابن الهمام وابن نجيم وغيرهما .

والرواية الرابعة : أنه إذا صار الظل أقل من قائمتين يخرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قائمتين . رواه المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، ومحمد الكرخي . حكاه البدر العيني في "عمدة القاري" (٢ - ٥٤٢) وهذه الرواية ثبتت زيادة نفاها غيرها وأفتى صاحب "الدر المختار" برواية الحسن بن زياد حاكياً عن "الفيض" وقال الطحاوي : وبه نأخذ وفي "غرر الأذكار" وهو المأخوذ ، وفي "البرهان" وهو الأظهر . كذا حكاه صاحب "الدر المختار" . ورده ابن هابدين (١ - ٣٣٣) . وصاحب "البحر" (١ - ٣٤٥) .

قال شيخنا : والحق ما قاله صاحب "الدر المختار" فإن المثل الثاني وقت الضرورة للظهر . وحكى الشيخ السيد أحمد زيني دحلان الشافعي في رسالة له عن "الفتاوى الظهيرية" (١) و "خزانة المفتين" (٢)

(١) هي تأليف ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي المتوفى سنة ٦١٩ هـ . وانتخب منها ونلخصها الحافظ البدر العيني وسماه "المسائل الهدية المنتخبة من الفتاوى الظهيرية" . كذا في "كشف الظنون" (٢ - ١٦٨) .
(٢) "خزانة المفتين" تأليف الإمام الشيخ حسين بن محمد السمعاني الحنفي

رجوع أبي حنيفة إلى المثل الأول . وكلا الكتابين من الاعتبار ، ولا يلتبس " خزنة المفتين " بخزانة الروايات " فإن " خزنة الروايات " غير معتبر . وذكر الشيخ اللكنوى كذلك في شرح " المؤطا " : قد ذكر جمع من الفقهاء رجوعه إلى المثل اه .

ثم إنه ذكر محمد في " مؤطته " (ص - ٣٣) و " مبسوطه " أنه قال أبو حنيفة : لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثله اه . وقال : فأما في قولنا فلانا نقول : إذا زاد الظل على المثل وزيادة من حين زالت الشمس فقد دخل وقت العصر اه . قال الشيخ : وعبارته تشير فيما أرى أن وقت الظهر ينتهي قبل انتهاء المثليين حيث لم يذكر آخر وقت الظهر والله أعلم .

وهذه الروايات عن الإمام أبي حنيفة عبارات تحتاج إلى التفصيل ، كان شيخنا رحمه الله يقول : ومن دأبى أنه إذا تعارضت روايات عن الإمام فأذهب فيها أولاً إلى التطبيق والتوفيق بينها مهما أمكن كما ذهبوا إلى التطبيق في النصوص المتعارضة من الشارع ، وعلى دأبه ذلك مشى هنا ، وقد أوضح في محصائمه وأدابه في " نفحة العنبر " فلتراجع فقال : والذي تلخص عندي في تطبيقها : أن المثل الأول يختص بالظهر ، والثالث بالعصر ، والثاني مشترك بينهما لأصحاب الأعذار فهو وقت لها لكنه ليس وقت الاختيار ، والقول باشتراك الوقت مروي عن بعض السلف كما قاله الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (١ - ٩٦) (باب الجمع بين الصلاتين) : قال أبو جعفر . فذهب قوم إلى أن الظهر والعصر وقتها واحد وكذلك المغرب والعشاء في قولهم وقتها واحد ، ولا يفوت إحداها حتى يخرج وقت الأخرى منها اه . وقال

من علماء القرن الثامن ، وأما " خزنة الروايات " فهي تأليف القاضي جكني الهندي الكجراتي . كما ذكره صاحب " الكشف " ولم يؤرخ وفاته . وفي " نزهة الخواطر " (٤ - ٨٢) : مات في حدود سنة عشرين ونسبته .

ابن قدامة في "المغنى" (١ - ٣٨٦) : وقال عطاء : لا تقربط للظهر حتى تدخل الشمس صفرة . وقال طاؤس : وقت الظهر والعصر إلى الليل . وحكى عن مالك : وقت الاختيار - أى للظهر - إلى أن يصير ظل كل شئ مثله ، ووقت الأداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدي فيه العصر لأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في الحضر . وقال في (١ - ٣٨٨) : وحكى عن ربيعة أن وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس ، وقال إسحاق : آخر وقت الظهر أول وقت العصر يشتركان في قدر الصلاة فلو أن رجلين يصليان معاً أحدهما يصلي الظهر والآخر العصر حين صار ظل كل شئ مثله كان كل واحد مصلياً لها في وقتها . وحكى ذلك عن ابن المبارك لقول النبي ﷺ في حديث ابن عباس : « صلى بي الظهر لوقت العصر بالأمس » . وقال البدر العيني في "العمدة" (٢ - ٥٤٢) وقال ابن راهويه والمزني وأبو ثور والطبراني (واعل الصحيح الطبري كاً) في "المجموع" للنووي : إذا صار ظل كل شئ مثله دخل وقت العصر ويبقى وقت الظهر قدر ما يصل أربع ركعات ، ثم يتمحض الوقت للعصر ، وبه قال مالك . فالحاصل أنه ثبت القول بالاشتراك عن هؤلاء الأعلام عطاء ، وطاؤس ، وربيعه من التابعين ، ومالك ، وإسحاق وابن المبارك ، وأبو ثور والطبري من الأئمة تماماً أو في الجملة ، وعلم من ذلك أن عند مالك في آخر الظهر روايتين والمشهور هذا القول بالاشتراك قدر أربع ركعات ، وهو الذي ذكر ابن رشد في "فواعده" وكذلك عن مالك رواية أنه يمتد الظهر إلى غروب الشمس . حكاه النووي في "المجموع" (٣ - ٢١) .

وبالجملة ثبت عن مالك ، والشافعي ، وأحمد القول بالاشتراك حيث قالوا : إذا طهرت المستحاضة في آخر العصر يلزمها قضاء الظهر والعصر جميعاً وكذلك إذا طهرت في آخر العشاء يلزمها قضاء المغرب والعشاء . فلزمهم

المشاء حين غاب الشفق . ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم .

القول باشتراك الوقت بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وإلا فكيف يازم وجوب قضاء الصلاتين . انظر تفصيل المسألة في "بداية المجتهد" (١ - ٧٧ و ٧٨) من (أوقات الضرورة) .

قوله : حين غاب الشفق . ذهب الجمهور إلى أن الشفق هنا هو الأحمر ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه الأبيض . وقال بعضهم : إن الشفق لغة هو الحمرة ، وقال القراء هو البياض ، وللعلماء في تأييد كل جهة كلام . وقال شيخنا : إن الشفق في الأصل رقة الحمرة فيكون أمراً بين البياض والحمرة . وتفصيل المسألة : أنه وقع الاختلاف بين الصحابة ومن بعدهم في تعيين الشفق المراد هنا ، فقليل : البياض وهو المروى عن أبي بكر الصديق ومعاذ بن جبل و عائشة وأبي هريرة وابن عباس - في رواية - وأنس وابن الزبير وأبي بن كعب ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة والأوزاعي والشافعي - في القديم - ومالك - في رواية - وابن المبارك وزفر وأبو ثور والمزني وابن المنذر والخطابي ، واختاره المبرد والقراء وثعلب وأبو عمرو من أئمة اللغة ، وكذا أبو العباس أحمد بن يحيى وأنشد لأبي النجم في ذلك :

حتى إذا الليل جلاه المجتلى
بين سماطى شفق مهول

يريد للصبح ويؤيده حديث أبي هريرة رواه الترمذي من طريق محمد بن فضيل وفيه : « فإن آخر وقتها حين يغيب الأفق » وغيوبته يسقط البياض الذي يعقب الحمرة وإلا كان بادياً .

وأيضاً إذا تعارضت الأخبار لم ينقض الوقت بالشك فالترجيح للبياض وفيه الاحتياط حتى يخرج عن العهدة بيقين .

وقيل : الشفق هنا الحمرة ، روى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ،

وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر بالأمس
ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثابه ثم صلى المغرب لوقته الأول ثم
وشداد بن أوس ، وعبادة بن الصامت ، وهو قول مكحول ، وطاؤس ،
ومالك ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، ومحمد ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، وداؤد وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة ، وحكى
ذلك عن الفراء كما قاله الخطابي .

وصح عن ابن عمر موقوفاً : الشفق هو الحمرة . رواه مالك وغيره ،
ومصح وقفه البيهقي ثم النووي ، ومن المشايخ من الحنفية من اختار الفتوى على
رواية أسد بن عمرو ، ورده ابن الهمام وقال : لاتساعده رواية ولادرابة ،
ومنهم من يحكى رجوع أبي حنيفة إليه ولم يصح . وقال بعضهم : اسم للحمرة
والبياض معاً إلا أنه يطلق في أحمر ليس بقان وأبيض ليس بناصع ، وإنما يعلم
المراد منه بالأدلة لا بنفس اللفظ ، كالقراء الذي يقع اسمه على الظهر والحوض
معاً ، وكسائر نظائره من الأسماء المشتركة . حكاه الخطابي في " المعالم " وهو
الذي اختاره الشيخ رحمه الله . فهذا ملخص ما أفاده الخطابي في " المعالم "
(١ - ١٢٥) وابن الهمام في " الفتح (١ - ١٥٥) والبارقي في " العناية "
والعيني في " العمدة " (٢ - ٥٦٦) وغيرهم من الأعلام .

قوله : حين كان ظل كل شئ مثله لوقت العصر بالأمس .

ظاهر هذا اللفظ يخالف مذهب من قال بانتهاء وقت الظهر إلى المثل من الشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد وغيرهم ، فإنه على ظاهره يدل على أنه صلى الظهر
في اليوم الثاني بعد أن انتهى المثل الأول فأخذوا يتأولون فيه ، ويوافق مذهب
أبي حنيفة وكذلك مذهب مالك المشهور من أن وقت الظهر إلى المثل وقدر
أربع ركعات بعده من غير تأويل ، والشارحون يزعمونه مخالفاً للإمام أبي حنيفة
مع أنه لا يوافقهم ما لم يتأولوا فيه ، وكذلك فهمه الهدر العيني ، واحتج به

صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التفت إلى جبرئيل فقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك .

لأبي حنيفة . أنظر "العمدة" (٢ - ٥٤٠) . والذي تأولوا فيه أن المراد بالمثل ما يكون قريباً من المثل كما فعله الزرقاني وغيره فليس ^{بذلك} إلا تأويل ظاهر له حيج المذهب لا يخفى على الهصير .

قوله : هذا وقت الأنبياء من قبلك . قال الشيخ : قيل إن هذه الصلوات الخمس من خصائص هذه الأمة فكيف ورد : هذا وقت الأنبياء من قبلك ؟ قلت : إن الصلوات الخمس كلها جميعاً من خصائص هذه الأمة وإلا فهي في شرائع الأنبياء ثابتة متفرقة ، ويدل عليه ما رواه الطحاوي في "شرح الآثار" (باب الصلاة الوسطى أى الصلوة) (١ - ١٠٤) : حدثني القاسم بن جعفر قال سمعت بخر بن الحكم الكيساني يقول سمعت أبا عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن عائشة يقول : إن آدم عليه السلام لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح . وفدى إسحاق (١) عند الظهر فصلى إبراهيم عليه السلام أربعاً فصارت الظهر . وبعث عزيز فقيل له : كم لبثت ؟ فقال : يوماً فرأى الشمس فقال : أو بمض يوم فصلى أربع ركعات فصارت العصر ، وقد قيل غفر لعزيز عليه السلام وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً ، وأول من صلى العشاء الآخرة

(١) اختلف الصحابة ومن بعدهم في تعيين الذبيح هل هو إسماعيل أو إسحاق ، وأظن ابن تيمية ثم صاحبه ابن القيم وابن كثير في ترجيح القول بأنه إسماعيل . انظر "زاد المعاد" من الأوائل ، وسياق سورة "الصافات" يؤيده تأييداً مؤزراً . وراجع فوائد شيخنا العثماني على التنزيل من سورة "الصافات" . وكان إمام العصر شيخنا يعيل إلى كونها ذبيحتين كليهما ، والبحث أفرد بالتأليف ، وراجع "روح المعاني" (٢٣ - ١١٣) .

نهينا ﷺ اه . قال شيخنا : ولم أجد حديث " شرح الآثار " هذا إلا في " شرح مسند الشافعي " لابن الأثير الجزري ، ولعل الشيخ يشير إلى ما قال القاضي أبو بكر ابن العربي في " العارضة " : قوله " هذا وقت الأنبياء من قبلك " يفتر إلى بيان المراد فإن ظاهره يوهم أنها كانت مشروعة لمن قبله من الأنبياء فهل الأمر كذلك أم لا ؟ ثم أجاب بأن هذا وقت المشروع لك يعني الوقت الموسع والمحدود بطرفين الأول والآخر ومثله وقت الأنبياء من قبلك أي كانت صلواتهم واسعة الوقت وذات طرفين مثل هذا ، وهذه الصلوات على هذا الميقات لهذه الأمة خاصة ، وغيرهم بشاركتهم في بعضها انتهى مختصراً . ومثله قال ابن سيد الناس اليعمرى كما في الحاشية . ويقول الحافظ ابن حجر : هذا وقت الأنبياء باعتبار التوزيع عليهم بالنسبة لغير العشاء ، إذ مجموع هذه الخمس من خصوصياتنا ، وأما بالنسبة إليهم فكان ما عدا العشاء مفرقاً فيهم ، وفي حديث معاذ بن جبل عند أبي داود وابن أبي شيبة : « اعتموا بهذه الصلاة فإنكم فضلتم بها على سائر الأمم ولم تصلها أمة قبلكم » ، وحكى القارى عن الطيبي ورجحه : أن العشاء كانت الرسل تصلونها نافلة لهم ولم تكتب على أممهم كالتعهد الخ . وإذن لا تبقى حاجة إلى استثناء العشاء كما فعله الحافظ . قال الراقم : وهذا أولى مما تكلفه ابن العربي وغيره ، غير أنه يحتاج إلى إثبات صلاة الأنبياء العشاء نافلة بالرواية الصحيحة ، والروايات تؤيد ما قاله الحافظ والله أعلم . ثم إنه لم يتيسر لي " شرح المسند " للجزري ولم أقف عليه غير أنه حكى في " نهاية المحتاج " (١ - ٢٦٧) للشيخ الرملي ، وكذا في " السيرة الحلبية " مع الإسراء عن شرح " المسند " للرافعي : أن الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ، وأورد فيه محبراً اه . وتعقبه الشبرايملى بأن الأصح : أن العشاء من خصوصياتنا وذكر الظهر لإبراهيم والمغرب لعيسى

والوقت فيما بين هذين الوقتين .

ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والله أعلم . وذكر صاحب "العناية" منا العصر ليونس عليه السلام ، ورواية الطحاوي أصح من هذه الأقوال كلها والله أعلم بالصواب .

قوله : والوقت فيما بين هذين الوقتين . ظاهره لا يستقيم على مذهب لأنه قد صلى في اليومين في أوقاتها لا أن الوقت ما بينهما ، وصلى في اليومين في غير وقتها فتأولاه الشافعية بالوقت المستحب . قال الراقم : وإذن كيف قالوا باستحباب التعجيل في الظهر والعصر والفجر ؟ فهما قولان متنافيان ، وقيل : إن المراد من الوقتين هو الظهر والعصر مثلاً في اليوم الأول ، وفيه أنه أمر يختص بهما وليس عاماً في سائر الأوقات ولا يستقيم عمومهما ، وأيضاً لو كان هذا مراداً لم يفتقر إلى إمامة جبريل في يومين ، حكى القاري عن ابن الملك : أي هذا الوقت المقصود الذي لا إفراط فيه تعجيلاً ولا تفريط فيه تأخيراً ، وحكى عن الطيبي : أن المراد : وقت الاختيار لا الجواز ، وإليه أشار شيخنا بتأول الشافعية ، وقال اليعمرى : هذين وما بينهما ، فتبين بفعله الوقتان اللذان صلى فيها وبين ما لم يصل فيهما ، حكاه في "القول المحمود" .

قال الشيخ : والذي عندي من محط الفائدة في حديث الباب : إذا عجل الظهر فبعجل العصر وإذا أخر الظهر أخر العصر حتى يكون الفصل بينهما على سواء ، وبعد تعيين الغرض هذا نقول : يراد من الوقت بين الوقتين الوقت المختار والمندوب . وما يتوهم من الإيراد على الحنفية في استحباب تأخير العصر فلا يرد حيث قالوا بأداء العصر بعد انقضاء المثل الثاني قبل انتهاء المثل الثالث ، وكذلك المتبادر من الحديث أنه صلى العصر في المرة الثانية بعد انتهاء المثليين . وعلى كل حال الحديث أوفق بمذهب الإمام أبي حنيفة من غير تأويل فلا يلتفت إلى صخب ولا يفتقر إلى نصب .

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي هريرة وبريدة وأبي موسى وأبي مسعود الأنصاري وأبي سعيد وجابر وعمرو بن جزم والبراء وأنس .

فائدة: قال الشيخ: "المبسوط" يطلق على كتاب "المبسوط" للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وكذلك يطلق على شرحه للإمام السرخسي، وكذلك على سائر شروحه وهي عديدة، ويمتاز كل من الآخر بالعزو إلى مؤلفه فيقال "مبسوط السرخسي" و "مبسوط محمد"، وكذلك "الجامع الصغير" للإمام محمد ربما يطلق على شروحه، وله شروح تكاد تبلغ خمسين شرحاً (١) —: حديث جبريل ومذهب الحنفية: —

حديث إمامة جبريل مروى عن خمسة من أصحاب النبي ﷺ: جابر بن عبد الله وابن عباس أخرجهما الترمذي، وأبي هريرة عند النسائي، وابن عمر عند الدارقطني بسند حسن، وأنس عند الدارقطني، وفي سنده رجل متكلم فيه، وأخرج عنه ابن السكيت في "صحاحه" فيكون من رواية الحسن. أفاده الشيخ رحمه الله. قال الرافق: ورواه جماعة من الصحابة غيرهم منهم أبو مسعود رواد ابن راهويه في "مسنده" والبيهقي في "المعرفة" والطبراني في

(١) "المبسوط" كتاب جليل للإمام محمد الشيباني، والإمام الشافعي استحسناه فحفظه، وأسلم حكيم من أهل الكتاب بمطالعة وقال: هذا كتاب محمدكم الأصغر فكيف كتاب محمدكم الأكبر! وانظر "المبسوط" وشروحه "كشف الظنون" (٢ - ٣٧٢ و ٣٧٣). وأما "الجامع الصغير" فله كذلك، وانظر ما يتعلق به تالياً وشرحاً في "الكشف" (١ - ٣٧٧) وهو مطبوع بالهند مع تعليقات للشيخ الالكوي ولم يطبع إلى الآن "المبسوط" ونسمع من أعوام أن "شخت" الألماني من أساتذة الجامعة المصرية بالقاهرة يريد طبعه ويجهد في استنساخ نسخ متفرقة ولم يظهر بعد منه شيء، ثم وصل إلينا كتاب البيوع والسلام منه مطبوعاً في القاهرة بعناية الأستاذ شحاته باسم الأصل. والله الأمر من قبل ومن بعد .

”معجمه“ وأصله في ”الصحيحين“ من غير تفصيل ، وعمرو بن حزم عند عبد الرزاق في ”المصنف“ وابن راهويه في ”مسنده“ ، وأبو سعيد الخدري عند أحمد في ”مسنده“ والطحاوي في ”شرح الآثار“ . أنظر للتفصيل ”الزيلي“ (١ - ٢٢١) وما بعدها . وأشار الترمذي إلى حديث بريدة وأبي موسى والبراء أيضاً لكن حديث بريدة وأبي موسى كلاهما عند مسلم وفيه سؤال الرجل عن وقت الصلاة ، فصار اثني عشر حديثاً في الهاب . وحديث ابن همام صححه الترمذي ، ورواه ابن حبان في ”صحيحه“ ، وابن خزيمة ، والحاكم وصححه ، وصححه ابن عبد البر والقاضي أبو بكر ابن العربي ، وفي إسناده عبد الرحمن بن الحارث مختلف فيه لكنه توبع كما في ”التلخيص“ و ”نصب الرأية“ . وحديث جابر أيضاً حديث صحيح ، رواه ابن حبان في ”صحيحه“ ، والحاكم وصححه ، وزواه أحمد ، والنسائي ، وابن راهويه ، وجعله ابن القطان مرسلًا ، وقال ابن دقيق العيد : يكون مرسل الصحابي وهو غير ضار ، أفاده الزيلي . وحديث ابن عمر عند الدارقطني وإسناده حسن كما أفاده في ”التلخيص“ (ص - ٦٤) ولكن فيه عنينة ابن اسحاق ، وله طريق آخر عند الدارقطني ضعيف . وحديث أنس رواه الدارقطني في ”سننه“ (١ - ٩٧) عن قتادة عن أنس مرفوعاً وفيه ”محمد بن سعيد بن جدار“ ، قال ابن القطان وهو مجهول ، وإليه أشار شيخنا ، وكذا رواه عن الحسن مرسلًا . وقال عبد الحق في ”أحكامه“ : إن مرسل الحسن أصبح ، حكاه الزيلي . وراجع لتفصيل بعض الأطراف ”نصب الرأية“ و ”التلخيص“ . ثم إنه قد علمت مما تقدم أن حديث جبريل لا يستقيم على مذهب القائلين بالمثل إلا بالتأويل وهو أقرب إلى أبي حنيفة منه إليهم ، وأدلة الحنفية استوفاهما صاحب ”البحر“ في رسالته : ”إزالة العشا عن وقتي الظهر والعشا“ والرسالة مطبوعة بمقازان ولم تنيسر لي الآن حتى أراجعها .

أخبرني : أحمد بن محمد بن موسى أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا حسين بن علي بن حسين أخبرني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال : « أمني جبرئيل » فذكر نحو حديث ابن عباس بمعناه ، ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالأمس » ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب ، وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح . وقال محمد : أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي ﷺ قال : وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ نحو حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي ﷺ .

ومن أدلتهم حديث : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » رواه البخاري في (باب الإبراد بالظهر) من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد بلفظ : « أبردوا بالصلاة الخ » وفيه نظر لأن الإبراد أمراضاني يختلف باختلاف الفصول والبلاد . راجع « العمدة » (٢ - ٥٢٥) لتفصيل ما يستفاد من الحديث ، و « الفتح » (٢ - ١٣) .

ومنها حديث أبي ذر : « كنا مع النبي ﷺ في سفر فأراد المؤذن للظهر فقال النبي ﷺ : « أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد حتى رأينا في التلول الخ » رواه « البخاري » في (باب الإبراد بالظهر في السفر) وكذا في الباب السابق بلفظ : « فقال : أبرد أبرد » أو قال : « انتظر انتظر الخ » ، وجه الاستدلال به أن التلول منبسطة في الغالب غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب وقت كثير من الزوال . وفيه أن التحديد لظل التلول لا يهدي ما لم يثبت أنه لا يرى لمثلها ظل ما لم يكن ظل الشاخص مثلين وهذا مشكل ، ثم إنه يصلح دليلاً للتأخير عن أول الوقت كما هو مذهب أحمد وأبي حنيفة . أنظر « العمدة » والله أعلم . نعم مساواة في التلول كما في « البخاري » (باب الأذان للمسافرين) في هذا الحديث « حتى مساوى ظل التلول » يدل على أنه جاوز للظل المثل في الأشياء الشاخصة فإنه إذا مساوى ظل التلول فلا بد أن

يريد على المثل في ما عداها وهذا ظاهر جداً ، فإن لم يكن دليلاً في ابتداء الوقت إلى المثليين فهو دليل على زيادته على المثل بكثير ، ولا سيما إذا قلنا ذلك في بلاد الحجاز من مكة والمدينة حيث وقعتا في الاقليم الثاني والأفباء فيها قصيرة جداً بالنظر إلى بلاد الاقليم الثالث وما بعدها فغتممه . ثم رأيت في "فتح الملهم" عن "إعلاء السنن" قريباً من السواء والحمد لله ، وراجعته للتفصيل من (٢ - ١٩١) . وانظر في لفظ "العمدة" (٢ - ٦٦٧) : وبين مساواة الظل المثل وكون ظل كل شئ مثليه آتات عدبدة اهـ . هل يريد مساواة ظل النل أو غير ذلك ؟ وفي المقام قرينة على الأول . وقال النووي في "تأويله" أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر وقتاً . وإذن لا يصحح حجة لنا على الشافعية كذا في "العرف الشذى" . قلت : لم أعثر على قول النووي في مطانه في "شرح الصحيح" لمسلم ولا في "شرح المذهب" ، وعلى كل حال ايس في الحديث على ما قاله أية قرينة بل فيه ما يدل على خلافه ، أولاً : أنه صرح في حديث أبي ذر عند البخاري هذا : « أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فقال : أبرد أبرد الخ ، فالتبادر أنه أراد الظهر فقط وإلا كان ينبغي أن يصرح بأنه أراد الجمع فأخرا الظهر . وثانياً : أنه بين دابل التأخير في الحديث الإبراد وإن شدة الحر من فيح جهنم وثالثاً : أنه استدل بهذا الحديث من ذهب إلى الإبراد في وقت الظهر نفسه استحباً كآبي حنيفة وأحمد وجمهور أهل العلم بتصريح الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢ - ١٣) ، أو جواباً كما حكاه القاضي عياض ثم الحافظ ابن حجر وغيره ، أو ارشاداً كما اختاره البعض ، والامام الشافعي أيضاً اختار الإبراد في البلد الحار وفيما إذا كانوا باتون المسجد من بعد بهذا الحديث وإن كان بالاحتجاج به لمذهبه نظر . أنظر كتاب "الأم" له (١ - ٦٣) . ورابعاً : أنه فهم الأئمة والعلماء سلفاً وخلفاً حتى البخاري والترمذي وأصحاب الصحاح والجموع والسنن من هذا الحديث التأخير بالظهر

في الوقت من غير جمع ولا سفر فإن التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير مطلقاً وعلى ما أوله النووي بصريح كل ذلك هباءً . وبالجمله لم أر حجة للنوى في " تأويله " لو كان تأوله والله أعلم بالصواب . ويؤيده ما أفاده الحافظ في " الفتح " (٢ - ١٦) في ترجمة (باب الإبراد بالظهر في السفر) أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالحضر لكن محل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم والتأخير الخ . فهذا أيضاً صريح في أنه لم يكن هناك جمع أصلاً ولم يكن الحافظ أن يسكت لو كان في المحل مغمز ، وخالف البدر الشهاب في شئ من كلامه ، وانظر " العمدة " (٢ - ٥٣٠) . نعم قال في " الفتح " (٢ - ١٧) : أو يقال قد كان ذلك في السفر ، فلهذا أخر الظهر حتى يجمعها مع العصر اهـ . قال الرافق : وفيه جميع ما قدمنا ومثل هذا الاحتمال لا يثبت شيئاً ما لم يستند إلى دليل صريح .

ومنها : حديث تمثيل هذه الأمة بالأمة السابقة من حديث عهد الله بن عمر موقوفاً : « إنما بقاءكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس أوتي أهل التوراة التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتابين : أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً ونحن كنا أكثر عملاً ؟ قال الله : هل ظلمتكم من أجركم من شئ ؟ قالوا : لا ، قال هو فضلي أوتي من أشياء ، أخرجه البخاري (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) واللفظ له ، ورواه محمد في آخر " مؤلفه " في (باب التفسير) . وانظر لشرح الحديث " العمدة " (٢ - ٥٦٠) وما بعدها و " الفتح " (٢ - ٣٢) وما بعدها وأخرجه البخاري أيضاً في الإجارة وفي فضل القرآن وفي التوحيد وغيرها وأخرجه مسلم والترمذي . وراجع أيضاً لتحقيق ما له

وما عليه تعليق المؤطا للشيخ اللكنوى ناقلاً عن "هستان" الشيخ عبد العزيز الدهلوى،
فاستدل به الإمام القاضى أبو زيد الدبوسى فى "كتاب الأسرار" كما حكى
عنه البدر العينى والشهاب العسقلانى ما ملخصه: أن قوله ﷺ فى صدد التمثيل
بقتضى أن يكون الوقت ما بين العصر والمغرب أقل من الوقت مما بين الظهر
والعصر ومما بين الصبح والظهر حتى يتحقق الفضل لهذه الأمة فى قلة العمل
وكثرة الأجر، وإذا كان وقت الظهر انتهى إلى المثل الأول فلإذن يستوى وقت
النصارى ووقت المسلمين تقريباً، فلا يصح قولهم: نحن أكثر عملاً وأقل
أجراً. ويقول السرخسى فى "المبسوط" (١ - ١٤٣): وأبو حنيفة رحمه الله
استدل بالحديث المعروف، ثم ذكره وقال: فدل أن وقت العصر أقل من
وقت الظهر، وإنما يكون ذلك إذا امتد وقت الظهر إلى أن يبلغ الظل قائمتين
أه. وفيه أن وقت الظهر مع انتهائه إلى المثل الأول يزيد على العصر مع ابتدائه
من أول المثل الثانى وكذا تعقبه فى "الفتح" (٢ - ٣٣). وأجاب عنه
البدر العينى بأن أبازيد لم يبدع المساواة بالتحقيق بل بالتقريب،
وإن التفاوت بين هاتين المدينتين قليل جداً لا ياتفت انتهى ملخصاً بزيادة.
وأيضاً ضعف ابن حزم الأندلسى الاستدلال به فى "المحل" (٣ - ١٧٧)
ما ملخصه: أن المثل الأول يزيد على مجموع الأمثال الباقية وهناك له شقائق
شغب وغضب على عادته المشهورة. والإمام أبو زيد تنبه له وقرر الكلام
بما لا يرد عليه ما أورده. نعم الاستدلال بتأخير العصر كما استدل به محمد
فى "مؤطئه" واضح، قال: هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل
من تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مما بين العصر
إلى المغرب، فهذا يدل على تأخير العصر وتأخير العصر أفضل من تعجيلها ما
دامت الشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة، وهو قول أبى حنيفة والعمامة من
فقهاءنا رحمهم الله تعالى أه. ويؤيده حديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، وأشار

—: باب منه :—

حدثنا: هناد حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إن للصلاة أولاً وآخرأ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزل الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر، وإن أول وقت صلاة العصر

بالسبابة والوسطى، فهذا يشير إلى قصر المدة. قال البدر العيني (٢ - ٥٦٢) من "العمدة": فشهد ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما انقضى بقدر ما بين السبابة والوسطى من التفاوت اهـ.

قريبه: قبل إن الوقت من العصر إلى الغروب سدس النهار عند الحنفية وربع النهار عند الشافعية وغيرهم نظراً إلى الاختلاف بينهم في وقت العصر المستحب. أقول: لا يستقيم قول هذا القائل إذا لاحظنا أن المدة من الوقت المستحب عند الحنفية للعصر أقل من سدس النهار كما لا يخفى والله أعلم بالصواب.

—: باب منه :—

الأوقات كانت مستعملة في اللغة، جارية في العرف، وفي التنزيل العزيز وردت كلمات من الفجر، والظهيرة، والعصر، والعشاء، والإمساء، والإصباح، والغسق، والفاق، والبكرة، والعشى، والضحى، والأصيل، والزلفة، والإسحار، والابكار وغيرها على متفاهم العرف واللغة السائرة التي كانوا يتحاورون بها، وقد ذكر علماء اللغة في أسماء المواقيت أربعة وعشرين اسماً فذكروا في ساعات النهار: الشروق ثم البكور ثم الغدوة ثم الضحى ثم المهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم القصر ثم الأصيل ثم العشى ثم الغروب. وذكروا في ساعات الليل: الشفق ثم الغسق ثم العتمة ثم السدقة ثم الفحمة ثم الزلة ثم الزلفة ثم البهرة ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح ثم الصباح كما ذكره

حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء

الثعالي وغيره، وذكر الإسكافي في "مبادئ اللغة" جملة منها غير مرتبة، وشعر العرب طافع بهذه الكلمات، وفي لفظ حديث "الترمذي": «وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها، يشير إلى أن الأوقات كانت متعارفة بينهم. ومن أجل هذا الشريعة قد تحيل عليها بأسمائها من غير كشفها، فإذن كل ما جاء في الأحاديث والروايات تقريب وإحالة على العرف وليس تحديداً حقيقياً فليتنبه.

قوله: «وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأفق». ظاهر هذا اللفظ أي "يغيب الأفق" يؤيد الإمام أبا حنيفة فإن غيبوبة الأفق تكون بغيبوبة الشفق. وقال الخليل بن أحمد - شيخ سيدييه - : راعيت البياض بمكة فما ذهب إلا بعد نصف الليل. حكاه السرخسي في "مبسوطه" (١ - ١٤٥) وقال أيضاً: وقيل لا يدخل البياض في ليالي الصيف أصلاً بل يخرق في الأفق ثم يجتمع عند الصبح، فلدفع الحرج جعلنا الشفق الحمرة أ. قال الشيخ: إن الغوارب أربعة كما أن الطوابع أربعة فكما يطلع أولاً البياض في الأفق ثم ينشر البياض ثم تطلع الحمرة ثم تطلع الشمس فكذلك تغرب الشمس ثم تغيب الحمرة ثم يغيب البياض المعرض ثم بياض مستطيل شبه الصبح الكاذب وبدله فالبياض الذي يتأدى إلى نصف الليل أو نحوه هو هذا البياض المستطيل شبه صبح الكاذب وليس البياض الذي يبقى بعد مغيب الحمرة مدة قصيرة، وهو الذي عناه أبو حنيفة وأتباعه فاشتهبه الأمر على الخليل. ومما يجب التنبيه له: أن الوقت بعد طلوع الصبح الصادق إلى طلوع الشمس مثل الوقت بين غروب الشمس إلى مغيب الشفق الأبيض في ذلك اليوم.

الآخرة حين يغيب الأفق ، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل .

قوله : وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل . تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب عندنا ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وحكى عن ابن مسعود وابن عباس إلى ما قبل ثلث الليل ، وهو مذهب إسحاق والليث ، وبه قال الشافعي في كتبه الجديدة . وفي الإملاء والقديم تقديمها ، وصححه النووي انتهى ملخصاً من " العدة " (٢ - ٥٣٥) . وقال في (٢ - ٥٧٣) : وقال عياض : وبالثالث قال مالك والشافعي في قول ، وبنصف قال أصحاب الرأي وأصحاب الحديث والشافعي في قول وابن حبيب من أصحابنا ، وقيل وقتها إلى طلوع الفجر وهو قول داود وهذا عند مالك وقت الضرورة . قلت : مذهب أبي حنيفة التأخير أفضل إلا في ليالي الصيف ، وفي شرح " الهداية " : تأخيرها إلى نصف الليل مباح ، وقيل تأخيرها بعد الثلث مكروه وفي " القنية " : تأخيرها على النصف مكروه كراهة نهي . وقال السرخسي في " المبسوط " : فأما آخر وقت العشاء فقد مال في الكتاب إلى نصف الليل ، والمراد بيان وقت إباحة التأخير ، وأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني حتى إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر فعليه صلاة العشاء اهـ ، وإلى نصف الليل مباح ، وبهذه مكروه تحريماً أو تنزيهاً ، واختار الثاني الطحاوي والمحقق ابن أمير حاج ، وحكى ابن عابدين (١ - ٣٤١) عن " الحلبة " عن " خزانة الأكل " استحباب التأخير إلى النصف ، وقال : إنه الأرجح دليلاً للأحاديث الصحيحة وساقها وقال : اختاره أكثر أهل العلم مع أصحاب النبي ﷺ والتابعين وغيرهم كما ذكره الترمذي اهـ . قال الراقم : ذكر الترمذي مطلق التأخير وأورده في حديث تأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، فأراد التأخير إلى ثلث الليل أو نصفه لا إلى النصف على التعيين ، ولذا نسب البدر العيني إلى الترمذي قوله هذا في التأخير إلى الثلث ، ولفظ

وإن أول وقت الفجر حين يطالع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس .
[قال] وفي الباب عن عبد الله بن عمرو .

الترمذي يشملها معاً لا إلى واحد بعينه ، فما حكاهما عن الترمذي في الكل مسامحة ،
والأمر ما قلنا والله أعلم .

قوله : وإن أول وقت الفجر حين يطالع الفجر . ذكر علماء الهيئة الرياضية
أن الصبح الكاذب يطالع حين كان انحطاط الشمس ثمانى عشرة درجة ، والصادق
حين كان خمس عشرة درجة . قال الشيخ على الداغستاني : إن التفاوت بين
الفجرين وكذا بين الشفقين الأحمر والأبيض إنما هو بثلاث درج اه . حكاه
ابن عاهد بن الشامي في " شرح الدر المختار " وقد ذكر صاحب " التصريح "
في الفصل الخامس وشارح الملخص " الصغيمى " في الباب الثالث من المقالة
الثانية : أنه عرف بالتجربة أن أول الصبح وآخر الشفق إنما يكون إذا كان
انحطاط الشمس — أى من الأفق — ثمانية عشر جزءاً من دائرة ارتفاع
الشمس المارة بمركزها الخ . وإذا قسمنا ٣٦٠ جزءاً على ٢٤ ساعة علمنا أن
الشمس تقطع في خمس الساعة الواحدة — أى اثنتى عشرة دقيقة — ثلاثة أجزاء فكان
الزمان الفاصل بين الفجرين ١٢ دقيقة . ويرد عليه الشيخ ابن حجر الهيتمي
المكي الشافعى في " تحفة المحتاج " بأن الصبح قد يتقدم وقد يتأخر ، وكذلك
يقول الفقهاء . وحكى الشيخ الآلوسى في تفسيره " روح المعانى " أيضاً قول
ابن حجر هذا عن " تحفة المحتاج " . قال شيخنا : والحق ما قاله ابن حجر .
أقول : لم ينسربلى مراجعة " تحفة المحتاج " لعدم وجوده عندي ، ولم أعثر على
الموضع الذى حكاه في " الروح " عنه ، نعم ذكر الإمام الغزالي في آداب المسافرين
من " الإحياء " ، ولفظ " الإحياء " مع شرحه " الإنحاف " : وقد يستدل على
للصبح الصادق بالمنازل القمرية ، فظنوا أن الصبح يطالع قبل الشمس بأربع
منازل وهذا خطأ وهو الفجر الكاذب ، والذي ذكره المحققون : أنه يتقدم

قال أبو عيسى : (و) سمعت محمداً يقول : حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصبح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ أخطأ فيه محمد بن الفضيل .

على الشمس بمنزلتين ، وهذا تقريب ولكن لا اعتماد عليه لأن بعض المنازل تطلع معترضة منحرفة فيقصر زمان طلوعها ، وبعضها متتسبة فيطول زمان طلوعها ، ويختلف ذلك في البلاد باختلاف الأقاليم اختلافاً يطول ذكره ، نعم تصاح المنازل لأن يعلم بها قرب وقت الصبح وبعده ، فأما حقيقة أول الصبح فلا يمكن ضبطه بمنزلتين كما قالوا أصلاً . وعلى الجملة فإذا بقيت أربع منازل إلى طلوع قرن الشمس بمقدار منزلة (كذا) يتقن أنه الصبح الكاذب وإذا بقي قريب من منزلتين يتحقق طلوع الصبح الصادق ويبقى بين الصبحين قدر ثلثي منزلة بالتقريب بشك فيه من وقت الصبح الصادق والكاذب وهو مبدأ ظهور البياض وانتشاره في الأفق قبل اتساع عرضه اهـ . ونفوض البسط فيه إلى مهرة الفن وأهله .

زائدة : ذكر أهل الهيئة الجديدة أنه ربما يشاهد قرص الشمس طالعاً قبل طلوع الشمس من أفقها الحقيقي ، وأوضحوه بمثال يوضع الدرهم مثلاً في قعر قذح ويوضع بحيث لا يرى قعره ثم إذا ملأه بالماء يرى الدرهم من حيث كان لا يرى قعره ، فكذلك يحتمل أن ما نراه من قرص الشمس لا يكون شمساً ويكون هو عكسه . كذا أفاده شيخنا رحمه الله .

قوله : سمعت محمداً الخ . يريد الترمذي : أن البخاري علل رواية محمد ابن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مسنداً مرفوعاً وإنما الصواب رواية الأعمش عن مجاهد قوله موقوفاً ، وكما قال البخاري مثله يقول أبو حاتم في "عنه" (١ - ١٠١) هذا خطأ وهم فيه ابن فضيل يرويه

حدثنا : هناد حدثنا أبو أسامة عن [أبي إسحاق] الفزاري عن الأعمش عن مجاهد قال : كان يقال إن للصلاة أولاً وآخرأ ، فذكر فهو حديث محمد بن فضيل عن الأعمش فهو بمعناه .

== باب منه ==

حدثنا : أحمد بن منيع والحسن بن الصباح البزار وأحمد بن محمد بن موسى ، المعنى

أصحاب الأعمش عن مجاهد قوله اه . ومثله قال ابن معين كما حكاه البيهقي في " سننه الكبرى " غير أن أحمد في " مسنده " (١ - ٢٣٢) وابن حزم في " المحلى " (٣ - ١٦٨) والدارقطني (ص - ٩٧) والبيهقي في " سننه " (١ - ٣٧٥) رواه عن ابن فضيل مرفوعاً كما هو عند الترمذي فيحكي الزيلعي (١ - ٢٣١) أنه قال ابن الجوزي في " التحقيق " : وابن فضيل ثقة يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلأ ، وسمعه من أبي صالح مسندأ اه . وقال ابن القطان : ولا يبعد أن يكون عند الأعمش في هذا طريقان : إحداهما رسالة ، والأخرى مرفوعة ، والذي رفعه صدوق من أهل العلم وثقه ابن معين وهو محمد بن فضيل اه . ويقول الحافظ في " تخريج الرافعي " (ص - ٦٤) : ورواه الحاكم من طريق أخرى عن محمد ابن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة وقال صحيح الإسناد اه . قال الرافعي : فتلخص أنه لم يوجد دليل قوى للتعليل غير روايته موقوفاً على مجاهد وهذا القدر لا يكفي لتعليل الرفع ، وأن الرفع زيادة ، وزيادة الثقات مقبولة ، وعلى الأخص إذا تعدد الإسناد ، وهنا كذلك ، وابن فضيل من رجال البخاري وغيره من أصحاب الأمهات الست والله أعلم .

== باب منه ==

واحد، قالوا: حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان [الثوري] عن علقمة بن مرثد عن ساجان بن بريدة عن أبيه قال: أتى النبي ﷺ رجل فسأله عن مواقيت الصلاة

قوله: رجل، قال الزرقاني في "شرح الموطأ" (١ - ١٨): ولم أقف على اسم الرجل وكان ذلك في سفر. قال الراقم: هنا في السؤال عن المواقيت أحاديث، منها: حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي حديث الهاب أخرجه "مسلم" و"النسائي" و"ابن ماجه" أيضاً، وفيه السؤال عن المواقيت كلها. ومنها: حديث أبي موسى الأشعري عند "مسلم" و"النسائي" و"أبي داود" وفيه السؤال كذلك عن المواقيت كلها. ومنها: حديث البراء بن عازب عند أبي يعلى الموصلي في "زوائد الهيثمي" (١ - ٣٠٤) وفيه كذلك سأله عن المواقيت. ومنها: حديث جابر بن عبد الله عند "الدارقطني" والطبراني في "زوائد الهيثمي" (١ - ٣٠٤) وفيه السؤال عن وقت الصلاة. ومنها: حديث أنس بن مالك عند البيهقي في "سننه" (١ - ٣٧٧) وفيه السؤال عن وقت صلاة الفجر. ومنها: حديث عطاء بن يسار مرسلًا عند مالك في "مؤطئه" وهو موصول به حديث أنس المذكور، ومن حديث ابن عمر عند الطبراني في "الزوائد" (١ - ٣١٧) وفيه ابن لهيعة، ومن حديث زيد بن جارية (في "الزوائد" حارثة وهو خطأ) عند أبي يعلى والطبراني في "الزوائد" ومن حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جارية عند الطبراني في "الكبير" كما هو في "الزوائد"، وفي هذه الأحاديث الخمسة كلها سؤال عن وقت الفجر خاصة، وليس فيها أمر بلال بالأذان إلا في حديث أنس عند البيهقي وهو عند البزار في "الزوائد" وليس فيه أمر بلال بالأذان، وأما الأحاديث الأول ففي جميعها أمر بلال بالأذان، ووقع في حديث زيد بن جارية كما في "الزوائد" و"تنوير الحوالك" و"الزرقاني على الموطأ" أن صلاته حين طلع الفجر كان هقاع نمرة بالجمحة، والتي أخرها كان هذى طرى. فقال السيوطي: فيحتمل أن يكون قصة واحدة ويحتمل تعدد القصة. وبالجمله فهذا

فقال: أقم معنا إن شاء الله، فأمر بلالاً فأقام حين طلع الفجر ثم أمره فأقام حين زالت الشمس فصلى الظهر ثم أمره فأقام يصلي العصر والشمس بيضاء مرتفعة

صرح في كون الواقعة في السفر، وبذلك تمسك السيوطي والزرقاني في حديث "المؤطا". ثم إن الأحاديث السابقة التي أشرنا إليها يتبادر منها كون الواقعة في المدينة، ثم هي واحدة أو متعددة كل بحتم، وحديث "المؤطا" إن كان مخصصاً منها فيكون في المدينة، وإن كان فيها قضية أخرى كما هو المتبادر فيكون قصة السفر والله أعلم، غير أن في حديث زيد بن جارية انقطاع كما ذكره الهيثمي. وعند شيخنا الواقعة واقعة المدينة دون السفر كما هو المتبادر من لفظ الحديث. قال: وقد صرح به البيهقي أيضاً في بعض عباراته. أقول: لم أقف على عبارة صريحة للبيهقي هذه في "سننه"، نعم أخرج حديث أنس وفيه أمر بلال بالأذان وسؤال عن الفجر خاصة، ثم قال: وفي معناه حديث بريدة بن الحصيب، ثم رأيت في "نصب الرأية" حكاه عن البيهقي في "المعرفة" واقظه: والأشبه أن يكون قصة المسألة عن المواقف في المدينة وقصة إمامة جبريل عليه السلام بمكة الخ (١ - ٢٣٠).

قوله: والشمس بيضاء مرتفعة استدل به الشافعية وغيرهم لتعجيل العصر، والإمام الطحاوي في "شرح الآثار" (١ - ١١٣) (باب صلاة العصر هل تعجل أو تؤخر) استدل بمثله طويلاً في حديث أنس وأبي أروى وغيرهما للتأخير فكانه تعبير للتأخير بهذا اللفظ، وفي حديث أنس عند أحمد في "مسنده" بسند صحيح وكان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء محلقة، رواه أحمد من طريق عبد الرحمن عن سفيان عن منصور عن زهري عن أبي الأبيض عن أنس كذا في "ترتيب المسند" (٢ - ٢٥٦) ورواه الطحاوي من طريق الطيالسي عن شعبة عن منصور الخ وعزاه الهيثمي في "زوائده" (١ - ٣٠٨) للبزار وأبي يعلى، وقال: رجاله ثقات، وليس فيه "والشمس بيضاء محلقة" والتحليق:

ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس ، ثم أمره بالعشاء فأقام حين غاب الشفق ، ثم أمره من الغد فلور بالفجر ، ثم أمره بالظهر فأبرد وأنعم أن يبرد ، ثم أمره بالعصر فأقام والشمس آخر وقتها فوق ما كانت ، ثم أمره فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب الشفق ، ثم أمره بالعشاء فأقام حين ذهب ثلث الليل ، ثم قال : أين

الارتفاع ، ومنه خلق الطائر في جو السماء ، ويأتى أدلة التأخير .

قوله : حين غاب الشفق ، تقدم أن الشفق في اللغة ما يكون بين الأحمر القاني والأبيض الناصع ، وقد تقدم البحث مفصلاً في حديث ابن عباس في مفتاح المواقيت فراجع ، وورد في بعض ألفاظ الحديث : « حين يسود الأفق » رواه أبو داؤد في « سننه » في المواقيت من حديث أبي مسعود الأنصاري في إمامة جبريل ، وعزاه الزبلي إلى « صحيح ابن حبان » أيضاً فيفيد الإمام أهاحنيفة ، والقول القديم للشافعي أن للمغرب وقتاً واحداً قدر خمس ركعات بطهارة ، وستر العورة ، وأذان ، وإقامة حكاها الزعفراني عن الشافعي ، وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي ، وحكى أبو ثور عنه في القديم أن لها وقتين يمتد ثانيها إلى مغيب الشفق ، وقيل في القديم إن لها وقتين ، وفي الجديد إن لها وقتاً واحداً ، وصحح القول بالوقتتين من الشافعية ابن خزيمة والخطابي والبيهقي والغزالي والرؤياني والبخاري وابن الصلاح وغيرهم لأحاديث صحيحة في الباب دلت على أن لها وقتين . هذا ملخص ما فصله النوري في « شرح المذهب » (٣ - ٢٩ و ٣٠) ، وحكى البدر العيني عن ابن المنذر في « العمدة » (٢ - ٥٦٦) القول بالوقت الواحد عن مالك والشافعي والأوزاعي ، وحكى عن طاؤس : أنه لا تنفوت المغرب والعشاء حتى الفجر ، وكذلك حكى عن مالك والشافعي ، ومذهب أحمد وأبي حنيفة وجمهور الفقهاء أنه يمتد إلى مغيب الشفق . ثم اختلفوا في الشفق فذهب مالك في رواية ، والأوزاعي في رواية ، وابن

السائل عن مواقيت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا ، فقال : مواقيت الصلاة كما بين هذين . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح . (قال) : وقد رواه شعبة عن حلقمة بن مرثد أيضاً .

المبارك وأبو ثور وزفر والمبرد والقراء كما قال أبو حنيفة أنه الأبيض ، وكذا جمع من الصحابة كما تقدم بيانه . ثم إن الوقت الواحد عندهم يقدر بقدر الضوء وسر عورة ، أذان وإقامة وخمس ركعات كما في " نهاية المحتاج " للشهاب الرملي (١ - ٢٧١) وغيره من كتب الشافعية . وعند الشافعي : إن أطل القراءة في المغرب ، حتى غاب الشفق وخرج الوقت صحت صلاته إن كان شرع فيها في الوقت بل يجوز عندهم - كما هو في كتبهم - إخراج كل صلاة بإطالة القراءة عن وقتها ، وبعضهم خص هذا بالمغرب دون سائر الأوقات ، وبعضهم عمم الحكم فيها جمعا . وقول ثان في عدم جوازه في المغرب أيضاً . انظر تفصيله في " نهاية المحتاج شرح المنهاج " (١ - ٢٧٢) و " شرح المذهب " (٣ - ٦٢) وفي " الدر المختار " (ص - ٣٤٢) على هامش ابن عابدين ، وحكاية في " البحر الرائق " (١ - ٢٤٧) مع دأيله عن " غاية البيان " من كتب فقهاءنا الحنفية أنه : لو شرع في العصر قبل التغير فده إليه لا يكره . قال شيخنا : ووجهه بأن الاحتراز عن الكراهة مع الإقبال على الصلاة متعذر فجعل عفواً ، وفي هذا العذر والتوجيه بعد ، غير أن فخر الإسلام البزدوي ذكرها في " أصوله " ، فلها أصل في المذهب لا يمكن إسقاطها لكنه ينبغي أن يستدل له بدليل آخر أو يزداد قيد آخر في هذا التوجيه فإن حديث : لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، متواتر ، كذا في " العرف الشذى " وفي القلب منه شيء والفرق بين قولهم " مع خروج الوقت " وبين قولنا " بدخول الاصفرار " واضح ، والوقت باق إلى المغرب ، وقد جوزوا عصر يومه في الاصفرار وعدم فساده بغروب الشمس في أثنائه فليتأمل في وجوه الفرق والله أعلم بالصواب .

(باب ما جاء في التغليس بالفجر)

حدثنا : قتيبة عن مالك بن أنس قال وحدثنا الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بن عائشة قال : « إن كان رسول الله ﷺ ليصل الصبح فينصرف النساء . »

— : باب ما جاء في التغليس بالفجر : —

التغليس : التبكير في الغلس ، والغلس — بفتحين — : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح . كذا في " النهاية " (٣ - ١٨٧) وفي " المصباح " غلس في الصلاة صلاها بغلس اه . وأجمعوا على أن وقت الفجر هو طلوع الفجر الذي يحرم به الطعام والشراب للصائم ، واختافوا في آخره ، فالجمهور إلى أنه أول طلوع جرم الشمس وهو مشهور مذهب مالك ، وروى عنه ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه الإسفار الأعلى ، وعن الأصطخري : مع صلاها بعد الإسفار الشديد يكون قاضياً لا مؤدياً وإن لم تطلع الشمس ، كذا في " العدة " (٢٦ - ٥٨٥) ملخصاً .

ثم إنه ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن التغليس بالفجر مستحب بداية ونهاية . وذهب أبو حنيفة وسفيان الثوري وأبو يوسف إلى أن الإسفار به أفضل في البداية والنهاية . وقال محمد بن الحسن بالتغليس في البداية والإسفار في النهاية ، واختاره أبو جعفر الطحاوي . قال شيخنا : وكنت زعمت مع لفظ " كتاب الحجج " ل محمد أن ما قاله هو مذهب أئمتنا الثلاثة ثم علمت مع كتب أركان النقل في المذهب أن ما ذكره هو مذهبه فقط ، والقول الأول مروي عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وأبي موسى ، وابن الزبير ، وأنس ، وأبي هريرة ، وابن عبد العزيز كذا في " المغني " و " شرح المذهب " . والقول الثاني مذهب ابن مسعود ، وإبراهيم النخعي ، وصائر أصحاب الرأي كما قاله

قال الأنصارى : فيمر النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس .
وقال قتيبة : "متلفعات" .

النوى وابن قدامة، وحكاياه في "فتح القدير" عن أئمتنا الثلاثة، وجعله في "البحر الرائق" ظاهر الرواية ، وكذلك جعل الطحاوى القول الثالث مذهب الثلاثة ، ونظر فيه ابن الهمام . انظر "فتح القدير" (١ - ١٥٧) ، وعن الطحاوى في "البدائع" و "الفتح" و "البحر" : إن كان من عزمه تطويل القراءة فالأفضل أن يبدأ بالتغليس بها ويختم بالإسفار ، وإن لم يكن من عزمه تطويل القراءة فالإسفار أفضل من التغليس اهـ .

قوله : بمروطهن ، المروط جمع مرط بالكسر كساء من صوف أو خز يؤزر به . قال امرؤ القيس :

خرجت بها تمشي تجروراءنا
على أربنا ذيل مرط مرجل

قوله : متلفعات . من التلفع وهو شد اللفاح وهو ما يغطي الوجه ويتلحف به ، كذا في "العمدة" (٢ - ٥٨٦) وفي "النهاية" (٤ - ٦٥) واللفاح ثوب يجلل به الجسد كساء كان أو غيره ، وتلفع بالثوب إذا اشتمل به اهـ .
كما قال الهمذاني (١) :

يا عارضاً متلفعاً ببروده
يختال بين بروقه ورعوده

قال النوى في شرحه لهذا الحديث : ما يعرفن أنساء من أم رجال .
قاله في "شرح مسلم" وغيره حاكياً عن الداؤدى واختاره ، ومراده أنه لا يظهر للرائى إلا الأشباح خاصة كما قاله الهذلي العيني . وقال العيني : وقيل لا يعرف أعيانها فلا يفرق بين فاطمة وعائشة . وقال النوى : فيه نظر لأن (١) وهو مطلع قصيدة للهمذاني يمدح بها عبيد الله بن يحيى . وانظر القصيدة في الديوان المطبوع ٦٥٨ .

(قال) . وفي الباب عن ابن عمر وأنس وقيلة بن مخرمة . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح . (وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة نحوه) . وهو الذي اختاره غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم : أبو بكر وعمر ومن بعدهم من التابعين . وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق : يستحبون التغليس بصلاة الفجر .

المتفهمة بالنهار لا تعرف حينها فلا يبقى في الكلام فائدة ، ورد بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لعبر بنى العلم ، ومثله قال الحافظ ابن حجر ، وقال أيضاً : وما ذكره من أن المتفهمة بالنهار لا تعرف حينها فيه نظر لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب واو كان بدنها مغطى ، ورد عليه العيني فراجع . قال الرافق : ولو لوحظ أن المسجد كان مع العريش منخفض السقف ضيقاً ظهر أنه لا استبعاد في عدم معرفة الأعيان مع وجود الإسفار في خارج المسجد أو ضمن المسجد ، فلا يبعد أن يكون الغلس في داخل المسجد لا خارج المسجد . قال شيخنا : وما قاله النووي بعيد جداً . ونقول إن المعرفة حال التلفف والتلفع مشكلة عند طلوع الشمس أيضاً فلم يكن من أجل الغلس ، ولفظ : "من الغلس" وقع في رواية ابن ماجه في "سننه" (ص - ٤٩) وتعني من الغلس فكان صريحاً في أنه مدرج من الراوى وليس بمرفوع ، وكذلك في "الطحاوى" بسند صحيح (ص - ١٠٤) ما يدل على أنه مدرج من الراوى ، أخرج الطحاوى حديث عائشة أولاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة وفيه : « ثم يرجعون إلى أهلهم وما يعرفون أحدهم » ، ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله ، وقال الطحاوى : غير أنه قال : « وما يعرف بعضهم بعضاً من الغلس » ، وفي طريق آخر زاد : « وما يعرفون من الغلس » فيتبادر أنه زيادة من أحد الرواة والله أعلم .

قوله : منهم أبو بكر وعمر الخ . قال شيخنا : لا يصح الاستدلال للقائلين

بالتغليس بهذا، فإن فيه إجمالا ما لم يثبت الختم منهم في التغليس كما هو مذهبهم، وفي "شرح الآثار" للطحاوي عن أنس قال: «صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح فقرا بسورة "آل عمران" فقالوا: قد كادت الشمس تطلع فقال: لو طلعت لم نجدنا غافلين». قال شيخنا: وإسناده صحيح. قال الراقم: رواه الطحاوي عن سليمان بن شعيب غير منسوب، وفي شيوخ الطحاوي سليمان بن شعيب اثنان أحدهما: سليمان بن شعيب بن سليمان الكلبي المصري، وحكي الهدر العيني في "المغاني" عن "اللباب": في "تهذيب الألساب" أنه ثقة. والثاني: سليمان بن شعيب الكيساني المصري، فحكي الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" أنه وثقه العقيلي كما في "كشف الأستار" (ص ٤٣). وبالجملة أيها كان فهو ثقة، والإسناد لا ينزل عن الحسن، وكذلك في "شرح الآثار" له عن السائب بن يزيد قال: «صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالبقرة فلما انصرفوا استشرفوا الشمس فقالوا طلعت فقال لو طلعت لم نجدنا غافلين»، وفي مسنده محمد بن يوسف القرشي يروي عن السائب بن يزيد، ويروي عنه ابن جريج، من رجال "اللساني" و"ابن ماجه" من السادسة. انظر "تهذيب التهذيب" (٩ - ٥٣٧) و(٩ - ٥٣٥). وعلى كل حال الإسناد صحيح.

قائده: يميز الفجر عندنا ثلاثة أجزاء الأول لأداء السنة، والثاني لأداء المكتوبة، والثالث لإعادة الصلاة إن ظهر الفساد فيها، قاله أرباب الفتاوى، كذا قاله شيخنا، ولم أره صريحا في مجلة المستوفز غير أنه مفاد كلماتهم جميعا، ولكن في سنة الفجر قولان: قبل فيها بالإسفار مثل الفرض، وقيل فيها بالتغليس في أول الوقت كما دلل عليه الأحاديث. انظر "الكبرى" و"البحر" و"ابن عابدين" مع (باب الوتر والنوافل).

تتبعه: ذكر ابن عابدين في "شرح الدر" (١ - ٣٤٠) عن شرح

== باب ما جاء في الاسفار بالفجر ==

حدثنا : هناد حدثنا عهدة (هو ابن سليمان) عن محمد بن إسماعيل عن عاصم ابن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » .

« الهداية » عن مبسوطي شمس الأئمة وفخر الإسلام : أنهم ذكروا في (باب التيمم) أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونها كتكثير الجماعة ، وعلى هذا فالتغليس بالفجر والتعجيل بالظهر أفضل عندنا أيضاً إذا اجتمع الناس . وذكر صاحب « العناية » في التيمم في (١ - ٩٤) على هامش « الفتح » في شرح قوله : « ويستحب لعدم الماء وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت » قبل : هذه المسألة تدل على أن الصلاة في أول الوقت أفضل عندنا أيضاً إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونها كتكثير الجماعة والصلاة بأكمل الطهارتين . ورد بأن هذا ليس مذهباً لأصحابنا الخ ، فذكره صاحب « العناية » وأبهم القائل ورده ، وكذلك حكى ابن عابدين رده عن صاحب « غاية البيان » بأن أئمتنا صرحوا باستحباب تأخير بعض الصلاة بلا شروط جماعة ، وإن ما ذكروه في التيمم مفهوم ، والصريح مقدم عليه اه . وكذلك حكاه ابن عابدين في التيمم (١ - ٢٢٩) مع النقص والإبرام ، وانظر البحث في « البحر الرائق » (١ - ١٥٥) من التيمم مع حاشيته لابن عابدين فقد انتصر ابن نجيم لصاحب « غاية البيان » وابن عابدين مخالفه هذا والله ولي التوفيق .

== باب ما جاء في الإسفار بالفجر ==

أسفر بالفجر صلاحها في إسفار . قال المجد في « القاموس » : وصفر الصبح يسفر أضواء وأشرق كأسفر اه . يريد بعضهم أنه إذا اشترك سفر وأسفر في أصل المعنى

(قال) : وقد روى شعبة والثوري هذا الحديث عن محمد بن إسحاق .

(قال) : ورواه محمد بن عجلان أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة .

(قال) : وفي الباب عن أبي برزة الأسلمي وجابر وهلال .

قال أبو عيسى : حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح ، وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين الإسفار بصلاة الفجر .
وهو يقول سفيان الثوري . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : معنى الإسفار أن
يضح الفجر فلا يشك فيه .

فزيادة اللفظ تدل على زياده المعنى ، فلذلك يجب أن يكون في المزيّد إشراق و
تنوير أزيد من المجرد . قال الراقم : ولم أقف على قائله ، وهذا الباب لبيان
مذهب العراقيين كما كان الباب قبله لمذهب الحجازيين ، وقد تقدم بيان
مذهب الفريقين .

قوله : معنى الإسفار أن يضح الفجر فلا يشك الخ . بالضاد المعجمة كما هو
في النسخ الصحيحة المطبوعة ، ووضح من باب " ضرب " معناه بأن وظهر ،
كما في " القاموس " وغيره . قال الشيخ ابن الهمام : وتأريله — بأن المراد تبين
الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه — ليس بشئ إذ ما لم يتبين لا يحكم بجواز
الصلاة فضلاً عن إصابه الأجر المقاد بقوله : " فإنه أعظم للأجر " . وفي
بعض رواياته ما ينفيه ، وهو رواية الطحاوي : " أسفروا بالفجر فكأنما أسفرنم
فهو أعظم للأجر " أو قال " لأجوركم " انتهى ملخصاً من " الفتح " (١ -
١٥٧) . وأوضح منه في " الزيلعي " (١ - ٢٣٨) وورد عند ابن
حبان في " صحيحه " باللفظ : " أسفروا بصلاة الصبح فكأنما أصبحتم بالصبح فإنه أعظم
لأجوركم " أخرجه الزيلعي عنه (١ - ٢٣٥) ، وبهذا اللفظ أخرجه الطحاوي
أيضاً (١ - ١٠٦) وكذا أخرجه بلفظ : " نورا بالفجر فإنه أعظم للأجر " .

ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة .

والحديث أخرجه الزيلعي من حديث رافع بن خديج ، ومن حديث بلال ، وأنس ، وقتادة بن النعمان ، وابن مسعود ، وأبي هريرة ، وحواء الأنصارية . انظر " نصب الرأية " لتفصيلها . ورواه الطحاوي عن رجال من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكذا " النسائي " (١ - ٩٤) حافظ : وما أسفرتم بالصبيح فإنه أعظم الأجر . والأسانيد بذلك قوية ، وأقوى الأحاديث في الباب حديث رافع بن خديج ، أخرجه السنن الأربعة من حديث عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد الترمذي عن محمد بن إسحاق عن عاصم ، والهاقون عن محمد بن عجلان عن عاصم ، وهو حديث صحيح كما قاله الترمذي . وأخرجه ابن هبان ، وكذلك صححه ابن القطان كما حكاه الزيلعي . وقال الحافظ في " الفتح " : وصححه غير واحد . وما تأول به الشافعي وأحمد فبرده أيضاً ما رواه ابن أبي شبة وإسحاق وغيرهما بلفظ : « ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار » كما قاله ابن حجر في " التلخيص " (ص ٦٨) ، وما قال الحافظ في " التلخيص " ولكن روى الحاكم من طريق اللبث عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت : « ما صلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى قوضه الله » فلعل الغرض منه التأخير إلى حد يخاف خروج الوقت ، وسيأتي البحث فيه . ولم يستطع أحد من الشافعية أن يجيب عن ذلك اللفظ ، وكذلك استبعد تأويلهم ابن دقيق العيد في " الإمام " كما حكاه الزيلعي (١ - ٢٣٨) ، وللزيلعي كلام متين في دفع تأويلهم فراجع . ويمكن لهم أن يتأولوا " كلما " بكل يوم يوم ، ولكنه أيضاً يخالف ما يتبادر من الحديث فإن الظاهر من الحديث هو الإسفار والتنوير في الوقت نفسه لكل يوم دون اعتبار تبيينه كل يوم يوم ، ولو تأولوا فيه فكيف يسوغ لهم أن يتأولوا ما (م - ٦)

عند النسائي بسند صحيح بلفظ : « ما أسفرتم بالفجر فإنه أعظم للأجر » ، وماذا يصنعون بلفظ : « نوروا بالفجر » و بلفظ : « حتى يصر القوم مواقع نبلهم » ؟ كما تقدم ، وقال السيوطي : إنه رواية بالمعنى حيث قال في حاشيته على « أبي داود » : (كما في « حاشية السندی على ابن ماجه ») قلت : وبهذا يعرف أن رواية من روى هذا الحديث بلفظ : « أسفروا بالفجر » مروية بالمعنى ، وأنه دليل على التغليس بها لا على التأخير إلى الإسفار اهـ . أراد السيوطي بما أشار إليه حديث « أصبحوا بالصبح » وقد أجاب في « الإعلاء » عنه جواباً شافياً ، ويكفيها في رده ما رويناه في غير ما حديث بألفاظ لا تحتل تأويله ، وقد تقدم بيانها . وقال في « زهر الربى » : وفي « قوت المغتدى » حاكياً عبارة ابن الأثير في « النهاية » ما ملخصه : يحتمل أنهم لما كانوا يصلون في أول الوقت عند الفجر الأول حرصاً ورغبةً للأمر بالتغليس فأمروا بالإسفار إلى أن يطلع الفجر الثاني ليتحققوه ، وقيل الأمر بالإسفار خاص بالليالي القمرية لأن أول الصبح لا يتبين فيها فأمروا به احتياطاً اهـ . قال الراقم : الأول ما حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد ، ويرد على لفظ « النهاية » أنه لم يثبت الأمر بالتغليس ، وأما الثاني فإن التعليل في الحديث لا يلائمه أصلاً . وفي شرح « الإحياء » أي « الإنحاف » للزبيدي (٦ - ٤٥١) في (آداب المسافر) (ولم يذكره في الصلاة) : أن الحافظ ابن حجر اختار الابتداء بصلاة الفجر مسافراً بحيث يمكنه ترتيب أركان آية أو أكثر ثم إعادته إن ظهر فساد وضوءه ، وأن يختم مسافراً وفقاً للحنفية ، وفي « العرف الشذى » عن السخاوي أنه قال : يقول شيخه الحافظ ابن حجر ، ولكن « الإنحاف » حكاه عن الحافظ ولم يذكر السخاوي ، فلهذا هناك في « العرف » سهو ، والحافظ لم يذكره في « الفتح » ولا في « التلخيص » فيكون في تأليفه الآخر . ومن أدلة الشافعية في اختيار التغليس ما عند « أبي داود » (ص ٥٧ -) (باب المواقيت) في قصة عمر بن

عبد العزيز وعروة بن الزبير عن أبي مسعود الأنصاري وفيه : « وصلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر الخ ، لكن أبا داود طعنه بالنفرد حيث يقول : روى هذا الحديث عن الزهري معمر ومالك وابن غنينة وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وغيرهم ولم يذكروا الوقت الذي صلى فيه ولم يفسروه الخ ، فطعن فيه بتفرد أسامة عن الزهري فيه بذكر تفصيل الأوقات ، وأسامة بن زيد وإن كان وثقه بعض فقد ضعفه يحيى بن سعيد وأحمد والدارقطني ولم يخرج له الشيخان ، نعم أخرج له مسلم كما في " التهذيب " في الاستشهاد دون الاحتجاج . وبالجمله فهناك مخالفة الثقة لرواية من هو أوثق منه ، وإن سلمنا أنه ثقة فلم يكن من زيادة ثقة من بين الثقات . ومحمل الحديث عند شيخنا : أنه صلى مرة في الغلس الشديد وأخرى في الإسفار الشديد ثم كان تعامله ﷺ وسطاً بينهما ، والذي ذكره الراوى في ذلك الحديث من تفصيل المواقيت واقعة تعليمه ﷺ السائل عن الأوقات في المدينة ، ولعل الشيخ يريد ذلك من الغلس الشديد مرة والإسفار الشديد مرة أنه كان في المدينة عند إجابة السائل .

ومن أدلة الحنفية في اختيار الإسفار حديث ابن مسعود أخرجه الشيخان قال : « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها ، والمراد قبل وقتها المعتاد كل يوم لأنه صلاها قبل طلوع الفجر فإنه لم يقل به أحد في الصلاة بمزدلفة ، ويؤيده ما وقع التصريح في رواية " البخاري " (١ - ٢٢٧) (باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما) من المناسك : « والفجر حين يبرز الفجر ، وفي " صحيح مسلم " في حديث حجة الوداع « فصل الفجر حين تبين له الصبح . وقال الحافظ ابن حجر في " الفتح " (٢ - ٤٥) في

تأويله : أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير الخ . قال شيخنا : لا يفيدهم ذلك فإن مذهبهم الابتداء بالصلاة حين تبين الفجر من غير تأخير . وبالجمله فما ذهبوا إليه لم يكن من دأبه دائماً وكفى هذا القدر . والحاصل : إنا نقول إن تعامله ﷺ يختلف بين التغليس مرة والإسفار أخرى ، ولكن للحنفية في الباب تشريع قولي عام في حديث الإسفار ، ومن الأصول تقديم مثل هذا التشريع القولي على الفعل والوقائع الجزئية ؛ وثبوت التغليس لا ينكره ولا ننكر جوازَه بل نقول بأفضلية الإسفار فقط . وإنما الخلاف فيما هو الأولى والكل جائز ، فالراجح عند الإنصاف هو مذهب الإسفار كما قاله الحنفية ، أفاده شيخنا . وروى الطحاوي (١ - ١٠٩) حدثنا محمد بن خزيمة نا القعني نا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم قال : ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير ، وهذا إسناد صحيح لا غائلة فيه كما قاله البدر العيني وابن الهمام ، وأيضاً قالوا : ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله ﷺ اهـ . وهذا من أقوى الأدلة في الباب للحنفية ، وانظر البحث المشيع في " العمدة " من (٢ - ٢٥٥ إلى ٢٥٨) وفي " فتح الملهم " (٢ - ٢١١) وما بعدها و " نصب الرأية " (١ - ٢٣٥) وما بعدها إلى (٢٤٠) و " إعلاء السنن " من (٢ - ١٦) .

قال الشيخ : وثبت في حديث مرفوع التغليس بالفجر في الشتاء والإسفار به في الصيف ، وبحث عن إسناده فوجدته ساقطاً حيث روى من طريق سيف صاحب " كتاب الفتوح " وبكاد يكون مجمعاً على ضعفه . قال : ثم وجدته مروياً في " حلية الأولياء " لأبي نعيم الأصبهاني ، ولم يكن " سنده " من طريقه والله أعلم . قال الراقم : هو حديث معاذ قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال : يا معاذ إذا كان في الشتاء فجلس بالفجر وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تعلمهم ، وإذا كان الصيف فأسفر بالفجر فإن الليل

قصير وإن الناس ينامون مهاهم حتى يدركوا ، رواه بقي بن مخلد في "مسنده" والبغوى في "شرح السنة" كما في "المنتقى" لأبي البركات ابن تيمية ، وكذلك في "كنز العمال" (٥ - ٣١٩) . وسيف هو : يوسف بن عمر التميمي الكوفي صاحب "كتاب الردة والفتوح" ، قال في "التقريب" : ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ . أنظر ترجمته في "التهذيب" (٤ - ٢٩٥) .

قنبيه : قال صاحب "التحفة" : قال صاحب "العرف الشدى"
والحديث القولى مقدم فصار الترجيح لمذهب الأحناف . قلت : القولى إنما يقدم إذا لم يمكن الجمع بين القولى والفعلى ، وفيما نحن فيه يمكن الجمع كما أوضحه الطحاوى فلاوجه لتقديم الحديث القولى ، ثم كيف يكون الترجيح لمذهب الأحناف فإنه خلاف ما واطب عليه رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون . هـ . أقول فيه أما أولاً : فإن أحاديث التغليس الفعلية المتبادر منها هو البدء والختم كلاماً فى الغلس ، وبذلك استدلل القائلون به ، وتعامله ﷺ لم يثبت دوامه ، وحديث ابن مسعود يرد القول بدوامه . ورواية أسامة بن زيد الأيبى فى حديث أبى مسعود الأنصارى من قبيل المخالفة لمن هو أوثق منه ، وبعارضه حديث ابن مسعود فى "الصحيحين" ، وأثر إبراهيم النخعى فى "شرح الآثار" كشف عن تعامل الصحابة وما عليه جمهورهم . وأما ثانياً : فحديث "أسفروا" جعله السيوطى فى "الأزهار المتناثرة" متواتر اللفظ ، وظاهر أن حديث المتلفعات ليس بهذه المثابة فتعين ترجيح الإسفار مع أن حديث وما يعرف من من الغلس، يحتمل أن يكون قبل حكمهن بالقرار فى البيوت كما قاله صاحب "الهدائع" وهذا أيضاً شاكلة للجمع بين القولى والفعلى . وثالثاً : إنه يمكن أن يقال : إن التغليس كان فى مبدأ الأمر وتعامله عليه فى عهده لأجل حرص الصحابة على قيام الليل وحضورهم مبكرين ، وحرصاً على استكثار استماعهم للقرآن ولكن أمر الأمة بالبسر وعدم الإعنات والإجهاد ، وشرع لهم الإسفار ليستقيم به

—: باب ما جاء في التعجيل بالظهور:—

حدثنا : هناد بن السرى حدثنا وكيع عن صفبان عن حكيم بن جبير عن

نظامهم وراعى حال أضعفهم وهذا من مرافق التشريع الخاصة بالأمة . ورابعاً :
 إنه يمكن أن يقال إن الأمر كان بين الغلس القائم وبين الإسفار الناصع ، فمع
 أثبت الإسفار فقد أصاب ومن نفاه فلم بخطأ لأنه نفي الإسفار الشديد الذى
 وقع فى حديث السائل وفى حديث جبريل فى اليوم الثانى ، فقد أوضح الأمر
 حديث ابن مسعود فى "الصحيحين" وحديث السائل عن الواقية وحديث
 جبريل ، وإن الحنفية حددوا الأمر بأن يصلى الفجر فى النصف الثانى كما حكاه
 ابن نجيم عن "المراج الوهاج" فليس هو الإسفار الشديد حتى يخالف أحاديث
 الغلس وهو طريق جيد للجمع . وخامساً : فالغرض من ترجيح مذهب الحنفية
 على مذهب القائلين بالغلس وهم لم يقولوا بما قاله الطحاوى ، فالترجيح صحيح
 واضح وكأن المعارض لم يفهم هذا . وسادساً : أن ما قاله فى ترجيح القول
 على الفعلى مقيداً بعدم إمكان الجمع بينهما موفى على الغفلة مما أفاده علماء الأصول
 كابن الهمام فى "تحريره" وابن أمير الحاج فى "تقريره" وتحريره " من الترجيح
 للقول وتقديم الترجيح على الجمع ، وملخص ما فى "التحرير" وشرحه (٣-٣) :
 أن حكم التعارض النسخ ، إن علم المتأخر وإذا لم يعلم المتأخر فالحكم الترجيح لأحدهما
 على الآخر إن أمكن ، ثم الجمع بينهما إذا لم يمكن ترجيح أحدهما على الآخر
 وإذا لم يعلم المتأخر ولم يمكن الترجيح ولا الجمع تركا إلى ما دونها من الأدلة
 الخ . وحديث مغيث بن سمي عند "ابن ماجه" فى الغلس : وهذه ضلالتنا
 مع رسول الله ﷺ وأنى بكر وعمر فلما طعن عمر أسفر بها عثمان ، فلعل
 الغرض أنه أسفر جداً ليتطابق الآثار المروية فى الإسفار عنهم أو يكون الأمر
 على ما قاله الطحاوى والله أعلم .

—: باب ما جاء فى التعجيل بالظهور:—

إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ ولا من أبي بكر ولا من عمر». [قال]: وفي الباب عن جابر (بن) يستحب تأخير الصلوات كلها في الجملة عند أبي حنيفة ما عدا المغرب فإنه يستحب تعجيلها، ويستحب التعجيل فيها جميعاً عند الإمام الشافعي ما عدا العشاء فإنه يستحب فيها التأخير عنده أيضاً فاتفقوا في تعجيل المغرب وتأخير العشاء، واختلفوا في ما عداها، ويستحب تعجيل ظهر الشتاء أيضاً عندنا كما في هامة متون فنهائنا، وألحق ابن نجيم الحريص بالصيف في التأخير والربيع بالشتاء في التعجيل. انظر «البحر» (١ - ٢٤٨) وحديث الباب محمله عند الحنفية الشتاء لما في «محيح البخاري» من حديث أنس: «كان رسول الله ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة»، والمراد الظهر لأن السائل سأل عن أنس الظهر، أو ابتداء الحال حيث صرح المحدثون على أن آخر ما استمر عليه عمله ﷺ هو الإبراد، أخرج الحافظ في «التلخيص» (ص - ٦٧) حديث المغيرة من طريق الخلال: «وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد». قال: وسئل البخاري عنه فعده محفوظاً، ورجع أحمد صحته، وكذا صححه أبو حاتم وأعله ابن معين بما ليس فيه دليل قوي لتعليقه، انظر «التلخيص». ونقول: في الباب أحاديث قولية وفعلية ويقدم القول في باب التشريع، والقولية تؤيد الحنفية أي قوله ﷺ: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم» حديث متفق من حديث أبي هريرة، والبخاري هو حديث ابن عمر وأبي سعيد، ولللساني من حديث أبي موسى، ولا بن خزيمة من حديث عائشة، ولأحمد وابن ماجه وابن حبان من حديث المغيرة، والطبراني من حديث عمرو بن عبسة كذا في «التلخيص» فهذه مبعة أحاديث قولية تكاد تتوار. وفي «الفتح» (٢ - ١٤): ونقل الخلال عن أحمد أنه قال: هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. وأيضاً فعله ﷺ مختلف فلا يقوم

عبد الله) وخباب وأبي برزة وابن مسعود وزيد بن ثابت وأنس وجابر بن سمرة . قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن . وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم . قال علي (بن المديني) : قال يحيى ابن سعيد : وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود عن النبي ﷺ « من سأل الناس وله ما يغنيه » .

قال يحيى : وروى له سفيان وزائدة ، ولم يربحي بحديثه بأساً . قال محمد : وقد روى عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن عائشة عن النبي ﷺ في تعجيل الظهر .

حجة الخصم علينا .

قوله : وخباب . حديث خباب أخرجه "مسلم" في (باب استخفاف تقديم الظهر في أول الوقت) (١ - ٢٢٥) : « شكونا إلى رسول ﷺ في الرمضاء فلم يشكنا أي لم يزل شكوانا في التعجيل وعجل ، وقيل : معناه - كما حكاه الحافظ في "التلخيص" (ص - ٦٨) - لم يجوزنا إلى الشكوى بل رخص لنا في التأخير ، وهو تأويل بعيد جداً ، ويرده لفظ ابن المنذر والبيهقي كما في "التلخيص" : « شكونا إلى رسول الله ﷺ الرمضاء فما أشكنا وقال : إذا زالت الشمس فصلوا » . ومراده عند شيخنا ما سبق من حمله على أول الأمر . وقال في "التلخيص" : مال الأثرم والطحاوي إلى نسخ حديث خباب ، وبدل عليه حديث المغيرة : « كنا نصل بالهجرة فقال لنا : أبردوا » . فبين أن الإبراد كان بعد التهجير الخ .

قوله : ولم يربحي بحديثه بأساً ، أي يحيى بن سعيد القطان ، وما ذكره بعض المحشين في النسخة المطبوعة بالهند ابن معين فهو خطأ صريح قاله شيخنا ، ولعل منشأ كونه خطأ صريحاً أن ابن معين قال فيه : « ليس بشئ » كما في "التهذيب" (٢ - ٤٤٥) فلم يثبت ثبوته إياه .

حدثنا : الحسن بن علي الحلواني أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري قال : أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس . (قال أبو عيسى) : هذا حديث صحيح . (وهو أحسن حديث في هذا الباب) (وفي الباب عن جابر) .

—: باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر:—

حدثنا : قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة قال :

—: باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر:—

بين الترمذي مذهب الشافعي ، ودل مذهبه على أنه إذا كان المسجد قريباً أو كانوا مجتمعين في سفر أو كان منفرداً يستحب له التعجيل وإن كان الحر شديداً . ومذهب أبي حنيفة كما هو مذهب الجمهور بينه محمد في " مؤلفه " من التأخير صيفاً والتبكير شتاءً ، وبذلك يجمع بين أحاديث الباب ، وهو جمع حسن أوفق بالتعليل الذي اعتبره الشارع وشهدت له الشريعة ، والأحاديث في ذلك يشير إليها الترمذي ، وقد أشرنا في الباب السابق إلى أكثرها بذكر مخارجها ، وفي حديث ابن مسعود عند أبي داود والنسائي والحاكم من طريق الأسود عن ابن مسعود : « كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام ، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام » ، قال ابن العربي في " القبس " : ليس في الإبراد تحديد إلا بما ورد في حديث ابن مسعود ، حكاه الحافظ في " التلخيص " (ص ٦٧) . ثم إن هذا التحديد أمر يختلف في الأقاليم والبلدان ، يقول الخطابي في " المعالم " (١ — ١٢٨) : وكانت صلاة رسول الله ﷺ بمكة والمدينة وهما من الإقليم الثاني . ويذكرون أن الظل فيها

قال رسول الله ﷺ : إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر في أول الصيف في شهر آذار ثلاثة أقدام وشئ ، ويشبه أن يكون صلاته إذا اشتد الحر متأخرة عن الوقت المعهود قبله فيكون الظل عند ذلك خمسة أقدام . وأما الظل في الشتاء فإنهم يذكرون أنه في تشرين الأول خمسة أقدام أو خمسة وشئ ، وفي الكانون سبعة أقدام أو سبعة وشئ ، فقول ابن مسعود منزل على هذا التقدير في ذلك الإقليم دون سائر الأقاليم اهـ مخصصاً . قال الراقم : الكانون الأول هو ديسمبر ، والكانون الثاني هو يناير ، وآذار هو مارس ، وتشرين الأول سبتمبر ، وتشرين الثاني أكتوبر ، ومن شاء تفصيل الشهور العجمية القديمة والعربية والسريانية وغيرها فليراجع إلى "مروج الذهب" للمسعودي (ص - ٣٤٩) وما بعدها من (الجزء الأول) ولي في تفصيلها مذكرة خاصة لا يسعها المجال .

قوله : فأبردوا عن الصلاة . أبردوا - بقطع الهمزة وكسر الراء - أي أخرجوا إلى أن يبرد الوقت ، يقال : أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة ، ومثله في المكان أنجد إذا دخل نجد ، وأنهم إذا دخل تهامة . قال جمهور أهل العلم : يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر من الشافعية . واختلفت الأقوال في مذهب مالك فعنه : التأخير إلى أن يصير الفيء ذراعاً شتاءً وصيفاً ، وقال أشهب : لا يؤخر إلى آخر وقتها ، وعن مالك أنه كره أن يصلي الظهر في أول وقتها وكان يقول : هي صلاة الخوارج وأهل الأهواء ، وعنه أول الوقت أفضل إلا الظهر في شدة الحر . هذا ما نقتط "العمدة" (٢ - ٥٢٦) و "الفتح" (٢ - ١٣) . ثم المراد بالصلاة في لفظ حديث أبي هريرة صلاة الظهر ، وقد ورد مصرحاً في حديث أبي سعيد في "الصحيح" بلفظ : وأبرد بالظهر . قال العلماء : الأفصح صلة الإبراد "بالباء"

من فيح جهنم . (قال) وفي الباب عن أبي سعيد ، وأبي ذر ، وابن عمر ،
والغيرة ، والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبي موسى وابن عباس وأنس (قال) :
وهي في أكثر الروايات . قال العيني : "الباء" هو الأصل وأما "عن" ففيه تضمين
معنى التأخير أي أخرها عنها مبردين أو بمعنى الباء . وقال ابن حجر : أو هي
للمجاوزة أي تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر . قال شيخنا :
كأمة "عن" أنفع في الرد على من أراد إبرادها بأداء الصلاة كما رأيت لبعض
الغير المقلدين ممن لا فهم له في الحديث .

قوله : من فيح جهنم ، الفيح : سطوع الحر وفورانه ، قال ابن سيدة :
فاح الحر فيحاً سطع وهاج ، حكاه العيني ، أو سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه
مكان أفيح أي متسع قاله ابن حجر . قال الشيخ : يرد هنا سؤال عقلي وهو
أن التجربة بل الحسن يشهد على أن شدة الحر وضعفه من آثار قرب الشمس
وبعدها فكيف يستقيم ، إن شدة الحر من فيح جهنم . قلت : إن كان السائل
يعتقد آراء الفلاسفة اليونانية فلا يستحق أن يعترض بمثل هذا حيث إن الشمس
من الأجرام العلوية الأثرية وهي عندهم ليست فيها برودة ولا حرارة نعم إن
شرح قانون ابن سينا تصدوا لإثبات الحرارة والبرودة فيها حيث رأوا ذلك
مخالفاً لبداية الحسن فقال بعضهم : إن الحرارة بسبب حركة الأشعة ، وهذا خطأ
على أصولهم فقد صرح ابن سينا في "الشفاء" — وهي داء في الحقيقة — إن
الشعاع من مقولة الكيف فكيف توجد النقلة .

وأما أهل الهيئة الجديدة من أهل "أوروبا" فالشمس عندهم من أحر الأشياء
في العالم ، وعلى كل حال لا مناص من الاعتراض نظراً إلى المشاهدة
والحسن والتجربة ، فالجواب هنا وفي أمثاله في كثير من المواضع : أن للأشياء
الخارجية في العالم أسباباً ظاهرة وأسباباً باطنة ، فالشرعية تنصدي للذكر الأسباب
الباطنة التي تفصل المقول عن إدراكها ، وأما الظاهرة فالشرعية لا تنفيها ، وإنما

وروى عن عمر عن النبي ﷺ في هذا ولا يصح .
قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وقد اختار قوم من

سكتك عنها لأن العقل يستقل بإدراكها ، فلا وجه لإنكار المؤمن عما أخبر به
الخبر الصادق رسولنا الهاشمي ﷺ وصح عنه ، وكذلك يقال في الرعد والبرق
والمطر ونهر جيحان وسبحان ، ثم إنسه ورد في حديث (أى في "صحيح
البخاري في حديث أبي هريرة هذا) : «واشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب
أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف أشد ما تجدون
من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير» . ويرد على هذا اختلاف البلاد في زمان
واحد حرارة وبرودة وصيفاً وشتاءً ، ويجاب بأن المراد بالنفسين إخراج
النفس وإدخالها فإذا أدخلت النفس من جانب وجد البرد هناك وإذا أخرجتها
إلى جانب آخر وجد الحر ، فهكذا يختلف البلاد حرّاً وبرداً في زمان واحد .

تنبية : قال الراقم : دل الحديث على أن مثار وهج الحر في الأرض من
فيح جهنم ، واختلف أقوال العلماء في ذلك هل هو حقيقة أو خرج مخرج التمثيل
والتشبيه مجازاً ، وكذلك اختلفت كلماتهم في اشتكاء النار هل هو بلسان القول
أو بلسان الحال ، فالمحدثون أكثرهم أو كلهم قالوا : إنه لا استحالة في الحمل
على الحقيقة فالحمل عليها أولى ، منهم : ابن عبد البر ، والقاضي عياض ، والقرطبي ،
والنووي ، والتوربشتي ، وابن المنير . وقيل : "من فيح جهنم" مجاز كأنه نار جهنم
في الحر فاحذروها واجتنبوا ضررها ، و"شكواها" مجاز عن غلباتها ، و"أكلها بعضها
بعضاً" مجاز عن ازدحام أجزائها ، و"تنفسها" مجاز عن خروج ما يبرز منها . هذا
ملخص ما في "المعالم" و "العمدة" و "الفتح" . وانظر تفصيل أبحاث
الحديث وفوائده في "شرح التقریب" للعراف من (٢ - ١٥٠ إلى ١٥٨) .

تنبية آخر : زعم صاحب "نخبة الأحرذی" (١ - ١٤٧) أن جواب

أهل الدلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحر ، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق .

إمام العصر الشيخ لا يتمشى في دفع اعتراض الفلسفة الجديدة لأن هناك تخالفاً بين الأسباب الظاهرة والباطنة . قلت : لا منافاة هنا بين الأسباب الظاهرة والباطنة أصلاً فإن التجربة والهيئة الجديدة دللتا على كون الشمس في غاية من الحرارة وقصرت كلتاها عن إدراك استفادة الشمس الحرارة من أى منبع ، فالحديث أرشدنا إلى أنها تستفيد من فيج جهنم ، وإذا كانت جهنم مخاوقة الآن موجودة في العالم ، وتضافرت الأدلة السمعية بوجودها ، وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة على رغم المعترزة القائلين بنحاقها يوم القيامة ، وأن التنزيل العزيز نص عن الشمس "السراج الوهاج" والوهاج المشرق المضيئ وأيضاً الهاج في الحرارة حداً لا يكاد يتصور من الوهاج بمعنى اشتداد الحرارة جداً ، وبكلا المعنيين فسر لفظ التنزيل ، وأن منبع الحرارة ومركزها العظيم في نظر الشرع هو جهنم ، وأن أهل الهيئة الجديدة أقاموا أدلة على كون الشمس جذابة قوية في غاية من الجذب فليس هناك أى مانع عقلي بأن تجذب الشمس وتستفيد الحرارة من مركز الحرارة العظيم . وأضاف إلى ذلك ما حققه بعض المحققين من أن هذا الجو وهذه الفضاء هي بعينها ساحة جهنم ، وكما حققه الغزالي في بعض مضموناته بأن البرق الكامن في الأشياء يبدو يوم القيامة ، وأثبت أهل العلم الطبيعي والهيئة الجديدة وجود البرق والكهرباء في هذه الأشياء كوجود النار في الزند ، فلأمانع في أن تكون القدرة الإلهية خلقت رابطة بين الشمس وبين جهنم فتكتسب منها حرارة يحتاج إليها نظام العالم ومصالح الكون وأسرار التكوين والإبداع ، بل لأمانع من أن تجذب الشمس الحرارة من كل شئ فيه حرارة كمجذب المغناطيس الحديد وكاستفادة القمر النور من الشمس مع أن الله سبحانه سماه "قمرأ مديراً" فأى مانع من أن تستفيد وتكتسب الشمس حرارة من جهنم فتصير مراجاً وهاجاً . وبالجمله أثبت الشرع ما سكنت عنه أهل

قال الشافعي : إنما الإراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً بكتاب أهله من الهيئة الجديدة ولم يتم دليل عقل من الهيئة على نفي ما أثبتته الشرع فلا منافاة . وعلى ما قررنا منهاج التفهيم لا يبقى أى استبعاد بل أصبح الأمر في غاية من النسق والنظام ، وراجع لبعض أطراف الموضوع من الشرع والهيئة الجديدة " توفيق الرحمن " للشيخ محمد بن حبت المطيعي من (ص - ٢٢) .

تنبيه آخر : أمثال هذه الحقائق من المغيبات السمعية لا يمكن أن يقوم بإدراكها العقل البشرى فإنها من وراء طور العقل فلا تكون التمثيلات إلا تقريباً للأذهان بنوع مثال لا أداءاً للحقيقة وإصابة للحق ، فإذا أثبت الشرع أمراً وصح على الشارع ولم يتم برهان عقل صحيح على ضده فالأولى التسليم والقبول ، وتفويض كنهه إلى الله سبحانه من غير تأويل كما هو مذهب الأئمة وجمهور السلف في سائر المتشابهات .

مسألة فقهية : في إيراد الظهر لنا قولان : الأول أن الإراد في ظهر الصيف أفضل مطلقاً ولا فرق بين أن يكون في شدة الحر أولاً ، واختاره صاحب " البحر " (١ - ٢٤٧) في شرح لفظ المتن « وظهر الصيف » .

والثاني : أن حلة الأمر بالإيراد هي شدة الحر ، واختاره البدر العيني في " العمدة " (٢ - ٥٢٥) وهو أولى لأنه أوفق بالحديث ، وكذلك لنا قولان في التكبير بالجمعة ، قال في " البحر الرائق " : والجمعة كالظهر أصلاً واستحبها في الزمانين ، كذا ذكره الأسيبجاني هـ . وفي " عمدة القاري " (٢ - ٥٢٦) : مذهبنا التكبير يوم الجمعة لما ثبت في الصحيح أنهم كانوا يرجعون من صلاة الجمعة وليس للحيطان ظل يستظلون به من شدة التكبير لها أول الوقت هـ .

قوله : بكتاب أهله . الانتياب تارة يستعمل في الإتيان نوبة بعد نوبة —

البعد نأما المصلى وحده والذي يصلى فى مسجد قومه : فالذى أحب له أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر . قال أبو عيسى : ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر فى شدة الحر هو أولى وأشبه بالاتباع .

وأما ما ذهب إليه الشافعى أن الرخصة لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس فإن فى حديث أبي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعى . قال أبو ذر :

أى مرة بعد أخرى - وتارة بمعنى الإتيان متوالياً . قال شيخنا : إذا كان فاعل الانتياب جمعاً كان بالمعنى الأول ، وإذا كان مفرداً كان بالمعنى الثانى . ومنه قول الشاعر :

عجبت من ليلاك وانتياها من حيث زارتنى ولم أورى بها

ويفيد هذا اللفظ فى (باب الجمعة) للحنفية فى مسألة الجمعة فى القرى كما سيأتى ، وفى حديث الجمعة ورد فى لفظ من باب الافتعال ، وفى لفظ من باب التفاعل كما فى "صحيح البخارى" فى نسخة ، والحديث فى الصحيح فى (باب من أين تؤتى الجمعة) من حديث عائشة : «كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم والعوالى» (١ - ١٢٣) قال البدر العيني فى "العمدة" (٣ - ٢٧٥) أى يحضرونها بالنوبة ، وهو من الانتياب ، ويروى يتناوبون (من التناوب) من النوبة أيضاً .

قوله : يدل على خلاف ما قاله الشافعى . قال الشيخ رحمه الله : اعترض الإمام الترمذى قول الشافعى فى هذا المقام مع كونه شافعيّاً مقلداً للإمام الشافعى . قال المباركفورى فى "تحفته" معترضاً عليه : بأن الترمذى لم يكن مقلداً للشافعى ولا غيره ، واعتراضه هذا يدل على أنه لم يكن مقلداً له فإنه ليس من شأن المقلد الاعتراض على إمامه الخ . قال الراقم : ياليت لو كان يعلم طبقات المقلدين ودرجاتهم والفروق بينهم ، وياليت لو كان يعلم الفرق بين تقليد أكابر

«كنا مع النبي ﷺ في سفر فأذن بلال بصلاة الظهر ، فقال النبي ﷺ يا بلال أبرد ثم أبرد ، فلو كان الأمر علي ما ذهب إليه الشافعي لم يكن الإبراد في ذلك الوقت معنى لاجتماعهم في السفر ، وكانوا لا يحتاجون أن يتأبوا من البعد .

حدثنا : محمود بن غيلان حدثنا أبو داود (الطيالسي) قال : أنبأنا شعبة

المحدثين من السلف وبين تقليد المتأخرين . وما قيل في الترمذي أنه مقلد للشافعي فعنايه أنه مجتهد منتسب للشافعي ويقلده في فروع غامضة دقيقة كما هو دأب تقليد جمهور المحدثين ، ثم هو يعلم من مذهب الشافعي القول القديم له من رواية الزعفراني ، وكثيراً ما يكون القول القديم متروكاً عند الشافعية ، والترمذي في كتابه يجعله مذهباً للشافعي ، وقيل إنه مجتهد منتسب إلى أحمد وإسحاق كما يقوله الشاه ولي الله في " الإنصاف " ، وعلى كل حال فهو مجتهد منتسب إلى الشافعي ، وعاليه أكثر علماء الطبقات والتراجم ، أو إلى أحمد كما هو عند بعضهم ، وإن تقليده في مسائل فقهية فرعية أو ما وافق رأيه كتقليد الإمام الطحاوي أبا حنيفة ، وإن هذه الطبقة من المنتسبين فوق أصحاب التخريج وأصحاب الترجيح وأصحاب التمييز من المقلدين ، وبين كل طبقة مفاوز ليس هذا موضع بيانها ، وليس اعتراض مثل من في هذه الطبقة منافياً لتقليده واتباعه في مسائل أخرى ، وللبسط مجال آخر والله الموفق .

ويمكن أن يجاب مع جانب الإمام الشافعي : بأن الأحوال في السفر أيضاً ربما تختلف فتارةً يجتمعون في ظل شجر واحد وتارة في ظلال أشجار متفرقة ، وبمثله تعقبه الكرمانى بأن العادة في العسكر الكثير تفرقهم في أطراف المنزل للتخفيف وطاب الرعى فلانسلم اجتماعهم في تلك الحالة اه . وقال الحافظ ابن حجر : وأيضاً فلم تجر عاداتهم بانحداء خيلاء كبير يجمعهم ، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر ، وليس هناك كن يمشون فيه الخ . ولا يخفى على المصنف قيمة

عن مهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر: «أن رسول الله ﷺ كان في سفر ومعه بلال فأراد أن يقيم فقال: أبرد ثم أراد أن يقيم فقال رسول الله ﷺ: أبرد في الظهر، قال: حتى رأينا في التلوي ثم أقام فصلى فقال رسول الله ﷺ: إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا عن الصلاة. قال أبو هريرة: هذا حديث حسن صحيح»

هذه التأويلات بمقابلة نص صريح، وللبدر العيني بحث في كلام الكرماني والعسقلاني، انظر "العمدة" (٢ - ٥٣١).

قوله: «فأراد أن يقيم». وفي "صحيح البخاري": «فأراد المأذن أن يؤذن للظهر» ورواية أبي عوانة: «فأراد بلال أن يؤذن» فقال البدر في "العمدة" والشهاب في "الفتح": والتوفيق بينهما بأن إقامته ما كانت تتخلف عن الأذان، فرواية الترمذي: «فأراد أن يقيم» يعني بعد الأذان، ورواية الصحيح: فأراد أن يؤذن ثم يقيم اه. قال الراقم: الأولى أن يقال: إن المراد أن يؤذن ويقيم فحفظ كل ما لم يحفظه الآخر، ولعل الاختلاف على شعبة فروى عنه أبو داود الطيالسي عند الترمذي «أن يقيم» وروى آدم بن أبي إياس عند البخاري «أن يؤذن» ورواه غندر عن شعبة عند البخاري: «أذن مؤذن النبي ﷺ» أي أراد أن يؤذن.

قوله: «حتى رأينا في التلوي». وفي بعض ألفاظ الحديث «حتى ساوى في التلوي» وهو في الصحيح. وقد تقدم تخريجه، وهذا يدل على تأخير كثير فإن التلوي غير منتصبة بل تكون منبطحة؛ فساواة الفئ لها يكون في مكث ومهلة، وحمله النووي على الجمع وقتاً، وتقدم البحث فيه مفصلاً فراجع. وزعم بعض المستغرقين في السفاهة مع أئمة الدين: أن مراد الحديث: أبردوا

—: باب ما جاء في تعجيل العصر: —

نارجهم بأداء صلاة الظهر تعجيلاً لا تأخيراً ، هكذا لفظ "العرف الشذى" تقريباً ، ولم أقف على قائله من هو؟ وفي "فتح الباري" (٢ - ١٣) : وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر مطلقاً ، وقالوا: معنى "أردوا" صلوا في أول الوقت أخذاً من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد برده قوله : « فإن شدة الحر من فيح جهنم » إذ التعجيل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبي ذر..... صريح في ذلك حيث قال: "انتظر انتظر الح". فلعل مثله يربد الشيخ رحمه الله والله أعلم . وقوله "فى التلؤلؤ" الفئى: يكون بالعشى كما أن الظل يكون بالاختفاء ، فانه ثعلب وأنشد :

فلا الظل مع برد الضحى تستطيعه ولا الفئى من برد العشى تذوق
وعنى ابن الأعرابي : الظل ما نسخته الشمس ، والفئى ما نسخ الشمس .
وقبل الفئى لا يكون إلا بعد الزوال والظل أعم ، وقيل غير ذلك ، وجمعه
أفياء وفيوء . والتلؤلؤ جمع تل ، قال ابن سيدة : من التراب معروف ،
ومن الرمل كومة منه ، وكلاهما من التل الذى هو القاذى جثة ، والتل الرابية ،
ومنه تكون مكدوساً وليس بحلقة ، مع "العمدة" (٢ - ٥٢٧) ملقطاً
ملخصاً . وبالجمللة ترد عليهم صرائح النصوص فإذ - صلى الله عليه وسلم قال لبلال :
"أبرد أبرد" ثم يقول الراوى : « حتى ساوى فئى التلؤلؤ » وأيضاً فى لفظ :
« أبردوا عن الصلاة » فكيف يستقيم تأويلهم الركيك .

—: باب ما جاء في تعجيل العصر: —

قال بتعجيل العصر فى أول وقتها مالك والشافعى وأحمد ، وتأخيرها
أبرحنيفة وأصحابه والثورى ما لم تتغير الشمس كما فى "شرح المذهب" ،
ويأتى تفصيل التغير عندهم ، وقد قدمنا أنه يستحب عندنا تأخير كل صلاة فى

حدثنا : قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها

الجملة ما عدا المغرب، وعند الشافعية تعجيل كل صلاة في الجماعة إلا العشاء، فاتفقوا في تعجيل المغرب وتأخير العشاء، واستدلوا لتعجيل العصر بحديث الباب وقالوا: إن الأفضل التبادر إلى العمل، وكذلك استدلوا بقوله تعالى: (حافظوا على الصلوات) وبقوله: (فاستبقوا الخيرات) وبقوله: (سارعوا إلى مغفرة من ربكم) والصلاة من الخيرات وسبب المغفرة كما في " نهاية المحتاج ". وكذا استدلوا بحديث: " أي العمل أفضل ؟ قال: الصلاة على ميقاتها، أخرجه الشيخان البخاري في (باب فضل الجهاد) (١-٣٩٠) ومسلم في (باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال) (ص ٦٢) وكذا البخاري في (المواقيت) بالفظ: " أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها " (ص ٧٦) مع حديث ابن مسعود بطرق مختلفة. وورد في حديث: " أي الأعمال أفضل ؟ قال: الصلاة في أول وقتها، أخرجه الترمذي وأبو داود والحاكم من حديث أم فررة، وفيه عهد الله بن عمر العمرى وهو ليس بالقوى عندهم، وذكر الدارقطني في "كتاب العلل" فيه اختلافاً كثيراً واضطراباً كما في "الزيلعي" (١-٢٤١). ورواه الحاكم في "المستدرک" (١-١٨٩) وسكت عليه، وكذا حكى سكوته الزيلعي. وأخرجه الحاكم من حديث ابن مسعود مع طريق عثمان بن عمر بن فارس وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. انظر التفصيل في "الزيلعي" (١-٢٤١). قال النووي في "الخلاصة": أحاديث "أي الأعمال أفضل قال: الصلاة لأول وقتها، وأحاديث "أول الوقت" رهبان الله وآخره عفو الله، كلها ضعيفة. حكاه "الزيلعي" (١-٢٤٣)، ومر الحافظ ابن حجر في "التلخيص" على حديث عبد الله ما رواه الحاكم وفتحته. وانظر تفصيل هذه الأحاديث في "الزيلعي" و"التلخيص الحبير" فقد ذكر أن

قالت : « صلى رسول الله ﷺ العصر والشمس في حجرتها الأحاديث كلها معلولة بلفظ : "أول وقتها" وما يشا كله . ونحن معاشر الحنفية تركنا الأدلة العامة والمجملية وأخذنا بالأدلة الخاصة ، وإن العموم ينفع إذا لم يكن في الباب عدة من الخصوص ، فأثبتنا الإسفار بالفجر بمحدث خاص ، وكذا الإبراد بالظهر بأحاديث خاصة ، وكذلك أثبتنا التأخير في العصر بدليل خاص كما سيأتي . بقي العشاءان فالتعجيل في أولاهما والتأخير في أخراهما متفق عليه بيننا وبينهم . ولينظر المنصف إمعان نظره أي المهاجرين من الاستدلال — أي العموم والخصوص — أوفق بالدليل وأقرب إلى القبول .

وأما عمله ﷺ وكذا قوله في العصر فكان على كلا الوجهين تارة بالتعجيل وتارة بالتأخير فلا حاجة في اختيار جهة واحدة من العمل وإلغاء أخرى .

قوله : والشمس في حجرتها . الشمس قد يراد بها قرصها ، وقد يراد بها ضوؤها وهو المراد هنا ، قال الشاعر (١) :

قامت تظلالني ومن عجب شمس تظلالني من الشمس

والحجرة بناء غير مسقف ، وإذا كان مسقفاً فهو البيت . قال ابن صيدة : الحجرة من البيوت معروفة ، سميت بذلك لمنعها الداخل من الوصول إليها . وفي "الصحيح" و"القاموس" : الحجرة الغرفة ، وحظيرة الإبل ، ومنه حجرة الدار ، والجمع حجر وحجرات — بضمين — وحجرات — بضم — من "العمدة" (٢ - ٥٠٨) بزيادة ونقص . ويقول الحافظ : المراد بالحجرة البيت . قلت : وفيه نظر سيأتي . ذكر السيد السمهودي في "وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى"

(١) وهو ابن العميد الكاتب المفلح وقبيله :

قامت تظلالني من الشمس نفس أعز على من نفسى

لم يظهر الفئ مع حجرتها ، (قال) : وفي الباب عن أنس وأبي أروى وجابر ورافع بن خديج .

(١ - ٣٢٥) : أنه صلى الله عليه وسلم لما بنى مسجده الشريف بنى بيتين لزوجتيه عائشة وسودة رضي الله عنهما على نعت بناء المسجد من لبن وجريد النخل اه . وفي (١ - ٣٢٨) رجح أنه بنى أولاً بيت سودة ثم بعد أشهر بنى بيت عائشة .

قوله : لم يظهر الفئ . الظهور هنا بمعنى العلو والصعود كما في قوله : [وتلك شكاة ظاهر عنك عارها] (١) أى لم يعمل على الجدار الشرافى بل كان في قعر الحجرة . قال الخطابي : معنى الظهور هنا الصعود يقال ظهرت على الشيء إذا علوه ، ومنه قول الله تعالى : (ومعارض عليها يظهرون) قال : وقلت : وحجرة عائشة ضيقة الرقعة والشمس تنقلص عنها سريعاً فلا يكون مصلياً العصر قبل أن تصعد الشمس عنها إلا وقد هكربها اه . وهذا هو وجه الاستدلال بالحديث ، والأوضح أن يعبر عن معنى الظاهر هنا بالزائل كما في قول الشاعر : [وذلك عار يا ابن ربيعة ظاهر] وهو المراد في الحديث .

قال الإمام الطحاوى : لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل . حكاه البدر العيني في " العمدة " بهذا اللفظ (٢ - ٥٣٩) وكذا الشهاب في " الفتح " (٢ - ٢١) ولفظه في " شرح الآثار " : قد يجوز ذلك أن يكون كذلك وقد أخر العصر لقصر حجرتها فلم يكن الشمس تنقطع منها إلا بقرب غروبها الخ .

قال شيخنا : اقتدى الصحابة خلفه صلى الله عليه وسلم في التهجد وهو في حجرته ،

(١) و صدره : [وعبرني الواشون أني أحبها] .

وبصح الافتداء في مثله إذا عرف في انتقالات الإمام ، ولا بد لمعرفة ذلك من أن تكون جدران الحجرة قصيرة . قال الراقم : الحديث رواه البخاري (١ - ١٠١) (باب إذا كان بين الإمام وبين القوم طريق أو جدار) عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصيرة فرأى الناس شخص النبي ﷺ فقام معه أناس يصلون بصلاته الخ » ففي هذا الحديث تصريح بقصر الجدران ، وهذه الواقعة غير اتخاذ ﷺ حجرة من الحصر في مسجده واقتداء الصحابة خلفه وهو فيها كما في حديث عائشة في " الصحيح " (١ - ١٠١) (باب صلاة الليل) : إن النبي ﷺ كان له حصر يبسطه بالنهار يحتج به بالليل فثاب إليه ناس فصفوا وراه . وانظر للتفصيل " الفتح " (٢ - ١٧٨) و (٣ - ٩) فلا يلتبس الأمر .

تنبية : حكى الشهاب في " الفتح " (٢ - ٢١) كلام الطحاوي في عدم صحة الاستدلال لتعجيل العصر بحديث الباب ، وقال : وتعقب بأن ذلك يتصور مع اتساع الحجرة ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن منسعة ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة وإلا متى مالت جداً ارتفع ضوءها عن قاع الحجرة ولو كانت الجدران قصيرة الخ . ورد عاين البدر في " العمدة " (٢ - ٥٣٩) بقوله : قلت : لا وجه للتعقب فيه لأن الشمس لا تلتجب عن الحجرة الصغيرة الجدران إلا بقرب غروبها ، وهذا يعلم بالمشاهدة فلا يحتاج إلى المكابرة ولا دخل لاتساع الحجرة ولا لصيقها ، وإنما الكلام في قصر جدرانها الخ . قال الراقم : إن كان الحافظ الشهاب أراد بالحجرة البيت كما تقدم فالبيت هو البناء بسقف ، وإذن دخول الشمس فيه ليس إلا من جهة الباب الذي كان شارحاً في المسجد لأن باب بيت عائشة كان غربياً والبيت كان شرقياً من المسجد الشريف فليس فيه للجدار علاقة فضلاً عن طولـه وقصره ، وكذا ليس لاتساع الحجرة

وقصرها أثر ، وظاهر إذن أن الشمس تبنى في قعر بيتها إلى قرب من أوان غروبها ، ولكن الظاهر أن المراد بالحجرة هي الإحاطة المحتجرة بالجدران غير البيت . وقال السهودي في " وفاته " (ص - ٣٢٩) : وكان لكل بيت حجرة . وحكى عن الحسن البصري أنه قال : كنت أدخل بيت رسول الله ﷺ وأنا غلام مراق وأنال السقف بيدي الخ . وعلى هذا تكون عادة وعرفاً جدران الحجرة أقصر من حيطان البيت ، وعلى الأقل مساوية معها فتكون قصيرة جداً ، وإذا ضممنا هذا النقل إلى حديث البخاري الذي نص فيه بقصر الجدار فالنتيجة ظاهرة ، واحتمال الطحاوي أصبح أمراً واقعياً ، وعلى كل حال فاستدلّاهم بتعجيل العصر أمر يرتاب فيه المتأمل والله أعلم بالصواب .

تنبيه آخر : اعترض صاحب " التحفة " عبارة " العرف الشذى " : اقتدى الصحابة خلفه الخ فقال : قلت : من انتقالات الإمام الانتقال من الجلوس إلى السجدة ومن السجدة إلى الجلوس فيلزم أن تكون جدران الحجرة قصيرة قدر الذراع الخ وهذا كما ترى فإن قال : يعرف هذه الانتقالات بتكبيرات الانتقال قيل له فلا يلزم كون الجدران قصيرة فإن انتقالات الإمام تعرف بتكبيرات الانتقال ثم لا يثبت بمجرد كون الجدران قصيرة تأخير العصر اهـ . يقول الراقم : هذا كلام من لم يتأمل بالعلم صدره ولا أضواء بالفهم فكره .

أما أولاً : فإن قصر جدران الحجرة ثبت بنص حديث البخاري وفيه : « وجدار الحجرة قصيرة فرأى الناس شخص النبي ﷺ الخ » كما تقدم بيانه فكأنه غفل عن هذا النص الصريح والحديث الصحيح ، ثم لزوم كون الجدار قدر الذراع غير لازم ، ولو كان قدر ذراع فلا غرو فيه أيضاً كما أسلفنا ذلك في التنبيه الأول ، وفي حديث عائشة من طريق عامر بن صالح عن هشام عن عروة في " مسند أحمد " : « كان يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها ، وكان

(قال) : و يروى عن رافع أيضاً عن النبي ﷺ في تأخير العصر ولا يصح .

الجدار بسطة وأشار عامر بيده . والبسطة : انتسع المنبسط الغير المرتفع ؛ فما قاله الطحاوي اجتماعاً ثبت في رواية عامر نصاً ، وهذا أوضح حجة على قصر الجدار ، والإشارة إلى اليد دلالة على أنه مثل ذراع ، فليلاحظ المعترض ما كان يستبعد .

وأما ثانياً : فإن معرفة انتقالات الإمام للمقتدى وعدم التباسها عليه يكاد يكون أمراً متفقاً عليه بين الأمة لصحة الاقتداء ، ومنهم من منع الاقتداء مطلقاً إذا كان حائلاً وليس هذا موضع بيانه .

وأما ثالثاً : فالفرق واضح جلي بين سماخ التكبيرات مع وراء جدران قصيرة ومع وراء جدران رفيعة ، ومن ذا الذي يكابر فينكر هذه الهداية اللهم إلا مع أخذته العجلة عند سnoch الفرصة للاعتراض .

وأما رابعاً : فمعرفة قيام الإمام من ركوعه وركوعه مع سجوده بعزف هو بذلك ، نعم ينكر معرفة انتقال الإمام من الجلوس إلى السجود فليكن المعرفة في الأول بالتكبيرات وشهود شخصه ﷺ كليهما وفي الثاني بالتكبيرات فقط ولاغرو فيه .

وأما خامساً : فتعقبه هذا يستهدف حديث البخاري قبل كل شيء فما يجيب هو به عن حديث البخاري نجيب نحن به عن كلام الشيخ رحمه الله .

وأما سادساً : فإنكاره من عدم لزوم تأخير العصر بقصر الجدران من غير دليل شيء عجاب ، وكان يكفي هنا لو كان أمامه ما جرى من النقص والإبرام بين "الفتح" و"العمدة" ، وقد أوضحنا لزوم ذلك عند قصر الجدران في التنبيه الأول ، والأمر لا خفاء فيه والله ولي التوفيق والهداية .

قوله : و يروى عن رافع الخ . أخرجه الدارقطني في "سننه" (ص -

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح ، وهو الذى اختاره بعض (أهل العلم من) أصحاب النبي ﷺ ، منهم : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وأنس ، وغير واحد من التابعين : تعجيل صلاة العصر ، وكرهوا تأخيرها . وبه يقول عبد الله بن المبارك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق .

حدثنا على بن حجر حدثنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن : أنه دخل على أنس بن مالك فى داره بالبصرة حين انصرف من الظهر - وداره

(٩٣) ولفظه : « أخبرنى أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بتأخير هذه الصلاة » وعزاه الزبلى (١ - ٢٤٥) إلى « البيهقى » و« التاريخ الكبير » للبخارى أيضاً ، وكاهم ضعفه بعبد الله بن رافع بن خديج ، ولرافع بن خديج حديث صحيح فى التعجيل رواه الشيخان قال : « كنا نصلى العصر مع رسول الله ﷺ ثم تنحرجلوزور فتقسم عشر قسم ثم نطبخ فتأكل لحمأ نضيجاً قبل غيب الشمس » « البخارى » فى (باب الشركة) (١ - ٣٣٨) ، و« مسلم » فى (باب استحباب التكبير بالعصر) (ص ٢٢٥) واللفظ « لمسلم » .

قوله : دخل أنس بن مالك . كان ذلك فى عهد الحجاج بن يوسف الثقفى مبير هذه الأمة ، وكان يبيت الصلوات ، ويؤخرها عن أوقاتها ، فكان السلف لا يصلون معه ، وفى بعض الآثار أن بعض التابعين صلى الظهر حين يخطب الحجاج يوم الجمعة بالإشارة ، وكان يطيل الخطبة إلى أن يدخل العصر وكانوا يخافون القتل على أنفسهم فيصلون بالإشارة . فإذن تعجيل أنس لم يكن فيصلاً فى نزاع الفريقين فإنه عجل نظراً إلى تأخير الحجاج حيث كان يؤخر الصلاة عن وقتها . قال الراقم : حديث أنس هذا رواه « مسلم » (ص ٢٢٥)

يجنب المسجد - فقال : قوموا فصاوا العصر ، قال : فقمنا فصلينا ، فلما الصرنا قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « تلك صلاة المنافق ، (باب استخفاف التبكير بالعصر) ورواه النسائي وأبو داود وغيرهم ، وفي رواية عن أبي أمامة قال : « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس فوجدناه يصلي العصر فقلت : يا هم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر الخ ، رواه "مسلم" . الأول واقعة البصرة حين كان الحجاج والياً على العراق في أمانة الوليد بن عهد الملك ، والثاني واقعة المدينة وكان عمر بن عبد العزيز لم يكن حينئذ خليفة بل كان والياً في عهد الوليد فإن أنساً توفي قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بنحو تسع سنين ، وكان بنو أمية أمراءهم وخلفائهم وولائهم وعلى الأخص الوليد بن عهد الملك يؤخرون الصلوات عن وقتها ، وكذا الحجاج ابن يوسف أظلم هذه الأمة وأسفك عباد الله ، وهؤلاء كلهم كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها . ويقول البدر والشهاب في "الحمدية" (٢ - ٣٥١) و "الفتح" (٢ - ١١) : والآثار في ذلك مشهورة .

منها : ما رواه عهد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى فجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إيماءً وهو يخطب ، وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل ، ولعل إلى هذا الأثر أشار الشيخ في "العرف" ولم أجده على سياق "العرف الشدي" ، فالمراد ببعض التابعين هو عطاء ، والواقعة عند الوليد لا الحجاج ، وصلاته بالإيماء صلاة العصر لا الظهر .

ومنها : ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في (كتاب الصلاة) عن طريق أبي بكر بن عتبة قال : « صليت إلى جنب أبي جحيفة فسي الحجاج بالصلاة فقام أبو جحيفة فصلى الخ ، . وإذن يتضح ما رواه البخاري في (باب نصيب الصلاة عن وقتها) عن أنس قال : « ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ

قيل : الصلاة ؟ قال أليس صنعتم ما صنعتم فيها ، وكذا روى عن الزهري يقول : « دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيبت . » وكان قدوم أنس دمشق في أمانة الحجاج على العراق قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك كما في " العمدة " (٢ - ٥٢٢) و ذلك قوله تعالى : (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) .

يقول الراقم : وبضوء هذه الآثار الصحيحة والوقائع الثابتة لا يبقى حجة لأحد في تعجيل العصر بمحدث أنس هذا ، وبمحدث نهر الجزور ، وبمحدث « الشمس بيضاء نقية » ، وبمحدث « الذهاب إلى العوالي والشمس حية » وما حدا ذلك فإن لفظ التعجيل في الروايات إنما هو بالنظر إلى التأخير الذي أصبح فيهم عادة سارية وسنة متبعة ولا سيما في بني أمية ، وإلى التأخير عن وقتها كما كان في عهد الحجاج والوليد خاصة ، وأما نهر الجزور وقسمها وطبخها وأكلها فهذا عمل ممكن للطهاخين المهرة الناشطين في العمل كما يكون غالباً مع الأمراء في أسفارهم كما يقوله ابن الهمام ، ففي مثل هذا الوقت إذا صلى في وقت مستحب وهو مشاهد اليوم في الرجال الذين تعودوا الشواء مع رجال الجبال والعوالي بدؤوها مع ميلين فإذا صلى العصر في المثل الثالث ولا سيما في الهلاد الحارة مع سكان الإقليم الأول والثاني وعلى الأخص في أيام الصيف الطويلة فمن السهل السير ستة أميال للذين اعتادوا الأسفار وسرعة المسير قبل غروب الشمس وهذا مشاهد ومجرب والإنكار مكابرة . وبالجمله إذا لاحظنا أحاديث مشيرة إلى التأخير ولاحظنا هذه الوجوه في الآثار المشيرة إلى التعجيل وجدنا أنه لا تعارض هناك أصلاً في الأخبار وإن التعجيل والتأخير من الأمور النسبية ليس لها حد حقيقي يفصل النزاع إلا بمثل ما قلنا والله ولي التوفيق والهداية .

يجلس يرقب الشمس ، حتى إذا كانت بين قرني الشيطان

قوله : يجلس يرقب الشمس . أجمعوا على كراهة الصلاة تحريماً بعد الأصفرار والتغير ، وأما حد التغير فاختلف فيه علماؤنا فقبل : أن يتغير ضوء الشمس ، وقبل أن يتغير قرص الشمس وهو المختار وصححه في " الهداية " وفسره بأن يصير بحال لا تمار فيه الأعين أي يذهب الضوء فلا يحصل للبصر بالنظر إليه حيرة ، وقد اختار سفیان وإبراهيم النخعي القول الأول بأن الاعتبار بتغير الضوء الذي يقع على الجدران ، والثاني قاله الشعبي ، ويقول السرخسي : أخذنا بقول الشعبي . وهناك أقوال أخر انظر " العناية " على " الهداية " وابن عابدين على " الدر المختار " ، وحكي قاضيه خان في " فتاواه " القولين من غير ترجيح .

قوله : إذا كانت بين قرني الشيطان . الصحيح في شرح الحديث حمله على حقيقته وظاهر لفظه ، والقرنان : جانب الرأس ، والمراد أنه يجاذبها بقرنيه عند غروبها وكذا عند طلوعها لأن الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له ويخيل لنفسه ولأعدائه أنهم يسجدون له ، كذا قاله النووي واختاره في " شرح مسلم " (١ - ٢٢٥) وهو الوجه الخامس من الوجوه الخمسة التي ذكرها الخطابي في " المعالم " (١ - ٣١) وكذا اختاره ابن قتيبة وفصله تفصيلاً في " تأويل مختلف الحديث " (ص ١٥٤ و ١٥٥) وفي حديث : « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها وإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها ، ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات ، رواه مالك في " الموطأ " من حديث عبد الله الصنابحي في (باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر) قال الحافظ في " الفتح " (٢ - ٥١) : هو مرسل . قال

الراقم : مداره على أن عبد الله الصنابحي تابعي وابن حجر نفسه غير جازم به كما في "الإصابة" بل كأنه رجح أن عبد الله وأبا عبد الله الصنابحيين اثنان، وقد تقدم بعض البحث فيه فراجع.

وأما الوجوه الأخرى في شرحه من حمله على المجاز والاستعارة أو التمثيل فغير صحيحة عند شيخنا، انظر لتفصيلها "المعالم" (١ - ١٣٠ و ١٣١).

فائدة : الأرض كروية قطعاً فيكون طلوع الشمس في بلاد وغروبها في أخرى مستمراً دائماً فقليل : إن الشياطين كثير، ولكل أفق شيطان، وكذلك يختلف ليلة القدر في البلاد إذ ذاك، وكذلك نزوله سبحانه وتعالى في الثلث الآخر من غير تكليف ولا تشبيه ولا تمثيل يكون لكل بلد في وقت مخصوص.

وأما سجدة الشمس بعد الغروب تحسب العرش كما في حديث أبي ذر في "الصحيحين" وغيرها فعند شيخنا : أنها متعينة بعد دورة واحدة في أفق خاص لأنها مستمرة كل حين في سائر الغوارب في الآفاق المختلفة، وعين ذلك الموضع الشيخ الأكبر محي الدين ابن العربي والحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٧ - ٩٦) - طبعة المنار - فيقول : فالشمس إذا كانت في قبة الفلك وقت الظهيرة تكون أقرب ما تكون إلى العرش، فإذا استدارت في فلكها الرابع إلى مقابلة هذا المقام وهو وقت نصف الليل صارت أبعد ما تكون من العرش فحينئذ تسجد وتستأذن في الطلوع. قال الراقم : وهناك خلاف بين العلماء في سجدة الشمس هل هي على الحقيقة أم كناية عن كون ذلك السجود على هذا الوجه المستمر انقياداً أو خضوعاً لما أراد الله تعالى بها أو أن الشمس دائماً تحسب العرش كسائر الكواكب والسموات السبع ؟ والآلوسي في "روح المعاني" كلام طويل في تفسير قوله تعالى : (والشمس تجري لمستقرها) وكذلك للشيخ نجيب المطيع بحث جيد طويل فيه في كتابه "توابع الرحمن" من (ص - ٢٢ إلى ٢٨) وكذلك

قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً. قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

—: باب ما جاء في تأخير صلاة العصر:—

حدثنا : علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن علية عن أبيوب عن ابن أبي مليكة

لشيخنا إمام العصر كلام متين في "مشكلاته" (ص - ٢٢٩) وليراجع هذه المراجع ويجد الهاث هنا ما يشفي غلته ، ولولا خوف الإطالة لحررت البحث بصورتها فليراجعها من رام التحقيق والله ولي التوفيق .

قوله : فنقر أربعاً ، يريد به تخفيف السجود وإنه لا يمكن فيه إلا قدر وضع الغراب مقاره فيما يريد أكله ، كذا في "النهاية" (٤ - ١٨٠) وهذا يدل على وجوب تعديل الأركان فإن الحديث جعل السجدة أربعاً مع كونها ثمانى لعدم اشتغالها بالجلاسة بين السجدين ، وعن أبي حنيفة : من ترك القومة أو الجلوسة أخاف أن لا تجوز صلاته ، حكاه في "البحر" (١ - ٢٩٩) عن الإمام محمد رحمه الله تعالى . ثم إن تعديل الأركان واجب على تخرج الكرخى وهو الصحيح ، وسنة على تخرج الجرجاني ، وفرض على ما نقله الطحاوى عن أئمتنا الثلاثة ، وحمله صاحب "البحر" على الفرض العملى وأدناه مقدار تسبيحة ، ويأتى البحث والتحقيق فى موضعه إن شاء الله تعالى . وفى الحديث دليل على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس بخلاف صلاة الفجر عند طلوع الشمس ، ووجه الاستدلال به أن الشرع سماها صلاة مع كونها عند الغروب وأما تسميتها صلاة المناق فلاشغالها على الكرامة تحريماً مع بقاء أصل الصلاة ، وكذلك مذهب الحنفية . وأما حديث : من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح الخ ، فسبأتى شرحه فى موضعه .

—: باب ما جاء فى تأخير صلاة العصر:—

عن أم سامة أنها قالت : « كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً لظاهر منكم وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه . »

قال الشيخ : حديث الباب صحيح ، ورجاله ثقات ، فلا أدري لما ذا لم يحكم المؤلف عليه بالتصحيح على عادته في سائر الكتاب . ثم إن حديث الباب ظاهره مبهم ، والتأخير أمر إضافي ، والألفاظ الإضافية لا يكاد ينفصل بها الأمر ، ومع هذا فقد استدل به الإمام الترمذي للتأخير ، واستدل به على القاري وغيره من الحنفية للتأخير ، نعم يؤيد مذهب الحنفية في استحباب التأخير نهر تأييد وإن لم يكن صريحاً . قال الراقم : وذلك لأن القائلين باستحباب التعجيل يقولون بأدائها في أول وقت دخوله ، والحديث دل على أن رسول الله ﷺ كان يؤخرها عن الوقت الذي كانوا يصلون فيه . وبالجملية فلم يكن صلاته ﷺ في أول وقته كما كانوا يصلون ، وهم كانوا يصلون في الوقت قطعاً ، وبكفي الاستدلال هذا القدر ، فعلى كل حال يصح أن يقال له : التأخير ، نظراً إلى عدم أدائها في أول الوقت تعجيلاً وهو خلاف القائلين بالتعجيل . ولنا أدلة كثيرة على استحباب التأخير لم أرد استيفاءها هنا وأذكر منها شيئاً ، منها : ما عن رافع بن خديج : « أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير العصر ، رواه أحمد والطبراني في "الكبير" والدارقطني والبيهقي ، وفيه عبد الواحد بن نافع الكلابي ذكره ابن حبان في "الثقات" وفي "الضعفاء" ، وكذا عبد الله بن رافع كما تقدم . ومنها : ما عن عبد الرحمن بن يزيد : « إن ابن مسعود كان يؤخر العصر ، رواه الطبراني في "الكبير" ورجاله موثقون ، أخرجها الهيثمي في "زوائده" (١ - ٣٠٧) . قلت : وإذا صح من عمل ابن مسعود وصح أنه كان أشبه هدياً ودلاً وسمناً برسول الله ﷺ فأفاد ذلك قوة ولاه . ومنها : أثر على في "مستدرك الحاكم" بإسناد صحيح كما في "نصب الرأفة" (١ - ٢٤٥) . ومنها : ما رواه "أبو داود" (باب الإجابة أبة ساعة هي

قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث (عن إسماعيل بن علية) عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة نحوه . (ووجدت في كتابي : أخبرني علي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج) (وحدثنا بشر بن معاذ البصري قال حدثنا إسماعيل بن علية عن ابن جريج بهذا الإسناد نحوه) (وهذا أصح) .

في يوم الجمعة ؟ (ص - ١٥٠) والنسائي والحاكم كما في " الفتح " بإسناد حسن عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال : « يوم الجمعة ثنتا عشرة - يريد ساعة - لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله عز وجل ، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر ، وذكره الحافظ في " الفتح " أيضاً (٢ - ٣٤٩) (باب الساعة التي في يوم الجمعة) وقال : إسناده حسن ، وكذا ذكره في (٢ - ٥٠) . وقد يستأنس له بحديث عمرو بن عبسة عند أبي داود وفيه : « حتى تصلى الصبح ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترقع قيس رمح أو رمحين فإنها تطلع بين قرني الشيطان وفيه حتى تصلى العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني الشيطان اهـ » فيدل هذا الحديث نحو دلالة على أن الوقت بعد الصبح إلى الطلوع مثل الوقت بعد العصر إلى الغروب . نعم ليس هو نصاً في الاستدلال والمخيم فيه مجال .

وذكر الحافظ في موضع من أن الوقت من بعد العصر إلى الغروب ربع النهار ، وفي موضع آخر أنه خمس النهار كذا قال الشيخ ، انظر " فتح الباري " (٢ - ٣٣) (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) ، وجعله في آخر هذه الصفحة تقريباً . ولعله يريد به الشيخ بالخمسة والله أعلم ، والبدر العيني في " العمدة " استدلل على أنه أقل من ربع النهار بحديث : « بعثت أنا والساعة كهاتين » راجعها (٢ - ٥٦٢) . وقال ابن عابدين في " رد المحتار " : أن الوقت بعد العصر إلى الغروب قدر سدين النهار اهـ . وقد تقدم بعض البحث

—: باب ما جاء في وقت المغرب:—

حدثنا : قتيبة حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » (قال) : وفي الباب عن جابر (والصنابحي) وزيد بن خالد وأنس ورافع بن خديج وأبي أيوب وأم حبيبة وعباس بن عبد المطلب (وابن عباس) . وحديث العباس قد روى موقوفاً عنه وهو أصح . (والصنابحي) لم يسمع من النبي ﷺ وهو صاحب أبي بكر رضي الله عنه .

في تأخير العصر ، والاستدلال بحديث « إنما مثلكم الخ » فراجع .

قتيبه : لصاحب " التحفة " إرادات في هذا الباب على عبارات في " العرف الشدي " وبعضها واه جداً يستغنى عن الجواب ، وجاء في ضمن ما كتبنا أجوبة بعض منها ، فأغنانا عن استقلال الرد عليها والجواب عنها .

—: باب ما جاء في وقت المغرب:—

لاخلاف في استحباب تعجيل المغرب ، وفي " الدر المختار " : وكره تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم تحريماً ، وكذلك في " البحر " عن " القنية " ، واستثنى في " الدر المختار " التأخير بعذر السفر وكونه على الأكل ، وفي " الحلية " للمحقق ابن أمير حاج : أن التأخير إلى ما قبل الاشتباك مكروه تنزيهاً ، والتأخير إلى الاشتباك مكروه تحريماً ، كذا في " العرف " . وفي " رد المختار " : لكن في " الحلية " أن كلام الطحاوي يشير إلى أن الكراهة في تأخير المغرب تنزيهية وهو الأظهر اهـ . انظر " رد المختار " (١ - ٣٤٢) ثم قال ابن عابدين (١ - ٣٤٣) — مستنبطاً من نصوصهم من " الحلية " و " النهر " و " شرح المنية " (لإبراهيم الحلبي) — ما يؤيد نقل الشيخ عن " الحلية " .

قال أبو عيسى: حديث سلمة بن الأكوع حديث حسن صحيح، وهو قول (أكثر) أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين: اختاروا تعجيل صلاة المغرب، وكرهوا تأخيرها حتى قال بعض أهل العلم: ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد، وذهبوا إلى حديث النبي ﷺ حيث صلى به جبريل، وهو قول ابن المبارك والشافعي.

—: باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة: —

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن نعم كلام شارح "المنية" الحلبي أقرب إلى ما في "العرف" دون لفظ "الحلية" وكلاهما شرح "المنية"، ويكاد يكون الاشتباه من هذه الجهة. ثم إنه ذكر صاحب "البحر" قبيل الأذان جواز الجمع بين المغرب والعشاء في سفر الحج تقليداً للإمام الشافعي، ولكن بشرط مراعاة شروط الجمع عنده، وذكر في "الأشباه" (آخر كتاب الصلاة من الفن الثاني): أن تأخير المغرب مكروه إلا في السفر أو على مائدة اهـ.

—: باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة: —

العشاء منقسم إلى ثلاثة أجزاء، فيستحب العشاء إلى ثلث الليل، وإلى النصف مباح، وإلى ما بعده يكره تحريماً أو تنزيهاً على القولين، أطلق القاضي بخان الكراهة فيما بعد النصف في "فتاواه"، وصرح صاحب "القنية" بالكراهة تحريماً كما في "البحر الرائق"، ونص صاحب "الحلية" بالكراهة تنزيهاً كما في "رد المحتار"، وقد تقدم بعض البيان فيه، وكل هذا عند الحنفية، وقرئ منه المذاهب الأخرى، ولم يقل بقضاء العشاء قبل الفجر إلا الأصطخري من الشافعية، فعنده العشاء بعد النصف قضاء وليس بأداء، وعند الجمهور آخر وقت جواز العشاء طلوع الفجر، وراجع "آثار الطحاوي". وفي رواية: تأخير العشاء إلى النصف مندوب، والترديد في روايات الفقهاء جاء على طبق

بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال : « أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة ، كان رسول الله ﷺ يصلّيها لسقوط القمر لثالثة »

حدثنا أبو بكر محمد بن أبان حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة بهذا الإسناد نحوه . قال أبو عيسى : روى هذا الحديث هشيم عن أبي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير ، ولم يذكر فيه هشيم ، عن بشير بن ثابت . وحديث أبي عوانة أصح عندنا ، لأن يزيد بن هارون روى عن شعبة عن أبي بشر نحوه رواية أبي عوانة .

الهرديد في لفظ الخبر كما سيأتي عند الترمذي .

قوله : لثالثة . هذا يدل على تأخير كثير فإن القمر يتأخر غروبه كل ليلة قدر ستة أصباع الساعة ٦ / ٧ أي نحو ساعة تقريباً ، فيكون الوقت كله بعد غروب الشمس إلى غروب القمر لثالثة ساعتين ونصفها أو ثلاث ساعات إلا الربع ، كذلك قال الحافظ علاء الدين في " الجواهر النقي " (١ - ٤٥٠) على هامش " البيهقي " : أن القمر في ليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين و نصف ساعة ونصف صبح ساعة من ساعات تلك الليلة المجرأة على ثنتي عشرة ساعة ، والشفق الأحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير . والبيهقي قد فهم منه التعجيل وعقد عليه (تعجيل العشاء) ورد عليه علاء الدين بما حكينا عنه وقال : فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم اهـ . قال الراقم : هذا أمر يختلف باختلاف الفصول والمواسم ، وباختلاف الآفاق والبلاد ، فيزيد وينقص وقت غروبه لثالثة ، وعلى كل حال ليس فيه دليل للتعجيل كما أنه ليس بدليل صريح للتأخير على الاستمرار ، وحديث جابر عند الشيخين : « والعشاء إذا كثرت الناس عجل وإذا قلوا أخر » أوضح الأمر بأن عادته الشريفة كانت مختلفة .

قوله : وحديث أبي عوانة أصح . غرض المؤلف بهذا ترجيح رواية

—: باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة: —

حدثنا هناد حدثنا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا»
 أبي عوانة عن أبي بشر على رواية هشيم عن أبي بشر بمتابعة شعبة أبا عوانة، ورواية هشيم أخرجه أحمد والطبرسي والحاكم كذلك كما قاله الترمذي، ولم يذكر «بشير بن ثابت». ورواية شعبة أخرجه أحمد والحاكم من طريق يزيد بن هارون نحو رواية أبي عوانة، والقاضي أبو بكر في «عارضته» يؤيد كلام الترمذي ويقول: حديث صحيح وإن لم يخرج الإمامان وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشر عن حبيب بن سالم بإسقاط بشير، وما ذكرناه أصح الخ. والحافظ علاء الدين يخالف الترمذي ويقول: إنه مضطرب الإسناد والمتن، و أشار إلى الاختلاف المذكور في الإسناد وقال: إن جيباً فيه نظر، كذا قال البخاري، وقال ابن عدي: قد اضطرب في أسانيد ما يروى عنه الخ.

قال الرافعي: لو كان مدار الترجيح لأجل متابعة شعبة أبا عوانة فقد تابع رتبة بن مصقلة هاشماً عند النسائي كما في «الجوهر النقي» وعند الحاكم، و قال الحاكم: هو إسناد صحيح، وخالفها شعبة وأبو عوانة فقالا: عن أبي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم آه. فإذا هشيم غير متفرد بل تابعه ثقة، والحاكم يرجح رواية هشيم وبصححه على خلاف الترمذي، فلما أن يقال بالاضطراب في منده — كما قال المارديني — أو يقال كلا الإسنادين صحيح، فلعله سمعه أبو بشر من حبيب مباشرة وبواسطة بشير كليهما ولا مانع من ذلك، والرواية من أبي بشر المشتهرون بواسطة والافوز لها كاهم ثقات، ولكل منابع، ولذا اختلف الأنظار في الترجيح والله أعلم.

—: باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة: —

العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه .

(قال) : وفي الباب عن جابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد (الخدرى) وزيد بن خالد وابن عمر .

قوله : ثلث الليل أو نصفه . حديث أبي هريرة من طريق المقبرى رواه أحمد وابن ماجه بالشك في ثلثه أو نصفه . ورواه الحاكم من هذا الطريق ، وفيه : « أخرت العشاء إلى نصف الليل » ورواه البيهقي مثله ، وكذا رواه البزار من طريق آخر بلفظ : « لو لا أن أشق على أمتي لجعلت وقت العشاء إلى نصف الليل » وفيه إسحاق ابن أبي فروة متروك . وطريق آخر عند أحمد : « إلى ثلث الليل الأول » مع غير شك ، وعند البزار من طريق على « إلى ثلث الليل » من غير شك ، وكذلك من حديث زيد بن خالد عند الترمذى في (الطهارة) والنسائي في (الصوم) بلفظ : « إلى ثلث الليل » من غير شك ، وعند النسائي وأبي داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي سعيد : « إلى شطر الليل » مع غير شك ، وعند البخارى من حديث أنس : « مع نصف الليل » وثبت من حديث عائشة عند الشيخين : « صلوا فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل » ، وحديث ابن عمر عند مسلم وفيه : « فخرج إلينا حين ذهب الليل أو بعضه » وفيه : « ولو لا أن يشق على أمتي لصليت بهم هذه الساعة » ، وكذا عنده في طريق لحديث ابن عمر : « فإذا صليتم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل » وفي رواية له : « إلى نصف الليل الأوسط » . هذا ما خص ما في « نصب الرأية » و« التلخيص » مع زيادة من غيرها من الأصول ، وانظر لتخريج الألفاظ الواردة في الباب « العمدة » (٢ - ٥٧٨ و ٥٧٣) فطرق حديث أبي هريرة وأحاديث زيد بن خالد وعلى وعائشة و أنس وغيرها قد اختلفت في الثلث والنصف والترديد بينهما ، فاللى بطمئن

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . وهو الذي اختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين (وغيرهم) : رأوا تأخير صلاة العشاء الآخرة . وبه يقول أحمد وإسحاق .

(باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها)

إليه القلب أن الغرض التنويع والحث على التأخير إلى أحد هذين الوقتين ، و
الاقتصار في بغض طرق الأحاديث على أحد اللفظين من قبيل ذكر كل ما لم
يذكره الآخر . ولفظة " أو " عند الترمذي وغيره ليست للشك بل للتنويع ،
ويحتمل أن يرجح لفظ الشيخين في حديث عائشة ، ويرجع لفظ الثالث بهذا
الشاهد الصحيح ، وقد استحب التأخير أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وجمهور الصحابة
والتابعين ، وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس ، وكذا عن الشافعي
كما في " شرح المذهب " والأصح عند الشافعية رواية عن الإمام النعجيل ولكن
الأفضل والأصح دليلاً عند كثير منهم التأخير ، ثم التأخير عند الحنفية إلى ما قبل
ثلث الليل أو الثلث قولان عندهم كما في " البحر الرائق " ، وفي " الوجيز " من
كتب الشافعية : ما لم يجاوز ثلث الليل . وفي " المجموع " : الثلث والنصف
قولان عندهم . وعند أحمد نصاً عنه : وقت الاختيار ثلث الليل . وفي
" المغني " وهو قول عمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك . والرواية
الثانية عنه آخره نصف الليل ، وهو قول الثوري وابن المبارك وأبي ثور كما في
" المغني " ، وعزاه إلى أصحاب الرأي أيضاً . انظر " المغني " (١ - ٣٩٨)
ولم أراه في كتب علمائنا ، وكذا عزاه القاضي عياض إلى أصحاب الرأي وأصحاب
الحديث جميعاً كما حكاه البدر العيني في " العمدة " (٢ - ٥٧٣) هذا ملخص ما
دار في هذا الموضوع رواية وفقهاً فاغتنمه والله الموفق .

— : باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها : —

حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم نا عوف قال أحمد : ونا عباد بن عباد هو

السمر في الأصل : **اون ضوء القمر لأنهم كانوا يتحدثون فيه ، ثم قالوا للحديث بالليل : السمر توسعاً ، هذا ملخص ما في " العمدة " و " الفتح " في (العلم والصلاة) .**

أما مسألة النوم قبل صلاة العشاء فقال الفقهاء : يجوز إذا كان عنده من يوقظه لصلاة الجماعة وإذن لا يكره ، قال البدر العيني في " العمدة " (٢ - ٥٧٧) : وفي " التوضيح " : **واختلف السلف في ذلك فكان ابن عمر يسب الذي ينام قبلها ، وعنه أنه كان يرقد قبلها ، وعنه أنه كان ينام ويوكل من يوقظه ، وحكى الكراهة عن عمر وأبي هريرة وابن عباس وعطاء وإبراهيم ومجاهد وطاؤس ومالك والكوفيين ، وروى عن علي رضي الله عنه أنه ربما أغفى قبل العشاء ، وعن أبي موسى وأبي عبيدة : ينام ويوكل من يوقظه ، وعن عروة وابن سيرين والحكم : أنهم كانوا ينامون نومة قبل الصلاة ، وكان أصحاب عبد الله يفعلون ذلك ، وبه قال بعض الكوفيين ، واحتج لهم بأنه إنما كره ذلك لمن خشي الفوات في الوقت والجماعة ، وأما من وكل به من يوقظه لوقتها فباح . فدل على أن النهي ليس للتحريم لفعل الصحابة ، لكن الأخذ بظاهر الحديث أحوط . وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، و الكراهة على ما بعد دخوله اهـ ملخصاً . وأما مسألة السمر بعد العشاء فسيأتي بيانه في الباب اللاحق .**

فائدة : تقرر في أصول الفقه : أن النص المقطوع لا يجوز تخصيصه بأخبار الآحاد ، والغیر المقطوع يجوز بظني مثله ، وذكر في شرح " تحرير الأصول " جواز التخصيص بالرأى إذا كان الوجه جلياً ، ومثله ذكر الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في " إحكام الأحكام " (٢ - ٥٥ طبع الهند) في (مسألة ثلاني الجلب) . قال شيخنا الإمام : وهذا عندي صحيح ، وإذن ينبغي أن يقيد ما قاله

المهلبى وإسماعيل بن عليّة جميعاً عن عون عن سيار بن سلامة عن أبي برزة قال :
 هاء الأصول ، فكثيراً ما نجد تخصيص النصوص الواردة في باب الأخلاق من
 الشكر والصبر وما إلى ذلك ، وكذلك رأيناهم بخصصون النصوص في باب
 المعاملات بالرأى .

قوله : عن عون . كذا في النسخ الهندية عون — بالنون — وهو خطأ
 وتصحيح ، والتصحيح "عوف" — بالفاء — وهو عوف بن أبي جميلة
 الأعرابي ، وكذلك وقع في النسخة الصحيحة المطبوعة بالقاهرة بالمطبعة الحلبيّة
 بعناية الشيخ محمد أحمد شاكر القاضي ، وكذلك وقع في إسناد البخارى في
 "مصححه" عن عوف عن أبي المنهال في حديث طويل في (باب ما يكره من السمر
 بعد العشاء) وحديث الترمذى هذا طرف منه ، وبالجملة فلا يوجد في هذه
 الطبقة في شيوخ هشيم "عون" ، ولا في شيوخ عباد بن عباد المهلبى ، وإسماعيل
 ابن عليّة من يسمّى عوناً ، فالمدار في الإسنادين هو عوف ، وهو ابن أبي جميلة
 الأعرابي ، والرواية عنه هشيم ، وعباد بن عباد ، وابن عليّة ، وفي الإسناد
 تحويل فأحمد بن منيع يروى عن هشيم وهو يروى عن عوف بقوله "أخبرنا" ،
 وكذلك يروى هو عن عباد وابن عليّة وهما يرويان عن عوف "بالعننة" وهذا
 الفرق ألبا ابن منيع إلى تحويل الإسناد . انظر "التهذيب" من ترجمة إسماعيل بن
 إبراهيم بن مقسم الأسدى البصرى (١ - ٢٧٥) ومن ترجمة عباد بن عباد
 العنكى المهلبى (٥ - ٩٥) ومن ترجمة عوف بن أبي جميلة الأعرابي (٨ -
 ١٦٦) . وقد وقع ههنا في "العرف الشذى" سهو في الضبط من الضابط
 الكجراتى البنجائى فجعل المدار سياراً ، والراويان عنه عوناً وعوفاً ، فاستثمر
 صاحب "تحفة الأحوذى" هذه الفرصة للنقد والنقض ، ورحم الله من أنصف ،
 وراعى الحقائق ، وارعوى عن الهفائق والزقازق .

« كان النبي ﷺ يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها ». وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن مسعود وأنس . قال أبو عيسى : حديث أبي برزة حديث حسن صحيح . وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ، ورنخص في ذلك بعضهم . وقال عبد الله بن المبارك : أكثر الأحاديث على الكراهة ، ورنخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان .

—: باب ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء: —

حدثنا : أحمد بن منيع نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب قال : « كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين وأنا معها » .

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأوس بن حذيفة وعمران بن حصين . قال أبو عيسى : حديث عمر حديث حسن .

—: باب ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء: —

ليست الرخصة في السمر الذي نهى عنه بل المذكور ههنا ما يتعلق بأمور الدين وحاجات المسلمين ، ولا يسمى ذلك سمرأ في الحقيقة ، وإنما أطلق عليه السمر مشاكلة ومساحة في التعبير . قال الشيخ : إن كثيراً من الأمور ربما يختلف بالنيات فقد جوز في " فتح القدير " إنشاد أشعار النسب والتشبيب بقصد تحصيل اللغة العربية إذا لم تكن صاحبة النسب حاضرة ، وقد ثبت عن عمر الإذن بإنشاد الشعر .

قال الراقم : ذكر ابن الهمام في شهادات " فتح القدير " : أن المحرم منه (أي الشعر) ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ، ووصف الحمر المهيج إليها ، والالحنات ، والهجاء لمسلم أو ذمي إذا أراد

وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن رجل من جعفي يقال له : قيس أو ابن قيس عن عمر عن النبي ﷺ ، هذا الحديث في قصة طويلة ، وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين

المتكلم مجاءه لا إذا أراد إنشاد الشعر لاستشهاد به أو ليعلم فصاحته وبلاغته ، ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع إنشاد أبي هريرة رضي الله عنه لذلك وهو محرم وكذا ابن عباس الخ . حكاه ابن عابدين (١ - ٤٤) .

فائدة عد ابن عابدين في "رد المختار" (١ - ٣٩) حاكياً من "تبيين المحارم" النحو واللغة والحساب وغيرها من فرض الكفاية ، وفي (١ - ٤٣) حكى عن "ريحانة" الشهاب الخفاجي : الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين و شعر الموالدين من الإسلاميين أنه فرض كفاية ، وراجعته للتفصيل .

قوله : وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله الخ . الحديث بالقصة الطويلة أخرجه أحمد في "مسنده" (١ - ٢٥) في مسند عمر لكن من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر كما هو عند الترمذي مختصراً بإسناده ، وأما طريق الحسن بن عبيد الله فأخرجه أحمد في "مسنده" عنه عن إبراهيم عن علقمة عن القرثع عن قيس أو ابن قيس رجل . في عن عمر ، ولكن ليس فيه ذكر السمر ، والقصة فيه مختصرة ، انظر "مسند أحمد" (١ - ٣٨) و "سنن البيهقي" (١ - ٤٥٢ و ٤٥٣) ، وأيضاً فيه بين علقمة وقيس "القرثع" ولم يذكره الترمذي ، فيحتمل أن يكون التيس على الترمذي إسناد طريق مع متن طريق آخر والله أعلم بالصواب .

وعلقمة هنا هو ابن قيس النخعي الكوفي ، سيع من عائشة وعمر ، ثم هذا الحديث يشير صنيع الترمذي إلى أنه لم يسمعه علقمة عن عمر حيث عقب رواية الأعمش عن إبراهيم برواية الحسن بن عبيد الله عنه غير أنه يحتمل أنه

ومن بعدهم في السمر بعد العشاء الآخرة فكره قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء ، ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد منه من الحوائج ، وأكثر الحديث على الرخصة . وقد روى عن النبي ﷺ قال : لا سمر إلا لمصل أو مسافر .

أشار إلى رواية الحديث بكلا الطريقتين لصحة سماع علقمة عن عمر عند المحدثين أما سماعه هذا الحديث عنه فيمكن أن يحكم فيه المحدث وجدانه في تصحيح كلا الطريقتين أو ترجيح إثبات الواسطة بينهما . وبالحملة سماع علقمة عن عمر صحيح ، وسماعه عنه هذه الرواية يحتمل أن يكون بلا واسطة أو بالواسطة ، والله في ترجيح الثاني ، والحافظ المارديني في "الجوهر" بصحيح الأول والله أعلم .

قوله : وقد روى عن النبي ﷺ . هذا تعليق ، وأخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى والطبراني في "الكبير" و"الأوسط" موصولاً عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : لا سمر بعد الصلاة — يعني العشاء الآخرة — إلا لأحد رجلين مصلٍ أو مسافر ، كذا قال الهيثمي في "الزوائد" (١ - ٣١٤) وقال : ورجال الجميع ثقات . وانظر "الفتح الرباني" (١ - ٢٧١) . فما قاله الشوكاني في "نيل الأوطار" : وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي عن ابن مسعود بلفظ : لا سمر الخ ، فوهم منه حيث لم يخرج الترمذي موصولاً وإنما هو تعليق ، وأيضاً إن الترمذي قال : وقد روى ، ولم يذكر من رواه فوهم في موضعين ، وأخرج أبو يعلى عن عائشة موقوفاً قالت : لا سمر لثلاثة : لعروس أو مسافر أو متعبد بالليل ، قال الهيثمي : ورجال رجال الصحيح ، وعزاه الحافظ ابن حجر في "الفتح" إلى الضياء المقدسي في "الأحكام" من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ : لا سمر إلا لثلاثة لمصلٍ أو

—: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل: —

حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث نا الفضل بن موسى عن عبد الله بن عمر العمرى عن القاسم بن غنام عن عمته أم فروة وكانت ممن بايع النبي ﷺ قالت: « سئل النبي ﷺ أى الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لأول وقتها » .

حدثنا أحمد بن منيع نا يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله » . وفي الباب عن علي وابن عمر وعائشة وابن مسعود .

مسافر أو عروس ، وقد تقدم أثر مجاهد في هذا الباب منقولاً من البدر العيني ، وحديث عبد الله بن مسعود أخرجه " البيهقي " موصولاً (١ - ٤٥٢) بلفظ الترمذى ، ثم إن نعاسهم في المسجد على قصد انتظار الصلاة ليس من النوم المنهى عنه وإنما هو من السنة التى هى مبادئ النوم كما قال :

وسنان أقصده النعاس فرنقت فى جفنه سنة وليس بنائم

قاله ابن سيد الناس البعمرى ، حكاه الشوكانى ، وقد تقدم بيان المذاهب .

—: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل: —

استحب الشافعية الصلاة فى أول وقتها وهو ابتداء دخول الوقت ، وفى أصل المذهب عندهم بعم الصلوات الخمس غير أن أكثر أتباع الإمام الشافعى خصروا عن ذلك العشاء لكثرة الأحاديث فى استحباب التأخير ، وقد تقدم بمض البيان فى ذلك الصدد ، والمراد بأول الوقت عند الحنفية أول وقت كان رسول الله ﷺ يعتاد فيه الصلاة فلا يتأخر عنه ، وتمسك الشافعية فى هذا الباب بالروايات العامة ، وتمسكنا على نصوص خاصة ، وهذا الصنيع أقرب وأولى . وحديث الباب ساقط سنداً ، وضعفه فى رواية من قبل عبد الله بن عمر العمرى

حدثنا قتيبة نا عبد الله بن وهب عن سعيد بن عبد الله الجوهري عن محمد بن همر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال له : « يا علي ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا آتت ،

وهو ضعيف عندهم ، ومع هذا ففيه اضطراب كثير غير هذا ، انظر للتفصيل " نصب الرأية " (١ - ٢٤١) ، وطريقه الآخر ضعف من جهة يعقوب ابن الوليد المدني أيضاً ، وبالجملة ليس في حديث صريح في الموضوع طريق صحيح سالم حتى قيل في طريق يعقوب أنه موضوع ، وقد صرح أحمد ثم البيهقي ثم النووي ثم الحافظ ابن حجر وغيرهم من الحفاظ أنه روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة ، وكذلك أحاديث : « أول الوقت رضوان الله الخ » كلها ضعيفة ، انظر للتفصيل " الزيلعي " (من ١ - ٢٤١ إلى ٢٤٤) و " التلخيص " (ص ٦٧) ، وأخرجه الحاكم في " مستدركه " من طريق العمري عن القاسم بن غنام (١ - ١٨٩) ، وتعرض إلى التصحيح ولا يمكنه ذلك ، و مما يؤيد ضعف هذا الحديث أن الحديث ورد في " صحيح البخاري " في (فضل الجهاد) (١ - ٣٩٠) ، وفي " صحيح مسلم " في (الإيمان) (ص ٦٢) (باب كون الإيمان بالله أفضل الأعمال) في مواضع وفيه : « الصلاة على ميقاتها ، أي ليس فيها " أول ميقاتها " ، فكان الغرض أن لا يخرج الصلاة عن وقتها .

تنبية : أحسن حديث وأصح في هذا الباب حديث أخرجه الحاكم في " المستدرك " من طريق ليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت : « ماصلي رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى يفضله الله » قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، والأمر كما قال ، وأخرجه الحافظ في " التلخيص " ، غير أنه ليس بصريح فيما يوافق مذهبهم وإنما أيضاً لا ندعي

والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت لها كفؤاً ، . قال أبو عيسى :
حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمرى . وليس هو
بالقوى عند أهل الحديث واضطربوا في هذا الحديث .

استحباب الصلاة في آخر وقتها بل ربما يكره تحريماً أو تنزيهاً كالعصر بل
ندى استحباب التأخير في الجملة ، وأما مذهبهم فهو الصلاة في أول دخول
الوقت ، وأين الصلاة في أول الوقت من عدم الصلاة في آخر الوقت ؟ وبينها
مفاوز ! ولا تلازم بين عدم آخر الوقت وبين أول الوقت ، وأيضاً عموم
معارض بأحاديث صحيحة في تأخير الصلاة في وقائع مرت الإشارة إلى بعضها ،
وأيضاً التعجيل عند الحنفية أداء الصلاة في النصف الأول من وقتها كما حكاه
صاحب "البحر" (١ - ٢٤٨) عن (كتاب الأسرار) والتأخير أداؤها في
النصف الثاني من وقتها كما يستفاد من عبارة "السراج الوهاج" حكاه كذلك
ابن نجيم (١ - ٢٤٧) . فالحديث لا يرد علينا ولا حجة لهم فيه ، وقد تقدم أن
التأخير أمر نسبي إضافي ، والمراد بالتأخير عند الحنفية -- ولا سيما في الظهر والعصر --
هو التوسيط ولاريب أن في الوسط تأخير نظراً إلى أول الوقت وتعجيل إلى
آخر الوقت . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

قوله : والجنازة إذا حضرت . الجنازة - بالكسر والفتح - : الميت
بسريره ، وقيل بالكسر : السرير ، وبالفتح الميت ، "النهاية"
(١ - ٢١٣) . وفي "المصباح" للفيومي (١ - ١٣٧) : والكسر أفصح ،
وقال الأصمعي وابن الأثير : بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير ، وروى
أبو عمر الزاهد عن ثعلب حكس هذا ، واشتقاقها من : جنز الشيء منزه من
باب ضرب اه بتغيير . وقيل : لا يقال للسرير نعش إلا إذا كان عليه ميت وإلا
فهو جنازة ، وقيل بالعكس ، كذا قاله الثعالبي وغيره . ومذهب الحنفية فيه أن

حدثنا قتيبة بن مروان بن معاوية الفزاري عن أبي يعفور عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني أن رجلاً قال لابن مسعود: «أى العمل أفضل؟» قال: سألت عنه عن رسول الله ﷺ فقال: الصلاة على مواقيتها، قلت: وما ذا يا رسول الله؟ قال: وبر الوالدين، قلت: وما ذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح، وقد روى المسعودي

المنارة إذا حضرت في الأوقات الثلاثة المكروهة تجوز الصلاة عليها فيها من غير كراهة، ثم اختلفوا فقليل: الأفضل تأخيرها إلى خروج الوقت المكروه، وقيل: تعجيلها فيه، وإذا حضرت قبلها فلا يجوز أدائها فيها فإن الوجوب كامل فيجب الأداء كاملاً كذلك، ومثلها حكم سجدة التلاوة. هذا خلاصة ما حققه في "المحرر" (١ - ٢٥٠) وراجعته للتفصيل.

قوله: أى العمل أفضل اختلفت الأحاديث في بيان أفضل الأعمال حيث اختلفت أجوبته للسائلين فقال البدر والشهاب ما يخصه: أن الاختلاف إما باختلاف أحوال السائلين فأرشد كل قوم بما يحتاجون إليه، أو بما لهم فيه رغبة، أو بما هو لائق بهم، أو باختلاف الأوقات، فكان ذلك أفضل للسائل في الوقت نفسه وإن كان غيره أفضل في وقت آخر. انظر للتفصيل "العمدة" (١ - ٢٢١) و (٢ - ٥١٨) و "الفتح" (١ - ٥٣ و ٢ - ٧) وحكي الحافظ في "الفتح" (٢ - ٧) عن الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في حديث: «أى العمل أحب إلى الله؟» قال: الصلاة على وقتها، الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حيث ينشأ بينه وبين حديث أبي هريرة: «أفضل الأعمال إيمان بالله الخ».

قال شيخنا: وقيل ينظر إلى خصوص ألفاظ الحديث ففي بعضها: «أى

وشعبة والشيباني وغير واحد عن الوليد بن العيزار هذا الحديث .

حدثنا قتيبة نا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إسماعيل ابن عمر عن عائشة قالت : « ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله » .

العمل أحب ، وفي بعضها : « أى الأعمال أفضل » وفي بعضها : « أى العمل خير » وإليه ذهب الشيخ الأكبر الشيخ محي الدين ابن العربي الأندلسي ، وقال : ليس في اللغة ترادف فالأفضل معناه غير معنى الخير ، قال : ولكل اسم من أسماء الله تعالى حضرة لا يدخل فيها غيره ، قال : وما قاله الشيخ الأكبر هو المختار ، والحافظ ابن تيمية أيضاً ممن ينفي الترادف بين الكلمات .

قال الشيخ : وأجاب الإمام الطحاوي في " مشكل الآثار " بما ملخصه : أن كل ما ورد فيه أنه الأفضل في الأحاديث فيجمع ذلك ويجعل ذلك أنواعاً ، وبضم كل إلى نوعه فيكون الأفضل يحوى عدة أموراً من ذلك النوع ، وهكذا في نوع آخر وآخر ، وهذا أقرب الأجوبة غير أنه مع هذا يبقى الإشكال في اختلاف طرق الأحاديث تقديماً وتأخيراً في بيان أفضل الأعمال ، وذلك يحتاج إلى تتبع الطرق واعتبار المتون ورعاية ألفاظ الخبر وليس لها ضابطة ، كذا قاله شيخنا . وكنت أود أن أعثر على لفظ الطحاوي في " مشكاه " حتى أتمكن من تلخيصه بضوء عبارته وقد تصفحت لذلك الأجزاء الأربعة المطبوعة من الكتاب في عجلة المستوفز فلم يقع نظري عليه ، وكذلك راجعت المظان المتعلقة به من كتاب " المعنصر من مختصر المشكل " فكها نظري عنه والله ولي الأمور ، وراجع " الفتح " من (كتاب الإيمان) .

قوله : ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين الخ . ثبت التأخير مرتين : مرة بمكة عند إمامة جبريل ، ومرة في المدينة حين تعليمه ﷺ

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بمتصل. قال الشافعي: والوقت الأول من الصلاة أفضل، وما يدل على فضل أول الوقت على آخره

رجلاً سأل عن المواقب كما تقدم تحقيق ذلك مفصلاً فراجعه. وأما نفي عائشة فقال الشيخ: يحمل على علمها، حيث إنها لم تكن بمكة عند تلك الواقعة عند النبي ﷺ. قال الرافق: هذا توجيه للفظ الخبر كما هو في نسخ الهند المطبوعة، وكذا رواية أبي عبد الله الحاكم في "مستدركه"، ورواية ابن قدامة في "المغني" (١ - ٤١٠)، ورواية البيهقي (١ - ٤٣٥) يوافق هذا اللفظ. والذي أخرجه الزبلي في "نصب الرأية" (١ - ٢٤٤) ففيه: «إلا مرتين»، وكذلك رواه الدارقطني (ص - ٩٢) بلفظ: «إلا مرتين»، وكذلك الذهبي في "الميزان" في ترجمة إسحاق بن عمر (٢ - ٩١) أخرجه بلفظ: «إلا مرتين»، وكذلك في بعض نسخ الترمذي بزيادة "إلا" كما في حواشي الطبعة الحلبية، وإذن لا يحتاج إلى التوجيه المذكور والله أعلم بالصواب.

قوله: غريب، وليس إسناده بمتصل. أما كونه غريباً فلأن إسحاق بن عمر قال أبو حاتم: مجهول، ومثله قال ابن القطان، وقال ابن عبد البر: أحد المجاهيل، وفي "الميزان": تركه الدارقطني. أما كونه ليس بمتصل فإن إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة فهو منقطع، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن عمرة عن عائشة وفيه معل بن عبد الرحمن قال فيه أبو حاتم: متروك الحديث، وأخرجه أيضاً عن أبي سلمة عن عائشة نحوه، وفيه الواقدي و هو معروف، هذا ملخص ما قاله الزبلي بزيادة. وأصبح إسناده لهذا الحديث ما روينا في "مستدرك الحاكم" من طريق الليث عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة كما تقدم، وفيه ما ذكرته سابقاً، ثم رأيت مثله في كلام المارديني فقال

اختبار النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر فلم يكونوا يختارون إلا ما هو أفضل ، ولم يكونوا يدعون الفضل ، وكانوا يصلون في أول الوقت ، حدثنا بذلك أبو الوليد المكي عن الشافعي .

(باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر)

حدثنا قتيبة نا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . وفي الباب عن بريدة ونوفل بن معاوية .

في "الجوهر النقي" : قلت : لا يلزم من كونه ﷺ لم يصل في آخر الوقت أن يكون أوله أفضل إذ بينهما واسطة الخ .

قوله : وكانوا يصلون في أول الوقت . لا يخلص هذا من نظر ، وفي "العرف" " هذا منظور فيه " ولم يبين الشيخ وجه النظر ، ولعله اقتنع بما سبق من الإشارات ، وقد تقدم إسفارهم بصلاة الفجر عند الطحاوي ، وإذا ثبت الإبراد من حضرة الرسالة فكيف يقال أنهم تركوا ذلك ، وكذلك استحب التأخير في العشاء ، فمن الهيد أن يتركوه لأجل أن خلافه أفضل ، والتعجيل في المغرب لا خلاف فيه ، وقد بقي العصر فقط ، وقد بينا فيه وجوه البحث والكشف للمتأمل المنصف .

—: باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر :—

قوله : وتر أهله وماله . روى منصوباً ومرفوعاً ، والأول أفصح ، فيكون متعبداً إلى المفعولين ، ومنه قول الله عز وجل : (ولئن يترككم أعمالكم) أي لئن ينقصكم أعمالكم ، والمفعول الأول في الحديث يكون مفعول ما لم يسم فاعله ، وهو عائد على الذي فاتته . وعلى رواية الرفع معناه : أخذ أهله وماله ، وانظر للتفصيل "العمدة" (٢ - ٥٤٥) و "الفتح" (٢ - ٢٤) و

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، وقد رواه الزهري
 "تنوير الحوالك" للسيوطي . وقال الخطابي في "المعالم" : معنى وتر : أى نقص
 وسلب فبنى وترأ فرداً بلا أهل ومال يريد : فليكن حذره من فوتها
 كحذره من ذهاب أهله وماله ويقال : وتر أهله وماله فى الموتور الذى
 قتل له قتيل فلم يدرك بدمه ولا بديته فهو موتور الأهل والمال ، كذا أفاده
 الشيخ . قال الراقم : حكاه البدر والشهاب عن "الجوهرى" غير أنه لم يذكر
 الإدراك بالدبة ، وهو أقرب إلى اللغة لأن الوتر يقال فى اللغة للثأر وهو
 القصاص دون الدبة ، وقريب من هذا المعنى ما حكاه البدر العيني عن أبي عمر
 ابن عبد البر : أن معناه : كالذى يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وتر و
 هى الحناية التى تطلب ثأرها فيجتمع عليه غمان غم المصيبة وغم مقاساة طلب
 الثأر .

ثم اختلفوا فى المراد بالقوات ، فقال الأوزاعى : فواتها أن تدخل الشمس
 صفرة كما فى "سنن أبي داود" (باب وقت صلاة العصر) (ص ٦٦) .
 قال الأوزاعى : أن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء ، وذلك إذا كان
 وقت العصر إلى الاصفرار كما هو قول الحسن بن زياد من الحنفية كما فى
 "الهمع الرائق" (١ - ٢٤٥) ، وقول أبي سعيد الأصبغى من الشافعية ،
 كذا فى "العرف الشدى" . والذى حكاه النووي فى "شرح المذهب" (٣ -
 ٢٦) والرافعى فى "فتح العزيز" (٣ - ١٧) فى ذيل "شرح المذهب" أن
 مذهبه فى العصر أنه لا يمتد إلى غروب الشمس بل آخر وقت العصر إذا صار
 ظل الشئ مثله ١ هـ . وصرح النووي أن الصلاة بعد المثلين عنده يكون قضاء لا
 أداء . وما قاله الأوزاعى فى هذا الحديث نفسه هو من رواية الأوزاعى ، فيقول
 ابن حجر : ولعله مبنى على مذهبه فى خروج وقت العصر ١ هـ . قال شيخنا :
 وكنت أزعم أنه مرفوع حتى رأيت فى "كتاب العلل" لابن أبي حاتم : أن

أيضاً عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ .

التفسير بذلك من قول نافع وهذا لطيف لكنه غير مرفوع . وكذلك حكاه السيوطي في "تنوير الحوالك" والزررقاني في "شرح المؤطا" (١ - ٢٩) عن مغطاي عن علل ابن أبي حاتم ، وقال المهلب شارح "البخاري" : إنما أراد فوائدها في الجماعة لا فوائدها باصفرار الشمس أو بغميبتها ، وبؤيده رواية ابن منده الأصبهاني في "معرفة الصحابة" : « الموتور أهله وماله من وتر صلاة الوسطى في جماعة » وهي صلاة العصر ، حكى الزرقاني متنه من غير سند في "شرح المؤطا" (١ - ٢٩) والسيوطي في "التنوير" (١ - ٣٠) . قال الشيخ : تتبعك أسانيد فوجدت فيها ليث بن أبي سليم وهو من رجال "مسلم" مقروناً بالغير ، وربما يصح حديثه فيكون من رواية الحسان . وقال شيخنا : والأولى : أن يحمل الفوات على الفوات بغميب الشمس كما هو الظاهر . قال الراقم : وحكى الهذر العيني في "العمدة" (٢ - ٥٤٥) ذلك عن الأصيلي و يحنون ، وقال الشهاب في "الفتح" (٢ - ٢٥) : وما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد : « قلت لنافع : حين تغيب الشمس ؟ قال : نعم » ، وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أولى من غيره الخ . قلت : وقد صح عنه كما تقدم القول باصفرار الشمس فلم يبق وجه التأييد و الترجيح على مسلك الحافظ الذي اختاره هنا ، نعم ورد مصرحاً مرفوعاً فيها أخرجه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حجاج عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله » نقله السيوطي في "التنوير" (ص - ٣٠) وهذا أوضح تأييد لما اختاره الأصيلي و يحنون ، ورجحه شيخنا ، ونقل ابن وهب إخراجها عن الوقت المختار ، حكاه الهذر والشهاب . وإن قيل : إن تخصيص العصر بذلك يدل على أن الفوات هو

التأخير إلى أن يدخل الاصفرار . قال الشيخ : ذلك الحكم من وتر الأهل والمال
يعم الصلوات الخمس غير أن وجه التخصيص للعصر بالذكر ما أخرجه مسلم
في "صحيحه" عن أبي بصرة الغفاري قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ العصر
بالمخمص فقال : إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها ، فمن
حافظ عليها كان له أجره مرتين » ولأجل ذلك اعتنى القرآن الكريم بشأنها و
أفرد لها بالذكر في قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) .
قال الرافعي : وهذا أيضاً مما اختلفوا فيه فقبل خاص ذلك بالعصر لزيادة
فضائها ، ولأنها الوسط ، ولأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم ،
ورجح الرافعي والنووي . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن الحديث خرج جواباً
على سؤال السائل عن تفوته صلاة العصر وأنه لو سأل عن غيرها لأجاب بمثل
ذلك فيكون حكم سائر الصلاة كذلك خصوصاً ، وقد ورد الحديث بلفظ : « من
فاته الصلاة » ولفظ : « من فاتته صلاة » عند ابن حبان ، ولفظ : « لأن يؤتر
أحدكم أهله وماله خير له من أن تفوته وقت صلاة » عند عبد الرزاق ، كل
ذلك من حديث نوفل بن معاوية ، وثبت كذلك من حديث نوفل عند
اللساني ، ومن حديث أبي الدرداء عند ابن أبي شيبة مرفوعاً : « من ترك صلاة
مكتوبة حتى تفوته من غير عذر الخ » وفيه انقطاع ، ومع هذا ففي "مسند
أحمد" بلفظ : « من ترك العصر » وفي "فوائد تمام" من حديث أنس مرفوعاً :
« من فاتته صلاة المغرب فكأنما الخ » فإن كان راويه حفظ دل على عدم
الاختصاص ، هذا ملخص ما قاله الهدر العيني وابن حجر والسيوطي ،
وراجعها للتفصيل .

ثم إن مذهب الجمهور : أن الصلاة عند اصفرار الشمس نكروه تهيئاً ،
وربما تجتمع الصحة مع الكراهة مثل البيع عند أذان الجمعة . ويقول ابن تيمية
بعدم اجتماع الصحة والكراهة تهيئاً ، وهو مردود عليه بجواز نكاح الخطوبة
في العدة مع كون الخطبة منها في العدة ، وكذلك الصلاة في الأرض

(باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام)

حدثنا محمد بن موسى البصري نا جعفر بن سليمان الضبي عن أبي عمران
المصوبة ، كذا أفاده الشيخ ، وفي كلام عالمنا الحنفية ربما نجد تفصيلاً في
اجتماع الصحة مع الكراهة التحريمية ، فتارةً نجتمع مع إساءة وتارةً لا ، الظر
" البحر " و " رد المختار " من آخر المواقيت بإيهان الفكر .

تنبية : قال الحافظ في " الفتح " (٢ - ٢٦) : وهوب الترمذى على
حديث الباب (ما جاء في السهو عن وقت العصر) فحمله على السامى ، وعلى
هذا فالمراد بالحديث أنه ياحقه من الأسف عند معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق
من ذهب منه أهله وماله ، وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن
عمر ، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد لاجتماع فقد الثواب وحصول
الأنثم آه . وقال الحافظ البدر العيني معترضاً على ترجمة الترمذى : لا تطابق
بين ترجمته وبين الحديث ، فإن لفظ الحديث الذي تفوته أهم من أن يكون
سامياً أو عامداً ، وتخصيصه بالسامى لا وجه له بل القرينة دالة على أن المراد
بهذا الوعيد في العائد دون السامى اهـ . " العمدة " (٢ - ٥٤٦) . قال
الراقم : الراجع على ما أرى ما قاله البدر العيني ، ويؤيده لفظ : « من ترك
صلاة العصر » في حديث أبي الدرداء عند أحمد ، ولفظ : « من ترك صلاة
مكتوبة » عند ابن أبي شيبة كما تقدم . ويحتمل أن ما قاله الحافظ أيضاً أن
يكون صحيحاً غير أن ما بينه من المراد فيه تكلف ظاهر والله أعلم .

—: باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام :—

ترجمة الترمذى تشير إلى أنه أراد تعجيلها في الوقت المختار ، وأراد بالتأخير
تأخيرها إلى الوقت الغير المختار ، فكأنه رجح صلاة المنفرد في وقتها المختار
على صلاة الجماعة في الوقت الغير المختار ، وفيه نظر عندي كما سبتضح .

الجلوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قال النبي ﷺ : « يا أيها ذر
أمراء يكونون بعدى يمتنون الصلاة ، فصل الصلاة لوقتها فإن صليت لوقتها كانت

ثم أنه أراد بالإمام الإمام الجائر .

قوله : يمتنون الصلاة . الإمامة : إخراج الروح عن الجسد فكان الصلاة
في غير وقتها جسد لا روح فيه لأن الله سبحانه وتعالى جعل الصلاة على
المؤمنين كتاباً موقوتاً . ثم هل المراد بإمامتها إخراجها عن الوقت المستحب أو
عن وقتها الموسع ؟ فالذي اختاره المهلب شارح " البخاري " والنووي شارح
" مسلم " وجماعة في أمثال هذه الأحاديث هو : تأخيرها عن وقتها المختار ، و
أنكر النووي إخراجها عن الوقت عن الأمراء المتقدمين ، والذي يقتضيه لفظ
الحديث هو إخراجها عن الوقت لتأخيرها عن الوقت المستحب ، وهو المتبادر
في حديث أنس : « وهذه الصلاة قد ضيعت » عند " البخاري " ، واختاره البدر
العيني والشهاب العسقلاني ، والآثار في إخراج الحجاج الثقفي الصلاة عن وقتها
كثيرة مشهورة ، فلا وجه لإنكار النووي ، وقد ذكرنا منها قدراً صالحاً فيما
تقدم منقولاً عن البدر والشهاب فراجعهم .

ثم ههنا مسألتان لا يختلط بينهما : الأولى مسألة إمام الجور إذا أمارت
الصلاة عن وقتها . والثانية : مسألة من صلى في البيت لعذر من الأعذار ثم
جاء المسجد وأقيمت الصلاة . فأما المسألة الأولى : فلم يذكرها فقهاءنا في
كتبهم ولم نعلم فيها مذهب أبي حنيفة ، وللشافعية فيها وجوه أربعة ، والمختار
عندهم أن يصلي صلاته في البيت ثم يصلي خلف إمام الجور صلاته التي صلاها في
بيته ، وحكم الصلوات الخمس عندهم سواء . فالخلاص أنه يعيد الصلاة وتقع
نفلاً ، وصرحوا بأنه يتبع الإمام وإن ارتكب الكراهة. نجرماً في الإعادة ،
فتلخص أنه يعيد الصلوات كلها وإن اضطر إلى ارتكاب المكروه التحريمي .

لك نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلاتك . وفي الباب عن عبد الله بن مسعود و
عهادة بن الصامت .

وأما المسألة الثانية : فمذكورة في كتبنا ، ويجوز تعديلها إلى المسألة الأولى
فيستفاد منها حكمها ، وحاصلها أنه إذا صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة بعد الظهر
والعشاء لا سائر الصلوات ، ويذكرون أنه ينوي النفل مع الإمام ، وقد صرح
الشافعي بذلك في حاشيته على "شرح الزبلي" على "الكنز" (١ - ١٨١)
ناقلًا عن "الغاية" للحافظ الإمام السروجي ، ولفظ "الكنز" : "ويقتدى
متطوعاً" ، وذكر بعضهم أنه يعيدها متنفلاً . قال شيخنا : والصحيح أن غرض
الفقهاء بإعادتها نفلاً أنها تقع نفلاً لا أنه ينوي النفل بل ينوي ما صلى من قبل
وتقع نفلاً ، وما فهمه بعضهم غير صحيح ، كيف ؟ ! والإمام الطحاوي يصرح
في "شرح الآثار" (١ - ٢١٤) (باب الرجل يصلي في رحله ثم يأتي
المسجد والناس يصلون) بالإعادة في قوله : ومن قال بأنه لا يعاد من الصلوات
إلا الظهر والعشاء الآخرة : أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد . وكذلك عبر
الإمام محمد في "مؤلفه" (ص ١٠٦) (باب الرجل يصلي المكتوبة في
بيته الخ) : بالإعادة ، وكذا في سائر كتبه مع "كتاب الآثار" و"كتاب
الحجج" و"الجامع الصغير" و"المبسوط" . انظر لتفصيل مذهب الشافعي
وغیره من المذاهب "شرح المذهب" (٤ - ٢٢٤) وما بعدها و (٢ -
٢٦٢) . وانظر لشرح الحديث "شرح النووي على مسلم" من (باب كراهية
تأخير الصلاة عن وقتها الخ) (١ - ٢٣٠) ، وراجع لبعض أطراف
المسألة "فتح الملهم" (٢ - ٢١٦) وسيأتي تفصيل بعض الأطراف فانتظره .
وحكى ابن نجيم عن "الحاوي القدسي" أن ما يؤدي مع الإمام نافلة بدرك
بها فضيلة الجماعة الخ . والمسألة مذكورة في كتبنا في (باب إدراك الفريضة)
وفي كتب الشافعية في (باب صلاة الجماعة) ، ومذهب أحمد كالشافعي فكانه

قال أبو عيسى: حديث أبي ذر حديث جسد ، وهو قول غير واحد من أهل العلم: يستحبون أن يصلي الرجل الصلاة لميقاتها إذا أخرها الإمام، ثم يصلي مع لا خلاف في وقوع الثانية نفلاً عندهم جميعاً في أصل المذهب ، وإن كانت عند الشافعية أقوال ، وأما تفقه الشافعية في المسألة فهو : أنه إذا أمانت الإمام الصلاة عن وقتها فيلزمه أداءها صحيحة في وقتها ، ثم لما كان يخاف جور الإمام دخل معه في الصلاة ، وشرح حديث الباب على طبق مذهب الشافعية أنه ﷺ أمره بأن يصلي منفرداً في وقتها ، ثم إن صليت تلك الصلاة مع الإمام في وقتها بعد أن صلى في بيته منفرداً تكن له هذه الصلاة المكررة نافلة ، فاختراروا في الشرح تكرار الصلاة في الشق الأول من الحديث . وشرحه على وفق الحنفية على ما قاله الشيخ (١) : أنه أمره ﷺ أن يهتم لأداء الصلاة في مواقيتها ، ويعود نفسه ذلك ويوطنها به وإن كان منفرداً ، نعم إن صلى أمراء الجور في وقتها قبل أن يصلي في بيته منفرداً فليصل معهم ، وتكون هي نافلة أي زيادة أجر لك ، فلا يكون فيه تكرار الصلاة في الوقت ، والنافلة بهذا المعنى ثبت في الحديث كما في حديث عبد الله الصنابحي مرفوعاً كما رواه مالك في "الموطأ" (ص - ١٠) والنسائي في "الصغرى" (ص - ٢٩) : إذا توضأ العبد المؤمن فضمض خرجت الخطايا من فيه - إلى أن قال - : ثم كان مشبه إلى المسجد وصلاته نافلة له ، وعلى هذا الإطلاق والتعبير قوله تعالى : (ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة .) وكذلك اختار بعض العلماء أن صلاة التهجدة كانت عليه ﷺ

(١) لم أعثر على مأخذه صريحاً وفي "كون الصلاة معهم في الوقت دون أن يصلي منفرداً زيادة أجر" في نفسى منه شئ ، ولا يستبعد إطلاق النافلة على الفريضة غير أن كونه زائداً مع غير أن يصلي أولاً غير بين . وبالحملة الشرح الأول أظهر وأوضح ، ولا يخالف مذهب الحنفية أصلاً والله أعلم .

الإمام ، والصلاة الأولى هي المكتوبة عند أكثر أهل العلم . وأبو عمران الجوني اسمه عهد الملك بن حبيب .

(باب ما جاء في النوم عن الصلاة)

حدثنا قتيبة نا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح الأنصاري عن أبي قتادة قال : ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة فقال :

واجبة ، ومعنى قول الله عز وجل : (فتعبدوا به نافلة لك) أى زائدة على الصلوات الخمس المكتوبة . قال ابن عباس : معناه زيادة لك في الفرض ، قال : وكان قيام الليل فرضاً على النبي ﷺ كما في "الجواهر الحسان" للجزائري (٢ - ٣٥٥) . والقربة التي تشهد لهذا المعنى لفظ حديث الباب في بعض الطرق عند "مسلم" (١ - ٢٣١) (باب كراهة تأخير الصلاة الخ) من طريق أبي العالية عن عهد الله بن الصامت عن أبي ذر . قلت : وفي طريق آخر عنده : فصل معهم فإنها زيادة خير ، وهذا يؤيد المعنى الأول على الظاهر ، ويحتمل المعنى الثاني احتمالاً ، فدل على عدم التكرار . وتصدى الإمام النووي للتأويل في هذا اللفظ حيث يقول : معناه صل في أول الوقت ، وتسرف في شغلك ، فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزاءك صلاتك وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم ، وتكون هذه الثانية لك نافلة . وأما لفظ "مسلم" في طريق آخر (١ - ٢٣١) : فلا تقل إني صليبت فلا أصلي ، فعناه : لا تقل باللسان أو لا يأتي عليك نوبة أن تقول : إني صليبت ، بل انتظر صلاة الإمام فإن صليبت في الوقت فصل معهم ، وأيضاً ظاهر شقي حديث الباب يخالف مذهب الشافعية فإن الصلاة في كلتا الحالين عندهم نافلة - أى على القول المختار .

— : باب ما جاء في النوم عن الصلاة : —

قوله : ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة . هذه قصة ليلة التعريس ،

« إنه ليس في النوم تفريط إنما التفريط في البقعة ، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » .

والراجح عند المحدثين أنها حين القبول من غزوة خيبر ، قاله الشيخ رحمه الله . قال الراقم : قصة التعريس رواها مالك في " مؤلفه " في (النوم عن الصلاة) من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب مرسلًا . ومسلم في " صحيحه " في (باب قضاء الصلاة الفائتة الخ) عن أبي هريرة متصلًا : « إن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال لهن : اكملن لنا الصبح الخ » . ورواه كذلك أبو داود وابن ماجه من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة موصولًا . وفي " صحيح البخاري " في (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) من حديث أبي قتادة : « سرنا مع النبي ﷺ ليلة فقال بعض القوم : لو عرست الخ » ، قال السيوطي في " تنوير الحوالك " (١ - ٣٢) : قال النووي : واختلفوا هل كان النوم مرة أو مرتين ، قال : وظاهر الحديث مرتان ، وكذا رجحه القاضي عياض وغيره ، وبذلك يجمع بين الأحاديث . قوله : " من خيبر " — بالحاء المعجمة — قال الباجي وابن عه البر وغيرهما : هذا هو الصواب ، وقال الأصيل : إنما هو حنين — بالحاء المهملة والنون — . قال النووي : وهذا غريب ضعيف ، ولأبي داود والمسائي من حديث ابن مسعود مع الحديثية ، وللطبراني من حديث ابن عمرو من غزوة تبوك ، ولا يجمع إلا بتعدد القصة انتهى . قال الراقم : وقد اضطربت الروايات في تعيين السفر غير ما ذكرنا ، ففي " المؤطا " كذلك عن زيد بن أسلم مرسلًا : « عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة » ، وفي " مصنف عبد الرزاق " عن عطاء ابن يسار مرسلًا : « أنه كان بطريق تبوك » وكذا عند البيهقي في " الدلائل " من حديث عقبة بن عامر ، وفي رواية لأبي داود « في جيش الأمراء » وفي حديث عمران في " الصحيح " في (باب الصعيد الطيب وضوء المسلم الخ) : « كنا في

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي مريم وعمران بن حصين وجبير بن مطعم
 سفره ، وإيهام السفر ، وفي "مسلم" باللفظ : « كنت مع رسول الله ﷺ في
 مسيره » فجزم الأصيلي بوحدة القصة ، وكذلك حاول ابن عبد البر الجمع
 بين الروايات ، وجزم القاضي عياض وأبو بكر ابن العربي بتعدد القصة ،
 وإليه جنح البدر العيني والشهاب العسقلاني . انظر للتفصيل "الفتح" (١ -
 ٣٧٩) من (التيمم) و "العمدة" (٢ - ١٨٠) . وقال ابن الحصار :
 هي ثلاث نوازل مختلفة ، حكاه في "التأخير" ، والذي يقتضيه ألفاظ
 الروايات ووجوه المغايرات واختلاف المواطن أن يكون القصة متعددة ، بل
 لا يكفي القول بالتعدد مرتين لأجل الجمع بينها إلا بالتكاف ، ومع هذا
 فالتعدد مستبعد ومستغرب لأن الحكمة في إبقاء النوم عليه ﷺ من تعام أحكام
 النوم عن الصلاة وما إلى ذلك من مسائل عدة تحصل بوقوع ذلك مرة والله
 أعلم بالصواب . ثم إن إجمال المذاهب كما بيده الترمذي ، وانظر التفصيل في
 "الهداية" لابن رشد (١ - ٨١) و "العمدة" (٢ - ٥٩٠) و "الفتح" (٢ - ٤٨) .
 ثم إنه استحب القضاء على الفور عند الشافعية ، ويجوز التأخير لحديث عمران في
 "الصحيحين" ، وقيل : يجب ، انظر التفصيل في "المجموع" (٣ - ٦٩)
 فقال الشافعي وغيره : إن النائم إذا استيقظ صلى وإن كان ذلك في الأوقات
 المكروهة ، فوقت استيقاظه هو وقت صلاته ، وقالوا : إن حديث الباب
 مخصص لحديث : « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر
 حتى تغرب الشمس » أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد وبمعناه من حديث
 أبي هريرة وكذا لأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة ، وهي في
 "الصحيح" و "الموطأ" وسبأ في الكلام فيه ، وكذا تفصيل هذه القاعدة المستفادة
 منه في موضعه بعد ثلاثة أبواب . وقال الحنفية : أنه لا يصلي في الوقت
 المكروه ، وأطنب الإمام الطحاوي في "شرح الآثار" في (باب الرجل يدخل

وأبي جحيفة وعمرو بن أمية الضمري وذو مخبر وهو ابن أخي النجاشي .

في صلاة الغداة فيصل من ركعة ثم تطلع الشمس (في الاستدلال لهذه المسألة فجعل فعله صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة من تأخير الصلاة إلى ارتفاع الشمس دليلاً على كراهة الفرائض في الوقت المكروه ، وجعله مفسراً لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ، بأن تأخيره عن وقت الاستيقاظ مع قوله ذلك دليل على أنه لا يصل في الوقت الذي نهى عنه ، وأطال في الاستدلال (١ - ٢٣٣ و ٢٣٤) . وبالجملة فقلنا في سبب تأخيره صلى الله عليه وسلم الصلاة هو الخروج عن وقت الكراهة ، وفي « صحيح البخاري » (١ - ٨٣) (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) من حديث أبي قتادة : « فلما ارتفعت الشمس واهياضت قام فصلي » . قال الحافظ في « الفتح » (٢ - ٥٤) : وفي رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين : فقصوا حوائجهم فتروضوا إلى أن ارتفعت الشمس ويستفاد منه أن تأخيره الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم لا لخروج وقت الكراهة انتهى . قال الراقم : إذا جمعنا الألفاظ الواردة وسائر السياقات ظهر أن التأخير كان لأجل خروج وقت الكراهة ، ثم لما وقع التماهي فاشتغلوا بأمورهم وقضاء حوائجهم كيلاً يمضي الوقت سدى ، وليس في ذلك السياق أيضاً دليل على ما يستفاده منه فإن ذلك السياق نص في اشتغال ذلك الوقت بقضاء الحوائج فقط لا أن التأخير وقع لأجل ذلك ، ولفظه الذي أشار إليه الحافظ هكذا : « فقصوا حوائجهم وتروضوا إلى أن طلعت الشمس واهياضت فقام وصلي » رواه البخاري (ص ١١١٣) في (باب المشية والإرادة) من (كتاب الترجيد) على أن القضاء على الفور مستحب عندهم أو واجب في قول عندهم ، فلا بد أن آثروا ترك المستحب ، وأي شغل كان أهم من قضاء الصلاة ، بل على ضد ذلك سياق رواية البخاري فيما ذكرنا نص فيما يقوله الحنفية ، وإن الراوي

قال أبو عيسى : حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح . وقد اختلف
 يعبره كأنه يفهم أن التأخير وقع لعدم ارتفاع الشمس ، فلفظ "مسلم" في
 حديث قتادة : « ثم قال : اركبوا فركبنا فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس
 نزل ثم دعا بمضأة الخ » ولفظه في حديث عمران : « فلما رفع رأسه ورأى
 الشمس قد بزغت فقال : ارتحلوا فسارنا حتى إذا ابضت الشمس نزل فصلى
 الخ » . ولفظ حديث عمران عند الطحاوي (١ - ٢٣٣) : « فأمرنا فارتحلنا
 من مسيرنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا ففضى القوم حوائجهم ثم أمر بلالاً
 فأذن الخ » وفي حديث أبي هريرة عند الطحاوي (١ - ٢٣٤) : « فافتاد
 رسول الله ﷺ فافتادوا أصحابه حتى ارتفع الضحى فأناب رسول الله ﷺ
 الخ » كل هذه السياقات صريح فيما يقوله الحنفية ، وأيضاً لفظ الطحاوي في
 حديث عمران نص في أن قضاء الحوائج بعد ما ارتفعت الشمس لا أن وقع
 التماذي إلى ارتفاع الشمس بقضاء الحوائج ، وأيضاً الظاهر أن قضاء الحوائج
 هنا من قبيل التخلي والتطهر لا غير . وبالحملة في المقام مجال واسع للبحث ،
 ورحم الله من أنصف . وفي "سنن الدارقطني" (ص - ١٤٧) (باب
 قضاء الصلاة بعد وقتها) من حديث عمران بن حصين : « حتى إذا أمكثنا
 الصلاة صلينا » . وقال الشافعية : تأخيرهم ﷺ كان ليخرج عن موضع فيه
 الشيطان . قال النووي في "شرح مسلم" (١ - ٢٣٨) : فيه دليل على
 استحباب اجتناب مواضع الشيطان ، وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة
 في الحمام اهـ . وقد علمت أن الحافظ ابن حجر جعل سبب التأخير هو شغلهم
 بقضاء الحوائج والله أعلم . ثم رأيت في "المعتصر" (ص - ٤٤) : وقالوا
 سبب تأخير حضور الشيطان إياهم في ذلك الرادى على ما ورد فيه من قوله
 عليه السلام : « نحووا عن هذا المكان الذي أصابتكم فيه غفلة . . . » ورد
 بأن حضور الشيطان لا يصلح مانعاً ، إذ قد عرض للنبي ﷺ في صلاته فلم

أهل العلم في الرجل ينام عن الصلاة أو يلساها فيستيقظ أو يذكر وهو في غير
يخرج منها حتى أتمها الخ ، ونقول : أن لكل من الزمان والمكان تأثيراً في التأخير
لما تقدم من ألفاظ الحديث ، واعترف الحافظ ابن حجر في " الفتح " (٢ -
٤٨) (باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس) : بأنه : صح عن أبي بكر
وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات آه ، كما هو مذهب
الحنفية ، وقال مولانا بجر العلوم عبد العلي الكنوي في " رسائل الأركان "
(ص - ٦٢) : وهذا - أي استدلال الشافعية - إنما يتم حجة لو كان
" إذا " ظرفاً لعموم الأزمنة " كمنى " ، وإن كان للشرط المحض فلا لعدم عموم
" إذا " في الوقت ، و " إذا " مشترك بينهما عند الكوفيين ، وهو المختار
للإمام أبي حنيفة كما بين في علم الأصول ، وحديث فعن الحديث : « من نام
عن صلاة أو نسيها فليصلها » على وجه يصح في العمر إن ذكرها ، فإن ذلك
أي الوقت الذي يؤدي فيه وقت لتلك الصلاة ، فلفظ " ذلك " إشارة إلى الوقت
الذي يؤدي فيه وهو وقت من العمر يجوز فيه الأداء ، وليس إشارة إلى وقت
التذكير آه . ثم حكى جواب الشيخ ابن الهمام بما ملخصه : إن هذا الحديث
خاص من وجه وعام من وجه ، وكذا حديث النهي ، فتعارض ، وفي التعارض
يقدم المحرم على المباح ، ثم قال : ويقول هذا العبد : لا معارضة بين الحديثين
لأنه من البين أن المراد بقوله : « فليصلها » على وجه يصح ، ألا ترى أنه
لا يجوز الصلاة في زمان الحيض وإن تذكرت فيه ، فالمراد : فليصلها بوجه
يصح أو في وقت يصح فيه . وحديث النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة
موجب لبطلان الفرض في هذه الأوقات عندنا ، فلا يشمل قوله ﷺ « فليصلها »
فلا تعارض ، وإن بني على أن الوقت المكروه غير مفسد فلا يهد من إثباته ،
وقد كنتم تثبتونه بهذا الحديث ، وهو موقوف على شموله ، وهو مبني على عدم

وقت صلاة عند طلوع الشمس أو عند غروبها . فقال بعضهم : يصلونها إذا استيقظ وذكر وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها ، وهو قول أحد الإفساد ، فلا يخلو عن المصادرة هـ . قال الراقم : وهو كلام متين غير أن بعض كلماته محل نظر كما لا يخفى على المتأمل . قال الشيخ : فكان بحر العلوم جعل منشأ خلاف الفريقين كون " إذا " ظرفية عند المجازيين هنا ، وشرطية عند العراقيين ، وأراد بالمسألة الأصولية " ما إذا قال الرجل لزوجته : إذا لم أطلقك فأنت طالق " فيقع الطلاق في آخر عهد الحياة إن لم يطلقها عند أبي حنيفة على أن " إذا " شرطية . وقال أبو يوسف ومحمد : يقع في الحال إن لم يطلقها على أن " إذا " ظرفية فيه عندهما ، وأرى أنه ليس بناء الخلاف مهنا على ما قاله ، كذا في " العرف الشدي " ولم يبين الشيخ وجه عدم البناء عليه . فيقول الراقم : إن علماء الأمة من الفريقين سلفاً وخلفاً لم يجعلوا سبب الخلاف ما ذكره ، وإن ما ذكره آثلاً إلى تخريج لفظي . ويقول ابن رشد في " الهداية " (١ - ٨١) : وسبب الخلاف في ذلك اختلافهم في الجمع بين العمرات المتعارضة في ذلك ، أعني الواردة في السنة ، وأي يخص بأى ، وذلك أن عموم قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا نسي أحدكم الصلاة فليصلها إذا ذكرها » يقتضى استغراق جميع الأوقات ، وقوله في أحاديث النهي في هذه الأوقات : « نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها » يقتضى أيضاً عموم أجناس الصلاة ، أعني المفروضات والسنن والنوافل ، فتنى حملنا الحديثين على العموم في ذلك وقع بينهما تعارض ، وهو من جنس التعارض الذى يقع بين الخاص والعام إما في الزمان وإما في اسم الصلاة إلى أن قال - : فإنه إذا تعارض حديثان في كل واحد منهما عام وخاص لم يجب أن يصار إلى تغليب أحدهما إلا بدليل الخ . فهذا النووي في " شرح المذهب " وهذا الحافظ ابن حجر في " الفتح " وهذا ابن الممام في " فتح القدير " وغيرهم من الأعلام كلهم جعلوا

وإسحاق والشافعي ومالك . وقال بعضهم : لا يصلح حتى تطلع الشمس أو تغرب .

(باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة)

سبب الخلاف ما ذكره ابن رشد ، لا ما ذكره بحر العلوم ، بل كلام الإمام الشافعي نفسه في " الأم " (١ - ١٣١ و ١٣٢) صريح في ذلك ، وكذا كلام الإمام الطحاوي في " شرح الآثار " وفي " مشكل الآثار " نص في ذلك ، فتبين أن الخلاف معنوي من باب اختلاف مدارك الاجتهاد والفقه ، وأيضاً إن " إذا " حقيقتها عند البصريين هو الظرف للحدث المستقبل مع وجود الشرط فيها ، ففيها زمان معين وهو المستقبل ، وفيها معنى الشرط ، ولذا اختير بعدها الفعل ، فكونها ظرفاً مجرداً خالياً عن معنى الشرط أو كونها شرطاً محضاً مجرداً عن الظرفية قليل نادر كما حققه الرضی في " شرح الكافية " ، هذا إذا كانت غير مفاجائية ، انظر للتفصيل " شرح الرضی " (٢ - ١٠٨) وما بعدها (طبع الآستانه) و " المغني " لابن هشام (الجزء الأول) من (إذا) ، ويمكن أن يعبر بأنها للزمان المحدود عند تغليب الظرفية على الشرطية ، وللزمان الغير المحدود عند تغليب الشرطية على الظرفية ، ثم إن كل فريق يستثنى من الأحاديث بالأحاديث ، فالشافعية وغيرهم يستثنون من أحاديث النهي هذه الصلاة ، والحنفية يجعلون أحاديث النهي أصلاً ويستثنون هذه الأوقات ، و لا ريب أن الأئمة حجة فيه : الحنفية فإن أحاديث النهي متواترة فكونها مخصصة أو ناسخة لأخبار الآحاد أولى من العكس ، وأيضاً يؤيده السنة الفعلية من عدم أدائه ﷺ الصلاة في الوادي وارتحل منها حتى إذا ابيضت الشمس نزل فصل كما سبق تفصيله والله أعلم .

— : باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة : —

حدثنا قتيبة وبشر بن معاذ قالنا نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها » . وفي الهاب عن سمرة وأبي قتادة . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح . و يروى عن علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل يلسى الصلاة : « يصلها متى ذكرها في

قد تقدمت أبحاث هذا الهاب في الهاب السابق .

قوله : و يروى عن علي بن أبي طالب الخ . قال الشيخ : يمكن أن يقال أن غرضه التعميم باعتباره وقت الأداء ووقت القضاء لا باعتباره وقت الكراهة أو غيرها . أقول : لعل الشيخ يريد : أنه يحتمل أن يكون غرضه أنه يصلها إذا استيقظ ، سواء كان ذلك الوقت وقتاً لها معهوداً في الشرع من الأوقات الخمسة للصلوات فيكون الأداء في الوقت أو لم يكن من الأوقات المعهودة وخرج وقتها فليصلها فيكون قضاء في غير وقته ، فلا يختص أداء تلك الصلاة بالوقت بل يصلها بقي وقتها أو خرج ، كيلا يزعم أن الصلاة إذا كان موقوتاً لا يصلي عند خروج وقتها ، بل إنما كان يصلي على كل حال بقي وقتها أم فات ، فإنها لا تسقط عن الذمة بفوات وقتها ، بل الذمة مشغولة بها ما لم يصلها ، فقول علي هو شرح لقوله ﷺ : « من نسي عن صلاة الخ » ، فأين مذهب الأئمة الثلاثة منه ؟ لا أنه يصلها في وقت الكراهة أيضاً ، فإن ذلك ليس وقت للصلاة أصلاً لا للفرض ولا للنفل ، فالشريعة وقت للصلوات الخمس أوقاتاً معهودة معينة ، ولم يوقت للنفل غير أنها عين الأوقات التي لا تصل فيها ، فمنها أوقات معينة ، ومنها أوقات غير معينة ، لكنها تجوز فيها الصلوات ، ومنها أوقات نهى عنها عن الصلاة فيها مطلقاً ، وهذا لطيف جداً فلا مساغ إذن لاستدلال من استدل به لمذهبه والله أعلم بالصواب .

وقت أو في غير وقت ، وهو قول أحمد وإسحاق . و يروى عن أبي بكرة : أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشمس فلم يصل حتى غربت الشمس . وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا ، وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب .

(باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ)

قوله : و يروى عن أبي بكرة الخ ، وتفصيل واقعه ما رواه الطحاوي في " مشكل الآثار " وذلك في الشطر الذي لم يطبع بعد من الكتاب ، ولفظه في " المعتصر " (ص - ٤٤) : روى عن ابنه يزيد قال : « واحدنا أبو بكرة إلى أرض له فسبقنا إليها فأتيناها ولم يصل العصر فوضع رأسه فنام ثم استيقظ وقد غربت الشمس فقال : أصليت العصر فقلنا : لا ، قال : ما كنت أنتظر غيركم فأهل عن الصلاة حتى غابت الشمس ثم صلاهما » . قال الطحاوي - كما هو في " المعتصر " - : فهذا هو القياس في هذا الباب ، ولكن عند أبي حنيفة وأصحابه خص مع ذلك عصر اليوم الذي يصلي فيه لأن آخر وقت العصر غروب الشمس فأخرجوها من عموم النهي في ذلك الوقت انتهى ملخصاً . ويعلم أن الطحاوي مال إلى أثر أبي بكرة لموافقة القياس ، انظر " المعتصر " . وبالجملة فآثر أبي بكرة يخالف مذهب الشافعي وأحمد ، ويقرب من مذهب أبي حنيفة ، وآثر على لم يبق لهم فيه حجة والله أعلم . وأبو بكرة الطائي اسمه : نبيع بن الحارث صحابي جليل ، قال الحسن البصري : لم ينزل الهرة من الصحابة ممن سكنها أفضل من عمران بن حصين وأبي بكرة كما في " الاستيعاب " (٤ - ٢٣) على هامش " الإصابة " ، وقيل : اسمه نبيع بن مسروح ، وبه جزم ابن سعد كما في " الإصابة " (٣ - ٥٧١) .

— : باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ : —

حدثنا هناد نا مشيم عن أبي الزبير عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : قال عبد الله : وإن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر

قوله : قال : قال عبد الله . أى ابن مسعود ، وهو المراد إذا أطلق "عبد الله" في مرتبة الصحابة ، كما يراد الحسن البصرى إذا أطلق "الحسن" في طبقة التابعين ، وإذا أطلق "الحسن" في طبقة الصحابة يراد به : الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، أفاده الشيخ رحمه الله .

قوله : أربع صلوات وفي رواية "صحيح البخارى" : صلاة العصر ، في (باب من صلى بالناس جماعة) وفي (باب قضاء الصلاة الأولى فالأولى) وكذا في (الأذان) و (الخوف) و (المغازي) ورواه مسلم في "صحيحه" ، ووقع في "الموطأ" من طريق أخرى : وإن الذي فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الخدري : الظهر والعصر والمغرب (عند اللسائي) كذا في "العمدة" و "الفتح" . وفي "صحيح مسلم" من حديث علي : شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ومعنى فوت العشاء أنها فاتت عن الوقت الذي كان يصليها فيه غالباً ، قاله البدر العيني (٢ - ٦٠٥) فتعارض الحديثان ، و دفعه الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس البعري بتعدد الواقعتين ، ولفظه على ما حكاه الحافظ في "الفتح" (٢ - ٥٧) : قال البعري : من الناس من رجح ما في "الصحيحين" ، وصرح بذلك ابن العربي فقال : إن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعت أياً فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام ، قال : وهذا أولى . ولفظه على ما حكاه الشوكاني في "نبه" (٢ - ٨) : وقال ابن سيد الناس : والجمع أرجح لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني

بلافاً فاذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء .

عن الشافعي قال : حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، قال : وهذا إسناد صحيح جليل انتهى . و كذلك يقول النووي : طريق الجمع بين هذه الروايات أن واقعة الخندق بقيت أياماً فكان هذا في بعض الأيام وهذا في بعضها . فاتفق كل من القاضي عياض والنووي واليعمرى على حمل الروايات المتعارضة على الجمع وتعدد الوقائع ، ثم إن رواية " شرح معاني الآثار " من طريق الشافعي أجل أسانيد هذه الرواية ، وأما مسألة الباب فحكمها أن الترتيب في قضاء الفوائت واجب عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ، ومستحب عند الشافعي وأبي ثور وابن القاسم وحنون . قال ابن قدامة في " المغني " (١ - ٦٤٥) : مذهب أحمد وجوب الترتيب ، وحكاة عن النخعي والزهري وربيعه ويحيى بن سعيد القطان ومالك والليث وأبي حنيفة وإسحاق أيضاً ، وكذلك في " العمدة " (٢ - ٦٠٥) ، ثم عند معاصر الحنفية يسقط الترتيب بأحد ثلاثة : النسيان ، وطيق الوقت ، وكثرة الفوائت على الخمس ، وقال أحمد : يجب الترتيب وإن كثرت ، وقال مالك : يجب الترتيب مع النسيان ، كما في " المغني " ، ولكن حكى البدر العيني : الصحيح المعتمد من مذهبه سقوطه بالنسيان ، وهو الذي ذكره القاضي ابن العربي في " العارضة " ، وقال الحافظ في " الفتح " (٢ - ٥٧) : والأكثر على وجوبه — أي الترتيب مع الذكر لا مع النسيان — وقال الشافعي : لا يجب الترتيب . ثم القائلون بالترتيب قالوا بالترتيب بين الفائتة نفسها وبينها وبين الوقتية . وقد ثبت ترتيبه ﷺ في الصلوات عند الفريقين في واقعة الباب في غزوة الخندق ، وإنما الخلاف في أن ذلك الترتيب هل هو كان على سبيل الوجوب أو الندب . ومال الشيخ عبد الحى الكزوي في " التعليق

وفي الباب عن أبي سعيد وجابر .

المعجم " في (باب الرجل يصلي فيذكر أن عليه صلاة) إلى مذهب الشافعي حيث ذكر كلام ابن الهمام وابن نجيم في ترجيح مذهب الشافعي وتزييف دليل الحنفية للوجوب ، ويظهر منه رضاه به . وقال ابن الهمام في " الفتح " (١ - ٣٤٨) بعد بحث طويل : فظهر بهذا البحث أولوية قول الشافعي وغيره من القائلين بالاستحباب ، وهو محمل فعله عليه السلام الترتيب في القضاء يوم الخندق لأن مجرد الفعل لا يستلزم كونه المتعين لجواز كونه الأولى أ . قال شيخنا : والقاعدة هذه منقوضة في عدة مواضع . قال الراقم : ليس المدار على هذا القدر بل هناك دلائل من السنة غير هذا وإن كان ابن الهمام بحث فيه بحثاً أصولياً لكن الإمام محمداً في " مؤلفه " يستدل بأثر ابن عمر في الباب ، انظر للتفصيل " فتح القدير " ، و " المؤطا " للإمام محمد مع " حواشيه " للفاضل الكنوي ، و " العمدة " للهدر العيني ، و " المغني " (١ - ٦٤٥ و ٦٤٦) . قال الراقم : والذي تنقح وتحقق لدى من مذهب ساداتنا الحنفية أنهم يجعلون الفرض علمياً وعملياً ، وعلمياً فقط ، والعمل فقط فوق الوجوب الشائع بينهم وإن كان بعضهم يطاق على ذلك الوجوب أيضاً الفرض العملي ، وهذا الفرض العملي ربما ثبت عندهم بأخبار الآحاد ، والخبر الواحد وإن كان الأصل مفيداً للظن ولكنه ربما يرتقى ويقرب من القطعية ، فيثبتون بمثله الفرض العملي ، والفصل في ذلك بصيرة المجتهد ، وهذا كما يختلف حكم الآحاد بالسنية والوجوب فكذاك يختلف الوجوب نفسه وإن كان دون القطعية المطلقة ، ولأجل هذا يقول ابن عايد في " رد المختار " في (المسح على الرأس) وكذا في (الوتر) : أن الفرض العملي ما يفوت الجواز بفوته كسح ، وهو أقوى نوعي الواجب ، فهو فرض من جهة العمل ، ويلزم على تركه ما يلزم على ترك الفرض من الفساد لا من جهة العلم والاعتقاد ، فلا يكفر بمجرد كونه كما يكفر بمجرد الفرض القطعي

بمخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فإنه لا يازم من تركها الفساد ولا من جحودها الإكفار اهـ . ومن هذا القبيل عندهم وجوب الوتر ، ولذا يكون تذكره مانعاً عن فرض الفجر ، وبالجملة الواجب المصطلح عندهم نوعان : يتفقان في عدم الكفر بالجحود ويختلفان في الفساد بالترك وعدمه ، والفصل فيه بهدرة المجتهد ودقة مداركه والنظر إلى إشارات من النصوص في الباب ، فلا طراد للحكم دائماً في الآحاد كما يظن ، وقد سلموا تفاوت حكمها في السنة والوجوب ، فليسلم تفاوته في نوعي الوجوب . والتشكيك كيفاً في الماهيات مذهب المحققين من أهل المعقول ، فلا عبرة بقول النافين له مطلقاً ، وسخافة أدلة النافين قد وضحت في محله ليس هذا موضع بيانها . ثم نبهت الفرض عند الجمهور بالآحاد شائع مستفيض ، فإن أفادت الآحاد فرضاً عند أبي حنيفة في آحاد من المسائل وفاق الجمهور فأى بعد فيه عند التحقيق ، و تأثير أذواق المجتهدين واختلاف مداركهم وبصائرهم عامل قوى في تنقيح مراتب الحكم وتحقيق مناطه ، ولا يدخل مثل ذلك في الضوابط ، فالمشي على الضوابط دائماً إلغاء للعوامل المعنوية ، وجود على العوامل اللفظية . فالخلاص : أن بحث ابن الهمام ثم ابن نجيم في أمر متفق بين أكابر الحنفية ، يكاد يكون شذوذاً لا يعتبر به ، ومن لطيف التعبير ما عبر به صاحب " الهداية " عن الترتيب فقال : الأصل أن الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق ، وعند الشافعي مستحب الخ . فعبر بالمستحق ولم يعبر بالفرض أو الوجوب ، فلعله راعى العوامل المعنوية واللفظية معاً كما أشرت إليه ، فله دره ما أدق نظره . ثم الفرق عندهم بين الظن وغالب الظن معروف بأن أحد الطرفين إذا قوى وترجع على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن ، وإذا عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي كما في " البحر الرائق " عن " أصول " اللامشي

(١ - ١٦١) في (باب التيمم) فيحتمل أنه إذا أفاد خبر الواحد ظناً أفاد نارةً سنية ونارةً أضعف نوعي الوجوب ، وإذا أفاد غالب الظن وأكبره فيفيد أعلى نوعي الوجوب . هذا ما تيسر لي في حل إشكال المقام ، وعسى أن يستلفت أنظار الباحثين والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم اختلفوا في وجه تأخيرهِ ﷺ الصلوات ذلك اليوم فقيل : كان نسياناً ، واستدل له بحديث عند أحمد من طريق ابن لمبة ، وقيل : عمداً للاشتغال بالقتال وعدم تشريع صلاة الخوف كما اختاره شارحاً " الصحيح " انظر " العدة " (٢ - ٦٠٥) و " الفتح " (٢ - ٥٦) ، قال العيني : اليوم لا يجوز تأخيرها عن وقتها بل يصلى صلاة الخوف الخ . قلت : هذا إذا أمكن ، أما عند المسايقة ومباشرة القتال فكلا . وقال المالكية : إنه ﷺ فرغ قبل غروب الشمس وآخر صلاة العصر فصلى بعد الغروب لأجل انتظار الصحابة ، وهذا الحمل مع بعده يجرى في رواية " الصحيحين " في فوات العصر فقط ، قاله الشيخ ولم أره منقولاً عنهم ولا عن غيرهم هكذا إلا ما يقرب منه ما في " فتح الباري " (٢ - ٥٦) : فإن قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بأن أدرك العصر قبل الغروب بخلاف بقية الصحابة والنبي ﷺ ؟ فالجواب : أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركين إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذ متوضئاً فهاذر فأوقع الصلاة ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع بتهيأ للصلاة ، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء اهـ ، والله أعلم . وقال الشيخ : سبب التأخير أن الصلاة حالة المسايقة غير صحيحة ، هذا إذا كان تشريع صلاة الخوف قبل الخندق ، وفيه خلاف مشهور في العلماء لأجل اختلاف الروايات الظن " فتح القدير " (١ - ٤٤٤ و ٤٤٥) . ويرد على الحنفية بأنهم يجوزون صلاة عصر يومه عند غروب الشمس ويخصونه من النهي ، والنبي ﷺ قد أخر للعصر

قال أبو عيسى : حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة

إلى بعد الغروب حين أدركه وكادت الشمس تغرب ، وسبأني جواها ، غير أنه
 يصح لنا دليلاً إجمالياً بأن نتمسك بتأخيرته عليه السلام إلى أن تغيب الشمس كما تمسكنا
 بحديث ليلة التعريس أن ذلك للخروج عن الوقت المكروه . وهل الرجل مأمور
 عند الحنفية بأداء عصر يومه في وقت الكراهة عند الغروب ؟ والإشكال فيه
 أنه كيف يكون الشيء مأموراً به مع كونه مكروهاً تحريماً ، وهل يجتمع الكراهة
 التحريمية مع الصحة ، ههنا منهم هنا وفي غيره غير واضحة ، وسبأني بعض
 البيان في المسألة في (باب من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس) .
 وقد تقدم مني أن الطحاوي يميل إلى عدم صلاة عصر اليوم أيضاً في حين
 الغروب . قال شيخنا : فتبعت لما كتباً كثيرة من كتب المذهب فلم أجده بل
 ندل كلمات محمد في " مؤلفاته " (ص ١٢٥) على عدم المأمورية ، فلعل
 مسألة الحنفية في الصحة لا غير ، هكذا في " العرف الشاذ " من تعيين
 الصفحة ، ولا أدري أية طبعة هي ، والمسألة ذكرت في الطبعة التي بين يدي
 في (ص ٩٩) فروى حديث " من نسي صلاة " ، ثم قال : قال محمد :
 وبهذا نأخذ إلا أن يذكرها في الساعة التي نهى رسول الله ﷺ عن
 الصلاة فيها إلا عصر يومه فإنه يصليها وإن احمرت الشمس قبل أن
 تغرب ثم استدلل له بحديث : " من أدرك من الصبح ركعة الخ " ،
 وظاهر هذه الكلمات يدل على مأموريته بعصر اليوم فإله أعلم بالصواب .
 ويحتمل أن يقال : أنه أراد الشيخ من صنيع الإمام في " المؤطا " في (باب الصلاة
 عند طلوع الشمس وعند غروبها) . وبالجملة فالقلب غير مطمئن بالحجالة ثم
 دلالتها على المراد .

قوله : إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله ، حكى الحافظ في " التهذيب "

لم يسمع من عبد الله، وهو الذى اختاره بعض أهل العلم فى الفوائت أن يقيم الرجل لكل صلاة إذا قضاها وإن لم يقم أجزاءه، وهو قول الشافعى .

حدثنا محمد بن بشار نا معاذ بن هشام قال حدثنى أبى عن يحيى بن أبى كثير نا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال يوم الخندق وجعل يسب كفار قريش : قال يا رسول الله :

من الترمذى أنه لا يعرف اسمه . وقيل : اسمه كنيته ، والأشهر أن اسمه عامر ، وأما سماعه من أبيه فأكثرهم على أنه لم يسمع من أبيه ، وحكى عثمان البرى عن أبى إسحاق أنه سمع أبا عبيدة أنه سمع ابن مسعود فقال شعبة : أوه كان أبو عبيدة ابن سبع سنين وجعل يضرب جبهته ، وهذا الاستدلال بعدم السماع لأجل كونه ابن سبع غير قائم ، ولكن راوى الحديث عثمان ضعيف ، وقال الدارقطنى : أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه . انتهى ملخصاً من " التهذيب " (٥ - ٧٥ و ٧٦) . وبالجمللة الحديث فى نفسه قوى لا يفدجه ذلك لثبوته من حديث أبى سعيد وغيره عند اللسانى والطحاوى وغيرهم ، و قد أسلفنا إثبات سماعه عن أبيه فى (الجزء الأول) عن " العمدة " (١ - ٧٣٤) بما رواه الطبرانى فى " الأوسط " من حديث زياد بن سعد عن أبى الزبير قال : حدثنى يونس بن عتاب الكوفى قال سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول : « كنت مع النبى ﷺ فى سفره الحديث . وراجعوه وكذا (ص - ٧٣٥) مع الجزء الأول من العمدة .

قوله : وجعل يسب كفار قريش . وذلك لأنهم كانوا السبب لاشتغال المسلمين بحفر الخندق الذى هو سبب لفوات صلاتهم ، قاله البدر . وقال الشهاب : لأنهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقاً كما وقع لغيره اهـ .

و ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس فقال رسول الله ﷺ : والله إن صليتها ، قال : فنزلنا بطحان فتوضأ رسول الله ﷺ وتوضأنا فصلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب ، هذا حديث حسن صحيح .

(باب ما جاء في الصلاة الوسطى أنها العصر)

حدثنا : هناد نا عهدة عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال في صلاة الوسطى صلاة العصر .

قوله : ما كدت أصلي . قال الحافظ ابن سيد الناس البعري — كما حكاه الهدر والشهاب — : أن هذا يدل على أن عمر صلى قبل الغروب اه . و المختار عند النحاة : أن " كاد " تستعمل استعمال سائر الأفعال إذا تجردت مع التني كان معناها إثباتاً ، وإن دخل عليها نفي كان معناها نفياً ، وأما إذا علم وجود الفعل وثبوته في الواقع فتدل " كاد " مع دخول التني على تحقق الفعل بهطوء وتراخ وهو الأصح ، نص عليه ابن الحاجب كما في "العمدة" ، وهناك مذهبان آخران لم انظر "العمدة" (٢ — ٦٠٤) .

— : باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر : —

العلماء في تفسير الصلاة الوسطى أقوال كثيرة جداً ، وقد حكى الهدر العيني في "العمدة" (٨ — ٥٠٢) تسعة عشر قولاً عن "كشف المغطى عن الصلاة الوسطى" للحافظ الدمياطى — وهو أبو محمد عبد المؤمن بن خاف الدمياطى من شيوخ الحافظ ابن كثير — وزاد الزرقانى في شرح "الموطأ" نحو ثلاثة أقوال ، فيكون مجموع الأقوال نحو اثنين وعشرين قولاً للعلماء في تبينها ، انظر "الزرقانى" (١ — ٢٥٧) . وفي "الرومانية" وشرحها : ثلاثة وعشرين قولاً ، كما حكاه ابن عابدين ، وكذا استوعب الكلام من المفسرين

حدثنا : محمود بن غيلان نا أبو داؤد الطيالسي وأبو النضر عن محمد بن طلحة بن مصرف عن زبيد عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الوسطى صلاة العصر » .

قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح . وفي الباب عن علي وعائشة وحفصة وأبي هريرة وأبي هاشم بن عتبة .

قال أبو عيسى : قال محمد قال علي بن عبد الله : حديث الحسن عن سمرة حديث حسن وقد سمع عنه . وقال أبو عيسى : حديث سمرة في صلاة الوسطى حديث حسن ، وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

الحافظ ابن كثير في " تفسيره " من (١ - ٥٧٣ إلى ٥٧٧) . والوسطى : تأنيث الأوسط بمعنى الأعدل والأفضل من كل شئ ، فمعناه الفضل ، واختاره الزمخشري والهدرالعيني وغير واحد ، وما وقع في " العرف الشدي " خمسة وأربعون قولاً فلم أقف عليها ، وربما التبس باختلاف الأقوال في ساعة الجمعة فقد بلغت الأقوال فيها إلى ٤٥ قولاً . وظاهر الرواية عن أبي حنيفة : أنها العصر . وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين ، وهو الصحيح من مذهب أحمد ، وإليه معظم الشافعية ، وابن أبي حبيب ، وابن العربي ، وابن عطية من المالكية . قال ابن عبد البر : وهو قول أكثر أهل الأثر كما في " العمدة " وغيرها ، ولم يقع الإجماع على قول واحد ، بل لم يزل النزاع فيها موجوداً من زمان الصحابة إلى الآن ، قاله ابن كثير . وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة : أنها الظهر ، ذكرها الحافظ ابن كثير (١ - ٥٧٧) والنووي في " شرح مسلم " (١ - ٢٢٦) والهدرالعيني في " العمدة " (٨ - ٥٠٢) . قيل : ودليل هذه الرواية ما في " سنن أبي داؤد " من حديث زيد بن ثابت قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالمخبرة ، ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله ﷺ منها فنزلت : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها

وقال زيد بن ثابت وعائشة : « صلاة الوسطى صلاة الظهر » . وقال ابن عباس وابن عمر : « صلاة الوسطى صلاة الصبح » .

صلاتين ، (ص ٦٥) (باب الصلاة الوسطى) . قال الشيخ رحمه الله : ولا بد من توجيه الحديث . أقول : ليس في الحديث نص على أنها الظهر ، ولا في قوله : « إن قبلها صلاتين الخ » سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً من قول زيد ، لأنه يحتمل أن يكون الغرض أنهم كانوا يعتنون بالظهر كثيراً ، فأمرهم بأن يحافظوا على الصلوات كلها ، وبالأخص على الوسطى منها فإنها أحق بالمحافظة ، فيكون حثاً على محافظة الجميع ، وعلى الأخص العصر كيلا تتواني عزائمهم من أجل ما كانوا يعالجون شدة في إقامة صلاة الظهر . وأما قوله : « إن قبلها صلاتين الخ » فهو أدل على العصر منه على الظهر ، وسباق أحاديث أبي داود قبل هذا الحديث وبعبارة كنه يدل على أن أبا داود فهم منه العصر ، وذلك القول لا يستقيم حمله على الظهر إلا بتكلف ، والله أعلم بالصواب . نعم إن العلماء نسبوا إلى زيد القول بأن الوسطى الظهر ، فلا أدري مأخذه هذه الرواية أم غير ذلك ؟ نعم في « العمدة » : الثاني الظهر وهو قول زيد بن ثابت رواه أبو داود ، والله أعلم بالصواب . وكذا تلك الرواية عن الإمام . قال الشيخ : والذي عندي أن ما في « سنن أبي داود » هو من اجتهاد زيد بن ثابت — أي ظنه نزول الآية في الظهر — ، وقال النووي في « شرح مسلم » (١ - ١٢٦) محاكياً عن الماوردي من الشافعية : هذا — أي أنها العصر — مذهب الشافعي لصحة الأحاديث فيه ، وإنما نص على أنها الصبح ، لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ، ومذهبه اتباع الأحاديث . — أي قال الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي — . ومعنى قال : بأنها الصبح : الشافعي ومالك وبعض الصحابة والتابعين ، أنظر النووي وغيره .

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى نا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد

فائدة : روى البيهقي في "المدخل" عن الإمام أبي حنيفة أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، حكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة . وكذا الإمام الشيرازي عن الأئمة الأربعة ، حكاه ابن عابدين (١ - ٦٣) في "شرح الدر المختار" وكذا رواه البيهقي : ما جاء عن النبي ﷺ فعل الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة فاختار منهم ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال - أوقال - : زاحمتهم أ . وانظر الروايات في هذا الصدد في "عقود الجواهر" للزبيدي (ص - ٥) وما رواه البيهقي رواه ابن عبد البر في "الانتماء" (ص - ٤٤) عن أبي حمزة السكري وعن أبي يوسف وعن يحيى بن الضريس وعن أبي عصمة كلهم عن أبي حنيفة مثله ، وكذا رواه الحافظ أبو عبد الله الصبيري في "أخبار أبي حنيفة وأصحابه" (مخطوط) عن أبي يوسف وعن يحيى بن الضريس بأسانيده الصحيحة . وكذا الموفق المكي في "مناقبه" والله الموفق .

وروى أبو جعفر الشيرماذى بسنده إلى الإمام أنه كان يقول : نحن لا نقيس في مسألة إلا عند الضرورة ، وذلك إذا لم نجد دليلاً في الكتاب والسنة ولا في أقضية الصحابة ، حكاه الزبيدي في "العقود" . وطريق اجتهاد أبي حنيفة ذكره الخطيب أيضاً في "تاريخه" مع (الجزء الثالث عشر) ، وراجع طريقة تفقيه أبي حنيفة من مقدمة الشيخ الكوثري على "نصب الرأية" (ص - ٣٦) وما بعدها نجد ما يحتاج به صدرك . وقيل : إنها صلاة الوتر ، واختاره الشيخ علم الدين السخاوي الشافعي ، وأفرده بكتاب ، وقال : إن الوتر ملحق بالصلوات الخمس ، وإنها فريضة ، وقال إنى أبلغ الأمة أن الوتر فرض ، كذا في "العرف الشدي" . وتأليف علم الدين السخاوي هذا ذكره

قال : قال لي محمد بن سيرين : سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ، فسأته
 الهذلي العيني في "العمدة" (٨ - ٥٠٢) وذكر : أنه اختار أن الوسطى هي
 الوتر ، نعم قال ابن عابدين في (الوتر) (١ - ٦٢٢) : وقد صرح بعض
 المحققين من الشافعية بأن من أنكر مشروعية السنن الاربعة أو صلاة العبد
 يكفر لأنها معلومة من الدين بالضرورة وصرح أيضاً بأن ما كان
 من ضروريات الدين وهو ما يعرفه الخواص والعوام أنه من الدين كوجوب
 اعتقاد التوحيد والرسالة ، والصلاوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما
 لا فلا ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه يعلم الخواص
 والعوام أنها من الدين بالضرورة الخ . فلعل المراد من بعض المحققين هو علم الدين
 السخاوي الذي ألف في الوتر كتاباً ، وقال : إنه الصلاة الوسطى . ثم إن لم
 أجد من علم الدين السخاوي ما في "العرف الشدي" صريحاً ، ولعل الشيخ اطلع على
 أصل الكتاب ونقل منه ما نقل والله أعلم . وقد صحت الأخبار المرفوعة في كونها عصرًا
 كما هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ، ومن ذلك ما في "صحيح مسلم" من أن
 في مصحف عائشة فروى عن أبي بونس مولى عائشة أنه قال : « أمرتني عائشة
 أن أكتب لها مصحفاً وقالت : إذا بلغت هذه الآية فأذني : (حافظوا على
 الصلوات والصلاة الوسطى) قال : فلما بلغت آذنتها فأملت على : حافظوا
 على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ، ومن ذلك حديث مصحف
 حفصة رواها مالك في "موطئه" عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع أنه
 قال : كنت أكتب مصحفاً لحفصة أم المؤمنين مثل حديث عائشة لفظاً ومعنى ،
 غير أن حديث عائشة مرفوع ، وحديث حفصة رواها مالك موقوفاً ، لكن
 ابن عبد البر أخرجه من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم مرفوعاً ، وقال :
 أسنده صحيح ، كما في "شرح الموطأ" للزرقاني (١ - ٢٥٥) . وفرق آخر :
 أن رواية حفصة رويت بالواو وبغير الواو جميعاً ، ورواية عائشة لم يرو إلا بالواو ،

قال : سمعته من سمرة بن جندب . قال أبو عيسى : وأخبرني محمد بن اسماعيل عن علي بن عبد الله عن قريش بن أنس هذا الحديث .
قال محمد : قال علي : وسماع الحسن من سمرة صحيح ، واحتج بهذا الحديث .

قوله ابن عبد البر حكاه الزرقاني . قال الواجبي من المالكية — كما في الزرقاني — وكذا بعض الشافعية — كما في النووي — : أن العطف يقتضي المغايرة ، والجواب أنهم صرحوا بأنه إذا كانت صفات لموصوف واحد جاز العطف وعدمه كما في قوله :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم

أو تكون لعطف الصفات لا لعطف الذات كقوله تعالى : (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) و (سبح اسم ربك الأعلى . . .) كما قاله ابن كثير في " تفسيره " . وراجع للتفصيل من (١ - ٥٨١ و ٥٨٢) . ثم ههنا بحث أن القرآن يثبت بالتواتر لا بالآحاد ، وإذا لم يثبت كونه قرآناً فهل يبقى خبراً أو لا ، رجح النووي الثاني ، ونظيره ما قالوا في خمس رخصات : بأنه ثبت كونه قرآناً بخبر الواحد فإذا لم يثبت لم يثبت الخبر والله أعلم ، وراجع " تفسير ابن كثير " للأدلة على الموضوع . وذكر ابن عابدين : أن صاحب " الحلية " قد استوفى الأدلة من الأحاديث الصحيحة .

قوله : وسماع الحسن من سمرة صحيح . الحسن : هو الحسن بن أبي الحسن البسار الهصري أبو سعيد من كبار التابعين وثقاتهم ، رأى مائة وعشرين صحابياً ، وكان من أفصح أهل الهرة وأجلهم وأفقههم ، وكان من الشجعان ، وروى عن سمرة نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة ، ورجح علي بن المديني والبخاري والترمذي والحاكم أن كلها سماع ، انظر " التهذيب " من (٢ - ٢٦٣) . وقد اختلفوا في سماعه عن سمرة على ثلاثة أقوال : الأول : إنه لم يسمع

(باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر)

حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم أخبرنا منصور - وهو ابن زاذان - عن قتادة

منه شيئاً . والثاني : أنه سمع منه كثيراً . الثالث : أنه سمع منه حديث العقيقة فقط . والكلام المشيع في تفصيل هذه المذاهب الثلاثة انظره في " نصب الراية " من (١ - ٨٨ إلى ٩١) . وعلى كل حال مراسيله - إذا رواها عنه الثقات - صحاح عند ابن المديني وأبي زرعة كما في " التهذيب " . والفول الأول اختاره شعبة ، وابن حبان ، والبردنجي . والثاني اختاره ابن المديني ، والبخاري كما تقدم . والثالث اختاره النسائي ، والبزار ، والدارقطني ، وعبد الحق صاحب " الأحكام " وغيرهم . وكذلك اختلف في سماع الحسن من علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فيقول أبو زرعة : رأى عثمان وعلياً وما سمع منهما حديثاً . وقال الحسن : رأيت الزبير يبايع علياً كما في " التهذيب " (٢ - ٢٦٧) .

—: باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر :—

حديث : « لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » ولا « صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » قال الطحاوي ثم ابن بطل - من القدماء - : أنه حديث متواتر ، ومن المتأخرين المناوي - كما في " فتح الملهم " - ادعى التواتر . قال الطحاوي (١ - ١٧٩) : جاءت الآثار عن رسول الله ﷺ متواترة بالنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ، وعمل بذلك أصحابه من بعده ، فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك . وقال البدر العيني في " العمدة " (٢ - ٥٨٩) : وقال ابن بطل تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح الخ . وحكى شيخنا عن أبي عمر ابن عبد البر في التمهيد أنه

أنا أبو العالية عن ابن عباس قال : سمعت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب ، وكان من أحبههم إلى : أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة متواتر ، وأرى أن السيوطي أيضاً عده متواتراً في رسالته " الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " .

وحديث النهى عن الصلاة عند الطلوع والغروب والاستواء حديث صحيح أيضاً . رواه مسلم في " صحيحه " من حديث عقبة بن عامر الجهني ، وكذا رواه الأربعة ، وروى مالك في معناه حديث عبد الله الصنابحي ، وقد تقدم نقله بنصه ، وفي معناه حديث عمرو بن عبسة عند مسلم في (فضائل القرآن) وعند الطحاوي في (المواقيت) . فالأوقات التي نهى فيها عن الصلاة خمسة . ولفظ " الكنز " من كتبنا هكذا : ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع والاستواء والغروب إلا عصر يومه ، وعن التنفل بعد صلاة الفجر والمصر لا عن قضاء فائنة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة آه . فأبو حنيفة جمعها نوعين : النوع الأول : الأوقات الثلاثة : الطلوع والغروب والاستواء ، فقال : لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة ، ثم إن صلى فيها أحد فإن كانت فريضة أو كل ما هو دين في الذمة ووجب كاملاً بطلت . وإن كانت نافلة صحت مع كراهة التحريم . فهكذا فصل الإمام في المسألة ، وراجع " البحر الرائق " (١ - ٢٤٩) للتفصيل ، ومثله منقحاً عند ابن عابدين عن الحلبي .

والنوع الثاني : الوقت بعد الصبح والعصر . فقال أبو حنيفة : تجوز فيه الفرائض والواجبات لغيرها لا النوافل والواجبات غيرها . والشافعي لم يفرق بين هذه الأوقات الخمسة ، فتجوز عنده فيها الفرائض وماله سبب من النوافل مثل تحية الوضوء ، وتحية المسجد ، وصلاة الكسوف ، والاستسقاء ، ونافلة اتخذها ورداً ، وسجدة تلاوة ، وسجدة شكر ، والجنائز ، والفائنة ولو نافلة ، وإعادة صلاة جماعة ومتيمم ، فهذه كلها مستثنى عندهم من الكراهة ، انظر

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس .
وفي الباب عن علي ، وابن مسعود ، وأبي سعيد ، وعقبة بن عامر ،

” نهاية المحتاج “ (١ - ٢٨٦) و ” حاشيته “ للشبراملسي ، وكذا استثنى عندهم
بمكة من جهة المكان . وأما جواز السنن عند الشافعي في هذه الأوقات فذكره
ابن رشد في ” الهداية “ . وكذا تجوز السنن المؤكدة عنده . وقال مالك : تجوز
الفرائض دون النوافل . وتفقه الشافعية : بأن ماله سبب ليس في قدرة العهد
واختياره ، وكأنه سبب فلم ينع عنه ، وما في خياره وطوعه وقع النهي
عنه . وقال صاحب ” الهداية “ في وجه تفقه الحنفية في المسألة ما حاصله :
أن الوقت بعد الفجر والعصر في حكم المشغول بالفرض ، فلم تظهر الكراهة في
حق الفرض والواجب لعينه ، فليست الكراهة لمعنى في الوقت ، بل لما ذكر .
وقال ابن الهمام في ” الفتح “ (١ - ١٦٥) : ثم النظر إليه يستلزم تقيض
قولهم العبرة في المنصوص عليه لعين النص لا لمعنى النص ، لأنه يستلزم معارضة
النص بالمعنى ، والنظر إلى النصوص يفيد منع القضاء تقديماً للنهي العام على
حديث التذكرة . يريد أن هذا تخصيص بالرأى ابتداءً ، ولم يجب عن إيراد ،
وأخذ في إثبات المسألة طريقاً آخر فقال : يكفي في إخراج القضاء من
الفساد العلم بأن النهي ليس لمعنى في الوقت ، وذلك هو الموجب للفساد ، وأما
من الكراهة ففيه ما سبق له . وكأنه لم يجب عنه أصلاً حيث لم يخرج من الكراهة .
وتعرضوا هنا للواجب لعينه والواجب لغيره تفصيلاً للمسألة . قال شيخنا :
والذي عندي على ظاهر ما يستفاد من ” الهداية “ من كتبنا (ص ٧٠)
قيل الأذان : أن الواجب لعينه : ما يكون مقصوداً لنفسه . والواجب لغيره :
ما يكون مقصوداً لغيره . وقال شراح ” الهداية “ : إن الواجب لعينه : ما
يكون مأموراً به من جهة الله . والواجب لغيره : ما يكون واجباً في الذمة من
جهة العبد ، وكذلك الخ . وهكذا يستفاد مما قرره في ” العناية “ على ” الهداية “ .

وأبي هريرة ، وابن عمر ، وسمرة بن جندب ، وسامة بن الأكوع ، وزيد ابن ثابت ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاذ ، وعفراء ، والصنابحي — ولم يسمع وفي "فتح القدير" : المراد بما وجب لعينه ما لم يتعلق وجوهه بعارض بعد أن كان نفلاً كالندور ، وسواء كان مقصوداً بنفسه أو لغيره كمخالفة الكفار و موافقة الأبرار في سجدة التلاوة وقضاء حق الميت في صلاة الجنائز الخ (١) — (١٦٦) .

قال شيخنا : وأوهمهم لفظ " الهداية " : وظهرت في حق المنذور لأنه يتعلق وجوهه بسبب من جهته الخ ، فأشكل عليهم ركعتا الطواف حيث جعلها من الواجب لغيره مع أنها من الواجب لعينه على ما قالوا ، فأجاب في " العناية " بما حاصله : أن ختم الطواف حاصل بفعله ، فكان كالنفل الخ . ثم إن ملخص ما ذكره من الفرق بين هذه الثلاثة المذكورة وهذين الوقتين : أن النهي في الثلاثة لمعنى في الوقت ، وهو كونه منسوباً إلى الشيطان ، فيظهر في حق الفرائض والنوافل وغيرها . وفي الوقتين للشغل بالفرض التقديرى ، وشغله بالفرض التقديرى أولى من شغله بالنفل ، فظهر المنع في حق النوافل دون الفرائض الحقيقية والواجب لعينه كما في " العناية " وغيرها . وكذلك حققه الطحاوى في " شرح الآثار " (١ - ٢٣٤) . وأما على ما فسر شيخنا فركعتا الطواف من الواجب للغير — أي نختم الطواف — من غير تكلف ، فيظهر الفرق بين ركعتي الطواف وسجدة التلاوة ، فالأول من الواجب لغيره والثاني من الواجب لعينه . وقال في " فتح القدير " و " العناية " : السجدة قد تجب بتلاوة غيره إذا سمعه من قصد ، فيتعلق بالسمع لا بالاستماع ولا بالتلاوة ، وذلك ليس فعلاً من المكاف ، ولا كذلك ركعتا الطواف . ودليل الحنفية في النهي عن ركعتي الطواف في الوقتين المذكورين أثر عمر الفاروق : « أن عمر طاف بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين هذى طوى ، رواه البخارى (١ - ٢٢٠) في (باب

من النبي ﷺ - وعائشة ، وكعب بن مرة ، وأبي أمامة ، وعمرو بن عبسة ،
ويعل بن أمية ، ومعاوية . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس عن عمر حديث
الطواف بعد الصبح والعصر معلقاً ، والطحاوي (١ - ٣٩٦) موصولاً ،
ووصله مالك كما في "الفتح" و"العمدة" ، ووصله البيهقي في "سننه" (٢ -
٤٦٣) ، وفي معناه أخرج الطحاوي عن ابن عمر فعلاه ، وكذلك عن معاذ
ابن عفراء (١ - ١٧٩) (باب الركعتين بعد العصر) ، ورواه أحمد (٤ -
٢١٩) والطبائسي والبيهقي ، واعترف الحافظ في الإصابة (٣ - ٤٢٨)
أنه من طريق البغوي بسند صحيح ، وعزاه إلى "سنن النسائي" أيضاً (وامله
الكبرى) وفي الباب أثر عائشة . قال الحافظ في "الفتح" (٣ - ٣٩٢) :
رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها
قالت : « إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخر
الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين » وهذا
إسناد حسن انتهى . وما ذهب إليه أبو حنيفة من كراهية ركعتي الطواف بعد
الصبح والعصر هو مذهب مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري والثوري
وأبي يوسف ومحمد ومالك كما في "العمدة" ، ودلت عليه آثار عمر ،
وعائشة ، وابن عمر ، ومعاذ بن عفراء كما أشرنا إليه من قبل ، وأبدته
أحاديث العموم في النهي عن الصلاة في هذين الوقتين في "الصحيحين" بما
لا تقارمه أحاديث الجواز كما أشار إليه الزيلعي في "التخريج" (١ - ٢٥٣)
والأحاديث التي فيها استثناء ركعتي الطواف كلها ضعاف كما نجد تفصيلها في
"نصب الراية" . قال الشيخ : ولنا أيضاً حديث أم سلمة : قال لها رسول
الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوفي على بعيرك ، والناس يصلون
ففعلت ذلك ولم تصل حتى خرجت » رواه البخاري في "صحيحه" (١ -
٢٢٠) (باب من صلى ركعتي الطواف خارج المسجد) فلم ينكر عليها

حسن صحيح . وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم : أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب رسول الله ﷺ . قال الراقم : وهذا استدلال لطيف لم أر من استدل به في هذه المسألة ، ولولا وجه التأخير : النهي عن الصلاة بعد الصبح فليس هناك أى مانع عن الصلاة ، ولا أى داعٍ إلى التأخير ، وتطلع الشمس في هذه المدة إلى عهد خروجها عن الحرم ، فصلت بعد ما خرجت من الحرم وطلعت الشمس ، فكان الحديث حجة في المسألتين ، والبخارى أورد في ترجمة هذا الحديث أثر عمر أيضاً ، فكما أن أثر عمر حجة في البابين فكذلك حديث أم سلمة .

وقال الإمام الطحاوى في " شرح معاني الآثار " (١ - ٢٣٤) في (باب الرجل يدخل في صلاة الغداة فيصل منها ركعة ثم تطلع الشمس) : وأما نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح فإن هذين الوقتين لم ينه عن الصلاة فيها للوقت ، وإنما نهى عن الصلاة فيها للصلاة ، وقد رأينا في ذلك الوقت يجوز لمن لم يصل أن يصل فيه الفريضة والصلاة الفائتة ، فلما كانت الصلاة هي الناهية وهي فريضة كانت إنما ينهى عن غير شكلها من النوافل لا عن الفرائض اهـ . ومثله في (١ - ٩١) في (المواقيت) بتعبير مختلف . وهذا هو الذى أخذه صاحب " الهداية " فليخصه تعبيراً . وهاجماً يرد عليه ما أورد عليه ابن الهمام في " الفتح " كما تقدم آنفاً ، وأجاب عنه شيخنا الإمام : بأنه ليس هناك تخصيص بالرأى ، بل هناك تخصيص النص بالنص ، فقد جاز قضاء الوتر بعد الصبح كما في حديث أبي سعيد الخدرى رواه الترمذى في (باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينسى) وفيه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وتكلموا فيه ، وأخوه عبد الله بن زيد ثقة . وأخرجه أبو داود في " سننه " في (باب الدعاء بعد الوتر) (١ - ٢١٠) بإسناد ليس فيه عهد الرحمن بن زيد ، بل أخرجه عن طريق أبي غسان عن زيد بن أسلم عن

الشمس . وأما الصلوات الفوائت فلا بأس أن تقضى بعد العصر وبعد الصبح .

عطاء بن يسار عن الخدري ، ولذا صححه العراقي . وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١ - ١٧١) ولفظه : « إن النبي ﷺ قيل له : إن أحدنا يصبغ ولم يوتر قال : فليوتر إذا أصبح » . وفي طريق آخر : « من نام عن وزره أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره » وكذا رواه الترمذي مرسلًا عن زيد بن أسلم : « من نام عن وزره فليصل إذا أصبح » . قال الراقم : وليس فيه تصريح أنه بعد صلاة الصبح ، ومورد النزاع هذا ، والله أعلم . وأيضاً قال الشيخ : وأما مسألة التخصيص بالرأى فقد يجوز إذا كان جلياً ، كما قد صرح به الحافظ ابن دقيق العيد بل الشيخ ابن الهمام نفسه صرح بجوازه إذا كان الرأى جلياً . وقد رأيت أنهم يخصصون أحاديث المعاملات وأحاديث الأخلاق بالرأى من غير تكبر أحد على ذلك ، نعم يتورعون عنه في أحاديث العبادات . وقال الشافعية في حديث الباب : إنه عام وخصصه حديث صلاة التحية ، قال الشيخ : وإذن تحولت المسألة إلى مسألة أخرى أصولية خلافية ، وهي تعارض العام والخاص ، فعند الشافعية يعمل بالعام فيما وراء الخاص تقدم الخاص أو تأخر أو لم يعلم التاريخ . وعند الحنفية : إن علم التاريخ فالمتأخر ناسخ وإلا فيقع التعارض ، فيحول إلى باب التعارض . أقول : وإبراجع شرح "التحرير" لابن أمير الحاج (٣ - ٤) لتفصيل الموضوع . ثم قال الشافعية : يؤخذ بالزائد فالزائد . قال الشيخ : وتعبيرهم هذا جيد مؤثر أقوى مما يقوله الحنفية في باب التعارض . قال الشيخ : والمراد من القول بالتعارض عندنا أن يعامل فيه بمقاسمة الأصول ، فإنه قد كثر تخصيص النوعيات بأحكام لا تكون في الجنسيات . قال الشيخ : وهذا التعبير في هذا الموضوع مني ، وإذن أصبح تعبيرنا أجود وأقوى من تعبيرهم حيث صارت ضابطتنا أشمل من ضابطتهم ، قال : ومقاسمة الأصول : أن يكون حكم واحد يصالح أن يندرج في عام ،

قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد :

وكذا يصلح لأن يكون فرداً من أفراد الخاص ، فإدخاله في الذي أحق به وله منزلة معه خاصة يسمى مقاسمة الأصول . فكذاك نقول : تجري هذه القاعدة فيما نحن بصددده : بأن الشريعة تنهى عن الصلاة في هذين الوقتين ، ثم ما كان ديناً من الله في الدمة من الفرائض والواجبات لعبها جاز أدائه ، وما كان تبرعاً من الواجب لغيره أو النافلة لا يجوز أدائه . فإن شئت قل : ما كان من الله على ذمة المكلف يجوز أدائه وإلا فلا يجوز . قال الشيخ : وكذلك تفيد هذه القاعدة فيما تقدم في حديث : « أمراء الجور يمتنون الصلاة عن وقتها » فنقول : بعيد معهم بعد ما صلى منفرداً إذا كان الوقت متحملاً لها لا مطلقاً ، والشافعية يقولون بإعادتها مطلقاً في الصلوات الخمس . قال الراقم : فعمل الشافعية بالخاص هناك ثم بالعام فيما وراء الخاص . والحنفية كأنهم عینوا لكل مصداقاً خاصاً بحيث لا يبقى تعارض هناك في الواقع ، وإن كان ذلك في بادئ الرأي . وأرى أن ذلك هو الجمع والتطبيق الذي يرجعون إليه إذا لم يكن الترجيح ممكناً في الباب ، ثم إذا تعذر الجمع يرجعون إلى دليل آخر ، وعلى كل حال القول : بأنها إذا تعارضا تساقطا تعبير ركيك غير جيد .

ثم قال الشيخ في أحاديث الإعادة : إن غرض الشارع هو أداء الصلوات في مواقيتها ، لا أن يصلى في الوقت مرتين كما يزعمه الشافعية ، نعم وقع الإذن بالإعادة معهم تنزيلاً على رغبتهم بعد ما سأله سائل : أصلى معهم ؟ قال : نعم إن شئت . ويدل على ذلك لفظ أبي داود في " سننه " في (باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت) من حديث هبادة بن الصامت قال : « قال رسول الله ﷺ : إنها ستكون عليكم بعدى أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها . فقال رجل : يا رسول الله أصلى معهم ؟ قال : نعم إن شئت » . وظاهر : أنه لا تكون الإعادة إلا في ما

قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء : حديث عمر : « أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » ، وحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لا ينبغي لأحد أن

يتمهله الوقت من الإعادة ، ولم يكن هناك مانع . وإذن لا يبقى لإعادة الصلوات كلها وجه قوى ، هكذا فليفهم والله أعلم .

قوله : لم يسمع قتادة الخ . قلت : قال الحافظ : وذكر أبو داود في " السنن " ويعقوب بن أبي شيبة في " المسند " : أن قتادة سمع من أبي العالية أربعة أحاديث منها الحديث في رؤية النبي ﷺ موسى ليلة الإصراء ، وحديث ما يقول عند الكرب ، قد صرح فيها بالسماع فصارث خمسة ؛ لكن أحد الثلاثة المتقدمة — يربد حديث علي — موقوف فصح المرفوع أربعة هـ . قلت : الأربعة التي ذكرها أبو داود في " سننه " في (باب الوضوء من النوم) : هي الثلاثة التي في " سنن الترمذي " ، والرابع حديث ابن عمر في الصلاة . وحديث : رؤية موسى وحديث الكرب زادها البيهقي أيضاً في " سننه " (١ - ١٢١) فيكون المجموع ستة ، والمرفوع منها خمسة . وغرض المؤلف : أن حديث قتادة في الباب مرصود لا شبهة فيه للانقطاع ، نعم سائر رواياته عن أبي العالية منقطعة ما عدا هذه ، وحديث الباب منه .

قوله : لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى . اختلفوا في شرحه فقيل : " أنا " عبارة عن كل متكلم وقائل . وقيل : أراد به ﷺ نفسه ، ثم احتاجوا فيه إلى تخرج المحامل وتوجيه شرحه ؛ فإن فضله ﷺ على جميع الأنبياء والمرسلين ثابت قطعاً ، فما ظنك بسائر البشر فهو سيد البشر وسيد ولد آدم أجمعين وسيد النبيين عليهم صلوات الله وسلامه ، فقال البدر العيني في

يقول : أنا خبر من يونس بن متى « وحديث علي : « القضية ثلاثة » .

« العمدة » (٧ - ٤١٨) : إنما قال ﷺ لما خشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له فذكره لسد هذه الذريعة . وقد فصل الكلام فيه في « العمدة » (٧ - ٣٩٧) .

قوله : حديث علي . حديث علي هذا موقوف من قوله : وليس بمرفوع كما يقوله الحافظ في « تهذيب التهذيب » (٨ - ٣٥٤ و ٣٥٦) ، وفي « العرف الشدي » : أخرجه البيهقي في « سننه الكبرى » ، وقد بحث عنه في « السنن » في مظانه فلم أظفر به وطال بحثي عنه في سائر أمهات الحديث ، وظفرت به بعد برهة طويلة من الدهر تزيد على عشرين سنة في « الإصابة » (٢ - ٤٥٨) مرفوعاً عن عجلان ، فقال الحافظ : رواه مرفوعاً عجلان مولى رسول الله ﷺ أخرجه عهد الصمد بن سعيد في « طبقات الحمصيين » . فإذا هو موقوف على علي ، وروى مرفوعاً أيضاً عن عجلان والله الموفق .

فتنييه : قال الشيخ : أما ما قلنا من كراهة الصلاة - أي النفل - في الأوقات الثلاثة مع صحتها فاجتماع الكراهة مع الصحة غير مستبعد . وقال الشيخ ابن الهمام في « التحرير » في مباحث الأمر والنهي وفي « فتح القدير » من الصيام قبيل الاحتكاف ما ملخصه : إنها يجتمعان في المعاملات دون العبادات فإن في المعاملات جهتين : جهة الدنيا وجهة الدين . وأما في العبادات ففيها جهة واحدة وهي الآخروية فقط . قال شيخنا : يلزم على هذا لارتفاع باب الكراهة من الصلاة . قال : ويحتمل أن يقال : إن الكراهة في نفس الصلاة لا تجتمع معها ، أما الكراهة في بعض ما يكون خارجاً من الصلاة كالوقت فتجتمع ، فإذاً يصح قوله ، ولا يرد الاشكال من ارتفاع باب الكراهة بالكلية . قال : و يفيد هذا الشافعية فيما أشكل عليهم من عدم اجتماع الصحة مع الكراهة التنزيهية .

—: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر: —

حدثنا قتيبة بن جابر عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال : « إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال وهو قول عندهم .

قال الرافعي : وقد ذكر صاحب " العناية " عن " النهاية " : أنه نقل اجتماع الجواز مع الكراهة عن الكرخي والأسيبجاني ، انظر " العناية " (١ — ١٦١) على هامش " الفتح " ، واستوعب صاحب " البحر " الكلام فيه فراجع . ويقول ابن الهمام : النهي الوارد يفيد كراهة التحريم ، وقول صاحب " الهداية " : لا تجوز الصلاة الخ ، إن أريد من عدم الجواز عدم الصحة — والصلاة عام — لم يصدق في كل صلاة ، لأنه لو شرع في نفل في الأوقات المكروهة صح شروعه وإن أريد عدم الحل كان أعم من عدم الصحة ، فلا يستفاد منه خصوص ما هو حكم القضاء من عدم الصحة ، وهو مقصود الإفادة . والظاهر : أن مقصوده هو المعنى الثاني ، ولذا استدلل بحديث عقبة بن عامر ، وهو إنما يفيد عدم الحل في جنس الصلاة دون عدم الصحة في بعضها بخصوصه ، والمفيد لها قوله ﷺ : « إن الشمس تطلع بين قرني شيطان الخ فإنه أفاد كون المنع لما اتصل بالوقت مما يستلزم فعل الأركان فيه : التشبه بهادة الكفار ، إلى آخر ما حققه وراجعته للتفصيل (١ — ١٦١) فقد أنينا به مختصراً بتغيير كلمات من لفظه .

—: باب ما جاء في الصلاة بعد العصر: —

حديث عائشة في " الصحيحين " في الركعتين بعد العصر " البخاري " (١ — ٨٣) (باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت) و " مسلم " (١ — ٢٧٧) (باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها) قالت : « ركعتان لم يكن

فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما . وفي الباب عن رسول الله ﷺ يدعها سرّاً ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر ، — واللفظ للبخاري — يدل على مواظبته ﷺ . وحديث ابن عباس في الباب حديث السنن ، وكذا حديث أم سلمة الذي أشار إليه في الباب ، رواه البخاري موصولاً في (باب إذا كلم وهو يصلي) (١ - ١٦٥) وفي (المغازي) ومعلقاً في (المواقيت) ورواه "مسلم" (١ - ١٧٧) وفيه : « أنا في ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان » فهذان الحديثان يدلان على أنه ﷺ شغل عن الركعتين بعد الظهر فقضاها بعد العصر ، والصريح في عدم المداومة بل فعله مرة : هو حديث أم سامة عند اللسائي وفيه : « صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة » وفي لفظ آخر عنده : « لم أراه يصليهما قبل ولا بعد » . وما تأول به ابن حجر فيها بعدم علمها وقال : والمثبت مقدم على النافي فأقول : ولكن عارضه حديث عائشة : عند الطبراني ، وفيه : « لم يصلاهما بعد » وفيه : أبو يحيى القنات انظر " الزوائد " (٢ - ٢٢٣) . وأيضاً المدار في علم الواقعة على أم سلمة رضي الله عنها دون عائشة وقد أنكرت أم سلمة على عائشة في وضع حديثها في غير محله كما سيأتي مفصلاً من رواية أحمد ، فكيف يقدم مثل هذا المثبت على النافي . فاختلف الأئمة فقال الإمام الشافعي : بجواز الركعتين بعد العصر ، وقال أبو حليفة ومالك : بعدم الجواز ، ومحمل صلاته ﷺ عند الحنفية : أنه كان ذلك من خصائصه ﷺ ، واستدلوا بما في " صحيح البخاري " (١ - ١٦٤) (باب إذا كلم وهو يصلي الخ) وفيه : « وقال ابن عباس : وكنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها » . ورواه في " شرح معاني الآثار " (١ - ١٧٩ و ١٨٠) مع طرق كثيرة وألفاظ متفقة المعنى من ضرب عمر وتغزيره بالضرب مع يصلي ركعتين بعد العصر ، وظاهر أن هذا لا يهد أن

عائشة وأم سلمة وميمونة وأبي موسى. قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن.

يكون على رؤس الأشهاد وبمراى منهم ومسمع ، ولم ينكر عليه أحد فيكون إجماعاً كما حققه في "العمدة" (٢ - ٥٩٠) قال : وذكر الماوردي من الشافعية وغيره أيضاً أن ذلك من خصوصياته . وكذلك حكاه عن الخطابي وابن عقيل قال : وقال الطبري : فعل ذلك تنبيهاً لأئمة أن نهيه كان على وجه الكراهة لا التحريم . وقد جقق الطحاوي الخصوصية ببحث مشبع على هادته . فيكون إجماعاً ، فمن الجائز أن نقول أن ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك هو مذهب جمهور الصحابة . ويقول أبو محمد عبد الله السمرقندي الدارمي في كتابه "المسند" (ص - ١٧٥) بقوله : سئل أبو محمد عن هذا الحديث فقال : أنا أقول بحديث عمر عن النبي ﷺ : لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس . وحديث الهاب حجة لأبي حنيفة ومالك ، ويقول الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢ - ٥٢) و"التلخيص" (ص - ٧١) بعد ما عزاه إلى "صحيح ابن حبان" أيضاً : هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد اختلاطه ، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة اهـ . وكذلك يحتاج بحديث أم سلمة عند الطحاوي في "شرح الآثار" (١ - ١٨٠) وفيه : فقلت يا رسول الله : أفقضيها إذا فاتتا ؟ قال : لا ، وعزاه الحافظ في "الفتح" (٢ - ٥٢) إلى الطحاوي وضعفه فقال : فهي رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ، وعزاه في "التلخيص" إلى أحمد وسكت عليه ، وترجمه بعنوان "فائدة" . أقول : حديث أم سلمة هذا رواه أحمد وابن حبان والطحاوي ، ويقول الهيثمي في "الزوائد" (٢ - ٢٢٤) : ورجال أحمد رجال الصحيح اهـ . ورجال أحمد : يزيد عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة ، ومن هذا الطريق يرويه الطحاوي عن علي بن شيبه عن يزيد بن هارون الخ ،

وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين ، و
وعلى بن شيبة ذكره في رجال الطحاوى أنه نزل مصر من بغداد وحدث بها
ولم يذكره يرح ولا تعديل . وبالجملة لو كان مغز في رواية الطحاوى من
أجل على بن شيبة فلا مغز في رواية أحمد أصلاً ، فمن المجانب أن في "الفتح"
يعزوه إلى الطحاوى فقط ويقول : " وفيه ما فيه " يشير إلى قوله : " فهو
رواية ضعيفة " ولم يعز إلى أحمد ولا إلى ابن حبان ، ولما عزاه في "التلخيص"
إلى أحمد سكنت عليه ، ولم يصرح بالتصحيح ، ومن المستبعد جداً أن يذهل في
"الفتح" عن رواية أحمد ، وليس من الممكن أن يضعف رجال أحمد هؤلاء
الأعلام الثقات ، ولذا سكنت عليه . وبذلك يعلم قدر تحامله على الخفية . اللهم
إلا أن يدعى ذهوله عن رواية أحمد ، ومع هذا فيؤخذ بعدم التصريح على التصحيح
مع علمه بالصحة ، فيزيد بن هارون ثقة متقن من رجال السنة ، وجماد بن سلمة
ثقة من رجال "مسلم" ونقم على البخارى تماميه عن حديثه وروايته عن دونه
في العدالة ، راجع "الميزان" و"التهذيب" ، ورجحه أحمد على حماد بن زيد
كما في "الميزان" ، وأزرق بن قيس من رجال "البخارى" بصرى ثقة ،
وذكوان هو أبو صالح السمان من رجال الستة ثقة ثبت ، فلا أدري كيف يحجم
عن تصحيحه أحد . ثم للحديث شاهد من حديث عائشة عند أبي داود من
طريق ابن إسحاق بلفظ : " كان يصلى بعد العصر وينهى وبواصل وينهى عن
الواصل " ويقول الحافظ في "التلخيص" (ص ٧١) : وينظر في حنيفة
محمد بن إسحاق . قلت : رواه أبو داود وسكنت عليه ، ورواه البيهقي في
"الكبرى" (٢ - ٤٥٨) وسكنت عليه ، بل استدل به على اختصاص
المواظبة . - أقول : بل هو دليل على مطلق الاختصاص . وبالجملة فهو
صحيح أو مما يحتج به عند البيهقي ، واستدل العلماء به في النهي عن الوصال فلأذن
لا يقل عن أن يكون شاهداً .

هذا خلاف ما روى عنه أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس .

وقال الشيخ : قال بعض الناس : إن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فيه شيء فإن حماداً تغير حفظه . قال : وقد استقرت "كتاب مسلم" فاستخرجت منه رواية يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة في مواضع كثيرة - فكيف يحكم ذلك على مثل هذا السند . ومر الشيخ جلال الدين السيوطي على حديث أم سلمة هذا في "الخصائص الكبرى" وصححه وقال فيه (٢ - ٢٣٩) : وأخرج أحمد وأبو يعلى وابن حبان بسند صحيح عن أم سلمة الخ . فالحديث أخرجه أحمد وابن حبان وأبو يعلى والطحاوي وعزاه صاحب "ترتيب المسند" إلى البيهقي برز "حق" ولم أر فيه إلا ما في معناه حديث عائشة في النهي عن الوصال والصلاة بعد العصر ، وروى عن حماد عن الأرق عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة وإيس فيه تلك الزيادة . وبالجملية حديث أم سلمة هذا في أعلى مراتب الحسن لذاته ، والشيخ رحمه الله كان يرى أن مسلماً يخرج حديثاً حسناً لذاته في كتابه مع اشتراطه الصحة في كتابه وكان يقول : حصل لي ذلك باستقراء كتابه ، وكذلك حجبتنا : حديث رواه البخاري (١ - ٨٣) (باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس) مختصراً ، وأحمد في "مسنده" مطولاً عن معاوية رضي الله عنه قال : وإنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله ﷺ فما رأينا به يصلبها ولقد نهى عنها يعني الركعتين بعد العصر ، وهذا لفظ "الصحيح" ، وفي "المسند" (٦ - ٣٠٩) : « إن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها : هل صلى النبي ﷺ بعد العصر شيئاً ؟ قالت : أما عندي فلا ، ولكن أم سلمة أخبرتني أنه فعل ذلك ، فأرسل إليها فاسألها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : نعم دخل على بعد العصر فصلى سجدة من حديث الخ » وكذلك في "مسند أحمد" (٦ - ٢٢٩) من حديث عهد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : « فدخلنا على مروان وعنده نفر ،

وحديث ابن عباس أصح حيث قال : لم يعد لها .

فيهم عهد الله بن الزبير ، فذكروا الركعتين اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر فقال له مروان : ممن أخذتها يا ابن الزبير ؟ قال : أخبرني بها أبو هريرة عن عائشة ، فأرسل مروان إلى عائشة : ما ركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسول الله ﷺ كان يصليهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليه : أخبرني أم سلمة ، فأرسل إلى أم سلمة : ما ركعتان زعمت عائشة أنك أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان يصليهما بعد العصر ؟ فقالت : يغفر الله لعائشة ! لقد وضعت أمرى على غير موضعه ، صلى رسول الله ﷺ الظهر وقد أتى بمال فقعد يقسمه حتى أتاه المؤذن بالعصر ثم انصرف إلى وكان يومى فركع ركعتين الخ ، وفيه قالت أم سلمة : ما رأيته صلاهما قبل ولا بعد .

وفي "الفتح" (٢ - ٥٢) : وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلمة فذكرت أم سلمة قصة الركعتين حيث شغل عنها . وفي "الزوائد" (٢ - ٢٢٤) : عن أحمد بإسناد فيه ابن لهيعة عن قبيصة بن ذؤيب أن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله ﷺ صلى عندهما ركعتين بعد العصر فكالوا بصاونها ، قال قبيصة : فقال زيد بن ثابت : يغفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله ﷺ من عائشة ، إنما كان ذلك لأن ناساً من الأعراب (فذكر قصة شغله ﷺ عنها) وفي "مسند أحمد" (٦ - ٣١١) عن يزيد بن أبي زياد قال : سألت عبد الله بن الحارث عن الركعتين بعد العصر فقال : كنا عند معاوية فحدث ابن الزبير عن عائشة : أن النبي ﷺ كان يصليهما ، فأرسل معاوية إلى عائشة - وكنت فيهم - فسألنا فقالت : لم أسمعه من النبي ﷺ ولكن حدثني أم سلمة فسألته فحدثت أم سلمة (فذكر القصة) فقالت أم سلمة : ولقد حدثتها أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، قال : فأتيت معاوية

وقد روى عن زيد بن ثابت نحو حديث ابن عباس . وقد روى عن فأخبرته بذلك فقال ابن الزبير : أليس قد صلاهما لا أزال أصليهما ، فقال له معاوية : إنك لخالف لا تزال تحب الخلاف ما بقيت ، ومثله (٦ - ٣٠٣) و (٦ - ١٨٤) . وبالجملية فلإنكار معاوية ومروان على ابن الزبير ، وإنكار أم سلمة على عائشة ، وهذه المحاورات والمقارلات كل ذلك يدل على أن التشريع العام في أدائها هو من اجتهاد عائشة ومن اجتهاد ابن الزبير بل ذلك الروايات على أن عائشة لم تصب في اجتهادها وفي ظنها التشريع عاماً والله أعلم . وأيضاً أصبح المدار فيها أم سلمة وعندها الخبر اليقين ، [فإن القول ما قالت حذام] والله الموفق .

وبالجملية فاضطرب حديث عائشة في "الصحيحين" وغيرهما ، ولأجل هذا رجح الترمذي حديث ابن عباس على حديث عائشة في "الصحيحين" فقال : وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ : أنه صلى بعد العصر ركعتين وحديث ابن عباس أصبح . ثم ما ورد في آخره هنا زيادة قوله : لم بعد لهما " فإذا اللفظ هذا أصرح في المقصود جداً . ومن أدلتنا ما رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن أبي سعيد : نزل ما أمرنا ، وفعل النبي ﷺ ما أمر ، كذا قاله الشيخ ، وبالأسف لم أر "المصنف" ولا من حكاه عنه مع تصفح وتفتيش ، فدل هذا على أنه يحملها على الخصوصية كما حمله الحنفية . ويقول الشافعية : إن الخصوصية باعتبار المداومة لا في أصل مشروعيتها كما قال البيهقي ثم من بعده ، ولفظ البيهقي في "الكبرى" (٢ - ٤٥٨) : ففي هذا وفي بعض ما مضى إشارة إلى اختصاصه ﷺ باستخدام هاتين الركعتين بعد وقوع القضاء الخ . وحكاه في "الفتح" (٢ - ٥٢) عنه : قال البيهقي : الذي اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء (م - ١٨)

عائشة في هذا الباب روايات : روى عنها : « أن النبي ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين » . وروى عنها عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه : « نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » .

أهـ . قال الراقم : وفيما سقناه من روايات أم سلمة دليل على نفس الاختصاص ، وذلك فهمته أم سلمة ، ولذا أنكرت على عائشة ، وفهم ذلك كثير من الشافعية كالخطابي والماوردي والسيوطي على خلاف ما بدعيه البيهقي ، وظاهر أن الجزئيات الخاصة والأحداث لا تقاوم القواعد العامة ، والأحاديث في النهي بلغت التوازن - كما تقدم - وراجع " فتح الملهم " لشيخنا العثماني (٢ - ٣٧٥) . والمسألة تختلف فيها مع عهد السلف ، وقد علم ذلك من روايات أحمد في " مسنده " ، وما ذكره الترمذي دل على أن أكثرهم على ما عليه الحنفية والله أعلم .

قوله : وروى عنها : عن أم سلمة . رواية عائشة عن النبي ﷺ ثبتت من غير واسطة أم سلمة كما تقدم الإشارة إليه في كلام المصنف : " وفي الباب عن عائشة " . قال شيخنا : فلعل لفظ " عن أم سلمة " غير صحيح . أقول : ويستفاد من حواشي الطبعة الحلبية أن كلمة " عن أم سلمة " عليها كلمة الإلغاء في بعض النسخ أي مكتوب عليه لفظه " لا " إلا أن يشير إلى رواية عائشة عن أم سلمة ما أخرجه أحمد في " مسنده " مع قصة معاوية وابن الزبير . لعائشة في الباب روايتان : الأولى : ما في " الزوائد " عن " أوسط الطبراني " : قالت : « فأتى رسول الله ﷺ ركعتان قبل العصر فلما انصرف صلاهما ثم لم يصلها بعد » . قال : وفيه : أبو يحيى القئات ضعفه أحمد وابن معين في رواية ووثقه في أخرى أهـ . والثانية : أخرجه أبو داود في " سننه " : « يصل بعد العصر وينهى عنها الخ » ، وقد تقدم ، فكل منهما محتمل ، والأظهر هو الأولى .

والذي اجتمع عليه أكثر أهل العلم على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح تطاع الشمس إلا ما استثنى من ذلك مثل الصلاة بمكة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطاع الشمس بعد الطواف . فقد روى عن النبي ﷺ رخصة في ذلك ، وقد قال به قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم . وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم : الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح . وبه يقول سفيان الثوري ومالك بن أنس وبعض أهل الكوفة .

قوله : إلا ما استثنى من ذلك . الاستثناء ثبت من طريق ضعيف في حديث أبي ذر عند الدارقطني مرفوعاً : « لا يصلي أحدكم بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة » ، يقول ذلك ثلاثاً . قال الزيلعي (١ - ٢٥٤) : هو حديث ضعيف . وحكاه عن أحمد والبيهقي وغيرهما ، وحكى عن «الإمام» أنه معلول بأربعة أشياء راجعه للتفصيل . والظاهر أن الترمذي يشير إلى حديث جبير بن مطعم أخرجه أصحاب السنن : أن النبي ﷺ قال : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » . واستدل به الشافعي على جواز النافلة بمكة في الأوقات الخمسة بدون كراهة ، ووقع في إسناده اختلاف ، ولأجل الاختلاف لم يخرجاه ، كما قال ابن دقيق العيد ، انظر للتفصيل «الزيلعي» (١ - ٢٥٣)

قوله : وأحمد . هذا بخلاف ما في كتب الحنابلة ، فقد ذكر في «المغني» (١ - ٧٦٢) مذهب أحمد كأبي حنيفة ، فلعل ما عند الترمذي رواية عنه ، وأن مذهب جمهور الأئمة عدم الجواز .

—: باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب :—

—: باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب :—

الركعتان قبل المغرب : اختلف فيها الأئمة الأربعة ، فلم يقل بها أبو حنيفة ومالك ، وقال أحمد بالجواز فقط ، واختلف فيها قول الشافعي ، فذكر النووي في " شرح المذهب " (٤ — ٨) استحبابها ، وذكر في " شرح مسلم " : أن الأشهر عدم الاستحباب . فإذن هو : الجواز فقط مثل مذهب أحمد على وفق ما ذكره ابن قدامة في " المغني " (١ — ٧٧٠) وإن كان نقل الترمذي والحافظ في " الفتح " على خلافه ، وما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك هو مذهب كثير من الساف كما ذكره ابن الهمام في " فتح القدير " (١ — ٣١٧) ، والحافظ في " الفتح " يحكيه عن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة كما سيأتي . ثم الاستحباب عند الشافعية بعد دخول وقت المغرب وقبل شروع المؤذن في الإقامة ، أما إذا شرع فيها فيكره كما في " شرح المذهب " . واختار الشيخ ابن الهمام من الجواز فقال : ثم الثابت بعد هذا هو نفي المنعوية ، وأما ثبوت الكراهة فلا .

وحديث الباب للشافعية ، وأجيب عنه بأن المراد : اللبس بين الأذان مقدار الصلاة . ويرده ما في " صحيح البخاري " من حديث عبد الله بن مغفل (ص — ١٥٧) (باب الصلاة قبل المغرب) و (ص — ١٠٩٥) (باب نهى النبي ﷺ عن التحريم إلا ما يعرف لإباحته) : عن النبي ﷺ قال : « صلوا قبل صلاة المغرب ، قال في الثالثة : لمن شاء ، كراهية أن يتخذها الناس سنة » . قال شيخنا : وإني استقرت ونصفت كتب الحديث لحديث عبد الله بن مغفل : « بين كل أذنين صلاة » ولحديثه : « صلوا قبل صلاة المغرب » هل هما حديثان أم حديث واحد ؟ فلم أجد فيه شيئاً من المحدثين إلا أن البخاري (١ — ٨٧)

لما أراد التهويب على الفصل بين الأذنين أخرج فيه حديث الباب، ولما هوب على الصلاة قبل المغرب أخرج فيه حديث عبد الله بن المغفل: «صاوا قهل صلاة المغرب» ولكن كلام الزيلعي في «نصب الرأية» يشير إلى أنها حديث واحد بلفظين حيث قال — بعد حديث الباب —: وفي لفظ للبخاري قال: «صاوا قهل المغرب». انظر «نصب الرأية» (٢ - ١٤١) وأخرج البزار في «مسنده» مرفوعاً من حديث عبد الله بن بريدة عن بريدة كما في «الزوائد» (٢ - ٢٣١) بذلك اللفظ في الباب، وكذا السيوطي في «الآلئ» (ص - ٣٠٦) وأخرجه الزيلعي (٢ - ١٤٠) بلفظ: «إن عند كل أذنين ركعتين ما خلا المغرب» وعزاه إلى الدارقطني والبيهقي والبزار. وذكر هذا اللفظ ابن الجوزي في «الموضوعات» كما حكاه الزيلعي وقال: ونقل عن الفلاس أنه قال: كان حيان — راوى الحديث — هذا كذاباً اه. قال السيوطي في «الآلئ المصنوعة» (ص - ٣٠٦) — طبع الهند —: قال البزار بعد تخريجه: لا نعلم رواه إلا حيان وهو بصرى مشهور ليس به بأس. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» لكنه اختلط، وذكره ابن عدي في الضعفاء اه. ثم يقول السيوطي: وحيان هذا غير الذي كذبه الفلاس، ذاك حيان ابن عبد الله — بالتكبير — أبو حيلة الدارمي، وهذا حيان بن عبد الله — بالتصغير — أبو زهير البصرى، ذكرهما في «الميزان» ثم حكى عن «اللسان» في ترجمة البصرى: وقال أبو حاتم: صدوق، وقال إسحاق ابن راهويه: كان رجل صدق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حزم: مجهول فلم يصب اه. ومن العجيب أن الحافظ ابن حجر والحافظ الزيلعي حكيا كلام ابن الجوزي ولم ينبها بما نبه عليه السيوطي من الفرق بين حيان ابن عبد الله وحيان بن عبد الله، والذي كذبه الفلاس هو الأول لا الثاني، وحديث البزار أخرجه الدارقطني أيضاً (ص - ٩٦) انظر «الفتح» (٢ - ٩٠) و«الزيلعي»

(٢ - ١٤٠) ، والهدر العيني حكى عن البزار توثيقه ولكن لم ينتبه لذلك هو أيضاً . نعم نه عليه ابن حجر في " اللسان " كما حكاه السيوطي ، وكذلك الذهبي في " الميزان " (١ - ٢٩٢ و ٢٩٣) وحكاه السيوطي ، ولكنه قال في حيان بن عبد الله : " أهو حيلة " كما في طبعة " اللآلي " - بالحاء المهملة وبالياء - (آخر الحروف) وفي الميزان " أبو جهلة " - بالجيم وبالموحدة - وأرى ما في " اللآلي " تصحيحاً من الناسخ . وقال البيهقي في " معرفة السنن والآثار " كما حكاه الزبيري في " التخريج " (ص - ١٤٠) وفي " السنن الكبرى " كما ذكره السيوطي في " اللآلي " (ص - ٣٠٧) مختصراً : بأنه أخطأ فيه حيان بن عبيد الله في الإسناد والتمن ، أما السند فهو عهد الله بن بريدة عن عهد الله بن مغفل لا عن أبيه بريدة ، وأما المتن فهو أن زيادة الاستثناء من حيان بن عبيد الله ، ولعله لما رأى العامة لا تصل قبل المغرب توهم أنه لا يصل فزاد هذه الكلمة ، وكان ابن بريدة نفسه يصل قبل المغرب ركعتين انتهى ملخصاً ، وأشار إليه الحافظ في " الفتح " مختصراً . قال شيخنا : وحسبى قرأت من سياق روايات الدارقطني لهذا الحديث أنه ليس بمدرج مع حيان بل ممن فوقه . أقول : ويحتمل أن يكون صلاة ابن بريدة نظراً للإباحة دون السنية ، والأمر في الحديث كان للسنية وندب فلا يعارض الاستثناء وفعله على أن العبرة لما روى لا لما رأى والله أعلم . فبقى الصلاة قبل المغرب على الإباحة ، ويحتمل أن يقال في الحديث من غير الاستثناء : إن الأمر للإباحة دون الندب ، ومنشأ الأمر دفع ما يتوهم من أن النهي عن الصلاة بعد العصر ممتد إلى صلاة المغرب فلا يصل قبلها ، فأباح أنه يجوز بعد الغروب قبل صلاة المغرب والله أعلم . قال شيخنا : ونقول بعد تسليم إباحة الركعتين قبل المغرب كما يقوله الشيخ ابن الهمام : أن الحديث لا يدل على الندب لما في " صحيح البخاري " (ص - ١٥٧) و " سنن أبي داود " (١ - ١٨٩) (باب الصلاة قبل المغرب) : قال في الثالثة : ولم يشأ

حدثنا هناد نا وكيع عن كههمس بن الحسين عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ قال : « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » .
وفي الباب عن عبد الله بن الزبير . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح . وقد اختلف أصحاب النبي ﷺ في الصلاة قبل المغرب ، فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب . وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ : أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين بين الأذان

كراهية أن يتخذها الناس سنة ، قال : والفرق بين السنة والاستحباب بعيد في نصوص الشارع اهـ . يريد أنه ربما يطلق في تعبيرات الشارع السنة ويراد بها الندب ، وتعبيرات الشارع أرفع من أن تنزل على المصطلحات الرائجة بين القوم . وقال ابن شاهين في كتاب "النسخ والمنسوخ" بالنسخ الحديث بريدة كما حكاه البدر العيني (٣ - ٦٧٥) . فدل ذلك على تصحيحه لحديث بريدة مع الاستثناء والله أعلم .

قوله : عن كههمس بن الحسين . كذا في النسخ المطبوعة بالهند ، وفي النسخة الحلبية المصرية : كههمس بن الحسن مكبراً لا مصغراً وهو الصحيح المطابق لما في كتب الرجال ، وليس هناك كههمس بن الحسين ، انظر ترجمة كههمس بن الحسن في " التهذيب " (٨ - ٤٥٠) .

قوله : قد روى عن غير واحد الخ . نقول : ورجعنا ما في " سنن أبي داود " (ص ١٨٩) عن طاؤس عن مثل ابن همر عن الركعتين قبل المغرب فقال : « ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصلّيها » وإسناده حسن . قال ابن الهمام : سكنت عنه أبو داود والمنذرى بعده في " مختصره " وهكذا تصحيح . وقال النووي في " الخلاصة " : إسناده حسن حكاه الزيلعي (٢ - ١٤٠) . وقال العيني في " العمدة " (٣ - ٦٧٥) : وسنده صحيح ،

والإقامة . وقال أحمد وإسحاق : إن صلاحها فحسب ، وهذا عندهما على الاستحباب .

ثم ابن الهمام قد أفاض في مذاهب البحث هنا فبحث بحثاً متيناً حديثاً وفقهاً و
 أصولاً فراجعته من (١ - ٣١٧) من تنمة في باب النوافل ، وراجع
 " فتح الملهم " (٢ - ٣٧٧) ، وقد اعترف النووي في " شرح مسلم " (١ -
 ٢٧٨) في (باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب) والحافظ في
 " الفتح " : بأن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة كانوا لا يصلونها . ولكن
 الحافظ يعقبه بأن المنقول عن الخلفاء من طريق إبراهيم النخعي وهو منقطع .
 قال الرافق : ومراسيله حجة عند كثير من المحدثين ، والحافظ نفسه صرح به
 في " التهذيب " . علا أن الانقطاع ليس بقادح في الصحة عند مالك وأبي حنيفة
 وقد ذكره الحافظ عن مالك . والله أعلم . ولفظ النووي : لم يستحبها أبو بكر و
 عمر وهشام وعلي وآخرون من الصحابة ومالك وأكثر الفقهاء ، قال : و
 قال النخعي : بدعة ولكن قال : والمختار استحبابها لهذه الأحاديث الصحيحة
 الصريحة . وفي " فتح الباري " (٣ - ٤٩) و " العمدة " (٣ - ٦٧٤) :
 قال الأثرم : قلت لأحمد : الركعتين قبل المغرب ؟ قال : ما فعلته قط إلا مرة
 حين سمعت الحديث وفي " الفتح " : حتى سمعت الحديث . ولفظه يدل ظاهره على
 أنه صلاحها مرة قبل بلوغ الحديث ، ثم لما سمع الحديث استمر على أدائها ، وظاهر
 لفظ البدر العيني : أنه لم يصل قبل بلوغه الحديث ، وصلاحها مرة بعد سماعه الحديث
 يتحقق العمل عليه ، وهو دأبه المعروف . والصواب عند شيخنا لفظ البدر العيني قال :
 ويدل عليه ما في " مسند أحمد " ولم أدرك ذلك مع تصفح المظان . ولفظه : حين
 سمعت الحديث ، في " المغني " (١ - ٧٧٠) ، فالظاهر هل المتعين أنه وقع
 التصحيح في " الفتح " في كلمة " حين " فتغيرت إلى " حتى " ، وأيضاً قوله
 " إلا مرة " لا يلائم " حتى " كما لا يخفى ، ويحتمل أن يكون قول الشيخ ما عن
 أحمد في " بدائع الفوائد " فوقع الخطأ في الضبط والله أعلم .

قنبييه : ما وقع في حاشية " الترمذى " (طبع الهند) (١ - ٢٦) من
 " اللغات " للشيخ عبد الحق الدهلوى من حديث بريدة الأسلمى : « أن النبي ﷺ
 وأبا بكر وعمر لم يصلوها ، فخطأ فإن المروى في حديث بريدة هو استثناء المغرب
 بلفظ : « إلا المغرب » أو : « ما خلا المغرب » . وأما الحديث المذكور فهو من
 رواية إبراهيم النخعى مرسلًا في " كتاب الآثار " (ص ٢٦) (باب ما
 يعاد من الصلاة وما يكره منها) قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد قال :
 سألت إبراهيم عن الصلاة قبل المغرب فنهاني وقال : « إن النبي ﷺ وأبا بكر
 وعمر لم يصلوها » والزيلعى (١ - ١٤١) قال : هو معضل . قال الراقم :
 إذا كان الحذف من آخر السند فهو المرسل ، والمعضل ما سقط من وسط
 الإسناد اثنان فصاعداً على ما هو المعروف في المصطاح ، وعلى هذا فهو مرسل لا معضل
 والله أعلم . وفي مذكرة مخطوطة للشيخ رحمه الله : وهو في " الكنز " (٤ - ١٩٢)
 من طريق آخر . قلت : عن منصور عن أبيه : « ما صلى أبو بكر وعمر وهما
 الركعتين قبل المغرب » وعلقه البيهقى عن سفيان عن منصور عن إبراهيم : « لم
 يصل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان رضى الله عنهم قبل المغرب » (زيادة عثمان)
 وقال سفيان : نأخذ بقول إبراهيم ، أنظر البيهقى (٣ - ٤٧٦) . وفي " بدائع
 الفوائد " (٤ - ١١٥) عن أحمد : « ما فعلته إلا مرة فلم أر الناس عليه
 فركنها » . وسئل سعيد بن المسيب عن الركعتين قبل المغرب فقال : ما رأيته
 فقيهاً يصلها ليس سعد بن مالك . وفي رواية : « كان المهاجرون لا يركعون الركعتين
 قبل المغرب وكان الأنصار يركعونها » ، وكان أنس يركعها ، كما في " قيام
 الليل " لا بن نصر (ص ٢٧) . قال الهنورى : وأرى أن قوله ﷺ :
 « صاوا قبل المغرب » في حديث ابن مغفل ورد إباحةً ورفعاً للنهي الذي كان
 صدر عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فهذا أمر بعد النهي ،
 (م - ١٩)

(باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس)

حدثنا الأنصاري نا معن نا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن فيكون للإباحة وبياناً لانتهاه ذلك المنع على حد قوله : (وإذا حللت فاصطادوا) فليس الغرض النذب والاستحباب والترغيب ، ولذلك قال : (لم يشره كراهية أن يتخذها الناس سنة) ، وعلم منه أن الشارع لم يعجبه أن يتخذوها سنة بل أحب تركها ، فلأذن الإباحة - مرجوحة ، والمنع راجع مرغوب ، فقول ابن عمر : (ما رأيك أحداً يصليها على عهد رسول الله ﷺ) كما في " مسند عهد بن حميد " حكاه في " آثار السنن " ، وقول أبي سعيد الخدري : (لم أدرك أحداً مع الصحابة يصليها غير سعد بن مالك) كما في " المعتصر " ، وقول منصور عن أبيه - المتقدم - : (ما صلى أبوبكر ولا عمر ولا عثمان الركعتين قبل المغرب ، كل ذلك دلالة واضحة على أنهم فهموا غرض الشارع من ذلك الأمر وقد أشرت إليه سابقاً والله الأمر من قبل ومن بعد .

— : باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس : —
اتفق الأئمة الأربعة على أن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ثم غربت الشمس في خلالها وأتم صلاته فقد صحته . وأما في الصبح فكذلك عند الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة ، فعنده تهطل صلاة الصبح بطلوع الشمس في أثنائها . وإليه ذهب صاحباه أبو يوسف ومحمد ، غير أنها تحولت نقلاً عن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبطلت أصلاً عند محمد . ثم في رواية ذكرها الإمام السرخسي في " مبسوطه " (١ - ١٥٢) والإمام الكاساني في " البدائع " (١ - ١٢٧) : أن الصبح لا تفسد أيضاً إذا صبر وانتظر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم الصلاة ، ولفظ " البدائع " : وروى عن أبي يوسف : أن الفجر

يسار وعن يسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا تفسد بطاوع الشمس لكنه يصبر حتى ترتفع الشمس فيتم صلاته اهـ . فعلم أنه رواية شاذة عن أبي يوسف في عدم فساد الصلاة بهذا التدبير . ولكن في "البدائع" (١ - ١٤٤) يقول : إن المصلي إذا لم يفرغ من الفجر حتى طلعت الشمس بقي في التطوع عندهما إلا أنه يمكن حتى ترتفع الشمس ثم يضم إليها ما يتمها فيكون تطوعاً ، وعنده (أي محمد) يصير خارجاً من الصلاة اهـ . ودل هذا اللفظ على أمرين : الأول : أن تلك الرواية ليست عن أبي يوسف فقط بل هو مذهب الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً . والثاني : أن تحولها نافذة إنما يكون بهذه الجملة والتدبير لا مطلقاً بل ثبت أن المسألة المشهورة من تحولها نافذة مطلقاً خطأ والله أعلم .

وبالجملة : فاتفق الأربعة في العصر ، واختلفوا في الفجر . والحديث بظاهره لا يفرق بينهما ، فإذا نصح لأن يستدل به على أبي حنيفة ، ويقال : إن مذهبه يخالف الحديث . والغرض عندهم أنه لا يجوز التأخير إلى هذا الوقت إلا للمعذور كالناسي أو النائم كما ذكره الترمذي ، والتأخير لغير المعذور معصية وكبيرة عندهم ، وألحقوا بالمعذور اجتهداً كل من صار من أهل الوجوب في مثل هذا الوقت كصبي بالغ وكافر أسلم وحائض طهرت ، وإنهم مأمورون بالصلاة في مثل الوقت ، والطلوع والغروب في خلالها غير مفسد . وعلى كل حال حديث الباب وارد على الحنفية الخ . ولم يجب أحد منهم بما يشفي غلة الباحث ، و أجاب الإمام الطحاوي في "شرح الآثار" (ص ٢٣٣) (باب الرجل يدخل في صلاة الغداة فيصل منها ركعة الخ) : بأن محمل الحديث من صار من أهل الوجوب كالحجابين إذا أفاقوا ، والصبيان إذا بلغوا ، والنصارى إذا أسلموا ، والحبيص إذا طهرن ، وقد بقي عليهم من وقت الصبح مقدار ركعة أنهم لها مدركون ، وبمثله أجاب السرخسي فقال : وتأويل الحديث أنه لبيان الوجوب

قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، بإدراك جزء من الوقت قل أو كثر اه . ثم ذكر الطحاوى أنه يرد على هذا التأويل حديث أبي هريرة : « من أدرك من صلاة الغداة ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . وهو حديث « صحيح البخارى » بلفظ : « و إذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » . رواه فى (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) وانظر ألفاظ الحديث فى «العمدة» (٢ - ٥٥٦) و «الفتح» (٢ - ٤٦) . ثم اختار بأن ما فيه الإضافة بمحتمل أن يكون منسوخاً بما فيه النهى ، وأحاديث النهى قد تواترت . فكان الحديث منسوخاً عنده بكل الجزئين ، وقد اعترض الحافظ ابن حجر (٢ - ٤٦) بحمل الإمام الطحاوى بعد نقل حديث : « فليصل إليها أخرى » من البيهقى فقال : ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث لم يحص الأدراك باحتلام الصبح الخ . ورده بما رد به الطحاوى نفسه ولم يعز إليه الرد ، وهذا عجيب منه . ثم قال الحافظ : وادعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة لهذا الحديث ، وهى دعوى تحتاج إلى دليل ، وإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال الخ . وأجاب عنه البدر العيني : بأنه اجتمع محرم ومبيح ، وتواترت الأخبار فى المحرم ما لم تتواترت فى المبيح ، والترجيح للمحرم عند التعارض ، ولا يجوز العكس حيث يلزم النسخ مرتين انتهى ملخصاً ، لكن الحافظ حاول الجمع بتخصيص أحاديث النهى على ما لا سبب له من النوافل وقال : التخصيص أولى من ادعاء النسخ . قلت : وفيه مجال للبحث والنظر ، وأجاب أرباب التصنيف من علمائنا بمسألة أصولية كما ذكر صاحب «شرح الوقاية» : بأن الجزء المقارن للأداء سبب لوجوب الصلاة ، وآخر وقت المصروقت ناهى إذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصاً ، فإذا أداه أداه كما وجب ، فإذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد ، وفى الفجر كل وقته وقت كامل لأن الشمس لا تعبد قبل

ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر .

الطالع فوجب كاملاً فإذا اعترض الفساد بالطالع تفسد لأنه لم يؤدها كما وجب .
قال : فإن قيل : هذا تعليل في معرض النص وهو قوله عليه السلام : « من أدرك ركعة . . . » قلنا : لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين النهي الوارد عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس كما هو حكم التعارض ، والقياس رجح هذا الحديث في صلاة العصر ، وحديث النهي في صلاة الفجر اه . وقال السرخسي (١ - ١٥٢) في بيان الفرق بينهما : أن بالغروب يدخل وقت الفرض فلا يكون منافياً للفرض ، وبالطلوع لا يدخل وقت الفرض ، فكان مفسداً للفرض كخروج وقت الجمعة في خلالها مفسد للجمعة لأنه لا يدخل وقت مثلها اه .

قال الشيخ : والذي ظهر لي أن يقال : إن الحديث وارد في حكم صلاة المسبوق ولا علاقة له بالمواقيت . وقبل " طلوع الشمس " و " قبل الغروب " تعبيران عن الفجر والعصر ، وسيأتي وجه تخصيصهما بالذكر ؛ فالمعنى : من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة ، سواء كان ذلك في الفجر قبل طلوع الشمس أو في العصر قبل الغروب ، فلتكن الركعتان جميعاً قبل الطلوع والغروب ، فتكون الركعة الثانية بعد الإمام محسوباً مع الإمام فيكون من أحكام المسبوق ، فلاذن لا إشكال في قوله : « فليصل إليها ركعة أخرى » كما في " معاني الآثار " أو " فليتم صلاته " كما في " الصحيح " حيث إن المسبوق يصل ما فاته إلى ما أدركه ، وزعم الحجازيون : أن الركعة الثانية بعد الطلوع والغروب كما هو المتأدر ، فيكون من باب المواقيت دون المسبوق . والذي ذكرته يدل عليه أن حديث أبي هريرة قد روى في عدة أبواب من الحديث بالفاظ متقاربة ، وانفقوا في ثلاثة مواضع منها أنه في حق المسبوق .
الأول : حديث أبي هريرة عند الشيخين ولفظ البخاري : « من أدرك

وفي الباب عن عائشة . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة .

والثاني : حديثه عند مسلم بلفظ : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة » وهذا اللفظ الثاني نص في المسبوق . ويشير صنيع مسلم في إخراجها في باب واحد وسياق واحد إلى أنها من باب واحد ، و مصداقها واحد ، وأهمل إلى ذلك أن حديث : « قبل أن تطلع الشمس الخ » رواه بطريقين في هذا الباب . وكذلك في معناه حديث عائشة عنده في الباب .

والثالث : حديثه عند أبي داود (١ - ١٣٦) (باب الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع) ونصه : قال رسول الله ﷺ : « إذا جئتم إلى الصلاة ونهضت سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » وأريد بالركعة الركوع . وهذا أيضاً صريح في حكم المسبوق ، و الحديث وإن غمزه البخاري في " جزء القراءة خلف الإمام " ولكنه أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " فهو صحيح عنده ، ولفظ البخاري في " جزء القراءة " غير لفظ أبي داود ، وغمزه بأنه موقوف . وابن خزيمة أخرجه بلفظ أبي داود في باب و بلفظ آخر في باب آخر ، انظر للتفصيل " التلخيص " (ص - ١٢٧) .

وفي معناه : حديث ابن عمر عند " النسائي " (ص - ٩٥) (باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح) . مرفوعاً : « من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته » فالحديث بهذه الألفاظ كلها في حق المسبوق عندهم ، فليكن حديث الباب كذلك في حقه مسوقاً لحكمه . ثم إن النسائي أورد في هذا الباب نفسه حديث أبي هريرة الذي عند المؤلف بطرقه ، وذلك أيضاً يشير إلى ما أشار إليه صنيع مسلم ، ويستأنس به لما يقول شيخنا رحمه الله ، وأيضاً عند النسائي في الباب عن سالم مرسلاً : « من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أنه يقضى ما فاته » . وقد تكلم في رواية النسائي المذكور أبرحانم

والدارقطني ، انظر للتحقيق والتفصيل " التاخيص " (ص ١٢٦ — ١٢٧)
قال شيخنا : لست أدعى أن الحديث حديث واحد والاختلاف إنما
اختلاف في اللفظ تطرق إليه من الرواة هل يحتمل أن يكون لأبي هريرة في
الهاب أحاديث تلقاها من رسول الله ﷺ في أوقات مختلفة ، فكان النبي ﷺ
أرشد إلى ذلك مراراً بالفاظ مختلفة في أوقات مختلفة ، وإنما مفادها وحكمها
واحد لا يختلف باختلاف التعبير مهما كان . ثم يرد على هذا الترجيح أن هذا
الحكم عام لسائر الصلوات أيضاً ، فما وجه تخصيص الفجر والعصر بالذكر في
الحديث ؟ فالجواب من وجوه :

الوجه الأول : أن الحديث لعله ورد حين كانت فرضت هاتان الصلاتان
الفجر والعصر فقط ، وما يرد عليه من أنه من رواية أبي هريرة ، فجوابه أنه
يمكن أن يكون رواه أبو هريرة مرسلاً ، ويكون بينه وبين النبي ﷺ واسطة .
والوجه الثاني : أن آخر الوقت إجماعاً ليس إلا لهاتين الصلاتين وما عداها
مختلف فيه كما علم مما تقدم .

والوجه الثالث : أن آخر الوقت حساً الذي يشترك في معرفته الخاصة
والعامة ولا يلتبس على أحد ليس إلا للفجر والعصر خاصة ، وما عدا ذلك
فيحتاج إلى معرفة دقيقة وعلم راسخ ، فلما كان انتهاء الوقت فيها يعرفه كل
أحد ، فجاء التخصيص من هذه الجهة وإن كان حكم جميع الصلوات واحداً .
فظهر وجه النكتة في « قبل أن تطلع الشمس » و « قبل أن تغرب الشمس » .
قال الراقم : والذي ذهب إليه الجمهور أنه من باب المواقيت ، وأنه يدل
على أن خروج الوقت غير مفسد لأصحاب العذر لا بد أن يبينوا وجه التخصيص
بها أيضاً ، فالمطالبة بوجه التخصيص لا فرق بينهما على كل حال ، سواء كان الحديث
في حكم المسهوق بالصلاة أو المسهوق بالوقت ، ولذا قال ابن الأثير فيما حكاه
السيوطي في " تنوير الجوالك " (١ — ٢٣) : وأما تخصيص هاتين الصلاتين

بالذكر دون غيرها مع أن هذا الحكم ليس خاصاً بهما بل يعم جميع الصلوات فلأنها طرفا النهار ، والمصلى إذا صلى بعض الصلاة وطلعت الشمس أو غربت عرف خروج الوقت ، فلم يبين النبي ﷺ هذا الحكم لما عرف (في الأصل : وعرف) المصلى أن صلاته تجزئه لظن فوات الصلاة وبطلانها بخروج الوقت ، وليس كذلك آخر أوقات الصلاة الخ . وبالجمله فالعهدة على التأويلين في التخصيص لا تختلف .

والوجه الرابع : أن يقال : إن الوجه هنا كما قيل في حديث فضالة عند أبي داود (١ - ٦٧) (باب في المحافظة على الصلوات) : « حافظ على العصرين فقلت : وما العصران ؟ فقال : صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها » : أن الغرض تأكيد المحافظة وزيادة الاهتمام والعناية بهما ، حكى السيوطي هذا التأويل عن ابن حبان في حاشيته على « سنن أبي داود » انظر « البذل » (١ - ٢٤٨) وذلك لأن مظنة الفوات فيها أكثر فقال له ترغيباً لهم بإدراك فضل الجماعة وحثاً لهم في أدائها مع الجماعة وإن أدركوا ركعةً منها وإن كان نفس الحكم سواء في الكل ، وقال السيوطي : إنه من خصائصه ﷺ ، إنه يخص من شاء بما شاء من الأحكام ويسقط عن شاء ما شاء من الواجبات ، قاله في حاشيته على « أبي داود » وفي « الخصائص » كما في « البذل » : واستدل بحديث أحمد وفيه : « فأسلم على أنه لا يصلي إلا صلاتين فقبل منه ذلك » فيدل صراحة على أنه أسقط عنه ثلاث صلوات . قال الراقم : ويحتمل أنه علم بالوحي أنه إذا سرت بهاشة الإيمان قلبه حافظ على الخمس فإن المؤمن الصادق المخلص يجد حلاوة وقرّة عين في الصلاة ، فكيف يرضى بترك الثلاث ؟ فيكون تدبيراً لطيفاً لحثه على الإسلام والله أعلم . ثم إنه ينافي ما ذكره الشيخ من أنه في حق المسبوق ما عزاه الحافظ في « الفتح » (٢ - ٤٦) إلى « سنن البيهقي » : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة

وبه يقول أصحابنا والشافعي وأحمد وإسحاق . ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب
 بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة . قال الحافظ بعد نقله : وأصرح منه
 رواية أبي حسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء وهو ابن يسار عن
 أبي هريرة بلفظ : « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ثم صلى
 ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر » ، وقال مثل ذلك في الصبح . اهـ
 قال الشيخ : ولكفى لم أجده في هذا الباب في " السنن الكبرى " من القطعة
 التي عندي من الكتاب ، ولعله لأجل هذا نقله الشوكاني ، وقال : وفي بعض
 الروايات وأخذه من " الفتح " ولم يذكر " السنن الكبرى " ولم يعزه إليه ،
 غير أن الإنصاف أنه لا بد أن تكون الرواية ثابتة كما حكاه الحافظ فإنه مثبت
 في النقل غير متهم فيه . قال الرافق : صدق الشيخ في ظنه والحديث موجود في
 النسخة المطبوعة بدائرة المعارف بالهند (١ - ٣٧٩) بلفظ : « من أدرك من
 الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع فقد أدرك الصبح ، ومن
 أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وثلاثاً بعد ما تغرب فقد أدرك
 العصر » نعم بين لفظ نقله الحافظ وبين هذا فرق ، ويحتمل أن يكون الحافظ
 حكاه مختصراً ، والجواب على ما تلخص وتنقح عند شيخنا أن حديث " سنن
 البيهقي " ذلك محمول على سنة الفجر لمن صلاها بعد طلوع الشمس وقد صلى
 الفجر قبل طلوعها ، والمراد بالركعة الصلاة ، فالصلاة قبل الطلوع الفريضة
 وبعد طلوعها سنة الفجر ، وهذا الحديث رواه الترمذي في " جامعه " في
 (باب ما جاء في إعادتها بعد طلوع الشمس) من حديث أبي هريرة مرفوعاً :
 « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » قال : ودليل ذلك
 أن الحديث ثبت عندي بطرق كثيرة تزيد على عشرين طريقاً ، ومدار جميع
 الطرق قتادة : خمس في " مسند أحمد " ، وخمس في " سنن الدارقطني " ،
 (م - ٢٠)

العدر مثل الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ ويذكر عند طلوع الشمس وثلاث في "سنن البيهقي"، وطريقان في "صحيح ابن جبان"، وطريقان في "مستدرک الحاكم"، وطريق في "طبقات الذهبي" - أي "تذكرة الحفاظ" - ، وطريق عند النسائي في "الكبرى"، وعند الطحاوي في "معاني الآثار"، وطريق عند "الترمذي". فيعبر خمس من الرواة بلفظ: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس وركعة بعدها» والمراد فيه من الركعة قبل الطلوع هو الصلاة المكتوبة قبل طلوعها، ومن الركعة بعد الطلوع سنة الفجر. ويبر بعضهم بالمراد في صراحة ووضوح كما هو عند الترمذي والدارقطني، فكان ما في "سنن البيهقي" في سنة الفجر، وزعم الحفاظ أنه من جملة ألفاظ حديث الباب. ثم الحفاظ نفسه صرح في "التهذيب" (٧ - ١٩١) في ترجمة عزرة بن تميم: أنه ليس بالقوي وتفرّد عنه قتادة بالرواية وعزاه إلى اللساني - ولعله في "الكبرى" - ولم ينه في "الفتح". يقول الرافق: الذي ضعفه الحفاظ في "التهذيب" هو حديث قتادة عن عزرة عن أبي هريرة وتقدم لفظه، وفيه: «فليصل إليها أخرى». والذي تمسك به في "الفتح" هو حديث أبي هريرة بلفظ: «وركعة بعد ما تطلع الشمس الخ» وليس فيه عزرة بن تميم، نعم الحديث هذا بمعناه. ثم المتن المذكور روى من غير طريق عزرة أيضاً كما هو عند أحمد والدارقطني والطحاوي والحاكم كما تقدم، وله شاهد من حديث أبي هريرة في معناه عند أحمد وغيره فيشكل الخروج عن العهدة والله أعلم بالصواب.

والدلائل والشواهد على ما قال شيخنا مبسطة في مذكرته كما أفاده. قال الرافق: ولعل هذه الطرق تبلغ إلى هذا العدد إذا نظرنا إلى شيوخ هؤلاء أصحاب الكتب التي ذكرها الشيخ أو شيوخ شيوخهم وإلا فلا يبلغ من يروى عن قتادة أو من يروى عنه قتادة إلى هذا العدد فقد تصفحت "مسند أحمد"

وعند غروبها .

من مسند أبي هريرة من (٢ - ٢٢٨ - إلى - ٥٤١) ، وكذلك راجعت " سنن الدارقطني " ثم " الطحاوي " ثم " البيهقي " ثم " المستدرک " فلم يبلغ الرواة عن قتادة إلى ذلك العدد ، ولا أظن طرق " ابن حبان " و " طبقات الذهبي " و " كبرى النسائي " خارجة عنها ، ولو كانت ما عدا ذلك وضمت إليها فلا تبلغ أيضاً ، وإليك ما تلقينه مختصراً ملخصاً :

الأول : حديث أبي هريرة من طريق سعيد - وهو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع بلفظ : « إذا أدركت ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فصل عليها أخرى » رواه أحمد (٢ - ٢٣٦) ، والطحاوي (١ - ٢٣٢) وفيه : « فليصل إليها أخرى » . والبيهقي (١ - ٣٧٩) بلفظ الطحاوي ، وكذا أحمد بهذا اللفظ (٢ - ٤٨٩) .

الثاني : حديث أبي هريرة من طريق همام عن قتادة عن النضر بن أنس بلفظ : « من صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى » أحمد (٢ - ٥٢١) و (٢ - ٣٤٧) والحاكم (١ - ٢٧٤) والدارقطني (ص - ١٤٧) ولفظها : « فليصل الصبح » بدل : « فليصل إليها أخرى » . الثالث : من طريق همام قال : سئل قتادة عن رجل صلى ركعة من صلاة الصبح ثم طلعت الشمس فقال : حدثني خلاص عن أبي رافع أن أبا هريرة حدثه أن رسول الله ﷺ قال : « فليتم صلاته » أحمد (٢ - ٤٩٠) ، وهذا للفظ أحمد (٢ - ٣٤٧) من طريق همام عن قتادة عن النضر بن أنس ، والدارقطني (ص - ١٤٧) والبيهقي (١ - ٣٧٩) والحاكم (١ - ٢٧٤) .

الرابع : حديث أبي هريرة من طريق هشام عن قتادة عن عذرة بن نعيم فظ : « إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة الصبح ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى » الدارقطني (ص - ١٤٦) والبيهقي (١ - ٣٧٩) .

الخامس : من طريق همام عن قتادة عن النضر بن أنس بلفظ : « من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلها بعد ما تطلع الشمس » الترمذى (١ - ٥٧) والدارقطنى (ص - ١٤٧) إلى قوله : « فليصلها » فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ من طريق قتادة ، ولم أجد في هذه الكتب الخمسة "مسند أحمد" و "منن الدارقطنى" و "البيهقى" و "الطحاوى" و "مسندرك الحاكم" طريقاً آخر عن قتادة ، نعم حديث أبى هريرة : « من أدرك الخ » من غير طريق قتادة باللفظ المعروف بألفاظ متقاربة المعنى ، انظره فى "المسند" (٢٥٤ و ٢٦٠ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٣٤٨ و ٣٩٩ و ٤٦٢ و ٤٧٤) كله من (الجزء الثانى) . وطريقاً ابن حبان أشار إليها الحافظ الزيلعى (١ - ٢٢٨) ثم الحافظ ابن حجر فى "التلخيص" (ص - ٦٥) ، وطريق النسائى فى "الكبرى" هو عن هشام عن قتادة عن عزرة ، ذكره الزيلعى ثم ابن حجر فى "التهذيب" (٧ - ١٩١) وكل منهما عزاه إلى النسائى ، ورمز فى "التهذيب" لعزرة برمز (س) ولكنه ليس فى "الصغرى" التى هأبدينا ، فلو لم يكن من اختلاف النسخ فهو فى "الكبرى" ، وعلى كل حال هو طريق الدارقطنى والبيهقى كما تقدم ، وطريق الذهبى فى "طبقاته" وجدته بعد بحث فى ترجمة على بن نصر بن على الجهضمى (٢ - ١١١) . قال الرافى : وهذا جهد المقل وبالله التوفيق : ثم صادف ما ذكره الشيخ فى تعليقاته على "الآثار" للشمس فاحييت ذكر لفظه فقال : هو (أى حديث أبى هريرة) : « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس » من طريق قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة أخرجه أحمد فى (٢ - ٣٠٦) و (٢ - ٣٤٧) و (٢ - ٥٢١) ومن طريق قتادة عن بخلاس عن أبى رافع عن أبى هريرة ، أخرجه أحمد أيضاً فى (٢ - ٢٣٦ و ٤٨٩ و ٤٩٠) . وراجع لأبى رافع (٧ - ١١٢) من "الفتح" و"بخلاس" (ص - ٥٠٠) من "التخريج" ، وأخرجه الدارقطنى

بهاتين الطريقتين ، وطريق قتادة عن عذرة بن نعيم عن أبي هريرة أيضاً . وراجع لعذرة (١ - ٣٢٥) من "الجواهر النقية" و (٧ - ١٩١) من "التهذيب" ، ولم أجد ما عزواه لمسلم والنسائي وكذا عزاه في "التخريج" للنسائي فلعنه في "الكبرى" وأخرجه البيهقي من طريق قتادة بالوجهين كما في "الفتح" وليس عند أحد منهم ذكر العصر ولا لفظ : « من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح » كما حكاه الترمذي في متن هذا الإسناد أنه هو المعروف . فالذي يظهر : أنه حديث آخر في مسألة سنة الفجر لامسألة إدراك الصبح ، حديث واحد بنحو خمسة عشر طريقاً تدور على قتادة ثم تنشعب إلى ثلاث طرق ، و إطلاق الركعة على شفع في مقابلة شفع نظيره عند "ابن ماجه" من حديث أبي سعيد في قدر قراءة الظهر ، يفسره رواية "مسلم" فيه ، وأخرجه "جب" و "حق" (أي ابن حبان والبيهقي) أيضاً بلفظ الترمذي على ما في "شرح المتقي" فتمت تسعة عشر طريقاً كلها حديث واحد ، ستة بلفظ ، وثلاثة عشر بلفظ ، و كلها بمعنى واحد . وذكر الشيخ أيضاً (مكتوباً بفصل) خمسة طرق لأحمد ، وخمسة للدارقطني ، وثلاثة للبيهقي ، واثنان لابن حبان ، وواحد للطحاوي ، وللترمذي والحاكم اثنان كما في "الاعلام" ، وأخرجه في "تذكرة الحفاظ" لعلي بن نصر بن علي أبي الحسن الجهمي ، فإن كان عند النسائي أيضاً في "الكبرى" فقد وصلت الطرق إلى عشرين أو يزيد . وراجع اختلاف المتن مع اتحاد الخارج (١١ - ٢٩٠) من "الفتح" وعن النسائي من طريق معاذ بن هشام وهو كذلك عند الدارقطني ، وبدل سبأه على أنه ضرب اجتهد من أبي هريرة ، وراجع حاشية "الدارقطني" (٢ - ٢٧٥) وإسناد الترمذي في (التيمم) . وراجع لعذرة أيضاً ما ذكره في "التلخيص" من حديث شبرمة فقد خالفه بعض ما ذكره في "التهذيب" ، وراجع "العمدة" (١ - ٣٦٥) عن البيهقي . قال الشيخ : وما عند الدارقطني : « من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس

قلبها ، فهناك على النهى السابق ، ونذكر له ولا مفهوم له كما زعمه شارح "المتقى" أو تعليل لعدم صلاته حتى تطلع فلا وجه للمفهوم اهـ . وإنما حدثت بهذه القطعة من تعليقاته على "آثار السنن" بنحو ترتيب وجمع شتيت لكي تقدر في قلبك ذلك الجهد والمكابدة في البحث والتنقيب وافقت أول توافق ، ورحم الله من أنصف وعرف المقادير .

تنبية : إن ما اختاره الشيخ رحمه الله في شرح الحديث : بأنه في حق المسبوق فله سلف من العلماء ، فيقول "الزيلعي" (١ - ٢٢٩) : ومنهم من يفسر بالمأموم ، ويشهد له رواية الدارقطني : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلياً » انتهى ثم بعد الفراغ عن الباب كله رأيت في "فتح الملهم" لشيخنا العثماني (٢ - ١٨٨) أنه حكى عن شيخنا إمام العصر جوابه بنصه مشيراً إلى طريق فتادة في "مسند أحمد" بما ذكرته كله ، ثم اختار شيخنا العثماني مسالكاً آخر في الجواب بأن الحكم في المسألة ينهض أن يكون عندنا على وفق الجمهور وعلى وفق الحديث لما يدل عليه قواعد الحنفية الفقهية فراجعهم . والحافظ الهدر العيني لما تصدى لذكر اختلاف ألفاظ الحديث فأخرج ألفاظاً تدل على إدراك ركعة بعد الطلوع والغروب . وعند شيخنا أن ذلك من قول أبي هريرة موقوفاً وليس بمرفوع . ولا أدري أي لفظ يريده الشيخ رحمه الله تعالى ، فالهدر العيني قد أخرج ذلك عن "مسند السراج" وعن أبي نعيم وغيرهما ، انظر "العمدة" (٢ - ٥٥٦) . ولعل الحافظ العيني لم يفصل الأمر . قال شيخنا : ويدل على ما قلت : عبارة البيهقي في "سننه الكبرى" ولم أدرك ذلك ، ولم أقف عليه في مظانه ، انظر "سنن البيهقي" (١ - ٣٧٨ و ٣٧٩) وأيضاً قال شيخنا : من جملة من روى حديث الباب هو ابن عباس عند "مسلم" وفتواه بفساد الصلاة بطلوع الشمس في خلال الصلاة

أخرجها أبو داود الطيالسي بسند صحيح . لعل الشيخ يريد بذلك ما أخرجه من طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه كان يقول : « وقت الصبح من طلوع الفجر إلى أن يطلع شعاع الشمس فن غفل عنها فلا يصلين حتى تطلع وتذهب قرونها فقد أدلج رسول الله ﷺ ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها فلم يصل حتى ارتفعت » ، مسند أبي داود الطيالسي (ص ٣٤٠ - ٣٤١) وإن كان أراد غيره فلم أجده . فتلخص من هذا البحث أن حديث الباب لا راهطة له بمسألة فقهية تختلف فيها الفقهاء من الحجازيين والعراقيين ، فكان الحديث من أحكام المأموم المسبوق . قال الشيخ : ولتكن هذه الخلافية من قبيل الاختلاف في المجتهديات فيكون الاختلاف اجتهادياً صرفاً غير مستند إلى النص الصريح أو يكون مستنداً إلى حديث أنس ابن مالك عند الترمذي في صلاة المنافق ، وإذا لم يبق للحديث علاقة بتلك المسألة الخلافية وأصبحت الخلافية في الفرق بين الفجر والعصر اجتهادية فالأمر واسع والفرق واضح ، والله أعلم .

بحث و تبيينه : المعنى الذى ذكره الإمام الطحاوى لحديث الباب فى صدد الجواب ذكره ابن القاسم فى "المندولة" (١ - ٩٣) عن ابن وهب قال : وبلغنى عن أناس من أهل العلم أنهم كانوا يقولون : إنما ذلك للحائض تطهر عند غروب الشمس أو بعد الصبح ، أو النائم أو المريض يفيق عند ذلك هـ . قال الراقم : فعلم أن الطحاوى لم يتفرد به بل سهقه إلى ذلك ابن وهب وأناس آخرون ، فمن الخطأ أو من العجب تفويق السهام إلى الحنفية أو إلى الطحاوى خاصة ، ثم كل ذلك يدل على أن أبا حنيفة ومالكاً لم ينقل عنها صراحة معنى حديث الباب ، فذلك يؤيد ما قاله شيخنا من أن المسألة الفقهية الخلافية اجتهادية ، بل كلام الشافعى فى "الأم" (١ - ٦٣) فى وقت العصر يرمى إلى ذلك الغرض حيث روى حديث الباب من طريق مالك عن زيد بن أسلم ، ثم استدل به فقال : فمن لم يدرك

ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد فاتته العصر اهـ . ثم لما ذكر المسألة فلم يستدل بالحديث فقال في " الأم " (ص ٦٨) : ولو كان تأخى فلم أنه صلى إحداهما قبل مغيب الشمس والأخرى بعد مغيبها أجزأنا عنه وكانت إحداهما مصلاة في وقتها وأقل أمر الأخرى أن تكون قضاء اهـ . قلت : وإذن يمكن لأحد أن يدعى أن رواية : « ورعدة بعدما تطلع » أو قوله : « فليتم » كل ذلك من الرواية بالمعنى ، وأصل لفظ الحديث هو : « من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر الخ » ولا يخفى على البصير فرق بين قوله : « من أدرك ركعة من العصر » وبين « من صلى ركعة من العصر » فيكون تبادره في حق المسبوق من غير لفظ « قبل أن تطلع » ، و « قبل أن تغرب » وبهما في حق من حمل عليه ابن وهب وأبو جعفر وغيرهما ، وليس معنى « فقد أدرك » أنه يكفيه ركعة بالاتفاق فإذا هو مأول كأنه أدرك كلها فوجب عليه الصلاة قضاء إذا لم يمكنه أداءه فكانه نبه على أنه لا يفوت الصلاة بفوات وقتها بل إدراك بعض الوقت يكفي للوجوب ، وعلى ذلك لا تنهى أية علاقة لحديث الباب بالموضوع الخلافى بين المجاوزين والعراقيين والله أعلم .

فجواب الطحاوى نافذ في الجملة . قال الشيخ : ويؤيد ذلك أن فخر الإسلام البزدوى وشيخ الأئمة السرخسى اختلفا في أن أصحاب الأعذار إذا زال عذرهم أو الكافر أسلم أو الصبي بلغ في وقت لا يمكنه أداء الصلاة فيه إلا بطلوع الشمس في تلك الصلاة أو غروبها هل يجب عليهم الأداء في الحال أو بعد خروج الوقت المكروه اهـ . أقول : قال السرخسى : يلزمهم أدائها في الحال كما هو المتأدر من كلامه في " المبسوط " (١ - ١٥٢) ، ولكنه خص هناك بالغروب ، وراجع لبعض تفاصيل المسألة " البحر الرائق " (١ - ٢٥١) ولم أر الفرق بين قول السرخسى والبزدوى هكذا منقحاً مصرحاً ، وراجع للتحقيق " التحرير " وشرحه (١ - ١٢٠) وما بعدها و (١ - ١٢٣) وما

—: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين:—

حدثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ،

بعدها . ثم إن ما يؤيد مذهب إمامنا أبي حليفة ويرد قول غيره من الحجازيين تأخير صلاة العصر في غزوة الخندق كما في "الصحيحين" ، وعلى الأخص في رواية مسلم ، وكذلك عمله ﷺ في قصة ليلة التعريس ، تقدم تخرج الروايين في (باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتها يهدأ) .

—: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين:—

الجمع بين الصلاتين — أى أداء الصلاتين — الظهر والعصر أو المغرب والعشاء في وقت أحدهما تقدماً أو تأخيراً خلافة بين الأربعة ، فاتفق الثلاثة على جوازها مع اختلاف بينهم في سبب الجواز من سفر أو مطر أو مرض ، وأنكره أبو حنيفة مطلقاً أى تقدماً وتأخيراً ، وبعدراً أو غير عذر ما عدا صلاتين : الظهر والعصر بهرقات جمع تقديم ، وما عدا صلاتين : المغرب والعشاء بجمع (المزدلفة) جمع تأخير ، وأنكر البخاري جمع التقديم كما يدل عليه حديثه في "صحيحه" فقال : (باب تأخير الظهر إلى العصر) وأخرج فيه حديث ابن عباس : « صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء » . ومعاوم من عاداته أنه يشير في تراجمه إلى ما يختاره ، وكذا تراجمه في أبواب السفر ترمي إلى ذلك الغرض . وانظر "الفتح" (٢ — ٤٨٠) و"العمدة" (٣ — ٥٧٣ و ٥٧٤) . ونقل الحاكم في "علوم الحديث" (ص — ١٢٠) عن البخاري بقول : قلت لأقنية بن سعيد : مع من كتبتك عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ فقال : كتبتك مع خالد المدائني قال البخاري : وكان (م — ٢١)

وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قال : فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا تخرج أمته . وفي الباب عن أبي هريرة .

خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ اهـ . والحاكم قد قال بعد كلام طويل : فنظرنا فإذا الحديث موضوع ، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون اهـ . وروى عن أبي داود كما قال الشوكاني في "النيل" : قال أبو داود : هذا — أى حديث معاذ — حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم اهـ . وقال أبو داود في "سننه" في النسخة التي بأيدينا (١ - ١٧٩) (باب الجمع بين الصلاتين) : لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده اهـ . انظر للتفصيل كلام البدر والشهاب في "العمدة" (٣ - ٥٦٩) و"الفتح" (٢ - ٤٨٠) . ثم لجمع التقديم عندهم كما ذكره النووي وغيره شروط : منها : أن ينوى الجمع قبل فراغه من الصلاة الأولى . ومنها : أن لا يفرق بينهما ولا يتطوع بينهما . ومنها : الترتيب . ويشترط لجمع التأخير أن ينويه في وقت الأولى ، ويكون قبل ضيق وقتها بحيث يبقى من الوقت ما يسهل تلك الصلاة فأكثر . وذكر في "العمدة" (٢ - ٥٣٧ و ٥٣٨) و(٥ - ٥٦٦) تفصيل المذاهب ، ويأتي مزيد البحث عنها في أبواب التقصير من هذا الكتاب . وبالحجامة قال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز الجمع الحقيقي وقتاً فيما عدا حرفة والمزدانة ، وجميع ما ورد في الروايات المثبتة للجمع فيراد به الجمع الفعلي دون الحقيقي الوقتي بأن يصلى صلاة في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها ، والتعبير بالجمع فعلاً أولى من التعبير بالجمع الصوري فإنه يوهم الناظر القاصر في الخطأ والوهم . والتعبير بالجمع الفعلي وقع في "المبسوط" (١ - ١٤٧) ثم "البدائع" (١ - ١٢٦ و ١٢٧) ثم "العمدة" (٢ - ٥٣٦) و"البحر الرائق" (١ - ٢٥٤) . قال شيخنا : وكذلك عبر به في "البرهان شرح مواهب الرحمن" للشيخ إبراهيم الطراهمسي (المتوفى سنة ٩٢٢ هـ) وهو كتاب جيد يستدل لمذهب الإمام بأحاديث صحيحة ، وأجاب النووي عن حديث الباب في "شرح مسلم" (١ - ٢٤٦)

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد روي عنه من غير وجه ، رواه جابر : زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق العقيلي .

حاكياً عن القاضي حسين والخطابي والمنذولي والرؤياني من الشافعية بحمله بعذر المرض أو نحوه في معناه من الأعذار ، ولكن مذهب الشافعي والأكثرين من الشافعية أنه لا يجوز للمريض كما صرح به النووي . قال الشيخ رحمه الله : كيف يستقيم هذا الجواب ، ويرده لفظ الحديث : « من غير خوف ولا مطر » كما هو عند مسلم ، وكيف ؟ وهل مرض القوم كله جيباً ؟ ! قال الراقم : ومن خصه بالسفر كمالك وبعض الشافعية يرده ما عن ابن عباس عند مسلم : « بالمدينة من غير خوف ولا سفر » ، ومن خصه بالعذر من مرض أو مطر كأحمد يرده تعليل ابن عباس : « أراد أن لا يخرج أمته » ، وكل ما قبل في تأويله وحمله بالجمع الرقعي الحقيقي فردود لا يخلو عن تكلف كما اعترف به الحافظ في « الفتح » (٢ - ١٩) . ثم حكى عن بعض القدماء كابن سيرين وأشهب من المالكية والقفال والشاشي الكبير من الشافعية وجماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر من الشافعية كما في النووي و«فتح الباري» و«العمدة» وغيرها : جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة . قال شيخنا : كل هذا تكلف والصحيح الذي يعتمد أن يقال : كان هو الجمع فعلاً لا وقتاً ، واعترف به الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢ - ١٩) قال : واستحسنه القرطبي ، ورجحه قبله إمام الحرمين ، وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي ، وراجع « العمدة » (٣ - ٥٦٥ إلى ٥٦٩) لتفصيل المسألة بما لها وما عليها . وكذلك فهمه أبو الشعثاء جابر ابن زيد تلميذ ابن عباس كما هو عند مسلم في « صحيحه » (١ - ٢٤٦) وفيه : « قلت : يا أبا الشعثاء - وهو راوي الحديث عن ابن عباس - أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء » ، قال : وأنا أظن ذلك . قال الراقم : وكذلك قواه ابن سبيل الناس البعري وقال : وراوي الحديث أدري بالمراد من

وقد روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا .

غيره كما في " الفتح " (٢ - ٢٠) ورواية أبي الشعثاء هذه رواها البخاري أيضاً كما في " الفتح " ولينظر فيه . وفي " سنن النسائي " (١ - ٩٨) (باب الوقت الذي يجمع فيه المقيم) ، عن ابن عباس نفسه - وهو راوي حديث الباب - : « آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء » .

قوله : وقد روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا . لعله يشير إلى ما عن ابن عباس عند " مسلم " (١ - ٢٤٦) ما يدل على أنها واقعة السفر حيث قال ابن عباس : « إن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاة في سفرة سافرهما في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر الخ » ويحتمل أن يريد الترمذي بذلك ما حدثه بعده عن ابن عباس . ويؤيد كون الواقعة في السفر حديث معاذ ابن جبل عند " مسلم " و " النسائي " و " أبي داود " ، وكذلك ما رواه عبد الله ابن شقيق عند مسلم قال : « خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس الخ » فلعلها أيضاً واقعة السفر ، ويحتمل أن يكون بالبصرة كما في رواية عند النسائي من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء : « أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء الخ » انظر " فتح الباري " (٢ - ٢٠ و ٤٨٠) . وبديل حديث الباب على أنها واقعة المدينة لا السفر ، وألفاظ الحديثين متقاربة بل متحدة ، فلا ندري وجه ذلك هل هو من اختلاط الرواة أو غيره من تعدد القصتين ، ولم يتوجه إليه أحد من المحدثين ، وقد تنبه له المحقق الشاه ولي الله الدهلوي في " شرح تراجم البخاري " في (باب تأخير الظهر إلى العصر) فقال : ليعلم أن ما وقع في الحديث من قوله : « صلى بالمدينة » وهم من الراوى ، لأنه روى أن ذلك كان في تبوك ، وقال الراوى في بيان تلك القصة : أنه ﷺ جمع من غير سفر - أي من غير سير - ؛ لأنهم كانوا نازلين ، فروى الآخرون هذا الحديث بالمعنى فهو من قول

حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري نا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن
 الراوى : « أى فى حضر ، وعبروا عن ذلك بقوله : « بالمدينة » وإلا كان
 ذلك فى سفر فأحفظ . ولا يرد عليه ما وقع عن ابن عباس فى التعليل من دفع
 التحريج لأن عدم التحريج يحصل فى السفر أيضاً ، ولكن يرد عليه أنه كيف
 صدر من الرواة الثقات مثل هذا الوهم الفاحش ؟ وعلى مثله يرتفع الأمان و
 الثقة عن الرواة ، ثم كيف خفى ذلك على الصحابة ؟ انتهى مخلصاً . قال
 الرافى : كل هذه التكاليف بضطر إليها المرأ إذا كان الجمع بين الصلاتين جماعاً
 لهما فى وقت أحدهما ، وعلى ما اختاره الحنفية وكثير من المحققين من غيرهم
 يحتمل صحة كلتا الروايتين ، وليس فيه إذن أى بعد ، وغاية ما يلزم أنه ترك ما
 هو الأولى فى أداء الصلاة فى التعجيل فى بعض والتأخير المعمول به فى بعض ،
 وإنما يجب الحمل على الجمع فعلاً فقط لأن قوله تعالى : (إن الصلاة كانت
 المؤمنين كتاباً موقوتاً) وقوله : (حافظوا على الصلوات) وحديث ابن مسعود
 حبر القادسية فى « الصحاحين » : « ما صلى رسول الله ﷺ صلاة غير ميقاتها إلا
 صلاتين الخ » ، نصوص صريحة ، وتكاد تكون قطعية فى الدلالة كما أن الآيتين
 قطعيتان فى الثبوت ، وهو تشريع عام لا يقاومها أخبار أحاد تحتمل تأويلات ،
 ثم إنها وقائع جزئية ، وفى مثل هذا يجب المصير إلى قواعد الشريعة والأصول
 الواضحة ، وقد أجمعوا على أن تأخير الصلاة من غير عذر نسيان أو نوم ونحوهما
 لا يجوز ، وإن ذلك معصية ، ودل على ذلك روايات وآيات ، وكذلك إجماع
 الأئمة الأربعة أنه لا يجوز الجمع من غير عذر . وما أولوه من الصراح بالعذر
 فلا يحتمله اللفظ والنص ، فيجب المصير إلى ما قاله الحنفية فى الهاب ، وهو
 قول فصل فى الموضوع ، وبذلك يقع كل حديث فى موقعه ، وبثانى العمل بكل
 نص من غير تأويل ، وإلى عدم جواز الجمع ذهب ابن مسعود ، وسعد بن أبى
 وقاص ، وابن عمر ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومكحول ، وعمر بن

حنش عن حكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » . قال أبو عيسى : وحش هذا هو أبو علي الرحبي وهو حنش بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره . والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض . وبه يقول أحمد وإسحاق . وقال بعض أهل دينار ، والأسود وأصحابه ، وعمر بن عبد العزيز ، وسالم ، والليث ، والثوري ، كما في "العمدة" (٣ - ٥٦٧) والله الموفق .

قوله : من جمع بين الصلاتين من غير عذر الخ . هذا الحديث لو صح لا يقوم به حجة على المجازيين القائلين بجواز الجمع لأنهم تأولوا الجمع بالعذر ، وصح هذا موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله الشيخ ، ولم أجده ، وفي "العمدة" (٣ - ٥٦٧) عن أبي موسى الأشعري موقوفاً مثله عن ابن أبي شبة .

قوله : وحش . (بفتححتين) حنش هذا هو : حسين بن قيس ضعيف ، وصح الحاكم حديثه غير أن تصحيح الحاكم لا يعتمد عليه كما لا يعتمد على تضعيف ابن الجوزي ما لم يوافقها غيرها من المحدثين ، وكذلك حسن ابن كثير في "تفسيره" رواية حنش بن قيس إلا أنه كذلك متساهل في الرواة ، وحش آخر هو ابن ربيعة يروي عن علي ثقة ، انظر لحنش بن قيس "التهذيب" (٢ - ٣٦٤) ، ولا بن ربيعة (٣ - ٥٨) ، وهناك غيرها .

قوله : وبه يقول أحمد وإسحاق . وجمكاه النوى عن طائفة من الشافعية أيضاً كالقاضي حسين ، والخطابي ، والمتولى ، والرؤباني ، ولعل الإمام الترمذي لم يعتمد على هذه الرواية ، ولذا قال في "العلل الصغرى" الملحق بآخر الكتاب المطبوع بالهند (١ - ٢٣٥) في أول (كتاب العلل) : جميع ما في هذا الكتاب

العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر . وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين .

من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث ابن عباس : « إن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، و المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر » وحديث : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه الخ » ثم إنه حكاه النووي ، ورد قوله في الأول ، ثم ذكر من قال به . قال الراقم : بمحتمل أنه أراد به أنه لم يأخذ به أحد من الصحابة وكبار التابعين ، أو لم يصح عنده الإسناد إليه ، أو لم يقل به أحد من غير تأويل ، وكل من عمل به متأول في معناه بتقييده بالمرض أو السفر ونحوه ، أو يقال لم يعلمه الترمذي ، ومن علم حجة على من لم يعلم والله أعلم . ونقول : عملنا بكل الحديثين ، فقلنا في حديث الجمع : أنه جمع فعل ، وذلك جائز ، وقلنا في حديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة : أنه يجوز القتل عندنا تعزيراً كما يجوز عندنا قتل المبتدع تعزيراً . أفاده الشيخ في (الحدود) وهو في « العرف الشذى » (ص ٤٧٢) . والحاصل أن الحديث إذا كان صحيحاً إسناداً وإن لم يأخذ به أحد من الأمة ، وأمكن حمله على ما أخذه البعض حمل عليه — وإيسر الغرض أن الحديث تابع لأقوال الناس بل الإجماع على زكاه من الأدلة على أنه منسوخ أو مأول ، وبالأخص إذا كان هناك في الباب أقوى منه فليس في مثل ذلك ترك للنص وأخذ بالرأى بل استناد إلى ما هو معروف في الدين ثابت باليقين أجمع عليه أئمة المسامحين ، وإذا أخذ به بعض كان ذلك دليلاً معنوياً على ثبوت الحديث وصحته ، ثم إذا لم يعمل به آخر فهو إما لمعارضته بآخر ، أو نسخه ، أو تأويله ، أو لأمر آخر بين تفصيله في محله ، وعلى كل حال هو شيء آخر فاحفظه .

قوله : ولم ير الشافعي للمريض . وهذا صحيح فإنه ﷺ لم يكن مريضاً .

(باب ما جاء في بدأ الأذان)

حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى نا أبى نا محمد بن إسحاق عن محمد

والله يشير لفظ الحديث : « من غير خوف ولا مطر » . هب أنه كان مريضاً وإنه جمع لأجل المرض فهل من اقتدى به كانوا كاهم مرضى ، فإن الظاهر أنه عليه السلام جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته قاله الحافظ ، فهذا الاحتمال مما لا مساغ له في المقام ، ولا يصح أن يقبله عاقل .

— باب ما جاء في بدأ الأذان : —

الأذان في اللغة : الإعلام ، قال الله تعالى : (وأذان من الله ورسوله) اسم مصدر من أذن تأذينا . وفي الشريعة : إعلام مخصوص بالفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة . قال القرطبي وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة ، لأنه بدأ بالكبرية وهي تتضمن وجود الله وكماله ، ثم ثنى بالتوحيد ونفى الشريك ، ثم بإثبات الرسالة لمحمد عليه السلام ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة — أى الصلاة — عقيب الشهادة بالرسالة ، لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم ، وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد توكيداً . ويحصل من الإذان الاعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعار الإسلام ، والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول ، وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان ، انتهى من " العمدة " (٢ — ٦١٧) و " الفتح " (٢ — ٦٢) ، ومثله تقريباً عن القاضي عياض في " شرح المذهب " (٢ — ٧٥) .

ثم إن بدأ الأذان كان بالمدينة كما هو في حديث ابن عمر في " الصحيحين وأخرجه الترمذى وقد أشار إليه البخارى في ترجمة (باب بدأ الأذان) بإيراد آيتين : ١ — (وإذا ناديتم إلى الصلاة) . ٢ — (وإذا نودي للصلاة من يوم

ابن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه قال : « لما أصبحنا أتينا رسول الله ﷺ فأخبرته بالرؤيا فقال : إن هذه لرؤيا حق فقم مع بلال الجمعة) ، وكلنا الآيتين مدنية ، انظر شرحي الصحيح للأفصيل ، وأيضاً في الآيتين دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب كما يقوله الزمخشري وإن كان مبدأ تشريعه بالرؤيا ، ثم توكيده بشهادة ذوق النبي ﷺ بقوله : « إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى فقم مع بلال فآلقها عليه ، فكان العمل بأمر النبي ﷺ لا برؤيا صحابي فتنط ، ثم تلاه الوحي المتلو في التنزيل بتقريره وتصديقه ، قال انتهى التشريع إلى وحي متلو في ضمن سياقه لأصل آخر ، وهكذا شأن القرآن لا يخلو عن مهمات الأمور وشعائر الدين نصاً أو إشارة أو دلالة كما أوضحنا ذلك من قبل . وروى عن ابن عباس : « أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية - أي (إذا نودي للصلاة) - ، أخرجه أبو الشيخ . ثم إن فرضية الجمعة في السنة الأولى على الراجح ، وقيل : في الثانية ، كما في « العمدة » و « الفتح » . ثم ما يروى من رؤيا أبي بكر وغيره الأذان فلم يصح . ووردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة في ليلة الإسراء ، ولا يصح شيء من هذه الأحاديث ، كذا في « الفتح » (٢ - ٦٣) . قال : وقد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصل بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم عبد الله بن زيد انتهى . والأذان عندنا سنة مؤكدة ، وقال بعضهم بالوجوب ، ولعل مأخذه قول محمد : لو اجتمع أهل بلد على تركه فإلناهم عليه اهـ . وهذا لا يدل على الوجوب ، وهكذا في « البحر الرائق » (١ - ٢٥٥) . واختار ابن الهمام وجوبه ، انظر « فتح القدير » (١ - ١٦٧) ، ورده صاحب « البحر » ، انظر تفصيل المذاهب في حكم الأذان في « العمدة » (٢ - ٦٢٠) . وقد

فإنه أندى وأمد صوتاً منك فألق عليه ما قيل لك وايناد بذلك . قال : فلما سمع عمر بن الخطاب نداء هلال بالصلاة خرج إلى رسول الله ﷺ وهو يجر إزاره وهو يقول : يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي قال . قال : فقال رسول الله ﷺ : فله الحمد فذلك أثبت . وفي الباب عن ابن عمر . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق أتم من هذا الحديث وأطول روى مثله عنه في أهل بلد اجتمعوا على ترك الختان . قال شيخنا : ثم مدار القتال عندي أنهم تركوا ما هو من شعائر الإسلام ، وإن البون بين القتل والقتال لهيب . ومن ههنا ظهر ضعف ما احتج به النووي في شرح "مسلم" (١ - ٦١) (باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة) على قتل قارك الصلاة بحديث : « أمرت أن أقاتل الناس الخ » من رواية جابر ، وابن عمر ، وأبي هريرة في الصحاح ، فإن المذكور في الحديث هو القتال لا القتل .

قوله : أندى وأمد الخ . الأندى : مع حسن صوته كما في "القاموس" ، وفي "النهاية" : أرفع وأعلى صوتاً ، وقيل : أحسن وأعذب ، وقيل : أبعد اه (٤ - ١٤٣) والأمد : الأبعد فالمعطف إما للتفسير أو للتغيير ، واجتماع الكامتين يؤيد الثاني ، والاكتفاء بالأولى في بعض الروايات يؤيد الأول والله أعلم .

قوله : خرج إلى رسول الله ﷺ وهو يجر إزاره . دل هذا اللفظ على أنه خرج عمر إذ سمع الأذان في الحال . وورد في بعض الروايات ما يدل على أنه كتبه عشرين يوماً ثم أخبر به النبي ﷺ رواه أبو داود من حديث أبي عمير ابن أنس عن عمومة من الأنصار وفيه : « وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكتبه عشرين يوماً الخ » وسنده صحيح إلى أبي عمير كما في "الفتح" (٢ - ٦٦) ، وأما أبو عمير فمختلف فيه ، وثقه ابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات ،

وذكر فيه قصة الأذان مثنى مثنى والإقامة مرة مرة ، وعبد الله بن زيد هو ابن عهد ربه ويقال ابن عهد رب . ولا نعرف له عن النبي ﷺ شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد في الأذان . وعبد الله بن زيد بن عاصم المازني له أحاديث عن النبي ﷺ وهر عم عباد بن نعيم .

حدثنا أبو بكر بن أبي النصرنا الحجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أنا نافع عن ابن عمر قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيفتحون الصلوات وليس ينادى بها أحد فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم : اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود . قال : فقال عمر : ألا تبهثون رجلاً ينادى بالصلاة . قال : فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فناد بالصلاة .

وصح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما كما في كتي "التهذيب" وغيره وجعل ابن عهد البر طرق حديث عبد الله بن زيد حسناً ، وهذا الطريق من أحسنها كما في "العمدة" و"الفتح" . والحافظ ابن حجر والحافظ البدر العيني فيه كلام طويل في "الفتح" (٢ - ٦٦) و"العمدة" (٢ - ٦٢١) وما بعدها ، وسيأتي ملخصه .

قوله يا بلال قم فناد بالصلاة . اختلفوا في أن هذا النداء هل هو الأذان المعروف ، أو نداء غيره ، واختار ابن حجر الثاني ، والبيهقي الأول ، ولها كلام مطنب في تأييد آراءهما ، وما اختاره الحافظ ابن حجر هو المختار عند شيخنا لما دلت عليه روايتان قويتان مرسلتان ، الأولى : لسعيد بن المسيب ، أخرجه ابن سعد في "الطبقات" كما في "الفتح" (٢ - ٦٦) . والأخرى : عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع بن جبير في قصة صبيحة ليلة الإسراء في الظهر : فصيح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا فصلى به جبريل الخ ، كما في "الفتح" (٢ - ٣) . ولفظ الشيخ في ما كتبه على "آثار السنن"

قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر .
 بعد ذكر أثر ابن المسيب ، وكذلك في إمامة جبريل ، راجع "الفتح" (٢ -
 ٣) ، وراجع "الكنز" (٤ - ٢٦٤) ، و"الإتحاف" (٣ - ٣٩٤) ،
 و"السعاية" (٢ - ٦) ، ولعله الرشيد الكازروني شارح "المصابيح"
 كما في "الوفاء" (١ - ٣٨٨) ، ولعله المراد بقوله تعالى : (إذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة) فإن الظاهر تقدم الآية على شروعية الأذان انتهى
 كلامه . فتحقق أن اللفظ الذي ينادى به هلال الصلاة قوله : (الصلاة جامعة)
 فكان ذلك قبل تشريع الأذان المعروف . وعلى الأول نحتاج حديث ابن عمر
 إلى تقدير في العبارة وهو خلاف ظاهر السياق كما ذكر ذلك القرطبي احتمالاً
 كما في "الفتح" حيث قال : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه ،
 وصدقه النبي ﷺ هادر عمر فقال فالفاء هي الفصيحة ، فالتقدير :
 فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي ﷺ فنص عليه فصدقه فقال
 عمر اه ، ومثله في "العمدة" .

قريبه : تقدم كلام ابن حجر والعيني ما ملخصه : أن ابن حجر يدعى
 أن الظاهر أنه وقعت المشاورة في الإعلام للصلاة ، وعقيب المشاورة هادر عمر
 فأشار إلى إرسال رجل ينادى "بالصلاة جامعة" ، ثم أرى عبد الله بن زيد
 الأذان في الرؤيا فقصها عليه ﷺ ولم يكن عمر حاضراً في هذا المجلس فجرى
 العمل به ووقع الأمر فسمع عمر الأذان في بيته فخرج وأخبر بما رآه مثله قبل
 عشرين يوماً اه . وما اختاره الحافظ في النداء الأول هو مختار القاضي عياض
 والنووي ، ومال العيني إلى ما ذكره القرطبي ، وقد فكرت فيه طويلاً ولم
 أجد شيئاً بظمن به القلب أمام الروايات فإن في حديث "أبي داود" الذي
 هو أحسن طرقه عند أبي عمر : فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ فقال : سبقني
 عبد الله بن زيد فاستحييت ، فقال رسول الله ﷺ : يا هلال قم فانظر ما

بأمرك به عبد الله بن زيد فافعله ، فأذن بلال . فهذا يدل على أن الأذان إنما جرى العمل به بعد ما أخبر به عمر ، وأن عمر قد كان حاضراً حين قص عبد الله بن زيد رؤياه ، ولكن كيف يتصور سبق عبد الله بن زيد لو كان أخبر هو في ذلك المجلس أيضاً ؟ وحديث عبد الله بن زيد عند الترمذی وحديث ابن عمر عند البخاری كلاهما يدل على أنه جرى العمل بالأذان قبل أن يخبر عمر ، وأنه أخبر به بعد ما سمع الأذان ، وأنه علم برؤيا عبد الله بعد ذلك ، ولكن كيف يصح إذن قوله : « سبقني فاستحييت » فإن هذا القول يدل على أنه علم برؤيا عبد الله بن زيد قبل هذا . وبالجمللة العقدة كما هي لا تنحل بما أفاده البدر والشهاب ، ونظراً إلى توفيق الألفاظ الواردة في الباب يدور بالبال ، و يكاد يطمئن به القلب أن يقال : وقعت المشاورة وعقيبتها وقع العزم على نداء الصلاة جامعة ، ثم أرى عمر الأذان في المنام فنسى أو تأخر لأمر عن أن يقصه على رسول الله ﷺ ، ثم أرى عبد الله بن زيد فقص على رسول الله ﷺ وكان عمر حاضراً فتذكر رؤياه ولكنه لم يخبر بها في هذا المجلس استحياء حيث سبقه عبد الله بن زيد ، وظهرت منقبته ، ثم لما سمع الأذان وهو في بيته خرج يجر إزاره ، ووقع في قلبه أن يخبر الآن رسول الله ﷺ برؤياه ، فأخبره بأنه رأى مثله قبل عشرين يوماً ، فقال رسول الله ﷺ : « لا الحمد ، ثم قال له : ما منعك أن تخبرنا قبل هذا ؟ قال : سبقني عبد الله بن زيد بقص رؤياه عليك فاستحييت من إظهار رؤيائي في ذلك المجلس — وهكذا القلوب اللطيفة تستحي من إهداء شركتها في مزية أصبحت مخصصة بآخر — فيكون الحديث من قبيل ذكر كل ما لم يذكره الآخر ، وانزاحت الدجلة التي لم تنقش بتنوير البدر والشهاب . وإذن جملة : « وكان عمر بن الخطاب قد رآه قبل ذلك الخ » في حديث « أبي داود » في سياق قصة عبد الله بن زيد وقعت معترضة ، وليس الغرض هنا بيان ترتيب الواقعة ، وإنما الغرض التنبيه برؤيا عمر ، ويكون قوله

باب ما جاء في الترجيع في الأذان

حدثنا بشر بن معاذ ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مجذرة في حديث "أبي أود" : « بابلال قم الخ ، مرتبطاً بقوله : « فأراني الأذان ، في سياق قصة عبد الله بن زيد فيكون تشريع الأذان على حديث عبد الله بن زيد ، وكثيراً ما نرى أن الرواة يذكرون طرفاً من الكلام في رواياتهم إما لعدم خفاء الواقعة عليهم أو لعدم عنايتهم بالبحث ، وباتيسر الأمر على من بعدهم ليعد عهدهم فيحدث نزاحم في الروايات ، فهم في رواياتهم لم يكونوا كالمؤرخين يصدد ترتيب الوقائع إلا نادراً ، ويعترض رواياتهم من لم يعرف دأبهم ولم يضع الأمور مواقعها ، والله الأمر من قبل ومن بعد . وهذا الذي قلنا نظراً إلى الروايات الصحيحة في الباب ، وفي بعض الروايات بعض أشياء نزاحم ذلك ، ولكنه لا تقاوم تلك الروايات التي جعلنا مدار الحل عليها والله أعلم .

قريبه آخر : حديث عبد الله بن زيد عند الترمذي في الباب من رواية محمد بن إسحاق بالعنعنة ، ولكنه صرح بالتحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي عند أبي دؤد وابن ماجه وأحمد وغيرهم فانزاحت شبهة التدليس .

— : باب ما جاء في الترجيع في الأذان : —

الترجيع هنا : إعادة الشهادتين مرتين بصوت عال بعد النطق بهما بصوت منخفض ، وقد اختلف فيه الأئمة ، فقال أبو حنيفة وأحمد بعده ، وإليه ذهب الثوري . وقال به مالك والشافعي ، وعن أحمد جواز الأمرين . قال في "المغني" (١ - ٤٢١) : وهذا من الإختلاف المباح ، فإن رجع فلا بأس ، نص عليه أحمد وكذلك قال إسحاق إ. هـ . وحكي الخرق والآثر عن أحمد أنه لا يرجع . قال الشيخ : واختاره الحنابلة كما في "التحقيق" لابن الجوزي . أقول : وذلك لأجل رواية الخرق في "مختصره" كما في "المغني" و"المجموع" (٣ - ٩٣) .

قال : أخبرني أبي وجدى جميعاً عن أبي محذورة : « أن رسول الله ﷺ أفعله واستدل أبو حليفة بأذان بلال ، وهو خال عنه كما ثبت ذلك بأسانيد صحيحة . وكذلك أذان الملك النازل من السماء . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : حديث عبد الله بن زيد هو أصل التأذين وليس فيه الترجيع ، فدل على أن الترجيع غير مسنون اهـ . حكاه "الزبلى" (١ - ٢٦٢) ثم إن حديث عبد الله بن زيد مخرج في "سنن أبي داود" و "ابن ماجه" من طريق محمد بن إسحق بالسباع من محمد ابن إبراهيم النخعي ، ورواه ابن حبان وابن خزيمة في "صحيحيهما" وقال محمد ابن يحيى الذهلي : ليس في أخبار عبد الله بن زيد في فضل الأذان خبر أصح من هذا ، وصححه البخاري كما في "العلل" للترمذي ، ورواه ابن الجارود في "المتقى" ، وكذلك رواه أحمد في "مسنده" وزاد في آخره : « ثم أمر بالتأذين وكان بلال يؤذن بذلك الخ ، انظر "الزبلى" (١ - ٢٥٩) . وبالجملة فحديث عبد الله بن زيد بجميع طرقه ليس فيه الترجيع كما قاله ابن الهمام . وفيه حديث ابن عمر عند أبي داود وابن حبان وابن خزيمة : « إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة » . قال ابن الجوزي : إسناده صحيح كما في "فتح القدير" (١ - ١٦٨) ، وأعلى إسناده لحديث عبد الله بن زيد ما يستدل به لأبي حليفة هو ما رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" : فقال : حدثنا وكيع نا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي لبلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : « أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثنى مثنى وأقم مثنى مثنى ، اهـ قال - أى ابن دقيق العيد - في "الإمام" : وهذا رجال الصحيح كذا في "الزبلى" (١ - ٢٦٧) ، وقال ابن حزم في "المحلى" : وهذا إسناده في غاية الصحة منى إسناده للكوفيين اهـ . انظر "الزبلى" مع حاشيته .

وأني عليه الأذان حرفاً حرفاً قال إبراهيم: مثل أذاننا، قال بشر: فقلت له: أعدد واستدل القائلون بالترجيع بأذان أبي محذورة وفيه الترجيع، وأما إقامة أبي محذورة فورد فيها التثنية من طرق صحيحة، وورد في إقامة هلال: الإفراد والتثنية كلاهما. وأما الروايات التي لم تصح فهي مختلفة فثبت عدم الترجيع في أذان أبي محذورة عند الطبراني، وثبت إبتار الإقامة في حديثه عند الحازمي، كما في "تخريج الزيلعي". وكذا عند البيهقي والدارقطني وغيرهم. ثم كلمات الأذان: تسع عشرة كلمة عند الشافعي بترجيع التكبير في أوله وترجيع الشهادتين، وسبع عشرة كلمة عند مالك بالترجيع من غير ترجيع، وروى مثله عن أبي يوسف في "الدور المختار" أي في تثنية التكبير في أول الأذان، فيكون الأذان عنده ثلاث عشرة كلمة وهي رواية محمد والحسن أيضاً كما في "رد المحتار" (١ - ٣٥٨). وخمس عشرة كلمة عند أبي حنيفة وأحمد على ما هو المختار عند الخنابلة على رواية الخرق كما تقدم.

فائدة: سمي ابن رشد في "قواعده" الأول: أذان المكين، والثاني: أذان المدنيين، والثالث: أذان الكوفيين، وزاد أذاناً رابعاً، وهو: أذان البصريين، بترجيع التكبير الأول وتثليث الشهادتين والحبيلتين، يبدأ بالشهادة حتى يصل إلى "حي على الفلاح" ثم يعيد الكلمات الأربع مرة ثانية وثالثة، قال: ربه قال الحسن البصري وابن سيرين، فهي أيضاً تسع عشرة كلمة ولكن بهذا التفصيل. وأما كلمات الإقامة فسبع عشرة عند أبي حنيفة بزيادة تثنية الإقامة، وعشر عند مالك بإفراد "قد قامت الصلاة"، وإحدى عشرة عند الشافعي وأحمد كما في "المغني"، وعند الشافعية أقوال آخر: عشرة، وتسع، وثمان، وتثنية إقامة إن رجع في الأذان كما في "شرح المذهب".

ثم المأثور: الوقف على أواخر الكلمات. وقد ورد: «الأذان جزم» من قول إبراهيم النخعي موقوفاً كما يأتي عند الترمذي وهو الصحيح، وما روى عنه

على فوصف الأذان بالترجيع . قال أبو عيسى : حديث أبي محذورة في الأذان مرفوعاً فلم يثبت ، راجع للتفصيل "رد المختار" (١ - ٣٥٨ و ٣٥٩) وحكى في "العمدة" عن أبي العباس - وهو المبرد - بأن سمع وقفاً لا إعراب فيه اه . وحكى ابن عابدين عن "روضة العلماء" قال ابن الأنباري : هوام الناس بضمون الراء في "أكبر" ، وكان المبرد يقول : الأذان سمع موقوفاً في مقاطيعه ، و الأصل في "أكبر" تسكين الراء ، فحولت حركة ألف اسم الله إلى الراء كما في "آلسم الله" ، وفي "المغني" : حركة الراء فتحة وإن وصل بنية الوقف ، ثم قيل : هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظاً لتفخيم الله ، وقيل : نقلت حركة الحمزة اه . وعلم من هذا أن المأثور عن المبرد هو فتحة الراء في "أكبر" الأول من التكبيرين ، والوقف على الثاني ، وبذلك يتفق القولان عنه ، ولكن لا تساعد الرواية . قال ابن عابدين : وكل هذا خروج عن الظاهر ، والصواب أن حركة الراء طمة إعراب إلا أنها سمعت موقوفة اه ملخصاً . وللشيع عبد الغني الناهلي رسالة فيه سماها "نصديق من أخبر بفتح راء الله أكبر" كما ذكرها ابن عابدين ، ثم على كل كلمة أذان وقف اصطلاحاً ، إلا أن "الله أكبر" مرين بمنزلة كلمة . وفي "الدر المختار" وشرحه : ويرسل فيه بسكنة وهذه السكنة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما أفاده في "الإمداد" أخذاً من الحديث وبه صرح في "التتارخانية" اه . قلت : وفي "البدائع" (١ - ١٤٧) : كل تكبيرتين بصوت واحد عندنا فكأنها كلمة واحد فيأتي بهما مرين الخ ، وكذا قاله النووي مع الشافعية في "شرح المذهب" ، وهذا الوقف يرسل ، وفي الإقامة الوقف على كل كلمتين ، ويسمى هذا حدرأ في الإقامة ، فإن يرسل أحد في الإقامة أو حدر في الأذان فهل بعيد ؟ والذي في أكثر كتبنا أنه لا بعيد الإقامة ولا الأذان ، حكاه في "البحر" (١ - ٢٥٧) عن "الكافي" ،

حديث صحيح . وقد روى عنه من غير وجه ، وعليه العمل بمكة ، وهو قول الشافعي .

وحكى خلافه عن " الظهيرية " : بأنه بعيد الأذان لو جعله إقامة ولا بعيد الإقامة لو جعلها أذاناً ، وحكى عكسها عن " المحيط " فراجعه . ثم الإعادة إنما هي أفضل فقط كما في " الهدائع " ، قاله ابن عابدين . وكلام قاضيخان — على ما حكاه في " البحر " — وإن كان سياقه في إعادة الإقامة لكنه يفيد إعادتها وترك السنة . وإن رجع حتى في الأذان فقال صاحب " البحر " (١ - ٢٥٦) : والظاهر من عباراتهم أن الترجيع عندنا مباح فيه ليس بسنة ولا مكروه اهـ ، وهو المعتمد . وقال صاحب " النهر " : أنه خلاف الأولى على ما حكاه ابن عابدين ، وكل من قال بالكراهة فيأول كلامه بأنه مفضل ، كما بأول كلام صاحب " الدر المختار " في كراهية صيام عاشوراء منفرداً بأنه مفضل وبالجمله فالقول بكراهة الترجيع خلاف الصواب ، وكيف وقد استمر الترجيع من عهد النوبة بمكة إلى عهد الشافعي ، وكان الساف يشهدون مكة في مواسم الحج كل سنة ولم ينكره أحد منهم ، وهذا يدل على ما قلنا ، أفاده الشيخ . ثم لا ينبغي أن الترجيع بمعنى التطريب والتغني بغير كلماته ، فهو مكروه عندهم من غير اختلاف كما في " البحر " وغيره ، وقد وقع التعبير من هذا المعنى بالترجيع في الأذان في " المبسوط " للسرخسي فكرهه فليتببه ، وقد أشار إليه ابن عابدين أيضاً في حاشية " البحر " .

وأما إبتار الإقامة عندنا فهل حكمه حكم الترجيع عندنا ؟ قال الشيخ رحمه الله : فلم أر التصريح به في كتب فقهاءنا ، نعم صرح به غيرنا . قال ابن عهـ البر : ذهب أحمد وإسحاق وداؤد وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح ، فإن رجع التكبير الأول في الأذان أو ثناه ، أو رجع في التشهد أو لم يرجع ، أو ثنى الإقامة أو أفردا كلها أو إلا " قد قامت الصلاة " فالجميع جائز . حكاه

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى نا عفان نا همام عن عامر الأحول عن مكحول الحافظ في "الفتح" (١ - ٦٩) . وكلام النووي في "شرح المذهب" (٣ - ٩٦ و ٩٧) يشير إلى عدم جواز تشنية الإقامة كما يدل كلامه على جواز عدم الترجيع في (١ - ٩١ و ٩٢) مع كراهة . وحكى في آخر كلامه عن محمد بن نصر المروزي : فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على إفراد الإقامة و اختلفوا في الأذان بمعنى إثبات الترجيع وحذفه اه . قال الراقم : وبعارض ما يحكيه من الإجماع ما حكاه ابن عهدة البر كما تقدم آنفاً . وبالجملية ما صرح به أحمد وإسحاق قول وسط ، فلا حاجة إلى تفسيح ساحة الخلاف . وادعى ابن خزيمة تشنية الإقامة مع الترجيع في الأذان ، وإفرادها بحذف الترجيع في الأذان ، وادعى أنه لم يثبت خلافه فلا يجوز إفراد الإقامة بترجيع في الأذان عنده ، وهو تحكم ولم يرض به الشافعية . وردده البيهقي لأجل ادعائه صحة التشنية في الإقامة ، وهذا منه عجيب ، والله سبحانه يقول : (ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) . فرحم الله من أنصف ولم يتعسف . قال شيخنا : وبالجملية لا بد من القول بجوازه ، وفي "مواهب الرحمن" أن الإبتار في الإقامة لعله كان . فالحاصل : أنه لا بد من القول بثبوت الترجيع وعدمه وإبتار الإقامة وتشنيها ، وإنما يبقى الخلاف في الأولوية ويبحث في الترجيع والله أعلم . ثم إنه عبر علمائنا بأن أبا حنيفة أخذ بأذان بلال وإقامة أبي محذورة . قال الشيخ : وأجود منه ما أفاده صاحب "الهداية" فقال في الأذان كما أذن الملك النازل من السماء . وقال في الإقامة : هكذا فعل الملك النازل من السماء اه . قال : وهذا تعبير في غاية من النفاسة . وأما ما ورد في "سنن أبي داود" من إبتار الإقامة مع إقامة الملك النازل من السماء في حديث عبد الله بن زيد في (باب كيف الأذان) وفيه : ثم تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على

عن عهد الله بن محيريز عن أبي محذورة : « أن النبي ﷺ عامه الأذان تسع الفلاح ، قد قامت للصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله اه . قال شيخنا : فيقال : إن تلك الرواية فيها اختصار من الراوى أو إحالة على كلمات الأذان ، فإن الكلمات كانت مشتركة وحدث قبلها بالأذان ، فيحتمل أنه حدث بها فرادى وقال اجعلها كالأذان كما وقع التعبير في إجابة عمر الأذان بالإفراد في كلمات الأذان عند مسلم في " صحيحه " (١ - ١٦٧) (باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه) وعند الكل هو اختصار ولاهد . وذلك لأنه لم يثبت الإفراد في الأذان لا رواية ولا تعاملاً . ثم إنهم قد تصدوا للإجابة عن الترجيع في حديث أبي محذورة فقال الطحاوى (١ - ٧٩) (باب الأذان كيف هو) من " شرح معاني الآثار " ما ملخصه : أنه يحتمل أن يكون أبو محذورة لم يمد بذلك صوته على ما أراد النبي ﷺ منه فقال له : « ارجع وامدد على صوتك » . وقال صاحب " الهداية " (١ - ٧٠) (باب الأذان) : « وكان ما رواه تعليماً فظنه ترجيعاً اه . وقال ابن الجوزى في " التحقيق " حكاه " الزيلعى " (١ - ٢٦٣) : إن أبا محذورة كان كافراً قبل أن يسلم فلما أسلم ولقنه النبي ﷺ الأذان أعاد عليه الشهادة وكررها لتثبت عنده ويحفظها ، ويكرر على أصحابه المشركين ؛ فلأنهم كانوا ينفرون منها بخلاف نفورهم من غيرها ، فلما كررها عليه ظنها من الأذان فعده تسع عشرة كلمة اه . وحاصله : أنه كان يحدث عهد بالإسلام فأعاد عليه الشهادتين ليرسخ التوحيد في قلبه وينتفع به من وراءه من المشركين فظنه سنة عامة في الأذان . والأحسن في هذه الأقوال ما أفاده ابن الجوزى فإن الحق أن الترجيع ثابت غير أن الحنفية رجحوا عدمه لأن هلالاً استمر أذانه بين يدي رسول الله ﷺ من غير ترجيع فيه قبل تعليمه ﷺ أبا محذورة الأذان وبعده . قال الزيلعى : وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة في المعنى ، ويردها لفظ أبي داود : « قلت : يا رسول الله سنة الأذان ، وفيه : ثم

عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك ثم
ترفع صوتك بها . فجعله من سنة الأذان ، وهو كذلك في " صحيح ابن حبان " و
" مسند أحمد " ولكنه معارض بما أخرجه الطبراني عن أبي محذورة وليس فيه
ترجيع اه . قال الراقم : وأحسب من هذه الأقوال وأبلغ منه في المقصود ما
أفاده ابن قدامة في " المغني " (١ - ٤٢١) : ويحتمل أن النبي ﷺ إنما أمر
أبا محذورة بذكر الشهادتين سرّاً ليحصل له الإخلاص بها فإن الإخلاص في
الإسرار بهما أبلغ من قولهما إعلاناً للإعلام ، وخص أبا محذورة بذلك لأنه لم يكن
مقرأ بهما حينئذ ، فإن في الخبر أنه كان مستهزأً بهكي أذان مؤذن النبي ﷺ ،
فسمع النبي ﷺ صوته فدعاه فأمره بالأذان . قال : ولا شئ عندي أهنئ
من النبي ﷺ ولا مما يأمرني به ، فقصد النبي ﷺ نطقه بالشهادتين سرّاً ليسلم
بذلك ولا يوجد هذا في غيره ، ودليل هذا الاحتمال كون النبي ﷺ لم يأمر به
هلالاً ولا غيره ممن كان مسلماً ثابت الإسلام ، انتهى كلامه . قال الراقم
الهنوري : وما أشار إليه من الخبر فأخرجه الدارقطني في " سننه " وفيه قصة
طويلة وفي آخره : ثم دعاني حين قضيت التأذين وأعطاني صرة فيها شئ من
فضة ثم وضع يده على ناصية أبي محذورة ثم أمرها على وجهه ثم أمر بين يديه
ثم على كبده حتى بلغت يده سرّة أبي محذورة ثم قال رسول الله ﷺ : بارك
الله فيك وبارك عليك ، فقلت يا رسول الله : مرني بالتأذين بمكة ؟ فقال : قد
أمرتك ، وذهب كل شئ كان لرسول الله ﷺ من كراهيته وعاد ذلك كله محبة
للنبي ﷺ وهذه القصة تؤيد ما أفاده ابن قدامة ، وأيضاً فليس فيه الأمر بالترجيع
حين جعله مؤذناً بل كان ذلك حين ياتي كلمات الأذان ، فلعل أبا محذورة أبقاه
تذكراً لتلك البركة التي حصلت له بذلك ، والتذاذاً بإعادتها ، فجري سنة في
أذانه وفي أذان ولده بعده وهكذا حتى شاعت فيما شاعت من البلاد ، فلا يبعد أن يكون

صحيح . وأبو محذورة اسمه سمرة بن معير . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا في الأذان . وقد روى عن أبي محذورة أنه كان يفرد الإقامة .

وجه التعامل به هذا لا غير ، ويؤيده ما روى أبو داود في "سننه" : فكان أبو محذورة لا يجز ناصيته ولا يفرقها لأن النبي ﷺ مسح عليها . فإذا كان استمر على عدم جز ناصيته تبركاً وتيمناً فما ظلك بكافى الشهادة بالترجييع ، و قد حصل له ما حصل من نورها وحلاوتها . وتقرير الوجه هكذا أرى أنه الصق بالواقعة وأعلق بالقلب والله أعلم بالصواب . وقال ابن الجوزي في "التحقيق" — على ما حكاه الزيلعي — : حديث عبد الله بن زيد أصل في التأذين وليس فيه ترجيع ، فدل على أن الترجيع غير مسئول ، وأيضاً حكى في موضع آخر : وأيضاً فأذن أبي محذورة عليه أهل مكة ، وما ذهبنا إليه عمل أهل المدينة والعمل على المتأخر من الأمور . قال الرافق : فالخاصل أن الترجيع كان في أذان أبي محذورة غير أن كل فريق اختاروا ما اختاروا بوجوه الترجيع . فقال النووي في "المجموع" (١ - ٩٣) : وهو — أي حديث أبي محذورة — مقدم على حديث عبد الله بن زيد لأوجه : أحدها : أنه متأخر . والثاني : أن فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة . والثالث : أن النبي ﷺ لقنه إياه . والرابع : عمل أهل الحرمين بالترجييع . ويقول الحنفية والحنابلة : عدم الترجيع مقدم على الترجيع لوجوه : الأول : أن حديث عبد الله أصل في التأذين ، وأذان الملك النازل من السماء كان من غير ترجيع . الثاني : أذان بلال لم يكن فيه ترجيع وهو مؤذن رسول الله ﷺ بإطباق أهل الإسلام سافراً وحضراً إلى أن توفي ﷺ . ومؤذن أبي بكر الصديق إلى أن توفي من غير ترجيع . الثالث : أنه المتأخر إذ أقره النبي ﷺ حين رجع إلى المدينة بعد ما لقن أبا محذورة الأذان بمكة . الرابع : أنه جرى تعامل أهل المدينة بحديث عبد الله في عهد النبوة وفي عهد الصديق ، ولم يدر متى حدث الترجيع في أهل المدينة . الخامس : أن رواية

—: باب ما جاء في أفراد الإقامة:—

حدثنا قلبية نا عبد الوهاب الثقفي ويزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن أبي

عدم الترجيع أكثر وأصح إسناداً . السادس : أن حديث أبي مخزومة روى مختلفاً ، فروى بعدم الترجيع عند الطبراني ، ولم يقع اختلاف في حديث بلال ولا حديث عهد الله بن زيد . السابع : أن ما عدا الشهادة لا ترجيع فيه بالإجماع ، واختلفوا فيها فالقياس على ما أجمعوا أولى . الثامن : أن الترجيع يحتمل محامل قوية كما سلفت وعنده هذه المحامل أنى يقوى به الاستدلال . وأما الإقامة عندنا فتصدي الشافعية إلى نفي التثنية في إقامة بلال ، كما يقول حامل لوائهم في ذلك البيهقي في "سننه الكبرى" وعنه في "شرح المذهب" ، غير أن النفي ما هو بممكن فإن التثنية في الإقامة ثابتة من غير ريب كما حققه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١ - ٨٠) وأسنده عن الأسود وسويد بن غفلة عن بلال أنه كان يؤذن مثنى ويقيم مثنى ، وأسند حديث ابن أبي ليلى من طرق في تثنية الإقامة وإلقاءها على بلال . وكذلك حققه الزيلعي في "نصب الرأية" (١ - ٢٦٦ و ٢٦٧) وفي "شرح معاني الآثار" (١ - ٨١) : إن بلالاً اختلف فيما أمر به من ذلك ، ثم ثبت هو من بعد على التثنية في الإقامة بتواتر الآثار في ذلك . فلم أن ذلك هو ما أمر به أ هـ . وقال ابن الهمام في "الفتح" (١ - ١٦٩) : وقد قال الطحاوي : تواترت الآثار عن بلال أنه كان يثنى الإقامة حتى مات . وعن إبراهيم النخعي كانت الإقامة مثل الأذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة إذا خرجوا ، بمعنى بنى أمية ، كما قال أبو الفرج ابن الجوزي ؛ كان الأذان والإقامة مثنى مثنى ، فلما قام بنو أمية أفردوا الإقامة أ هـ .

—: باب ما جاء في أفراد الإقامة:—

هذا الباب للمجازين كما أن الباب اللاحق للعراقيين .

قلاية عن أنس بن مالك قال : « أمر هلال »

قوله : أمر هلال . « أمر » . هكذا وقع في معظم الروايات على البناء للمفعول كما أفاده الحافظ في «الفتح» (٢ - ٦٥) وهل هذه الصيغة تقتضي الرفع عند المحدثين والأصويين؟ فيه خلاف مشهور، ورجح الكرمانى ثم العسقلاني هنا رفعه، انظر «العمدة» (٢ - ٦١٩) و«الفتح» (٢ - ٦٥) وفي رواية روح بن عطاء عن خالد عن أبي قلاية عن أنس وفيها : « فأمر هلالاً » - بالنصب - . قال الحافظ : وهو بين في سياقه، قال : وأصرح من ذلك رواية اللساني وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ : « إن النبي ﷺ أمر هلالاً الخ » وقال في «التلخيص» : « ورواه اللساني وابن حبان والحاكم وأفظهم : « إن رسول الله ﷺ أمر هلالاً الخ » ولكن في «كتاب العلل» لابن أبي حاتم (١ - ١٩٤) : « مثل أبو زرعة عن حديث رواه عثمان بن أبي صالح المصري عن أبي طيبة (كذا في الأصل والصحيح ابن طيبة) عن عقيل عن الزهري عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ أمر هلالاً أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة » . قال أبو زرعة هذا حديث منكر . وفي «نصب الرأية» في هذا الحديث قال الشيخ في «الإمام» : « والصحيح من مذهب الفقهاء والأصوليين أن قول الراوى : « أمر » أو « أمرنا » ملحق بالمسند لكنه ورد بصيغة الرفع كما روى قتيبة عن عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلاية عن أنس : « أن النبي ﷺ أمر هلالاً أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة » إلا أن ابن أبي حاتم ذكر عن أبي زرعة أنه قال : « هذا حديث منكر » . ويقول البدر العيني : « و يحتمل أن يكون الأمر فيها غير الرسول ﷺ ، ثم رد كلام ابن حجر بقوله : قلنا : روى البيهقي في «سننه الكبير» من حديث ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وأبو عوانة في «صحيحه» من حديث الشعبي عنه ولفظه : « أذن مثني وأقام مثني » . وحديث أبي مخذرة عند الأثير لمذى صحيحاً : « علمه الأذان مثني مثني والإقامة مثني مثني » ، وحديث أبي جحيفة :

أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة ، . وفي الباب عن ابن عمر . قال أبو عيسى :
 « أن بلالاً رضي الله عنه كان يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى الخ ، فعارض حديث
 روح بن عطاء بما ذكره كما ترى . قال الراقم : وبعارض أيضاً بما ذكره
 الحافظ في " التلخيص " (ص ٧٤) : وروى الحاكم والبيهقي في الخلافيات
 والطحاوي من رواية سويد بن غفلة : « أن بلالاً كان يثنى الأذان والإقامة ، وادعى
 الحاكم فيه الانقطاع ، ولكن في رواية الطحاوي : « سمعت بلالاً الخ ، وبما ذكره
 أيضاً : وروى عهد الرزاق والدارقطني والطحاوي من حديث الأسود بن يزيد
 « أن بلالاً كان يثنى الأذان ويثنى الإقامة وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير ، اه .
 وبعارض كذلك بما تقدم من حديث ابن أبي ليلى من طرق صحيحة متصلة .

قوله : أن يشفع الأذان . استدل به المالكية على تشية " الله أكبر " في
 الأول ، وعن أبي يوسف مثله كما في " الهدائع " . ونقول : التربع هنا بمنزلة
 التشية عندنا أيضاً لأدائها في نفسين لا أربع . هذا في صورة التطبيق حيث صح
 التربع في حديث أبي مخنف عند الشافعي وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن
 حبان ، وجاء في بعض طرقه كون الأذان تسع عشرة كلمة ، وبالتربع والتجميع
 يتم ذلك العدد ، وكذلك صح التربع في حديث عبد الله بن زيد من عدة
 طرق ، انظر " نصب الرأية " و " التلخيص " فدل ذلك على أن التربع في التكبير
 الأول ثابت صحيح بلا ريب ، فإن لم يوفق بين الروايات تعين المصير إلى ما هو
 أصرح في الباب وما لا يحتمل تأويله .

قوله : ويؤثر الإقامة . أمر بإيتار الإقامة ، واحتج به الجمهور في أفراد
 ألفاظها ، وأجاب الحنفية بأن الغرض إيتار صوتها بأن يحذر فيها قاله المحقق ابن
 الهمام وغيره ، وقال : يجب الحمل على هذا المعنى لبوافق ما روينا من النص

حديث أنس حديث حسن صحيح ، وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين . وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

الغير المحتمل ، كيف ؟ وقد قال الطحاوي : توارث الآثار عن بلال أنه كان يثني الإقامة حتى مات الخ ، وكذلك الشافعية وغيرهم مضطرون إلى التأويل في إبتار الفاظها ، فإن التكبير مثنى مثنى عندهم ، فأجابوا بأن التشنية في تكبير الإقامة بالنسبة إلى الأذان أفراد كما في " فتح الهاري " (١ - ٦٨) ولفظ النووي في " شرح المذهب " (٣ - ٩٣) : فالجواب أنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان فإن التكبير في أول الأذان أربع كلمات ، ولأن السنة في تكبيرات الأذان الأربع أن يأتي بها في نفسين كل تكبيرتين في نفس ، وفي الإقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس فصارت وترأ بهذا الاعتبار والله أعلم ، انتهى لفظه ، وهذا قريب مما قاله الحنفية بل أبعدهوا في التأويل عنهم فإنهم ذهبوا إلى التجوز في إبتار التكبيرات واختاروا الحقيقة في سائر الكلمات فكانهم جمعوا بين الحقيقة والحجاز بلفظ واحد كما هو مذهبهم في قواعد الأصول ، فاضطروا إليه لتصحيح المذهب . و أما الحنفية فتأولوها على منهاج واحد توفيقاً بين الروايات ، ولما ثبت من توارث التشنية في إقامة بلال ، فانظر أيهم أهدى إلى الحقيقة ، ولكنه يخالفهم ما ورد من الاستثناء في رواية " الصحيحين " من طريق أبيوب عن أبي قلابة عن أنس في " البخاري " في (باب الأذان مثنى) وفي " مسلم " (باب الأمر بشفع الأذان وإبتار الإقامة) : « إلا الإقامة » ولم يتوجهوا إليه . قال الشيخ : الاستثناء بقوله : « إلا الإقامة » ليس من قوله : « ويوتر الإقامة » بل الغرض بيان أن الإقامة مثل الأذان مع بيان اختلاف كيفية الأداء « إلا الإقامة » أي ما هذا لفظ « قد قامت الصلاة » فإنه زيادة على ذلك . وقال شيخنا العثماني في " فتح الملهم " (٢ - ٤) : والأظهر ما قاله شارح " النقاية " : أن الأمر بإبتار الإقامة من باب الاختصار في بعض الأحوال تعليماً للجواز ، ولا يستمر صلة بدليل

—: باب ما جاء في أن الإقامة مثني مثني: —

حدثنا أبو سعيد الأشج نا عقه بن خالد عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة ما ذكرنا سابقاً من إقامة بلال رضى الله عنه هـ . وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه قد أفصح بهذا الجواب في دروس الترمذي ثم رأيت في شرح "النقابة" والله الحمد هـ . وادعى ابن مندة والأصيل بأن الاستثناء ليس من الحديث بل مدرج من قول أيوب ، وهذا يؤيد الحنفية ، ونظر فيه الحافظ في "الفتح" بأن رواية عبد الرزاق وسياقه يدل على رفعه ، وكأن الحافظ يستدل على الاحتمال ولم يقم عليه حجة قوية عنده ، انظر "الفتح" (٢ — ٦٧ و ٦٨) .

قريبه : وثبت في رواية عن ابن عمر "الله أكبر" ثلاثاً في "مصنف ابن أبي شيبة" . قال الشيخ : وكنت أزعجهم أنه سهو الناسخ حتى رأيت مثله في "موطأ محمد" (ص — ٨٦) في (باب الأذان والثوب) عن مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكبر في النداء ثلاثاً ويتشهد ثلاثاً الخ ، قال الراقم : وهو كذلك في "المحلى" لابن حزم (٣ — ١٥٥) قال : روى معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : « الأذان ثلاثاً ثلاثاً » . ورواه البيهقي في "الكبرى" (١ — ٤٢٤) في (باب ما روى في حى على العمل) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ رواية محمد إلا أنه قال : ويشهد . وأغرب منه ما تقدم من أذان البصريين بتربيع التكبير وتثليث الشهادتين والحيعةتين كما ذكره ابن رشد ، ولعله من "استدكار" الحافظ أبي عمر فإنه صرح بأنه نقل المذاهب منه فلعل هناك أصلاً لكل ذلك ، ولكن لا يخلو عن الغرابة رواية وتعاملاً .

—: باب ما جاء في أن الإقامة مثني مثني: —

هذا الباب للعراقيين كما كان الأول للحجازيين ، وأجاب الحجازيون عنه

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال : « كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة » . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى : « أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » . وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : ثنا أصحاب رسول الله ﷺ أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام . وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد .

بأن هذا الحديث معلول بالانقطاع والاضطراب ، ثم بالمعارضة بحديث أنس في " الصحيحين " انظر " السنن الكبرى " للبيهقي (١ - ٤٢١) و " شرح المهذب " (٣ - ٩٥) وما بعدها ، ولكن قال البيهقي (١ - ٤١٨) : وفي صحة التثنية في كلمات الإقامة سوى التكبير وكلمتي الإقامة نظر في اختلاف الروايات ما يوهم أن يكون الأمر بالتثنية عاد إلى كلمتي الإقامة الخ . ورده المارديني في " الجواهر النقي " بأنه يدل على بطلان هذا التأويل عند كلمات الإقامة سبع عشرة كلمة ، وأيضاً روح بن عهدة في روايته عن ابن جريج عند الكلمات كلها مثناة ، وكذا حجاج عن ابن جريج فيما رواه النسائي ، وحسنه الحازمي ، فكيف تعود التثنية إلى كلمتي الإقامة فقط مع هذا التصريح اه .

قوله : وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد ، أجاب عنه الزبلي فقال في " نصب الرأية " (١ - ٢٦٧) : وقال المنذرى في " مختصره " قول ابن أبي ليلى : « حدثنا أصحابنا » إن أراد الصحابة فهو قد سمع جماعة من الصحابة فيكون الحديث مسنداً وإلا فهو مرسل اه . قلت : أراد به الصحابة ، صرح بذلك ابن أبي شبة في " مصنفه " فقال حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال : « يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام

قال بعض أهل العلم : الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى . وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة .

وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثنى مثنى وأقام مثنى مثنى ، انتهى . قال في "الإمام" : وهذا رجال الصحيح ، وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة ، وإن جهالة أسمائهم لا تضر ، انتهى ما أفاده الزيلعي . قال الدارقطني في "الهيوع" (ص ٤١٠) : عبد الله بن زيد بن عبد ربه توفي في خلافة عثمان الخ ، كما قاله شيخنا . وحكي الحافظ في "الإصابة" (٢ - ٣١٢) : عن محمد بن عبد الله بن زيد : مات أبي سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن أربع وستين وصلى عليه عثمان ا هـ . وعبد الرحمن أدرك عهد عمر ، ورأى مائة وعشرين صحابياً . وقال الحافظ في "التهذيب" (٦ - ٢٦٠) : ولد لسك بقين من خلافة عمر ، وروى عن أبيه وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن زيد بن عبد ربه ولم يسمع منه الخ . قلت : لا مانع من السماع إذ سنه حين توفي عبد الله بن زيد نحو ثمانية أعوام ، وهو من يتحمل السماع ، على أن الإمام علاء الدين المارديني قال : ولد ابن أبي ليلى سنة سبع عشرة ، ويقول الحافظ أبو عمر في "الاستيعاب" في ترجمة عبد الله بن زيد هذا : وروى عنه سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وابنه محمد بن عبد الله بن زيد ا هـ . والمتأدر منه أنه يروى عنه سماحاً . وقال البدر العيني في "العمدة" (٣ - ١٢٨) : عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي كان أصحابه يعظمونه ، كان أميراً أدرك مائة وعشرين صحابياً . قال عبد الملك بن عمير : رأيت ابن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من الصحابة يستمعون لحديثه وينصتون له ا هـ . وفي "التهذيب" مثله ، وزاد "فيهم البراء" . مات رحمه الله غريقاً بنهر البصرة شهيداً سنة ثلاث وثمانين . وعلى هذا فلا يبقى إذن ريب في صحة السماع ، ولو فرضنا أنه يروى عن عبد الله بن زيد بواسطة أحد من الصحابة ولم يسمع منه

بغير واسطة فيكون مراسلاً عن الصحابة وهو في حكم المسند مقبول اتفاقاً .
وبالجملة لا يخلو إما أن تكون روايته مسندة من غير وسيط كما هو الأقرب
إلى الصواب ، أو تكون مرسلة بواسطة الصحابة ، وهي مسندة حكماً ، والله ولي
التوفيق . وبالجملة زالت علة الانقطاع من غير شك ، وقد جاءت الأجوبة عن
الهيبة في التفصيل الذي سقناه في ما سبق .

وأبوليل اسمه : بلال ، وقيل : يسار صحابي .

قريبه : حكي البيهقي في " الكبرى " (١ - ٤١٩) والنووي في " المجموع " (٣ - ٩٧) رواية الزعفراني في تقديم عن الشافعي ما نصه : الرواية في
الأذان تكلف لأله خمس مرات في اليوم واللياة في المسجدين - يعني مسجد
مكة والمدينة - على رؤس المهاجرين والأنصار ، وهؤذنو مكة آل أبي مخزومة ،
وقد أذن أبو مخزومة للنبي ﷺ وعلمه الأذان ثم ولده بمكة ، وأذن آل سعد
القرظ منذ زمن رسول الله ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه ، كلهم يحكي الأذان
والإقامة والتثويب وقت الفجر كما ذكرنا ، فإن جاز أن يكون هذا خطأ من
جماعتهم والناس يحضرتهم ، وبأئينا من طرف الأرض من يعلمنا ذلك ، جاز له
أن يسألنا عن عرفة ومنى ثم يخالفنا ولو خالفنا في المواقيت لكان أجور له من
مخالفتنا في هذا الأمر الظاهر المعمول به ، انتهى كلام الشافعي رحمه الله . قال
الراقم عفا الله عنه : ياليت لو كان قائل هذا الكلام غير الإمام الشافعي ، فإن
في كل قطعة من المقال مهالاً للبحث واسعاً ، وأستغرب من مثل الإمام دأبه في
الرد بهذه اللهجة التي فيها جفوة وقسوة ، ونظراً إلى جلالة قدره أتلكأ عن جواب
كلمة كلمة بيد أن الكلام غير مستساغ ، وأرى أنه أحسن الإمام نوع قوة في الروايات
في الجانب الآخر أو معارضة بينها بحيث لا يمكن انصرامها أو ترجيح مذهبها
بالرواية فقط ، فحاول أن يتمسك بالتعامل الحادث في عصره ، وهو على علم
من أن الحرمين قد تداولتها دول وحكومات ، واستخلفتها إمارات وولايات

من عهد رسول الله ﷺ إلى عهده فكم وكم غيرت أمور وأمر وحديث ظروف وأحوال ، فأنى يستقيم التمسك والحال هذه على تعامل ماض في عهده ؟ ! فأقول مقتنعاً بإشارات في الباب : قال أبو محمد ابن حزم في "المهل" (٣ - ١٥٣ وما بعدها) : الأذان منقول نقل الكافة بمكة والمدينة وبالكوفة ، لأنه لم يمر بأهل الإسلام - منذ نزل الأذان على رسول الله ﷺ إلى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه - يوم إلا وهم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجدهم خمس مرات فأكثر ، فثل هذا لا يجوز أن يلى ولا أن يحرف - إلى أن قال - : وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضى الله عنهم ، وتداولها عمال عمر بن الخطاب وعمال عثمان رضى الله عنهما كآبى موسى الأشعرى وابن مسعود وعمار والمغيرة وسعد بن أبي وقاص ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون في كل يوم خمس مرات إلى أن بنوها وسكنوها ، فمن الهائل المحال أن يحال الأذان بمحضرة من ذكرنا ، ويخفى ذلك على عمر وعثمان أو يعلمه أحدهما فيقره ولا ينكره ثم سكن الكوفة على بن أبي طالب إلى أن مات ونفذ العمال من قبله إلى مكة والمدينة ، ثم الحسن ابنه رضى الله عنه إلى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله ، فمن المحال أن يغير الأذان ، ولا يذكر تغييره على والحسن ، ولو جاز ذلك على على لجاز مثله على أبى بكر وعمر وعثمان وحاشا لهم من هذا ، فما يظن بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلاً فصيح يقيناً أن لأذان أهل مكة من ذلك ما لأذان أهل المدينة سواء بسواء ، وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك ما لأذان أهل مكة وأذان أهل المدينة ولا فرق . فإن قالوا : لم يغير ذلك الصحابة لكى غير بعدهم . قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة فهو على التابعين بالمدينة أجوز ، فما كان في المدينة في التابعين كملقمة ، والأسود ، وسويد بن غفلة ، والرحيل (كذا في الأصل ويحتمل أنه ابن شراحيل وهو الشعبي) ومسروق ونباة وسليمان بن ربيعة وغيرهم ، فكل هؤلاء

أُتِيَ فِي حَيَاةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَهْلُ . وَقَالَ فِي (٣ - ١٥١) : سَوِّدَ بَنُ خَفْلَةٍ مِنْ أَكْبَرِ التَّائِبِينَ قَدِمَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ بِخَمْسِ لَيَالٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَأَدْرَكَ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ الْبَاقِينَ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلُ . قُلْتُ : وَفِي " التَّهْذِيبِ " (٤ - ٢٧٨) : وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ حِينَ نَفَضْتُ الْأَيْدِي مِنْ دَفْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا أَصَحُّ أَهْلُ . قُلْتُ : وَهَذَا الَّذِي رَوَى عَنْهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ : « سَمِعْتُ بِلَالًا يُؤْذَنُ مِثْنِي وَيَقِيمُ مِثْنِي » . وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا قَالَهُ ابْنُ حَزْمٍ قَوْلَ وَسْطٍ فِي الْبَابِ ، وَمِثْلُهُ حَكَى أَبُو عُمَرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَابْنِ رَاهَوِيَةَ ، وَدَاوُدَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرٍ إِجَازَةَ الْقَوْلِ بِكُلِّ مَا رَوَى وَحَمَلُوهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالتَّخْيِيرِ . كَمَا تَقَدَّمَ ، وَحَكَاهُ عَلَاءُ الدِّينِ فِي " الْجَوْهَرِ " أَبَسَطَ مِنْهُ ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ فِي مَزِيَّةِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ حَيْثُ رَوَى عَهْدُ الرَّزَاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ فَطْرِ عَنْ مُجَاهِدٍ ذَكَرَ لَهُ الْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً فَقَالَ : هَذَا شَيْءٌ اسْتَخَفَّتْهُ الْأُمَرَاءُ الْإِقَامَةُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : جَدُّنَا وَكَيْعُ نَا فَطَرَ فَذَكَرَهُ ، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ فَذَكَرَ بِمَعْنَاهُ كَمَا فِي " الْجَوْهَرِ النَّقِيُّ " ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخُلَافِيَّاتِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ : أَوَّلُ مَنْ نَقَصَ الْإِقَامَةَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ . — وَهُوَ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ لَا بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْحَاكِمُ وَاقْتَدَى بِهِ الْبَيْهَقِيُّ لِأَثَرِ مُجَاهِدٍ — أَفَادَهُ الْحَافِظُ الْمَارْدِيْنِيُّ . قُلْتُ : وَلَفْظُ الطَّحَاوِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ : « كَانَتْ الْإِقَامَةُ مِثْلَ الْأَذَانِ حَتَّى كَانَ هَؤُلَاءُ الْمُلُوكُ فَجَعَلُوهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً لِلسَّرْعَةِ إِذَا خَرَجُوا يَعْنِي بَنِي أُمَيَّةَ » ، كَمَا قَالَ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : كَانَ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مِثْنِي مِثْنِي فَلَمَّا قَامَ بَنُو أُمَيَّةَ أَفْرَدُوا الْإِقَامَةَ كَمَا فِي " فَتْحِ الْقَدِيرِ " وَأَضْفَ إِلَى ذَلِكَ مَا لِكُوفَةِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ السَّامِيَةِ وَالْمَزِيَّةِ بَعْدَ عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالدِّينِ ، حَتَّى أَصْبَحَتْ الْكُوفَةُ فِي عَهْدِ الْأُمَوِيَّةِ طَوَّلَ أَبَامِ الْجَوْرِ مَعْقِلَ أَهْلِ الدِّينِ يَفِرُّ إِلَيْهَا الْمُضْطَهَّدُونَ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيُّ فِي تَقْدِيمَةِ " نَصَبِ الرَّأْيَةِ " ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَنْتَهِيَ سُنَّةُ الْأَذَانِ بِصِفَتِهَا مُحْفُوظَةٌ هُنَاكَ ، وَأَنْ

تصبيها سلطة أمراء الجور فيدخله تغير في بعض الصفات . لست أقول : إن ذلك التغير خير معهود في الشرع أصلاً ، وإنهم قاموا بتشريع جديد ، وإن للقوم أكرهوا بذلك وأصهحوا لا قبل لهم بدفعه ، ولكننا أقول : لعل كان هناك سعة في الأمر من ثبوت التخفيف والاختصار في الإقامة أحياناً لعذر أو بياناً للجواز ، فاختاروه تخفيفاً للمؤنة وتيسيراً للأمر ، لأنهم أحدثوا أمراً لم يعهد في الشرع ، وسكت القوم في شتى البلاد على رغمهم . وبالجملة فأبو حنيفة وسفيان الثوري ومن اختار مسلكهم لم يكتفوا في عمية من أمر الحرمين ومن تعامل أهلها في عصرهم ، بل يكاد يكون ذلك ممتنعاً لأن وفود جميع أهل الأرض يردون مكة كل سنة فما كان ليخفى ذلك أصلاً على الناس كما يقوله ابن حزم في " محله " (٣ - ١٥٦) . وأبو حنيفة نفسه حج خمساً وخمسين حجة ، وأقام بمكة سنين عديدة في آخر عهد الأموية كما لا يخفى ، فهل يخفى على مثله تعامل أهل الحجاز ، وكان موسم الحج ملقى لجهازة الأمة ينفق فيه سوق المناظرات العلمية والدينية بحثاً عن الحقائق الدينية ، وتحقيقاً للأحكام الخلافية ، وكشفاً للغوامض الفقهية والحديثية ، فمن المحال عادة أن يكون تعامل أهل مكة على الأفراد في الإقامة ، ويخفى على أبي حنيفة ، فلا يكون تعامل حضر الإمام الشافعي على الأفراد حجة ما لم يشك أن هذا التعامل متوارث من عهد رسول الله ﷺ إلى عهد الشافعي . ويرى أن الشافعية أنفسهم لم يروا العمل على تشدد إمامهم في هذا الباب ، فإن كلمات الشافعي تدل على أنه لا يرى العمل بالأذان من غير ترجيح ، ولا بتثنية الإقامة ، ولم يوافق أتباعه على ذلك ، انظر كتاب " الأم " (١ - ٧٣) ، وأرى أن هذا القول عن الإمام خامل فيهم أو كأنه خامل على رغم ذكر البيهقي والنووي إياه ، ولم يذكره الشافعي في " الأم " ولا المازني في " مختصره " وذكره البيهقي ولم بسنده ، وتأهبه النووي ، والتمس القارئ أن يقرأ

—: باب ما جاء في الترسيل في الأذان: —

حدثنا أحمد بن الحسن نا المولى بن أسد نا عبد المتعم — وهو صاحب السقاء — نا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ قال لبلال : ثانياً ما أفاده الإمام الشافعي أمام هذه الأمور ، ثم يحاكم بما يملكه نصفته والله الموفق .

تنبيه آخر : للشيخ الماركفوري إیرادات على عبارات من " بدل المجهود " و " العرف الشذى " ، وفيما بحثنا من أطراف البحث ما يكفى لرده ولظهور عدم نصفته فيما يدعى ، وأخيراً حكى عن " العرف الشذى " الاعتراف بثبوت الترجيع في أذان أبي محذورة وعدم كراهته عند الحنفية ، وترجيح عدمه لأن أذان بلال لم يكن فيه ترجيع ، ثم عقبه بقوله : فحاصل الكلام أنه ليس لإنكار سنة الترجيع في الأذان إلا التقليد أو قلة الاطلاع اه . قال الراقم عفا الله عنه : هذا كلام لا يقوله من يدري ما يقول ، فإن الشيخ رحمه الله يستدل بعدم سنة الترجيع لأذان بلال سراً وحضراً أصوات رسول الله ﷺ ، واستمر بلال يئن يديه على عدم الترجيع ، فلو كان الترجيع سنة مقصودة في التأذين كيف لم يأمره ﷺ وقد رجع عن سفره الذي علم فيه أها محذورة الأذان وفيه الترجيع ولم يغير أذان بلال ، فلعل هناك كانت مصلحة خاصة في الترجيع ، وهذا الذي استدلل به الإمام أحمد وغيره مع أئمة الدين على ترجيع أذان بلال ، وقد فرغنا من البحث فيه فلا حاجة بنا إلى الإعادة . وأى شئ هو إهداء في اطلاعه حتى يدعى قلة الاطلاع لغيره ؟ والله در القائل :

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها وإن قيل هاتوا حقائق لم يحققوا

—: باب ما جاء في الترسيل في الأذان: —

وبا هلال إذا أذنت فترسل في أذانك وإذا أقيمت فاحدر واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه ،

قوله : فترسل . الترسل هو الثاني ، أي ثان ولا تعجل ، يقال : ترسل في كلامه ومشبه إذا لم يعجل ، هو والتريل سواء ، قاله في " النهاية " (٢ — ٨٥) . والسنة في الأذان الترسل والترفق لأنه يكون لإسراع جميع المصلين ، وعنده يحصل الإعلام ، قاله القاضي أبوبكر في " العارضة " (١ — ٣١٣) .

قوله : فاحدر . الحدر هو الإسراع ، يقال : حدر في قراءته أي أسرع ، وهو من الحذور ضد الصعود ، يتعدى ولا يتعدى ، كذا في " النهاية " . وحدد الفقهاء الترسل في الأذان : بأن يفصل بين كل كلمتين من كلماته ، أي يسكت ويقطع نفسه . ولكن جعلوا التكبيرتين من الأربع بمنزلة كلمة ، فيستحب نطقها في نفس كما تقدم . وحددوا الحدر في الإقامة بأن لا يفصل .

والسنة المتوارثة في الأذان الترسل ، وفي الإقامة الحدر حتى يكره الأذان بترك الترسل ، والإقامة بترك الحدر ، كما أفاده المحقق ابن الهمام وغيره . قال في " العارضة " : يسرع في الإقامة لأنها افتتاح الصلاة وتقدمتها لإعلام من حضر في المصلى آه .

قوله : قدر ما يفرغ الآكل الخ . اتفق العلماء من سائر المذاهب على أن يتوقف بين الأذان والإقامة ما عدا المغرب ، وقدر هذا التوقف علماؤنا بمقدار أربع ركعات يقرأ في كل ركعة نحو عشر آيات ، وروى الحسن عن أبي حنيفة : المكث بعد أذان الفجر نحو عشرين آية ثم بثوب ثم بمكث كذلك ثم يقيم ، كما في " البحر " . وقال في " تنوير الأبصار " وشرحه " الدر المختار " : ويجلس بينهما بمقدار ما يحضر الملازمون مراعباً لوقت الندب اه وقال في " البحر " :

والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته ، ولا تقوموا حتى تروني .

حدثنا عهد بن حميد نا يونس بن محمد عن عهد المنعم نوره . قال أبو عيسى :
حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عهد المنعم
وهو إسناد مجهول .

وقالوا : يلغى للمؤذن مراعاة الجماعة فإن رأيهم اجتمعوا أقام وإلا انتظرهم ،
قال : ولعله — والله أعلم — أنه لم يذكر في ظاهر الرواية مقداره لهذا لأنه
غير منضبط اهـ . وأما في المغرب فلا يسن الجلوس بل السكوت مقدار ثلاث
آيات قصار أو آية طويلة أو مقدار ثلاث خطوات عند أبي حنيفة ، كما في "البحر"
وكذا عند مالك ، كما في "المجموع" . وقال أبو يوسف ومحمد : يفصل
بجلسة خفيفة قدر جلوس الخطيب بين الخطبتين ، وهي مقدار أن تتمكن
مقدمته من الأرض بحيث يستقر كل عضو منه في موضعه ، كما في "البحر"
وهو مذهب الشافعي وأحمد غير أنها أطلقا مقدار هذا المكث إما بالجلسة أو بالسكوت
كما في "المجموع" ، والاختلاف في الأفضلية لا غير ، ويكره الوصل إجماعاً
في سائر الصلوات ، انظر للتفصيل "البحر الرائق" (١ - ٢٦٠ و ٢٦١)
و "المجموع" (٣ - ١٢١) .

قوله : والمعتصر . هو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول
وقتها ، وهو من العصر (بسكون الصاد) أو العصر (بفتح الصاد) وهو الملجأ
والمستخفى ، قاله في "النهاية" (٣ - ١١٥) .

قوله : وهو إسناد مجهول . عهد المنعم هذا ضعفه الدارقطني ، وقال
أبو حاتم : منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به ، وشيخه يحيى بن مسلم
متروك الحديث ، ورواه الحاكم من طريق عمرو بن فائد الأسواري عن يحيى بن
مسلم وهو طريق آخر لم يقف عليه الترمذي ولذا قال : لا نعرفه إلا من

(باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان)

حدثنا محمود بن هيلان نا عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن حون بن أبي

هذا الوجه ، كما لم يعرفه الحاكم من طريق الترمذي ، وعمرو بن فائد متروك ، وأخرجه ابن عدي عن يحيى بن مسلم به ، وقال فيه : « فاحذم » بجاء موهمة وذال معجمة مكسورة . وروى الدارقطني مع حديث سويد بن غفلة عن علي قال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نرتل الأذان ونحذف الإقامة » . وفيه عمرو ابن شمر وهو متروك ، وقال البيهقي : روى بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه وقال : الإسناد الأول — أي طريق جابر — أشهر . وروى الدارقطني نحوه موقوفاً من حديث عمر ، وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس ، وهو تاهي قديم مشهور ، ولفظه : « إذا أذنت فترسل وإذا أتممت فاحذم » . وروى الطبراني في « الأوسط » عن سعيد بن علقمة مع حديث علي : « كان رسول الله ﷺ يأمر بهللاً أن يرتل الأذان ويحذف الإقامة » . هذا كله ملخص من « تخريج الحافظ الزيلعي » و « تلخيص الحافظ العسقلاني » . وننقح من هذا كله أن الحديث ورد مرفوعاً من حديث جابر من طرق ضعيفة ومع حديث أبي هريرة عند البيهقي ومن حديث علي عند الطبراني والدارقطني . وروى موقوفاً عن عمر عند الدارقطني فينجبر الضعف فيه بتعدد الطرق ، وتعدد الخارج ، وتعدد الروايات . وعلى الوجه والضعف في الأسانيد : إن التعامل المتوارث بموجبه حجة لتصحيح الأحاديث في الباب ، فإن كان الإسناد به مجهولاً فالتعامل به معلوم ، وكفى بذلك دليلاً والله أعلم بالصواب .

—: باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان :—

دل الحديث على إدخال الإصبعين في الأذنين وذلك ليرتفع الصوت .

قال في « البحر » (١ — ٢٦٠) : وإنما كان ذلك أبلغ في الإعلام لأن

جحيقة عن أبيه قال : « رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه الصوت يبدأ من مخارج النفس فإذا سد أذنيه اجتمع النفس في القم فخرج الصوت غالباً مع غير ضرورة ، وفيه فائدة أخرى وهي أنه ربما لم يسمع انسان صوته لصمم أو بعد أو غيرهما فيستدل بإصبعيه على أذانه . ولا يستحب وضع الإصبعين في الأذن في الإقامة لأن الإقامة أخفض من الأذان اهـ . وورد الأمر مصرحاً بجعل الإصبعين في الأذنين ناطقاً بتعليقه نصاً في حديث سعد الماؤذن عند ابن ماجه والحاكم والطبراني وابن عدى وغيرهم : « إن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه ، وقال : إنه أرفع لصوتك ، النظر " نصب الراية " (١ - ٢٧٨) ، ولكن فيه ضعف كما في " فتح الباري " .

ثم الأذان في حديث الباب كان في رجوعه من منى وزوله بالأطح ، ولفظ " صحيح مسلم " : « قال : أثبت النبي ﷺ بمكة وهو بالأطح في قبة له حمراء من آدم الخ » ولفظ " النسائي " في " سننه " في (باب اتخاذ القباب الحمراء) (٢ - ٣٠٢) : « عن أبي جحيفة قال : " كنا مع النبي ﷺ بالبطحاء وهو في قبة حمراء وعنده أناس يسير فجاءه بلال الخ » قال الشيخ أبو الحسن السندی : أي يريد السير إلى المدينة اهـ . فكان ﷺ فرغ من الحج ويريد الرجوع إلى المدينة وكان نزوله في محصب مكة ، وأيضاً بدل عليه لفظ " مسلم " (١ - ١٩٦) : « فصل الظهر ركعتين ثم صلى العصر ركعتين ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى يرجع إلى المدينة » ثم إن المحصب من حدود مكة في أعلى مكة وهو الكداء وهي المعلاة وهي البطحاء وهي الحجون في قول الشاعر :

كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسر بمكة سامر
بلى نحن كنا أهلها فأهانا خطوب اليالى والحدود العوار

وشعر الإمام الشافعي بوصى إلى أنه من حدود منى كما في قوله :

يا راكباً تف بالمحصب من منى واهتف بقاطن خيفها والنامض

وفي كتب الفقه : أنه إذا أذن في الميمنة يخرج فاه يمينا وشمالا ولا يحول صدره عن القبلة ، وفي "الكفر" من كتبنا : ويأتفت يمينا وشمالا بالصلاة والفلاح ويستدير في صومعته . قال في "البحر" : وقيد بالالتفات لأنه لا يحول قدميه وإن لم يتم الإعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه فإنه يستدير في الميمنة ليحصل التمام آه . وفي "تنوير الأبصار" وشرحه : ويستدير في المنارة لو متسعة ويخرج رأسه منها اه . وهذا يشير إلى تحويل الوجه والصدر في الاستدارة ، نعم يقبل بوجهه وصدره عند الحيعلتين . وقال النووي في "شرح مسلم" : فيه يسن للمؤذن الالتفات في الحيعلتين يمينا وشمالا برأسه وعنقه . وقال أصحابنا : ولا يحول قدميه وصدره عن القبلة ، وإنما يلوى رأسه وعنقه الخ ، وكذلك مذهب أحمد والثوري ، ولا يلتفت عند مالك إلا أن يربد الإصبع ، انظر "العمدة" (٢ - ٦٦٩) . وأما في الإقامة فقال بالتحويل يمينا وشمالا كما في "الغنية" ، وفي "السراج الوهاج" : لا يحول كما في "البحر" .

تنبیه : ورد في حديث الباب في الترمذي : « يؤذن ويدور » وكذلك في "سنن ابن ماجه" « فأذن فاستدار في أذانه » وبخلافه لفظ أبي داود : « لوى عنقه يمينا وشمالا » ولم يستدر ، وأنكر البيهقي ثبوت الاستدارة في حديث صحيح ، وزده الحافظ ابن دقيق العيد في "الإمام" ، انظر "نصب الرأية" (١ - ٢٧٦ و ٢٧٧) ، وكذا رده الحافظ علاء الدين المارديني في "الجواهر النقي" والبدر العيني في "العمدة" (٢ - ٦٦٩) فراجعها للتفصيل .

تنبیه آخر : وقع هنا في رواية الباب : « ويتبع فاه مهنا ومهنا » من الإتياع أى يدبر فاه يمينا وشمالا . ووقع في رواية وكيع عن الثوري عند أحمد ومسلم : « فجعلت أتبع فاه مهنا ومهنا » . فاللفظ الأول هو حال المؤذن والثاني هو حال الناظر أبي جحيفة ، وفي رواية أبي عوانة في "صحيحه" : « فجعل يتبع فاه يمينا وشمالا » ، وفي رواية وكيع عن سفیان عند الإسماعيلي : « يتبع بهبه » .

في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة له حمراء ، أراه قال : معي آدم فخرج هلال بين يديه بالعنزة فركزها بالبطحاء فصلى إليها رسول الله ﷺ يمر بين يديه الكلب والحمار ، وعليه حلة حمراء كأنى أنظر إلى بريق ساقيه . قال سفيان نراه .

وهذا يؤيد الأول ، فقال البدر والشهاب : والحاصل أن بلالاً كان يتبع به في الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر إليه . فكل منهما متبع باعتباره انتهى كلامهما .

قوله : في قبة . أى خيمة . قال في " النهاية " . والقبة من الخيام بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب ا هـ .

قوله : من آدم : — بالdal المهملة المفتوحة — اسم جمع للأديم وهو الجلد أو الأحمر منه أو المدهوغ ، كذا في " القاموس " .

قوله : بالعنزة ، العنزة — بالعين المهملة والنون والزاء المعجمة المفتوحتان — عصاً في أسفلها حديدة ، قاله النووي .

قوله : فركزها ، أى غرزها .

قوله : بالبطحاء ، أى بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة في شرق الكعبة ، ويقال له : الأطح ، والمحصب ، وهو الذى كان ﷺ ينزل بها عند الرجوع عن منى . روى فيها صلوات ، ومكث بها ، وهى مسجد في ذلك المقام الذى نزل فيه ﷺ ، ويسمى الآن " مسجد الإجابة " وهو واقع في سفح الجبل ، وفى المحصب نفسه بنى الملك ابن سعود قصره الملكى ، وهذا هو خيف بنى كنانة ، وفيها تقاسمت قريش ضد رسول الله ﷺ وأعوانه .

قوله : حلة حمراء . الحلة : ثوبان إزار ورداء من جنس واحد ، كذا في " النهاية " . وقال الخطابي : الحلة ثوبان إزار ورداء ولا تكون حلة إلا وهى جديدة تهل من طيها فتلبس اهـ . حكاه السيوطى في " تلخيص النهاية "

حبرة . قال أبو عيسى : حديث أبي جعفر حديث حسن صحيح وعليه العمل عند أهل العلم : يستحبون أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الأذان . وقال بعض أهل العلم : وهي من برود اليمن ، جمعها حمل . والحلة الحمراء في حديث الباب كانت فيها خطوط حمراء مع السود كما قال ابن القيم في "المهدي" قال : وغلط من ظن أنها كانت حمراء بحتاً لا يخالطها غيرها الخ . ورده الشهاب المكي قال : وما قاله هو الغلط لأن حمل الحلة على ما ذكر لا يشهد له لغة ولا شرع الخ . انظر "شرح المواهب" (٥ - ٢٣) . ويؤيد ابن القيم لفظ "الحبرة" ، وهي ما كان موشياً مخططاً من برود اليمن ، كذا في "النهاية" ، والحبرة بوزن العنية ، وجمعها حبر وحبرات مثل عبر وعبرات . وفي حديث أنس في "الصحيح" (٢ - ٨٦٥) (من اللباس) : « كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ أن يلبسها الحبرة » وفي حديث عائشة في "الصحيح" : « إن رسول الله ﷺ حين توفي سجي ببرد حبرة » . وأيضاً روى أبو داود في "سننه" (في اللباس) - (باب الجمرة) ، واختلف الرواة في اللفظ فقال بعضهم : مورداً ، وقال بعضهم : معصفاً ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « رأي رسول الله ﷺ وعلى ثوب مصهوغ معصفر مورداً فقال : ما هذا ؟ فانطلقت فأحرقته . قال : أفلاكسوته بعض أهلك » . وأما لبس الثوب الأحمر القاني للرجال فصنف الشرنبلالي فيه رسالة سماها "تحفة الأكل والهيام المصدر لبيان جواز لبس الأحمر" وذكر فيها ثمانية أقوال في المسألة فقليل : يستحب ، وقيل : يحرم ورجح فيها الجواز بل الاستحباب ، وتعقبه ابن هابدين في "رد المختار" وقال : ولكن جل الكتب على الكراهة "كالسراج" و"المهبط" و"الاختيار" و"المنتقى" و"الذخيرة" وغيرها ، وبه أفق العلامة قاسم . وفي "الحاوي الزاهدي" : ولا يكره في الرأس إجماعاً ، راجع "رد المختار" (٥ - ٢٥٢ و (م - ٢٦)

العلم : وفي الإقامة أيضاً يدخل اصبعيه في أذنيه ، وهو قول الأوزاعي وأبو جحيفة اسمه : وهب السوائي .

(باب ما جاء في التثويب في الفجر)

حدثنا أحمد بن منيع نا أبو أحمد الزبيري نا أبو اسرائيل عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن هلال قال : « قال رسول الله ﷺ : لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر » .

(٢٥٣) . ثم رجح ابن عابدين الحرمة في فتاواه " تنقيح الفتاوى الحامدية " فراجعها من أواخر الجزء الثاني . قال الراقم : وكنت قد جمعت الروايات في النهي عن لبس الأحمر فبلغت إلى ما يقرب عشرين حديثاً ما بين صحيح و حسن و متصل و مرسل ، وأقلها كراهة التحريم والله أعلم . والحافظ البدر العيني أيضاً ذكر في المسألة سبعة أقوال ، وحمل النهي في الأحاديث على الأحمر الخالص ، وحمل الحلة الحمراء على ما كانت ذات خطوط حمراء وغيرها ، فإن الحلل البانية غالباً تكون كذلك ، انظر " العمدة " (١٠ - ٢٦١) . قال شيخنا : إن المعصفر والمزعفر يكره تحريماً ، وأما الأحمر القاني فيكره تنزيهاً ، وما فيه خطوط حمراء فلبسه جائز ، ويمكن أن يدعى استحبابه حيث لبسه ﷺ .

قوله : وهب السوائي . هو وهب بن عبد الله السوائي ، والسوائي - يضم السين المهملة وتخفيف الواو - نسبة إلى بني سؤاة بن عامر بن صعصعة من هوازن . ملخصاً من " الإصابة " و " القاموس " وغيرها .

—: باب ما جاء في التثويب في الفجر :—

التثويب إعلام بعد إعلام . والأصل في التثويب : أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر فسمى الدعاء تثويباً لذلك ، وكل داعٍ مثوب ، وقيل : إنما سمي تثويباً من ثاب يثوب إذا رجع فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة

وفي الباب عن أبي محذورة . قال أبو عيسى : حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائى ، وأبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم ابن عتيبة . قال : إنما رواه عن الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة ، وأبو إسرائيل اسمه اسماعيل بن أبي إسحاق وليس بذلك القوي عند أهل الحديث . وقد اختلف أهل العلم في تفسير الثوب فقال بعضهم : الثوب أن يقول في أذان الفجر :

إلى الصلاة ، وأن المؤذن إذا قال : " حى على الصلاة " فقد دعاهم إليها ، وإذا قال بعدها : " الصلاة خير من النوم " فقد رجع إلى كلام معناه المهادرة إليها . كما في " النهاية " و " شرح المذهب " و " شرح التقريب " للعراقي و " لسان العرب " للإفریقی . وقال الراغب في " مفرداته " : أصل الثوب رجوع الشيء إلى حالته الأولى التي كان عليها أو إلى الحالة المقدرة المقصودة بالفكرة وهي الحالة المشار إليها بقولهم : أول الفكرة آخر العمل قال : الثوب سمي بذلك لرجوع الغزل إلى الحالة التي قدرت له آه .

والثوب قسمان : أحدهما : زيادة " الصلاة خير من النوم " في أذان الفجر ، وثبت مرفوعاً كما في حديث الهاب ، ورواه بهذا الإسناد ابن ماجه في (باب السنة في الأذان) ولكن الحديث ضعيف كما قال الترمذى ، وفيه حديث آخر من طريق عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال عند البيهقي : « أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب إلا في الفجر » . قال البيهقي : وعبد الرحمن لم يلق بلالاً . كذا في " نصب الراية " (١ - ٢٧٩) . وحديث آخر عند ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس قال : « من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر " حى على الفلاح " قال : " الصلاة خير من الدار " » ، وصححه ابن السكيت كما في " التلخيص " (ص ٧٥) وفيه حديث ابن عمر عند ابن ماجه والسراج والطبراني والبيهقي بطرق متعددة ، وثبت في حديث أبي محذورة في بعض طرقه عند أبي داود وغيره انظر " التلخيص " .

” الصلاة خير من النوم “ ، وهو قول ابن المبارك وأحمد . وقال اسحاق في التثويب غير هذا ، قال : هو شيء أحدثه الناس بعد النبي ﷺ إذا أذن المؤذن فاستبطن القوم قال بين الأذان والإقامة : ” قد قامت الصلاة حتى على الفلاح “ . وهذا الذي قال اسحاق هو التثويب الذي كرهه أهل العلم والذي أحدثوه بعد النبي ﷺ والذي فسر ابن المبارك وأحمد أن التثويب أن يقول المؤذن في صلاة الفجر : ” الصلاة خير من النوم “ فهو قول صحيح ويقال له التثويب أيضاً .

وبالجملة فثبت من حديث بلال من طريقين ومن أحاديث أنس وابن عمر وأبي مخذورة ، ومن العجيب أن الترمذي رحمه الله لم يشر إليها في الباب على دأبه المعروف في كتابه فليصف عليه ذلك في الباب . وهو سنة عندنا في الفجر كما هو في كتب مذهبنا قاطبة ، وصرح الطحاوي بأنه مذهب أئمتنا الثلاثة ، لا كما يقوله النووي في ” المجموع “ (٣ - ٩٤) : ولم يقل أبو حنيفة بالتثويب على هذا الوجه اه . وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والثوري وغيرهم ، ومن قال به عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن وابن سيرين والزهري كما قاله النووي . ثم وجه إنكار النووي لعله ما روى عن علماء الكوفة في معنى التثويب في الفجر : ” حتى على الصلاة حتى على الفلاح “ مرتين بين الأذان والإقامة ، وهذا لإثبات أمر آخر لا إنكار أمر متفق ، وانظر تفصيل المسألة في ” الهداية “ وشروحها .

والآخر : قول ” حتى على الصلاة “ بين الأذان والإقامة . قال محمد في ” الجامع الصغير “ : التثويب الذي يصنعه الناس بين الأذان والإقامة في صلاة الفجر ” حتى على الصلاة حتى على الفلاح “ مرتين حسن اه . حكاه في ” الهداية “ (١ - ١٤٨) . وقال الزيلعي في ” نصب الرأية “ : فقال أصحابنا : هو أن يقول بين الأذان والإقامة : ” حتى على الصلاة حتى على الفلاح “ مرتين الخ . وقال محمد في ” مؤلفه “ بعد نقل أثر ابن عمر : في زيادة ” حتى على خير العمل “

وهو الذى اختاره أهل العلم ورأوه . وروى عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول فى صلاة الفجر : " الصلاة خير من النوم " . وروى عن مجاهد قال : دخلت مع عبد الله بن عمر مسجداً وقد أذن فيه ونحن نريد أن نصلى فيه ، فثوب المؤذن فخرج عهد الله بن عمر من المسجد وقال : أخرج بنا من عند هذا المبتدع ولم يصل فيه . وإنما كرهه عبد الله بن عمر الثوب الذى أحدثه الناس بعد .

بعد "حى على الفلاح" : قال محمد : " الصلاة خير من النوم " يكون ذلك فى نداء الصبح بعد الفراغ من النداء ، ولا يجب أن يزداد فى النداء ما لم يكن منه انتهى . فدل هذا على أنه أنكر زيادة : " حى على خير العمل " لا " الصلاة خير من النوم " ، وربما يكون منشأ ما نسبته النووي إلى أبى حنيفة هذا القول والله أعلم . وبالجملة كتب المذهب ناطقة بالثوب الأول وكذا بالثاني فى الفجر فقط دون هقية الصلوات خلافاً لما فى " الدر " وشرحه ، حيث قال فى " الدر المختار " وشرحه : ويثوب بين الأذان والإقامة فى الكل للكل بما تعارفوه اهـ . قوله بما تعارفوه كتدريج أو قامت قامت أو الصلاة الصلاة الخ . فالخالفه فى أمرين فى تعميم الصلوات وفى تعميم لفظ الثوب ، وإنما خصه محمد بالفجر ولفظ مخصوص ، نعم مخالفته مع كلام الزيلعى فى الأخير فقط . والثانى حدث فى عهد التابعين كما فى " البدائع " و" الهداية " ، ولفظ " الهداية " : وهذا ثوب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضى الله عنهم لتغير أحوال الناس وخصوا الفجر لما ذكرنا ، أى لأنه وقت نوم وغفلة اهـ . وعلى أبى يوسف جوازه للإمام ، كذا فى " البدائع " و" الهداية " وغيرهما بقوله : لا أرى بأساً أن يقول المؤذن للأمير فى الصلوات كلها " السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته حى على الصلاة حى على الفلاح يرحمك الله " . واستبعد محمد لأن الناس سواسية فى أمر الجماعة ، وأبو يوسف خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بأمر المسلمين كيلاً تفوتهم الجماعة ، فكان هذا الإعلام من باب التعاون على البر والتقوى ، وعلى هذا

== باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم : ==

حدثنا هناد نا عبدة وبعلی عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن زياد

القاضي والمفتي والمدرس ومن يعمل للامة لاختصاصهم بزيادة شغل بسبب النظر في أمور الرعية والدين ، واختاره قاضيخان ، هذا ما يخص ما في كتبنا ، وجاز استدعاء الأمراء إلى الصلاة عند الشافعية أيضاً كما في " شرح المذهب " (٣ - ١٢٤) ، كما ثبت نداء هلال رضي الله عنه النبي ﷺ ، أخرج عبد الرزاق في " مصنفه " عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب « أن هلالاً أذن ذات ليلة ثم جاء يؤذن النبي ﷺ فنادى : " الصلاة خير من النوم " فأقرت في صلاة الصبح . حكاها الشيخ اللكنوي في " تعليق المؤطا " . وفي " الصحيحين " عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لما ثقل رسول الله ﷺ جاء هلال يؤذن بالصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . »

— : باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم : —

في كتب فقهاءنا أن الأولى أن يقيم من أذن وإن أقام غيره فجاز إن لم يتأذ بذلك المؤذن . قال في " البدائع " (١ - ١٥١) : فإن كان يتأذى بذلك يكره لأن اكتساب أذى المسلم مكروه ، وإن كان لا يتأذى به لا يكره ، وقال الشافعي : يكره تأذى أولم يتأذ آه . وفي " البحر " (١ - ٢٥٧) وإن أذن رجل وأقام آخر بإذنه لا بأس به ، وإن لم يرض به الأول يكره وفي « الفتاوى الظهيرية » : والأفضل أن يكون المقيم هو المؤذن ولو أقام غيره جاز انتهى مختصراً . قال الشيخ : ووجه الأولوية : أن من أذن أحرز أجر الأذان الموعود فيستحق أن ينال هو ثواب الإقامة كذلك . قال الرافق : ولعل هذا تعليل حديث الباب وبيان حكمته لادليل ما قاله الفقهاء من الأولوية فلم أره منقولاً عنهم ، وحديث الباب فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

ابن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي قال :
 الإفريقي وهو عندهم ضعيف كما قاله الترمذي ، فلا يقوى الاحتجاج به
 للشافعية . واستدل صاحب " البدائع " للجواز بأحاديث يحتاج بعضها إلى كشف
 حال أسانيدها . منها : حديث عبد الله بن زيد وفيه : أذان هلال وإقامة عهد الله ،
 وقد رواه أبو داود من حديث محمد بن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن زيد ،
 وسكت عليه ، فهو عنده مما يصح الاحتجاج . ويقول الحازمي : حديث
 الصدائي أقوم إسناداً من حديث عبد الله بن زيد كما في " شرح المذهب " . و
 لكن يقول ابن عبد البر : إسناده حسن وأحسن من حديث الإفريقي كما في
 " التلخيص " (ص ٧٨) . ولحديث الصدائي طريقان آخران ليس فيهما الإفريقي
 ذكرهما الحافظ في " الإصابة " (١ - ٥٥٧) : وما ذهب إليه أبو حنيفة هو
 مذهب مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو ثور من الشافعية وأكثر أهل الكوفة
 كما في " شرح المذهب " (٣ - ١٢١) . والكراهة تنزيهة والخلاف في
 الأولوية كما قاله أبو بكر الحازمي في الناسخ والمنسوخ ، حكاه الدروي في " شرح
 المذهب " وفي كتب الشافعية : أن الإقامة حق من أذن ، فصار الأمر ضيقاً
 على مذهبهم . وقد صح في كون المؤذن والمقيم رجلين مختلفين أحاديث :
 منها الحديث المذكور مع أذان هلال وإقامة عبد الله بن زيد رواه أحمد وأبو داود
 وحسنه ابن عبد البر كما ذكرنا . ومنها : ما روى أن ابن أم مكتوم كان يؤذن
 وهلال كان يقيم ، وربما أذن هلال وأقام ابن أم مكتوم كما في " البدائع " (١ - ١٥٢) .

قوله : زياد بن الحارث الصدائي ، الصدائي - بضم الصاد وتخفيف الدال
 المهملتين وبالمدة - منسوب إلى صداة تصرف ولا تصرف ، وهو أهو هذه القبيلة ،
 واسمه : يزيد بن حرب . قال البخاري في " تاريخه " : صداة حتى من اليمن
 اه ، قاله في " شرح المذهب " . ووقع في " شرح معاني الآثار " عبد الله بن

«أمرني رسول الله ﷺ أن أؤذن في صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله ﷺ: إن أخاصدأ قد أذن ومن أذن فهو يقيم». وفي الباب عن ابن عمر قال أبو عيسى: حديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره. قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي. قال: ورأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره ويقول: هو مقارب الحديث. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: من أذن فهو يقيم.

الحارث من طريق سفیان عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم. وفي إسناد آخر عنده من طريق عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن زياد، وفيه زياد بن الحارث الصدائي. وقال الحافظ في «الإصابة» (٢ - ٢٩٣): هكذا رأيت في نسخ من هذا الكتاب (أي كتاب الطحاوي) والمشهور رواية المصريين عن عبد الرحمن بن زياد عن زياد بن الحارث الصدائي والله أعلم اهـ. والظاهر أن هود الله بن الحارث في كتاب الطحاوي من سهو الناسخين والصحيح زياد بن الحارث، والمذكور في الحديث واقعه.

قوله: أمرني الخ. هذه واقعة سفر كان النبي ﷺ في سير فحضرت الصلاة فنزل القوم فطلبوا بالإلأ فلم يجدوه كما أسنده الحافظ في «التلخيص» عن الطبراني والعقيل وأبي الشيخ.

قوله: هو مقارب الحديث. اختلف المحدثون في أن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح أو من ألفاظ التعديل والصحيح أنه من ألفاظ التوثيق كما قد صرح هنا بأنه يقوى أمره، وقد أسلفنا بيانه تفصيلاً في الجزء الأول في (باب ما جاء في مفتاح الصلاة الطهور). وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل. قال السيوطي في «ألفيته»: [وصالح الحديث أو مقاربه * جيده حسنه مقاربه] قال شيخنا: ونظير ذلك اختلافهم في قولهم: «فلان على يدي عدل» كما

—: باب ما جاء فی کراهیة الاذان بغير وضوء: —

حدثنا علی بن حجر نا الولید بن مسلم عن معاوية بن یحیی عن الزهري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يؤذن إلا متوضئاً » .

یرد كثيراً فی " کتاب العلل " لا بن أبی حاتم فقال الحافظ : کان یقول شیخنا العراقی أنه من ألفاظ التوثیق بإضافة اليد إلى یاء المتکلم — أى عدی عدل — وکنت أمشی علی قوله حتی رأیت أنه بإضافة البیدین إلى عدل ، و العدل : اسم من ولی شرطة تبع ، وکان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فبقول الناس : فلان علی یدى عدل ، أى يستحق الحبس ، فكان من ألفاظ الجرح ، فیکون معناه باللغة الأردویة : فلان شیخ جلیخانے کے قابل ہے . وذلك من محاورات أهل اليمن .

—: باب ما جاء فی کراهیة الاذان بغير وضوء: —

المذاهب متقاربة ، فذهب أبی حلیفة : أنه یکره الإقامة ویجوز الاذان ، وعنه : یکره الاذان أيضاً ، كما فی " الهدایة " . وهذه الروایة ینبغی الاعتناء بها ، فإن الحديث یساعده ، وفيه حديث وائل بن حجر موقوفاً بسند صحيح أخرجه " الزیلعی " (۱ — ۲۹۲) عن أبی الشیخ موقوفاً علی وائل لكنه مرفوع حکماً كما تقرر فی محله ، ورواه البیهقی والدارقطنی فی الأفراد كما فی " التلخیص " (۷۶ —) . ومذهب الشافعی علی ما ذکره فی " شرح المذهب " (۳ — ۱۰۵) : الکراهة ، كما قال الترمذی ، وظاهر " مغنی ابن قدامة " أن التطهر مستحب عند أحمد فی الاذان والإقامة ، ویصح کل منهما من الجنب والمحدث ، فلعل الکراهة تنزیهية عند هؤلاء الأئمة . قال فی " المجموع " : مذهبنا أذان الجنب والمحدث وإقامتها صحیحان مع الکراهة ثم قال : وقال مالک :

(م — ۲۷)

حدثنا يحيى بن موسى نا عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب
قال : قال أبو هريرة : « لا ينادى بالصلاة إلا متوضئ » . قال أبو عيسى :
وهذا أصح من الحديث الأول . وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو
أصح من حديث الوليد بن مسلم . والزهرى لم يسمع من أبي هريرة . واختلاف
أهل العلم في الأذان على غير وضوء : فكرهه بعض أهل العلم ، وبه يقول الشافعى

بصبح الأذان ولا يقيم إلا متوضئ ، وأما أذان الجنب فالمشهور عندنا إعادته
كما في متن " الهداية " و " البحر الرائق " ثم الإعادة لأذان الجنب مستحبة
لا واجبة مع أنه تجب الطهارة فيه عن أغلظ الحديثين دون أخفها ولا تعاد إقامته
على الأشبه النظر التفصيل في " البحر " (١ - ٢٦٣) و " الهداية " وغيرهما .
وحديث الباب قال ابن حجر في " التلخيص " : وإسناده حسن إلا أن فيه
انقطاعاً لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، ونقل النوى اتفاق الأئمة على عدم
سماعه انتهى ملخصاً . وفيه حديث ابن عباس عند أبي الشيخ كما في التخرىج
بلفظ : « إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحداً إلا وهو طاهر » ، وفيه
عبد الله بن هارون ، قال الحافظ وهو ضعيف . وفيه حديث مهاجر بن قنفذ
بعمومه عند أبي داود والنسائي والطحاوى ، انظر " التلخيص " واستدل به في
" المجموع " (٣ - ١٠٥) . وسببنا تحقيق سماع عبد الجبار بن وائل عن أبيه
في بحث التأمين .

قوله : وهذا أصح الخ . يقول : إن اسناد الموقوف أصح ، والمرفوع
فيه معاوية بن يحيى الراوى عن الزهرى ضعيف ، والانقطاع في كليهما فإن
الزهرى لم يسمع من أبي هريرة .

قوله : وبه يقول الشافعى . وكذلك حكى مذهبه من الكراهة في " المجموع " (٣ - ١٠٥) وذكر معه أبا حنيفة والثورى وأحمد وغيرهم على خلاف ما

وإسحاق، ورخص في ذلك بعض أهل العلم، وبه يقول سفیان وابن المبارك وأحمد.

—: باب ما جاء أن الامام أحق بالإقامة: —

حدثنا يحيى بن موسى نا عبد الرزاق نا إسرائيل أخبرني سهاك بن حرب سمع جابر بن سمرة يقول: « كان مؤذن رسول الله ﷺ بمهل فلا يقيم حتى إذا رأى رسول الله ﷺ قد خرج أقام الصلاة حين يراه ». وقال أبو عيسى: حديث جابر بن سمرة حديث حسن، وحديث سهاك لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهكذا قال بعض أهل العلم: أن المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة.

ذكره الترمذی .

قوله: وإسحاق، حكى مذهبه النووي وابن قدامة أنه لا يجوز أذان المحدث وإقامته على خلاف ما ذكره الترمذی، وذكر النووي مثله مذهب الأوزاعي، وإليه ذهب عطاء ومجاهد.

—: باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة: —

الغرض من حديث الباب أنه لا يقام إلا عند خروج الإمام والخروج يكون بالقيام إن كان في الصف وبدخول المسجد إن كان خارجه. أما الأذان فهو حق المؤذن وهو به أحق منه أن يؤذن من غير أن ينتظر الإمام.

قوله: قال بعض أهل العلم الخ. ذكر الحافظ في «بلوغ المرام» (ص ٢٣) هذا لفظ حديث أبي هريرة مرفوعاً، وقال: رواه ابن عدي وضعفه، والبيهقي نحوه عن علي بن قولة.

تذييل: واختلفوا في وقت قيام المقتدى إلى الصلاة وفي تكبير الإمام، فذهب مالك وجمهور العلماء إلى أنه ليس لقيامهم حد، ولكن استحباب عامتهم القيام إذا أخذ المؤذن في الإقامة، وكان أنسب يقوم إذا قال المؤذن: «قد قامت»

الصلاة " وكبر الإمام ، وحناكه ابن أبي شيبه عن سويد بن غفلة ، وقيس بن أبي حازم ، وحماد ، وعن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز : وإذا قال المؤذن : " الله أكبر " وجب القيام ، وإذا قال : " حى على الصلاة " اعتدلى الصفوف ، وإذا قال : " لا إله إلا الله " كبر الإمام . وذهب عامة العلماء إلى أنه : لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة . ومذهب الشافعى وطائفة : أنه يستحب أن لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ، وهو قول أبي يوسف . وعن مالك : السنة في الشروع في الصلاة بعد الإقامة وهداية استواء الصف . وقال أحمد : إذا قال المؤذن : " قد قامت الصلاة " يقوم . وقال أبو حنيفة ومحمد : يقومون في الصف إذا قال : " حى على الصلاة " فإذا قال : " قد قامت الصلاة " كبر الإمام لأنه أمين الشرع ، وقد أخبر بقيامها ، فيجب تصديقه ، وإذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه . كذا في " عمدة القارى " مختصراً ، وراجعها للتفصيل (٢ - ٦٧٦) .

قال الرافى : والغرض أنه لا يجب القيام على المقتدى الجالس المنتظر قبل ذلك على اختلاف بينهم في تعيين ذلك الحد لا أن القيام قبله غير جائز ، وإنه إذا قام يجب عليه أن يجلس وينتظر ذلك الحد ثم يقوم ولو كان هناك حاجة إلى تسوية الصفوف ، وظاهر : أن التسوية لا تمكن إلا بقيام المأمومين فإذا يجب أن يقوموا قبل الإقامة أو في وسطها فإن تسوية الصفوف واجبة من إقامة الصلاة وتمامها ، فما يفعله الجهلة من الناس أو المغترون بظاهر ما نقل من الأئمة في الكتب بدون أن يتأملوا مغزاه لا عبرة به . ومن الجهل الفاضح والغهاوة الفاحشة أن الإمام يأتى المصلى والمحراب والمؤذن يأخذ في الإقامة فيجالس الإمام وينتظر وصول المؤذن إلى قوله : " حى على الفلاح " ثم يقوم فهذا لم يثبت وإن يثبت بدليل ولا شبه دليل ، والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل . ثم رأيت في " شرح الطحطارى على الدر المختار " في شرح قوله : " والقيام حين قيل : " حى

(باب ما جاء في الأذان بالليل)

حدثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال :

على الفلاح" والظاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام أول الإقامة لا بأس آه . فالحمد لله على هذه الموافقة والتوارد .

—: باب ما جاء في الأذان بالليل :—

اتفقوا على عدم جواز الأذان قبل الوقت في الأوقات كلها ما عدا الفجر كما في " شرح المذهب " وغيره ، واختافوا في الفجر فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى الجواز والمشروعية ، وإليه ذهب الأوزاعي وأبو يوسف وابن المبارك وإسحاق وداؤد وابن جرير ، ثم لا يحتاج عند الأئمة الثلاثة إلى الإعادة ، وخالفهم ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث ، وبه قال الغزالي فقالوا بالإعادة ، وقال أبو حنيفة والثوري ومحمد وزفر : أن حكمه مثل حكم بقية الأوقات فلا يجوز وإن أذن بعد ، هذا ما يخص ما في " العمدة " و " الفتح " و " شرح المذهب " . ثم إن مهده من نصف الليل كما حكاه في " الفتح " (٢ - ٨٨) قال : وصححه النووي في أكثر كتبه . وقال القاضي حسين والمتولي : وقته قبل الفجر وقت السحور ، وقطع به الهغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، راجع " الفتح " (٢ - ٨٧) . واختاره تقي الدين السبكي في " شرح المنهاج " كما حكاه في " الفتح " عنه وقال : وهو أحد الأوجه في المذهب آه . قال الراقم : والأوجه عندهم خمسة ، وجهان ما ذكرهنا ، والثالث : يؤذن في الشتاء لسبع يبقى من الليل ، وفي الصيف لنصف سبع . والرابع : يؤذن بعد وقت العشاء المختار وهو ثلث الليل في قول ونصفه في قول . والخامس : جميع الليل وقت له ، وقد صرحوا على بطلان الثالث والخامس ، أنظر " شرح المذهب " (٣ - ٨٨) ، ثم اختلفوا في الأذان الثاني بعد طلوع

« إن هلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم » .
قال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبي ذر
وسمرة . قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

الفجر ، فمنهم من يقول : يؤذن للصبح عقب طلوعه ، قالوا : وهو السنة كما في
" شرح المذهب " (٣ - ٨٩) فالسنة عندهم أذانان ، وادعى المالكية توارث
الأذانين في عهد السلف في المدينة كما حكاه الحافظ في " الفتح " عن القرطبي
والحافظ البدر العيني عن القاضي عياض . قال البدر العيني حاكياً كلام عياض
في " العمدة " (٢ - ٦٥١) : وإليه رجع أبو يوسف حين تحقيقه الخ . وفي
" البدائع " (١ - ١٥٤) : وقد قال أبو يوسف أخيراً : لا بأس به أن يؤذن
للفجر في النصف الأخير من الليل الخ . ونقله السرخسي في " مبسوطه " وابن
الهام في " فتح القدير " وابن نجيم في " البحر الرائق " وغيرها . ولم ينتفع
عندي من مذهبه هل هو جواز أذان الفجر قبل طلوعه بعد منتصف الليل فقط
أو الأذانان مثل الشافعية والمالكية ؟

قوله : إن هلالاً يؤذن بليل الخ . دل حديث الباب على أن هلالاً كان
يؤذن بليل ، وكان ابن أم مكتوم يؤذن بعد طلوع الفجر ، ويدل ما رواه ابن
خزيمة على عكس ذلك ، أخرج ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والطحاوي
والطبراني من طريق منصور بن خبيب بن عهد الرحمن عن عمته أنيسة قالت :
قال رسول الله ﷺ : « إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن
هلال فلا تأكلوا ولا تشربوا الخ » ، كما في " الفتح " (٢ - ٨٥) و " العمدة " (٢ - ٦٥٠) . وفي " العمدة " : وروى النسائي . . . نحو حديث ابن خزيمة اه . قال
للإمام : أخرجه " النسائي " (١ - ١٠٥) (باب هل يؤذنان جميعاً أو
فرادى ؟) وكذا أخرجه أحمد في " مسنده " (٦ - ٤٣٣) وكذا أخرجه ابن
خزيمة من حديث عائشة والبيهقي من حديث زيد بن ثابت بطريق الواقدي كما

وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل ، فقال بعض أهل العلم ، إذا أذن المؤذن بالليل أجزئه ولا يعيد . وهو قول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد في " نصب الرأية " (١ - ٢٩٠) ، وقد روى بالشك أيضاً ، أنظر " شرح الآثار " (١ - ٨٢) . وأجيب بأن الأمرين وقعا في زمانين مختلفين فإن بلالاً كان يؤذن للصبح ثم لحق بهصره شيء فأخذ يقدم الأذان تارة ويؤخر تارة ، و كان ابن أم مكتوم لا يؤذن إلا باخبار الناس إياه بالصبح فعكس الأمر وجعل أذان بلال بالليل وأذان ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر ، كما في " الفتح " (٢ - ٨٥) وبه جمع ابن خزيمة والصبغي احتمالاً كما حكاه ، قال : وجزم ابن حبان بذلك ولم يبيده احتمالاً وأنكر عليه الضياء وغيره اهـ . وافظ ابن خزيمة حكاه الزيلعي في نصب الرأية " والهدر العيني في " العمدة " مفصلاً فراجع . وقيل : لم يكن نوباً وإنما كانت لها حالتان مختلفتان فإن بلالاً كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر ثم أردف ابن أم مكتوم وكان يؤذن ليل ، واستمر بلال على حاله الأولى ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه ووكل به من يراعى له الفجر (لئلا يضر البصر) واستمر أذان بلال ليل ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب حديث الباب (أى في " صحيح البخاري ") . قال الجايز في " الفتح " : وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في " صحيح ابن خزيمة " من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي " شرح معاني الآثار " (ص - ٨٤) من حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقرنكم أذان بلال فإن في بهصره شيئاً » . وفي رواية : « فإن في بهصره سوء » كذا في " نصب الرأية " (١ - ٢٨٨) وعزاه إلى الطحاوي ، وفي حديث شيهان عند الطبراني : « ولكن مؤذنا هذا في بهصره سوء - أو قال - : شيء » كما في " آثار السنن " عن " الدراية " . وجاء عن عائشة : أنها كانت

وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : إذا أذن بالليل أعاد . وبه يقول سفيان الثوري .
 تنكر حديث ابن عمر وتقول : إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي كما حكاه في
 "الفتح" (١ - ٨٥) ولكه رواية أذان بلال بالليل عن عائشة نفسها أخرجها
 البخاري في (باب الأذان قبل الفجر) وفي "عين الإصابة في استدراك
 عائشة على الصحابة" للسيوطي كما حكاه الحافظ عن البيهقي أفاده الشيخ .
 قال : الشيخ : فلا بد من ثبوت تلك الرواية عن عائشة أيضاً ، ووجه التوفيق
 بين روايتها : أن أذان بلال كان بقرب الفجر جداً كما في حديث أنيسة في
 "شرح الآثار" (ص - ٨٣) من طريق ابن مرزوق عن وهب عن شعبة .
 وكذا في حديث عائشة عنده من طريق ابن داود عن مسدد عن يحيى بن معبد :
 « ولم يكن بينهما إلا مقدار ما يصعد هذا وينزل هذا » بسند قوى ، وفي بعض
 أسانيده على بن معبد بن نوح وهو ثقة وهو غير على بن معبد بن شداد راوى
 "الجامع الكبير" وشيخ البخاري . وهو أيضاً ثقة فقيه كما في "التقريب" ،
 وقد أشكل على النووي هذا الفصل القليل فتأول وقال في "شرح مسلم" (ص
 - ٣٥٠) (باب بيان أن الدخول في الصوم الخ) : قال العلماء : معناه أن
 بلالاً كان يؤذن قبل الفجر ويتربص بعد أذانه للدعاء ثم يرقب الفجر ، فإذا
 قارب طلوعه نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها
 ثم يرقى ويشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر اهـ .

والجواب عن حديث الهاب للحنفية : بأن الأذان الأول قبل الفجر كان
 للتسخير حكاه شيخنا عن "كتاب الحجج" للإمام الشيباني ، وذكره في "المبسوط"
 و"البدائع" و"فتح القدير" و"المحرر الرائق" وغيرها . ولفظ "الفتح" :
 فيجب حمل ما رووه على أحد أمرين : إما أنه من جملة النداء عليه يعنى : لا تعتمدوا
 على أذانه فإنه ينطى وإما أن المراد : التسخير بناءً على أنه كان
 في رمضان ، كما قاله في "الإمام" أو التذكير الذى يسمى في

وروى حماد بن سلمة عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر : « إن بلالاً أذن بليل فأمره النبي ﷺ أن ينادى أن العبد نام » . قال أبو عيسى : هذا حديث هذا بالتسبيح ليوقظ النائم ويرجع القائم الخ . وهو الذي يتبادر من لفظ حديث " الصحيحين " من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه البخاري في (باب الأذان قبل الفجر) وفي (الطلاق) ، وفي (أخبار الآحاد) ومسلم في الصيام في (باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر) : « لا يمنع أحدكم أو أحداً منكم أذان بلال من سموره فإنه يؤذن — أو ينادى — بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم الخ » . ويأزم من ذلك أن يكون الأذانان في رمضان . وصرح بذلك أبو الحسن عبد الملك بن القطان المغربي القاسي الشافعي كما في " الفتح " (٢ - ٨٦) والحافظ ابن دقيق العيد كما في " نصب الرأية " (١ - ٢٨٧) .

فائدة : قال الشيخ رحمه الله فيما كتبه على " آثار السنن " : والذي يظهر أن حديث ابن عمر : « إن بلالاً ينادى بليل » ليس من جملة المناداة عليه ولم يقصد به ذلك ، وإنما قصد به التسحير عند الفجر الأول لا غير ، وإنما قصد المناداة بقوله : « فإن في بصره سوء » وكان في وقت آخر ، وليس في حديث ابن مسعود : « لا يغرن » وإنما فيه : « لا يمنع آه » ولا يستأزم المناداة . ثم لو كان قوله : « ليرجع قائمكم » أراد به من قام للخروج إلى الصلاة فات أن يكون هذا للتسحير أي أذان بلال ، نعم كان إجازة منه ﷺ للتسحير من عنده ، وليس في حديثه ذكر الأذان الثاني ، نعم فيه : أنه عند الفجر الأول ، لكن ليس فيه أنه في رمضان ، فإن كان في غيره فقد نهى أن يؤذن حتى يستبين له الفجر ، وأما في رمضان فكان تسحيراً على حديث ابن عمر وعائشة ونفس حديث ابن مسعود يدل على أن الأذان لم يكن للتسحير فإنه قال : « لا يمنع أحدكم الخ » فجعله غير مانع لأنه للتسحير ، وقال : « فإنه يؤذن »

غير محفوظ ، والصحيح ما روى عبيد الله بن عمر وهب عن نافع عن ابن بليل ، فكان على اليهود في وقته ، ثم قال : « ليرجع قائمكم ، فكان غير التسخير لا عينه ولا مانعاً آه . انتهى كلامه ماخصاً ومانقياً . وفي " شرعة الإسلام " إن الأذان للتسخير في رمضان مستحب ، والكتاب معتبر ، ووفاه هو : الإمام محمد بن أبي بكر المعروف " بإمام زاده " الحنفى المتوفى سنة ٥٧٣ هـ . كذا في " كشف الظنون " انظر ترجمته في " الفوائد البهية " (ص - ١٦١) .

قال شيخنا : إن سنة الأذنين لم تكن مستمرة في السنة كلها ، ويدل عليها روايات كثيرة عند الطحاوى من (ص ٨٣ إلى ٨٤) (باب التأذين للفجر الخ) و " نصب الرأية " (١ - ٢٨٣) من الحديث العاشر إلى (١ - ٢٨٧ و ٢٨٩) من الفائدة . قال شيخنا : وثبتت عندي روايات أخرى غير ما ذكرناه : روى الدارقطنى (ص - ١٩٦) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة أن هكبر الأشج حدثه أنه كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجد رسول الله ﷺ يسمع أهلها تأذين بلال على عهد رسول الله ﷺ فيصلون في مساجدهم ثم ذكرها . وفي " وفاء الوفاء " للسمهودى (٢ - ٦٤) : وروى يحيى بن هكر بن سبب الوهاب عن محمد بن عمر قال : قالوا : كان بالمدينة تسعة مساجد يسمعون فيها مؤذن النبي ﷺ فيصلون في مساجدهم الخ ، وفي (٢ - ٦٢) : عن المحب الطبري أنه ذكر المساجد التي كانوا يصلون فيها بأذان بلال الخ . هذه الروايات أشار إليها الشيخ في ما كتبه على " آثار السنن " وهذه تدل على أن تأذين بلال بالليل لم يكن دائماً مستمراً له ، فلعله كان يؤذن بليل في زمان مخصوص للمعاني التي ذكروها والله أعلم . ولعل أذان بلال في رمضان كان حين كان نحر الأكل والشرب في رمضان بفعل اختياري ، ويدل على ذلك ما أخرجه في " معاني الآثار " بسند قوى (١ - ٨٣) عن نافع عن ابن عمر

عمر : إن النبي ﷺ قال : « إن هلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » .

وروى عهد العزيز بن أبي رواد عن نافع : أن مؤذناً لعمر وأذن بليل فأمره

عن حفصة بنت عمر : « إن رسول الله ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعة الفجر ثم خرج إلى المسجد وحرم الطعام وكان لا يؤذن حتى يصبح » . وفي ابتداء الصوم للحنفية قولان : قيل : من بدأ طلوع الفجر ، و قيل : حين ينتشر الضوء ، قال ابن عابدين في " رد المختار " : وهل المراد أول زمان الطلوع أو انتشار الضوء ، فيه خلاف كالحلاف في الصلاة ، والأول أحوط ، والثاني أوسع كما قال الحلواني كما في " المحيط " انتهى كلامه . وقال الآخرون : إن حكم الأكل إلى ما بعد الصبح منسوخ وعليه حملوا ما روى سعيد ابن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر : « حين كان يأكل وقد طلع الفجر فأخبر بطلوعه فقال : أخلق الباب » حكاه في " العمدة " (٥ - ٢١٠) وفي " فتح الباري " (٤ - ١١٧) (باب قول النبي ﷺ لا يمنعنكم من سحوركم أذان هلال) وكذا في " العمدة " (٥ - ٢١٠) روايات مرفوعة وموقوفة تدل على أن التسخير ينتهي بفعل اختياري .

قوله : ابن أم مكتوم . اسمه عبد الله ، ويقال : عمرو وهو الأكثر ، ويقال : كان اسمه الحصين ، فسماه النبي ﷺ : عبد الله ، وهو : ابن قيس ابن زائدة القرشي العامري ، واسم أم مكتوم : عاتكة بنت عبد الله بن عكثة الهزومية ، وهو : ابن خال خديجة رضي الله عنها ، وهاجر إلى المدينة قبل مقدم النبي ﷺ ، واستخلفه النبي ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرة ، وهو الأعمى المذكور في سورة " عبس " ، وسمى مكتوماً لكتمان نور عينيه ، كذا في " العمدة " ملخصاً . وقيل : ولد ضريباً ، وقيل : عمى بعد بدر يستعين .

قوله : إن مؤذناً لعمر . اسمه : مسروح كما في " سنن أبي داود " ،

عمر أن يعيد الأذان ، وهذا لا يصح لأنه عن نافع عن عمر . متقطع وأعل حماد ابن سلمة أراد هذا الحديث ، والصحيح رواية عبيد الله بن عمر وغير واحد عن نافع عن ابن عمر والزهرى عن سالم عن ابن عمر : إن النبي ﷺ قال : « إن هلالاً يؤذن بليل » . قال أبو عيسى : ولو كان حديث حماد صحيحاً لم يكن لهذا الحديث معنى إذ قال رسول الله ﷺ : « إن هلالاً يؤذن بليل » وإنما أمرهم فيما يستقبل فقال : « إن هلالاً يؤذن بليل » ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل : « إن هلالاً يؤذن بليل » . قال علي بن المديني : حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ هو غير محفوظ ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة .

وغرض الترمذى من هذا كله تضعيف حديث ابن عمر المذكور : « إن العبد نام » وأخرج الحافظ ابن حجر حديث ابن عمر هذا بسبب طرق كلها ضعاف ما يدل على أن الواقعة وقعت لبلال ، انظر "الفتح" (٢ - ٨٥ و ٨٦) . وملخصه أن حديث حماد بن سلمة ذلك عن أيوب عن نافع قد تابعه سعيد بن زربي عن أيوب عند البيهقي ، ومعمري عن أيوب عند عبد الرزاق ، ورواه غير أيوب عن نافع عند الدارقطني وغيره ، وكذلك له طريقان مرسلتان ما عدا ذلك . وقال في "الفتح" (٢ - ٨٦) رداً على ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخارى والذهلى وأبي حاتم وأبي داود والترمذى والأثرم والدارقطنى حيث اتفقوا على خطأ حماد في رفعه وتفرد به بالرفع ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً قوة ظاهرة الخ . قال ابن رشد في "البداية" (ص - ٨٤) : خرجته أبو داود ، وصححه كثير من أهل العلم . وراجع كلام الشيخ محمود رحمه الله من "فتح الملهم" (٣ - ١١٨) ثم كلام صاحب "الفتوحات" منه .

قوله : لم يكن لهذا الحديث معنى . قال الشيخ : اعترض الترمذى هذا معنوى أى فقهى أى إيراد على طريقة الفقهاء لا على طريق المحدثين فإنه فهم

(باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان)

حدثنا هناد ثنا وكيع عن مفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن أبي الشعثاء قال : « خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه بالمصر فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم عليه السلام » قال أبو عيسى : وفي الباب عن عثمان . حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر : تعارضاً بينهما فأسقط واحداً للتعارض . والجواب عنه أن تأذين بلال بالليل يكون عند العمل بالأذنين . وقوله : « إن العبد نام » في زمان يؤذن مؤذن واحد أو ما يكون عند ما كان نوبة أذانه بالفجر ونوبة أذان ابن أم مكتوم بالليل كما تقدم من « فتح الباري » .

وأما ما ذكره من علي بن المديني فنقول في جوابه كما قال الحافظ ابن حجر بعد ما بين متابعات حماد بن سلمة وشواهد : وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً ، فلم أن له أصلاً لا أنه ليس بمحفوظ .

فتنبيه : مسألة جواز أذان الفجر قبل وقته عند الأئمة الثلاثة وعند أبي يوسف لم نقف على حجة صريحة في مورد النزاع بحيث يكون صدر أذان قبل الفجر للصلاة واكتفى به ولم يؤذن ثانياً ، ولو ثبت مثله لكان حجة ودليلاً وثبوت الأذنين لا يكون دليلاً للجواز قبل وقته حيث لم يكتف بأذان واحد ، ولو كان أذان واحد يكفي ، فلما ذا أذن ثانياً ؟ فإذا لا يهد أن يقال : إن الأذان الأول لم يكن إلا للتسخير والتنبيه ، وأتعجب من اتفاق هؤلاء الأئمة الأعلام على مسألة مأخذها غير واضح والله أعلم .

— : باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان : —
من دخل مسجداً قد أذن فيه أو أذن بعد دخوله فيكره أن يخرج قبل أن

أن يكون على غير وضوء ، أو أمر لا بد منه . و يروى عن إبراهيم النخعي أنه قال : يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة . قال أبو عيسى : هذا عندنا لم يله عذر في الخروج منه .

وأبو الشعثاء اسمه : سليم بن الأسود وهو والد أشعث بن أبي الشعثاء . و قد روى أشعث بن أبي الشعثاء هذا الحديث عن أبيه .

يصلى . المسألة ذكرها أرباب المتون من أصحابنا في (باب إدراك الفريضة) وصرح في "البحر" بأن الكراهة تحريرية . والمسألة كذلك عند غيرنا من المذاهب فذكر مثله ابن قدامة في "المغنى" من مذهب أحمد . وهذا الحكم مقتصر على من كان داخل المسجد . قال الشيخ : وهذا يدل على أن الحكم الشرعي ربما يختلف مع اتحاد الغرض ، يريد أن الغرض من ذلك هو عدم فوت الجماعة و يستوى فيه من دخل المسجد ومن لم يدخل ، ومع هذا فقد صرحوا بكراهة من دخل فقط . وهذا يدل على أنه قد يختلف الحكم مع اتحاد الغرض . قال : و يصلح مثل هذا نظراً على ابن تيمية حيث ادعى أنه لا يختلف الحكم إذا اتحد الغرض باختلاف الصور والتفاصيل . وكذلك يرد عليه ما سيأتى من شراء الصحابة التمر الجيد بالردى ضعفاً فنهاهم صلى الله عليه وسلم وقال : « بيعوا الردى بالنقد ثم اشترؤا الجيد بثمنه » فاختلف الحكم مع اتحاد الغرض ، وكذلك يجوز استقراض الدراهم ولا يجوز بيعها نسبة مع أن الغرض واحد ، وصرح في "البحر الرائق" بجواز الخروج للحاجة لمن يريد الرجوع بعد قضاء حاجته فقال لحديث ابن ماجه : « من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج للحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق » الخ . قال الرافق : وهو حديث عثمان مرفوعاً أخرجه ابن ماجه في "سننه" (ص ٥٤) إلا أن فيه : « من أدركه » بدل « من أدرك » وفيه « لحاجته وهو لا يريد الرجعة » وروى من حديث أبي هريرة مرفوعاً ولفظه : « لا يسمع النداء في مسجدى ثم يخرج منه إلا

—: باب ما جاء في الأذان في السفر: —

حدثنا محمود بن غيلان نا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال : قدمت على رسول الله ﷺ أنا وابن عم لي فقال لنا : « إذا سافرتما فأذنا وأقميا وايؤمكما أكبركما » . قال أبو عيسى : هذا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق » . رواه الطبراني في « الأوسط » كما في « العمدة » وحديث عثمان هو الذي ذكره الترمذي : وفي الباب الخ . وفي الباب بمعناه مرسل سعيد بن المسيب في مراسيل أبي داود كما في « الزيلعي » و « فتح القدير » . وحديث أبي هريرة في الباب أخرجه الجماعة إلا البخاري فهو في حكم المسند كما قاله أبو عمر ابن عبد البر وغيره ، ورواه ابن راهويه في « مسنده » كما في « الزيلعي » وأحمد في « مسنده » (٢ — ٥٢٧) والطبائسي في « مسنده » (ص ٣٣٧) وزادوا فيه ما لفظه عند أحمد : « ثم قال : « أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنتم في المسجد فنودي بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي ، فأصبح الآن مرفوعاً حقيقة وصراحة ثم أنه كره خروجه من مسجد أذن فيه حتى يصلي وإن صلى إلا في الظهر والعشاء إن شرع في الإقامة كما في « الكنز » من كتبنا . —: باب ما جاء في الأذان في السفر: —

الإقامة لصلاة الجماعة سفرأ متفق عليها بين الأئمة ، وإنما اختلفوا اختلافاً يسيراً في الأذان مع اتفاقهم في أولوية الإقامة والأذان كليهما ، فذهب أبي حنيفة ومالك أنه : لا يسرى الأذان وإن اكتفى بالإقامة جاز من غير كراهة . ومذهب الشافعي وأحمد : سنيتها جميعاً ، كما في « شرح المذهب » (٣ — ٨٢) . هل قال بسنيتها للمقيم والمسافر والمنفرد وأهل الجماعة ، وجعل ذلك مذهب أبي حنيفة وإسحاق وجهور العلماء وما ذكر من مذهب إمامه فذكره الشافعي نفسه في « الأم » (١ — ٧٢) مثله ، وقال : لا أحب أن يترك الأذان

حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم : اختاروا الأذان في

. . وكذا المزني في "مختصره" (ص - ٦٠ على هامش "الأم") ولكنه قال :
وإن لم يفعله أجزاءه اهـ . فعلم منه أن سنته للمسافر غير مؤكدة . ومذهب أحمد
مثل الشافعي ذكره في "المغني" ، ومذهب مالك مثل أبي حنيفة ذكره الباجي في
"المنتقى" (١ - ١٣٩) وهو مذهب الحنفي وابن سيرين كما حكاه ابن قدامة
في "المغني" .

وبالجملة إن الكراهة عندنا في تركها جميعاً كما في "الهداية" وغيرها ،
وغرض حديث الهاب أن تسويتها للتأذين من غير مفاضلة ، فأبهما أذن يكفي ،
وتقديم الأكبر للإمامة ، فلما كان الغرض عدم ترجيح أحدهما على الآخر في
الأذان والإقامة وقع التعبير بقوله : « فأذا وأقبا » وكان في الإمامة الفضل
لأكبرهما فقال : « وليؤمكما أكبركما » أو أن الغرض الإرشاد لكل منهما
بالأذان والإقامة في السفر إذا كانا منفردين فيكون حكماً آخر ، وإليه أشار
النسائي في "سننه" (ص - ١٠٤) فقال : (هاب أذان المنفرد في السفر)
وأخرج فيه هذا الحديث ، والمسألة هذه كذلك من غير خلاف . قال الشيخ :
والعجب من النسائي حيث ترجم على الحديث (ص - ١٠٨ من "سننه") إقامة
كل واحد لنفسه) وليس ذلك مذهب أحد فيتأول في كلامه بأن غرضه أن
أحدهما من غير تعيين يكفي . قال الراقم : ويحتمل أنه أراد إقامة المنفرد في السفر
لصلاته فبوب عليه في (ص - ١٠٤) أذان المنفردين ثم إقامة المنفردين لأنه يريد إذا
كانا اثنين فيؤذان معاً ويقيان معاً والله أعلم . وأيضاً أخرج الحديث في الإمامة وترجم
عليه (تقديم ذوي السن) فاستدل به في ثلاثة أحكام ، وإذا كان حكم الأذان
لواحد فبالأولى أن يكون هو حكم الاثنين . فالحديث كان نصاً فيه فاستفاد
من لفظه حكماً آخر فترجم على ذلك ، هذا ما سلح لي والله أعلم .

السفر ، وقال بعضهم : تجزئ الإقامة إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس .
والقول الأول أصح . وبه يقول أحمد وإسحاق .

(باب ما جاء في فضل الأذان)

حدثنا محمد بن حميد الرازي ثنا أبو تميلة نا أبو حمزة عن جابر عن مجاهد عن

قوله : وقال بعضهم : تجزئ الإقامة . أراد به المالكية والحنفية ، وهو
مذهب الحنفية وابن سيرين كما تقدم .

فائدة : الجمع عند الأصوليين والنحاة وأهل المعاني عام ، ويشتمل الحكم
على سبيل عموم الأفراد فيكون فيه الحكم على فرد فرد كالمعاطفات ، وأما
اسم الجمع فالحكم فيه على سبيل الاجتماع دون الانفراد ، فيشتمل المجموع
من حيث المجموع ، وقد يستعمل في معناه الجمع أيضاً بقريظة المقام كذا أفاده
الشيخ رحمه الله . قال الراقم : البحث في كتب الأصول من صيغ العموم لكنهم
ذكروا الجمع المحلى استغراقه كل الفرد لكل فرد ، قالوا : وعابه أكثر أئمة
الأصول والعربية وأئمة التفسير كما في " التحرير " وشرحه " التجيير " (١ - ١٨٩)
(١٩٣) ، وليس الجمع المنكر عاماً عندهم كما في " التحرير " (١ - ١٨٩)
إلا عند فخر الإسلام ، انظر " شرح التحرير " (١ - ١٧٩) وما بعدها .
قال الشيخ : وأما التثنية فجعلوها من صيغ الخصوص ولم يذكروا حكمها إلا
أنه يفهم من " تحرير الشيخ ابن الهمام " أنه للعموم حيث قال فيمن قال لامرأته :
إذا دخلتما هاتين الدارين أو ولدتما ولدين فطالقتان فدخلت كل داراً أو ولدت
كل ولداً طلقت . أقول : انظر " التحرير " مع شرحه (١ - ٢٣١) .

— : باب ما جاء في فضل الأذان : —

قد صحت عدة من الأحاديث في فضل الأذان ، وقد أشار إليها الترمذي

ابن عباس أن النبي ﷺ قال: من أذن سبع سنين محتسباً كتبت له هراة من النار. قال أبو عيسى: وفي الباب عن ابن مسعود وثوبان ومعاوية وأنس وأبي هريرة وأبي سعيد. وحديث ابن عباس حديث غريب. وأبو تميلة اسمه يحيى بن واضح، وأبو حمزة السكري اسمه محمد بن ميمون، وجابر بن يزيد الجعفي ضعفوه، تركه

في الباب أيضاً، ومن العجيب أنه لم يرو الترمذي في الباب إلا ما هو ضعيف وساقط فأخرج فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريق جابر عن مجاهد، وجابر هو ابن يزيد الجعفي وسبأني الكلام فيه قريباً. ومن ههنا قال بعض الحفاظ فيه: إن من عادته ربما يخرج من الأحاديث في الأبواب ما لا يخرج غيره ويكون غرضه بذلك الإخبار والاطلاع بذلك الحديث، قاله الشيخ، وأعله بشير إلى ما قاله الحفاظ أبو الفضل المقدسي حيث قال في "شروط الأئمة الستة": وكان من طريقه - أي الترمذي رحمه الله - أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صحح الطريق إليه، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح؛ فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول؛ إلا أن الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، وبعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر، وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب متعددة. والأحاديث التي أشار إليها في الباب قد أخرجها الدر العيني في "العمدة" (٢-٦٣) ما عدا حديث ابن مسعود وثوبان، وأخرج أيضاً عن جابر وأبي بن كعب، ثم لأبي هريرة وكذا لأبي سعيد أحاديث عدة في الباب، انظر "العمدة" و"التلخيص" (ص ٧٧) و"زوائد الهيثمي" (١-٣٢٥) إلى (٣٢٨) ولم أجد رواية عهد الله وثوبان في هذه المصادر، ولم أوغل في طلبهما فإن محل ذلك تأليفي "لب الباب فيما يقول الترمذي وفي الباب"

قوله: وجابر بن يزيد الجعفي ضعفوه. جابر الجعفي هذا اختلف فيه أقوال المحدثين اختلافاً كثيراً، وعن أبي حنيفة رحمه الله قال: ما رأيت أفضل

يحيى بن سعيد و عبدالرحمن بن مهدي . قال أبو عيسى : سمعت الجارود يقول :
من عطاء بن أبي رباح ولا أكذب مع جابر الجعفي ، ما أتيت بشئ إلا جاعني
فيه بحديث ، وقول أبي حنيفة هذه رواها الترمذي في نسخة من الحمان وهو
أبو يحيى جرير بن يحيى الحمان ، وروايته عنه سماعاً حكاهما الذهبي في "ميزانه"
(١ - ١٧٦) وابن حجر في "تهذيبه" (٢ - ٤٨) بالفاظ متقاربة . وذكرها
الشيخ علي القاري في "شرح مسند أبي حنيفة" عن كتاب العلل للترمذي بإسناده
عن محمد بن غيلان عن جرير بن يحيى الحمان قال : سمعت أبا حنيفة الخ ،
فذكرها . ثم إن سفيان الثوري وشعبة ووكيعاً كلهم ممن وثق الجعفي فقال
الثوري : ما رأيك أروع منه في الحديث . وقال شعبة : صدوق في الحديث .
وقال وكيع : مهما شككتم في شئ فلا تشكوا في أن جابر الجعفي ثقة ، حدثنا
عنه مسعر وسفيان وشعبة وحسن بن صالح كما في "الميزان" و "التهذيب" . و
من هنا تبين أن ما حكاه الترمذي عن وكيع قوله : "لو لا جابر الجعفي لكان
أهل الكوفة بغير حديث" الخ ليس تضعيفاً له ، وإنما هو إجلال له ومبالغة في
الثناء عليه أفاده شيخنا رحمه الله . وقال أيضاً : وعن أحمد في "سنن الدارقطني"
أنه متهم في رأيه دون روايته اهـ . وقال الشيخ : إن أبا محمد الجويني أكفره ، والجويني
هو أبو محمد عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٣٧ هـ والد أبي المعالي إمام الحرمين
شيخ الغزالي . أقول : ولم أقف على مأخذه ولا على من حكاه ، ولعل ذلك الإكفار
لأجل أنه كان يؤمن بالرجعة مستدلاً بقوله تعالى : (فلن أبرح الأرض حتى
ياذن لي أبي) . وأنت تعلم أن الآية في إخوة يوسف ، انظر "الميزان"
و "التهذيب" . وقال زائدة : كان جابر كذاباً ليس بشئ . وقيل : إنه كان
يهيج به مرة في السنة مرة - أي الصفراء - فيهذي ويخلط في الكلام . قال
الشيخ : ففعل ما حكى عنه كان في مثل ذلك الوقت . قال الشيخ : وظني أنهم
بطلقون الكاذب فيمن أخطأ مرة والكذاب فيمن أخطأ مراراً ، ومن لم يجرب

سمعت وكيعاً يقول : لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا
الفن يقع في ضلال من أمثال هذه الكلمات . قال الشيخ : وربما يكون سبب
 جرحه ما حكى عنه أنه كان يقول : عندي خمسون ألف باب من العلم ما حدث
به أحد (كما حكاها في " التهذيب " عن سلام بن أبي مطيع) ولكن مثل هذا
 لا يصلح سبباً لجرحه وكونه كذاهاً ، فكان السلف من المحدثين يحفظون ذخائر من
 الأحاديث ، فهذا أحمد بن حنبل قيل : كان يحفظ ألف ألف حديث بأسانيده .
 قال الراقم : ولنظار حفظ المحدثين من قتادة والزهرى والأوزاعى وإسحاق
ابن راهويه والبخارى وغيرهم مما هو مسجل في كتب الرجال والطبقات والتاريخ
لا ينكرها إلا موسوس أو مجنون ؛ فمثل هذا لا يصلح حجة للجرح . وقيل :
 كان يؤمن بالرجمة . قال الشيخ : ويمكن أن يتأول هذا فإن عمر حين توفي
رسول الله ﷺ قال : والله ما مات رسول الله ﷺ ، وقال : والله ما كان
يقع في نفسى ذلك وليبعثنه الله فليطعن أبدي رجال وأرجاهم الخ . حتى جاء
 أبو بكر فخطب كما في " الصحيح " من حديث عائشة في المناقب . وقيل :
 كان صاحب نيرنجات وشعبذات فكان يأتى بفأكهة وقثاء في غير موسم ، كما
 حكاها في " التهذيب " عن ابن قتيبة في " مشكله " . قال الشيخ : وهذا أيضاً
 لا يصلح جرحاً إذ يمكن حمله على محمل حسن ، يريد أن يكون كرامة كما وقع
 لسيدتنا مريم عليها السلام كما حكاها الله سبحانه في التنزيل العزيز . قال الراقم :
 ليس غرض الشيخ الذب عنه وتوثيقه أو ترجيح تعديله على جرحه فأئمة الرجال
 أعرف بحاله والأمر إليهم ؛ ولكننا الشيخ رحمه الله قد نبه على أن تلك الكلمات
 في حقه فقط ليست كافية في جرحه وهؤلاء ربما يجرحون رجلاً بكلمات مأثورة
 عن الأئمة ، ولانكون صريحة في الجرح ، والراجع عنده ضعفه كما سمعته صريحاً ،
 وكما ذكره في كتاب " فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب " ، ويكاد يكون
 انقول الوسط فيه قول الحافظ ابن حجر في " التقريب " : ضعيف رافضى اهـ .

حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه .

قريبه كثير من الناس يتذرعون بكلمات الجرح في بعض الأئمة وطئفة من رجال الحديث إلى أن يشفوا غيظ قلوبهم الكامن نحو رجال الدين ثم لما سمعوا خوارق حافظتهم المحيرة أخذوا يستهزئون ويسخرون ولكنه جهل فاضح فإنهم يقيسون أولئك الأعلام على أنفسهم ، وقياس العهد الغابر على الحاضر في الحفظ والضبط والإتقان تكذيب لمتواتر التاريخ . علا أن تفاوت الناس في بلد واحد ، و تفاوت الرجال في بلاد مختلفة عظيم جداً كما هو اليوم مشاهد . فإنكار هذه الحقائق الملموسة والوقائع الثابتة كما يتعامل به الملاحدة إلى إنكار الروايات الحديثية ويتذرعون به إلى إنكار السنة هواء وهراء . ولاغرو إذا اختار الله قوماً لحفظ دينه أثرهم بحافظة خارقة . ثم إن لكل قوم خصائص أورثتهم البيئة وجو البلاد وإن الغرام بشئ والمراس بفن يصبح سبباً لتقوية الحفظ بما يتعلق بذلك الموضوع ، فافقرأ حال حافظة العرب العرباء في كتب الأدب و التاريخ لكي يتجلى لك الأمر ثم شغفهم المفرط بحفظ آثار الرسول ﷺ و محبتهم البالغة معه ﷺ كل ذلك أورثتهم خوارق في مجال الحفظ والضبط . وبالجمل لا يستبعد ذلك من أطال قراءته لكتب الطبقات والتاريخ وطالع مزاولته بأحاديث الرجال وحرف رجالها حق المعرفة . والله الموفق لكل سعادة وحسن .

قريبه آخر : قول وكيع : لو لا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث الخ . تقدم آنفاً أنه مبالغ في شأن حديث جابر لا الطعن في تقبل حديث الكوفة ، ووكيع نفسه هو إمام المسلمين وأكثر حديثه من أهل الكوفة من غير جابر ، ويحدثنا الرامهرمزي في "المحدث الفاضل" بإسناده عن عفان بن مسلم البصري - شيخ أحمد وإسحاق والهمخاري - يقول : وسمع قوماً يقولون لنسخنا كتب فلان ونسخنا كتب فلان ،

(باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن)

حدثنا هناد ثنا أبو الأحوص وأبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين » . قال أبو عيسى : وفي الباب عن عائشة وسهل بن سعد و عقبه بن عامر . حديث أبي هريرة رواه سفيان الثوري وحفص بن غياث

فسمعه يقول : نرى هذا الضرب من الناس لا يفلاحون ، كنا نأني هذا نسمع منه ما ليس عند هذا ، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا ؛ فقدمنا الكوفة فأقننا أربعة أشهر ، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رضينا إلا بالإمام إلا شريكاً فإنه أبي علينا آه . انظر " مقدمة نصب الراية " للشيخ محمد زاهد الكوثري لمزية الكوفة في ذلك العصر على غيرها في الحديث والفقه .

— : باب ما جاء أن الإمام ضامن و المؤذن مؤتمن : —

حديث الباب يشتمل على مسائل كثيرة فقهية للحنفية خلافاً للشافعية ، و أما الشافعية فهم يجيبون عن الحديث لدلالة الحديث على خلاف مسائلهم فيقولون : الضامن من ضمن من باب سمع معناه رعى ، فالضامن الراعى ، والإمام يرعى عدد ركعات الصلاة ، يقول الخطابي في " معالم السنن " (١) — (١٥٦) : قال أهل اللغة : الضامن في كلام العرب معناه الراعى ، والضمان معناه الرعاية ، قال الشاعر :

رعاك ضمان الله يا أم مالك والله أن يشقبك أغنى و أوسع

والإمام ضامن من أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم الخ . و مذهبهم : أن صلاة الإمام إذا ظهرت فسادها فصلاة المقتدى صحيحة لا تجب عليه إلا عادة لأن فساد صلاة الإمام غير مؤثر في فساد صلاة المقتدى . قال

وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال : حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وروى نافع بن ساجان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ هذا الحديث . قال أبو عيسى : وسمعت أبا زرعة يقول : حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح عن عائشة .

الشافعي في " الأم " (١ - ١٤٨) في إمامة الجنب : فمن صلى خلف رجل ثم علم أن إمامه كان جنباً أو على غير وضوء ، وإن كانت امرأة أمه نساء ثم علم أن كانت حائضاً أجزأت المأمومين من الرجال والنساء صلاتهم و أعاد الإمام صلاته . ولو علم المأمومون من قبل أن بدخلوا في الصلاة أنه على غير وضوء ثم صلوا معه لم تجزهم صلاتهم لأنهم صلوا بصلاة من لا يجوز له الصلاة عالمين ، ولو دخلوا في الصلاة غير عالمين أنه على غير طهارة وعلموا قبل أن يكملوا الصلاة أنه على غير طهارة كان عليهم أن يتموا لأنفسهم وينوون الخروج من إمامته مع علمهم فتجوز صلاتهم . وقال في (١ - ١٥٤) : وإن صلى به الإمام شيئاً من الصلاة ثم خرج المأموم من الإمام بغير قطع من الإمام للصلاة ولا عذر للمأموم كرهت له ذلك وأحببت أن يستأنف احتياطاً ، فإن بنى على صلاة لنفسه منفرداً لم يبن لي أن يعيد الصلاة . وقال في (١ - ١٥٥) : وهكذا لو استأخر الإمام من غير حدث وتقدم غيره أجزأت من خلفه صلاتهم ، وأختار أن لا يفعل هذا الإمام وليس أحد في هذا كرسول الله ﷺ ولو أن إماماً كبر ولم يركع حتى ذكر أنه على غير طهارة كان مخرجاً أو وضوءه أو غسله قريباً ، فلا بأس أن يقف الناس في صلاتهم حتى يتوضأ ويرجع ويستأنف ويتمون هم لأنفسهم الخ . وكل هذه المسائل من فروع القدوة عند الإمام الشافعي فذهبه أن صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام حتى إن من كبر قبل إمامه فصلاته تامة ، وسائر الفقهاء لا يجيزون

قال أبو عيسى: وسمعت محمداً يقول: حديث أبي صالح عن عائشة أصح، وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا.

ذلك كما يقوله ابن بطلال كما حكاه الهذر العيني في "العمدة" (٢ - ٧٤٠) ومتابعة الإمام عنده في الأفعال الظاهرة دون الصحة والفساد كما حكاه الهذر العيني (٢ - ٧٤٨) عن النووي، وراجع بعض تفصيله في "العمدة" (٢ - ٧٦٢): حتى قال بعضهم: إن المقتدى لو شاهد أن الإمام ترك ركناً من أركان الصلاة فصلاة المقتدى جائزة كما في "فتح الباري" (٢ - ١٥٨) في (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) وقال: وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا بمن علم واجباً. وذكره مختصراً في (٢ - ١٤٩). وبالجملة فهذه مسائلهم وفروعهم كلها مخالف حديث الباب. وأما نحن فنقول: إن الضمان في الحديث هو الكفالة، وهذا المعنى هو المعروف في اللغة السائر في كلامهم وأيضاً ضمن الشيء أي تضمنه واحتواه، ومنه حديث نهى عن بيع المضامين والملاقيح، وهذا أيضاً قريب من تفريعات الحنفية بل أقرب وتكاد تكون كتب اللغة ومعاجم الغريب متطابقة على هذين المعنيين، انظر "القاموس" (٤ - ٢٤٣) و"المصباح" (٢ - ١٢) و"النهاية" (٣ - ٢٩). ومعنى الرعاية هنا ليس إلا تطبيقاً له على المذهب، فكأنه سرى التفقه إلى اللغة. وأما الشعر الذي استدل به الخطابي في "معالمه" فليس نصاً في ذلك بل معنى الكفالة: أظهر جداً. ومن ملحقات هذه المسألة مسألة القراءة خلف الإمام فالإمام يتكفل لهم قراءتها عند الحنفية وعند الشافعي كل فيه ولي نفسه، انظر "فصل الخطاب" (ص - ٨٤) للشيخ رحمه الله، وسيأتي إن شاء الله بعض تفصيله في موضعه والله الموفق. فالإمام ضامن أي يتكفل لهم صلاتهم فيسري فساد

صلاته إلى صلاتهم فجعلوا الحديث دليلاً كذلك في ترك قراءة الفاتحة خلف الإمام ، وخص بعض الحنفية الكفالة والنيابة بالقول — وعليه أن يخص ذلك بقراءة بعض دون بعض ؛ فإنه يشترك المقتدى مع الإمام في سائر الأقوال ماعدا القراءة وانظر سر ذلك وحكمته في "توثيق الكلام" للإمام محمد قاسم النانوتوى رحمه الله — دون الأفعال فإن الأفعال يؤديها المقتدى بنفسه ، وكان سهل بن سعد الساعدي لا يؤم وكان يحترز عن الإمامة وكان يقول : الإمام ضامن كما في رواية. قال الشيخ : وظنى أن الرواية ثابتة ففهم من الحديث ما فهمه الحنفية . أقول : ورواية سهل هذه هي التي أشار إليه الترمذى في الباب أخرجه ابن ماجه في "سننه" (ص ٧٠) (باب من أحق بالإمامة) والحاكم في "المستدرک" (١ - ٢١٦) كلاهما من طريق عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم قال : كان سهل بن سعد الساعدي يقدم فتیان قومه يصابون بهم ، فقبل : تفعل ذلك ولك مني القدم مالك ؟ قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهم وإن أساء يعني فعله ولا عابهم ، واللفظ لابن ماجه . قال الحاكم : وهذا حديث صحيح على شرط "مسلم" ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، وأقره الذهبي في "تخليصه" فقال : على شرط "مسلم" . فالرواية هكذا صحيحة ثابتة بلاربيب . قال الراقم : وكذلك فهم منه ما فهمه الحنفية عقبة ابن عامر الجهني عند ابن ماجه أنه — أى أبا علي الهمداني — خرج في سفينة فيه عقبة بن عامر الجهني فحانك صلاة من الصلوات فأمرناه أن يؤمنا وقلنا أنك أحقنا بذلك أنت صاحب رسول الله ﷺ فأبى فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أم الناس فأصاب فالصلاة له ولهم ومن انتقص من ذلك فعليه ولا عليهم . وهنا وإن لم يستدل باللفظ المذكور في رواية سهل ولكن يؤدى معناه . وأخرج الطبراني في "الأوسط" من حديث ابن عمر : من أم قومه

فلينق الله وليعلم أنه ضامن مسئول لما ضمنه وإن أحسن كان له من الأجر مثل أجر من صلى خلفه من غير أن ينتقص من أجورهم شئ وما كان من نقص فهو عليه . ذكره الزهيدى فى " الاتحاف " (٣ - ١٧٣) وأخرجه الهيثمى فى " الزوائد " (٢ - ٦٦) قال : وفيه معارك بن عهاد ضعفه أحمد والبخارى وأبو زرعة والدارقطنى ، وذكره ابن حبان فى الثقات اه . قال الرافى : ويكفى للاستشهاد والمتابعة مثله . وفى " قوت القلوب " لأبى طالب المكى (٤ - ١٠٧) : وقد كان بعض الورعين يزع عن الإمامة لما فيها ولما على الامام من ثقلها وتحملها . وكانوا يختارون الأذان على الإمامة ، وفى (٤ - ١١٣) : وكان السلف يكرهون أربعا ويتدافعونها عنهم : الإمامة ، والفتيا ، والوصية ، والودبعة . وقال بعضهم : ما أحب إلى من الصلاة فى جماعة وأكون مأموماً فاكفى سهرها ويتحمل غيرى ثقلها الخ . وحكاها الزهيدى أيضاً فى " الاتحاف " (٣ - ١٧٢ و ١٧٣) . فهذا كله من الأدلة الناهضة على أن معنى الضمان هو الذى اختاره الحنفية لما قاله الشافعية ، ليكون الحديث حجة للحنفية فى مسائل القدوة ومؤيداً لمعنى حديث : وإنما جعل الامام ليؤتم به .

ثم إنه تعرض المصنف رحمه الله إلى إسقاط حديث الباب حيث ذكر عن على بن المدينى أنه لم يثبت حديث أبى هريرة الخ . وحاصل كلام الترمذى : أن الحديث روى من طريق أبى صالح عن أبى هريرة ، ومنه عن عائشة ، فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال : فرجع أبو زرعة الأول ، والبخارى الثانى ، وأسقط ابن المدينى كليهما . ثم لم يلم كلام فى رواية الأعمش عن أبى صالح هل هى بواسطة أو غيرها ؟ وغيرها من أبحاث إسنادية ما يؤول الأمر إلى أئمة القرن وهم أحق بذلك ، ويروى عن أبى صالح الأعمش كما هنا . ويروى عنه ابنه سهيل عند أحمد وغيره ، ومحمد بن أبى صالح ابنه يروى عنه كما علقه الترمذى ، ثم جرى الكلام هل لأبى صالح ابن غير سهل وعهاد أم لا ؟ انظر " علل ابن

—: باب ما يقول اذا أذن المؤذن :—

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصارى نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك

أبي حاتم (١ - ٨١) وقد صحح الحديثين جميعاً أى حديث أبي هريرة وعائشة ابن حبان ثم قال : وقد سمع أبو صالح هذين الحديثين من عائشة وأبي هريرة جميعاً ، حكاه ابن حجر في " التلخيص " (ص - ٧٧) . وفي الهاب حديث أمامة جند أحمد كما في " التلخيص " واسناده حسن كما في " الاتحاف " عن العراقي (٣ - ١٧٣) . وقال الهيثمي : رجاله موثقون ، وفيه حديث وثلة عند الطبراني في " الكبير " في " زوائد الهيثمي " (٢ - ٢) ، وقال ابن عبد الهادي في " تنقيح التحقيق " كما حكاه الحافظ في " التلخيص " (ص - ٧٧) أنه أخرج مسلم في " صحيحه " بهذا الاسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً ، رواية سهيل عن أبيه أبي صالح لا رواية لأشعث عن أبي صالح والله أعلم .

—: باب ما يقول اذا أذن المؤذن :—

ثبتت أذكار وأدعية أثناء التأذين وبعده ، أنظر " الحصن الحصين " للجزري و " فتح القدير " (١ - ١٧٤) ، وثبتت إجابة الأذان في السكك في ثنابا الأذان يدل عليه حديث عمر الفاروق عند " مسلم " ، وأصرح منه حديث أم حبيبة عند النسائي : « إنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » .

ثم في " الصحيحين " وهو حديث الهاب من رواية مالك عن الزهري عن عطاء اللبي عن أبي سعيد ، ورواها مالك في " الموطأ " وأحمد في " مسنده " وأصحاب الأمهات الست ، وظاهره : أن يقول مثل قوله في جميع الكلمات ، قاله الحافظ وغيره . فيقول مثل ما يقول المؤذن فيكون جواب الجملتين

عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ :
أيضاً بمثلها غير أنه في رواية أخرى جوابها بالحوقلة واختاروها للعمل فإنها
رواية مفسرة وهي رواية معاوية في الصحيح . وكذا رواية عمر في "صحيح
مسلم" : أن يقول السامع : "لاحول ولا قوة إلا بالله" عند قول المؤذن :
"حي على الصلاة" و"حي على الفلاح" وفيه أيضاً عن الحارث بن نوفل وأبي
رافع عند الطبراني وغيره وعن أنس عند البزار وغيره كما في "فتح الهاري"
(٧٧ - ٢) و "زوائد الهيثمي" (١ - ٣٣١) .

ثم مذاهب العلماء في ذلك : فقال النخعي والشافعي وأحمد - في رواية -
ومالك - في رواية - : ينهي لمن سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من
أذانه ، وهو مذهب أهل الظاهر أيضاً ، وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
وأحمد في الأصح ومالك في رواية : يقول سامع الأذان مثل ما يقول المؤذن
إلا في الحيعلتين فإنه يقول فيهما : "لاحول ولا قوة إلا بالله" واحتجوا بحديث
مسلم عن عمر ، كذا في "العمدة" (٢ - ٢٣٨) ، ولم أر هذا التفصيل عند
غيره ، وجعل في "فتح الهاري" هذا الأخير مذهب الجمهور ، قال : وقال
ابن المنذر : يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح ، فيقول تارة كذا
وتارة كذا . وقول الشافعي في "الأم" وكذا في "شرح المذهب" وغيره .
هو استثناء الحيعلتين من ذلك واجابتهما بالحوقلة ، وكذلك يفهم الاختيار في
كلام ابن حزم في "المحل" (٣ - ١٤٨ و ١٤٩) . وذكر ابن رشد في
"البداية" الاختلاف اجمالاً ، وجعل مذهب مالك الأخير جوابها بالحوقلة ،
وقال طائفة بالجمع بينهما ، واختاره الشيخ ابن الهمام حيث قال في "الفتح"
(١ - ١٧٤) : وقد رأينا مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما فهدعو نفسه ثم
يتبرأ من الحول والقوة ليعمل بالحديثين . وساق قبله حديث أبي أمامة عند
أبي يعلى وفيه : "وإذا قال حي على الصلاة قال : حي على الصلاة وإذا قال

« إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » . وفي الباب عن أبي رافع وأبي هريرة
 عن علي الفلاح قال : « حى على الفلاح الخ » وأقره في « البحر » و « النهر » وهو
 مذهب الشيخ الأكبر في « فتوحاته » كما قاله ابن عابدين . قال الشيخ :
 وغرض الشارع هو اختيار أحدهما لا الجمع بينهما فتارة يجب كذا وتارة
 أخرى يجب كذا ، وسمعت الشيخ رحمه الله يقول : عملت بالجمع بينهما نحو
 خمسة عشر عاماً ثم ظهر لي أن غرض الشارع هو اختيار أحدهما لا الجمع
 بينهما فتركت الجمع هـ ، وفي بعض الروايات جواب الشهادتين بقوله : وأنا
 أشهد . وفي « فتح الهاري » في الجمعة (باب ما يجب الإمام على المنبر إذا سمع
 النداء) (٢ - ٣٢٩) وإن قول الحبيب و « أنا كذلك » ونحوه يكفي في إجابة
 المؤذن هـ . ويرده ما في النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف
 (١ - ١٠٩) (باب القول مثل ما يتشهد المؤذن) وفيه : فقال أشهد أن
 لا إله إلا الله فتشهد اثنتين الخ فالقول بالشهادتين فيه منصوص ، وكان الحافظ
 اعتمد على ظاهر لفظ البخاري في « الصحيح » في (باب ما يجب الإمام على
 المنبر إذا سمع النداء) من كتاب الجمعة . وقد حكى الحافظ في « الفتح »
 (٢ - ٧٦ و ٧٧) روايات مختلفة في كلمات الإجابة ، وكذا الهدر العيني في
 « العمدة » (٢ - ٦٣٧) فليراجعها من شاء .

ومن الأذكار : الصلاة على النبي ﷺ بعد الفراغ من الأذان وفيه حديث
 عبد الله بن عمرو عنده مسلم وغيره مرفوعاً : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما
 يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشراً ثم سلوا
 الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن
 أكون هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة » . ثم الأفضل في الصلاة مطلقاً
 هو صلاة التشهد وهو المختار كما قاله ابن القيم في « الهدى » وانظر للهيكل
 والتحقيق في هذا الموضوع « القول الهديع في الصلاة على الحبيب الشفيع »

وأم حبيبة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعاوية .

للسخاوى (مطبوع بالهند) .

ومن جملة الأذكار الواردة في الباب ما في حديث الباب . ومنها حديث الوسيلة وهي : « اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته » ، رواها البخارى في " الصحيح " من حديث جابر مرفوعاً : وزيادة : « والدرجة الرفيعة » ليس لها أصل كما قال الحافظ في " التلخيص " (ص ٧٨) : وليس في شيء من طرقه ذكر : « الدرجة الرفيعة » . وقال السخاوى في " المقاصد الحسنة " : وزيادة « والدرجة الرفيعة » كما يفعله من لا خبرة له بالسنة لأصل لها . حكاه الشهاب الخفافى في " شرح الشفاء " وحكاه غيره كذا قال ابن حجر المكي في " شرح المنهاج " كما حكاه ابن عابدين . قال الراقم : وردت هذه الزيادة عند ابن السني في " عمل اليوم والليلة " (ص ٣٣ و ٣٤ المطبوع بدائرة المعارف) من طريق النسائي عن عمرو بن منصور عن علي بن عياش الخ ، ولكن النسائي نفسه في " سننه " رواه عن عمرو بن منصور ولم يذكرها والله أعلم . فليراجع نسخة مخطوطة صحيحة من " عمل اليوم والليلة " حتى يتبين الأمر ، وذكره الشاه ولي الله في " الحجة البالغة " وهو مثبت في النقل . ومعناه ورد في روايات أخرى في " الحصص " للجزري و " عمل اليوم والليلة " لابن السني و " كتاب الدعاء " للطبراني وغيرها . وزيادة قوله : « إنك لا تخلف الميعاد » ثابتة في " السنن الكبرى " للبيهقي بسند قوى حكاه البدر العيني في " العمدة " والشهاب العسقلاني في " الفتح " و " التلخيص " وابن الهمام في " الفتح " وهو في " السنن الكبرى " المطبوعة (١ - ٤١٠) قال : ورواه البخارى . قال الشيخ : وهو بالنسبة إلى أصل الحديث لا لزيادة ، أو بالنسبة إلى الزيادة أيضاً ، وهو في البخارى في نسخة الكشميهني . وأما زيادة : « وارضقنا شفاعته » فلا أصل لها

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح . وهكذا روى معمر أيضاً ، وكذا لم يثبت في شيء من طرقه زيادة : يا أرحم الراحمين . قاله في " التلخيص " . والوسيلة منزلة في الجنة كما تقدم في حديث " مسلم " وغيره عن " عهد الله بن عمرو " لا " ابن عمر " كما وقع في " فتح الواري " و " فتح القدير " ولعله خطأ مطبعي فسقط الواو . ونحوه للبزار عن أبي هريرة كما في " فتح الباري " . فالغرض من الدعاء أن الفائدة ترجع فيه إلى الداعي دون النبي ﷺ . كذا أفاده الشيخ . وأما جواب الأذان : فهو مستحب عند الحنفية وغيرهم ونسب إلى البعض وجوبه ، قال في " فتح القدير " (١١ - ١٧٣) : أما الإجابة فظاهر " الخلاصة " و " الفتاوى " وجوبها . وقول الحلواني : الإجابة بالقدم فلو أجابه بلسانه ولم يمش لا يكون مجيباً ، ولو كان في المسجد فليس عليه أن يجيب باللسان . قال : وحاصله : نفي وجوب الإجابة باللسان ، وبه صرح جماعة وإنه مستحب الخ . قال ابن عابدين بعد بحث طويل : والذي ينهض تحريره في هذا المحل أن الإجابة باللسان مستحبة ، وأن الإجابة بالقدم واجبة إن أزم من تركها تفويت الجماعة وإلا بأن أمكنه إقامتها بجماعة ثانية في المسجد أو في بيته لانجيب بل تستحب مراعاة لأول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد فلا تكرر هذا ما ظهر لي اهـ . فإن قيل : إن الأذان سنة فكيف جوابه واجباً ؟ قلنا : مثل سلام التحية ، إنه سنة وجوابه واجب ، وقيل : الواجب عنده الإجابة بالقدم وبالفعل لا بالقول ، وأما من فاته جواب الأذان فهل يجب بعد الفراغ أم لا ؟ فتردد فيه النووي وصاحب " البحر " ، فقيل : يجب إن لم يكن الفصل طويلاً كذا اختاره في " البحر " . (١ - ٢٦٠) وابن حجر المكي في " شرح المنهاج " والنووي في " شرح المهذب " (٣ - ١٢٠) .

قوله : وهكذا روى معمر وغير واحد الخ . قال البدر العيني في " المعجزة "

وغير واحد عن الزهرى مثل حديث مالك ، وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ورواية مالك أصح

(باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً)

حدثنا مناد نا أبو زبيد عن أشعث عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص

(٢ - ٦٣٤ و ٦٣٥) : واختلف على الزهرى في اسناد هذا الحديث وعلى مالك أيضاً ولكنه اختلف لا يقدح في صحته فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى عن سعيد بن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذى : حديث مالك ومن تابعه أصح ، ورواه أيضاً يحيى بن سعيد القطان عن مالك عن الزهرى عن السائب بن يزيد أخرجه مسدد في " مسنده " عنه ، وقال الدارقطني : إنه خطأ والصواب الرواية الأولى اه . ومثله في " الفتح " (٢ - ٧٤) .

— : باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً : —

أخذ الأجرة بالأذان وغيره ، المسألة خلافية قديمة بين الأئمة الأربعة ، فقول أبي حنيفة وأصحابه وأحمد : عدم الجواز ، وقول مالك والشافعي : الجواز ، قال ابن قدامة في " المغنى " (١ - ٤٣٠) : ولا يجوز أخذ الأجرة على الأذان في ظاهر المذهب ، وكرهه القاسم بن عبد الرحمن والأوزاعي وأصحاب الرأي وابن المنذر آه . وهو أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية ، واختاره أبو حامد وصاحب " الحاوى " والقفال ، وصححه المهاملي والبنديجي وغيرهم كما في " شرح المذهب " (٣ - ١٢٧) والوجه الأول عندهم الجواز ، والثالث الجواز للإمام باعطاء الأجر دون آحاد الناس كما في " شرح المذهب " وفي " العمدة " (٥ - ٦٤٧) وقد اختلف العلماء في أخذ الأجر

قال : « إن من آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » . قال أبو عيسى : حديث عثمان حديث حسن ، والعمل على الرقية بالفاتحة وفي أخذه على التعليم ، فأجازه عطاء وأبو قلابة وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور ، ونقله القرطبي عن أبي حنيفة في الرقية ، وهو قول إسحاق ، وكره الزهري تعليم القرآن بالأجر ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز أن يأخذ الأجر على تعليم القرآن وفي « خلاصة الفتاوى » ناقلاً عن « الأصل » — أي « المبسوط » للإمام محمد بن الحسن الشيباني — : لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والتدريس والحج والغزو ، يعني لا يجب الأجر ، وعند أهل المدينة يجوز ، وبه أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبونصر الفقيه وأبو الليث رحمهم الله ، والأصل الذي ينبغي عليه حرمة الاستيجار على هذه الأشياء : إن كل طاعة يختص به المسلم لا يجوز الاستيجار عليها لأن هذه الأشياء طاعة وقرينة تقع عن العامل ، قال تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) . فلا يجوز أخذ الأجرة من غيره كالصوم والصلاة ، واحتجوا على ذلك بأحاديث الخ ثم ساقها . وقال في « البحر الرائق » (١ — ٢٥٤) : وهو — أي عدم أخذ الأجر على الأذان — قول المتقدمين ، أما على المختار للفتوى في زماننا فيجوز أخذ الأجر للإمام والمؤذن والمعلم والمفتي كما صرحوا به في كتاب الإجازات . وصاحب « الهداية » خص الجواز بتعليم القرآن فقط كما يدل عليه لفظه فقال في (باب الإجارة الفاسدة) : وبهض مشائخنا استحسنا الاستيجار على تعليم القرآن اليوم لأنه ظهر التواني في الأمور الدينية ، ففي الامتناع يضيع حفظ القرآن وعليه الفتوى اه . أقول : ولكن الدليل عام فيمكن أن يعم الحكم في كل ما ظهر فيه التواني وعدم العناية اللائقة بشأنه والله أعلم .

هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً ، واستحبوا للمؤذن أن يحسب في أذانه .

وبالجملة فالقدماء من الحنفية على النهي والمتأخرون على الجواز على الأذان والإمامة وتعليم القرآن وليس هو أصل المذهب ، والأصل فيه ما تقدم ذكره ، وقد ذكر مثله في " البدائع " و " الهداية " . وقال صاحب " الهداية " :
ولأن التعاميم مما لا يقدر المعلم عليه إلا بمعنى من قبل المتعلم فيكون ملتزماً بما لا يقدر على تسليمه فلا يصح اهـ . فكان الجواز لأجل الضرورة ، وأشار صاحب " الهداية " إلى أن مثار النهي في التعليم لأجل أن الوقت غير منضبط لتفاوت أفهام المخاطبين أفاده الشيخ . ويقول قاضي خان في الجزء الثالث في (الاجارة الفاسدة) (٣ - ٤٣٤) : إنما كره المتقدمون الاستيجار على تعليم القرآن و كرهوا أخذ الأجر على ذلك لأنه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين وإقامة الحسبة ، وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانقصت رغائب الناس في أمر الآخرة ، فلوا استغلوا بالتعليم مع الحاجة إلى مصالح المعاش لاختل معاشهم قلنا بصحة الاجارة ووجوب الأجرة للمعلم وهذا بخلاف المؤذن والإمام لأن ذلك لا يشغل الإمام والمؤذن عن أمر المعاش اهـ . فصاحب " الخانية " وصاحب " الهداية " اتفقا على عدم الجواز على الإمامة والتأذين ولكن الدليل الذي استدل به صاحب " الخانية " لعدم الجواز في السلف ثم الجواز لارتفاع العلة يجعل المذهب اليوم الجواز على تعليم القرآن ، وطبقة القاضي خان أعلى من طبقة صاحب " الهداية " كما صرح به الحافظ قاسم بن طلوبغا أفاده الشيخ . ويقول صاحب " البدائع " (١ - ١٥٢) : وإن علم القوم حاجته فأعطوه شيئاً من غير شرط فهو حسن ؛ لأنه من باب البر والصدقة والمجازاة على إحسانه بمكانهم وكل ذلك حسن والله أعلم اهـ . واستدل أبو حنيفة بحديث انكاره ﷺ على أخذ القوس على قراءة

—: باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء :—

القرآن كما هو في حديث عبادة بن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم ، وفي حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه ، وحديث أبي الدرداء عند الدارمي راجع "العمدة" (٥ - ٦٤٨) و "نصب الرأية" (٤ - ١٣٦) .
واحتج الشافعية بحديث أبي سعيد الخدري في "الصحيح" في (باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب) من (كتاب الإجازات) حيث أخذ قطع الغنم على الرقية بالفاتحة على اللدغ وضحك رسول الله ﷺ وأقره . و الجواب عنه بالتسليم بأن ذلك جائز عند أبي حنيفة ، وبمثله أجاب ابن الجوزي من الحنابلة والقرطبي من المالكية في أحد وجوه الجواب كما في "العمدة" .
وأما أخذ الأجرة على ختم "القرآن" و "صحيح البخاري" لأمر من أمور الدنيا فذلك جائز ، وأما لأمر الآخرة من إيصال الثواب إلى الميت وغيره فكلًا ثم كلا ، وقد صرح به ابن عابدين في "رد المختار" في الجزء الخامس في (باب الإجارة الفاسدة) وأبسط منه في رسالته "شفاء العليل وهل العليل في حكم الوصية بالحنثات والتهاليل" . ثم إنه قال الشيخ ابن الهمام في "الفتح" (١ - ١٧٣) : وفي "فتاوى قاضيخان" : المؤذن إذا لم يكن حالاً بأوقات الصلاة لا يستحق ثواب الأذنين اهـ . قال : ففي أخذ الأجر أولى ، وحكاه صاحب "البحر" ورده ، وقال : وقد يمنع لما أنه في الأول للجهالة الواقعة في الغرر لغيره بخلافه في الثاني . وتبعه صاحب "النهر" كما في "رد المختار" ثم تبعه صاحب "الدر المختار" ، ومال ابن عابدين إلى عدم الثواب إذا لم يكن محتسباً . انظر "رد المختار" (١ - ٣٦٤) من الأذان والله أعلم . وأرى في هذه النقول من أركان المذاهب مقنع وكفاية والله ولي التوفيق والهداية .

—: باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء :—

حدثنا قتيبة نا الليث عن الحكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع المؤذن حين يؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله رضيته بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » غفر الله له ذنوبه . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد عن حكيم بن عبد الله بن قيس .

محل الدعاء أن يقوله بدل الشهادتين كما هو مصرح في رواية " شرح معاني الآثار " وفيه : « من قال حين يسمع المؤذن يتشهد ، وكذا ذكر النووي في " شرح مسلم " (١ - ١٦٦) أنه يستحب أن يقول بعد قوله " أن محمداً رسول الله " : رضيته بالله رباً الخ .

قوله : حين يؤذن ، لم يوجد هذا اللفظ في أكثر الأصول من نسخ " الترمذي " المخطوطة كما حكاه بعض الحشيين ، وكذلك لم يوجد عند من زواه كسلم في " صحيحه " والنسائي وأبي داود في " مستنيهما " والحاكم في " المستدرک " وغيرهم فعلمه أولى ؛ نعم لو كان " يؤذن " بدون لفظة " حين " لكان أبلغ . ثم إنه وقع في " المستدرک " الحكم بن عبد الله مكبراً بدل الحكيم بن عبد الله مصغراً ، وقد يؤخذ الحاكم باستدراكه حيث أخرجه " مسلم " كما قبل .

قوله : لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد الخ . قالت : تابعه عبيد الله ابن المغيرة عند الطحاوي في " شرح الآثار " ، وهو إما عبيد الله بن المغيرة ابن أبي بردة الكلابي من رجال ابن ماجه ، أو عبيد الله بن المغيرة بن معقيب من رجال الترمذي وابن ماجه ، وكلاهما مقبول من الراية كما في " التقريب " فالمنهاية صحيحة فارتفعت الغرابة وبالله التوفيق .

—: باب منه أيضاً :—

حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي وإبراهيم بن يعقوب قالنا نا علي ابن هياش نا شعيب بن أبي حمزة نا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « من قال حين يسمع النداء : ” اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة

—: باب منه أيضاً :—

في الحلبية : ” باب منه آخر “ ، وفي العابدية : ” باب آخر منه “ كذا في حواشي الحلبية .

قوله : هذه الدعوة التامة ، الدعوة — بفتح الدال — وأريد بها كلمات الأذان التي يدعى بها الشخص إلى عبادة الله تعالى وهي دعوة التوحيد كقوله تعالى : (له دعوة الحق) وسميت تامة لأن الشراكة نقص أو لأنها لا يدخلها تغيير ولا تبديل تبقى إلى يوم القيامة ، أو لأنها تستحق صفة التمام والكمال ، وما عدتها فمعرض للفساد . وقال ابن النين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو « لا إله إلا الله » . وقال الطيبي من أوله إلى قوله : « محمد رسول الله » هي الدعوة التامة .

قوله : والصلاة القائمة ، أي الدائمة التي لا يغيرها ملة ولا يمسحها شريعة ، وإنها قائمة ما دامت السموات والأرض . وقيل : الحيلة الصلاة القائمة في قوله : ” بقمرون الصلاة “ ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء وبالقائمة الدائمة كما مر فيكون بياناً للدعوة التامة والأول أظهر .

قوله : الوسيلة ، الوسيلة لغة هي ما يتقرب به إلى الكبير ، ونطاق على المنزلة العالية ، وبها فسرت في حديث مسلم عن عبد الله ابن عمرو بن العاص : بأنها منزلة في الجنة كما تقدم .

والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعده" إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة .

قوله : والفضيلة : أى المرتبة الزائدة على سائر الخلائق وبمحمل أن تكون أخرى .

قوله : مقاماً محموداً ، انتصاب مقاماً على أن يلاحظ معنى الاعطاء في الهبة فيكون مفعولاً ثانياً له قاله البدر العيني ، وهو أولى من سائر الوجوه التي ذكروها من النصب على الظرفية أو تضمين الهبة معنى الإقامة أو الحالة بتقدير كرامة " ذا " وروى منكراً كما هنا وهو أوفق بلفظ القرآن وأبلغ لما في معنى التنكير من الفخامة كأنه قيل : مقاماً أى مقام محموداً بكل لسان كما يقوله الطيبي . وروى معرفاً باللام في رواية اللسانى وابن خزيمة وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهقى ، وعلى ذلك يصلح للموصوفية بما بعده من خير تأويل (أى يكون علماً فيصاح نعتاً له ما بعده) والمراد " بالمقام المحمود " هو الشفاعة الكبرى كما هو منصوص في الروايات الصحيحة في " البخارى " وغيره ما يكاد يكون متواتراً وعليه الأكثر كما قاله ابن الجوزى .

قوله : " الذى وعده " ، يدل من قوله : مقاماً محموداً أو عطف بيان أو مرفوع بتقدير هو على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو منصوب على المدح ، وإن قلنا المقام المحمود صار علماً لذلك المقام فيجوز أن يكون صفة وإلا لا يجوز لأنه نكرة .

قنبيه : زاد البيهقى وغيره : " إنك لا تخلف الميعاد " . قال الطيبي : المراد بذلك قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) ، وأطلق عليه الوجد لأن عسى من الله واقع كما صرح به ابن قتيبة وغيره .

قوله : إلا حلت له الشفاعة ، جواب من على تقدير أنها استفهام إنكارى ،

بقية تفسير كلمات دعاء الأذان - وعدم رد الدعاء بين الأذان والإقامة ٢٤٧

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن غريب من حديث محمد بن المنكدر ، لا نعلم أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة .

(باب ما جاء أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة)

حدثنا : محمود نا وكيع وعبد الرزاق وأبو أحمد وأبو نعيم قالوا نا سفيان عن زيد العمى عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال : قال ومعنى حلت : استحقت ووجبت أو نزلت عليه ، ويؤيده رواية مسلم : « حلت عليه » وفي حديث ابن مسعود عند الطحاوي : « وجبت له » وأيس من الحل ضد الحرمة لأنها لم تكن محرمة من قبل . وفي رواية " صحيح البخاري " من نفس هذه الطريق " حلت " من غير لفظة " إلا " وهو ظاهر لا يحتاج إلى تأويل .

قوله : لا نعلم له أحداً رواه غير شعيب ، قال البدر العيني : وقد تويع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في " الأوسط " من طريق أبي الزبير عن جابر نهره انتهى ، ومثله قال الشهاب . قال الراقم : وحديث أبي الزبير عزاه في " الزوائد " إلى أحمد والطبراني في " الأوسط " قال : وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف ، وأيضاً سياق متنه يدل على أنه حديث آخر فلا يكون متابعاً بل يصاح شاهداً له وحديث أبي داود عند الطبراني في " الكبير " أيضاً شاهد له ، ولكن فيه حذقة بن عبد الله السمين ضعفه أحمد والبخاري ، ووثقه دحيم وأبو حاتم ، انظر للتفصيل " زوائد الهيثمي " (١ - ٣٣٢ و ٣٣٣) .

— : باب ما جاء أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة : —

ليس في الباب ما يحتاج إلى الشرح ، و " زيد العمى " هو زيد بن الحواري أبو الحواري العمى البصري قاضي هراة ، وهو مولى زياد بن أبيه ، وقد اختلفوا فيه ، قال في " التقريب " : ضعيف من الخامسة وقد أخرج له

رسول الله ﷺ : الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن ، وقد رواه ابن اسحاق الهمداني عن بريد بن أبي مريم عن أنس عن النبي ﷺ مثل هذا .

الأربعة . قال أحمد والدارقطني : صالح روى عن أنس وابن المسيب . ثم وجه تسميته بالعمى فقيل : لأنه كان كلما يسأل عن شيء قال : لاحق أسأل عمي كما حكاه الزيلعي في " نصب الرأية " عن أحمد بن صالح . والحافظ في " التهذيب " عن علي بن مصعب . وقيل : منسوب إلى بني العم بطن من تميم كما حكاه الحافظ في " التهذيب " عن الرشاطي . قال شيخنا : وهو الصواب . ثم إن ما علقه الترمذي فقد وصله النسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق بريد بن أبي مريم عن أنس . كما في " التلخيص " (ص - ٧٩) ولكن فيه " يزيد " بدل " بريد " وهو من خطأ الناسخ ، والترمذي لم يذكر فيه ما في الباب . وفيه حديث سهل بن سعد عن أبي داود ، وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كما في " التلخيص " ولفظه : قال ما ترد على داع عند حضور النداء الحديث . ثم إن الدعاء في هذا الوقت من مظنة الاجابة . والدعوات على قسمين : أحدهما ما يكون المقصود منه : أن تملأ القوى الفكرية بملاحظة جلال الله وعظمته أو يحصل حالة الخضوع والاخوات . والثاني : ما يكون فيه الرغبة في خير الدنيا والآخرة والتعوذ من شرها لأن همه النفس ، وتأكد عزيمتها في طلب شيء يقرع باب الجود بمنزلة إعداد مقدمات الدليل لفيضان النتيجة كما بسطه الشيخ الشاه ولي الله في " حجة الله البالغة " في الجزء الثاني من أبواب الاحسان ، وهو كلام حكيم تغفل في أسرار الشريعة وحكمها ففطن مصالحها وذاق مبرها فتجد هناك من كلماته ما يشفي غلب صدرك والله الموفق .

(باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات)

حدثنا محمد بن يحيى نا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أنس بن

— : باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات : —

قال العلماء: فرضت خمسون صلاة ثم نسخت وبقيت منها خمس صلوات. قال الشيخ: لا نسخ فيها، والاختلاف بحسب اختلاف العالمين والآن كذلك خمسون لكن ثواباً في عالم الآخرة وخمس فعلاً في عالم الدنيا بضابطة: إن الحسنة بعشرة أمثالها. قال: ثم رأيت في "الروض الأنف". قال الراقم: نفس افتراض الخمسين ثم بقاء افتراض الخمس بمراجعات النبي ﷺ في التخفيف منصوص في حديث أنس هذا حديث الباب وهو قطعة من حديث طويل في "البخاري" في مواضع، وفي "مسلم" منها ما في الصحيح في الصلاة من حديث أنس عن أبي ذر في (باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء) ثم اختلفوا في أنه هل هناك كان نسخاً أو نوع تعبير عن افتراض الخمس بالخمسين ثم إذا كان نسخاً فهل هو نسخ في الإنشاء أو في الخبر؟ وهل يصح هو قبل العمل أو قبل البلاغ إلى الأمة؟ أبحاث خلافية أصولية، والله كان يرد على القول بالنسخ — هو من أقوى ما يرد عليه — : إنهم انفقوا جرمهم على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ، فاختار الشيخ رحمه الله ما لا يحتاج فيها إلى كثير تكلف، ولا إلى مزيد تقطع، ويستأنس للقول بعدم النسخ وللقول بأن هذا كان تعبيراً وعنواناً محضاً بقوله ﷺ حاكياً عن الله جل ذكره: «وهن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدي» وذكر الشارحون كالشهاب العسقلاني وغيره: المراد هن خمس عدداً باعتبار الفعل وخمسون اعتداداً باعتبار الثواب اهـ. انظر "الفتح" (١ - ٣٩٢). ويقول السهيلي في "الروض الأنف" (١ - ٢٥٢): و (م - ٣٢).

مالك قال : وفرضت على النبي ﷺ ليلة أسرى به الصلاة خمسين ثم نقصت حتى جعلت الوجه الثاني أن يكون هذا خبراً لا تعبداً ، وإذا كان خبراً لم يدخله النسخ ومعنى الخبر : أنه عليه السلام أخبره ربه أن على أمته خمسين صلاة ومعناه أنها خمسون في اللوح المحفوظ ، وكذلك قال في آخر الحديث هي خمس وهي خمسون والحسنة بعشر أمثالها فتأوله رسول الله ﷺ على أنها خمسون بالفعل فلم يدل تراجع ربه حتى بين له أنها خمسون في الثواب لا بالعمل اه . ومثله في "العدة" عنه . وأيضاً ذكر السهيلي نكتة أخرى في نقصها بدفعات ولكنه هنا على رواية نقصها عشراً فمشرأ فقال : فإن قيل ما معنى نقصها عشراً بعد عشر ؟ قلنا : ليس كل الخلق يحضر قلبه في الصلاة من أولها إلى آخرها ، وقد جاء في الحديث أنه يكتب منها ما يحضر قلبه فيها وإن العبد يصلي الصلاة فيكتب له نصفها وربها حتى انتهى إلى عشرها ووقف ، فهي خمس في حق من كتب له عشرها وعشر في حق من كتب له أكثر من ذلك وخمسون في حق من كملت صلاته وأدامها بما يلزمه من تمام خشوعها وكمال سجودها وركوعها انتهى كلامه . قال الراقم : الحديث الذي أشار إليه السهيلي رواه أبو داود في "سننه" في (باب ما جاء في نقصان الصلاة) من كتاب الصلاة من حديث عمار بن ياسر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعة سادسها خمسة ربعها ثلثها نصفها اه . (١ - ١١٥ طبع الكانفورية الجديدة) وأخرجه المذري في "الترغيب" وعزاه إلى النسائي وليس في "الصغرى" فلعله في "الكبرى" ، وفي حديث "مسلم" ما يدل على أن ضابطة الحسنة بعشرة أمثالها من جملة ما أعطاه الله نبيه ﷺ ليلة الإسراء أخرجه في (باب الإسراء) من حديث ثابت البناني عن أنس الحديث الطويل وفيه : « يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشراً ،

نحساً، ثم نودى يا محمد ! إنه لا يبدل القول لدى، وإن لك بهذا الخمس خمسين. وفي
ومع هم بسبب فلم يعملها لم تكتب شيئاً فإن عملها كتبت سبباً واحدة، إلى آخر
الحديث، وهذا التعبير يكاد يكون نصاً في أن الخمسين كان مآلاً وأجراً لافعل
وصورة. ثم إن أراد أحد أن يبحث عن الحكمة في افتراض الخمسين بمثل هذا
الأسلوب من الحكم نحساً نحساً بالمراجعات والعرض والشفاعة فأقول أولاً :
لا وصمة علينا لو نعترف بقصور مداركنا عن إدراكها كما هو عند الله سبحانه
وتعالى من حكمها ومصلحتها فهو حقيق بعلمها، وأما ثانياً : فيمكن أن نقول :
إن فيه أموراً عدة :

الأمر الأول : أن عظمة هذه المزية من الخمس حقيقةً وفعلًا، والخمسين
أجراً وثواباً تكون أهن ظهوراً وأقرب طائفة بهذا الأسلوب، فلو كان فرض
الله سبحانه وتعالى من أول مرة خمس صلوات لم يكن له هذا المرقع من النفس
ولا هذا الوضوح في بيان عظمة النعمة ولا هذا الفرح والتقدير العظيم .

الأمر الثاني : أن فيه مزية للنبي ﷺ من وجاهته ﷺ عند الله سبحانه
وتعالى بقبول شفاعته وظهور رأفته وعطفه على الأمة .

الأمر الثالث : أن فيه ظهوراً لنصح موسى عليه السلام للنبي ﷺ ولأمة
وكانه وقع تفسيراً لميثاق الأنبياء بنصرة النبي ﷺ ما ذكره الله سبحانه وتعالى
في التنزيل العزيز بقوله : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين) الآية .

الأمر الرابع : أن فيه تسلياً لقلب موسى عليه السلام بالتجليات الربانية
التي كانت تعبط به ﷺ فتصل نفحاتها وأشعتها إلى موسى عليه السلام ، وفي
ضمن ذلك مزية أخرى له ﷺ حيث حصل موسى عليه السلام ببركته ما لم يحصل
من قبل مع سؤاله ورغبته في المشاهدة المقدسة وما إلى ذلك من مزايا جليلة
كانت له ﷺ من حلالة المناجاة والتحظى بالتجليات ورفع الدرجات وتقوية
نفسه المقدسة وروحانيته ﷺ وأمثال ذلك أو ما هو فوق ذلك ما استأثر به

الباب عن عبادة بن الصامت وطلحة بن عبيد الله وأبي قتادة وأبي ذر ومالك بن نفسه والله أعلم بالصواب. والنسخ على ثلاثة أقسام : أحدها النسخ في اصطلاح القدماء وهو تقييد المطلق أو تخصيص العام أو تأويل الظاهر كما صرح به ابن حزم ثم ابن نيمية ثم السيوطي ، تجد تفصيل ذلك في تأليف ابن القيم . منها ما ذكره في " اعلام الموقعين " وكذلك في " الاتقان " وكذلك في " الفول الكبير " للشاه ولي الله . وثانيها : نسخ يذكره الامام الطحاوي في كلامه ، وهو ظهور أمر على خلاف ما كنا نعلمه وإن كان بقي حكمها وهو مصرح في مواضع في كلام الطحاوي في " شرح معاني الآثار " ولذلك قال بنسخ رفع البدن ، ومع ثم قيل : إن الطحاوي يطلق النسخ كثيراً . والثالث : نسخ في اصطلاح المتأخرين كما في " التحرير " وشرحه و " المسلم " وشرحه : رفع حكم أمر شرعي من الفروع بعد ما كان مشروعاً . وفي " شرح الأسنوى على المنهاج " وهو بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه ، واختاره الأسنوى ورد الأول . وقيل : الاختلاف لفظي ، وقيل : معنوي انظر تحقيقه في " الفوائد شرح المسلم " (٢ - ٥٤) المطبوع مع " المستصفي " وبحث النسخ بحث واسع الأرجاء منشعب الأطراف ومن شاء تفصيل ذلك فليراجع " شرح التحرير " لابن أمير الحاج من (ص ٤٤ - إلى ٧٨) من الجزء الثالث . وما يخص ما في " شرح التحرير " و " شرح المنهاج " : أن جمهور الحنفية والشافعية والأشاعرة قالوا : يجوز نسخه قبل العمل بعد التمكن من الاعتقاد بالقلب . و جمهور المعتزلة وبعض الحنابلة والكرخي والخصاص والماتريدي والدهوسي من الحنفية والشيعة : أنه لا يجوز قبل التمكن من الفعل وإن كان بعد التمكن من الاعتقاد . وملشاً ذلك : أن النسخ عندهم بيان مدة العمل بالبدن و ذلك لا يتحقق إلا بعد الفعل أو التمكن منه ، انظر " شرح التحرير " (٣ - ٤٩) .

صعصعة وأبي سعيد الخدري . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن

ثم إنهم انفقوا على جواز النسخ للحكم المتعاق بالفعل بعد التمكن من الفعل بعد علمه بتكليفه به بمضى ما يسع من الوقت المعين له شرعاً إلا ما روى عن الكرخي أنه لا بد من العمل حقيقة سواء مضى من الوقت ما يسع الفعل أولاً .

فالنسخ قبل العمل على وجوه : في الوقت ، وما قبله ، وما بعده ، وصرح ابن الحاجب بأن ما بعد الوقت ليس محلاً للخلاف كما في " شرح الأسفوي " (٢ - ٣٢ و ٣٣) على هامش " المنهاج " ، ويرد على الأولين النسخ في الأسراء فأجابوا بأن المكلف بها كان هو ﷺ وهو الأصل في الشريعة والأمة تابعة له . وقد علمه ﷺ واعتقد كما في " شرح التحرير " ، واستدلوا للجواز قبل العمل بقصة ذبح سيدنا اسماعيل حيث نسخ قبل العمل ، وفيه بحث طويل في " الفوائخ " (٢ - ٦٤ و ٦٥) ، وعلى هذا فما في " فتح الهاري " (١ - ٣٩٢) من النسبة إلى المنزلة من عدم الجواز قبل العمل غير صحيح على ظاهره فيتأول بأنه لا يجوز قبل التمكن من العمل والله أعلم .

ثم اختلف العلماء في التكليف بالناسخ فقال الحنفية والحنابلة : بعد تبليغ الناسخ إلى مكلف واحد من المكلفين . وقيل : إن الشرط وصوله إلى النبي ﷺ ولا يلزم التبليغ إلى المكلف كما حققه في " الفتح " (١ - ٣٩٢) من قوله : قلت : وكذا في " شرح التحرير " عن صدر الإسلام (٣ - ٤٩) ، ويرد على هذا صلوات أهل مسجد قباء حين تحويل القبلة فإنهم اطلعوا على تحويل القبلة في صلاة الفجر ، أخرج " البخاري " و " مسلم " من حديث ابن عمر قال : « بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد نزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة » . واللفظ للبخاري من (باب ما جاء في القبلة)

مصحح غريب .

وهذا التحويل وقع في اليوم الثاني في مسجد بنى عمرو بن عوف ووقع قبله التحويل في صلاة العصر في مسجد بنى حارثة ونزل القرآن في صلاة الظهر حين صلى رسول الله ﷺ في مسجد بنى سامة ، وكان نزل به لما مات بشر ابن البراء بن معرور ، وأول صلاة صلاها رسول الله ﷺ إلى الكعبة العصر في المسجد النبوي كما حققه الحافظ في "الفتح" (١ - ٩٠ و ٤٢٤) ، وسهاني ما يزيد التحقيق وضوحاً في (باب ما جاء في ابتداء القبلة) إن شاء الله تعالى . ولم يؤمروا بالقضاء فلا يصح على أحد من المذاهب . قال شيخنا : وظي أن رسول الله ﷺ له أن يحكم بما شاء في عهده ، وإنما العمل بالضابطة والقواعد بعد عهده عليه السلام ، ودلت عليه نصوص كثيرة منها : أنه لم يأمر ﷺ عدي بن حاتم بقضاء الصيام التي صامها قبل بيانه ﷺ مسألة الصوم أي شرح الحيط الأبيض والأسود ، ولم يثبت أمره ﷺ بالقضاء في طريق صحيح ولا ضعيف من طرق الحديث ، وحديث عدي بن حاتم أخرجه السنة ، ولفظ " البخاري " في (الصوم) : عن عدي بن حاتم قال : لما نزلت (حتى يتبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود) عمدت إلى حقال أسود وإلى حقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار . وكذلك فيه حديث سهل بن سعد عند " البخاري " وغيره وراجع " العمدة " (ص - ٢٠٦) وما بعدها من الجزء الخامس أو " الفتح " للتفصيل والتحقيق . وأيضاً تصدى رسول الله ﷺ نفسه لأخبارهم بأرسال رسول إليهم كما يدل عليه حديث أنس عند الدارقطني في " سننه " (ص - ١٠٢) : جاء منادي رسول الله ﷺ فقال : إن القبلة قد حوت إلى الكعبة الخ ، فالقول بالزوم التكليف قوله يعود على موضوعه بالنقض ، أفاده الشيخ .

قال البدر العيني في "العمدة" (١ - ٢٨٨) باب الصلاة من الإيمان) : فقال المازري وغيره : اختلفوا في النسخ إذا ورد متى يتحقق حكمه على المكلف ويحتج بهذا الحديث لأحد القولين وهو أنه لا يثبت حكمه حتى يبلغ المكلف لأنه ذكر أنهم تحولوا إلى القبلة وهم في الصلاة ولم يعبدوا ماضى ، فهذا يدل على أن الحكم إنما يثبت بعد البلاغ . وقال غيره : فائدة الخلاف في هذه المسألة في أن ما فعل من العبادات بعد النسخ وقبل البلاغ هل يعاد أم لا ؟ ولا خلاف أنه لا يلزمه حكمه قبل تبليغ جبريل عليه السلام . وقال الطحاوى : وفيه دليل على أن من لم يعلم بفرض الله سبحانه ولم تبلغه الدعوة ولا أمكنه استعلام ذلك من غيره فالفرض غير لازم والحجة غير قائمة عليه انتهى .

ثم إن أورد علينا قولنا بوجوب الوتر قلنا : إن الصلوات الخمس فرائض والوتر واجب ليس بفرض كما تقرر من الفرق بينها عندنا كما سيأتى تحقيق المسألة في موضعها من أبواب الوتر إن شاء الله تعالى نرجوه التوفيق والإحسان . وأيضاً الوتر ليس صلاة مستقلة وإنما هو تبع للعشاء فإن وقته بعد صلاة العشاء إلى آخر وقت العشاء . وأيضاً قد قيل : خمس صلوات في خمس أوقات ، والوتر ليس له وقت مخصوص ، وذكر محمد بن نصر المروزي في "قيام الليل" : أن رجلاً سأل أبا حنيفة عن الصلوات المكتوبة كم هي ؟ فقال : خمس . فقال السائل : الوتر ؟ فقال : واجب ، ثم قال السائل : الوتر ؟ فقال : واجب ، فقال السائل : والمكتوبات كم هي ؟ فقال : خمس ، فقال الرجل : إنك لا تحسن الحساب ، فقام وذهب . وراجع "فتح الملهم" لشيخنا العثماني (١ - ١٧٤) . قال شيخنا : أجابه أبو حنيفة مرتين هير أنه لم يدرك هو مراده لقلة العلم والفهم .

(باب في فضل الصلوات الخمس)

حدثنا علي بن حجر نا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه

:- باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس :-

صحت أحاديث كثيرة في فضائل الأعمال من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها بأنها كفارات للذنوب ، وهذه الأحاديث مذكورة في الصحاح في واقعها و من شاء تفصيلها فليراجع " الترغيب والترهيب " للمنذرى ، ولا حاجة بنا لإطالة الكلام فيها . ورد عليها أنه إذا أصبح عمل كالصوم مثلاً كفارة فما الذي يكفره الجمعة أو الوضوء مثلاً . قال الشيخ : وجوابه أن الذي ذكر في الأخبار هي خواص مفردة لهذه الأعمال فيتحقق في هذا العالم مفردات كفردات الأدوية وخواصها وطبائعها فيبحث عن طبائعها وخواصها وكيفياتها هنا في هذا العالم كما يبحث في كتب الطب أولاً من مفردات الأدوية ككتب " تذكرة المفردات " ثم يبحث في عالم الآخرة عن جماع هذه الأعمال ومزاجها الحاصل من جمعها وتركيبها فيقابل بين الحسنات والسيئات هناك في الآخرة كما يبحث في كتب القرايينات عن مزاج المركبات فمثلها كمثل " التذكرة " و " القرايينات " (١)

(١) التمثيل هذا في غاية من اللطافة يوضح تلك الحقيقة غاية الإيضاح ، ولعل الشيخ أراد بالتذكرة الكتب المفردة في بيان طبائع الأدوية المفردة ، وفيها كتب خاصة وإن لم أفق بهذه التسمية في الكتب الخاصة فقط ولذا عبرت سابقاً بكتب تذكرة المفردات كيلا يبنى إبهام ، نعم ألفت كتب عديدة بهذه التسمية ولكنها تبحث عن المركبات كما تبحث عن المفردات " كتذكرة ابن بطار " المتوفى ٦٤٦ هـ ون تذكرة ابن حمدون " المتوفى ٥٦٢ هـ و " تذكرة السويدي " لابن طرخان السويدي المتوفى ٦٣٠ هـ و " تذكرة الشيخ داود الأنطاكي " المتوفى ١٠٠٥ هـ وهي أشهر كتبها في عصرنا هذا وقد طبع . وأما القرايينات فلعلمها كلمة تركية أو يونانية معناها المركبات وربما يعربونها فيقولون " القرايينات "

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى وأما العوارض والموانع التي تحول دون آثارها فهذا شيء آخر ، وأى شيء يخلو عن العوارض والموانع ومع هذا كله يحكم على الأشياء بآثارها فأهل الطب يذكرون دواءً ويصفون خواصها وآثارها ثم إذا تخلف الدواء عن التأثير لعارض لا يقال : إنهم كذبوا في بيان وصفها فكذلك للأعمال تأثيراتها ولها عوارضها وموانعها ربما يتخلف ظهور أثرها لموانع تبطل تأثيرها .

قريبه : إن ما أفاده الشيخ رحمه الله يكاد ينحل به ما استصعبه ابن بري في حديث العلاء كما في " فتح الباري " (٢ - ١٠) (باب الصلاة الخمس كفارة) وأجاب عنه البلقيني ثم ابن حجر نفسه الظر " فتح الباري " و " فتح الملهم " (٢ - ٢٢٩ و ١ - ٣٩٧ وما بعدها) وبأني في كلام الشيخ رحمه الله ما ينفي التعارض بين الآية والحديث .

قوله : والجمعة إلى الجمعة ، والمراد من صلاة الجمعة إلى صلاة الجمعة لا يوم الجمعة إلى يوم الجمعة فإنه ورد في بعض طرق الحديث : « وزيادة ثلاثة أيام ، بضابطة الحسنة بعشرة أمثالها فتكون الأيام عشرة وعلى التقدير الثاني تكون أحد عشر يوماً . قال الراقم : والحديث ذلك أخرجه " مسلم " وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً : قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ومن مس الحصا فقد لغا » . وفي طريق آخر عند " مسلم " : « من اغتسل الخ » (١ - ٢٨٣) كتاب الجمعة ، والظاهر أنه حديث مستقل ، وليس حديث

ومن الكتب المشهورة فيها في بلادنا هذه : « قراها دين قادري » للشيخ محمد أكبر الأرزاني و " قراها دين كبير " بالفارسية و " قراها دين أعظم " لأعظم خان و " قراها دين احساني " وغيرها من القراها دينات الصغيرة والكبيرة .

الجمعة كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر . وفي الباب عن جابر وأنس الباب من طريقه ، وحديث الباب أخرجه "مسلم" أيضاً (١ - ١٢٢) (باب فضل الوضوء) من طريق يحيى بن أيوب وقتيبة وعلى بن حجر كلهم عن اسمعيل بن جعفر الخ . وهو نفس طريق الباب ، ثم الذي ذكره الشيخ من مراد الحديث هو الذي ذكره النووي (١ - ٢٨٣) كتاب الجمعة .

قوله : ما لم يغش الكبائر . هكذا في النسخة الهندية ، وفي عدة النسخ : « ما لم تغش الكبائر » بصيغة المجهول بناءً التانيث . وكذلك في رواية مسلم في « صحيحه » : « ما لم تغش كبيرة » وفي حديث آخر عن عثمان عند « مسلم » : « ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوئها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله » . في تفسير الكبيرة للعلماء أقوال ذكرها الامام الرازي في تفسير قوله تعالى : (إن نجتنبوا كهاً ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) في الجز الثالث من « تفسيره » ، والامام النووي في « شرح مسلم » (١ - ٦٤) (باب الكبائر وأكبرها) وشيخنا في « فتح الملهم » (١ - ٢٥١) عن « شرح الاحياء » للزبيدي من شاء فليراجعها .

منها : أن كل ذنب صغيرة إلى ما فوقه كبيرة إلى ما دونه فلا تقسم إذن إلى الكبيرة والصغيرة بل تتفاوت فيما بينها ، وإليه ذهب ابن حزم الأندلسي ، كذا في « العرف الشدي » ولم أقف على قول ابن حزم هذا ، وفي « فتح الملهم » عن « عقيدة السفاريني » حكى عنه : أن هذه الأعمال تكفر الكبائر ، ورد عليه ابن عبد البر ثم ابن رجب أنظار « فتح الملهم » (١ - ٣٩٣) . نعم ذكره الغزالي وغيره ولكن مختار الغزالي هو الفرق بين الصغيرة والكبيرة كما هو مذهب جمهرة العلماء سلفاً وخلفاً راجع « شرح النووي » (١ - ٦٤) و « فتح الملهم » (١ - ٢٥١) والله أعلم . ثم إن هذا القول عزاه في

وحنظلة الأسيدى . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

”الجواهر الحسان“ (١ - ٣٦٦) إلى أئمة الكلام القاضى أبى بكر الهافلى وأبى المعالى وغيرهما . ثم إن المتأخرين قيدوا سائر أحاديث الكفارة بغفران الصغائر دون الكبائر مستدلين بما ورد فى حديث الباب وأمثاله . قال الشهاب فى ”الفتح“ (١ - ٢٢٨) (باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً) فى شرح قوله (غفرله ما تقدم من ذنبه) : ظاهره يعم الكبائر والصغائر لكن العلماء خصوا بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر فى غير هذه الروايات وهو فى حق من له كبائر وصغائر فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يراى فى حسناته بنظير ذلك اهـ . وقال البدر فى ”العمدة“ (١ - ٧٤٥) : يعنى من الصغائر دون الكبائر كذا هو مبين فى ”مسلم“ ، وظاهر الحديث يعم جميع الذنوب ولكنه خص بالصغائر . والكبائر إنما تكفر بالتوبة ، وكذلك مظالم العباد . ثم بعد سؤال وجواب فى الموضوع ناقش الشهاب فى تفصيله المذكور من الأقسام الثلاثة الأخيرة فراجع إن شئت . ثم إن مغفرة الكبائر تكون بالندم والاستغفار والتوبة ويكاد يكون هذا إجماعاً منهم أنظر ما حكاه فى ”فتح الملهم“ عن ”السفارينى“ والله أعلم بالصواب .

قال الشيخ : لا يعتبر التقييد إلا فيما ورد مقيداً والهاق على إطلاقه ، بيد أنه ينظر إلى خصوص الألفاظ الواردة فى الروايات فإن الذنوب والخطايا والمعاصى بينها فروق وليست بالفاظ مترادفة ، والحقاق ينكرون الترادف فى اللغة . والجمهور على وقوع الترادف كما هو مبسوط فى موضعه من كتب أصول الفقه المبسطة انظر شرحى الأسنوى والسبكي على منهاج البيضاوى (١ - ١٥٤) وما بعدها ، وأفردته بالبحث السيوطى فى ”المزهر“ (١ - ٢٣٨) ومن أكر الترادف ثعلب وابن فارس من أئمة اللغة ، انظر ”فقه اللغة“

لابن فارس (ص ٦٥) . قلت : تقدم بعض تحقيقه في حديث أبي هريرة في أوائل الطهارة ، والذي حققه الشيخ رحمه الله يكاد يكون فصلاً لوانقطع احتمال الرواية بالمعنى في تلك الروايات فتأمله والله أعلم .

تحقيق أن قوله : « ما لم يغش » هل هو خارج مخرج الاستثناء أو الغاية ؟ قال الشاه ولي الله في « المصنف » (١ - ٢٩) ما ترجمته من الفارسية إلى العربية : إن قوله : « ما اجتنب الكبائر » يحتمل معنيين : الأول : أن يكون خرج مخرج لاستثناء فعناه إذن : إلا الكبائر . والثاني : أن يكون غاية وشرطاً أى نحصل هذه الفضيلة من تكفير هذه الأعمال صغائر الرجل إذا اجتنب الكبائر فمن لم يجتنبها لا تحصل له هذه ، وهذه الأخير أقرب إلى قوله تعالى : (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) والقول بكونه مخصصاً في باب المكفرات أقعد ، ومال النووي إلى الأول اهـ . أى في حديث عثمان : « ما لم تؤت كبيرة » في (باب الوضوء) . والجمهور اختاروا كونه استثناء لأن التقدير أولهم مذهب الاعتزال فإن عندهم الصغائر تغفر دون الكبائر فلا غفران لمن لم يجتنب الكبائر ، ومن ارتكبها فهو في جهنم محال . وقال أهل السنة : لا يجب على الله شيء ، وغفران الصغائر والكبائر كلها بفضل الله ومشيبته . ثم يرد على المعتزلة ما ثبت من خروج العصاة من النار في أحاديث كثيرة وبتواتر القدر المشترك فيها وإن كان أخبارها آحاداً فأنكروا من مثل هذا القوتر . قال شيخنا : لا تأييد للمذهب الاعتزال في التقدير الثاني أيضاً فإن الحديث ورد في سياق الوعد دون سياق المشية ، وكذلك الآية نزلت في سياق الوعد دون بيان المشية . قال الراقم : وهذا تحقيق شريف واضح لمن تأمل النصوص القرآنية فقوله سبحانه وتعالى : (إن تجتنبوا إلح) قانون إلهي عام خرج مخرج الوعد والبشارة تفضلاً منه سبحانه وتعالى ،

والمفهوم المخالف لا يعتبر اتفاقاً إذا خالفه منطوق نص آخر، وهما كذلك فلا قوله سبحانه وتعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) نص في تفويض غفران ما دون الشرك إلى مشيئة الله سبحانه وهي الآية هي الحاكمة ببيان ما تعارض من آيات الوعد والوعيد ، وهي النص في موضع النزاع . قال الثعالبي في " الجواهر الحسان " (١ - ٣٧٩) : وذلك أن قوله تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به) فصل مجمع عليه ، وقوله : (ويغفر ما دون ذلك) فصل قاطع للمعتزلة راد على قولهم رداً لا محيد لهم عنه ، ولو وقفنا في هذا الموضع من الكلام لصح قول المرجئة فجاء قوله : (لمن يشاء) رداً عليهم مبيناً أن غفران ما دون الشرك إنما هو لقوم دون قوم بخلاف ما زعموه من أنه مغفور لكل مؤمن اه ، وانظر (١ - ٣٦٧) من " الجواهر " . وراجع من " فتح الملهم " (١ - ٢٥٢) تفسير قوله : (إن تجتنبوا) الآية على ما قاله السدي ، واختاره الحجة القاسم النانوتوي والشيخ محمود حسن الديوبندي .

فائدة : ذكر في " الجامع الكبير " : من قال لامرأته : " لا تخرجي مع البيت إلا أن أذن لك " أنها تحتاج إلى الإذن في كل مرة بخلاف قوله : " لا تخرجي حتى أذن لك " ، كذا في " العرف الشدي " بطوله والمسألة في " تحرير الأصول " وشرحه " التقرير " بصورة أخرى ، فقد بين الفرق بين قوله : (إن خرجت إلا بإذني) وبين قوله : " إن خرجت إلا أن أذن " فيلزم في البر تكرره في الصورة الأولى ، فالاستثناء مفرغ والمستثنى منه في معنى النكرة المنفية ، ولا يلزم في البر تكرره في الصورة الثانية لأن الإذن غاية للخروج تجوز فيها إلا لتعذر استثناء الإذن من الخروج لعدم المجانسة ، هذا ملخص ما هناك انظر " شرح التحرير " (٢ - ٦٣) من (حرف الجر) ثم هذا دل على أن " إلا أن أذن " لا يحتاج إلى التكرار في الإذن بخلاف ما هنا والله أعلم . وقال الشيخ كما في " العرف الشدي " : وأشكل على الإمام الرازي وجه الفرق في

(باب ما جاء في فضل الجماعة)

حدثنا هنادنا عهدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال المسألتين في " التفسير الكبير " والحال أن وجه الفرق ظاهر فإن الاستثناء إخراج من متعدد كإخراج من البيت ، والغاية انتهاء المغيبا فينعدم الحكم بعد ذلك بنفسه . قال الراقم : ولم أقف عليه في " تفسيره " من مظانه ، وأكبر مظنته كان قوله تعالى : (فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) مع "سورة النور" ، وقوله تعالى : (لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه) من " الأحزاب " لكنه لم يذكره فيها . نعم مفاد كلامه عدم الفرق بين " حتى " في الأولى وبين " إلا " في الثانية . وقال في " التحرير " : و لزوم تكرار الإذن في دخوله بيوته مع تلك الصيغة بخارج عنها وهو تعليل للدخول فلا إذن بالأذى .

—: باب ما جاء في فضل الجماعة :—

ورد الفضل في حديث الباب بسبع وعشرين درجة ، وفي رواية بخمسة وعشرين درجة كما هو في رواية أبي هريرة الآتية ، وقد رواها " البخاري " أيضاً ، وكما هو في رواية أبي سعيد الخدري في " الصحيح " (١) ، و اختلفوا في وجه الجمع بينهما ، وتبلغ الوجوه التي ذكروها في الجمع إلى أحد عشر وجهاً انظر " الفتوح " (١ — ١١٠ وما بعدها) و " العمدة " (١ — ٤٥٠) فتبيل : الفضل بسبع وعشرين في الجهرية وبخمس وعشرين في السرية . قال الشهاب : وهذا الوجه عندى أوجهها لما سأبينه . ثم بينه في صياق الأسباب

- (١) ومعنى أراد تفصيل الروايات واختلاف ألفاظها فليراجع " العمدة " (٢ — ٤٤٩) مع (باب الصلاة في مسجد السوق) و " الفتوح " (٢ — ١١٠) مع (باب فضل صلاة الجماعة) .

رسول الله ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بسبع و
عشرين درجة » وفي الهاب عن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن
المقتضية للدرجات المذكورة . وقيل : الفرق بحال المصلي من صدق النية و
خلوص الخشوع ، وجعله النووي في " شرح مسلم " (١ - ٢٣١) من الوجوه
الثلاثة المعتمدة وقال سراج الدين البلقيني كما حكاه الحافظ في " الفتح " :
(١) قال وقرأت بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على " العمدة " : ظهر لي في
هذين العدين شيء لم أسبق إليه لأن لفظ ابن عمر : « صلاة الجماعة أفضل من
صلاة الفرد » ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة : « صلاة
الرجل في الجماعة » فعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة ،
وأدنى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة
وكل واحد منهم أتى بخسنة وهي بعشرة فيحصل من مجموعهم ثلاثون ، فاقصر
في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل
ذلك انتهى . ثم قال الحافظ : وظهر لي في الجمع بين العدين أن أقل الجماعة
إمام ومأموم ، فلو لا الإمام ما سمي المأموم مأموماً وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله
سبحانه على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حمل الخبر الوارد بألفظها
على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل اهـ .
وحكى الطيبي عن " التوربشتي " كما في " العمدة " و " الفتح " ما حاصله : أن
ذلك لا يدرك بالرأى بل مرجعه إلى علوم النبوة التي قصرت العقول عن ادراك
جملها وتفصيلها . ثم قال : ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين كصفوف
الملائكة والافتداء بالإمام وإظهار شعار الإسلام وغيرها اهـ . وقال ابن عبد البر :
الفضائل لا تدرك بقياس ولا مدخل فيها للنظر وإنما هي بالتوقيف ، قال : و

(١) وقع في " العرف الشذى " (المطبوع) بدل " البلقيني " : " سراج الدين
ابن الملقن " وهو سهو ، وكلاهما شيخان : للحافظ متعصران كل منهما بلقب " سراج

جهل وأبي سعيد وأبي هريرة وأنس بن مالك . قال أبو هبسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، وهكذا روى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة . وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قالوا : « خمس وعشرين »

قد روى عن النبي ﷺ بإسناد لا أحفظه الآن : « صلاة الجماعة تفضل صلاة أحدكم أربعين درجة » اهـ حكاها السيوطي في «تنوير الحوالك» (١ - ١٤٩) وذكر البدر العيني وجهين في الجمع مما ظهر له أنظر «العمدة» (٢ - ٤٥١) فجميع الأجوبة التي ذكروها في التوفيق بين العددين يبالغ إلى خمسة عشر جواباً ، والإمام الشاه ولي الله قد أفاد في «حجة الله البالغة» جواباً آخر دقيقاً في غاية من اللطافة وهو من باب الحقائق والأمرار من شاء فليطالعها ثمه في (باب أسرار الأعداد والمقادير) (١ - ١٠١) طبع الدمشقي بالقاهرة . قال الشيخ : ولم يذكر البلقيني وجه خمس وعشرين فيقال : إن كل صلاة لها ارتباط بالصلوات الأربعة الباقية كما يشير إليه حديث : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا تخفروا الله في ذمته » وهو حديث جندب بن صفيان مرفوعاً يأتي في «جامع الترمذي» ، وقد رواه أحمد ومسلم والطيالسي بعدة طرق ، فيكون أجر صلاة واحدة أجر صلوات خمس فيحصل خمس وعشرون من ضرب الخمس في الخمس ، ولعله لهذا الارتباط ذهب أبو حنيفة ومالك إلى وجوب الترتيب في قضاء الصلوات الخمس . قال الرافق : ولكن مع هذا يحتاج إلى التوفيق بين الحديثين فلا يتم دفع التعارض إلا بمثل ما ذكره والله أعلم . ثم ليعلم : أن لقلة الجماعة وكثرتها دخلاً وأثراً في تقليل الأجر وتكثيره ،

الدين» ، و«ابن الملقن» هذا هو عمر بن علي بن الملقن له شرح كبير على «صحيح البخاري» في عشرين مجلداً وبين ولادتها سنة كما أن بين وفاتها سنة ، وراجع ترجمتها في «ذيل تذكرة الحفاظ» .

إلا ابن عمر فإنه قال : « سبع وعشرين » .

حدثنا اسحاق بن موسى الأنصارى نا معن نا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده بنحو خمس وعشرين جزءاً » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وبدل عليه حديث أبي بن كعب عند ابن حبان : « وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وصلاته مع الثلاثة أزكى من صلاته مع الرجلين ، وما كثر فهو أحب إلى الله عز وجل » . أخرجه في "العمدة" (٢ - ٤٤٩) ، قال الشيخ : ثم المراد بالخمس والعشرين أو السبع والعشرين الصوات أى يكون أجر صلاة واحدة في الجماعة أجر خمس وعشرين أو سبع وعشرين منفرداً كما في بعض الروايات في هذا الباب . قلت : ورد ذلك في رواية ابن مسعود عند أحمد وكذا عند "السراج" بلفظ بقره ومن رواية أنس عند "السراج" ، ومن رواية أمان عند "الكشي" أنظرها في "العمدة" (٢ - ٤٥٠) فقد ورد فيها "صلاة" بدل "درجة" و"جزء" . قلت : وفي حديث أبي هريرة عند "مسلم" (١ - ٢٣١) من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم : « صلاة الجماعة تعدل خمسة وعشرين من صلاة الفرد » .

قوله : إلا ابن عمر الخ . يريد أن لفظ سبع وعشرين قد ثبت من غير رواية ابن عمر كما ساقه من رواية أبي هريرة ، وقد ثبت ذلك أيضاً من رواية ابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة وأنس ومعاذ وزيد بن ثابت وعبد الله بن زيد وأبي سعيد أنظر لتخريجها وألفاظها شرحى "البدر" و"الشهاب" . وقال الشهاب

(باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب)

حدثنا منادنا وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة

في "الفتح" (٢ - ١١٠) بعد حكاية قول الترمذي هذا : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمرى عن نافع فقال فيه : خمس وعشرين لكن العمرى ضعيف ، ووقع عند أبي عوانة في "مستخرجه" من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه : بخمس وعشرين ، وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة اهـ .

قنبيك : صرخ الذهبي في "الميزان" وابن حجر في "التهذيب" بأن رواية عبد الله العمرى عن نافع .

—: باب فيمن سمع النداء فلا يجيب :—

أراد بالإجابة الإجابة الفعلية . ثم الجماعة واجبة عندنا في القول الراجح ، وقد تقدم أن الوجوب عندنا غير الفرضية ، وسبق تفصيل المذاهب والأقوال في حكم الجماعة في (باب إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء) فلا نعيده ، وكذا تقدم بيان أعذار ترك الجماعة ، فتاركها فاسق ، وفي قول لنا : سنه مؤكدة ، والمختار عند الشافعية : سلبتها ، وفي وجه عندهم : فرض كفاية ، وعند الحنابلة : فرض عين شرط للصحة أو غير شرط قولان وعلى الثاني عندهم لو صلى منفرداً صحت صلاته مع ارتكابه الحرام ، وعند الظاهرية : شرط لصحة الصلاة . ثم للجماعة أعذار عند كل من المذاهب الخمسة ، وانظر الكلام المستوفى من جميع مناحي البحث في "العمدة" (٢ - ٦٨٣ إلى ٦٨٩) و"الفتح" (٢ - ١٠٤ إلى ١٠٩) . قال الشيخ : ثم هذا الاختلاف في حكم الجماعة يبتنى على نظر فقهي اجتهدى وملحظ معنوى دقيق هناك ، وبهان

عن النبي ﷺ قال : « لقد هممت أن آمر فتين أن يجمعوا حزم الخطب ثم
 ذلك : أنه ثبت في أحاديث ما يدل على وجوب الجماعة وغاية الاعتناء بها
 والوعيد لتاركها والترغيب فيها بشئ الفضائل ، ومع هذا وردت أهدار لترك
 الجماعة ما يدل على أن أمرها حين يسير فأبيح التخلف عنها بالأمور المبسطة
 في محلها ، فمن راعى الأمر الأول جعلها واجبة ولم يدخل الأهدار في حقيقتها ،
 وإنما تلحقها هذه من خارج وعارض لا يتأثر بها حقيقتها ومن لاحظ معها
 أهدارها من بدأ الأمر فيها لم يمكنه أن يحكم عاينها بالوجوب فحكم فيها بسنيتها
 أو استحبابها ، وظاهر أن الحكم على المجموع ربما يختلف من الحكم على
 الأجزاء إذا كان هناك تفاوت ، فالاختلاف في أمثالها إنما جاء من الملاحظ و
 الأنظار ، وسرى هذا النظر في حكم صلاة الوتر فلها حكمها بالفرادها ولها
 حكمها بضم التهجيد وصلاة الليل معها فمن لاحظ استقلالها وراعى الأحاديث
 الواردة فيها وراعى أحكامها الخاصة بها جمعها واجبة كأبي حنيفة ، ومن
 لاحظها مع صلاة الليل لم يمكنه أن يقول بوجوبها بل قال بسنيتها كالشافعي و
 غيره ، وانعكس نظر أبي حنيفة والشافعي في صلاة الاستسقاء والمأثور في
 الاستسقاء أنواع ثلاثة : أحدها : الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة . والثاني :
 الاستسقاء في خطبة الجمعة أو في أثر صلاة مفروضة . والثالث : أن يكون
 بصلاة ركعتين وخطبتين كما قاله النووي في " شرح مسلم " (١ - ٢٩٢)
 (كتاب صلاة الاستسقاء) فذهب الشافعي إلى الأخير ولم يلاحظ النوعين
 الأولين ، وذهب أبو حنيفة بالاستحباب ملاحظاً الأنواع الثلاثة ، ومثل هذا
 النظر من مدارك الاجتهاد وملاحظ التفقه يختلف فيها فقهاء الأمة وعلماء
 الأمصار . قال الراقم : أوضح غرض الشيخ غير مقتنع بالاجمال الذي
 كان في أماليه على " جامع الترمذي " " العرف الشاذي " والكلام في غاية من
 المثانة والدقة ، ينهى أن يلاحظه من عني بمنشأ الاختلافات الواقعة بين الأئمة

أمر بالصلاة فتقام ثم أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة . وفي الباب عن ابن مسعود وأبي الدرداء وابن عباس ومعاذ بن أنس وجابر . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا : من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له . وقال بعض أهل العلم : هذا على التغليظ والتشديد ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة إلا من عذر . قال مجاهد : وسئل ابن عباس عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل لا يشهد جمعة ولا جماعة ؟ فقال : هو في النار . حدثنا بذلك هنادنا المحاربي عن ليث عن مجاهد ، ومعنى الحديث أن لا يشهد الجماعة والجمعة رغبة عنها واستخفافاً لحقها وتهاوناً بها .

والله الموفق .

قوله : ثم أحرق على أقوام . قال الشيخ : التحريق على القوم أعم من أن يكون القوم في البيوت أو لم يكونوا ، لعل الشيخ يريد : أن التحريق للبيوت لا يستلزم تحريق من فيها فلا يلزم تعذيب الحيوان بالنار كما يرد عليه ؛ وإن كانوا أجهوا عنه ، ولعل هذا مختار الشيخ رحمه الله . وفي "فتح الباري" (٢ - ١٠٨) : قوله : فأحرق عليهم يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبعاً للقاطنين بها ؛ وفي رواية "مسلم" من طريق أبي صالح : « فأحرق بيوتاً على من فيها » انتهى ، واستدل بحديث الهاب على جواز الجماعة الثانية من غير كراهية فإنه ﷺ لا بد أن يصلي بالجماعة بعد الرجوع ، ونمسك الآخرون بضد ذلك بكراهية الجماعة الثانية بالحديث حيث لوجازت الجماعة الثانية فكان من الممكن لهم بأن يجيبوا متعذرين بالأداء في الجماعة الثانية . قال الشيخ : والصواب أن حديث الباب لا يصلح حجة لكلا الأمرين . وراجع "العمدة" و"الفتح" لما يصلح هذا الحديث حجة له ولما لا يصلح .

(باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة)

حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم نا يعلى بن عطاء نا جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال : « شهدت مع النبي ﷺ حجته فصابت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته انصرف فإذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال : غلى بهما فجئ بهما ترعد فرائصهما فقال : ما منعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا : يا رسول الله : إنا كنا قد صابنا في رحالنا ، قال : فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة . وفي الباب عن مجنون ويزيد بن عامر .

قال أبو عيسى : حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح ، وهو قول غير واحد من أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يعيد الصلوات

— : باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة : —

قوله : في مسجد الخيف . أراد به مسجد منى لا خيف بنى كنانة وهو المحصب كما تقدم بيانه .

قوله : في أخرى القوم . أى من كان في آخرهم كما في "القاموس" وغيره .

قوله : ترعد . أى ترجف وتضطرب من الفزع ، ويستعمل بالبناء للمفعول .

قوله : فرائصهما . — بالصاد المهملة — جمع فريضة ، وهى اللحمة التى بين الجنب والكتف تضطرب عند الفزع . قال صاحب "مجمع البحار" : وأراد هنا عصب الرقبة ، وقيل : أراد شعر الفريضة آه .

قوله : وإذا صلى الرجل المغرب وحده . ضم الراحعة معها قول الشافعية وقولهم الآخر أن لا تنضم وتنصح النافلة وتقرأ وهذا قول شاذ لم يذهب إليه أحد

كلها في الجماعة . وإذا صلى الرجل المغرب وحده ثم أدرك الجماعة قالوا : فإنه يصليها معهم وبشفع بركعة والتي صلى وحده هي المكتوبة عندهم .

ولا قام عليه دليل . قال الشيخ : وقد صرح الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في "طبقات الشافعية" بأنه : لا دليل لهم عليه .

(المذاهب في مسألة الباب)

قال أبو حنيفة : من صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة لا يعيد إلا الظهر والعشاء ، وهو قول للشافعي . وقال مالك : يعيد الكل إلا المغرب وهو مذهب الأوزاعي والثوري كما في "المغني" لابن قدامة إلا أنه يضم الرابعة في المغرب . ثم على الإعادة عند الشافعي هل تقع الأولى فريضة والثانية نافلة أو على العكس أو هو مفروض إلى الله والفرض أحدهما على الإيهام أو الكل فرض أو أكملها فرض أقوال عندهم ذكرها النووي في "شرح مسلم" (١ - ٢٣١) في (باب كراهة تأخير الصلاة عن وقتها المختار) وذكر أن الصحيح الأول ومثله في "شرح المذهب" (٤ - ٢٢٤) وصرح في "شرح المذهب" استحباب الإعادة وإن صلى جماعة ، وهو مذهب أحمد كما في "المغني" و "بداية ابن رشد" ، وتقدم تفصيل مذهب الشافعي في (باب تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام) . وحجة أبي حنيفة كراهة التنفل بعد الفجر والعصر ، وقد هجت بالنهي أحاديث وتكاد تتوار كما يقوله الإمام الطحاوي ، فتقدم هي لزيادة قوتها ولأن المانع مقدم ، واعتبار كون الخاص مطلقاً مقدماً على العام ممنوع بل يتعارضان في ذلك الفرد كما تقرر في الأصول ، أو يحمل على ما قبل النهي في الأوقات المعلومه جمعاً بين الأدلة ، كيف وفيه حديث صريح أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : إذا صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة فصلها إلا الفجر والمغرب ، قال عبد الحق : تفرد به سهل بن صالح الأنطاكي وكان ثقة ، وإذا كان كذلك فلا يضر وقف من وقفه لأن زيادة

الثقة مقبرة ، وإذا ثبت هذا فلا يخفى وجه تعليل إخراج الفجر بما يلحق به العصر خصوصاً على رأيهم فإن الاستثناء عندهم من المخصصات ، ودليل التخصيص مما يلحق ويلحق به إخراجاً ، كذا أفاده المحقق ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٣٣٧ و ٣٣٨) . وأما عدم إعادة المغرب فلما روينا ولأن التنفل بالثلاث مكروه ، وفي جعلها أربعاً مخالفة لإمامه وهو ظاهر الرواية كما في "الهداية" ، وروى عن أبي يوسف أنه يدخل معه ويتمها أربعاً كما في "فتح القدير" ، وقد تقدم بعض تفصيل أدلتنا في المواقيت فراجع . وراجع "العمدة" (ص - ٥٨٩) وما بعدها من الجزء الثاني ، ويأتي في هذا الباب ما يكفي . وحجة هؤلاء كما في "شرح مسلم" للنووي هو عموم الأحاديث الواردة في الباب ، ثم لما يذكرون مسألة الصلوات التي لها سبب جديد ويخصصونها من أحاديث النهي فلهذا يذكرون في أمثلتها تحية المسجد وركعتي الطواف وإعادة الصلاة جماعة وغيرها كما تقدم بيانها مستوفى من بعض شروح "المنهاج" في (باب كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر) فلا نعيده .

(بيان ما ذكره من الأجوبة وتحقيق ذلك)

قال الإمام الطحاوي في "شرح الآثار" (باب الرجل يصلي في رحله ثم يأتي المسجد والناس يصلون) (ص - ٢١٣) ما يخصه : إن آثار النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر متواترة فهي ناسخة لتلك الأحاديث ، وإنما يصلي مع الجماعة كل صلاة يجوز التطوع بعدها وما يجوز أن يكون تطوعاً ، والمغرب لا تعاد لأن التطوع لا يكون وترأ . وأجاب أيضاً : ويحتمل أن يكون ذلك كان في وقت كانوا يصلون فيه الفريضة مرتين الخ ، والجواب الأول هو الذي ذكره الإمام محمد في "كتاب الآثار" في (باب من صلى الفريضة) غير أنه لم يقل بالنسخ ، وتعميم النسخ عند الطحاوي على اصطلاح محاص له كما تقدم فلا ضير . وورد عليه : أن الحديث ورد في صلاة الفجر وإذا خصصتم

الفجر لزم تخصيص السبب من الحكم وذلك غير جائز كما تقرر في موضعه من كتب أصول الفقه ، والجواب عنه هو جوه :

أما أولاً : فأقول ربما يخص المورّد من النص إذا كان النص عاماً مطرداً كما أفاده الشيخ الحافظ التقي السبكي في قصة ابن وايدة زمة في حديث الولد للفراش وللعاهر الحجر ، رواه البخاري في "صحيحه" في الفرائض وفي المحارِبين من حديث عائشة ، ورواه سائر أصحاب الصحاح ومالك ، وقد روى من بضعة وعشرين صحابياً كما يقوله ابن عبد البر ، وانظر للتفصيل "العمدة" من (الجزء الحادي عشر) ويأتي بيانه وتحقيقه في موضعه من هذا الشرح مستوفى إن شاء الله تعالى ، نرجو الله سبحانه وتعالى التوفيق والإعانة . فقال في تخصيص صورة السبب عن العموم أنه قد يقصد المتكلم بالعام إخراج السبب وبيان أنه ليس داخلاً في الحكم فإن الحنفية لهم أن يقولوا في قوله ﷺ : «الولد للفراش» وإن كان وارداً في أمة فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد ، وبيان حكمه إما بالثبوت أو بالإنفاء (في الأصل هنا : بالإتفاق) فإذا ثبت أن الفراش هي الزوجة لأنها التي يتخذ لها الفراش غالباً وقال : «الولد للفراش» كان فيه حصر أن الولد للحرّة وبمقتضى ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعاً نفي النسب عن السبب وإثباته لغيره . آه . حكاه الزرقاني في "شرح الموطأ" (٣ - ١٩٩ و ٢٠٠) وقد ظفرت به بعد ما بلغت الجهد في تصفحه ، ثم إنى حكيت القول بقدر ما له صلة بهذا المقام وينقل برمته في محله إن شاء الله تعالى . ثم رأيت لفظ الشيخ في ما كتبه على هوامش "آثار السنن" بخطه : وفي تخصيص صورة السبب عن العموم كلام نفيس للشيخ تقي الدين السبكي ، راجعه من "شرح الموطأ" (٣ - ٢٠٤) (هي طبعة أخرى) و "جمع الجوامع" (٢ - ٢٧) و "الفتح" . وبالجملة هو كقوله ﷺ لسعد في جعل : «أومسماً» وقوله لعائشة : «أوغير ذلك» .

وراجع "العارضة" (٢ - ٤٥) ٥١ .

وأما ثانياً : فإن في الحديث انتقالاً إلى شيء آخر وهو مثار الحكم فيه ، وهو رد ما زعموه من عدم جواز الصلاة خلف الإمام بعد ما صلوا منفردين مطلقاً وهذا الزعم باطله كان غير صحيح فلا بد أن يبطل ويرشد إلى أمر آخر صحيح ، ويدل عليه رواية "كتاب الآثار" (ص - ١٨ و ١٩) (باب من صلى الفريضة) للإمام محمد بن الحسن الشيباني قال : أخبرنا أبو حنيفة نا الهيثم بن أبي الهيثم يرفعه إلى النبي ﷺ : إن رجلا من أصحاب النبي ﷺ صلبا الظهر في منازلها وهما يريان أن الصلاة قد صليت الخ ، وفيه : فقال يا رسول الله ظننا أن الصلاة قد صليت فصاينا في رجالنا ثم جئنا فوجدناك في الصلاة فظننا أنه لا يصلح أن نصلي أيضاً ، فقال : إذا كان كذلك فادخلوا في الصلاة واجعلوا الأولى فريضة وهذه نافذة ، ورواه كذلك الإمام أبو يوسف في "كتاب الآثار" (ص - ٦٥ رقم ٣٢١) من طريق أبي حنيفة ، غير أنه أرسله عن الهيثم ولم يقل يرفعه الخ . ووصله الحارثي في "مسند أبي حنيفة" كما سيأتي ، والهيثم هو : ابن حبيب من رجال "التهذيب" . وقد سبق نظير ذلك في حديث ابن عباس عن قصة نومه ﷺ وسؤال ابن عباس فقال رسول الله ﷺ : إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ، وأسبب والمورد هو النبي ﷺ ، وما أجاب به ﷺ فليس هو حكمه اتفاقاً فإن عينه نيام ولا ينام قلبه فأجاب بما هو حكم عام وضابطه كلية تفيد السائل وإن كان هو ﷺ مستثنى عنها بنص آخر فكان هو للغرض ، فلذا انتقل فيه إلى أمر آخر ، وقد تقدم بعض توضيح ذلك في الطهارة ، وهو ﷺ وإن كان مخصوصاً عن ذلك الحكم العام بنص آخر ولكن هناك يشمله هذا العام أيضاً فإنه ﷺ لم يضطجع ولم ينفذ وضوءه فكان جواباً عن ذلك بأسلوب يفيد مخاطب حكماً عاماً كل مكلف ،

(م - ٣٥)

فلو أجاب عليه السلام بقوله : « إنما تنام عيني الخ » لم يقع هذا الموقع ولم يفد هذه الفائدة العظيمة ، فلذا انتقل هو عليه السلام إلى أمر آخر وأرشد إلى ضابطه عامة تشريعية ، فكان الجواب على أسلوب الحكيم ، ومن لم يلاحظ هذه النقطة طعن في الحديث من جهة الفقه والنظر أيضاً ، والأمر كما أفاده شيخنا رحمه الله . نعم لهم أن يبحثوا في اسناده ما شاؤوا ولكنهم لم يكتفوا بمنصبتهم في الحكم ، وسرى فتهمهم إلى الحديث فاحفظ فعسى ينفعك إن شاء الله تعالى . فلم أن مثار الحكم أمر آخر لا مازعموه .

وأما ثالثاً : فلأن الحديث مضطرب لا يصاح حجة في الباب فقد ورد في «كتاب الآثار» للإمام محمد بن الحسني و«كتاب الآثار» لأبي يوسف ، وفي كائيهما : «الظهر» وكذا في «عقود الجواهر المنيفة» و«أمالى أبي يوسف» كما في «البدائع» (١ - ٢٨٧) و«المبسوط» للسرخسي (ص - ١٧٥) (باب الحدث في الصلاة) من الجزء الأول نقلاً عن أبي يوسف في «الاملاء» وكذا في «النهاية شرح الهداية» للعيني أن تلك الحادثة كانت في صلاة الظهر اه كما في حديث الباب ، ثم إن حديث الباب قال الحافظ في «التلخيص» (ص - ١٢٢) فيه : وقال الشافعي في القديم : إسناده مجهول . قال البيهقي : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا لاهنه جابر راو غير يعلى . قلت : يعلى من رجال «مسلم» وجابر وثقه النسائي وغيره ، وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى أخرجه ابن منده في «المعرفة» من طريق بقية عن إبراهيم ابن ذى حمية عن عبد الملك بن عمير عن جابر اه . قال الرافق : وبقية مدلس وإبراهيم بن ذى حمية ليس من رجال الست فليُنظر حاله من هو ؟ واسناد «مسانيد أبي حنيفة» من طريق الهيثم عن جابر أحسن حالاً منه بلاريب وفيه : «الظهر» لا «الصباح» فليرجح لعدم مخالفته أحاديث النهي والله أعلم . ثم رأيت رواية بقية عن إبراهيم عن «الدارقطني» (ص - ١٥٩) وصرح

بالسمع ، وأخرجه محمد في "كتاب الآثار" مراسلاً ولفظه ولفظ حديث الباب متقارب ، ووصله الحارثي في "مسند أبي حنيفة" . أقول : وكذلك هو موصول في "مسند أبي حنيفة" لصدرالدين موسى الحصكفي وقد رتبته الشيخ محمد عاهد السندی على أبواب الفقه ، انظر (ص ٨١ -) منه . وكذلك هو في "عقود الجواهر المنيفة" (١ - ٦٨) (١) فرواه عن الهيثم عن جابر بن الأسود ، وهو جابر بن يزيد الأسود . قال الشيخ : غير أن الحارثي متكلم فيه وهو مع هذا حافظ كما صرح به الحافظ ابن حجر ، وهو شيخ الحافظ ابن مله الأصبهاني . أقول : الحارثي هو : الامام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري المعروف "بالأستاذ" روى عنه الحافظ أبو العباس ابن عقده ، وأبو بكر بن آدم الكوفيان ، وأبو بكر بن الجماني ، وأحمد بن محمد بن يعقوب الهمداني ، وعامة أهل بخاري . كذا في "اعلاء السنن" (٣ - ٧٣) . وترجمته في "فوائد البهية" (ص ١٠٤) وتعليقاتها ، وفيها عن السمعاني : كان كثير الحديث ، وكان معروفاً "بالأستاذ" ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين ، ومات في شوال سنة أربعين وثلاثمائة ، أخذ عن عبد الله بن أبي حفص الكبير عن أبيه عن محمد ، وله "كشف الآثار الشريفة في مناقب أبي حنيفة" . قال الراقم : كذا ساء في "الفوائد" ، و

(١) وتبلغ مسانيد أبي حنيفة إلى خمسة عشر مسنداً راجع تفصيلها من شرح على الفوائد على "المسند" ومن مقدمة "تسويق النظام في شرح مسند الإمام" (ص ٤ - وما بعدها) ، وأشهرها "مسند الحارثي" و"مسند ابن خسرو" وطائفة من هؤلاء الجامعين لمسند أبي حنيفة حفاظ ثقات ، وعليها شروح الأعلام وخرج جالها ابن حجر في "معجبل المنفعة بروايد رجال الأربعة" أي أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولم يبلغ "مسند الامام الشافعي" هذا المبلغ من التخرج والرواية والشروح واللبسط موضوع آخر .

ذكره البدر العيني في "العمدة" في (بحث قراءة الفاتحة خاف الإمام) فسماه "كشف الأسرار"، وظنى أنه هو الصحيح والله أعلم. قال الشيخ الكوثري: له "مناقب أبي حنيفة" وله "مسند أبي حنيفة" أيضاً أكثر جداً من سوق طرق الحديث، وقد أكثر ابن منده الرواية عنه، وكان حسن الرأى فيه، وقد تكلم فيه أناس بتعصب، وأكبر ما يرمونه به اكثاره من الرواية عن الجبرمي أهاء بن جعفر في "مسند أبي حنيفة" ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس في أحاديث بنفرد هو بها بل فيما له مشترك فيه كما فعل مثل ذلك الترمذي في محمد بن سعيد المصلوب والكلبي اه، وترجمه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣ - ٣٤٧) قال: وأكثر عنه أبو عبد الله ابن منده الخ. قال الشيخ: الحارثي حافظ هلاريب، ولكن تأليفه غير منقودة، وقد احتج الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" بالحارثي في تعيين راوٍ مبهم وهو ابن عبد الله بن مغفل. قال في "التهذيب" (١٢ - ٣٠٢): قيل اسمه يزيد. قلت: ثبت كذلك في "مسند أبي حنيفة" للبخاري اه. قال الراقم: وهذا هو الأستاذ الحافظ الفقيه الامام أبو محمد الحارثي البخاري الكلابازي السهذموني الذي تقدم ذكره آنفاً. وبالجملة هو من رواة الحسان عندي. وحببتنا في مسألة الباب ما رواه محمد في "الآثار" (ص - ١٩) (باب من صلى الفريضة) من أثر ابن عمر قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال: إذا صليت الفجر والمغرب ثم أدركتها فلا تعد لها غير ما صليتها. ورواه مالك ولفظه: من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركها مع الامام فلا يعد، ورواه الدارقطني مرفوعاً من طريق سهل بن صالح الأنطاكي كما حكاه ابن الهمام عن عبد الحق صاحب "الأحكام". قال شيخنا رحمه الله: ولم أجده في "سننه" نسخة ابن هشران ولعله في كتابه "الأفراد من غرائب مالك" اه. وهو من رجال "التهذيب". وفي

”التقريب“ : صدوق من الحادية عشرة . وفي ”كتاب علل بن أبي حاتم“ (١ - ٧٩) : قال أبي : حدثنا سهل بن صالح الأنطاكي وكان ثقة . قال الشيخ : وليضم معها العصر أيضاً لما رواه الدارقطني في ”سننه“ (ص - ١٦٠) بسند قوى من طريق حسين بن ذكوان عن عمرو بن شعيب عن سليمان مولى ميمونة تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب والله أعلم اهـ . قال : وأتيه على ابن عمر ذات يوم وهو جالس بالبلاط والناس في صلاة العصر فقلت : أها عبد الرحمن الناس في الصلاة ، قال : إني قد صليت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلي صلاة مكتوبة في يوم مرتين » . قال الدارقطني : وتفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب والله أعلم اهـ . قال الراقم : الحديث رواه النسائي في ”سننه“ (١ - ٥٤) (باب سقوط الصلاة عن من صلى مع الإمام في المسجد جماعة) من طريق المعلم نفسه ، وكذا أبو داود في (باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة يعيد) غير أنه ليس فيه : « والناس في صلاة العصر » . وبالجملة هي زيادة وهي من الثقة مقهولة وقد رواه البيهقي أيضاً بالزيادة في ”سننه“ (٢ - ٣٠٣) .

بحث وتبيينه

ثم من الاضطراب في أحاديث الباب أن الحافظ أها الحجاج المزني الشافعي في ”التهذيب“ والحافظ ابن حجر في ”تهذيب التهذيب“ (١٠ - ٥٤) كلاهما ذكر أن أها محجن بن أبي محجن الدبيل : هو الذي مر به النبي ﷺ بعد انصرافه من الفجر . ووقع في ”مسند أحمد“ بسند جيد (٤ - ٢١٥) في حديث رجل من بني الدبيل أخرج من طريق يعقوب عن ابن إسحاق قال حدثني عمران بن أبي أنس عن حفظة بن علي الأسامي عن رجل من بني الدبيل قال : « صليت الظهر في بني ثم خرجت بأبا عرلى لأصدرها إلى الرأي فمرت برسول الله

ﷺ وهو الذي يصلي بالناس الظهر فضيت فلم أصل معه الخ » وحديث محجن الدبلي هو الذي أشار إليه الترمذى فى الباب رواه مالك والنسائى وابن حبان و الحاكم كما فى " التلخيص " ورواه " الطحاوى " وأحمد فى " مسنده " (٤ - ٣٣٨) و " الدار قطنى " (ص - ١٥٩) والبيهقى : أن واقعة محجن فى صلاة الظهر ، وعند " الطحاوى " (١ - ٢١٣) (باب الرجل يصلى فى رحله ثم باقى المسجد الخ) قال : « صليت فى بيتي الظهر أو العصر بالشك فى الظهر و العصر . وأخرج أبو داؤد فى " سننه " رواية يزيد بن الأسود كما عند الترمذى وفيه قصة رجلين ، وأخرج رواية يزيد بن عامر وفيه : أنه هو صاحب القصة كما فى رواية محجن بن أبى محجن نفسه صاحب القصة ، ولفظ رواية ابن عامر ومحجن متقارب جداً ، فى رواية يزيد : « جئنا والنبي ﷺ فى الصلاة فجلسنا ولم أدخل معهم فى الصلاة قال : فانصرف علينا رسول الله ﷺ فرأى يزيد جالساً فقال : ألم نسلم يا يزيد ؟ فقال : بلى يا رسول الله قد أسلمت الخ » أخرجه فى (باب فيمن صلى فى منزله ثم أدرك الجماعة) وفى رواية محجن : أنه كان فى مجلس مع رسول الله ﷺ فأذن بالصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى ثم رجع ومحجن جالس فى مجلسه فقال له رسول الله ﷺ : « ما منعك أن تصلى مع الناس ؟ ألسنتك برجل مسلم ؟ فقال : بلى يا رسول الله الخ » وفى رواية ابن عامر : « تكن لك نافلة وهذه مكتوبة » والمراد بهذه الأولى والثانية . وبالحملة فقصة محجن شبيهة بقصة يزيد بن عامر لكن فيه نوح بن صمصمة ، وضعفه النووى فى " الخلاصة " . قال فى " التلخيص " (١ - ١٢٢) : ضعفه النووى . قال الشيخ : وذكره ابن حبان فى الثقات ، حكاه فى " التهذيب " (١٠ - ٤٨٥) . قال : وقال الدار قطنى : حاله مجهولة اه فلا بد كونه من رواة الحسن . قال : ر أخرجه الدارقطنى والبيهقى فى " سننهما " متناً وإسناداً ، البيهقى فى " السنن "

(٢ - ٣٠٢) من طريق نوح بن صمصعة . وأما في " سنن الدار قطنى " فلم أجد فيه رواية نوح بن صمصعة . نعم قال الحافظ في " التلخيص " (ص - ١٢٢) بعد ذكر رواية يزيد بن عامر من طريق نوح : ورواه الدارقطنى بلفظ : « وليجعل التى صلى فى بيته نافلة » قال : وقال الدارقطنى وهى رواية ضعيفة شاذة اهـ . قال الرافى : ولفظ الدارقطنى ذلك رواه فى حديث يزيد ابن الأسود لا يزيد بن عامر وأيضاً ليس فيه نوح بن صمصعة ، أنظر " سنن الدار قطنى " (ص - ١٥٩) ، وأيضاً يظهر من كلامهم أن منشأ التضعيف لرواية نوح بن صمصعة هو قوله : « وهذه مكتوبة » لخالفته سائر الروايات ما يدل أن الثانية نافلة . قال الشيخ : وله طريق آخر عندى . قال الرافى : لم أقف عليها إلا أن يكون أراد الشيخ طريق حديث يزيد بن الأسود ، وابن الأسود وابن عامر واحد عنده كما يأتى ، ويحتمل أنه أراد الشيخ رواية قصة الخيف من طريق ابن أبى الخريف فى " الزوائد " (٢ - ٤٤) و ابن أبى الخريف لم يعرفه الهيثمى ، وفى " التاج " : اسمه عبيد الله بن ربيعة السوائى تابعى ، وقصة الرجلين أيضاً لها شبه بقصة محجن ، وعلى الأخص إذا ثبت قصة الظهر فى كتابها وقد تقدم من " مسند أبى حنيفة " للحارثى أنه روى الهيثم عن جابر بن الأسود فيؤمى إلى أن الواقعة واقعة محجن والله أعلم . كما أفاده الشيخ فى تعليقاته على " آثار السنن " . قال الشيخ : وقد ثبت عندى من نقول كثيرة أن يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر كلاهما رجل واحد . منها : أن الحافظ الذهبى جعل يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر فى " التجريد " واحداً فقد ذكر واقعة الاسلام بعد حنين ليزيد بن الأسود ، فقال : يزيد بن الأسود العامرى السوائى روى عنه ابنه جابر وقد شهد حنيناً مشركاً ثم أسلم اهـ (٢ - ١٤٤) . وكذلك ذكرها يزيد بن عامر بن الأسود السوائى بكفى أبا حازم شهد حنيناً مع المشركين ثم أسلم بعد اهـ (٢ - ١٤٨) . ولزم منه كونها

واحداً وإن لم يصرح به . ومنها : أن ابن سعد كنى يزيد بن الأسود أبا حاجر في "طبقاته" (٥ - ٣٧٨) ولكنه قال : بكنى - أى يزيد - أبا حاضرة (أى بالناء) . وقال : شهد حنبلاً مع المشركين ثم أسلم كما في "التجريد" والحافظ ابن حجر جعله كنية يزيد بن عامر في "التهذيب" (١١ - ٣٣٩) وكذا في "الإصابة" (٣ - ٦٥٩) فقال : يزيد بن عامر بن الأسود أبو حاجر السوائي الخ وكذا في "التجريد" كما ذكر آنفاً . قال الشيخ : وإذا ثبت أن يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر واحد لا إثنان فأقول : أن صاحب الواقعة هو محجن ومعه رجل آخر . قال الشيخ في تعليقه على "آثار السنن" : ولعله كان معه أخوه ، ذكره ابن الأسود وابن أبي الخريف في روايته ولم يذكره محجن منفردة بالاستغفار عنه عليه السلام كما في "المسند" (٤ - ١٦١) : فقال أحدهما : يا رسول الله استغفر لي ، قال : غفر الله لك اهـ . قال الرافق : وحديث ابن أبي الخريف عن أبيه عن جده ذكره في "الزوائد" عن الطبراني وفيه : « أتيت أنا وأخي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مسجد الخيف وقد صابنا المكتوبة » (٢ - ٤٤) وليس صاحب الواقعة يزيد بن عامر لأنه في حديث يزيد بن الأسود صرح بأنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان هو وابن عامر واحداً فكيف يكون قصة عدم الصلاة خلفه عليه السلام لابن عامر ، وقد تقدم في رواية "معاني الآثار" شك الراوى بين الظهر والعصر ، وفي "مسند أحمد" أنه واقعة الظهر بسند جيد كما تقدم . ثم يجد الدين ابن تيمية جد الحافظ ابن تيمية ذكر في "المنتقى" في (باب من صلى ثم أدرك جماعة الخ) رواية محجن وسماه : محجن بن أدرع وهذا غلط قطعاً فإن ابن أدرع صحابي آخر ، وحديثه عند أحمد (٤ - ٣٣٨) وأبي داود في (باب ما يقول بعد التشهد) وعزاه إلى أحمد ، ورواه أحمد في "مسنده" (٤ - ٣٣٨) ولم يذكره في حديث ابن الأدرع بل ذكره في حديث محجن الدبلي ، فالتبس على المجد ابن تيمية . وكذلك أخطأ

السيوطي في "الجامع الكبير" حيث جعله محسن بن أدرع . وذكر الحافظ في "الاصابة" (٣ - ٣٦٧) قال : وأخرج مالك في "الموطأ" والبخاري في "الأدب المفرد" و"اللساني" و"ابن خزيمة" و"الحاكم" عن بشر بن محسن الديلمي عن أبيه : أنه كان جالساً الخ . قال الشيخ : وتهتك "الأدب المفرد" فلم أجد فيه رواية محسن بن أبي محسن ، نعم أخرج رواية ابن أدرع فالتبس على الحافظ أيضاً ، هذا ما تيسر لي من البحث والكلام على بعض الأطراف ، ولأرب أن الحديث مضطرب ، وملخصه : أنه هل الحديث في الصبح أو في الظهر أو العصر ؟ بالشك ، وهل المذكور فيه قصة محسن أو يزيد بن عامر ؟ وهل هما والعتان أو واقعة واحدة ؟ ثم قصة الرجلين هي تلك أو غيرها ؟ وهل يزيد بن الأسود ويزيد بن عامر واحد أو اثنان ؟ ثم هل تقع الأولى فريضة أو الثانية ؟ والروايات مختلفة فهل هذا الحديث يقاوم الصراحح الصحيحة من أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر والصبح ، وحديث : لا تصلوا في يوم مرتين ، ؟ وبالجمله فللخصم فيه مجال واسع سنداً ومتناً وفقهاً ونظراً .

(فرق الملاحظ في أحاديث الإعادة)

ليعلم أن حكم الإعادة ليس إلا في ثلاثة أحاديث : الأول حديث أئمة الجور ، وقد سبق أي حديث أبي ذر عند "مسلم" وأصحاب السنن ، وقد تقدم في (باب تعجيل الصلاة إذا أخر الإمام) وفيه حديث عبد الله عند "مسلم" أيضاً ، وحديث قبيصة بن وقاص عند أبي داود ، وحديث شداد بن أوس عند البزار كما في "التلخيص" وحديث عبادة عند أحمد وأبي داود ، وأحاديث أخر في "زوائد الهيثمي" (١ - ٣٢٤ و ٣٢٥) وغرض الشارع فيه المحافظة على وقت الصلاة لاحكم الإعادة ، فلا يكون ذلك في الصلوات الخمس كما يدل عليه ما في "سنن

(م - ٣٦)

أبي داؤد" في (باب إذا أخرج الإمام الصلاة عن الوقت) من حديث عباد بن الصامت وفيه : "فقال يا رسول الله ﷺ أصلي معهم ؟ قال : نعم إن شئت . ورواه أحمد (٥ - ٣٢٩) ولثاني : حديث الهاب ، والغرض منه إحراز فضيلة الجماعة لا حكم الاعادة . والثالث : حديث في الهاب اللاحق : " أياكم يتجر على هذا ؟ " والغرض منه حصول الجماعة للغير ، فالمناسب أن يقتصر الحكم فيها في مواضعها ، ويدور على موارد ما وليعمل بالتشريع العام الوارد في قوله : " لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين " أخرجه اللسان (١ - ١٣٨) من حديث ابن عمر بلفظ : " لا تعاد الصلاة في يوم مرتين " وأبو داؤد (١ - ٩٣) بلفظ : " لا تصلوا صلاة في يوم مرتين " . وابن السكن والطحاوي وغيرهم ، وعزاه في " التلخيص " (ص - ١٢٢) إلى ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، ولم يغزه إلى ابن السكن ، ورواه الدار قطني كما تقدم . واستدل الشافعية بحديث معاذ أنه كان يصلي خلف رسول الله ﷺ ثم يؤم قومه تلك الصلاة ، والمشهور مع الاستدلال بحديث معاذ في مسألة اقتداء المفترض خلف المتفل كما قاله النووي وابن حجر وغيرهما ، وبأنه إن شاء الله تعالى مع ما يتعلق من النقص والأبرام فيما استدل به ، وأجابوا عن التشريع العام بأن النهي فيما إذا نوى الصلاتين فريضة . قال الشيخ رحمه الله : لا إجماع إلى هذا في الحديث أصلاً ، وأيضاً قصة معاذ فيها إعادة الصلاة المؤداة جماعة بالجماعة مرة أخرى . ولم يقل به إلا للشافعية ، وتقدم أن مذهب أحمد كالشافعية في إعادة الصلاة المؤداة بالجماعة .

فائدة : وما أفاد الشيخ بلفظه في بعض كتاباته : والذي يظهر أن الأحاديث في الهاب على كلا الوجهين على الإحراز وعلى الاعادة إن شاء لا على الإعادة مطلقاً كما ذهبوا إلى أنه الأمر ابتداءً وشنان بينهما ، وإنما أمرهم بمحافظته الوقت لا الاعادة وإنما علقها بالمشيئة . والحاصل أنه عليهم المخلص بحمد هذه الضرورة

(باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة)

حدثنا هناد نا عبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن سليمان الناجي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد قال : جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال :

بالمحافظة على الوقت لا بالاعادة فلا يبقى فيه إذن قوة العموم ، والاعادة جاء في الإمامة والافراد والانحاز ، وجاء في غيرها : لا تصل صلاة مكتوبة في يوم مرتين . ولعل الحنفية إنما خصوا من الاعادة ما لا يكون بعدها نافلة مكان الاختلاف في نية الاعادة ، وأيضاً المقصود هو ترك الانتهاز عن الجماعة لانحصيلها - أى في أحاديث الإمامة - فصار تعميمه في الصلوات تعميماً في غير مقصود وهو ضعيف آه ، وهو كلام متين ويقدره من عني بأمثاله وبالله التوفيق . ونقول : إن حديث « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » ناسخ لحديث معاذ يأتي تفصيله في موضعه . ويقول الحافظ في « فتح الباري » (٢ - ١٦٦) (باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج) وكون القصة في حجة الوداع منطوق في حديث الباب ، ولكن في كونه ناسخاً لذلك نظر .

ثم إن حديث الباب في حجة الوداع ، ولم ينسخه حديث : « لا تصلوا صلاة الخ » . قال شيخنا : مورد حديث الباب فيما إذا صلى منفرداً ثم أقيمت الجماعة لا مطلقاً ، فكيف يستدلون به مطلقاً ؟ وقد أشكل عليهم جواب حديث : « لا تصلوا صلاة » . وأجابوا باحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة . قال الحافظ في « الفتح » (٢ - ١٦٥) : وبذلك جزم البيهقي جمعاً بين الحديثين آه . وبأنى الكلام عليه إن شاء الله تعالى نرجو الله التوفيق .

— : باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة : —

«أيكم يتجر على هذا؟» فقام رجل وصلى معه. وفي الباب عن أبي أمامة وأبي موسى والحكم بن عمير. قال أبو عيسى: وحديث أبي سعيد حديث حسن. وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين قالوا: لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى، وبه يقول سفيان وابن المبارك ومالك والشافعي يختارون الصلاة فرادى.

قوله: يتجر على هذا، افتعال من التجارة لا من الأجر، ويقول ابن الأثير في «النهاية» وكذا الزمخشري في «الفائق»: أن الرواية «ياتجر» أي افتعال من الأجر، قالوا: وإن صح فيها يتجر فيكون من التجارة لا الأجر كأنه يصلاته معه قد حصل لنفسه تجارة أي مكسباً انتهى بلفظ «النهاية»، ومنشأ الاشكال عدم ادغام الهمزة في تاء الافتعال عند البصريين، وإنما ذكروا الادغام في الحروف الأحد عشر غيرها، وأجازوه الكوفيون كما حكاه الصغاني في «مجمع البحرين»، وأجازوه الهروي في كتابه، ونظيره لفظ «إنزر» في حديث عائشة جرى فيه هذا النقض والابرام، وقول من قال: قول عائشة — وهي من الفصحاء — حجة على جوازه وكذا قول من قال: هذا القول فيصل في موضع الخلاف اه كل ذلك ليس فيه حجة لشيوخ الرواية بالمعنى ولشيوخ تصرف الرواة، ولذا لم يجعل الجمهور الحديث حجة في اللغة، راجع «الفتح» (١ - ٣٤٤) و«العمدة» (٢ - ٩١) وما فيها هو العمدة في الباب والله أعلم. ولفظ أبي داود في «سننه» في نفس الحديث في (باب الجمع في المسجد مرتين): «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه»، وفي حديث الباب تضمن لفظ يتجر التصدق، أي أيكم يتجر متصدقاً عليه.

قوله: فقام رجل. هو أبو بكر الصديق فقد بينه البيهقي في روايته من طريق

اللاؤى عن أبي داود السجستاني في هذا الخبر نفسه : « فقام أبو بكر رضو الله عنه فصلى معه وقد كان صلى مع رسول الله ﷺ . أنظر "السنن الكبرى" للبيهقي (٣ - ٦٩ و ٧٠) ، وكذلك قال الحافظ الزيلعي والحافظ ابن حجر وغيرهما .

ثم من فاتته الجماعة في مسجده له أن يصلي في مسجد حبه منفرداً أو يأتي بيته فيجمع بأهله ويصلي بهم أو يذهب إلى مسجد آخر للجماعة وذلك حسن ، كذا في " رد المختار " عن " فتح القدير " فلا يجب الطلب عليه في المساجد بالاتفاق بين الحنفية ، وهنا سوال وجواب في " رد المختار " (١ - ٥١٨) فراجع . ثم الجماعة الثانية باعادة الأذان والاقامة - أى في مسجد المحلة - مكروه تحريماً ، ولفظ " الخزان " كما حكاه ابن عابدين : يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان وإقامة إلا إذا صلى بهما فيه أولاً غير أهله أو أهله لکن بمخافة الأذان وكرر أهله بدونها ، أو كان مسجد طريق جاز إجماعاً كما في مسجد ليس له إمام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجاً فوجاً فإن الأفضل أن يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما في " أمالي قاضيخان " . و كذلك نكره تحريماً من غير اعادةها عند أبي حنيفة ، وهو ظاهر للرواية كما في " رد المختار " (١ - ٥١٧) (باب الإمامة) وفي (ص - ٣٦٧) من الأذان حكاه عن " الظهيرية " . وفي رواية شاذة عن أبي يوسف أنه لا نكره إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى ، حكاه إبراهيم الحلبي في " شرح المنية " وابن عابدين وغيرهما بلفظ وروى عن أبي يوسف ، قال ابن عابدين في الأذان وفي الإقامة : وهو الصحيح وبالعدل مع المحراب تختلف الهيئة ، وفي " اللؤلؤجية " : وبه نأخذ انتهى باختصار . كذا في " الهدائع " (١ - ١٥٣) و " البحر " (١ - ٣٤٦) و لفظ " الهدائع " : وروى عن أبي يوسف أنه إنما يكره إذا كانت الجماعة الثانية كثيرة ، وأما إذا كانوا ثلاثة أو أربعة فقاموا في زاوية من زاوية المسجد

وصلوا بجماعة لا يكره . وحكى صاحب " البدائع " وغيره عن محمد : إنما يكره إذا كانت الثانية على سبيل التداعى والاجتماع ، فأما إذا لم يكن فلا يكره . ٨١ . وحمل مولانا الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي المحدث في رسالته " القطوف الدانية في الجماعة الثانية " رواية أبي يوسف بقوله : لا بأس إذا لم تكن على الهيئة الأولى على الكراهة التنزيهية كما قالوا فيكون لخلاف الأولى . أقول : وروايته فيما وقفنا عليه بلفظ : لا تكره كما في " البحر " وغيره وهو الذي أنهته سابقاً والله أعلم . وأما مذهب مالك فقريب من مذهب أبي حنيفة كما في " المدونة " قال في (١ - ٨٩) : قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه أذن وأقام فلم يأت به أحد فصلى وحده ثم أتى أهل ذلك المسجد الذين كانوا يصلون فيه ؟ قال : فليصلوا أفذاذاً ولا يجمعون لأن إمامهم قد أذن وصلى ، قال : وهو قول مالك آه . ومثله في " مؤلفه " في النداء للصلاة (١ - ٩٢) وكذلك حكى الترمذى مذهب الشافعى كمذهب أبي حنيفة كما حكى مذهب مالك وسفهان الثورى وابن المبارك ، فكان ذلك مذهب الجمهور ، ولفظ الشافعى في " الأم " (١ - ١٣٦) : وإذا كان للمسجد إمام راتب ففانك رجلاً أو رجلاً في الصلاة صلوا فرادى ولا أحب أن يصلوا جماعة فإن فعلوا أجزأهم الجماعة فيه ، وإنما كرهته ذلك لهم لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا بل قد عابه بعضهم آه . وجعل ذلك في " المغنى " (٢ - ٧ و ٨) قول سالم ، وأبي قلابة ، وأيوب ، وابن عون ، والليث ، والهي ، والأوزاعى أيضاً ، وفي " نصب الراية " (٢ - ٥٧) : منعها مالك وأجازها الهافون آه . وهذا خلاف التفصيل المذكور ، فلعله أراد أن الباقيين جوزوها مع الكراهة ، ولكن مع هذا فأحمد لا يقول بالكراهة ، كذا في " شرح المؤطا " عن ابن عبد البر (١ - ١٣٥) : أن مذهب أبي حنيفة والشافعى والجمهور أنه لا بأس أن يجمع في المسجد مرتين آه . فلعله حمل الكراهة على خلاف الأولى . وبالجمل

فمالك مذهبه أضيق في المسألة ، وذكر ابن عابدين في " رد المختار " كراهة ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددة وجماعات مترتبة ، وانكاره عن مشايخ الحنفية حين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ هـ ، وقال : إنه أفنى بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الأربعة ، حكاه في " رد المختار " وفي " حاشيته على الهمر " عن رسالة الشيخ رحمة الله السندی تلميذ ابن الهمام ، وراجعهما للتفصيل .

ثم ليعلم أن حكم الكراهة مقتصر على الاعادة في داخل المسجد لا خارجه ولو بذراع ، ولقد صنف مولانا الشيخ رشيد أحمد الكنكروهي رحمه الله تعالى رسالة سماها " القطوف الدانية في حكم الجماعة الثانية " مطبوعة في مسألة الباب ، واستدل للكراهة بما فعله عليه السلام حيث جمع أهله فصلى بهم جماعة حين دخل المسجد وقد صلى فيه ، رواه الطبراني في " الكبير " و " الأوسط " من حديث أبي بكرة : « أن رسول الله ﷺ أقبل مع نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا فقال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم » . قال : ولو كانت جائزة مع غير كراهة لما ترك فضيلة الصلاة في مسجده ، وكذلك استدل الكاساني في " البدائع " (١ - ١٥٣) فراجع . وقال الحافظ نور الدين الهيثمي في " الزوائد " (٢ - ٤٥) : رجاله ثقات . قال الشيخ : وفي سنده معاوية بن يحيى بن رجال " التهذيب " متكلم فيه ، يريد به معاوية بن يحيى الطرابلسي دون الصدي . قال الشيخ في " مذكرته " : وفيه معاوية بن يحيى أبو مطيع الطرابلسي كما في " الميزان " ، وعده ابن عدي من مناكيره ، وهو من رجال " التهذيب " آه أنظر " الميزان " (٣ - ١٨٢) . ومن أدلة المجوزين لاعادة الجماعة أثر أنس بن مالك وهو أنه : « جاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه فأذن وأقام وصلى جماعة » رواه " البخاري " تعليقا في (باب فضل صلاة الجماعة) ، ووصله ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبيهقي عن طريق الجعد أبي عثمان ، وفي لفظ

البيهقي في "سننه" (٣ - ٧٠) : في مسجد بني رفاعه ، وقال فجاء أنس في نحو عشرين من فتيانه ، وقال : فأمر بعض فتيانه فأذن وأقام الخ ، وفي لفظ أبي يعلى كما في "الفتح" (٢ - ١٠٩) مسجد بني ثعلبة . قال الشيخ رحمه الله : وأثر أنس فيه تعارض في لفظ عدد ابن أبي شبة : أنه قام وسطهم ، كذا حكاه الشيخ في بعض مذكراته بهذا اللفظ . وهذا تغيير لهيئة الجماعة كثيراً على الخلاف الهيئة المسنونة في المذكور ، بل هو على شاكله جماعة النساء وهو مكروه اتفاقاً . وورد في لفظ آخر لابن أبي شبة وكذا للبيهقي في "الكبرى" (٣ - ٧٠) : ثم تقدم فصلي بهم ، فتعارض اللفظان . قال الراقم : ويعارضه : ما روى عن أنس : أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا إذا فاتتهم الجماعة صاوا في المسجد فرادى ، كما في "الهدائع" (١ - ١٥٣) . وحديث أنس هذا وإن لم نطاع عليه غير أن ابن أبي شبة عنده عن الحسن عن الصحابة أنهم كانوا يصلون فرادى كما حكاه شيخنا رحمه الله في تعاليقاته على "آثار السنن" للنيموى والله أعلم . وأما واقعة حديث الباب فلا تقوم بها حجة للمجوزين على الجمهور فإن المسألة الخلافية أن الإمام والمأموم كلاهما مفترضاً ، وفي حديث الباب كان المأموم متنفلاً ، ويصلح حجة للجمهور في مسألة الباب حديث ابن عمر مرفوعاً تقدم تخريجه : لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ، أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما .

تبيينه : لا ريب أن مذهب من كره تكرار الجماعة في مسجد غير مساجد الشوارع وقوارع الطرق أوفق لمصالح الشرع ونظام الأمة وقيام الألفة وفيه توحيد لكلمة المسلمين بل هو سر تشريع الجماعة وروح اجتماع الأمة . وبالحملة لا يخفى ما فيه من المصالح العامة والخاصة ، يقول الإمام الشافعي في "الأم" (١ - ١٣٦) : وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة وأن يرغب رجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلف هو ومن أراد عن المسجد في وقت

الصلاة فإذا قضيت دخلوا فجمعوا فيكرن في هذا اختلاف ، وتفرق كلمة و فيها المكروه آ ه . وقال ابن قدامة في " المغني " (٢ - ٧) : وإن كان الهلد ثغراً فالأفضل اجتماع الناس في مسجد واحد ليكون أعلى للكلمة وأوقع للهيئة ، وإذا جاءهم خبر عند عدوهم سمعه جميعهم ، وإن أرادوا التشاور في أمر حضر جميعهم وإن جاء عين الكفار رأيهم فأخبر بكثرتهم . قال الأوزاعي : لو كان الأمر إلى لسمرت أبواب المسجد التي في الثغر أو نحو هذا ليجتمع الناس في مسجد واحد آ ه . قال الشيخ : قطب الدين القسطلاني في " شرح عمدة الأحكام " : لمشروعية الجماعة حكمة ذكرها في مقاصد الصلاة منها : قيام نظام الألفة بين المصلين ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التعاهد باللقاء في أوقات الصلاة بين الجيران آ ه . حكاه الزبيدي في " الاتحاف " (٣ - ١٣) . وقال حكيم الهند المحدث الشاه ولي الله في " الحجة البالغة " (٢ - ٢٥) وأيضاً فلاجتماع المسلمين راغبين في الله راجعين راهبين منه وجوهمهم إليه خاصية عجيبة في نزول البركات وتدلى الرحمة فراد الله من نصب هذه الأمة أن تكون كلمة الله هي العليا وأن لا يكون في الأرض دين أعلى من الاسلام ولا يتصور ذلك إلا بأن يكون مستهم أن يجتمع خاصتهم وعامتهم وحاضرهم وباديهم وصغيرهم وكبيرهم لما هو أعظم شعائره وأشهر طاعته إلى آخر ما قال فراجع من (الجماعة) في الجزء الثاني ومن (الاستسقاء) و (الحج) وبالجملة فما أهداه فقهاء الأمة وحكام الملة من أسرار تشريع الجماعة فهي ثلاث مذهب الجمهور ، وفي أحاديث هذا الموضوع إشارات إلى ذلك ولللبسط مجال آخر .

قنبييه : قال صاحب " تحفة الأحمدي " : معترضاً على كلام " العرف الشدي " : واقعة الباب ليس حجة فإن المختلف فيه إذا كان الإمام (م - ٣٧)

والمقتدى بمفترضين الخ . قلت : إذا ثبت من حديث الهاب حصول ثواب الجماعة بمفترض ومتنفل فحصول ثوابها بمفترضين بالأولى علا أنه لم يثبت عدم جواز تكرار الجماعة أصلاً لا بمفترضين ولا بمفترض ومتنفل فالقول بجواز تكرارها بمفترض ومتنفل وعدم جواز تكرارها بمفترضين مما لا يصفى إليه ، كيف ؟ وقد تقدم أن أنساً جاء في نحو عشرين من فتبانه إلى مسجد قد صلى فيه فصلي بهم جماعة . وظاهر أنه وفتبانه كلهم كانوا مفترضين وكذلك جاء ابن مسعود قد صلى فيه فجمع بملقمة ومسروق والأسود ، وظاهر أن هؤلاء الثلاثة كلهم كانوا مفترضين فتفكر انتهى كلامه . قال الراقم : وما قاله فغير صحيح لوجوه :

أما أولاً : فإن الإعادة تصدق على تكرار الجماعة لأهلها في مسجد المحلة بأذان وإقامة ، ويكون كل من الإمام والمأموم مفترضاً بل أن تكون الثانية في محل الأولى فإن ترك شيء من هذه الأمور لا تسمى إعادة عندهم كما هو مبسوط في كتب فقهاء الأمة ، خير أنه ربما كره بعضهم صورة الإعادة أيضاً وإن تغيرت الأمور المذكورة لكي لا يحتالوا في ترك الجماعة الأولى ولئلا يفضى نظام الجماعة إلى تقليل فيفوت المعنى الروحي في هذا الأمر ثم ظاهر على هذا أن اقتداء المتنفل الواحد خلف المفترض لا تكون إعادة أصلاً ، ولم ينقل عن أحد منهم الكراهة في مثلها ، ويحتمل أن يكون في زاوية في غير محل الأولى فيختلف الهيئة فليس دليلاً في مورد النزاع .

وأما ثانياً : فإن هذه واقعة حال محتملة فلا ينهض حجة في عدم الكراهة كما يقوله الزرقاني في " شرح الموطأ " (١ - ١٣٥) .

وأما ثالثاً : فأثر أنس فيه اضطراب وتعارض كما تقدم ، وأيضاً وقع فيه أنه كان في مسجد بني رفاعه ، وفي آخر أنه في مسجد بني ثعلبة ، وليس هذا المسجد ولا ذاك من المساجد المعروفة في عهد النبوة ، وقد بلغ عددها فيما

(باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة)

حدثنا : محمود بن غيلان نا بشر بن السري نا سفيان عن عثمان بن حكيم عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله ﷺ : « من شهد العشاء في جماعة كان له قيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له قيام ليلة » . وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وأنس وعماره ابن أبي ربيعة وجندب وأبي بن كعب وأبي موسى وبريدة .

حدثنا : محمد بن بشار نا يزيد بن هارون نا داود بن أبي هند عن الحسن حقه البدر العيني في " العمدة " والسمهودي في " الوفا " إلى أربعين مسجداً فيحتمل أن يكون مسجد شارع أو طريق وممر عام حيث لم يذكر هذا ولا ذاك أحد في ما ذكره أو يكون مما بني بعد ذلك والله أعلم .

وأما رابعاً : فآثر ابن مسعود لاجحة فيه في موضع الخلاف ما لم يشبه أن علقمة والأسود ومسروق كانوا مفترضين كذلك ، ولفظ الرواية بشير إلى أنهم كانوا متنفلين معه وقد صلوا قبله : أخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " عن سلمة بن كهيل أن ابن مسعود دخل المسجد وقد صلوا فجمعهم علقمة ومسروق والأسود كما هو نفسه حكاه ، فالظاهر أنه وحده كان لم يصل وهؤلاء الثلاثة قد صلوا حيث ذكر فيه : « دخل المسجد » وليس فيه أنهم دخلوا ولا أنه دخل وهؤلاء معه فقوله : « الظاهر كانوا مفترضين » خلاف الظاهر وخلاف المتبادر من سياق الرواية فيحتاج إلى دليل على ذلك صريح في المقصود ، ودون ذلك لا يجديبه نقماً .

— : باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة : —

قال الشيخ : إن قيل أن الأجر يزداد بزيادة المشقة وظاهر أن المشقة في قيام الليل أوفر وأكثر وفي حديث : « أفضل الأعمال أهنأها » . قال ابن

عن جندب بن مفيان عن النبي ﷺ . قال : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا تخفروا الله في ذمته » . قال أبو عيسى : حديث عثمان حديث حسن صحيح ، وقد روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفاً ، وروى من غير وجه عن عثمان مرفوعاً .

الأثير في " النهاية " (١ - ٢٩٣) في مادة حمز : أحزها أى أقرأها وأشدها ، وهو حديث ابن عباس : « سئل رسول الله ﷺ أى الأعمال أفضل ؟ فقال : أحزها » قال الراقم : ذكره ابن الأثير ولم يعزه إلى من خرج به ولم أقف عليه وهو متداول في غير كتب الحديث كثيراً . قال الشيخ : وأجاب عنه القرطبي شارح " مسلم " : بأن المذكور في هذا الحديث هو ثواب الأصل والفضل جميعاً وفي قيام الليل ثواب الأصل فقط .

أقول : لم أقف على من حكاه مع تتبع وتصريح في مظانه في شروح الحديث والله أعلم .

وليعلم أن ثواب الأصل هو ثواب العمل بقدره والفضل هو الزائد بضابطة : الحسنة بعشرة أمثالها ، وسيأتى جواب آخر في فصل " سورة الاخلاص " على ما ذكره ابن تيمية ، وما يؤيد جواب القرطبي أن صلاة الفجر والعشاء بالجماعة قد أخذنا في الحديث حقيقة فيكون ثوابها التحقيقي الأصل والفضل معاً ، وأما في قيام الليل فأخذ تقديراً لا تحقيقاً فيؤخذ ثواب الأصل فقط دون الفضل .

قوله : فلا تخفروا الله في ذمته ، الاخفار من الإفعال : نقض العهد ، وخفرت الرجل أجرته وحفظته من هاب " ضرب " ، وقيل : قتل ، والاسم الخفارة — بالكسر والضم — الذمام فالهمزة للإزالة كأشكبه إذا أزلت شكابته ، هذا ملخص ما قاله ابن الأثير والفيومي . ونلفظ أنس بن سيرين

حدثنا عباس العنبري نا يحيى بن كثير أبو غسان العنبري عن اسماعيل الكحال عن عهد الله بن أوس الخزاعي عن بريدة الأسلمي عن النبي ﷺ قال: « بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة ». هذا حديث غريب .

عن جندب في رواية "مسلم" (١ - ٢٣٣) (باب فضل الجماعة) : « فلا يطلبنكم الله مع ذمته شيء الخ » ، ويرد عليه أنه كيف يتحقق إخفار ذمة الله من العباد ؟ والجواب أن فعل الله سبحانه وتعالى وكذا قدرته وإرادته أصبحت في الدنيا محجوبة تحت الأسباب الظاهرة كذا أفاده الشيخ رحمه الله ، يريد أن الله سبحانه قد أنفذ في هذا العالم نظام الأسباب والمسببات وأصبحت المسببات مرهوبة بالأسباب ، وكل ذلك بمشيئته وحكمته وقدرته ، ولا يكاد يتخلف ترتيب المسبب عن السبب إلا لحكمة خاصة اقتضته ، والمسبب (بالكسر) هو الله سبحانه حقيقة فالبحث في هذا العالم يكون عن النظام الذي أنشأ فلا بد إليه ينسب التأثير وإن كان كل ذلك بتدبيره وصنعه ، فمن أخفر ذمة الله وأراد شيئاً على غير ما أمره الله به فكأنه قام بضد المأور به وقاوم قدرته ، وراجع "ضرب الخاتم على حدوث العالم" و « مرقاة الطارم لحدوث العالم » كلاهما للشيخ رحمه الله لكي يتجلى لك هذا الموضوع من زواياه .

قوله : حديث غريب . الغرابة فيه لتفرد اسمعيل بن سليمان الكحال البصري في اسناده عن عهد الله بن أوس الخزاعي كما حكاه المنذري عن الدارقطني وإن كان رجال اسناده ثقات كما قاله المنذري ، ورواه أبو داود باسناد آخر من طريقة الكحال — وفيه حديث أنس عند ابن ماجه .

(باب ما جاء في فضل الصف الأول)

حدثنا : قتيبة نا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها » وفي الباب عن جابر وابن عباس وأبي سعيد وأبي وعائشة والعرباض بن سارية وأنس . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حسن صحيح . وقد روى النبي ﷺ : أنه كان

— : باب ما جاء في فضل الصف الأول : —

اختلف في الصف الأول هل هو الذي يلي الإمام أو المهيكل ؟ والصحيح الأول كما حكاه البدر العيني في " العمدة " (٢ — ٦٤٥) عن " القرطبي " وكذلك هو مختار الشافعية كما قاله النووي في " شرح مسلم " نعم للمهيكلين ثواب التبكير غير أن محل الصف الأول من يلي الإمام . ثم اختلف هل هو الصف التام من جدار إلى آخر أو الصف الذي يكون في المقصورة أو المهراب الكبير ، والمختار الأول انظر تفصيل المسألة في " رد المختار " (١ — ٥٣٢) (باب الإمامة) و " المهر " (باب الجمعة) و " فتح الملهم " .

قوله : وشرها ، المراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أقلها ثواباً وفضلاً وأبعدها من مطلوب الشرع وخيرها بعكس ذلك ، قاله النووي في " شرح مسلم " (١ — ١٨٢) وقال قبله : أما صفوف الرجال فهي على عمومها ، فخيرها أولها أهدأ ، وشرها آخرها أهدأ ، وأما صفوف النساء فالمراد صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال . وأما إذا صلين متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها وشرها آخرها اهـ . ويقول السندی على النسائي ويمكن حمله على إطلاقه لمراعاة السر فتأمل والله أعلم اهـ .

يستغفر للصف الأول ثلاثاً ولثاني مرة ، وقال النبي ﷺ : « لو أن الناس يعلمون ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا »

قوله : ولثاني مرة : وفي « الأوسط » للطبراني استغفر عليه الصلاة والسلام للصف الأول ثلاث مرات ، ولثاني مرتين ، ولثالث مرة . ذكره البدر العيني في « العمدة » (٢ - ٦٤٤) وذكره الهيثمي في « الزوائد » (٢ - ٩٢) من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ قال : ورواه البزار وفيه أيوب بن عتبة ضعيف من قبل حفظه هـ . فيحتمل أن الراوي أوهم في رواية الترمذي والله أعلم . ولكن روى « النسائي » (١ - ١٣١) (باب فضل الصف الأول على الثاني) حديث العرياض بن سارية عن رسول الله ﷺ : « كان يصلي على الصف الأول ثلاثاً وعلى الثاني واحدة » ورواه ابن ماجه في « سننه » وأحد الحاكم فلا أدري هل أراد الترمذي بروايته تعليقاً الأول ذاك أو الثاني هذا ؟ والظاهر عندي أنه أراد الأول لانحداد لفظها ، وذكره بصيغة المجهول فأشار إلى ضعفه ، وحديث العرياض صحيح ، وأيضاً قد أشار في الباب إلى حديث العرياض ، ففعل ما ذكره غيره والله أعلم .

قوله : والصف الأول : قال البدر العيني (٢ - ٦٤٣) زاد أبو الشيخ في رواية له من الخير والبركة ، وقال الطيبي : أطلق مفعول يعلم وهو كلمة ما ولم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة ، وإنه مما لا يدخل تحت الوصف هـ . وقال الشهاب العسقلاني في « الفتح » (٢ - ٧٩) بعد نقله : والاطلاق إنما هو في قدر الفضيلة وإلا فقد بينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة .

قوله : إلا أن يستهموا عليه ، من الاستهام وهو الاقتراع ، يقال : استهموا فسهمهم فلان سهماً إذا أقرعهم قال النووي : معناه إنهم لو علموا فضيلة الأذان وعظيم جزائه ثم لم يجدوا طريقاً لم يحصلونه لاقترعوا في تحصيله .

حدثنا بذلك اسحاق بن موسى الأنصاري نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله .

وقال الطيبي : لو هلموا ما في النداء والصف الأول من الفضيلة ثم حاولوا الاستباق لوجب عليهم ذلك وأتى بهم المؤذنة بتراخي رتبة الاستباق من العلم وقد ذكر الأذان دلالة على تهيؤ المقدمة الموصلة إلى المقصود الذي هو المثل بين يدي رب العزة اه . من " العمدة " (٢ - ٦٤٤) .

قوله : وشرها آخره . قال الحنفية : خير صفوف الرجال أولها ، ثم استثنوا صلاة الجنائز فإن خير صفوفها الآخر . والغرض التحريض على صلاة الجنائز كيلا يتخلفوا عنها لأجل أنها فرض كفاية . وقال في " رد المحتار " في (باب الامامة) : أما فيها فأخرها اظهاراً للتواضع لأنهم شفعاء فهو أحرى بقبول شفاعتهم ، ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الأول امتنعوا عند قلتهم اه نقلاً عن " رحمتي " . أما وجه كون أول الصف شراً في النساء في حديث الباب فهو أن النساء كن يحضرن المساجد والجماعة كما تقدم تفصيله من كلام النووي . وفي أصل المذهب عند الحنفية جواز حضورهن الجماعات إذا كن عجائز . والمتأخرون على المنع مطلقاً لفساد الزمان . وعبارة " الكنز " : " ولا يحضرن الجماعات " ، قال في " البحر الرائق " (١ - ٣٥٨) : أطلقه فشمّل الشابة والمجوز والصلاة النهارية والليلية . قال المصنف في " الكافي " : والفتوى اليوم على الكراهة في الصوات كلها لظهور الفساد اه . وهناك بحث لابن الهمام وابن نجيم فراجعهم إن شئت . ومذهب الشافعي ما ذكره النووي في " شرح المذهب " (٤ - ١٩٨) وإن أرادت المرأة حضور المسجد للصلاة قال أصحابنا : إن كانت شابة أو كبيرة تشتهى كره لها وكره لزوجها ووايها تمكينها منه ، وإن كانت عجوزة لا تشتهى لم يكره . قال : وقد جاءت أحاديث صحيحة تقتضي هذا التفصيل الخ . وهو مذهب أكثر الفقهاء كما قاله في (٤ -

(باب ما جاء في إقامة الصفوف)

(٢٠٠) من " شرح المذهب " ، والأفضل لها عند الكل صلاتها في بيتها كما هو منصوص في أحاديث وللتفصيل موضع آخر .

— : باب ما جاء في إقامة الصفوف : —

تسوية الصفوف على ذمة الإمام ، في " الدر المختار " كما حكى عن " الشافعي " :
وينبغي أن يأمرهم بأن يترأصوا ويسدوا الخلل ويسروا مناكبهم ويقف وسطاً
أه . وظاهره النذب أو السنية دون الرجوب . وفي " مغني ابن قدامة " :
ويستحب للإمام تسوية الصفوف الخ . ولعله متفق عند الكل ، ويكره تركها .
قال الدر العيني (٢ — ٧٨٩) : وهي من سنة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي
ومالك أه . وقال في (٢ — ٧٩٢) : ولا خفاء أن تسوية الصف ليست من
حقيقة الصلاة ، وإنما هي من حسناتها وكاملها وإن كانت في نفسها سنة أو واجبة
أو مستحبة على خلاف الأقوال أه . وقال في (٢ — ٧٩٣) : ومع القول
بوجوب التسوية فتركها لا يضر صلاته لأنها خارجة عن حقيقة الصلاة
. . . . ولا يعتبر ما ذهب إليه ابن حزم من بطلان صلاته أه . وفي " الفتح "
(٢ — ١٧٥) : ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو
صححة لاختلاف الجهتين وأفرط ابن حزم فجزم بالبطلان أه . و
راجعها للتفصيل . وأما في " صحيح البخاري " من (باب إلزاق المنكب
بالمنكب) وفيه قال النعمان بن بشير : رأيت الرجل منا يلزق كعبه
بكعب صاحبه . ووصاه أبو داود في " سننه " من حديث أبي القاسم الجذلي
عن نعمان بن بشير ، وصححه ابن خزيمة كما في " الفتح " ، وأخرجه ابن حبان
في " صحيحه " كما في " العمدة " . فزعمه بعض الناس أنه على الحقيقة ، وليس
(م — ٣٨)

حدثنا : قتيبة نا أبو حوالة عن سماك بن حرب عن الزهري بن بشير قال :

الأمر كذلك بل المراد بذلك مبالغة الراوى فى تعديل الصف وسد الخلل كما فى "الفتح" (٢ - ١٧٦) و"العمدة" (٢ - ٢٩٤) . وهذا يرد على الذين يدعون العمل بالسنة ويدعمون التمسك بالأحاديث فى بلادنا حيث يجتهدون فى إلزاق كمابهم بكماب القائمين فى الصف ويفرجون جداً لتفريج بين قدميهم ما يؤدى إلى تكلف وتصنع ويبدلون الأوضاع الطبيعية ويشوهون الهيئة الملائمة للحشوع ، وأرادوا أن يسدوا الخلل والفرج بين المقتدين فألقوا خللاً وفرجة واسعة بين قدميهم ولم يدروا أن هذا أقبح من ذلك . وقد وقعوا فيه لعدم تنبيههم للغرض ولجمودهم بظاهر الألفاظ وقهاش ذلك لا تخفى ويعلم ذلك من درس مذهب الظاهرية .

وبالجملة فالجمود بالظواهر ربما يفضى بالمرأ إلى الخروج عن السنن المتوارثة كما أن الترغل والتنطع فى التأويل وأخذ الباطن ربما يلجئ الرجل إلى القرمطة والسفسطة ، وإنما الأمر بين تفريط الباطنية وإفراط الظاهرية كما سلكه الأئمة الفقهاء المحدثون ، وللتفصيل موضع آخر . والحاصل أن الشيخ رحمه الله يشير إلى الرد على هؤلاء الجامدين على الظاهر المدعين التمسك بالسنة . وفى "رد المختار" (ص - ٤١٤) فى صفة الصلاة : وما روى أنهم ألصقوا الكماب بالكماب أريد به الجماعة أى قام كل واحد بجانب الآخر ، كذا فى "فتاوى سمرقند" اهـ . والحاصل أن المراد هو التسوية والاعتدال لكيلا يتأخر أو يتقدم ، فالهاذاة بين المناكب وإلزاق الكماب كناية عن التسوية .

وأما الفصل بين القدمين فالحق عدم التحديد فى ذلك ، وإنما الأنسب بحال المصل ما يكون أقرب إلى الحشوع وأوفق بموضوع التذلل ، وفى "سنن النسائي" (١ - ١٤٢) (باب الصف بين القدمين فى الصلاة) أن عبد الله رأى رجلاً يصلى قد صف بين قدميه فقال : أخطأ السنة ولو راوح بينهما

« كان رسول الله ﷺ يسوى صفوفنا فخرج يوماً فرأى رجلاً محارجاً صدره كان أعجب إلى . والصف هنا هو الوصل بين القدمين ، والمراوحة في الأصل هو الاعتماد على أحدهما تارةً وبالأخرى تارةً كما في حديث وقد ثقيف في « سنن أبي داود » : « حتى يراوح بين رجله من طول القيام ، ولكن في التفريج قليلاً » أيضاً مراوحة ، ولعله هو المراد بالمراوحة هنا . وبالجملة ثبت من هذا عدم التفريج الكثير بين القدمين ثم لم يذكر ابن مسعود الوصل فقط بل هدم المراوحة ، ولعل الغرض هو الإنكار على المبالغة في إلزاق قدمه بقدمه ، فالسنة أن لا يفرج المصل بين قدميه جداً ولا يصل جداً بل بين التفريج والوصل فإذا لم يكن التفريج كثيراً لم يكن إلزاق كعب المصل بكعب آخر ، فلاذن تكون رواية الإلزاق محمولة على ما ذكره البدر والشهاب وهذا الذي يعينه الشيخ رحمه الله في هذا الباب والله أعلم بالصواب . وفي « سنن أبي داود » (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) (١ - ١١٧) بسند صحيح عن زرعة ابن عبد الرحمن قال : سمعت ابن الزبير يقول : « صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة » .

تبيينه : لعله أريد بالصف هنا تسوية القدمين من غير تقديم رجل و تأخير أخرى فكان من السنة ، وأريد في حديث النسائي الإلزاق فجعله ابن مسعود بخلاف السنة ، فلا تعارض في المعنى وإن كان يخيل نظراً إلى ظاهر اللفظ ، وهذا ظاهر لمن تأمل في القرائن . ثم في أكثر كتب الشافعية أن يفرج المصل في القيام بين القدمين قدر شبر . قال في « نهاية المحتاج » (١ - ٣٤٧) : ويسمى أن يفرق بين قدميه بشبر خلافاً لقول « الأنوار » بأربع أصابع آه . والنووي في « شرح المذهب » لم يحدد ولفظه (٣ - ٢٦٦) : ويكره أن يلمس القدمين بل يستحب التفريق بينهما آه . وفي كتبنا قال في « رد المحتار » (١ - ٤١٤) : وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع اليد لأنه أقرب

إلى الخشوع ، هكذا روى عن أبي نصر الدهوسي أنه كان يفعل كذا في "الكبرى"
 هـ . وكذا قاله الأردبيلي (١) في "الأنوار" كما حكاه الرملی في "نهاية
 المحتاج" وفي تسوية الصف حديث محمد بن مسلم بن السائب صاحب "المقصورة":
 قال : صليت إلى جنب أنس بن مالك يوماً فقال : هل تدري لم صنع هذا
 العود ؟ قلت : لا والله ، قال : كان رسول الله ﷺ يضع يده عليه ويقول :
 استنوا وعلوا صفوفكم ، أخرجه أبوداؤد في "سننه" في (باب تسوية
 الصفوف) (١ - ١٠٥) وكذلك ذكره في "الوقفا" .

وكان رجال في عهد عمر وعثمان يمرون بين الصفوف ويقولون : سوا
 صفوفكم كما أشار إليه الترمذي في نفس الباب . وفي "وطأ مالك" : أن عمر بن
 الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فإذا جاؤه وأخبروه أن قد استوت كبر ، ونحوه
 شيء من عثمان عليه . قال الشيخ : ثم إن استوى بعض الصف ولم يستو البعض
 فظني أن رجال ذلك الصف والذين خلفه آثمون فإنه كان عليهم التسوية لا على
 الذين قدامهم والله أعلم . ومن رأى فرجة في الصف المقدم جاز له أن يدخله
 وإن اضطر إلى تخطي الرقاب كما هو منصوص في كتب الفقه ، ولفظ "البحر"
 عن "القنية" : وجد في الصف الأول فرجة دون الثاني فله أن يصلي في
 الصف الأول ويخرق الثاني لأنه لا حرمة له لتقصيرهم حيث لم يسدوا الصف
 الأول هـ (١ - ٢٥٤) . وفي "رد المختار" عن "القنية" : قام في صف
 آخر وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل أن يدخل بين يديه ليصل الصفوف
 لأنه أسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه الخ .

(١) والأردبيلي هو جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي توفي
 سنة ٧٧٦ هـ . وكتابه "الأنوار" في الفقه الشافعي في مجلدات ، جمعه من
 "الشرحين" و"الروض" و"الآباب" و"المهرر" و"الحاوي" و"التعليقات"
 مع ضم زيادات من المؤلف .

عن القوم فقال: « لتسود صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم ». وفي الباب عن جابر بن سمرة والبراء وجابر بن عبد الله وأنس وأبي هريرة وعائشة قال أبو عيسى: حديث نعمان بن بشير حديث حسن صحيح. وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: « من تمام الصلاة إقامة الصف ». وروى عن عمر أن كان يوكل

قوله: أو ليخالفن الله بين وجوهكم، والمعنى ليخالفن الله إن لم تقيموا الصفوف لأنه قابل بين التسوية وبينه فيكون الواقع أحد الأمر، قاله البدر العيني ولكن فيه لفظ الإفاة بدل التسوية نظراً إلى لفظ: لتقيم في رواية أخرى. قيل: المراد من الوعيد المذكور الحقيقة أي مسح الصورة، وقيل: العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كذا قاله في «العمدة» (٢ - ٧٨٨) و«الفتح» (٢ - ١٧٣) وراجعها للتفصيل. ثم يرد على الأول أن المسح مرفوع عن هذه الأمة وأجيب بأن الذي رفع عنهم هو المسح العام دون مسح أفراد خاصة.

قوله: وروى عن النبي ﷺ الخ ترجم به البخاري في «صحيحه» فقال (باب إقامة الصف من تمام الصلاة) وأعله يشير إلى هذا الحديث كما هو معروف من عاداته، وبمعناه ما أخرجه هو و«مسلم» وغيرهما من طرق عن أنس، والحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني عن جابر قال قال رسول الله ﷺ: « إن من تمام الصلاة إقامة الصف » ذكره في «الزوائد» (٢ - ٨٩). قال: وفيه عيب الله بن محمد بن عقال وقد اختلف الاحتجاج به اهـ. قلت: ولعله لأجل ذلك ذكره الترمذي بصيغة التمریض كما يشير إلى ضعفه، وقد حسن له الترمذي فيما تقدم غير مرة.

قوله: من تمام الصلاة. التمام يستعمل باعتبار الأجزاء، والكمال يستعمل في الأوصاف كما قاله صاحب «الانقن» ، وأخذ الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد ههنا من التمام المعنى الوصفى الزائد على الحقيقة بناءً على متفاهم العرف

رجلاً باقامة الصفوف ولا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت . وروى عن علي وثمان أنها كانا يتعاهدان ذلك ويقولان استووا . وكان علي يقول : تقدم يا فلان تأخر يا فلان .

(باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهي)

حدثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا يزيد بن زريع نا خالد الحذاء عن أبي معشر عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين بلونهم ثم الذين بلونهم ولا تختلفوا

دون أصل الوضع ، وناقشه فيه البدر والشهاب ، انظر " العمدة " (٢ - ٧٩٢) و"الفتح" (٢ - ١٧٥) وأرى أن الحق مع ابن دقيق العيد والله أعلم . ويقول الراغب (ص - ٧٤) : تمام الشئ انتهاءه إلى حد لا يحتاج إلى شئ خارج عنه . وفي (ص - ٤٥٧) من " مفرداته " : كمال الشئ حصول ما فيه الغرض اه . وقد تقدم بعض البيان فيه في أول الكتاب .

فائدة : إن لتسمية الصفوف تأثيراً في رفع الحقد والشحناء من صدور المصلين .

— ا باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهي : —

قوله : الأحلام والنهي ، الأحلام جمع حلم بالكسر ، أو حلم بالضم . والنهي العقول ، ولفظ النهى يؤيد الأول ، واختار الأول الجزري في " النهاية " فقال : واحدها حلم بالكسر وكأنه من الحلم الأناءة والتثبت في الأمور وذلك من شعار العقلاء اه . فحاصله أن الحلم بالكسر العقل ويلزمه الأناءة والوقار ، وبالضم ما يراه النائم ، ويراد به البلوغ مجازاً فإن الحلم سببه فأولو الأحلام الهالغون . والنهي جمع نهية بضم النون وهي العقل ، قال النووي في " شرح

مسلم " (١ - ١٨١) : فعلى قول من يقول أولو الأحلام العقلاء يكون اللفظان بمعنى فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيداً ، وعلى الثاني معناه البالغون العقلاء اه . قال الخطابي في " معالم السنن " (١ - ١٨٤) : قلت : إنما أمر النبي ﷺ أن يلبه ذور الأحلام والنهي ليعقلوا عنه صلاته ، ولكي يخافوه في الإمامة إن حدث به حدث في صلاته ، وليرجع إلى قرلم إن أصابه سهر أو عرض في صلته عارض في نحر ذلك من الأمور اه . وقال الجافظ التوربشقي في " شرح المصابيح " : والمعنى ليدن مني العلماء النجباء أولو الأخطار ذور السكينة والوقار ، وإنما أمرهم بالقرب منه ليحفظوا صلته و يضبطوا الأحكام والسنن التي فيها فيبلغوها فيأخذ عنهم من بعدهم ، ثم لأنهم أحق لذلك الموقف والمقام ، وفي ذلك بعد الإيضاح بجلالة شؤونهم ونباهة أقدارهم حثهم على المساهقة إلى تلك الفضيلة والمبادرة إلى تلك المواقف و المصاف قبل أن يتمكن منها من هو دونهم في الرتبة ، وفيه إرشاد لمن قصر حاله عن المساهمة معهم في المنزلة أن يزاحمهم فيها ، وقد كان رسول الله ﷺ إذا صلى قام أبوبكر خلفه محاذياً له لا يقف ذلك الموقف غيره ، والذي نعول عليه من هذه الوجوه ونقطع به هو الأول لما ورد أن النبي ﷺ كان يعجبه أن يلبه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه والله أعلم انتهى كلامه حكاه في " التعليق الصبيح " (٢ - ٤٤ و ٤٥) وانظر النووي على " مسلم " (١ - ١٨١) .

قريبه : وقع في نسخ " جامع الترمذي " : ليلبني غير مجزوم على خلاف قواعد العربية ، وبدعى الطيبي أنه كذلك في سائر الكتب ويقول : والظاهر أنه غلط اه . وضبطه النووي مجزوماً وهو كذلك في " صحيح مسلم " قال : ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التأكيد اه . وقد انتصر ابن مالك في " شواهد التوضيح " لوزوده غير مجزوم في الحديث وجواره بوجه متعددة والله أعلم .

فتختلف قلوبكم وإياكم وهيشات الأسواق . وفي الباب عن أبي بن كعب و ابن مسعود وأبي سعيد والبراء وأنس . قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن غريب . وروى عن النبي ﷺ أنه كان يعجبه أن يابيه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه ، وخالد الحذاء هو خالد بن مهران يكنى أبا المنازل . سمعت محمد بن اسماعيل يقول : إن خالداً الحذاء ما حدا نعلًا قط إنما كان يجلس إلى حذاء فنسب إليه ، وأبو معشر اسمه زياد بن كليب .

قوله : فتختلف قلوبكم . هذا يدل على أن المراد بالمخالفة في الحديث في الباب السابق الحمد والشحناء ، وأصرح ما ورد في الحديث السابق لفظ أبي داود وغيره : « أو ليخالفن الله بين قلوبكم » يدل « أو ليخالفن الله بين وجوهكم » وبؤيد حمل الحديث السابق على الظاهر حديث أبي أمامة في « مسند أحمد » : « لنسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » ولكن قال الحافظ في « الفتح » و « التلخيص » : في إسناده ضعف اهـ .

قوله : وإياكم وهيشات الأسواق . الهيشات — بفتح الهاء وإسكان الياء وبالشين المعجمة — : ما يكون فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات وما يحدث فيها من الفتن ، وأصله من الهوش وهو الاختلاط ، تهاوش القوم إذا اختلطوا ودخل بعضهم في بعض ، وبينهم تهاوش أى اختلاط واختلاف قاله الخطابي . قال الشيخ : والمعنى قيل هو كلام مستأنف يتعلق بالنهي عن الذهاب إلى الأسواق من غير ضرورة ، وقيل : له علاقة بالحديث ، والغرض النهي عن رفع الأصوات والضوضاء في المسجد ، الأول قاله الطيبي ولفظه : و يجوز أن يكون المعنى : قوا أنفسكم من الاشتغال بأمور الأسواق فإنه يمنعكم أن تلوّنوا . حكاه في « التعليق الصحيح » . والثاني مفاد قول عامة الشارحين . ويقول على الفارسي في « المرقاة » بعدم جواز الذكر بالجهر في المسجد ، وقد ثبت النهي

حديث الكلام في المسجد ليس له أصل - وكراهية الصلاة بين السواري ٣٠٥

(باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري)

حدثنا هناد نا وكيع عن سفيان عن يحيى بن هاني بن عروة المرادي عن عبد الحميد بن محمود قال : « صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطربنا الناس عن ذلك في أثر ، وفي "البزازية" ناقلًا عن "الفتاوى" : إن الذكر بالجمهور في المسجد لا يمنع إحتراراً عن الدخول تحت قوله تعالى : (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) الآية آه . وذكر في "الطريقة المحمدية" حديث في المنع عن الكلام في المسجد فذكر في الآيات الساندة : « من ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « سيكون في آخر الزمان قوم يكون حديثهم في مساجدهم ليس لله فيهم حاجة » . وعزاه بالرمز إلى "صحيح ابن حبان" . قال الراقم : وذكره العراقي في "تخريج الإحياء" (١ - ١٣٦) بالفظ آخر وقال : أخرجه ابن حبان عن مسعود وك - أي "المستدرک" - من حديث أنس وقال : صحيح الإسناد آه . وفيه أثر ابن عمر كما ذكره الزبيدي في "الإتحاف" (٣ - ٣٠) ما أخرجه في "تاريخه" عن ابن عمر : « يأتي على الناس زمان يجتمعون في مساجدهم ويصلون وليس فيهم مؤمن » آه . وحديث : « الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش » وإن ذكره الغزالي في "الإحياء" وابن القيم في "فتح القدير" وصاحب "البرقة المحمودية" وصاحب "الوسيلة الأحمدية شرح الطريقة المحمدية" ولكن العراقي في "تخريج الإحياء" يقول : لم أقف له على أصل .

— : باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري : —

حكم القائم بين عضادتي المسجد هو حكم القائم بين الساريتين كما في "مراج الدراية" للشيخ قوام الدين الكاكي عن أبي حنيفة على ما سلكه ابن

فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال أنس بن مالك : كنا نتقى هذا على عهد رسول الله ﷺ ، . وفي الباب عن قرّة بن إياس المزني .
قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح . وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري . وبه يقول أحمد وإسحاق . وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك .

هاهنا في مكروهات الصلاة من "رد المختار" ما لفظه : قال : أكره للإمام أن يقوم بين الساريتين ، أو زاوية ، أو ناحية المسجد ، أو إلى سارية ، لأنه بخلاف عمل الأمة اهـ . وكذلك حكاه ابن الهمام في "الفتح" في (باب الإمامة) (١ - ٢٥٢) وفي "الفتح" : لأنه خلاف عمل الأمة . قال الشيخ : فيصدق ذلك على القيام بين العضادتين ، وأما المقتدى فلم يذكر حكمه في كتبها ، نعم ذكر الحافظ ابن سيد الناس البعري كما حكاه الشوكاني في "نيل الأوطار" ولفظه : ورخص فيه - أي الصف بين السواري - أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياساً على الإمام والمنفرد الخ ، ثم حكى عن ابن رسلان جوازه عن الحسن وابن سيرين الخ ، وانظر "العمدة" للتفصيل (٢ - ٤٨٠) . وأما المنفرد فلا كراهة له عند أحد ، قال القاضي أبو بكر في "عارضة الأحوذي" : ولا خلاف في جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما للواحد فلا بأس به وقد صلى النبي ﷺ في الكعبة بين سواريها اهـ . وهو كما في "صحيح البخاري" مع حديث ابن عمر في مواضع من كتاب الصلاة وكتاب المناسك وعدة مواضع آخر ، ومن لفظه في (باب قول الله عز وجل : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) (١ - ٥٧) فقلت : وأصل النبي ﷺ في الكعبة ؟ قال : نعم ركعتين بين الساريتين اللتين على يسارك إذا دخلت ثم خرج فصل في وجه الكعبة ركعتين ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : إنما كرهت الصلاة بين السواري للواحد و

(باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده)

حدثنا هناد نا أهر الأحوص عن حصين عن هلال بن يساف قال : وأخذ زياد بن أبي الجعد يمدى ونهض بالركة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بني أسد فقال زياد حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلى خلف الصف وحده

الاثنين ، حكاه الهيثمي في " الزوائد " (٢ - ٩٥) وعزاه إلى الطبراني في " الكبير " قال : وإسناده حسن . وأخرج عنه أيضاً : لا تصطفوا بين السواري ولا تأتموا بقوم وهم يتحدثون . وفي " العمدة " (٢ - ٤٨٠) قال ابن مسعود : لا تصلوا بين الأساطين وأتموا الصفوف .

— : باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده : —

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أنه يكره قيام المصلى وحده خلف الصف ، كما في " العمدة " (٣ - ١١٦) قال : وهو مذهب الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك والحسن البصري أيضاً ، وقال أحمد : صلاته باطلة ، وهو مذهب حماد بن أبي سفيان وإبراهيم النخعي وابن أبي ليلى ووكيع والحسن بن صالح وإسحاق وابن المنذر كما حكاه في " العمدة " ، ومن أجل هذا ينبغي عندنا أن يجذب الرجل مع الصف بالإشارة . وفي " الظهيرية " : لوجاء والصف متصل انتظر حتى يجيئ الآخر ، فإن خاف فوت الركعة جذب واحداً من الصف إن علم أنه لا يؤذيه وإن اقتدى خلف الصف جاز اه حكاه ابن نجيم . وأفتى أرباب الفتوى بعدم الجذب اليوم لقلّة العلم وفساد الزمان . وفي " الفنية " والقيام وحده أولى في زماننا لغلبة الجهل على العوام اه حكاه ابن نجيم . وحجة أصل مذهبنا من جذب المصلى ما رواه أبو داود في مراسيله عن مقاتل بن حيان أن النبي ﷺ قال : وإن جاء رجل فلم يجد أحداً فليختر لنفسه رجلاً من الصف فليقم معه ، فما أعظم أحر المختلج ، أخرج الزيلعي

— والشيخ يسمع — فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة . وفي الباب عن علي بن شيبان وابن عباس . قال أبو عيسى : حديث واهصة حديث حسن . وقد كره قوم من أهل العلم أن يصلي الرجل خلف الصف وحده ، وقالوا : يعيد إذا صلى لحلف

(٢ - ٣٩) قال : ورواه البيهقي اه . قال الراقم : حكاه البيهقي في " الكبرى " (٣ - ١٠٥) عن المراسيل نفسه ولم يسنده باسناده ، نعم أسند ما في معناه من طريق السري بن اسماعيل عن الشعبي عن واهصة قال وتفرد به السري وهو ضعيف اه . وقال الحافظ في " فتح الباري " (٢ - ٢٢٣) في حديث أبي هريرة : واستنشط بعضهم من قوله : " لا تعد " أن ذلك الفعل كان جائزاً ثم ورد الله عنه بقوله : " لا تعد " فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي ﷺ ، وهذه طريقة البخاري في " جزء القراءة لحلف الإمام " اه .

قوله : فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الصلاة . قال الشيخ : الإعادة عند أحمد لهطلان الصلاة وعندنا لأداء الصلاة بالكراهة التحريمية . ولا يقال : إن هذا إعادة الصلاة بعينها فكيف الفرق ، لأننا نقول هذه الصلاة المعادة إنما هي لتكميل الأولى فقط حتى لا يجوز لأحد أن يقتدى به . ثم إعادة الصلاة التي أدبت بكراهة التحريم فظاهر " الهداية " : يدل على أن كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم تجب إعادتها سواء كانت الكراهة داخلة أو خارجة حيث ذكر المسألة في سياق الصلاة في ثوب فيه تصاوير وهذه الكراهة خارجة . ولفظه : ولو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حامل الصنم ، والصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه ، وهذا الحكم في كل صلاة أدبت مع الكراهة اه ، وتردد فيه ابن عايد في " رد المختار " من صفة الصلاة (١ - ٤٢٥ و ٤٢٦) بأن مقتضى هذا أنه لو صلى منفرداً يؤمر بإعادتها بالجماعة وهو مخالف لما صرحوا به في (باب إدراك

الصف وحده . وبه يقول أحمد وإسحاق . وقد قال قوم من أهل العلم : تجزئه إذا صلى خلف الصف وحده . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي . وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى حديث وإبسة بن معبد أيضاً ، قالوا : من صلى خلف الصف وحده بعيد ، منهم حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيع . وروى حديث حصين عن هلال بن يساف غير واحد مثل رواية أبي الأحوص

الفریضة) من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم و يقتدى متطوعاً اهـ . وقال : فيخالف تلك القاعدة إلا أن يدعى تخصيصها بأن مرادهم بالواجب السنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأنها وصف لها خارج عن ماهيتها . قال الشيخ رحمه الله : لا إعادة عليه في مثل ذلك بل يستغفر . ثم إعادة الصلاة المؤداة بالكراهة قيل : واجبة واختاره السرخسي وصاحب " الهداية " وابن الهمام ، وقيل : مستحبة ، انظر تفصيل المسألة في " رد المختار " في صفة الصلاة (١ - ٤٢٥) و " البحر الرائق " في قضاء الفوائت ، وحاشية ابن عابدين على " البحر " (٢ - ٨٠) . وقال ابن الهمام في " فتح القدير " من مكروهات الصلاة : والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحریم فتجب الإعادة ونزبهه فتستحب اهـ . ثم اختلفوا هل هذا الوجوب أو الندب في الوقت أو بعده أيضاً ، وإلى كل ذهب ذاهب . وقال صاحب " البحر " : تجب في الوقت وتستحب بعده ، وقال ابن عابدين : جمع صاحب " البحر " بين القولين ، والقائلون بالوجوب قائلون به في الوقت وبعده ، والقائلون بالاستحباب قائلون به كذلك في الوقت وبعده انظر التفصيل والتحقيق في هذا البحث فيما ذكره ابن عابدين في قضاء الفوائت من " رد المختار " و " منحة الخالق " . قال ابن عابدين : ولم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب " البحر " ثم رجح ابن عابدين القول بالوجوب في الوقت وبعده .

عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة فختلف أهل الحديث في هذا ، فقال بعضهم : حديث عمرو ابن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة أصح . وقال بعضهم : حديث حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ابن معبد أصح .

قال أبو عيسى : وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة لأنه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ابن معبد .

قوله : وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة . و الذي دل على ذلك هو أحمد زياد بن أبي الجعد يد هلال وقيامه به على وابصة . **قوله :** فقال بعضهم : حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة أصح . هذا الذي هو يرويه الترمذي فيما بعد من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال .

قوله : وقال بعضهم : حديث حصين عن هلال الخ هو الذي أخرجه الترمذي في أول الباب .

قوله : قال أبو عيسى : هذا أصح الخ أي الذي ذكر أول الباب .

قوله : لأنه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد أي روى الحديث غير هلال عن ابن أبي الجعد كما ساقه من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد . والحاصل أن زياد بن أبي الجعد يروي عنه هلال بن يساف وعمرو بن مرة وكلاهما عنه عن وابصة ، وأما حديث عمرو ابن مرة عن هلال عن عمرو بن راشد فلم يتابع هلال عن عمرو بن راشد فالأول لأجل المتابعة يكون أصح .

حدثنا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة قال ونا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : « أن رجلاً صلى خلف الصف وحده فأمره النبي ﷺ أن يعيد الصلاة » . قال أبو عيسى : سمعت الجارود يقول سمعت وكيعاً يقول : إذا صلى الرجل وحده خلف الصف فإنه يعيد .

بحث وتحقيق

حديث وابصة حسنه الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة ولعله صححه أو حسنه من ذهب إليه . والأئمة الثلاثة احتجوا للجواز بحديث أبي بكر في الصحيح حين ركع خلف الصف وحده فقال له رسول الله ﷺ : « زادك الله حرصاً ولا تعد » . واستدلوا بأحاديث أخر ذكرها الهدرالعيني والحافظ الزيلعي والمقصود في وجه الاستدال بها كلام . وأجابوا عن حديث الهاب بأن في سنده اختلافاً واضطراباً كما يتضح ذلك من ما ذكره الترمذي فمنهم من يروي عن هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، ومنهم من يروي عن هلال عن ابن أبي الجعد عن وابصة ، ومنهم من يروي عن هلال عن وابصة . ولذا يقول الشافعي : لو ثبت الحديث لقلت به . ويقول الحاكم إنما لم يخرج الشيخان لفساد الطريق إليه . وقال البزار عن عمرو بن راشد ليس معروفًا بالعدالة فلا يحتج بحديثه . وأما حديث حصين فإن حصيداً لم يكن بالحافظ فلا يحتج بحديثه في حكم . وقال أبو عمر : فيه اضطراب ولا تثبته جماعة . وقال البيهقي في « المعركة » : وإنما لم يخرجوه صاحباً الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف . وأبو حاتم يرجع حديث عمرو بن مرة على حديث حصين كما في « كتاب العلل » لابن أبي حاتم (١ - ١٠٠) قال : عمرو بن مرة أحفظ . وهذا يفيد ما قال الترمذي . و

على كل حال لو ثبت الحديث لم يكن فيه حجة على بطلان صلاة من صلى وحده
 خلف الصف حيث يحتمل الاعادة على الندب كما قاله ابن الهمام أو لأداء الصلاة
 بالكراهة تحريماً كما أفاده شيخنا رحمه الله . وأما حديث علي بن شيبان عند ابن
 ماجه وفيه ان صلى فرداً خلف الصف : « استقبل صلاتك لأصلاة للذي خلف
 الصف » وإن أخرجه ابن حبان في « صحيحه » ولكن فيه عبدالله بن بدر ، قال البرار :
 ليس بالمعروف وإنما حدث عنه ملازم بن عمرو ومحمد بن جابر ، فأما ملازم
 فقد احتمل حديثه وإن لم يحتج به . وأما محمد بن جابر فقد مكث الناس عن
 حديثه ، وعلى بن شيبان لم يحدث عنه إلا إبنه وإبنه هذا غير معروف وإنما ارتفع
 الجهالة إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم
 يكن ذلك الحديث حجة ولا ارتفع الجهالة . ولو ثبت فعناه على ما يقوله
 الامام الطحاوي أن معنى قوله : « لا صلاة » : لا صلاة كاملة لأن من سنة
 الصلاة مع الإمام اتصال الصفوف وسد الفرج فإن قصر عن ذلك فقد أساء
 وصلاته مجزية ولكنها ليست بالكاملة كما قال صلى الله عليه وسلم : « ليس المسكين الذي
 تروده الثمرة والتمرتان » الخ أى المسكين الكامل فى المسكنة إذ هو يسأل
 فيعطى ما يقوته ويوارى عورته ولكن المسكين الذى لا يسأل الناس ولا يعرفونه
 فيتصدقون عليه . قلت : ونظائره كثيرة جداً كقوله : « لا صلاة لجار المسجد
 إلا فى المسجد » وكقوله : « لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له »
 وغيرهما . وقال الخطابي فى حديث أبي بكر : وفيه دليل على أن قيام المأموم
 من وراء الإمام وحده لا يفسد صلاته ، وذلك أن الركوع جزء من الصلاة
 فإذا أجزأه منفرداً عن القوم أجزأه سائر أجزائها كذلك إلا أنه مكروه لقوله :
 « فلا تعد » ، ونهيه إياه عن العود إرشاد فى المستقبل إلى ما هو أفضل ولو
 كان نهى تحريم لأمره بالاعادة اهـ . قلت : لا ريب أن حديث أبي بكر أصبح
 من كل حديث عارضة فى هذا الموضوع فالعمل به أولى من غيره . وإن

(باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل)

حدثنا قتيبة بن داود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن كريب

سلمنا ما عداه فحكم الإعادة فيه على ما ذكرنا ، ويكون عدم الحكم بياناً لأصل الجواز . وما حكاه الحافظ في " الفتح " (٢ - ٢٢٣) عن أحمد في الجمع بأن حديث أبي هكرة مخصص لعموم حديث وابصة ، فمن ابتدأ الصلاة منفرداً خاف الصف ثم دخل الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي هكرة وإلا فيجب على عموم حديث وابصة اهـ . وإنما يستقيم في الجملة إذا أمكن لمثل حديث وابصة أن يعارض حديث أبي هكرة وقد تقدم ما قيل في حديث وابصة ، هذا ما يسر كتابته بضماء ما أفاده الزيلعي (٢ - ٣٨) والهدر العيني (٣ - ١١٦ و ١١٧) مع زيادة من الرافق والله أعلم .

تبيينك : ما ذكره المؤلف هنا من اسناد شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد ابن أبي الجعد عن وابصة فهذه الزيادة ثبتت عندنا في النسخ المطبوعة كذلك ولم يشتها أهل الطبعة الحلبية زعماً منهم أنها زيادة لا أصل لها وهي خطأ ولم تذكر في النسخ الثلاث المخطوطة اهـ . ولم يتحقق عندي خطأها بل الأقرب إلى سياق كلام المؤلف وجودها والله أعلم .

— باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل : —

مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقف الواحد عن يمين الإمام محاذياً له من غير تاخير ، قال في " الفتح " و " البحر " وغيرهما : هو ظاهر الرواية ، واستدلوا بحديث الباب قالوا : وهو ظاهر في محاذاة اليمين وهي المساواة والعبرة للقدم لا للرأس ، فلو كان الإمام أقصر من المأموم يقع رأس المأموم قدام الإمام يجوز بعد أن كان محاذياً بقدمه كما في " البحر " وغيره . وقال

مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : وصليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقممت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه . وفي الباب عن أنس . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم قالوا : إذا كان الرجل مع الإمام يقوم عن يمين الإمام .

محمد : يتأخر المقتدى قليلاً بحيث يجعل إصبعه عند عقب الإمام كما في "الهداية" وغيرها وكذلك عند الشافعية يستحب أن يتأخر المأموم عن مساواة الإمام قليلاً صرح به النووي في "شرح المذهب" (٤ - ٢٩٢) وعليه جرى العمل ، ولعله لأجل الاحتياط حيث لا يأمى التقدم عند المحاذاة التحقيقية والله أعلم . ثم رأيت في "البدائع" (١ - ١٥٩) بعد نقل مذهب محمد : وهو الذي وقع عند العوام اه . وحديث الباب طويل أخرجه البخاري في "صحيحه" في عدة مواضع مختصراً ومطولاً والمطول الذي اشتمل على تلك القصة أخرجه في "الصحيح" (١ - ١٣٥) في (أبواب الوتر) وليس فيه لفظ حديث الباب ، ولفظ حديث الباب أخرجه في (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته) وليس فيه القصة . وفيه أن رسول الله ﷺ وميمونة ناما في طول الوسادة وابن عباس نام في عرض الوسادة وكان ابن عباس إذ ذاك صغيراً غير محتمل .

قوله : ذات ليلة . إن موصرف ذات مقدرة أى مدة ذات ليلة ذكر الرضى في "شرح الكافية" في بحث الإضافة (١ - ٢٨٦) ما ملخصه : أن ذا وذات في : حيث ذا صباح وذات يوم صفة موصوف محذوف ، وذا من الأسماء الستة فعنى الأول : حيث وقتاً صاحب هذا الاسم ، ومعنى الثانى : جئته مدة صاحبه هذا الاسم انتهى ملخصاً . وفعله عليه الصلاة والسلام ذلك يدل على جواز دفع المكروه في خلال الصلاة إذا حدث في خلال

==: باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين ==:

حدثنا بندار محمد بن بشارنا محمد بن أبي عدي قال أنبأنا إسماعيل بن مسلم الصلاة ، وصرح فقهاؤنا بأن من سقطت عمامته في الصلاة يجوز له أن يضعها على رأسه بيده واحدة . قال في " الدر المختار " من المكروهات : ولو سقطت قلنسوته فإعادتها أفضل إلا إذا احتاجت لتكوير أو عمل كثير اهـ . وكذلك المسألة في " شرح المنية " و " الدرر " كما قاله ابن عابدين . قال الشيخ رحمه الله : وفي " شرح ابن الملك (١) " أيضاً صرح بجواز دفع المكروه في الصلاة . **قنبيله** : قال الشيخ : واعلم أن الفتوى قد يكون على الأقوى دليلاً ، و قد يكون على الأرفق بالناس ، وقد يكون على الموافق لعرف بلدة ، وقد يكون على الأوفق بالحديث ، وقد يكون على ما يوافق إماماً من الأئمة المجتهدين . قال الراقم : الشيخ رحمه الله كأنه أراد أن يستقصى الجهات التي راعاها المفتون الفقهاء في فتياهم ، وأما ما ذكره من " رسم المفتي " فراجع من أوائل " شرح ابن عابدين على الدر " وفيما ذكره مجال للبحث واسع ليس هذا موضع تحقيقه . وبالجملة ما أفاده الشيخ نفيس جامع لأنواع جهات الفتوى وربما يخطر بالبال وجوه آخر كأن تكون الفتوى لأجل سد الذرائع وهو أصل معروف عند المالكية وربما يعملون به غيرهم أو تكون لحسم مادة الفتنة كما في منع النساء المساجد وقد تكون لعموم البلوى ويمكن إرجاعها إلى المذكورة كما يمكن في المذكورة إرجاع بعضها إلى بعض والله أعلم .

==: باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين ==:

(١) هو الشيخ الفقيه عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن فرشته الحنفي شرح " مجمع البحرين " و " مشارق الأنوار " للصغاني سماه " مشارق الأنوار " وله " شرح المنار " وطبع الأخيران بمصر ، توفي سنة ٨٨٥ هـ - هـ

عن الحسن بن سمره بن جندب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدها » وفي الباب عن ابن مسعود وجابر . قال أبو عيسى وحديث

المرأة الواحدة لا تدخل صف الرجال ويدل حديث أنس في الباب الذي بعده على أن الصبي الواحد يصف مع الرجال وترجم عليه البخاري فقال : المرأة تكون وحدها صفاً . ثم رأيت في " البحر " (١ - ٣٥٣) فقال : و ظاهر حديث أنس أنه يسوي بين الرجل و الصبي ويكونان خلفه فإنه قال : فصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز مني وراءنا . ويقتضي أن الصبي الواحد لا يكون منفرداً عن صف الرجال بل يدخل في صفهم بخلاف المرأة الواحدة فإنها تتأخر عن الصفوف كجاءتهن اه مختصراً . وبالجمله مفاد الحديث هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله كما ذكر في " الدر المختار " ومأخذه قول صاحب " البحر " الذي حكيناه آنفاً ، ولعله لم ينقل من الأئمة فيه شيء كما يظهر من كلام ابن عابدين أيضاً . وإن كان صبيان فصاعداً فيستفاد حكمه من حديث « ليليني منكم أولو الأحلام والنهى » وقد تقدم كما استدلل به صاحب " الهداية " وصاحب " البحر " وغيرهما . مذهب أبي حنيفة ومحمد أن الإمام يتقدم الرجلين ، وعن أبي يوسف بتوسطهما كما ذكره صاحب " الهدائع " (١ - ١٥٨) وصاحب " الهداية " وغيرهما كما روى ذلك عن ابن مسعود كما ذكره الترمذي في هذا الباب ، وفي " الدر المختار " في (باب الإمامة) وقال في " الهداية " : والأثر - أى أثر ابن مسعود - داليل الإباحة ، ولا بن الهمام فيه بحث طويل راجع " للفتح " (١ - ٢٥٢) : لو توسط اثنين كره تزيهاً ونهرياً لو أكثر .

فائدة : قال الشيخ : الحديث الساكت عن العذر لا يحمل على المعذور بدون ضيق . كذا في " العرف الشدى " بلفظه وهو غير واضح ولذا لم أخيره ، والمراد فيما أرى أن الحديث الساكت عن العذر لا يحمل عليه إلا إذا ضاق حمله على الظاهر بمعنى لا يتأول فيه من غير ضرورة ، ولعل غرض الشيخ

سمرة حديث غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا : إذا كانوا ثلاثة قام رجلان خلف الإمام . وروى عن ابن مسعود أنه صلى بعاقمة والأسود فأقام عدم رضائه بما أجيب عن أثر ابن مسعود من أنه محمول على ضيق المكان كما حكاه صاحب " الهدائع " عن إبراهيم النخعي .

قوله : وقد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وصله مسلم في " صحيحه " في (باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع) (١ - ٢٠٢) من ثلاث طرق موقوفاً ومرفوعاً ، ورواه أبو داود أيضاً مرفوعاً ، وقد أجازوا عنه بثلاثة وجوه ذكرها الزيلعي في " نصب الراية " (٢ - ٣٤) الأول : أنه لم يبلغه حديث أنس الآتي . الثاني : أنه كان لضيق المسجد أسنده الطحاوي عن ابن سيرين . الثالث : أنه رأى النبي ﷺ يصلي وأبوذر عن يمينه كل واحد يصلي لنفسه فقام ابن مسعود خلفها فأرماً إليه النبي ﷺ بشماله فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف قاله البيهقي في " المعرفة " . وقال الحازمي : إنه منسوخ . قال الشيخ : قال بعضهم (أراد به طائفة من غير المقادير الذي أصبح شغلهم الطعن في أئمة الدين والازدراء بأئمة المسلمين هدامهم الله للانصاف) : لم يبلغ ابن مسعود حكم تقديم الإمام على الإثنين كما لم يبلغه نسخ التطبيق في الركوع . وكذلك لعمله لم ير رفع اليدين قول الركوع وبعد الركوع لقصر قامته وقال : هذا قول من وصل في الجهل غايته فإن رفع اليدين يعمل به كل يوم وإيلة مرات كثيرة فكيف خفي على مثله ولا يقول مثله عاقل ، وأما التطبيق فروى عن علي رضي الله عنه أيضاً بسند حسن كما اعترف به الحافظ ابن حجر في " الفتح " (٢ - ٢٢٧) روى ابن أبي شبة عن طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال : إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا يعني وصعت يديك على ركبتيك وإن شئت طهقت ، وإسناده حسن . وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير وبدل على أنه ليس بمحرام

أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره . ورواه عن النبي ﷺ .

كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالاعادة انتهى كلام الحافظ .

فلعلها حملا للنسخ على الرخصة . سيأتي نهذاً من مسألة التطهيق في رفع اليدين ،

والشيخ فيه كلام طويل في "نيل للفرقدين" فليراجع . قال الشيخ : وأما ما ذكره

الترمذي عنه في هذا الباب فهو واقعة حال ، ولعله تأسى فيه بالنبي ﷺ في

واقعة قد مضت له معه ﷺ ولا يجعله سنة هذا ظاهر في أن الشيخ رحمه الله

لم يرض بتأويلات القوم وظنه من باب الرخصة والجواز وقد ثبت في موضعه

أن رسول الله ﷺ ربما فعل ما فيه كراهة للتنزيه بياناً للجواز فلا يبعد أن

فعله مرة لبيان الجواز وتأسى به عهد الله بن مسعود ذلك الخبر فقيه الصحابة .

وذكر صاحب " الدر المختار " أن التوسط بين الإثنين يكره تنزيهاً كما تقدم

على أن صاحب " الهداية " جعله للإباحة فيحتمل مع الكراهة التنزيهية أو بدونها

وإن ناقشه فيه ابن الهمام . وبالجملية في المحل مجال واسع ومحامل صحيحة فتفويق

السهام في مثله وشفاء الصدور بإهداء الغيظ الكامن عند تحييق الفرصة وسوء الأدب

مع الأكابر لا يصدر إلا ممن برئ له على عقله وفهمه ودينه معاً والله يقول الحق

وهو يهدي السبيل . ثم رأيت لفظ الشيخ في بعض مذكراته : والذي يظهر

أن ابن مسعود رضي الله عنه وقع له مثل ذلك مع النبي ﷺ في مثل هذه الحالة

مع التطهيق والتوسط بين الإثنين ففعله في مثله كترك أبي محذورة جز الناصية

وأخبر زر الجيب أو التوسط لكون الجماعة ناقصة كجماعة النساء ، والظاهر أنه

فعله مطابقة للحكاية مع المحكي عنه ، ثم رأيت في "هدائع الفوائد" أن أحدهما كان

غير بالغ وكذلك المسألة عندهم فيه من (٤ - ٩١) انتهى ما ذكره الشيخ

رحمه الله فاغتنمه شاكراً . وفي " التلخيص الحبير " (ص - ٧٢) في (باب الأذان)

هزاه إلى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : من صلى

بأرض فلاة صلى على يمينه ملك وعلى شماله ملك وإن أذن وأقام الصلاة صلى

وقد تكلم بعض الناس في اسماعيل بن مسلم من قبل حفظه .

(باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء)

حدثنا اسحاق الأنصاري نا معن نا مالك هو اسحاق بن عبد الله ابن أبي

وراه من الملائكة أمثال الجهال . وهو موقوف على ابن المسيب وقد أخرج نحوه مرفوعاً من طرق في بعضها كلام فليراجع ، والشيخ رحمه الله يستأنس به لتوسط الإمام بين الاثنين فافهمه وبالله التوفيق .

قوله : وقد تكلم بعض الناس في اسماعيل بن مسلم الخ . اسمعيل بن مسلم : اثنان في رجال الستة . وهناك عدة من غير رجال الستة من نفس طهقتهم أحدهما : عهدي وهو ثقة هو أبو محمد اسمعيل بن مسلم المكي البصري القاضي من رجال "مسلم" ، قال الحافظ في "التقريب" : ثقة من السادسة ترجمته في "التهذيب" (١ - ٣٣١) . والثاني : مكي وهو ساقط وهو أبو اسحاق اسمعيل بن مسلم المكي للبصري من رجال "الترمذي" و"ابن ماجه" سكن مكة - أي سنين - ولكثرة مجاورته قيل له مكي ، كان فقيهاً مفتياً كما في "التهذيب" ، وفي "التقريب" : وكان فقيهاً ضعيفاً في الحديث من الخامسة اهـ . قال في "التهذيب" (١ - ٣٣٣) : وذكره العقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء . وقال ابن سعد : قال محمد بن عبد الله الأنصاري : كان له رأى وفوى وبصر وحفظ للحديث فكتب عنه لنهايته اهـ . ذكره ابن سعد في "طبقاته" (٧ - ق ق ٣٤) وذكر أيضاً عن الأنصاري ما يدل على أنه رجح على مثل يونس بن عبيد شيخه ، وهو المذكور هنا وقد وثقه الترمذي في بعض المواضع من "جامعه" .

— : باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء : —

لم يشرحه في "العرف الشدي" غناء بما ذكره في الباب السابق وإنما

طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته فأكل منه ثم قال : « قوموا فلنصل بكم » قال أنس : فقممت إلى حصير لنا أوردناه بشرح ماخص واكتفيذا بما هو الأهم .

قوله : إن جدته مليكة ، مليكة بضم الميم وفتح اللام تصغير ملكة ، والضمير في جدته إما يعود على اسحاق بن عبد الله — وجزم به ابن عبد البر و عهد الحق وعياض وصححه النووي — وإما يعود على أنس وبه قال ابن سعد و ابن منده وابن الحصار ، وكل من الاحتمالين مؤيد برواية ولا تنافي بين كون مليكة جدة أنس وبين كونها جدة اسحاق بل هي جدتها جدة أنس من قبل أمه أم سليم وجدة لاسحاق من قبل الأب أي عبد الله بن أبي طلحة ، قال ابن سعد في " الطبقات " : تزوج أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس بن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير ، وعهد الله هو والد اسحاق راوى حديث الباب ، ومليكة هي أم سليم . وبالجمله هذا الحديث يحتمل كلا الأمرين ثم ما رواه البخاري في أبواب الصفوف من رواية أن أمى أم سليم خلفنا فيحتمل أن تكون واقعة أخرى فلا يجزم بالاحتمال الثاني . هذا ماخص ما أفاده في " العمدة " (٢ — ٢٧٨ و ٢٧٩) و " الفتح " (١ — ٤١١) و " نصب الرأية " (٢ — ٣٥) وتبين من ذلك كله أن من قال هي جدة اسحاق وليس هي جدة أنس بل هي أم أنس وهي أم سليم فخطأ صرح به ابن عبد البر في " الاستيعاب " وكذا غير واحد ، واسم أم سليم كما تقدم في الطهارة انغميصاء أو الرميصاء أو سهلة أو أنيفة أو أمية ، فما يقوله الحافظ في " الفتح " (١ — ٤١١) : ومقتضى كلام من أعاد الضمير في جدته إلى اسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة آه فغير صحيح وليس ذلك مقتضى كلامهم فهذا ابن عبد البر يجزم بأن الضمير عائد على اسحق ومع ذلك يصرح في " الاستيعاب " بأن من قال أنها — أي مليكة — أم سليم وقيل أم حرام لا يصح اهـ .

قد اسود من طول ما لبس فنضجته بالماء فقام عليه رسول الله ﷺ وصنفك عليه أنا واليتيم وراه والعجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث صحيح والعمل عليه عند أهل العلم قالوا : إذا كان مع الإمام رجل وامرأة قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفها .

قوله : من طول ما لبس ، معناه من كثرة تمتعه به لطول الزمان ، وأصل مادة اللبس يدل على المخالطة والمداخلة وليس هو من لبس الثوب فلا يصح الاستدلال به على منع افتراش الحرير لأجل النهي عن لبس الحرير ، هذا ملخص ما أفاده البدر العيني .

قوله : فنضجته بالماء ، النضج هنا هو الرش وذلك لأجل تليين الحصى أو إزالة الوسخ لأنه اسود من كثرة الاستعمال ، وقيل : أو للتطهير وليس بذلك لأن النضج للتطهير لا يكفي وبالأخص في مثل الحصى كما هو مذهب الجمهور اللهم إلا عند المالكية يكفي النضج في المشكوك ، هذا ملخص ما قالوا . قال الراقم : ويحتمل أن يكون النضج بمعنى الغسل وهو أبغ في التنظيف ولا يلزم الرش للتنظيف لأن بالرش يرداد الوسخ وينتشر ويلوث به الثياب ، وكذلك هو أوفق بالتطهير ، نعم إن كان للتليين فيكفي الرش كما هو مشاهد والله أعلم .

قوله : واليتيم ، هو حميرة بن أبي حميرة مولى رسول الله ﷺ له ولأبيه حميرة ، واسم أبي حميرة سعد الحميري على الصحيح أنظر التفصيل في "العمدة" (٢ - ٢٨٠) .

قوله : والعجوز ، هي مايسة المذكورة في أول الحديث وراجع لتفصيل فوائده المستنبطة "العمدة" (٢ - ٢٨٠ و ٢٨١) واكتفينا من شرح كلمات الحديث والفوائد بما كان أهم في هذا الباب وأوفق بالموضوع ، وبالجملة فمنها (م - ٤١)

وقد أحتج بعض الناس بهذا الحديث في اجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وحده . وقالوا: إن الصبي لم تكن له صلاة، وكان أنس خلف النبي ﷺ وحده وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن النبي ﷺ أقامه مع اليتيم خلفه ، فلولا أن النبي ﷺ جعل لليتيم صلاة لما أقام اليتيم معه ولا أقامه عن يمينه . وقد روى عن موسى بن أنس عن أنس: « أنه صلى مع النبي ﷺ فأقامه عن يمينه » . وفي هذا الحديث دلالة أنه إنما صلى تطوعاً أراد ادخال البركة عليهم .

—: باب من أحق بالإمامة :—

قيام الصبي إذا كان واحداً مع الرجال في صف واحد ، وتأخر النساء عن الرجال ، وقيام المرأة خلف صف الرجال وإن كانت مفردة وإنها لا تكره كما تكره قيام الرجل أو الصبي وحده، وأن إمامة النساء لا تصح لأن الإمامة تقتضي التقدم وإنما يجب عليها التأخر ، وإليه ذهب الجمهور خلافاً للطبري وأبي ثور في إجازتهما الإمامة مطلقاً أو في التراويح خاصة ، وفيه صحة الصلاة الصبي المميز ، وفيه جواز النافلة جماعة في غير التراويح ، وفيه تفصيل في كتب فقهاؤنا وراجع لوقية الفوائد والأبحاث شرحي الهدر والشهاب .

—: باب من أحق بالإمامة :—

الإمامة صغرى وكبرى فالكبرى هي تولى أمور المسلمين واستحقاق تصرف عام ، والكبرى تحقيقها في علم الكلام ، وأما الصغرى فحل تحقيقها كتب الفقه وقد ذكر في " الدر المختار " وشرحه نهذاً من أحكام الكبرى أيضاً وهي الخلافة واشترطوا لها أن يكون الإمام قرشياً وفي " التحرير المختار " (١ - ٦٨) عن أبي حنيفة أنه لا يشترط ، نقله عن " شرح الحموى على الأشباه " في الفن الثالث ، حكاه عن الطرطوسي في كتابه " نعمة الترك فيما يجب أن يعمل به في الملك " قال : قال الإمام وأصحابه : لا يشترط في صحة تولية السلطان أن

حدثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش ح وثنا محمود بن غيلان نا أبو معاوية يكون قرشياً ولا يجتهداً ولا عدلاً آه . ثم حكى عن الشافعية اشتراط ذلك كله فليراجع من شاء . قال الشيخ : واختاره إمام الحرمين أيضاً . وأما الصغرى فهي كون الإمام ضامناً لصلاة من يقتدى خلفه وهذا الضمان مختلف في مفهومه بين الحنفية والشافعية ، وقد سبق نبذ منه وسيأتى إن شاء الله أيضاً وكان في عهد السلف الإمام في الكبرى والصغرى واحداً فكان الخليفة يؤم الناس ويخطب ويتولى أمورهم ثم تغيرت الحال وافترق منصب الكبرى والصغرى في بلاد الإسلام من أزمان متطاولة فإلى الله المشتكى . وحديث الباب لم يخرج به البخارى لأن مداره على اسمعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج وليساً جميعاً منه شرط البخارى ، وقد نقل ابن أبى حاتم في "العلل" عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث . قال الحافظ في "الفتح" (٢ - ١٤٢) : غير أنه تعرض للمسألة فترجم عليها بآبين فقال : (باب إذا استورا في القراءة فليؤمهم أكبرهم) . واختلفوا فيمن أولى بالإمامة فقال طائفة : الأعمى بالسنة أى بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القراءة مانحوز به الصلاة ، وبه قال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والشافعي والجمهور . وقال طائفة : الأقرأ أى أعلمهم بالقراءة وكيفية أداء حروفها ، وإليه ذهب أبو يوسف وأحمد وإسحاق والشافعية في وجه ، هذا ملخص ما في "العمدة" (٢ - ٧٣٢) . قال الرافى : وعند الشافعية خمسة أوجه وأصحها تقديم الأفقه كما قاله النووى في "شرح المذهب" (٤ - ٢٨٢) وشرح "مسلم" وهو الموافق لما ذكره في "العمدة" من مذهب الشافعى ، وعن أحمد مثل الجمهور كما في "الروض المربع" . واحتج صاحب "الهداية" بحديث الباب وجعله دليلاً للمختار عنده حيث قال بعد ما استدلل به : وأقرؤهم كان أعلمهم لأنهم كانوا يتلقونه بأحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا اليوم فقدمنا الأعمى اه . وقد سبقه إلى ذلك صاحب "المبسوط"

وابن نمير عن الأعمش عن اسماعيل بن رجاء الزبيدي عن أوس بن ضمعج كما حكاه الهذر العيني في "العمدة" (٢ - ٧٣٢) وبمثله تأول ابن رشد في "الهداية" والخطابي في "المعالم" هل كل من المالكية والشافعية حين تصدى لتأويله . قال الشيخ : وكان الأولى أن يجيب عنه لا أن يحتج به فإن ظاهر الحديث يخالف أبا حنيفة . وقال : إن معنى الأقرأ في الحديث من كان أحفظهم للقرآن ، وبهذا المعنى استعمل لفظ القراء في حديث قتلى بن معونة كما روى البخاري في الصلاة وفي المغازي وفي الدعوات والاعتصام وغيرها حديث شهداء بنر معونة مطولاً ومختصراً ، ومن لفظه في غزوة ذي الرجب (٢ - ٥٨٦) عن أنس بن مالك أن رجلاً وذكوان وعصبة وهن لحيان استمدوا رسول الله ﷺ على عدوهم فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القراء في زمانهم كانوا يحفظون بالنهار ويصلون بالليل حتى كانوا ينر معونة قتلوهم غدراً الخ ، ونسمى هذه سرية للقراء ، وبنر معونة في بلاد هزبل بين مكة وعسفان . قال الهذر العيني وغيره وكذا في وقعة البامة (١) كما في "الصحيح" (٢ - ٧٤٥) عن زيد بن ثابت قال أرسل إلى أبوبكر مقتل أهل البامة فإذا عمر بن الخطاب عنده قال أبوبكر : إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم البامة بقراء القرآن وإني أخشى أن استحر القتل بالقراء بالمواطن فذهب كثير من القرآن الخ . أنظر للصحيح من (باب جمع القرآن) فأريد من القراء هنا وهناك من كان أحفظهم القرآن وأكثرهم حفظاً له . و

(١) غزوة البامة في عهد أبي بكر لقتال بني حنيفة وفيها قتل مسيلمة الكذاب قتله وجش بن حرب قاتل حمزة رضي الله عنه ، والبامة مدينة على مرحلتين من الطائف وهي معدودة من نجد كما في "معجم البلدان" لياقوت ، وعن أنس في الصحيح (٢ - ٥٨٤) أنه قتل منهم - أي الأنصار - يوم أحد سهون ويوم بنر معونة سهون ويوم البامة سهون الخ .

قال : سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول قال رسول الله ﷺ : « يؤم القوم بقول البدر العيني في " العمدة " (٩ - ٣٠٤) : وقتل القراء يومئذٍ - أي في مقتل البامة - سبعائة وقيل أكثر اهـ . ثم إن ما ذكر الشيخ معنى الأقرأ ورد صريحاً في حديث عمرو بن مامة عند أبي داود في (باب من أحق بالإمامة) وفيه فلما أرادوا أن ينصرفوا قالوا : يا رسول الله من يؤمنا ؟ قال : أكثركم جمعاً للقرآن ، أو قال : أخذاً للقرآن الخ دون العرف الحادث أي من يحسن للقراءة بقواعد التجويد فلاذن لا صلة للفظ الأقرأ في حديث الباب بمورد النزاع حيث يأخذون الأقرأ في عبارات الفقهاء على ما اشتهر في العرف وإنما الأقرأ في الحديث من كان أكثرهم قرآناً لا أجودهم قراءة . ثم إن ابن الهمام أو رد على صاحب " الهداية " ابرادين في " الفتح " (١ - ٢٤٦) فقال : وهذا أولاً يقتضي في رجلين أحدهما متبحر في مسائل الصلاة والآخر متبحر في القراءة وسائر العلوم ومنها أحكام الكتاب : أن التقديم للثاني لكن المصريح به في الفروع عكسه بعد احسان القدر المسنون وثانياً يكون النص ساكناً عن الحال بين من انفرد بالعلم عن الأقرئية بعد إحسان القدر المسنون ومن انفرد عن الأقرئية عن العلم بل الحديث يتناول من اجتمع فيه الأقرئية والأعلمية إلا أن يدمى إرادة الأعلم فقط من الأقرأ فيكون مجازاً خلاف الظاهر انتهى ماخصاً ومختصراً ، ومما خص النظرين على ما تأملته : أن الأقرأ صار أعلم الكتاب و الصلاة يحتاج لها إلى أعلم السنة فكيف يقدم الأول على خلاف تصريحاتهم ، ولم يتناول النص من تخصص بأحدهما وسياق الحديث بيان ذلك لا غير والله أعلم . قال الشيخ : ويندفع النظر الأول بالنظر في أحوال الصحابة . والثاني بأن ذلك يكاد يكون نزاعاً لفظياً فإن صاحب " الهداية " لم يدع أن الأعلم هو الأقرأ والسلف كانوا يتعلمون مسائل السنة أبهاً كما كانوا يتعلمون أحكام الكتاب فلو كان أعلم بالكتاب يقدم إذا ساءى الآخر في العلم بالسنة . قال الراقم : حاصله

أقرأهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء
أنه قل من يوجد من بين الصحابة أن يأخذ الكتاب من غير أن يأخذ علم السنة
فكانوا يستقون من كلا المنهلين نعم ربما يفوق أحد منهم في واحد منها فإذا
استنوا في العلم بالسنة يقدم من غاق في علم الكتاب وإذا استنوا في علم الكتاب
يقدم من برع في السنة وهذا ظاهر لا يخفاء فيه .

ثم استدلل ابن الهمام من تلقائه لمختار الحنفية فقال في "فتح القدير" (١ -
٢٤٦) : وأحسن ما يستدل به لمختار المصنف حديث « مروا أبا بكر فليصل
بالناس » ، وكان ثمة من هو أفرا منه لأعلم . دلائل الأول قوله ﷺ : « أقرؤكم أبي » .
ودلائل الثاني قول أبي سعيد - الخدرى - : « كان أبو بكر أعلمنا » وهذا آخر
الأمرين من رسول الله ﷺ فيكون الممول عليه انتهى كلامه . قال الراقم :
أخرج الشيخان عن أبي سعيد الخدرى واللفظ للبخاري (١ - ٥١٦) قال :
خطب رسول الله ﷺ الناس فقال : « إن الله خير عهداً بين الدنيا وبين ما
عنده فاختار ذلك العهد ما عند الله قال : فهكى أبو بكر فتعجبنا لبكائه أن يخبر
رسول الله ﷺ عن عهد خير فكان رسول الله ﷺ هو الخير وكان أبو بكر
أعلمنا » إلى آخر الحديث وراجع من استدلال العلماء بأعلميته ما ذكره السيوطي
في " تاريخ الخلفاء " (ص - ١٦) . قال الراقم : وكذلك استدلل النووي
كما في " فتح الهاري " (٢ - ١٤٣) وابن كثير كما في " تاريخ الخلفاء "
للسيوطي ، ولفظ " التاريخ " : كان الصديق رضي الله عنه أقرأ الصحابة أي
أعلم بالقرآن لأنه ﷺ قدمه إماماً للصلاة بالصحابة رضي الله عنهم مع قوله : « يؤم
القوم أقرؤهم لكتاب الله » اهـ . وقد حكى الجافظ عن النووي مثله تقريباً ثم
قال : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر
كان أفقه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر لأنه الأفقه اهـ . و
انظر " عمدة القاري " (٢ - ٧٣٢ و ٧٣٣) . قال الشيخ : ثم تنبهت

فأعلمهم بالسلة فإن كانوا في السلة سواء فأقدمهم هجرة
 أن البخاري كذلك أشار إلى هذا الاستدلال حيث ذكر في (باب أهل العلم
 والفضل أحق بالإمامة) حديث إمامة أبي بكر في مرضه عليه السلام ، قال في "العمدة"
 (٢ - ٧٣٤) : مطابقتها للترجمة في قواه فأرماً النبي عليه السلام بيده إلى أبي بكر
 لأن إشارته إليه بالتقدم أمر له بالصلاة للقوم على سبيل الخلافة ولم يؤم إلا إليه
 لكونه أعلمهم وأفضاهم اهـ . قال الراقم : كان حديث إمامة أبي بكر بأمره
عليه السلام يكون ناسخاً لقوله : « يؤم القوم أقرؤهم » كما كان إمامته عليه السلام جالساً ناصحاً
 لقوله : « إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً » الخ والذي يظهر لي أن يقال
 أن غرض الحديث « يؤم القوم أقرؤهم » أي إذا كانوا في العلم سواء ، وهذا هو
 المذهب عندنا وعند الشافعية والمالكية جميعاً ، وقربته سياق الحديث : « فإن
 كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » . فهكرن في الجملة الأولى أن يؤم
 أقرؤهم إذا كانوا في العلم سواء وهذا لطيف فإذاً يكون حديث الباب حجة
 للجمهور بعد ما كان حجة عليهم والله أعلم .

ثم إن قيل : كيف اعتبر الفقهاء في وجوه الأولوية بالإمامة الحسن كما
 قال في "تنوير الأبهصار" : والأحق بالإمامة الأعم بأحكام الصلاة ثم الأحسن
 تلاوة للقراءة ثم الأورع ثم الأسن ثم الأحسن خلقاً ثم الأحسن وجهاً ثم الأشرف
 نسباً ثم الأنظف ثوباً اهـ . وزادوا من عداهم أيضاً ، وانظر "البدائع" (١ -
 ١٥٧ و ١٥٨) و "البحر" و "رد المختار" . وقد ذكر صاحب "الهدائع"
 وجه تقديم الأحسن وجهاً تكثير الجماعة . قلنا : إن الشريعة راعى تقديم
 ذوى الوقار والجميل ذو وقار ، ومن ههنا كان رسول الله عليه السلام يرسل دحية
 الكلبي إلى الملوك لجماله ووقاره .

قوله : فأقدمهم هجرة . الهجرة من جملة الأسباب المرجحة عند الشافعية
 وإن كانت هي في المرتبة السادسة عندهم كما في "شرح المذهب" مع اختلاف

فـ إن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنّاً ، بينهم فيه . فقالوا كانت الهجرة في عهد النبوة قبل فتح مكة هو الانتقال من مكة إلى المدينة وبعده الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة ، وفي حكمها تقديم أولاد المهاجرين على غيرهم . وقال الحنفية : لم يبق وجوب الهجرة بعد الفتح إلا على من أسلم في دار الحرب فيلزمه الهجرة إلى دار الإسلام . ولما انتسخ وجوب الهجرة وضعوا مكانها الهجرة عن الخطايا والهجرة عما نهى الله عنه كما في الحديث ، فهذه الهجرة هي الورع فلذا ذكروا في كتبهم الأورع بعد الأعم بالسنة . هذا ملخص ما في "الفتح" و"البحر" و"المجموع" و"شرح النووي على مسلم" وغيرها .

قوله : فأكبرهم سنّاً ؛ ذكر أصحاب المذاهب كبر السن في المرتبة الرابعة ودليله أيضاً حديث مالك بن الحويرث في الصحاح وفيه : « وإذا حضرت الصلاة فايؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » واللفظ للبخاري في (باب إذا استنوا في القراءة فايؤمهم أكبرهم) . وعند أبي داود فيه من طريق اسمعيل عن خالد عن أبي قلابة قال خالد : قلت لأبي قلابة فأين القرآن ؟ قال : إنها كانا متقاربين . وفي طريق آخر عنده : « وكنا يومئذ متقاربين في العلم » وعله صاحب "البدائع" بأن من امتد عمره في الإسلام كان أكثر طاعة فيدل أن المراد به الأقدم إسلاماً . ويؤيده حديث "الصحيحين" : « فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاماً » وكذا عله النووي في "شرح المذهب" وهذا يرجع إلى الورع ، وكلامهم ظاهر في تقديم الأورع على الأسن وعلى التفريق بينهما ، ولذا لم يرضه بعضهم وجعل قدم الإسلام مرجحاً آخر جمعاً بين روايات الحديث وأقوال الفقهاء عامة وهو أحسن والله أعلم ، ووجهه كما قال الفخر الزبلي : أن الأكبر سنّاً يكون أخشع قلباً عادة وأعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر فيكون في تقديمه تكثير الجماعة ، حكاه ابن عابدين (١) -

ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكريمه في بيته
(٥٢١) ، وكذا علله ابن قدامة في " المغني " فقال : ولأن الأسن أحق بالتوقير
والتقديم ، وكذلك قال النبي ﷺ لعبد الرحمن بن سهل لما تكلم في أخيه :
« كبير كبير » .

ثم إن ما ذكره في حديث الباب من وجوه الفضل وأسباب الترجيح
هذه الوجوه الأربعة ، وزاد العلماء من أرباب المذاهب أوصافاً أخرى اعتباراً
بأغراض الشارع وتعليلاً بالوصف الملائم هناك فأوصلها الحنفية إلى اثني عشر وصفاً
وقد تقدم منها ثمانية ، وانظر تفصيلها في " الفتح " و " البحر " و " رد المختار " .
وقال النووي : من الشافعية في " شرح المذهب " : قال أصحابنا : الأسباب المرجحة
في الإمامة ستة : الفقه ، والقراءة ، والورع ، والسبق ، والنسب ، والهجرة اه
(٢٨٠ - ٤) . ثم زادوا وجوهاً أخرى انظر " شرح المذهب " (٢٨٣ - ٤)
وقريب من الشافعية في وجوه الأولوية مذهب أحمد كما في " المغني " (٢ - ١٩)
و (٢٠) ولم ينقح لي مذهب المالكية في الأسباب المرجحة كلها إلا ما ذكره
من تقديم الأفقه على الأقرأ ، نعم قالوا : إن للسبق حقاً وإن للصالح والورع
حقاً كما في " المدونة " في مواضع . ثم إنه اجتمعت هذه الفضائل كلها واستووا
فيها فالحكم عند الحنفية كما في " الدر المختار " والشافعية كما في " المجموع " و
الحنابلة كما في " المغني " كلهم الساحة عند الرضا والاقتراع عند التنافس ، و
في " الدر المختار " : أو الخيار إلى القوم آه .

قوله : ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكريمه إلا بإذنه .
التكرمة - يفتح التاء وكسر الراء - : الفراش والسرير وما يعد لإكرامه
من وطأ ونحوه ، قاله الخطابي وغيره . السلطان يستعمل مصدراً وصيغة صفة
وأريد هنا الأول . قال الفقهاء كما في " شرح مسلم " : (١ - ٢٣٦) ذكر
(م - ٤٢)

إلا بإذنه . قال محمود قال ابن نمير في حديثه أقدمهم سنأ . وفي الباب عن أصحابنا وغيرهم أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره وإن كان ذلك الغير أفقه وأقرأ وأورع وأفضل منه ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه اه مختصراً . ومثله في " الدر المختار " وشرحه من كتبنا .

وبالجملة فحق الزائر أن لا يتقدم في الصلاة ، نعم على القوم والإمام الراتب أن يقدمه إن كان أحق بالإمامة علماً وفضلاً ، وهذا شبيه ما رواه مسلم من حديث ابن عمر مرفوعاً ولفظه : « لا تمنعوا إمام الله مساجد الله » وفي " الصحيحين " من حديثه مرفوعاً : « إذا استأذنتكم إحداكم إمرأته إلى المسجد فلا يمنعها » و اللفظ لمسلم ، وفي رواية لها « إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن » . عن عائشة عند الشيخين : « لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل ، فأمر الأزواج أن لا يمنعهن إذا أردن ومع هذا فرغب النساء في صلاتهن في البيوت والمخدع ، كما أخرج أبو داود في " سننه " عن ابن مسعود مرفوعاً : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » . و اسناده على شرط مسلم كما قال في " المجموع " (٤ - ١٩٨) وقد تقدم بيان مذهب الحنفية والشافعية في ذلك ، وفي هذا الباب آثار وأخبار أخرجهما العيني في " العمدة " (٣ - ٢٢٨) وابن حجر في " الفتوح " (٢ - ٢٩٠) فليراجعها مع شاء . وبالجملة مثل هذه الأمور يتكون نظامها بالجهتين فالشارع أمر كلاً بما يليق بشأنه .

قوله : إلا بإذنه . قال الشيخ : قيل : استثناء من الجملتين جميعاً وقيل من الأخيرة فقط . قال الراقم : القائل هو ابن الملك كما في " فتح الملهم " لشيخنا ، ولعله عن " المرقاة " والقول الثاني لم أنف على تعيين قائله ونقله في " المنتقى "

أبي سعيد وأنس بن مالك ومالك بن الحويرث وعمر بن سلامة . قال أبو عيسى :
 وجديث أبي مسعود حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا :
 كذلك مهماً والله أعلم . قال الراقم : وحكى الترمذي نفسه عن أحمد أن
 الإذن في الكل ، ويؤيده ما رواه سعيد بن منصور وفيه : « لا يؤم الرجل
 للرجل في سلطانه إلا بأذنه » نقله المجد ابن تيمية في " المنتقى " فثبت أن الإذن
 في الكل وسقط الاجتهال الآخر .

مسألة : أوردها الشيخ هنا استطراداً ومناسبة في الجملة بقوله : " ولا يؤم
 الرجل الخ " حيث قد يتفق ذلك عند النزاور وقد تقدم بيان المسألة بأبسط من
 هنا في (باب التسمية في الوضوء) في الجزء الأول فراجع قال : الاقتداء
 بخلف المخالف في الفروع من اتباع الأئمة الأربعة جائز مطلقاً من غير كراهة
 وهو الظاهر . وحكى الشيخ ابن الهمام في " الفتح " (١ - ٣١١) عن شيخه
 الشيخ سراج الدين قارئ " الهداية " أنه كان يذكر أن يكون فساد الصلاة بذلك
 مروياً عن المتقدمين . وكذا ذكره الشاه عبد العزيز الدهاوي في " فتاواه " .
 واعتراض ابن الهمام عليه بمسألة تحرى القبلة (أنظر تفصيلها فيما سلف) في
 " الجامع الصغير " لا يرد فإنه ليس موفى ما في " الجامع الصغير " من مسألة
 التحرى على ما يزعمه ابن الهمام حيث الاختلاف في مثل ذلك خلاف في داخل
 الصلاة وذلك بنافي موضوع الإمامة والإقتداء . قال الراقم : ورده الشيخ
 فيما سبق بنحو آخر ، ولعل هذا المصحح أقوى من السابق والكل سائق ، ولفظ
 " العرف الشدي " : أقول إن موفى ما في " الجامع الصغير " ليس على ما زعم
 الشيخ ابن الهمام فإنه خلاف المتابعة في داخل الصلاة اهـ . فغيرته إلى ما ترى
 إيضاحاً لغرض الشيخ على ما فهمته . قال الراقم : ومن العجيب أن ابن الهمام
 يتحمل جواز الاقتداء بخلف مخالف في كثير من الأصول وخلف مهتدع ما لم
 يبلغ اهتداعه إلى الكفر ثم لم يتخلص كلامه في جوازه خلف من يخالف في

أحق الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة وقالوا : صاحب المنزل أحق بالإمامة . وقال بعضهم : إذا أذن صاحب المنزل لغيره فلا بأس أن يصل الفروع مطلقاً فيقول في "الفتح" (١ - ٢٤٧) الإقتداء بأهل الأهواء جائز إلا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والقاتل بخلق القرآن والخطابية والمشبهة وجملة : أن من كان من أهل قبلتنا ولم يغفل حتى لم يحكم بكفره تجوز الصلاة خلفه وتكره إلى آخر ما قال ثم يبحث في (باب الوتر) (١ - ٣١١) في اقتداء الحنفى بخلف الشافعى ويضيق فيه الأمر ويميل إلى بعض قيود فراجع . وبالجملة فتوسعه مع أهل الهوى وتحجره مع أهل التقوى يكاد يكون من قبيل طرف القبيضين . وإذا تحمل الأمر مع أولاء من أهل الهوى فأولى أن يحتمل مع هؤلاء أهل التقوى من أتباع أئمة الهدى والله الموفق . وأما كتب الفتاوى ففيها اختلاف في المسألة انظر هذه الأقوال المختلفة لشيخ الإسلام وقاضى خان والهندوانى وغيرهم في "فتح القدير" (١ - ٣١١) و"البنية" حل هامش "الفتح" فى بعضها صحة الصلاة وإن لم يتحرز الإمام فى الخلافات ، وفى بعضها صحتها إن نحامى مواضع الخلاف ، وفى بعض كتب المذهبين - أى الحنفية والشافعية - عدم الجواز عند مشاهدة المقتدى من حال إمامه ما ينقص به الوضوء عند المقتدى كشافعى يرى أن الإمام الحنفى مس المرأة أو الذكر ولم يتوضأ ثم يقتدى به . والجواز إذا لم ير ذلك من غير أن يكون مأموراً مكلفاً بالسؤال عن حال الإمام . وقال الشيخ : وقد أجمع السلف عملاً على جواز الإقتداء مطلقاً من غير تكبر ولا خلاف فكان يقتدى بعضهم خلف بعض مع اختلافهم فى الفروع من غير تكبر ولا سرال من الإمام : هل توافقت فى الفروع وهل صدر منك كذا وكذا؟ . ثم قال طائفة من أرباب الفتيا أن العبرة فى موضع الخلاف لرأى الإمام وقيل لرأى المقتدى . قال الشيخ : والحق عندى ما ذكرت وليس ذلك خروجاً عن المذهب بل هو المذهب .

بهم وكرهه بعضهم . وقالوا : السنة أن يصلي صاحب البيت . قال أحمد بن حنبل : وقول النبي ﷺ : لا يؤم الرجل في ساططه ولا يجاس على تكريمته في

واقعة قال الشيخ : ذكر ابن خاكان في "تاريخه" أن الدامغانى الحنفى مر بمسجد الأستاذ أبى اسحاق الشيرازى عند صلاة المغرب فدخل المسجد فأشار الأستاذ أبو اسحاق إلى المؤذن أن لا يرجع في أذانه وقدم الدامغانى فصلى بهم صلاة الشافعية . قال الراقم : لم يذكره في ترجمة الشيرازى ولم يترجم للدامغانى فلملحه ذكر في موضع آخر من كتابه استطراداً ثم رأيت الواقعة بعينها بين القاضى أبى عاصم العامرى الحنفى وبين القفال الشافعى في "شرح الطحاوى على الدر المختار" (١ - ٥٠) فيحتمل أن يكون الواقعة بينهما لا بين الدامغانى والشيرازى والله أعلم .

قال الراقم : أحببت أن أذكر بعض عبارات أصحاب المذاهب في هذه المسألة كي يتضح الموضوع وإن كان في ما ذكرت في (باب التسمية) وما ذكره الشيخ هناك وهنا غنى في أصل المسألة وبالله التوفيق . قال الموفق ابن قدامة في "المغنى" (٢ - ٢٧) : وأما المخالفون في الفروع كأصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكروهة نص عليه أحمد ، لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم يزل بعضهم بأنهم ببعض مع اختلافهم في الفروع فكان ذلك إجماعاً ، ولأن المخالف إما أن يكون مصيباً في اجتهاده فله أجران أجر لاجتهاده وأجر لإصابته ، أو مخطئاً فله أجر على اجتهاده ولا إثم عليه في الخطأ لأنه محطوط عنه . فإن علم أنه يترك ركناً أو شرطاً يعتقد المأموم دون الإمام فظاهر كلام أحمد صحة الإتمام به ثم قال أبو عبد الله - أى أحمد - : لو أن رجلاً لم ير الوضوء من الدم لم يصل خلفه ؟ ثم قال : نحن نرى الوضوء من الدم فلا نصلى لخلف سعيد بن المسيب ومالك ومن سهل في الدم ، أى بلى آه . ومثله في "شرح المقنع" للشمس ابن قدامة . وقال

بيته إلا بإذنه فإذا أذن فأرجو أن الإذن في الكل ولم يربه بأساً إذا أذن له أن يصلي به .

النووي في "شرح المذهب" (٤ - ٢٨٨ و ٢٨٩) : الاقتداء بأصحاب المذاهب المخالفين فيه أربعة أوجه : أحدها الصحة مطلقاً قاله القفال ، والثاني : لا يصح مطلقاً قاله أبو إسحاق الإسفرائيني ، والثالث : إن أتى بما نعتبره نحن لصحة الصلاة صح وإن ترك شيئاً منه أو شككنا في تركه لم يصح ، والرابع : وهو الأصح وبه قال أبو إسحاق المروزي وأبو حامد الإسفرائيني والبنديجي وأبو الطيب والأكثرون : إن تحققنا تركه لشيء نعتبره لم يصح وإن تحققنا الإتيان بجميعه أو شككنا صح انتهى مختصراً ومابعداً . ومثله ذكره في (١ - ٢٠٢ و ٢٠٣) من "شرح المذهب" . وقال الإمام أبو بكر الرازي الحنفي : إن اقتداء الحنفي بمن يسلم على رأس الركعتين في الوتر يجوز ويصلي معه بقبته ، لأن إمامه لم يخرج به سلامه عنده لأنه مجتهد فيه كما لو اقتدى بإمام قد رصف يقتضي صحة الاقتداء وإن علم منه ما يزعم به فساد صلاته بعد كون الفصل مجتهداً فيه اهـ حكاه ابن الهمام في "الفتح" (١ - ٣١١) . وقد حكى ابن عابدين الشامي أقوالاً عديدة من متأخري الحنفية في "رد المحتار" ثم قال : والذي يميل إليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالمخالف ما لم يكن خبر مراعى في الفرائض لأن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا أئمة مجتهدين وهم يصلون خلف إمام واحد مع نهان مذاهبهم اهـ (١ - ٥٢٧) . قال الراقم : وكفى قول الجصاص السابق حجة في الجواز مطلقاً وكذا قول سراج الدين قارئ "الهداية" بأنه لم ينقل فساد الصلاة في مثله عن المتقدمين . وكان يعتقد قول أبي بكر الرازي الجصاص كما حكاه ابن الهمام . هذا ولم يتيسر لي نقل في الباب من كتب المالكية بعد . والله الأمر من قبل ومن بعد .

(باب ما جاء اذا أم أحدكم الناس فليخفف)

حدثنا قتيبة بن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والضعيف والمرضى فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء » . وفي الباب عن عدي بن حاتم

— : باب ما جاء إذا أم أحدكم بالناس فليخفف : —

قال الشيخ : التخفيف إنما يظهر في القراءة لا في الركوع والسجود و تعديل الأركان كما هو معلوم من عمل صاحب الشريعة ، بوضحه حديث أنس الذي يأتي بعده عند المؤلف « وأوضح منه حديثه عند أبي داود في (باب طول القيام من الركوع) قال : « ما صليت خلف رجل أوجز صلاة مع رسول الله ﷺ في تمام وكان رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوهم ثم يكبر ويسجد وكان يقعد بين السجدين حتى نقول قد أوهم » . ونفس حديث أنس رواه الشيخان غير أن الغرض أنه وقع في رواية أبي داود القطعة الأخيرة كالشرح للقطعة الأولى ، وأيضاً بوضحه ما رواه أحمد في " مسنده " (٣ - ١٦٢) عن إبراهيم بن عمر بن كهسان عن أبيه عن وهب ابن مانوس عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك قال : « ما رأيت أحداً أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذا الغلام ، يعني عمر بن عبد العزيز . قال فحزرتنا في الركوع عشر تسبيحات وفي السجود عشر تسبيحات اه ورواه أبو داود في مقدار الركوع والسجود وكذا النسائي . وبالجملة ليس معنى الإيجاز والتخفيف أن لا يقيم الركوع والسجود أو يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح فيها بل المطلوب في الصلاة كلها التوادة والآناء والخشوع دون الاجفال والاستعجال ، أو الحذف والاختلال ، والأحاديث التي أشار إليه الترمذي في الباب مما يوضح هذا المعنى وبالأخص حديث البراء ورواه البخاري ومسلم و

وأنس وجابر بن سمرة ومالك بن عبد الله وأبي واقد وعثمان بن أبي العاص و
أبي مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة
حديث حسن صحيح ، وهو قول أكثر أهل العلم اختاروا : أن لا يطيل الإمام

فيما ذكرنا كفاية والله الموفق . قال الراقم : قال الشيخ تقي الدين - ابن دقيق
العيد - في شرح " العمدة " : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد
يكون الشيء طويلاً بالنسبة إلى عادة قوم ، وقد يكون خفيفاً بالنسبة إلى عادة
آخرين ، وقد قال بعض الفقهاء : إنه لا يزيد الإمام على ثلاث تسييحات في
الركوع والسجود والمروى عن رسول الله ﷺ أكثر من ذلك مع أمره بالتخفيف
وكان ذلك لأن عادة الصحابة لأجل شدة رغبتهم في الخبر تقتضي أن لا يكون
ذلك طويلاً هذا إذا كان فعل النبي ﷺ ذلك عاماً في صلاته أو أكثرها . . .
. . . وظاهر الحديث المروى لا يقتضي الخصوص ببعض صلاته ﷺ انتهى
بمخلف من شرح العراقي على " التقريب " (٢ - ٣٥٠) وقال في (٢ -
٣٤٨) : المراد بتخفيف الصلاة أن يكون بحيث لا يخل بسنتها ومقاصدها اهـ .
وقال في (٢ - ٣٤٩) حاكياً عن ابن رفة : التخفيف في القراءة غير
مستحب وإنما المستحب فيها ما تقرر في بابها . . . ولكن الشيخ في " المذهب "
قال : ويستحب للإمام أن يخفف الأذكار والقراءة ومشى على ذلك النووي في
" شرح المذهب " . وحكى عن ابن عبد البر في (٢ - ٣٤٦) قال : التخفيف لكل
إمام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء إليه وقال أيضاً : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم
خلافاً في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الإتمام بأقل ما يجزئ
آه . وحكى في (٢ - ٣٤٨) الوجوب عن جماعة وكذا عن ابن عبد البر وابن
بطل المالكين لزوم التخفيف ، وقد تقدم عن ابن عبد البر التنبه فليُنظر فيه .
وفي المقنع من فقه الحنابلة : ويستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها . و
استدل له في الشرح بأحاديث الباب . هذا ما في كتبهم . وفي متن " الهداية "

الصلاة مخافة المشقة على الضعيف والكبير والمريض . وأبو الزناد اسمه عهد الله ابن ذكوان . والأعرج هو عهد الرحمن بن هرمز المديني يكنى أبا داؤد .

ولا يطول الإمام بهم الصلاة . واستدل له في " الهداية " وشروحها بأحاديث الباب . قال ابن الهمام في " الفتح " (١ - ٢٤٨) : وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فإنه عليه السلام نهى عنه وكانت قراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه إلا لضرورة ، وقراءة معاذ لما قال له عليه السلام ما قال كانت بالبقرة على ما في مسلم . أن معاذاً افتتح سورة البقرة فأنصرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف ، آه واستثنى ابن الهمام من التطويل صلاة الكسوف فإن السنة فيها التطويل حتى تنجلي الشمس . وهذا الذي ذكره ابن الهمام بحثاً حكاه صاحب " البحر " عن " المضمرة شرح القدوري " : أي لا يزيد على القراءة المستحبة ولا يثقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستحباب . وفي " المنية " : ويكره الإمام أن يعجلهم عن إكمال السنة . قال في " البحر " : والظاهر أنها في تطويل الصلاة كراهة تحريم للأمر بالتخفيف وهو للوجوب إلا لعارض ولا دخال الضرر على الغير آه . ونهيه صاحب " النهر " و " الدر المختار " جزماً ، واعترضه الشيخ اسمعيل ، أنظر ابن عابدين على " الدر المختار " . قال الرافق : وفي بعض كتبنا أن الإمام لا يزيد في تسبيحات الركوع والسجود على ثلاث . قال ابن عابدين : وإن الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر . . . ما لم يكن إماماً فلا يطول آه . فقالوا : ذلك طلباً للتخفيف المطلوب من الإمام . ونقل في " الحلية " عن عهد الله بن المبارك وإسحاق وإبراهيم والثوري أنه يستحب للإمام أن يسبح خمس تسبيحات ليذكر من خلفه الثلاث آه . حكاه ابن عابدين في صفة الصلاة من شرح " الدر " والله أعلم .

حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : « كان رسول الله ﷺ من أخف الناس صلاة في تمام » . وهذا حديث حسن صحيح .

قريبه : قال صاحب " تحفة الأحوذى " بعد نقل كلام الشيخ في " العرف للشدى " : قلت : لكن أكثر الحنفية يخالفون فعل صاحب الشريعة فيخففون في الركوع والسجود غاية التخفيف حتى يكون سجودهم كنقر الديك ، وأما تعديل الأركان فلا يخففون فيه . بل يتركونه رأساً فهذا هم الله إلى فعل صاحب الشريعة الخ . قال الهنوري عفا الله عنه هذان الله سبحانه وتعالى ووفقنا للحق حيث ما كان وهدى كل من لم ينصف في حمل وزر رجل على آخر . لست أريد أن أخوض في غمار مسألة تعديل الأركان وبيان حكمه والاختلاف فيه ، وقد أفردت بتأليف من بعض متأخري الحنفية ، ويترشح من كلامه هذا أنه لم يفهم معنى التعديل ولا معنى الأركان ، ومن ذا الذي ترك الركن . والمذكور في كتبنا أن في ثلاث التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال ، قال ابن عابدين أرجحها من حيث الدليل الوجوب تحريماً على القواعد المذهبية فينبغي اعتمادها كما اعتمد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلوسة والطهارة فيها هـ . وكذلك المختار عند محقق الحنفية وجوب تعديل الأركان اختياراً لقول أبي يوسف من أئمتنا . فلو ترك التعديل وما شاكله من الواجبات قوم من العوام المنتسبين إلى المذهب الحنفي فما ذنب المذهب الحنفي في ذلك ، و التعبير بأكثر الحنفية عن الجهلة العوام تعبير جاهلي لا يليق بالعالم وإن المسلمين اليوم لو فعلوا أمراً شليماً فما ذنب الملة الحنيفية النقية البيضاء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ويأتى بعض مهاكك الموضوع في (باب ما جاء في أن النبي ﷺ قال : إني لأسمع بكاء الصبي فأخفف) . وأما ختم القرآن مرة في التراويح فلا يترك لأجل كسل القوم كما قاله صاحب " الهداية " في (قيام رمضان) . قال ابن الهمام قوله : " ولا يترك لكسل القوم " تأكيد في مطلوبية الختم وإنه تخفيف على الناس

—: باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها:—

حدثنا سفيان بن كيع ناعمد بن فضيل عن أبى سفيان طريف السعدى عن
لا تطويل كما صرح به فى "النهاية" اهـ . قال الراقم : يكون تخفيفاً إذا كان
الجنم فى التراويح كلها مرة مع رعاية تسوية القراءة فى كل ركعة وإلا فهو
تطويل وثقل كـ راج فى كثير من البلاد ولا ينهى ذلك وشاهدنا فيه من
المفاسد إلا ما شاء الله .

—: باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها:— (١)

حديث الباب ليس بقوى فإن أبا سفيان تكلموا فيه وهو أبو سفيان طريف
ابن شهاب أو ابن سعد السعدى البصرى ، ويقال له : الأعمى ضعيف من
السادسة قاله فى "التقريب" . وحكى فى "التهذيب" (٥ - ١٢) عن ابن
عبد البر أنهم أجمعوا على أنه ضعيف فى الحديث . والحديث لو كان صحيحاً لأفاد
فى مسألة وجوب ضم السورة مع الفاتحة ؛ إلا أن هذا الحكم قد ثبت بأحاديث
آخر فلا يضر ضعف هذا الحديث فقد ثبت من حديث عباد بن عبد الله "مسلم"
و"أبى داود" و"ابن حبان" مرفوعاً : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
فصاعداً ، ومن حديث أبى سعيد الخدرى عند أبى داود مرفوعاً : أمرنا أن
نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر . قال الحافظ ابن سبى الناس البصرى :
إسناده صحيح ورجاله ثقات . وكذا قال الحافظ ابن حجر : إسناده صحيح ،
ومن حديث أبى هريرة عند أبى داود وفيه "جعفر بن ميمون" وهو وإن
ضعفه أكثرهم فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم والدارقطنى . أنظر "التهذيب"
ومع هذا فلا أقل من أن يصلح شاهداً علماً أن فيما تقدم غنى من الاحتجاج

(١) قد سبق مباحث هذا الحديث وفوائده فى (باب مفتاح الصلاة
الطهور) بغاية من البسط فليراجعها من شاء .

- أبي نضرة عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها» .
وفي الباب عن علي وعائشة .

بمثله . فهذه الروايات كلها حجة في ضم السورة مع الفاتحة وأنها في حق الصلاة لا المصلي وانظر مبادئ " فصل الخطاب " للشيخ رحمه الله حتى يتضح الفرق بينهما . وما تقدم من حديث علي فهو قوى غير أنه لم يشتمل على هذه الزيادة . وما أفاد في " الهداية " أن من أحدث بعد التشهد فقد أجزأت صلاته من حيث أنه استدلل لفرضية القعدة الأخيرة قدر التشهد بحديث ابن مسعود : « إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك » أنظر من " الهداية " أول صفة الصلاة وأواخرها . وفيه بحث ممن ذكر في الفرائض : الخروج بصنع المصلي كصاحب " الكنز " وغيره من أصحاب المتون حيث ذكروا صحة الخروج بفعل ينافي الصلاة وإن كان فعلاً مكروهاً كراهية نحرمة كأكل وشرب ومشى وكلام ولم ينقل ذلك من الأئمة وإنما هو من تخريج أبي سعيد البردعي من قول أبي حنيفة بالفساد في المسائل الاثني عشرية وخالفه أبو الحسن الكرخي وخطأه ، أنظر " البحر الرائق " (١ - ٢٩٤ و ٢٩٥) . قال في " الدر المختار " : والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقاً قاله الزيلعي وغيره وأقره المصنف ، وفي " المجتبى " وعليه المحققون ١ هـ . وانتصر الشرنبلالي للبردعي في رسالته " المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية " وراجع للتفصيل " البحر " و " رد المختار " من الاستخلاف وقد سبق بعض التفصيل فالمراد الصلاة المشتملة على الأركان لا أنه لا يحتاج إلى الوضوء والفراغ عنها بالتسليم وقد صرحوا بأنه يتوضأ ويسلم كي يتفرغ ذمته عن الواجب لأن التسليم واجب وتركه مكروه نهيماً . ومن لم يتوضأ ولم يسلم وخرج من الصلاة فكانت صلاته مشتملة على كراهة التحريم ، وصرحوا أن كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم وجبت إعادتها . وربما يطلق الصحة مع

وحديث علي بن أبي طالب أجرد إسناداً وأصح من حديث أبي سعيد و قد كتبناه أول في كتاب الوضوء ، والعمل عاينه عند أهل العلم من أصحاب النبي وجود الكراهة التحريمية (قد تقدم بيانه في المواقيت) وفي كتب المذاهب الأربعة أن مع سجد قبل الإمام كره ذلك نهريماً وصحت صلاته وأجزأت كما قال الحافظ في "الفتح" (٢ - ١٥٤) في (باب أثم من رفع رأسه قبل الإمام) : ومع انقول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته . وعن ابن عمر تبطل ، وبه قال أحمد في رواية وأدل الظاهر بناءً على أن النهي يقتضي الفساد آه وقال البدر العيني : في "العمدة" (٢ - ٧٥٦) : والجمهور على عدم الاعادة . وقال القرطبي : من خالف الإمام فقد خالف سنة المأموم وأجزأته صلاته عند جميع العلماء آه . وذكر ابن عابدين نقلاً عن "الطحاوية" الجواز مع الكراهة في مثله أنظر "الرد المحتار" (١ - ٥٥٦) من الإمامة . وكفى في نقل المذاهب ما ذكره البدر والشهاب فلاحاجة بنا إلى التطويل بنقل عبارات أصحاب المذاهب والمسألة ذكرها ابن قدامة في "المغني" (١ - ٥٦٩ و ٥٧٠) واجتماع الصحة مع الكراهة له فروع كثيرة عند الفقهاء في سائر المذاهب ، وقد تقدم بعض بيانه في المواقيت فراجع ، وابن تيمية بالغ جهده في أن ينفي ذلك ويقول بالبطلان كالظاهرية على خلاف مذاهب الأئمة المتبوعين ويضطر في ذلك إلى التكلف والتأول في روايات صحيحة ، وقد تعرض الشيخ إلى الرد عليه بأدلة في مباحث الصوم من "العرف الشذى" وسنخرج عليه إن شاء الله تعالى هناك استيفاءً للموضوع وأداء الحق المسألة وبالله التوفيق .

قوله : وحديث علي أجرد إسناداً الخ . قد ظهر وجه ضعف الحديث بأبي مفيان السعدي وحديث علي المذكور في (باب مفتاح الصلاة الطهور) وإن كان في إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل فقد وثقه غير واحد بل بالغ في توثيقه الحافظ أبو عمر فقال : هو أوثق من كل من تكلم فيه . ولكن الوسط فيه هو

عليه السلام ومن بعدهم . وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد و
إسحاق : أن تحريم الصلاة التكبير ولا يكون الرجل داخلاً في الصلاة إلا بالتكبير .
قال أبو عيسى : سمعت أبا بكر محمد بن أمان يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي
يقول : لو افتتح الرجل الصلاة بتسعين اسماً من أسماء الله تعالى ولم يكبر لم يجزه .
وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه ويسلم ،

قول البخاري : هو مقارب الحديث . وبالجملية مثل هذا الحديث لا ينزل
عن الحسن لذاته وكونه أجود اسناداً من حديث أبي سعيد أظهر . وقد روى
من حديث جابر بإلفظ : « مفتاح الجنة ومفتاح الصلاة الوضوء » رواه أحمد
في « مسنده » (٣ - ٣٤٠) ورجح القاضي أبو بكر في « العارضة » اسناد
حديث جابر وفيه أبو يحيى القتات . قال ابن حجر فيه : لين الحديث من
السادسة . وعزاه ابن حجر في « التلخيص » إلى « الترمذي » وهو ليس
في عامة النسخ نعم هو في نسخة الشيخ عاهد السدي كما في حواشي الطهارة
الحلبيه .

قوله : لو افتتح الرجل الصلاة الخ . يريد أنه لا يصح افتتاح الصلاة من
غير التكبير وهو مذهب الجمهور مع بعض الخلاف في الصيغة ، وقد تقدم
مذهب أبي حنيفة في أن صيغة التكبير بخصوصها واجبة ولا تفوت الصلاة بفواتها
إذا افتتح الصلاة باسم آخر من أسماء الله بشعر بالتعظيم ، وقد تقدم البسط في
الطهارة فليراجع وقول ابن مهدي لا يقوم حجة على أبي حنيفة أمام أدلته الناهضة .

قوله : إن أحدث الخ . كذلك مذهب أبي حنيفة أن من أحدث قبل أن يسلم
فليصرف وليتوضأ ثم يسلم كما تقدم أول الباب ، نعم إذا نعد الحدث بعد هذا
الحدث الطارئ للخروج عن الصلاة فهل تصح ؟ فقالوا : نعم . أنظر « البحر الرائق »
و « منحة الخالق » من صفة الصلاة ولكن الصلاة مكروهة نهريماً واجبة الاعادة

إنما الأمر على وجهه . وأهونضرة اسمه منذر بن مالك بن قطعة .

—: باب في نشر الأصابع عند التكبير:—

عندهم فأين تلزم القباحة التي يلزمونها الحنفية ، وجميع ما يستدلون لهذه الصيغة أخبار آحاد يشك بها الوجوب دون الفرضية ، وما يذكره ابن القيم في "اعلامه" من الإلزام كله من قبيل الزام ما لا يلزم ، وكان هذا الإلزام صحيحاً لو أبطلوا بالدليل عدم ثبوت الفرضية بالمظنون أو أثبتوا بالحجة إفادة الآحاد القطع وأن لهم ذلك ! والله الموفق .

قوله : إنما الأمر على وجهه . لعل يريد أن لا ينبغي أن يتأول في الحديث بل بمضمونه كما ورد من التسليم والتكبير لا ما يقوم مقامها .

—: باب في نشر الأصابع عند التكبير:—

ذكر الإمام الطحاوي : أن السنة في رفع اليدين للتكبير أن يمد أصابع يديه ويستقبل بها مع الكف القبلة ، ولا يضم الأصابع كل الضم ولا يفرج كل التفريج كذا حكاه ابن عابدين عن "الحلية" وكذا ذكره الفخر الزيلعي وابن نجيم وغيرهما : أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على حالها مشورة . وكذا صرحوا أنه ليس المراد بقول الفقهاء : "والسنة نشر الأصابع" التفريج الخاص بل المراد به عدم الطي . قال الراقم : ثم إنني لم أقف على هذا النقل من الطحاوي خاصة والله أعلم ، نعم في "العمدة" عن "الطحاوي" : يرفع ناشر أصابعه مستقبلاً يباطن كفيه القبلة آه . واختار هذه الكيفية الغزالي من الشافعية والمشهور عندهم النشر أنظر "المجموع" (٣ — ٣٠٧) . ثم إن الشافعي يقول : يرفع يديه إلى المنكبين ، وفي رواية إلى الأذنين ، والذي قاله في مصر هو يجمع كليهما : أن تكون الأصابع حذاء الأذنين والكفان هذاء المنكبين . قال النووي في "شرح مسلم" : وأما صفة

حدثنا قتيبة وأبو سعيد الأشج قالوا نا يحيى بن يمان عن ابن أبي ذئب عن

الرفع فالمشهور من مذهبننا ومذهب الجماهير أنه يرفع يديه حذو منكبيه بحيث يحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه . . . وبهذا جمع الشافعي بين روايات الحديث فاستحسن الناس ذلك منه آه . وانظر التفصيل في " المجموع " (٣ - ٣٠٥) وفي " فتح الهاري " (٢ - ١٨٤) روى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال الخ وقال : وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شاس في " الجواهر " الخ . وهو المختار عند الحنفية كما حققه ابن الهام في " الفتح " واستدل برواية صريحة عند أبي داود عن وائل وفيها : قال : أبصر النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة فرفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذى إبهاميه أذنيه . وبهذا دفع التعارض لا بما ذكره الطحاوي ، وتبعه صاحب " الهداية " من حمل رواية المنكبين على حالة العذر من البرد في الشتاء . وأما مذهب أحمد ففي الرفع تخيير إلى فروع الأذنين أو إلى المنكبين . ولكنه مال إلى ترجيح الثاني ، وفي الأصابع اختار الضم دون النشر وهذا ملخص ما في " المغني " (١ - ٥١٦) وإلى المنكبين أصبح قول مالك كما في " العمدة " عن القرطبي ، وتقدم نقل الحافظ عن ابن شاس ، وأما في المد والنشر والضم والتفريق فاختلف أقوال المالكية ، ونقل المحاملي منهم استحباب تفريق الأصابع وراجع لتفصيل أطراف المسألة ومذاهب الأئمة " العمدة " (٣ - ٦ و ٧) .

قوله : وحديث يحيى بن يمان خطأ ، يريد المؤلف الإمام أن متن حديث أبي هريرة الصحيح كما رواه ابن عبد المجيد الحنفى عن ابن أبي ذئب لا كما رواه ابن يمان عنه فأخطأ ابن يمان في ضبطه وأصاب ابن عبد المجيد فرواه على الوجه الصحيح . وكذلك يقول ابن أبي حاتم في " كتاب العلال " (١ - ٩٨٠ - ٩٩) :

سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة نشر أصابعه » . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة قد رواه غير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً وهو أصح من رواية يحيى بن إيمان ، وأخطأ ابن إيمان في هذا الحديث .

حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أنا عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي نا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول : « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً » . قال أبو عيسى : قال عبد الله وهذا أصح من حديث يحيى بن إيمان . وحديث يحيى بن إيمان خطأ .

قال أبي : وهم يحيى ؛ إنما أراد " كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً " كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب . قال الراقم : إن كان الطعن في المتن لأجل ضعف يحيى من قبل حفظه أو غيره كما حققه فالأمر إليهم وهم أحق بذلك لا يليق هنا أن ندخل فيه معهم ونحكم إلى ذوقهم وبصيرتهم أمر الأسانيد والمتون غير أنه ربما يخطر بالبال أنه لا يبعد أن يكون ذلك الحكم منهم من أجل الفقه ، وظنوه معارضاً للفظ عبيد الله بن عبد الحميد ؛ ولا معارضة فيه أصلاً . أما أولاً : فلما حكى ابن قدامة في " المغني " (١ - ٥١٦) عن أحمد : أهل العربية قالوا : هذا الضم - وضم أصابعه - وهذا النشر - ومد أصابعه - وهذا التفريق - وفرق أصابعه - آه . فإذاً يكون مآل المد والنشر واحداً فللنشر معنيان أحدهما : ضد القبض والثاني : ضد الضم ، فإذاً يجتمع بين المد والنشر ، وإذا كان المآل واحداً وارتفع التعارض فلا داعي لتضعيف اللفظ ، والرواية بالمعنى شائعة فيهم وقد تقدم تحقيقه . وأما ثانياً : فأقول : إن ذهبنا إلى الفرق بين اللفظين فلا تعارض أبشاً فإن مد اليدين بعد

(باب في فضل التكبير الاولى)

حدثنا عتبة بن مكرم ونصر بن علي قالنا نا سلم بن قتيبة عن طعمة بن

أن جعلناه مد أصابع اليمين — يدل على هسط الأصابع بأن لا تكون مضومة مقبوضة . والنشر هو التفريج ضد الالتصاق فيكون مفادها أن تكون الأصابع مبسوطة ومفروجة لا مقبوضة وملصقة ، فلا مانع إذن من صحة كلا اللفظين . ثم هذا يهتني على أن اللفظين كل له موضعه ومحملة فوق الاختصار في الرواية ، فذكر كل ما لم يذكره الآخر ، ويحتمل أن يكونا حديثين عند ابن أبي ذئب عن ابن سميان عن أبي هريرة فروى يحيى حديثاً وغيره حديثاً آخر ، واختار بعض الأئمة التفريج بين الأصابع دليل على صحة الحديث عنده وعند كل من اختار التفريج . ثم لما كان التفريج المفرط خلاف هيئة الخشوع وكان فيه تكلف فاختار بعضهم التفريج الوسط واختار بعضهم الإبقاء على الحالة الطبيعية وفيها بعض التفريج ، ثم إذا تعين محمل رواية يحيى بن يمان وعدم تعارضه مع رواية عبيد الله فلا بأس بالعمل به وإن لم يتابعه أحد ما لم يخالفه أحد فإنه على كل حال يكون أقوى من الرأي المحض الذي لا يستند إلى نص والله أعلم .

—: باب في فضل التكبير الأولى :—

يدرك فضيلة الافتتاح من أدرك الركعة عند أبي حنيفة ، هذا هو الذي صححه ابن عابدين عن " التتارخالية " وفيه أقوال أخر راجع " رد المختار " (١ - ٤٩١) من أواخر صفة الصلاة في بحث السلام ، وهو أحد الوجوه الخمسة عند الشافعية انظر " المجموع " (٤ - ٢٠٧) . فيمتد فضل التحريمة إلى الركوع . وقال علماء المذاهب الأربعة : إن من أدرك الركوع مع الإمام فقد أدرك الركعة . قال النوري في " المجموع " (٤ - ٢١٥) : وهذا الذي ذكرناه من أدرك للركعة بأدراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي

عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ :

وقاله جماهير الأصحاب وجماهير العلماء وتظاهرت به الأحاديث وأطبق عليه الناس آه . وخالفهم الصبغى (١) تلميذ ابن خزيمة وقواه تقي الدين السبكي كما قال الحافظ في "فتح البارى" في شرح قوله : "وما فاتكم" (٢ - ٩٩) وامتنل به على أن من أدرك الإمام راكمأ لم تحسب له تلك الركعة للأمر بانمام ما فاته لأنه فاته الوقوف والقراءة فيه ، وهو قول أبى هريرة وجماعة بل حكاه البخارى في "القراءة خلف الإمام" عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام . قال : واختاره ابن خزيمة والصبغى وغيرهما من محدثى الشافعية ، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم اهـ . وقال النووى في "المجموع" : و فيه وجه ضعيف مزيف أنه لا يدرك الركعة بذلك ، حكاه صاحب "التتمة" عن إمام الأئمة محمد بن اسحاق بن خزيمة وحكاه الرافضى عنه وعن أبى بكر الصبغى قال صاحب "التتمة" : هذا ليس بصحيح لأن أهل الأعصار اتفقوا على الادراك به فخلاف من بعدهم لا يعتد به اهـ . وقال الحافظ : ما نسب إلى ابن خزيمة لم أجده في "صحيحه" ، وقال في "التلخيص" (ص-١٢٧) : قات ؛ وراجعت "صحيح ابن خزيمة" فوجدته أخرج عن أبى هريرة : ومن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلاه ، وترجم له

(١) قتيبه : وقع في "العرف الشدى" و"فتح البارى" الضبعى بالضاد المعجمة والعين المهملة وهو تصحيف ، والصحيح بكسر الصاد المهملة وإسكان الهاء الموحدة والغين المعجمة كما ضبطه النووى في "المجموع" . وقال التاج السبكي في "الطبقات" (٢ - ١٦٨) : كان يبيع الصبغ بنفسه أو بعمله بنفسه الخ . وهو محمد بن عبد الله أبوبكر الصبغى توفى سنة ٣٤٤ هـ - وأحمد بن اسحاق الضبعى بالضاد المعجمة والعين المهملة رجل آخر .

« من صلى لله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان براءة من النار وبراءة من النفاق » . قال أبو عيسى : قد روى هذا الحديث

ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع إمامه قبل ، وهذا مغاير لما نقلوه عنه آه . قال الشيخ رحمه الله : كان هو منسوباً إلى تلميذه فاختلف على البعض وعزاه إلى ابن خزيمة . قال الراقم : ومما يؤيد ذلك أن التاج السهكى ذكر مسأله التي تفرد بها فذكر أن رفع اليدين ركن من أركان الصلاة . وذكر أن الجماعة شرط في صحة الصلاة ، وأن من صلى خلف الصف وحده بعيد ، ولم يذكر ذلك من مسأله أنظر " الطبقات " (٢ - ١٣٥) فالحافظ حكاه عنه في " الفتح " مشياً على ما قاله القوم ، وتردد فيه في " التلخيص " والله أعلم . وكان الشوكاني يقول به ثم رجع عنه في " فتاواه " .

قوله : من صلى لله أربعين يوماً ، اشتهر بين العوام : أن من صلى أربعين يوماً بالجماعة تعود الصلاة ، ولعلمهم أخذوا عن هذا الحديث وهو ضاف كما يقول الحافظ في " التلخيص " (ص - ١٢١) ما ملخصه رواه الترمذى من حديث أنس ، وضعفه والبزار واستغربه ، ورواه أنس عن عمر عند ابن ماجه أشار إليه الترمذى وهو ضعيف بإسماعيل بن عياش رواه عن مدنى ، وله طرق أخرى ضعيفة عند الدارقطنى في " العلل " وابن الجوزى كذلك في " للعلل " ثم ذكر الحافظ عدة أحاديث في فضل التحريمة كلها ضعيفة . قال الراقم : الترمذى لم يصرح بالضعف في الطريق الأولى غير أنه صرح بتفرد سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو برفعه ، وسلم هذا صدوق ، وطعمة وثقه ابن معين ، وفي " التقريب " : أنه صدوق فكان من حقه أن يكون حسناً غريباً ، ثم إن تعدد طرقه يزيده قوة ثم إن الهاب باب الفضائل فيصح به الأخذ من غير ريب والله أعلم .

عن أنس موقوفاً ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو ، وإنما يروى هذا عن حبيب بن أبي حبيب الهجلى عن أنس بن مالك قوله حدثنا بذلك هناد نا وكيع عن خالد بن طهمان عن حبيب بن أبي حبيب الهجلى عن أنس قوله ولم يرفعه . وروى اسماعيل بن عياش هذا الحديث عن حمارة بن غزية عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ فهو هذا ، وهذا حديث غير محفوظ وهو حديث مرسل حمارة بن غزية لم يدرك أنس ابن مالك .

(باب ما يقول عند افتتاح الصلاة)

قوله : عن أنس موقوفاً ، قال الشيخ الموقوف في مثله في حكم المرفوع فإنه لا مدخل للعقل في ذكر البراءتين . كما قاله القارى في " المرقاة " وهو مسألة متفق عليها تقرر حكمها في مجامع من كتب أصول الفقه والحديث .

— : باب ما يقول عند افتتاح الصلاة : —

قال أبو حنيفة والشافعى وأحمد باستحباب دعاء الاستفتاح قبل الفاتحة ، وقال مالك بعدمه ، قال في " شرح المذهب " (٣ — ٣٢١) : أما الاستفتاح فقال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، ولا يعرف من خالف فيه إلا مالكاً رحمه الله فقال : لا يأتي بدعاء الاستفتاح ولا بشئ بين القراءة والتكبير أصلاً بل يقول : الله أكبر ، الحمد لله رب العالمين الخ . ثم اختلف الثلاثة في الاختيار وقد ثبتك صيغ كثيرة للدعاء من الثناء ودعاء التوجه وغير ذلك ، منها حديث على عند " مسلم " : وجهك وجهى للذى فطر السموات والأرض . . . إلى قوله أستغفرك وأتوب إليك . منها حديث أبي هريرة عند الشيخين : اللهم باعد بينى وبين خطاياى الخ ومنها حديث عائشة مرفوعاً عند أبي داود والترمذى وغيرهما : صبحالك اللهم و

حدثنا محمد بن موسى الهصرى نا جعفر بن سليمان الضبي عن علي بن علي
بحمدك ، الخ وموقوفاً علي للفاروق كما ذكره الشيخ ، وذكره الترمذى فيه
من الزيادة وهى عند أبى داؤد والنسائى أيضاً ، ومنها حديث جابر عند البيهقى
مرفوعاً وفيه جمع بين سبحانهك اللهم والتوجيه . وانظر لبعض التفصيل " شرح
المهذب " وما ذكره الجزرى فى " الحصن الحصين " والزيلعى فى " التخرىج " (١ - ٣١٨)
فاختار الشافعى ما فى " الصحيحين " من حديث أبى هريرة : اللهم باعد بينى
وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، الخ ولكن الذى ذكره اللوى
والبدر العينى والموفق بن قدامة وغيرهم استحباب ما فى حديث علي عند مسلم
من الدعاء الطويل الذى أشرت إليه . انظر " شرح المهذب " (٣ - ٣١٤)
و " العمدة " (٣ - ٣٦) و " المغنى " (١ - ٥٢٠) . واختار أبوحنيفة و
أحمد ما رواه مسلم فى " صحيحه " فى (باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة)
(١ - ١٧٢) موقوفاً علي عمر : سبحانهك اللهم وبحمدك ، الخ روى
أيضاً من حديث عمر مرفوعاً عند الدارقطنى ثم قال : والمحفوظ عن عمر من
قوله وروى مرفوعاً عن أنس وعائشة وأبى سعيد الخدرى وجابر وابن عمر
وعبد الله بن مسعود فى أكثرها كلام أنظر " نصب الراية " (١ - ٣٢٠)
وما بعدها و " فتح القدير " (١ - ٢٠٢) . قال الشيخ : ولنا مرفوع أيضاً
أخرجه الطبرانى فى (كتاب الدعاء) حكاه الزيلعى وسنده صحيح . قال الراقم :
ولعل الشيخ يريد ما أخرجه الزيلعى عن أنس رواه بإسناد الدارقطنى ، و
قال الدارقطنى : إسناده كلهم ثقات ، وأخرجه عن الطبرانى فى كتابه " المفرد
فى الدعاء " من طريق عائذ بن شريح عن أنس ، ومن طريق حميد الطويل عنه
وأراه أمثل طريقه . وفى " زوائد الهيثمى " (٢ - ١٠٧) وعن أنس عن
للبي ﷺ : وأنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذى أذنيه يقول : سبحانهك اللهم

الرفاعي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله صلى
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » . رواه الطبراني في
" الأوسط " ورجاله موثقون اهـ . وفي " المغني " (١ - ٥٢٢) رواه أنس
واسناد حديثه كلهم ثقات رواه الدارقطني وعمل به السلف فكان عمر رضي
الله عنه يستفتح به بين يدي أصحاب رسول الله ﷺ . فروى الأسود أنه صلى
لخلف عمر فسمعه كبير فقال سبحانك اللهم فذلك اختاره أحمد آه .
وبالجملة فاسناد الدارقطني والطبراني يصلح أن يقال له صحيح وسأذكر ما
يتعلق بحديث أبي سعيد الخدري قريباً وبالله التوفيق . وأثر عمر أخرجه في
" كتاب الآثار " (ص - ١٤) (باب افتتاح الصلاة) وفيه قصة سؤال
أهل البصرة عن عمر ، قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن
أناساً من أهل البصرة أتوا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يأتوه إلا يسألوه
عن افتتاح الصلاة قال : فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافتتح الصلاة
وهم خلفه ثم جهر فقال : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا إله غيرك ثم قال : وبهذا نأخذ في افتتاح الصلاة ولكننا لا نرى أن يجهر
بذلك الإمام ولا من خلفه وإنما جهر بذلك عمر رضي الله عنه ليعلمهم ما
سألوه عنه ، آه وكذا أخرجه الإمام أبو يوسف عن أبي حنيفة بهذا الاسناد في
" الآثار " (ص - ٢١) وفيه : أن رهطاً من أهل البصرة دخلوا على عمر رضي
الله عنه الخ .

قريبه : وقع في " العرف الشدي " هنا وفيه سؤال أهل كوفة عمر فعلمهم
بالفعل الخ والصحيح " أهل البصرة " بدل أهل الكوفة كما في " كتاب الآثار "
وأما المرفوع الذي أخرجه الزيلعي من كتاب الدعاء للطبراني فوقع في سنده
زحمويه بالزاء المعجمة وهو خطأ من الناسخ والصحيح بالمهملة ، الخطأ كان في
للسخة المطبوعة بالهند والتي طبعت بنفقة المجلس العلمي ففهمها ، بالمهملة وقد

إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر

نهت على أن الزبلى أخرجه من كتاب الدعاء بسنتين ورحوبة وقع في الثاني فهو الذي أراده الشيخ وهو أمثل الاسنادين ، ولذا قال الشيخ " بسند صحيح " .

قريبه : صحه أذكاره عليه السلام في ستة مواضع : عقب التحريمة ، وفي الركوع ، والاعتدال منه ، وفي السجود ، وبين السجدين ، وقبل السلام كذا في " المواهب " وكان يدعو أيضاً في الفترت وإذا مر بآية رحمة أو آية عذاب و الأحاديث في ذلك كلها في الصحاح ، ولا حاجة إلى تخريجها فإنها كلها مذكور في مظانها ليست بعيدة التناول ويكفي لها مراجعة " الحصن الحصين " أيضاً .

قريبه آخر : قال الشيخ : ذكر ابن أمير الحاج في " الحلية " : أنه يجوز قراءة الأذكار الماثورة في الأحاديث في الصلاة النافلة ، وكذا يجوز في الفرائض إذا لم يثقل على القوم ، وأما عامة علمائنا فلم يذكروا هذه المسألة في تأليفهم فربما يتوهم أنهم تركوا الأذكار بتاتاً ، وليس الأمر هكذا فإن تصريحهم بالجواز في النوافل يدل أن منشأ عدم قرائتها في الفرائض هو مخافة الثقل على القوم . قال الراقم : " الحلية " غير مطبوعة لم أظفر بها واستقرت هذا النقل بواسطة ما عندي من الكتب المطبوعة التي ألقت بعدها فلم أفر بعد ، والنقل هذا مهم وعامة الحنفية يحملون هذه الأذكار والأدعية الماثورة على النوافل ، وقد جاء في دعاء التوجيه عند اللسانى وأبي عوانة : " كان إذا قام يصلى تطوعاً قال : الله أكبر وجهت وجهى ، الخ ويقولون بالتوسع في باب التطوع ، وبالتحجر في باب الفرائض ، نعم صرحوا بعدم الفساد في الفرائض بقرائتها كما حكاها الطحطاوى عن " الحلبي " في شرح " المراقى " فلو ثبت أن منشأ نهيبهم عن قرائتها هو ثقلها على القوم ثبت أن قرائتها أفضل في الفرائض أيضاً للمنفرد بل للمقتدى أيضاً إذا تمكن والله أعلم . ثم رأيت في " رد المحتار " وفي مذكورة

للشيخ رحمه الله أحال على "إمام الكلام" (ص ١٧١) و"السعاية" كلاهما للشيخ
 اللكنوي، وعلى "رد المختار" فقال في "رد المختار" (١ - ٤٧٢) من قوله :
 وليس بينهما - أي بين السجدين - ذكر مسنون ، ناقلًا عن "الحلية" : و
 قال على أنه إن ثبت في المكتوبة فليكن في حالة الإفراد أو الجماعة والمأمومون
 محصورون لا يتقانون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر في التزامه وإن لم
 يصرح به مشائخنا ؛ فإن القواعد الشرعية لا تنهر عنه ، كيف والصلاة والتسبيح
 والتكبير والقراءة كما ثبت في السنة ١ هـ . وقال ابن عابدين قبله : قال أبو يوسف
 سألت الإمام أبقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع والسجود : اللهم اغفر لي ؟
 قال : يقول : ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن في الجواب إذ لم ينه عن
 الاستغفار "نهر" وغيره . أقول : هل فيه إشارة إلى أنه غير مكروه إذ لو كان
 مكروهاً لنهى عنه كما ينهى عن القراءة في الركوع والسجود ، وعدم كونه
 مسئلاً لا ينافي الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة هل ينهي أن يندب الدعاء
 بالمغفرة بين السجدين خروجاً عن خلاف الإمام أحمد لا بطالته الصلاة بتركه
 عامداً ولم أر من صرح بذلك عندنا ولكن صرحوا باستحباب مراعاة الخلاف
 والله أعلم . انتهى ومثله في "منحة الخالق" له . قال الراقم : فرق بين السكوت
 المجرد وبين السكوت عنه مع وجود السؤال والجواب في البين فقول ابن عابدين
 محل نظر من جهة القواعد ، والظاهر من هذا السكوت هو التقي حيث اكتفى في
 الجواب بقوله : يقول : ربنا ولك الحمد . والله أعلم .

تقييده : حديث على في دعاء الترجية قدمنا أنه وقع في رواية للنسائي وأبي
 عوالة تقييده بالتطوع ، ورواه مسلم أيضاً في التهجد في (باب صلاة النبي ﷺ
 ودعائه بالليل) وهذا يدل على تقييده عنده أيضاً بالتطوع ، بل صرح الحافظ في
 "بلوغ المرام" بعد تخريجه : وفي رواية له - أي مسلم - أن ذلك في صلاة

الليل ولم نجده في نسخ "مسلم" عندنا، والحافظ مثبت فيحتمل أن يكون في نسخة عنده ولا يبعد فقد وقع ذلك عند اللسائي ومسلم، وهذا دليل التخصيص بالتطوع عندنا، ولكن وقع في رواية الشافعي في "الأم" وأحمد في "مسنده" والترمذي في "الدعوات" في رواية وأبي داود في رواية وابن حبان في "صحيحه" والدارقطني في "سننه" تقييده بالمكتوبة، فلفظ الترمذي: أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة. ولفظ الدارقطني: كان إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة. وتمسك به من ذهب إلى تعميم استحبابه في الصلوات كلها. وأجيب من هذه الزيادة بوجه: الأول: أن هذه الزيادة غير محفوظة، قال ابن صاعد: لا أعلم بقول في هذا الحديث في المكتوبة إلا موسى بن عقبة حكاه في "كنز العمال" (٤ - ٢١١) وقال صاحب "الهدى" (١ - ٧٢) بعد ذكر حديث علي هذا: ولكن المحفوظ أن هذا الاستفتاح إنما كان بقوله في قيام الليل اه. والثاني: أن هذا كان في أول الأمر، حكاه البدر العيني. وقال ابن قدامة: العمل به متروك فلما لا نعلم أحداً استفتح بالحديث كله وإنما كانوا يستفتحون بأوله اه. حكاه البدر العيني في "العمدة" (٣ - ٣٦) وهي في "المغني". والثالث: أن الحديث المشتمل على هذه الزيادة يظهر أنه مركب من حديثين وذلك ظاهر جداً في سياق الترمذي في الدعوات ففيه: أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة رفع يديه حذو منكبيه ويصنع ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع . . . ثم ذكر فيه: ويقول حين يفتح الصلاة بعد التكبير وجهته الخ ووقع مفرقاً في طرق. وفي "الزوائد" (٢ - ١٠٧) ١ وعن أبي رافع قال: دفع إلى كتاب فيه استفتاح رسول الله ﷺ كان إذا كبر قال: إني وجهت الخ وراجع "الدارقطني" (ص - ١٠٧) وهذا الثالث وما بعده لشيخنا في مذكرته، وقد أشار أيضاً فيها إلى ما ذكرته وأوضحته.

ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

ويخطر بالبال أيضاً أن الثابت في رواية أبي هريرة في "الصحيحين" هو السكوت هنية ولا يحتمل ذلك الدعاء الطويل، ثم فيها تصريح اللهم باعد الخ دون ما ورد في حديث علي الطويل فلعل هذا الدعاء لم يكن في المكتوبة في صلاة الجماعة وإلا أجاب به عليه السلام والله أعلم . ويقول الإمام النووي في "كشف الغمة" (١ - ٧٨) وقارة يقول : سبحانك اللهم الخ ، وكان أكثر مداومته عليه السلام على هذا حتى كان أبوه بكر وعمر رضى الله عنهما يجهران به بمحضر جمع من الصحابة ليتعلمه الناس اه . وإنما أطالت الكلام فيه رداً على زعمه صاحب "تحفة الأحوذى" القوة في جانب آخر لكى يظهر تعديل الكفتين وبالله التوفيق.

قوله : سبحانك اللهم وبحمدك ، قال الشيخ : قال أكثر العلماء : وبحمدك حال والواو زائدة (والهاء للملاسة) وعندى اختصار من الجملتين أى سبحك سبحانك وحمدتك حمداً فلا يلزم القول بزيادة الواو . قال الراقم : والذي اختاره الشيخ هو الذى اختاره صاحب "البحر" فقال : وبحمدك أى نحمدك بحمدك فهو في المعنى عطف الجملة على الجملة فحذفت الثانية كالأولى وأبقى حرف العطف داخلاً على متعلقها مراداً للدلالة على الحالية من الفاعل فهو في موضع نصب على الحال منه فكأنه إنما أبقي ليشرح بأنه قد كان هنا جملة طوى ذكرها إيجازاً آه . وهو رحمه الله كأنه أراد أن يجمع بين كونه جملة معطوفة وبين كونه حالاً وهو لطيف جداً ، ثم ذكر : والحاصل أنه نفي بقوله سبحانك صفات النقص وأثبت بقوله بحمدك صفات الكمال لأن الحمد اظهار الصفات الكمالية ، ومن هنا يظهر وجه تقديم التسبيح على التحميد اه . قال الراقم : فيكون حاصل المعنى : نزهك يا الله أى نعتقد نزاهتك عن كل صفة لا تليق بك ، وحال كوننا نثنى عليك بكل ما يليق بعظمتك فتكون هذه الجملة في معرض التعليل للأولى . وبالجملة المختار أن الواو إما للعطف وإما

ولا إله غيرك ثم يقول : الله أكبر كبيراً ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه . . وفي الباب عن علي وعبد الله بن مسعود وعائشة وجابر وجبير بن مطعم وابن عمر . قال أبو عيسى : وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب ، وقد أخذ قوم من أهل

لخال ، وما ذكره الخطابي عن " الزجاج " من تفسيره بقوله : " سبحانك اللهم وبحمدك سبحت ، فيحتمل كلا الاحتمالين كما يقوله الطبري ، وراجع " التفسير البيضاوي " من قوله : (ونسبح بحمدك ونقدس لك) ، وراجع شرح سائر الكلمات من " البحر الرائق " . و " سبحان " مصدر سبّح مجرداً ، قال صاحب " القاموس " : وسبّح كنع سبحاناً وسبّح تسبيحاً قال سبحان الله اه . قال الراقم : واستدل الشيخ رحمه الله بقول الشاعر :

قبح الله وجوه تغلب كلما سبّح الحجيح وكبروا إهلالاً

سمّيته عنه في درس " شرح السلم " لبحر العلوم اللكنوي . وكذا ذكر صاحب " البحر " أن سبحان مصدر كغفران اه . وذكره صاحب " القاموس " و استشهد بالبيت المذكور . لا من سبّح المزيدي كما قال بعض المنطقيين من أنه اسم مصدر أو علم مصدر من التفصيل انظر " شرح القاضي على السلم " مع منهواته وتعليقاته . وكل ذلك يدل على عدم عنايتهم باللغة وعدم مهارتهم فيها .

قوله : من همزه ، يدل اشتغال من الشيطان أي وسواسه ونفخه أي كبره ونفثه أي سحره أو شعره . قال الراقم : ثم إنه قد جاء في خبر رواية أبي سعيد تفسير هذه الثلاثة نفثه : الشعر . ونفخه : الكبر . وهمزه : المؤنة أي الجنون قاله في " شرح المذهب " (٣ - ٣٢٠) . قال الراقم : وهي عند أبي داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم وفيه قال عمرو - وهو ابن مرة راوى الحديث عن عاصم عن ابن جبير عن أبيه - : همزه المؤنة الخ . فالظاهر أنه

العلم بهذا الحديث ، وأما أكثر أهل العلم فقالوا : إنما يروى عن النبي ﷺ أنه كان يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، وهكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم . وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد : لا يصح هذا الحديث .

مدرج من الراوى ، ولذا قال الحافظ التوربشقي الحنفى شارح " المصابيح " و
الطبيب الشافعى شارح " المشكاة " : لو صح أن التفسير من المتن فلا محيد
عنه وإلا فالأشبه تفسير النفث بالسحر لقوله تعالى : (ومن شر النفثات في
العقد) وتفسير الهمز بالوصوسة لقوله تعالى : (وقل رب أعوذ بك من همزات
الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون) انتهى ملخصاً من عدة مصادر .

فائدة : إن حسن الشعر وقبحه بحسن مضمونه فحسنة حسن وقبيحة قبيح
غير أنه لما كانت الأشعار أكثرها قبيح لذا ذمته الشريعة ، وللتاج السهكى في
" طبقاته " بحث نفيس حار للفوائد في الشعر ومدحه وهجوه ، من شاء فليراجع
" الطبقات الكبرى " (١ - ١١٦) وما بعدها . وأما الكلام من حيث الفقه
فانظر له " رد المختار " في أوائله قبل رسم المفتى (١ - ٤٣) وقيل الوتر
والنوافل (١ - ٦١٧ و ٦١٨) وثبت الشعر عن الامام الشافعى رحمه الله . قد
أفرد السهكى في " طبقاته " باباً لما روى من شعره فراجع (١ - ١٥٥ إلى ١٦٣)
ومن شعره :

وأزلفى طول النوى دار غربة يجاورنى من ليس مثلى إيشا كله
أحامقه حتى يقال سجيّة ولو كان ذا عقل لكنت أعاقله

ونسب الشيخ عبد القادر القرشى بينين إلى أبى حنيفة في " الجواهر المضبوطة "

حدثنا الحسن بن عرفة ويحيى بن موسى قالنا نا أبو معاوية عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة قالت : « كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة قال : (٢ - ١٠١) في ترجمة محمد بن عمر الديبوردى قال : وأنشد عن أبي حنيفة أنه أنشد عن قوله :

من طلب العلم للمعاد فاز بفضل من الرشاد
في الخسر من كان قد عراه لنيل فضل من العباد

وكذا ذكرهما الخوارزمي في "جامع المسانيد" (٢ - ٣٧٩) وصدر البيت الثاني عنده هكذا : [ونال حسنا من آلاه] .

وكذلك نسب شعر إلى الهخاري ذكر السبكي في "طبقاته" (٢ - ١٧ و ١٨) ما روى من شعره ، ومن شعره حين بلغه خبر وفاة الدارمي صاحب "المسند" :

إن عشت تفجع بالأحبة كلهم وفناء نفسك لا أهالك أفجع
قال الشيخ : وأما مالك وأحمد فلم أقف لها على شعر . قال الراقم : وذكر السفاريني عن ابن عبد البر بسنده عن أحمد هذه الأبيات :

دين النبي محمد آثار نعم المطية للفني أخبار
لأنعد من علم الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفنى طرق الهدى والشمس طالعة لها أنوار

وقد ثبت أنه ﷺ سمع مائة بيت من قصيدة أمية بن أبي الصلت كما أخرج مسلم في "صحيحه" (٢ - ٢٣٩) عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : « ردفت رسول الله ﷺ يوماً فقال هل معك من شعر أمية ابن أبي الصلت شيئاً ؟ قلت : نعم قال : هيه فأنشدته بيتاً فقال : هيه ثم أنشدته بيتاً فقال : هيه حتى أنشدته مائة بيت . وفي رواية أخرى له فلقد كاد يسلم في شعره . قال النووي : ومقصود

سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، . قال أبو هبسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحارثة قد تكلم فيه من

الحديث أن النبي ﷺ استحسن شعر أمية واستزاد انشاده لما فيه من الاقرار بالوحدانية والبهت ففيه جواز انشاد الشعر الذي لا فحش فيه وسماحه . وسواء شعر الجاهلية وغيرهم وإن المذموم من الشعر الذي لا فحش فيه إنما الاكثار منه وكونه غالباً على الإنسان فأما يسيره فلا بأس بانشاده وسماحه وحفظه انتهى .

قوله : وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد . قال الشيخ : يمكن تحسين حديثه هذا فإن "النسائي" (١ - ١٤٣) أخرجه . قال الراقم : يريد الشيخ رحمه الله أن شرط النسائي في "مجتناه" أشد من شرط سائر أصحاب السنن بل ألزم في كتابه هذا تخرج ما هو صحيح عنده فهو إذن صحيح على شرطه ولا ينزل عن الحسن عند غيره مثل هذا فأقل أحواله أن يكون حسناً . قال الراقم : وعلى بن نجاد بن رفاعه وثقه وكيع وابن معين وأبو زرعة وكفى بهم . قال ابن الهمام : وقال حرب عن أحمد : لم يكن به بأس ، وفي رواية عن أحمد : صالح ، وقال أبو حاتم : ليس بحديثه بأس ، وقال النسائي : لا بأس به . وقال أبو بكر البزار : بصرى ليس به بأس كما في "التهذيب" ، وقال المنذرى : وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد كما في "تخرج الزيلعي" . وبالجملات مثل هذا لا ينزل عن الحسن وبالأخص إذا كان له شاهد من حديث أنس باسناد جيد عند الدارقطني و الطبراني ومن حديث عائشة أخرجه الحاكم باسناد أبي داود والترمذي كليهما ، وقال ، صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، قال : ولا أحفظ فيه أصح من هذا ، وصح عن عمر الافتتاح به بعده عليه السلام مع الجهر به لقصد تعليم الناس ليقنوا به فكان داهلاً على أنه الذي كان عليه ﷺ آخر الأمر . فهذه الشواهد والقرائن تؤيد صحة الحديث من رواية أبي سعيد بحيث يطمئن به القلب ولذا يقول الحافظ فضل الله التوريشي الحنفى : حديث الافتتاح "سبحانك اللهم"

قبل حفظه ، وأبو الرجال اسمه محمد بن عبد الرحمن .

حديث حسن مشهور ، وأخذ به الخلفاء وعمر رضى الله عنه ، وقد أخذ به عبد الله بن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة وكثير من علماء التابعين ، واختاره أبو حنيفة ، وقد ذهب إليه الأجلة من علماء الحديث كسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وأما ما ذكره الترمذى فهو كلام فى اسناد الحديث الذى ذكره ولم يقل أن إسناده مدخول من سائر الوجوه ، وهذا الحديث رواه الأعلام من أئمة الحديث وأخذوا به ، ورواه أبو داود فى "جامعه" بإسناده وهو إسناده حسن رجاله مرضيون انتهى كلامه حكاه الطيبى كما فى حاشية "الترمذى المطبوع بالهند. قال الراقم : فع هذه القوة من تعاضد الأسانيد وتعامل الخلفاء وفقهاء الصحابة واحتجاج الفقهاء المحدثين أصبح له منزلة على سائر ما صح عنه ﷺ حيث اجتمع فيه جهات لم تجتمع فى غيره . ثم إن الشافعية صرحوا بجواز كل ما صح وثبت وصرحوا بأداء السنة بكل ذلك والآخرون بدعوى أداء السنة "بسبحانك اللهم" خاصة ، وما عدا ذلك ينحصره بالنوافل ، قال الهدر العيني فى "العمدة" (٣ - ٣٧) : وقال البغوى : وبأى دعاء من الأدعية الواردة فى هذا الباب استفتح حصل سنة الافتتاح . وعندنا لا يستفتح إلا "بسبحانك اللهم" إلى آخره اهـ . قلت : وقد تقدم أن اللوى مال إليه فى "كشف الغمة" واعترف بأن الشيخين يعملان به ويجهران به بمحض من الصحابة . فعلى هذا لا شك أن الأجوط ما اختاره الحنفية والحنابلة والله أعلم بالصواب .

فائدة لطيفة : فى مذكرة للشيخ رحمه الله : واقتصر الشافعية على الترجية لما فى "الأنعام" بعد قول إبراهيم (هذا أكبر) : واكتفى الحنفية بالتسبيح لما فى الطور : (وسبح بحمد ربك حين تقوم) والذى يظهر أنه عام فى كفارة المجلس كما عند النحاس عن ابن مسعود ، والتسبيح هنا كما فيه و"الدر المنثور" وراجعته من "بولس" (ودعواهم فيها سبحانك اللهم وتحببتهم فيها سلام و

(باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)

حدثنا أحمد بن منيع نا اسماعيل بن ابراهيم ناسعيد الجري عن قيس بن صابة

آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين . انتهى وهذا ذقه إن كنت أهله و
من لم يذق لم يدرك .

—: باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم :—

مسألة البسملة مسألة عظيمة أصبحت من معضلات المسائل الفقهية ، فهل
تصح الصلاة بذكرها أولا تصح؟ والصلاة هي أعظم أركان الإسلام بعد التوحيد
وعنى بها العلماء قديماً وحديثاً سلفاً وخلفاً ، وأفردوها بالتأليف فاجتمع فيها
مصنفات مفردة كثيرة منها لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي وابن
عبد البر وآخرين كما ذكره ابن عهده الهادي وحكاها الزيلعي . قال الراقم : و
منها للحافظ ابن طاهر المقدسي اختار فيها ما اختاره أبو حنيفة وأحمد بعد ما
جرى عمله على ما ذهب إليه الشافعية لتأثره ببيئته وما حوله وقرأت كتابه
بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ وهو عندي مخطوط موجود ، وقد جمع أبو محمد
عبد الرحمن المقدسي في كتابه المشهور في ذلك مجلداً كبيراً ، وحوى فيه معظمت
المصنفات كما يقوله النورى في "شرح المذهب" ، ومنها لمحمد بن نصر المروزي
ولأبي عبد الله الحاكم ولأبي بكر الخطيب كما أشار إليه النورى ، وغير هؤلاء
أبحاث مسهبة في تأليفهم ، والتصانيف المذكورة غير مطبوعة ما عدا تأليف ابن
عبد البر حيث طبع بالقاهرة وسماه "الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف".
وأوفاهم بجنأ محرراً من الشافعية النورى في "شرح المذهب" ، ومن الحنابلة
ابن عهده الهادي ، ومن الحنفية الزيلعي الحافظ ثم الهدر العيني ، والزيلعي أهدهم
(م - ٤٦)

شأوا في البحث . ثم هنا مسألتان مسألة كون البسملة آية من " القرآن " أو غير آية ، وهي أشد غموضاً وتعقيداً ومسألة الجهر بها وهي أهدون وأمرها أخف وأيسر وكل منهما مختلف فيه من لدن الصحابة إلى يومنا هذا .

أما الأولى : فقال أبو حنيفة وأصحابه هي آية مستقلة من القرآن بين كل سورتين غير الأنفال وبراءة وليس من السور كما حققه الجصاص في " أحكام القرآن " والزبلي في " نصب الرأية " ، وهذا مذهب داؤد وأصحابه ورواية عن أحمد كما قاله النووي . وقال مالك وأصحابه : إنها ليست آية من القرآن لا من الفاتحة ولا من غيرها من سور " القرآن " كما ذكر ابن عبد البر في " رسالته " (ص - ٤) قال : وروى مثله عن الأوزاعي وبه قال ابن جرير الطبري وحكي ابن قدامة في " المغني " ذلك رواية عن أحمد قال : وهي المنصورة عند أصحابه أنظر " المغني " (١ - ٥٢٦) . وقال الشافعي : إنها آية من أول الفاتحة بـ لاخلاف وهو المذهب عندهم قولاً واحداً ، وكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير " براءة " على الصحيح من مذهبه . قاله النووي في " شرح المذهب " (٣ - ٣٣٤) : ووافق أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد الشافعي في كونها جزءاً من الفاتحة كما قاله النووي والموفق ابن قدامة فكان فيها عن أحمد روايات ثلاث توافق المذاهب الثلاثة ثم هذا الاختلاف في البسملة التي في أوائل السور ما عدا " براءة " ، وأما البسملة في أثناء سورة النمل فلا اختلاف فيه أصلاً وهو قرآن بالاجماع فمن جمحد منها حرفاً كفر بالاجماع ، وأما ما عدا سورة " النمل " فأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها صرح به غير واحد من الأعلام راجع " شرح المذهب " (٣٣٤ و ٣٣٥ من الثالث) هذا هو القول الملخص المحرر في المسألة الأولى ، وثبت أن الأقوال ثلاثة بالاجمال وأربعة بالتفصيل ، ولبيان أداتها موضع آخر ، ويكفي ما ذكره للنووي في " شرح المذهب " .

وأما المسألة الثانية : ففيها أقوال ثلاثة أيضاً فقال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد ابن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وابن المبارك والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن حي : أنه يقرأها في أول الفاتحة وبسن الإخفاء بها ، وهو قول أهل العراق والمشرق كما قاله ابن عهدة البر ورواه الترمذي وغيره عن الخلفاء الأربعة الراشدين ، وهو مذهب ابن مسعود وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وذهب إليه جماعة قراء الكوفيين مع قولهم إنها آية من " الفاتحة " . وذلك اتباعاً للآثار المرفوعة في ذلك ، وقال مالك وأصحابه : لا تقرأ في أول الفاتحة في شئ من الصلوات المكتوبة سراً ولا جهراً ، وأجاز مالك وأصحابه قراءتها في النافلة في أول الفاتحة وفي سائر سور القرآن للمتجهدين ولمن يقرأ القرآن عرضاً على المقرئين هكذا حرر المذهب المالكي ابن عبد البر المالكي . وقال الشافعي : أنه يستحب بها الجهر حيث يجهر بقراءة الفاتحة والسورة ، ويدعى النوى أنه مذهب أكثر الصحابة والتابعين ، ويحكيه الخطيب عن الخلفاء الأربعة . والأحاديث والآثار كثيرة في الموضوع والخصام قائم والنزاع غير منقسم ولكن من أنصف اضطر إلى أن يقول إن أحاديث الفريق الأول وإن كانت أقل عدداً غير أنها أصح أسانيد وأثبت متوناً مخرجة في الصحاح الأمهات التي عليها مدار الإسلام ، وروايات الفريق الثاني مجملة أو أدون اسناداً عن الأول ، ومع هذا فهي ما يمكن حملها وتأويلها إلى أحاديث الفريق الأول . وروايات الفريق الثالث وإن كانت أكثر عدداً تبلغ إلى أربعة عشرة حديثاً غير أنها أضعف اسناداً ومتناً وهي وإن فاقته أحاديث الفريقين الأولين كما ولكنها دونها بمراحل كيفاً ، وفي الشافعية حامل لوائهم الخطيب البغدادي ممن قد أجلب بخيله ورجله وعد رجلاً رجلاً ممن حكى عنه ما يوافق مذهبه فلذا اضطر خصومه أن يوفيه أكيلاً بكيل وضاعاً بصاع حتى أن أبعد الحنفية عن العصية المذهبية وأنزههم لهجة وألبسهم قولاً وأشدهم تسامحاً مع الخصوم باعتراف من مثل الحافظ ابن حجر ، وهو الشيخ الحافظ

جمال الدين الزيلعي بعد أن أجاب عن أحاديث استدل بها الخطيب وغيره حديثاً بكل إفادة وإجادة اضطر إلى أن يقول ما نص كلامه: وبالجملة فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح صحيح بل فيها عدمها أو عدم أحدها، وكيف تكون صحيحة وليس مخرجة في شئ من الصحيح ولا المسانيد ولا السنن المشهورة؟ ! وفي روايتها الكذابون والضعفاء والمجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ ولا في كتب الجرح والتعديل كمرو بن شمر، وجابر الجعفي، وحصين بن مخارق، وعمر ابن حفص المكي، وعبد الله بن عمرو بن حسان، وأبي الصامت الهروي، وعبد الكريم ابن أبي المخارق، وابن علي الأصفهاني الملقب "بجرباب الكذب"، وعمر بن هارون البلخي، وهبسي بن ميمون المدني، وآخرون أضربنا عن ذكرهم. وكيف يجوز أن تعارض برواية هؤلاء ما رواه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" من حديث أنس الذي رواه غير واحد من الأئمة الأثبات، ومنهم قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه ويرويه عنه شعبة الملقب بأمر المؤمنين في الحديث وتلقاه الأئمة بالقبول ولم يضعفه أحد بحجة إلا من ركب هواه وحمله فرط التعصب على أن الله ورد باختلاف ألفاظه مع أنها ليست مختلفة، بل يصدق بعضها بعضاً كما بينا. وعارضه بمثل حديث ابن عمر الموضوع أو بمثل حديث معاوية الضعيف، ومتى وصل الأمر إلى مثل هذا فجعل الصحيح ضعيفاً والضعيف صحيحاً والمعلل سالماً من التعليل والسالم من التعليل معللاً سقط الكلام ومع هذا ليس يعدل والله يأمر بالعدل، وما نحلى طالب العلم بأحسن من الانصاف وترك التعصب ويكفيينا في تضعيف أحاديث الجهر لأعراض أصحاب الجوامع الصحيحة والسنن المعروفة والمسانيد المشهورة المعتمدة عليها في حجج العلم ومسائل الدين. فالبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً، ولا كذلك مسلم رحمه الله فإنها لم يذكرها في هذا الباب إلا حديث أنس الدال على الإخفاء.

ولا يقال في دفع ذلك أنها لم ياتزما أن يودعا في "صحيحيهما" كل حديث صحيح بمعنى فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة ، وهذا لا يقوله إلا ضعيف أو مكابر ، فإن مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ومن أكثرها دورانا في المناظرة ، وجولانا في المصنفات ، والبخارى كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول : قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ، وقال بعض الناس كذا وكذا يشير ببعض الناس إليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه . وكيف يخل كتابه من أحاديث الجهر بالبسملة ؟ ! وهو يقول في أول كتابه (باب الصلاة من الإيمان) ثم يسوق أحاديث الباب ويقصد الرد على أبي حنيفة : قوله : إن الأعمال ليست من الإيمان مع خموض ذلك على كثير من الفقهاء ، ومسألة الجهر بعرفها حوام الناس ورعاهم هذا مما لا يمكن بل يستحيل . وأنا أحلف بالله ، وبالله أو اطلع البخارى على حديث منها موافق بشرطه أو قريبا من شرطه لم يخل عنه كتابه ، ولا كذلك مسلم رحمه الله . ولئن سلمنا فهذا أبو داود والترمذى وابن ماجه مع احتمال كتبهم على الأحاديث السقيمة والأسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئا فلولا أنها عندهم واهية بالكلية لما تركوها ، وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة وهو أقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه ، والجواب عنه من وجوه متعددة ، وأخرج الحاكم منها حديث على ومعاوية وقد عرف تساهله ، وهاقيا عند الدارقطني في "سننه" التي مجمع الأحاديث المعأولة ومنع الأحاديث الغربية وقد بيناها حديثا والله أعلم انتهى كلامه . فانظر يا رعاك الله كيف اضطر إلى التصريح بمثله مثله . وبعجني قول الشيخ الكوثري في "تأنيب الخطيب" (ص ٤٩ -) : ومن الغريب أن للإنقطاع وعدم الضبط ، وتهمة الكذب ، وجهالة العين ، وجهالة الوصف ، والهدعة أحكامها في رد الخبر عند النقلة إلا إذا كان الخبر في مثالب أبي حنيفة الذي

اتخذ هذه الأمانة بل ثلثها إماماً في دين الله على توالي القرون رغم تقول الجبهة الأغمار ، فهذه تقبل الأخبار كلها على علانها الخ . قال الراقم : وهكذا حال كثير منهم في ما يتمسك به من الأخبار في الأحكام والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ثم إن ما نسب الخطيب الجهر بها إلى الخلفاء فأصابها واهية ساقطة كما صرح به الزيلعي ، وما روى عن بعضهم باسناد يتحمل مثله فعارض بما هو أقوى منه فلا يكون فيه حجة وما صح عن بعض الصحابة فيحمل على التعليم ، وسيأتي عليك بعض تفصيل هذا . علا أنا لا ننكر ثبوته عن بعضهم أحياناً ومن ذا الذي يثبت دوامه عن أحد فضلاً عن أكثرهم ! ولذا يقول الحازمي : استدلل القائلون بالإخفاء بالأحاديث الثابتة وأكثرها نصوص لا تقبل التأويل ، وهي وإن عارضها أحاديث أخرى ، فأحاديث الإسرار أولى بالتقديم لأمرين : أحدهما ثبوتها وصحة سندها ، ولاخفاء أن أحاديث الجهر لا توازيها في الصحة والثبوت . وأما الثاني إنها وإن صحت فهي منسوخة بما أخبرنا الخ ، وساق من طريق أبي داود عن سعيد بن جبير قال : « كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بمكة » ، قال وكان أهل مكة يدعون مسيلمة : الرحمن فقالوا إن محمداً يدعو إليه البمامة فأمر رسول الله ﷺ فأخفاها فما جهر بها حتى مات اه . حكاه الزيلعي هذا والله الموفق . وألف الدارقطني في الجهر بها جزءاً مفرداً فأناه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك فقال : كل ما روى عن النبي ﷺ في الجهر فليس بصحيح . وأما عن الصحابة ففيه صحيح وضعيف حكاه ابن تيمية في « الفتاوى » (١ - ٧٧) وذكره الزيلعي في « نصب الرأية » (١ - ٣٥٨ و ٣٥٩) و بلفظه حكاه . قال الموفق في « المغني » (١ - ٥٢٦) : وقد بلغنا أن الدارقطني قال : لم يصح في الجهر حديث اه . وحكاه النووي في « شرح المذهب » (٣ - ٣٤٣) وحكاه ابن الممام في « الفتح » (١ - ٢٠٤) .

قال الشيخ : وزعم بعضهم أن مدار الجهر وعدمه على جزئية البسملة من الفاتحة وعدمها وهذا زعم ليس بصحيح فإن طائفة من الذين ذهبوا إلى جزئيتها اختاروا الأسرار بها كما صرح به الفروى في " شرح المذهب " (٣ - ٣٤٢) وقد تقدم أن قراء الكوفة مع القول بقرآنيتهما قالوا بإخفائها لما ترجح عندهم من الأخيار والآثار فلا تلام بين الجزئية والجهر . وقد ثبتت آثار في الجهر بها ولم يصح مرفوع ، وتعرض بعض المتأخرين إلى إثبات المرفوعات كالسيوطي في " الاتقان " والحال أنها معاملة كلها كما قال الحافظ الزيلعي (١ - ٣٥٩) : ثم تجرد الإمام أبو بكر الخطيب لجمع أحاديث الجهر فأزرى على علمه بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف ، وقد بينا عللها وخللها اه . وراجع " نصب الراية " من (١ - ٣٢٣ إلى ٣٥٩) وفي " العمدة " (٣ - ٤٢٥) من بحث القنوت عن ابن الجوزي في عبارة طويلة ، ومن نظر في كتابه الذي صنفه في القنوت وكتابه الذي صنفه في الجهر بالبسملة ومسألة العثم و احتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبية وقلة دينه الخ . قال الزيلعي في " نصب الراية " (١ - ٣٥٧) : وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر على النبي ﷺ واهل أصحابه ؛ لأن الشيعة ترى الجهر ، وهم أكذب الطوائف فوضعوا في ذلك أحاديث ، وكان أبو علي بن أبي هريرة أحد أعيان أصحاب الشافعي يرى ترك الجهر بها ، ويقول : الجهر بها صار من شعار الروافض ، وغالب أحاديث الجهر نجد في روايتها من هو منسوب إلى التشيع اه . قال الشيخ رحمه الله : وإن لم يصح فيه مرفوع من جهة السند غير أنه لا بد من القول بشيئته منه ﷺ وإلا فكيف يختاره جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، نعم استمراره ﷺ على الإخفاء دون الجهر ونقول : كان جهر بها للتعليم أي تعليم البسملة نفسها لا الجهر بها ، واهل التعليم حمل صاحب " الهداية " كما ذكر في " كتاب الآثار " أن عمر جهر " يسبحانك اللهم " تعليماً لأهل الكوفة . ونظير ذلك

كما حمل الشافعى الذكر بالجهر بعد الفراغ من الصلاة على التعليم فى حديث ابن عباس عند مسلم فى "صحيحه" (١ - ٢١٧) : وكنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير . قال النووى : وحمل الشافعى رحمه الله هذا الحديث على أنه جهر وقتاً يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر لأنهم جهروا دائماً الخ . قال الشيخ : ولم يقل بسنية الجهر بالذكر بعد الصلاة أحد إلا ابن حزم الأندلسى . قال الرافى : ولفظ النووى : ومن استحبه - أى رفع الصوت بالذكر - من المتأخرين ابن حزم الظاهرى . قال : ونقل ابن بطال وآخرون أن أصحاب المذاهب المتبوعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير الخ . وأبسط منه فى "العمدة" (٣ - ١٩٤) . وقد ثبت الجهر فى مواضع لأجل التعاميم ، منها ما روى السيوطى أنه ﷺ جهر بالقراءة فى صلاة الظهر وقال بعد الفراغ : إنما جهرت لتعلموا . قال الشيخ : ولكفى لم أجد سنده ، ولا يلزم سجدة السهر بجهر ما يخافت وعكسه عند الشافعى ، وله آثار فى "مصنف ابن أبى شيبة" وبازم عند أبى حنيفة وله أيضاً آثار راجع لآثار الفريقين "العمدة" (٣ - ٦٣) .

ومنها ما فى "كتاب الآثار" جهر عمر بسبحانك اللهم الخ للتعليم كما تقدم ، وقد ثبت جهره ﷺ بآية فى صلاة الظهر والعصر كما هو عند مسلم فى "صحيحه" (١ - ١٨٥) من حديث أبى قتادة قال : كان رسول الله ﷺ يصلى بقراءة فقرأ فى الظهر والعصر فى الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وصورتين وبسمنا الآية أحياناً ، الخ والحديث أخرجه البخارى أيضاً فى (باب إذا سمع الإمام الآية) وذلك للتعليم ، وحمله النووى على بيان الجواز واستدل به على أن الاسرار سنة ، قال : ويحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل بسبق اللسان للاستغراق فى التدبر اهـ . قال الرافى : ولفظ الحديث يدل على الاسماع القصدى وإلا لكان الأنسب فى التمهيد "وكنا نسمع أحياناً" لا قوله "وبسمنا" الخ ثم

إنه إذا حمل الأسباع على تعليم القوم وأخبارهم بالسورة التي يقرؤها فلا يستقيم استدلال النوى به للجواز مطلقاً والله أعلم .

وأما تسبيح الركوع وكذا تسبيح السجود فلم تكن هناك حاجة إلى الجهرية تعامياً حيث بيّله النبي ﷺ لما نزلت : (فسبح باسم ربك العظيم) قال : « اجعلوها في ركوعكم » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والطحاوي والحاكم وصححه ، والبيهقي وغيرهم عن عتبة بن عامر الجاهني قال : لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال لنا رسول الله ﷺ : « اجعلوها في ركوعكم » فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال لنا رسول الله ﷺ : « اجعلوها في سجودكم » . وكذلك ثبت جهره ﷺ بالدعاء في القومة عند ابن ماجه في "سلته" (ص - ٦٣) في حديث أبي جحيفة .

قال الشيخ : والحافظ ابن حجر لم يستطع في "فتح الباري" في (باب جهر الإمام بالتممين) (٢ - ٢٢١) أن يأتي بحديث مرفوع لمذهبه في الجهر بها إلا بحديث نعيم بن الحمر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأها بالقرآن وفي آخره وإذا سلم قال : والذي نفسي بيده اني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ وقال : وهو أصح حديث ورد في ذلك لخ وقد رد الحافظ جمال الدين الزيلعي الاحتجاج به بوجوه وبالحق في الرد وأجاد وأطال النفس فيه ، ومما قال أنه تفرد به نعيم بن الحمر من بين أصحاب أبي هريرة وهم ما بين ثمانمائة ما بين صاحب وقابع وقد أعرض عن ذكر البسملة في حديث أبي هريرة صاحبها الصحيح وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها لمن قال بالجهر لأنه قال فقرأ أو قال بسم الله الرحمن الرحيم ، وذلك أعم من قراءتها سرّاً وجهرّاً وإنما هو حجة على من لا يرى قراءتها . . . ولم يكن سماع الصحابة ذلك منه دليلاً على الجهر وكان يسمعون الآية

عن ابن عبد الله بن مغفل قال : « سمعتُ أبي وأنا في الصلاة أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال لي : أي بني محدث إياك والحديث قال : ولم أر أحداً من أحياناً . . . — ثم — إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها . وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه بل يكفي في غالب الأحوال إلى آخر ما قال ، ثم ذكر أنه كيف يظن بأبي هريرة أنه يريد التشبيه في الجهر بالبسملة وهو الراوى عن النبي ﷺ قال : « يقول الله تعالى : قسمك الصلاة بيني وبين عبدي نصفين » الخ من شاء فليراجع " نصب الرأية " (١ — من ٣٣٥ إلى ٣٤١) وما ذكره الحافظ من الاحتيال لجواب بغض ما ذكره الزيلعي فلا يجديهِ شيئاً عند من أنصف في الحكم وأمن في البحث ، ولذا اكتفى الهدر العيني في " العمدة " (٣ — ١١٤) في رد بعض المواضع بقوله : قلت : التشبيه لا عموم له فلا يلزم أن يكون في جميع أجزاء الصلاة .

قال شيخنا رحمه الله : ونقول لأجاجة فيه فإنه ربما يفعل الصحابي أموراً كثيرة ويقول : هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل مع أن بعضاً منها لا يكون مرفوعاً وإنما يكون من اجتهاده . قال الراقم : وجواب شيخنا رحمه الله يكاد يقطع كل وسوسة وهو لطيف لمن تأمله ، وبالجملية كيف يعارض مثل هذا الخبر المجمل الذي يحتمل محامل شتى الأحاديث الصرائح الصحاح في الإسرار وبالله التوفيق .

قوله : عن ابن عبد الله بن مغفل . هكذا وقع مبهماً هنا عند الترمذي ، وكذا عند النسائي في " سننه " (١ — ١٤٤) وقع مبهماً ، والحافظ ابن حجر في " التهذيب " من الكنى قد استعان " بمسند الحارثي " في تعيينه وقال : إنه يريد ابن عبد الله بن مغفل . وقد تقدم تفصيله وتخريجه ، وكذلك سماه في " الدراية " ، وأحال على " مسند أبي حنيفة " . ثم إنه كذلك سماه أبو يوسف الإمام في " كتاب الآثار " (ص ٢٢) فقال عن أبي حنيفة عن أبي سفيان عن يزيد

أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام يعني منه ، وقال :
وقد صابت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم بقولها
ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه ، ووقع في "الآثار" الإمام محمد مقلوباً : عهد الله
ابن يزيد ، والصحيح الأول ، ووقع في "فتح القدير" : زيد بن عبد الله بن
مغفل هو أيضاً تصحيف أو خطأ ، وكذلك وقع زيد بن عبد الله في رواية
الطبراني كما في "نصب الرأية" (١ - ٣٣٢) .

واقعة : ذكر في "الأشباه والنظائر" (٣ - ٢٢٩) (١) من كتب
النحو : أنه وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الأشرف برسبای في مجلس قراءة
البخارى سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة مثل عنه الإمام العلامة كمال الدين ابن الهمام ،
وملخص السؤال : أنه إذا تعارض النفي والاثبات وكان المنفي مما يعلم بدليله فإنه
يقضى على المثبت على رأى المحققين من الحنفية ، وأشكل على هذا الأصل
نفیهم الجهر بالبسملة استدلالاً بحديث أنس رضى الله عنه في رواية أنه صلى
خلف رسول الله ﷺ قال : فلم أسمعه يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . وأجاب
ما مآخضه : أن ذلك غير صحيح بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إن لم يوجد
مرجح من خارج تساقطاً إلى أن قال : ولا شك أن رجلاً واطب الصلاة
خلف رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعمال أحواله
في الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه في سماعه جهره بما جهر به في القراءة :
لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أن ذلك الذى ذكر أنه لم يسمعه ليس مما
يقرأ أحياناً ويترك غالباً بل هو مما يواظب عليه في كل جهرية يادر كل
هاقل سمعه أن ذلك المصلى لم يجهر بذلك . وكان أقل الأمر أنه كقوله لم يجهر

(١) كتاب للسيوطى جيد عديم النظر في باب رتبة على سبعة فنون طبع
بالهند بدائرة المعارف ، ألفه السيوطى في النحو على شاكلة كتب "الأشباه والنظائر"
في الفقه الحنفى والشافعى .

فلا تقلها إذا أنت صليت فقل : الحمد لله رب العالمين .

بكذا وكل احتمال يروجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة . من الراوى مما يشتهه العلم العادى فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي ﷺ على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة أن يسمعه فذا محال عادة فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر ، فعارض رواية الجهر اه .

مسألة : قال الشيخ : التسمية في ابتداء كل ركعة سنة عند أبي حنيفة ، و في رواية واجبة . وقال ابن وهبان في "منظومته" :

ولو لم يبسمل ساهياً كل ركعة فيسجد إذ ايجابها قال أكثر

قال صاحب "البحر" (١ - ٣١٢) عدها المصنف فيما سبق من السنن وهو المشهور عن أهل المذهب ، وقد صحح الزاهد في شرحه ، وفي "القنية" وجوبها في كل ركعة ، وصرح في (باب سجود السهو) بأنه يلزم السهو بتركها ، وتبعه على ذلك ابن وهبان في "منظومته" والشارح الزيلعي في (باب سجود السهو) وعلل في "البدائع" بما يفيد ، وروى المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يأتي بها في كل ركعة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد إلى آخر ما حكاه ثم ضعفه ، وهذا يدل على أنه أراد ابن وهبان بالأكثر أبا يوسف ومحمداً ورواية المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وبعض مشايخ الحنفية والله أعلم .

قال الشيخ : والأكثر من الحنفية إلى سنيتها لا وجوبها ، ويحتمل أنه أراد بالأكثر مائر الأئمة من الشافعي وأحمد وأتباعهما ، واختار الوجوب الشيخ السيد محمود الألوسي في تفسيره "روح المعاني" (١ - ٤٢) وعن محمد استحباب التسمية بين السورة والفتحة ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : يجوز ولا يسر ، قال الراقم : قيد مذهب محمد صاحب "الهداية" و"البحر" بصلاة المخافة لا مطلقاً ، وفي حاشية "البحر" لابن عابدين : قال في "النهر"

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن ،

وجعله في " الخلاصة " رواية الثاني عن الإمام ، وفي " المستصفى " : وعليه الفتوى ، وفي " البدائع " : الصحيح قولها ، وفي " العتبية " و " المحيط " : قول محمد هو المختار آه ، وفي " البحر " : والخلاف في الاستئذان أما عدم الكراهة فمتفق عليه ولهذا صرح في " الذخيرة " و " المجتبى " بأنه إن سمي بين الفاتحة والسورة كان حسناً عند أبي حنيفة سواء كان في تلك السورة مقروءة سراً أو جهراً ، ورجحه المحقق ابن الهمام وتلميذه الحلبي آه .

قوله : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن . قال النووي في " الخلاصة " : وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذي تحسينه كابن حزيمة وابن عبد البر والخطيب ، وقالوا : إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول انتهى حكاه الزيلعي في " نصب الرأية " (١ - ٣٣٢) وأطال الزيلعي في " نصب الرأية " الرد على ما قاله النووي ما ملخصه : أنه يروى عن ابن عبد الله بن مغفل أبو نعمة قيس بن عباة عند أحمد ، وعبد الله بن بريدة عند الطبراني ، وأبوسفيان طريف السعدي أيضاً عند الطبراني وأبو نعمة ثقة ، وعبد الله بن بريدة أشهر من أن يثنى عليه ، وأبوسفيان يعتبر به إذا توبع عليه فقد ارتفعت الجهالة برواية هؤلاء الثلاثة ، ثم قال : وبالحملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية وهو إن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن ، وقد حسنه الترمذي والحديث الحسن يحتج به لاسيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعاته إلى أن قال : وهذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان مبرأاً عن نهيهم ﷺ بتوارثه خلفهم عن سلفهم وهذا وحده كاف في المسألة لأن الأصوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً ، فلو كان عليه السلام يجهر بها دائماً لما وقع فيه اختلاف ولا اشتباه وإكان معلوماً بالاضطرار ولما قال أنس : لم يجهر بها عليه السلام ولا خلفاؤه الراشدون ،

والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق لا يرون أن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قالوا : و يقولها في نفسه .

ولا قال عهد الله بن مغفل ذلك أيضاً وسماء حدثنا ، ولما استمر عمل أهل المدينة في محراب النبي ﷺ ومقامه على ترك الجهر بتوارثه آخرهم عن أولهم وذلك جارٍ عندهم مجرى الصاع والمد بل أبلغ من ذلك لاشتراك جميع المسلمين في الصلاة ، ولأن الصلاة يتكرر كل يوم وليلة ، وكم من إنسان لا يحتاج إلى صاع ومد ، ومن يحتاجه بمكث مدة لا يحتاج إليه ، ولا يظن عاقل أن أكابر الصحابة والتابعين وأكثر أهل العلم كانوا يواظبون على خلاف ما كان رسول الله ﷺ يفعله اهـ .

قوله : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم الخ . قد تقدم بعض بيان ذلك آنفاً وأصرح شيء حديث أنس في الصحاح بلفظ ابن خزيمة في " صحيحه " : « كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم » ، ولفظ أحمد وابن جارود والطحاوي وغيرهم : « فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم » . . . وورد بسبعة ألفاظ كلها ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضها بعضاً كما حققه الزيلعي ثم الهدر العيني وهو حجة على انحصوم لأهلهم كما زعموا راجع " نصب الرأية " (١ - ٣٣٠) وما بعدها . ثم إن ترك الجهر بها قول الصديق والفاروق وعثمان وعهد الله وأنس وابن الزبير وعمار بن ياسر وعهد الله بن مغفل وأنس والحكم والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وعمر بن عبد العزيز والأعمش والأزهري ومجاهد والأوزاعي وابن المبارك وحامد وأبي عبيد وأحمد وإسحاق وإليه ذهب أئمتنا الثلاثة كما أسلفناه ، ولذا يقول الترمذي : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم وكفى بنقله وقوله حجة .

باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا أحمد بن عبد بن المعتز بن ساجان قال حدثني إسماعيل بن حماد عن أبي خالد عن ابن عباس قال : « كان النبي ﷺ يفتتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم » . قال أبو عيسى : وليس إسناده بذلك ، وقد قال بهذا عدة من أهل

—: باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : —

يدل صنيع الترمذي رحمه الله على أنه اختار الاختفاء بالبسملة كما هو مذهب المنصور حيث قدم باب الاختفاء وذكر فيه ما يؤيده تأييداً سنداً و تعاملاً غير أنه على دأبه ذكر عدة الفريق الآخر .

قوله : وليس إسناده بذلك ، حديث ابن عباس هذا له طرق كلها ضعيف ومعلول ، وقد بسط الزيلعي فيها الكلام في " نصب الرأية " من (١ — ٣٤٥) إلى (٣٤٧) . ومن طريق الترمذي أخرجه البزار وقال : وإسماعيل لم يكن بالقوى في الحديث . وقال أبو داود : حديث ضعيف ، ورواه العقيلي في كتابه وأعله بإسماعيل هذا وقال : حديثه غير محفوظ ويرويه عن مجهول ، ولا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسنداه . ورواه ابن عدي وقال : حديث غير محفوظ ، وأبو خالد مجهول . وقال أبو زرعة في خالد هذا : لا أعرفه ولا أدري من هو ، ثم إنه مع هذا الضعف في سنده لا يقوم حجة بمقتنه فإن المشهور فيه لفظ الافتتاح أو الاستفتاح لا لفظ الجهر ، وكل من رواه باللفظ الجهر فلانما رواه بالمعنى ، قال ابن عبد الهادي : الجواب عن حديث ابن عباس يتوجه من وجوه : أحدها : الطعن في صحته فإن مثل هذه الأسانيد لا يقوم بها حجة لو سلمت من المعارض فكيف وقد عارضها الأحاديث الصحيحة ؟ ! وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال . ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث حتى ينتفي منه الشذوذ والعلّة . الثاني : أن المشهور

العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو هريرة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير ومن بعدهم من التابعين ، رأوا الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . وبه يقول الشافعي وإسماعيل بن حماد وهو ابن أبي سليمان . وأبو خالد هو أبو خالد الوالي ، واسمه هرمز ، وهو كوفي .

(باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين)

حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال : « كان رسول الله ﷺ

لفظ الاستفتاح لا الجهر . الثالث : أن قوله جهر — أى فى بعض الطرق — إنما يدل على وقوعه مرة لأن " كان " يدل على وقوع الفعل ، وأما استمراره فيفتقر إلى دليل من خارج . وما روى من أنه لم يزل يجهر بها فباطل كما سيأتى إن شاء الله . الرابع : أنه روى عن ابن عباس ما يعارض ذلك ، قال الإمام أحمد : حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال : « الجهر ببسم الرحمن الرحيم قراءة الأعراب » وكذلك رواه الطحاوى . وبقوى ذلك ما رواه الأثرم عن عكرمة بإسناد ثابت أنه قال : « أنا أعرابي إن جهرت ببسم الله الرحمن الرحيم ، وكأنه أخذ عن شيخه ابن عباس انتهى ما خصاً من كلام الزيلعي والله أعلم .

قوله : وأبو خالد الوالي ، أبو خالد اسمه هرمز ويقال هرم كوفي ، وقد سلفت فيه أقوال أئمة الفن ولكن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، والوالي بموحدة قبلها كسرة ، كذا فى " التقريب " والوالية اسم قبيلة كما فى " لسان العرب " ولعله منسوب إليها .

— : باب فى افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين : —

ظاهر حديث الباب يؤيد الحنفية والحنابلة فى رواية عن أحمد فى عدم

وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين . قال أبو عيسى :

جزئية البسملة من الفاتحة والمالكية في عدم قراءتها مطلقاً ، وكذلك استدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح كما في " فتح الهاري " واستدلوا لهم ضعيف في كلا الأمرين لأن الحديث في بيان ما يفتتح به القراءة الجهرية فليس فيه تعرض لنفي قراءة البسملة سرّاً كما ليس فيه تعرض لنفي دعاء الاستفتاح ، وقد صرح كلا الأمرين في نصوص أخر . وقال الشافعية متأولين فيه بأن الغرض قراءة الفاتحة وأن الحمد لله رب العالمين عنوان لسورة الفاتحة كما في " فتح الهاري " (٢ - ١٥٤) (باب ما يقول بعد التكبير) . والبسملة جزء منها فلا بد من الافتتاح بها أولاً ، وأجاب الزيلعي عن الحنفية في " نصب الرأية " (١ - ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٤) : بأن تأويله على إرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الجملة فلا يعدل عن حقيقة اللفظ و ظاهره إلى مجازه إلا بدليل اه . وقد حاول الحافظ في " الفتح " الإجابة عنه واستدل على ثبوت تسميتها بهذه الجملة بحديث أبي سعيد بن المولى في " صحيح البخاري " من فضائل القرآن وفيه : الحمد لله رب العالمين هي السورة المثاني الخ . قال الراقم - وبالله التوفيق - : الفرق بين السيافين ظاهر في حديث أبي سعيد هذا سبق قبله قوله : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن . فكان الحمد لله رب العالمين إشارة إلى السورة بذكر مبدئها لا أنها كانت هذه الجملة عندهم اسم السورة ، وفي حديث أنس ذلك : المراد الافتتاح جهرّاً بأول ما كان فقال : كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين - يريد لا بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم - ، وقد أيدته ألفاظ أخر واردة فيه ، والحافظ نفسه في " الفتح " يقول : وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتتح به القراءة الخ ، ولذا يقول الحافظ الزيلعي : يحمل الافتتاح بالحمد لله رب العالمين على السورة لا

هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي
الآية مما تستنبذه القريحة وتمجده الأفهام الصحيحة ؛ لأن هذا من العلم الظاهر
الذي يعرفه الخاص والعام ، كما يعلمون أن الفجر ركعتان وأن الظهر أربع و
أن الركوع قبل السجود ، والتشهد بعد الجلوس إلى غير ذلك ، فليس في نقل
في مثل هذا فائدة فكيف يجوز أن يظن أنس قصد تعريفهم بهذا ، وإنهم
سألوا عنه إلى آخر ما بسط فراجع (١ - ٣٣١) . بل حديث أبي سعيد ابن
المعلل هذا حجة للحنفية في عدم جزئية البسملة من الفاتحة ، وقد احتج به الزيلعي
في " نصب الرأية " . وما يقوله الحافظ في " الفتح " : فتى وجدت رواية
فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه لا مجرد تقديم رواية المئثت على النافي ؛
لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحبها بكر
وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ،
بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لعهد عهده به ثم تذكر منه
الجزم بالافتتاح بالحمد جهراً ولم يستحضر الجهر بالبسملة فيتعين الأخذ بحديث
من أثبت الجهر اه كلام في غابة الوهن فيا سبحان الله ! أين تردد أنس في
الجهر بالبسملة ، وفي أية رواية وأي لفظ من طرق حديثه أشار إلى التردد
فضلاً عن الصراحة ، وقد روى حديثه في الصحاح بسبعة طرق ليس في واحدة
منها إيماء خفي إلى ما يدهيه الحافظ ، فهل رجل حاله من الصحة ما وصفه
وفي استعلام أحوال النبي ﷺ ما عرف وما للصلاة من الأهمية وعهد صحبته مع
رسول الله ﷺ ومع الخلفاء الثلاثة خمس وثلاثون سنة ، والصلوات الجهرية في
كل يوم ثلاث مرات فعلى الأقل في سنة واحدة تجاوز ألف صلاة وتجاوز خمس
وثلاثين ألف صلاة جهرية في ذلك العهد الطويل فرجل يسمع شيئاً طول هذه الأعوام
آلاف مرة ثم ينسى ثم هو صحابي ومثل أنس رضى الله عنه ، وأية كلمة تدل على
نسيانه وهو يجزم بعدم السماع فهل تردد أو أظهر نسيانه والعصية تعمل المعجائب

ﷺ والتابعين ومن بعدهم كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين .

فرحم الله من أنصف . ثم ما لهذه المسألة من الصلة القوية بمهمات الدين فلو كان يخفى على مثله مثله لارتفع الأمان من باب الرواية ، وكلام الحافظ نفسه يناقض أوله آخره ، وفيما أفاده محقق الحنفية الشيخ ابن الهمام — فيما ذكرنا لفظه من " الأشباه " — جواب شاف لما يقوله الحافظ . والخطيب لما لم يمكنه التأويل إلا في لفظ " يفتتحون الخ " ذهب لوهم سائر الألفاظ ، و حمل " الحمد لله رب العالمين " على اسم السورة وكل ذلك من الانصاف بعيد ، والزبلي أشجع في ردود أمثال هذه الكلمات فشنى وكفى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

قال الشيخ ورجعنا في عدم جزئية البسملة من الفاتحة حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في " صحيحه " (١ — ١٧١) (باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله تعالى : قسمي الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى : حمدنى عبدي ، إلى آخر الحديث . قال الزبلي (١ — ٣٣٩) : وهذا الحديث ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة وإلا لا تبدأ بها ، لأن هذا محل بيان واستقصاء لآيات السورة حتى إنه لم يخل منها بحرف والحاجة إلى قراءة البسملة أمس ليرتفع الاشكال . قال ابن عبد البر : حديث العلاء هذا قاطع لفاق المنازعين ، وهو نص لا يحتمل التأويل ، ولا أعلم حديثاً في سقوط البسملة أبين منه . ومثله في " العمدة " (٣ — ٢٢) . وحديث ابن عباس : كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه " بسم الله الرحمن الرحيم " ، أخرجه أبو داود في " سننه " (١ — ١١٥) (باب من جهر بها) — في بعض النسخ — . قال الزبلي (١ — ٣٢٧) وفي رواية : لا يعرف انقضاء السورة ، رواه أبو داود والحاكم وقال : إنه صحيح

على شرط الشيخين اهـ .

قال الشيخ : فعلم عدم كونها جزء من الفاتحة أيضاً فإنها نزلت مؤخرة من بعض القرآن . قال الراقم : ولعل الغرض أن الأقوى عند الشافعية أن البسملة جزء من كل سورة كما هي جزء من الفاتحة ، وعلم من هذا الحديث أن البسملة لم تنزل مع عدة من السورة فكان لا يعرف الفصل بين السور ، ثم كانت تنزل للفصل بعد ذلك فلو كانت جزءاً من السورة لكالت نزلت مع كل سورة فإذا كانت هذه حال بعض السور ما عدا الفاتحة فلتكن حال الفاتحة مثلها سواء إذ لا قائل بالفرق عندهم في الصحيح والله أعلم . قال الراقم : ومن أدلة الحنفية في الباب حديث هديل بن ميسرة بن أبي الجوزاء عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين » أخرجه "مسلم" ، وهذا ظاهر أيضاً في عدم الجهر بالبسملة كحديث أنس ، وفي هذا القدر كفاية .

قال شيخنا رحمه الله : وقال الشيخ شمس الدين الجزرى في كتابه "النشر" : أنزل القرآن على سبعة أحرف والبسملة جزء — أى من الفاتحة — في بعض منها . قال الراقم : ولم يكن عندي عند كتابة هذه الحروف حتى أحكيه لفظه ولكن وجدت لفظ الصفاقسى في "غيث النفع في القراءات السبع" فقال (ص — ٢٦) — المطبوع في ذيل "سراج القارى" لابن القاصح — : وإذا قلنا أنها آية قطعاً لا حكماً كما هو ظاهر عبارة كثير فيكون من باب اختلاف القراء في إسقاط بعض الكلمات وإثباتها وكل قرأ بما تواتر عنده والفقهاء تبع للقراء في هذا وكل علم يسأل عنه أهله اهـ . وبسطه السيوطى في "تنوير الحوالك" بما لا مزيد عليه . قال الشيخ : فيكون قول الجزرى هذا جامعاً بين جميع المذاهب ، وربما يختلف الحكم باختلاف الأحرف كما في "رد المحتار" (١ — ٧١٦) في اختلاف محل السجدة — في النمل — عند قوله (رب العرش العظيم) على

قال الشافعي : إنما معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وثمان كانوا بفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين معناه إنهم كانوا يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة ، وليس معناه أنهم كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم . وكان الشافعي يرى أن يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم وأن يجهر بها إذا جهر بالقراءة .

قراءة العامة بتشديد "ألا" وعند قوله (ألا يسجدوا) على قراءة الكسائي بالتخفيف اهـ . ولعله لأجل الاختلاف في الأحرف اختلفوا في سور الحج بالسجدة أو السجدين والله أعلم .

قوله : قال الشافعي : إنما معنى هذا الحديث الخ . قال الشيخ رحمه الله كيف يقال بمثل هذا وقد صرح بعدم الجهر بالبسملة في بعض طرق حديث الباب عند مسلم في " صحيحه " (١ - ١٧٢) في (باب من قال لا يجهر بالبسملة) ولفظه في طريق : فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي طريق : لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وعند النسائي في " سننه " (١ - ١٤٤) فلم أسمع أحداً منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، ورواه أحمد وابن حبان والدارقطني والطحاوي وابن جارود والخطيب وقالوا فيه : فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد ابن حبان : ويجهرون بالحمد لله رب العالمين ، انظر للتفصيل " نصب الرأية " (١ - ٣٢٦) و (١ - ٣٢٧ و ٣٢٩) .

حكاية : ذكر صاحب " الخيرات الحسان " (١) وغيره : زار الإمام

(١) هو الشيخ أحمد بن حنبل المكي الشافعي المتوفى ٢٤١ هـ فقيه شافعي محدث له تصانيف نافعة جيدة وله في مناقب أبي حنيفة تأليفان أحدهما هذا الكتاب " الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان " طبع مرات

(باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)

حدثنا : ابن أبي عمر وعلى بن حجر قالا نا سفيان عن الزهري عن محمود

الشافعي قبر الإمام أبي حنيفة ببغداد وصلى ركعتين عنده ولم يجهر بالبسملة ف قيل له في ذلك فقال : أدها لصاحب هذا القبر وقد صح هذا النقل ، ويقول الشافعية فلم لم يترك رفع اليدين ؟ قلنا : لعله كان الجهر بها غير مؤكد ورفع اليدين عنده سنة مؤكدة .

— : باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب : —

ههنا مسألتان خلافيتان : مسألة حكم الفاتحة في الصلاة ، ومسألة الفاتحة خلف الإمام ، والباب موضوع هنا للأولى فقط ، فذهب أبو حنيفة إلى وجوب الفاتحة — والوجوب عنده مرتبة دون الفرضية كما تقرر فيما سلف غير مرة — وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى ركنيتها وفرضيتها كما حكاه للبدر العيني في "العمدة" (٣ - ٦٤) غير أنه أطلق الوجوب وهو يرادف عندهم الفرضية ، وإليه ذهب الأوزاعي وابن المبارك وإسحاق وداود . قال الشيخ : ويعلم من "عمدة القاري" للبدر العيني (٣ - ٦٤) أن ما ذهب إليه أبو حنيفة رواية مالك أيضاً حيث ذكر أن من ترك للفاتحة ناسياً في ركعة يسجد سجدة السهو ويجزيه ، وهي رواية ابن عبد الحكم وغيره عنه . وهذا بعينه مذهب أبي حنيفة . قال الشيخ : وكذا نقل الوزير ابن هبيرة الحنبلي رواية عدم ركنيتها عنده في كتابه "الإشراف بمذاهب الأشراف" ورأيت مكتوباً على النسخة المخطوطة "الافصاح" بدل "الإشراف" وهو خطأ والتبس الأمر فلانما "الافصاح" بالهند وبمصر ، والكتاب الآخر غير مطبوع . وفي "الخبر الحسان" أيضاً فيما أحفظ أنه لم يفتى الإمام الشافعي في صلاة الفجر كذلك وأجاب بمثله حين سئل عن ذلك .

ابن الربيع عن عباد بن الصامت عن النبي ﷺ قال :

عن شرح معاني الصحاح " شرح فيه أحاديث الصحيحين ، كتاب آخر للوزير ابن هبيرة وهو الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد المعروف بابن هبيرة صاحب التصانيف المتوفى ٥٦٠ هـ . أقول و "الإشراف بمذاهب الأشراف" ذكره صاحب "كشف الظنون" في (١ - ١٠٨) و "الانصاح" ذكره في (١ - ١٢٧)

ولابن المنذر أبي بكر محمد بن إبراهيم المعروف بابن المنذر النيسابوري الشافعي المتوفى ٣١٨ هـ أيضاً كتاب معروف سماه " الإشراف بمذاهب الأشراف " كتاب في غاية من الجودة والنفاسة يتعرض فيه لأدلة علماء الأمصار بحثاً وتحقيقاً ، وله فيه اختيارات وهو أعون شئ في الاطلاع على اختلاف منازع أئمة الإجتihad ومداركهم ، وأصبح عليه المدار في نقل المذاهب لمن بعده وهو أحد من كتب في الخلاف ، ومنهم الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي والإمام أبو جعفر الطبري والإمام أبو نصر محمد المروزي كل من معاصريه ، ومنهم الإمام زكريا ابن يحيى الساجي ذكر كتابه النروي في " تهذيب الاسماء واللغات " ومنهم الإمام حسين بن علي الكرابيسي من أصحاب الشافعي ذكر كتابه ابن نجيم وغيره ، و منهم الإمام الحافظ الكيا الهراسي ألف كتاباً فيه سماه " الزوايا في الخلاف " وبالأسف كل منها في ذخائر المخطوطات النادرة أصبح بعيداً عن متناول أهل العلم ، وبالأخص في ديار الهند اليوم وهذه كتب القدماء ، والمتأخرون لهم كتب في هذا الموضوع أيضاً كالشعراني وعبد الرحمن الدمشقي وغيرها وآخر تلك الكتب " الفقه على المذاهب الأربعة " المطبوع بالقاهرة اشترك في الجزء الأول ثمانية من علماء المذاهب وكلها في خمسة أجزاء الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، و أول من كتب في الخلاف الإمام أبو حنيفة فصنف كتاب " اختلاف الصحابة " ثم صنف صاحبه الإمام أبو يوسف كتاب " اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى " ثم ألف أبو عبد الله الثلجي " اختلاف يعقوب وزفر " وهذه كتب في الخلاف

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة خاصة ، والتي ذكرناها من قبل كتب في الخلاف عامة . وفي كتب الرجال والطهقات نجد ذكر كثير ممن كتبوا في الخلاف ، ولا حاجة بنا إلى الاستقصاء . وأما المسألة الثانية : (١) فذهب أبي حنيفة ومالك والجمهور عدم قراءة الفاتحة لخالف الإمام في الجهرية ، واختلفوا في السرية فقليل : سنة ، وقيل : مستحبة ، وقيل : مباحة . وقال الشافعي بوجوبها في السرية فقط في القديم ، وفي السرية والجهرية جميعاً في الجديد كما قال المزني في « مختصره » : « باغنا من بعض أصحابنا أن الشافعي قال كذا . ولفظ الشيخ في « فصل الخطاب » (ص ٣ -) : وظني أن الشافعي رحمه الله أيضاً لا يقول إلا باختيارها في الجهرية . لا إيجابها ، وليس في « الأم » ، وإنما هو في « مختصر المزني » سمعه من الربيع بن سليمان المرادي المتوفى ٢٧٠ هـ من أصحاب الشافعي . كما في « اتخاف » (٣ - ٤٧) . وخالفه البويطي ثم جاء أصحابه بل بعض منهم ثم ابن خزيمة ثم البيهقي فتبعوا البخاري في إيجاب الفاتحة لكل مصل في « جزئه » آه . قال الشيخ : والقدماء من الشافعية كصاحب « المذهب » (وهو الشيخ أبو اسحاق الشيرازي) يذكرون للقولين ، والمتأخرون منهم اقتصروا على الجديد .

قوله : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، حديث الباب أخرجه البخاري في « صحيحه » (١ - ١٠٤) (باب وجوب القراءة للإمام) و « مسلم » (١ - ١٦٩) (باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة) . وكذا أخرجه سائر أصحاب السنن كلهم من طريق صفيان عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة

(١) قُلَيْبِيك : نرجى إنهاء البيان في تفصيل المذاهب وبقية البحث إلى محله وهو (باب ما جاء في القراءة خلف الإمام) يأتي بعد أحد وأربعين باباً .

وأنس وأبي قتادة وعبد الله بن عمرو . قال أبو عيسى : حديث عهدة حديث بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . ورواه الدار قطنى بلفظ : « لا يجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . وقال : إسناده صحيح . وقال صاحب "التنقيح" : انفرد زياد بن أيوب بكونه بلفظ لا يجزئ ، ورواه جماعة : « لا صلاة لمن لم يقرأ » وهو الصحيح . قال : وكان زياداً رواه بالمعنى . ورواه بلفظ الدارقطنى ابن حبان من حديث أبي هريرة ، ثم عقبه بقوله : لم يقل في خبر العلاء هذا : لا يجزئ صلاة إلا شعبة ولا عنه إلا وهب ابن جرير انتهى هذا ملخص ما في "نصب الرأية" ، وإذن اتضح حال ما يقوله الحافظ في "الفتح" من تصحيح لفظ الدارقطنى ، وتعمه من تهمه كيلاً يبقى مجال للمخالف في التأويل . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . قال الشيخ رحمه الله : إن حديث الباب هذا في حق المنفرد لا في حق الجماعة والذي ورد في حكم الجماعة هو حديث «إذا قرأ فانصتوا» من حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم في الشاهد ، ومن حديث أبي هريرة عند النسائي ، وأبي داود ، وابن ماجه ، ويأتى تفصيل ذلك في محله . وحديث : « من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة » روى من حديث جابر عند ابن ماجه وغيره ، ومن حديث ابن عمر وابن عباس و أبي هريرة عند الدارقطنى ، ومن حديث أبي سعيد الخدرى عند الطبرانى ، ومن حديث أنس عند ابن حبان في الضعفاء ، ويأتى البحث المستوفى في محله . وقال بعض الحنفية : أن النفي في قوله : « لا صلاة » نفي الكمال لا الأصل . قال الشيخ : وندى أن هذا مدخول فيه فإن الفاتحة وإن لم تكن ركناً في الصلاة فهي واجبة عندنا ، ويلزم الإثم بتركها ، فلو صح تأويله لم يفد الحديث الوجوب فإن ظنى الدلالة والثبوت معاً لا يفيد الوجوب ، فكان الحديث ظنى الثبوت لكونه من الآحاد ، وإذا تأول فيه ذلك يصير ظنى الدلالة أيضاً فيفوت

حسن صحيح . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر
الوجوب كما صرح به علماء الأصول (مر تحقيقه في أول الطهارة) فالحق أن يجعل
مدار البحث كونه ظنياً في الثبوت دون الدلالة كيلا يفوت وجوب الفاتحة ، ولعله
لأجل ذلك لم يتعرض صاحب " الهداية " إلى كونه ظني الدلالة في كتابه حيث
قال في " الهداية " : فقرة الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا قال : ولنا
قوله تعالى : (فاقروا ما تيسر من القرآن) والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز
لكنه يوجب العمل فقلنا بجوابها اهـ . فنزل من الركنية إلى الوجوب لكون
الحديث : « لا صلاة » الخ من الآحاد ، وقد نهى على ذلك ابن الهمام في
" الفتح " (١ - ٢٠٦) أيضاً .

ثم قال الشيخ : إن تقديره بقوله : " لا صلاة كاملة " غير صحيح من
جهة العربية أيضاً عندى حيث قال حذاق النحويين أنه يكفي في التقدير رائحة
المقدر لا أن يقدر في نظم العبارة وقالوا : إن متعاق الجار والمجرور وكذا
حامل الحال المستفاد إشارة أو تنبيهاً عامل معنوى لا لفظي فذكره إذن في
حق اللفظ ونظم العبارة قصور . وإنى لا أقول بالتقدير فيما لم يتلفظ في نوعه
ولذا لا أقول بالتقدير في الظرف المستقر ، نعم أقول بتقدير المبتدأ أو الخبر ،
فمن قال في " زيد في الدار " زيد كائن في الدار خرج من لغة العرب كما صرح
به الرضى ، فمن ذلك لا أقول بتقدير الكمال في أمثال هذه المواضع ، نعم
ربما أقول بنفي الكمال في مثلها ولكنه في المصداق والمعنى دون العنوان و
اللفظ ، فيكون في اللفظ نفي الأصل وفي المعنى نفي الكمال تنزيلاً للناقص
منزلة المعدوم مبالغة ، ومن دأب أهل البلاغة تنزيل الناقص منزلة المعدوم و
عدم الاعتبار بالناقص ، ونظير تنزيل الناقص منزلة المعدوم ما ورد في
" البخارى " (٢ - ٦٠٤) (باب غزوة خيبر) و " مسلم " في كتاب الإيمان
(باب بئان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه) (١ - ٧٢) كلاهما من حديث

ابن الخطاب وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين وغيرهم قالوا : « لا تجزئ سهل بن مساعد الساعدي من كلام صبابي : « ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ فلان » في حق رجل قاتل المشركين قتالاً في غزوة خيبر .

(بحث دقيق من قواعد العربية) (١)

القراءة والمسح والابتار كلها ألفاظ متعددة بنفسها في متعارف اللغة فإذا نقلتها الشريعة إلى عرفها وصارت ألقاباً خاصة لمفاهيم شرعية صارت لازمة ، فإذا أريد تعلقها بشئ خاص عدت بالهاء ، ومن ههنا بحثهم في قوله تعالى : (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) هل العلم هنا لازم أو متعدد ؟ . فإذا حصل الفرق بين قولهم : « قرأها » وقولهم « قرأ بها » فالأول على ما تعرف ، والثاني بمعنى أتى بها في جملة القراءة ، وكذا إذا ورد في الشرع « قرأ » فعناه على هذا فعل فعل القراءة . وبعبارة أوضح منه لك أن تقول : إن « قرأ » إذا عدته بنفسه فقلت : قرأت سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر ، وأما إذا عدته بالهاء فقلت : قرأت بسورة كذا أي قرأته في جملة ما قرأت ، فلا يقتضى الاقتصار عليها بل يشعر بقراءة غيرها معها ، وعلى ذلك فقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » نفسه من غير قوله « فصاعداً » إشارة قراءة ما عدا الفاتحة وهو السورة . وتأويل قوله في الحديث : « كان يقرأ في الفجر بالسنتين إلى المائة » كيف تجمد المعنى أنه كان يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذه الكمية ، وكذلك قوله : « قرأ بالاعراف » إنما هي بعد الفاتحة ،

(١) **تلييه** كتبت هذا البحث بضوء ما أفاده الشيخ رحمه الله في رسالته : « فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب » وما أفاده في « العرف الشذى » مع توضيح وزيادة تقريباً للأفهام فيما له صلة بالمقام . وراجع « فصل الخطاب » (من ص ٢٠ إلى ٢٢) .

صلاة لإهقراءة فاتحة الكتاب» . وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق .
وما إلى ذلك من الأمثال . وتأويل قوله : «قرأ سورة النجم فسجد» وقوله :
«قرأ على الجن سورة الرحمن» فلم يقل بسورة النجم وبسورة الرحمن ؛ لأن
القراءة هنا على متفاهم اللغة والعرف فيشعر بالاختصار على ذلك المقدار دون
أن يكون هناك من المقروء شيء آخر . ومثل هذا قوله تعالى : (فامسحوا
برؤوسكم) بالباء وقولك مسحت رأس البتيم ، فالأول على حرف الشريعة وهو
امرار اليد المبتلة على الشيء ، فاقضى البتلة بخلاف الثاني فإنه على صرافة اللغة .
ومن هذا القبيل قوله : «توتر له ما قد صلى» فإنه على اللغة ، وأما قوله :
«كان يوتر بثلاث» فإنه على معهودية الشريعة وبناء للكلام على ما عهد .
وكان من منصب علماء الأصول أن ينبهوا على هذه القاعدة ولكنهم تركوها و
نبه عليها الزمخشري في «المفصل» وكذلك أشار إليها في تفسيره «الكشاف» في
قوله تعالى : (وهزى إليك يجذع النخلة) فقال : افعل بها الهز ، قال السيد
الآلوسي في «روح المعاني» (١٦ - ٨٤) : ثم الفعل هنا نزل منزلة اللام
كما في قول ذي الرمة :

فإن تعتذر بالهل من ذي ضرورها * إلى الضيف يجرح في عراقبها نصلي
فلذا عدى بالباء أى افعل الهز اه . قال الراقم : ومنح لى أن النكته في تعديتها
بالباء في الآية أن هز الجذع لعظمها وثبوتها كان غير مقدور لها لضعفها فلم
يمكنها هزها حقيقة فأمرها الله سبحانه أن يفعل بها فعل الهز اختياراً
لمباشرة الأسباب ما هو المقدور منها لا أن فعلها مؤثر في إسقاط الرطب فكان
سقوط الرطب كرامة لها من الله سبحانه وتعالى لا أن هزها كان يكفى لها
عادة ، ويعجبني قول القائل :

ألم تر أن الله أوحى لمريم وهزى إليك الجذع يساقط الرطب
ولو شاء أحنى الجذع من غير هزه إليها ولكن كل شيء له سبب

قال الشيخ : وكذلك أشار إليه سيبويه في كتابه في (باب افتراق فعلت وأفعلت) (٢ - ٢٣٥) : فقبرته دفتته وأقبرته جعلت له قبرا آه . قال الراقم : فالخلاص أن المتعدى في المجرد إذا عدى بالباء أو الهمزة لا بد أن يفرق معناه مما كان عليه قبل هذا وساق له سيبويه أمثلة وهذا الذي عناه الشيخ هنا .

قال الشيخ : ومن ذلك أقول : الباء في قوله : أتتني صحيفة فلان فقرأت بها للتعدية على خلاف ما قاله ابن هشام في " المغنى " حيث قال : وإنه يقال قرأت بالسور على هذا المعنى - أى التبرك - ولا يقال : وإنه قرأ بكتابك لفوات معنى التبرك فيه آه . ويقول الطيبي في " شرح المشكاة " في شرح قوله : لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، أى لم يبدأ القراءة بها آه . وهذا وإن كان يفيدنا في وجوب ضم السورة غير أنى لم يعجبني تضمين البداءة وتقديرها في كلامه . ثم إنه روى عن مالك أيضاً رواية وجوب ضم السورة مع الفاتحة كما في " الهداية " (١ - ٩٧) . وفي " فصل الخطاب " (ص - ١٧) : وجوب السورة قول عند المالكية والحنابلة . وقال في " الأم " (١ - ٨٩) : وهو قد محفل أن يكون الفرض على من أحسن القراءة قراءة أم القرآن وآية وأكثر آه . وهو ينافي جزم الشوافع بعده باستحباب السورة فإنه تردد فيه آه . وإن قيل : قد تواتر العمل على قراءة الفاتحة في الصلاة و التواتر قطعى فتكون قراءة الفاتحة فرضاً ركناً في الصلاة . نقول : إنه جرى التواتر في العمل بها لا كونها ركناً في الصلاة ، وقد ثبت التواتر العملى في كثير من المستحبات فكما لم تصر تلك المستحبات بالتواتر عملاً قطعية كذلك لا تصير قراءة الفاتحة قطعية .

قال الراقم : قد يظن أن مذهب الحنفية في وجوب الفاتحة دون ركنيتها كما هو عند الجمهور وفي وجوب السورة دون استحبابها كما هو عند الشافعية

وغيرهم ليس له عدة من الدليل أو أن مسلك الأخيرين أوضح محجة وأقوى حجة وإنى قد تصفحته له الأوراق وأجلت قداح البحث في نواحيها فلم أر لهذا الظن وجهة من الحق عند من آمن نظره في خبايا المسألة وزواياها بالانصاف دون الاعتساف ، ورأيت أن المصيبة نشأت في الحقيقة لأجل الغفلة عن تنقيح المذهب الحنفى والتعمى عن منشأ الخلاف ، وأرى أن أذكر أولاً كلمات من كلام محقق الحنفية الشيخ ابن الهام لتحقيق منشأ الخلاف ثم أتبعه بعدة ذلك من كلام إمام العصر شيخنا رحمه الله . قال المحقق في "الفتح" (١ - ٢٠٦) :
واعلم أن الشافعية يشبّهون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا ، فإنهم لا يقولون بوجوبها قطعاً بل ظناً غير أنهم لا يخلصون الفرضية والركنية بالقطعى فلهم أن يقولوا بموجب الوجه المذكور وإن جوزنا الزيادة بنحو الواحد لكنها ليست بلازمة هنا ، فإننا قلنا بركبتها وافتراضها بالمعنى الذى سميت به وجوباً فلا زيادة ، وإنما محل الخلاف في التحقيق أن ما تركه مفسد وهو الركن لا يكون إلا بقاطع أولاً ؟ فقالوا : لا ، لأن الصلاة بمحل مشكل فكل خبرين أمراً ولم يقم دليل على أن مقتضاه ليس من نفس الحقيقة يوجب الركنية .

وقلنا : بل يلزم في كل ما أصله قطعى ، وذلك لأن العبادة ليست سوى جملة الأركان فإذا كانت قطعية يلزم في كل الأركان قطعية ، لأنها ليست إلا إياها مع الآخر بخلاف ما أصله ظنى فإن ثبوت أركانها التى هى هو يكون بظنى بلا إشكال . ولأن الوجوب لما لم يقطع به فالفساد بتركه مظنون ، والصحة القائمة بالشروع الصحيح قطعية فلا يزول اليقين إلا بمثله . وإلا أبطل الظنى القطعى اه . وإليك الآن ملتقطات وملخصات من كلام شيخنا في "فصل الخطاب" : قوله تعالى : (فاقراء ما تيسر من القرآن) ذهب بعضهم إلى أن المراد بقوله تعالى هى الفاتحة لا غير جوداً منه أنها هى الواجبة لا غير وليس

بشيء ، أما من حيث الحديث فكما علمت شمائله وتكرمه — أى فى شرح قوله فصاعداً وسنخرج عليه فى مبحث الفاتحة خلف الإمام — وأما من حيث القرآن فأيضاً كما سيوضح من بعد وذهب بعضهم إلى أن المراد ما فوق الفاتحة ويلزمه أن يكون واجهاً . والوجه أن الله تعالى أراد مجموع ما يقرأ كله وأطلق عليه ما تيسر باعتبار الطول لا باعتبار تخييره فى أى سورة وأو غير الفاتحة ؛ فإن الآية نزلت فى تخفيف صلاة الليل ولا يحتاج حينئذٍ إلى بيان ما يتعين للوجوب فما فوقه فجاءت الآية كما ترى لا لبيان أن الواجب أى سورة لكنها أمرت بالقراءة وإيجادها فكل ما هيته الشريعة وهى الفاتحة فصاعداً فهو تحت هذه الآية وكله واجب ، ثم سلك بعد هذا فى الأحاديث مسالك : إما الأمر بهما وهو قوله : ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت ، وإما الأمر بالفاتحة عيناً وترك ما بقى على شاكلة القرآن فى اللفظ أو ما يقوم مقامه وهو قوله ﷺ : «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» . فهذا تعيين للفاتحة وإبقاء للباقي على لفظ القرآن ، فما احتاج إلى تعيينه باسمه عينه وإلا إبقاه وأحاله على أصله فى القرآن . وما يقوم مقامه هو قوله : «فما زاد» فما فوق ذلك وقوله «فصاعداً» . فقوله : «وما تيسر» إحالة للباقي بعد الفاتحة على القرآن وإدراج تحته وسائر الألفاظ بدله . وهذه الاحالة كما فى ألفاظ حديث المسيبى : «فتوهبوا كما أمرك الله» . وأما الأمر بالسورة كما فى قصة معاذ ، وأمره بسورتين من أوسط المفصل بالنظر إلى أن الفاتحة معلومة . وأما الأمر بقرآن بالنظر إلى من ليس عنده غير شيء من القرآن وهو ما فى حديث مسيبى الصلاة من طريق رفاعه : «فإن كان معك قرآن فاقرا وإلا فأحمد الله وكبره وهله» . وقال فى «المرقاة» (١ — ٥٣٦) : أن الأولى أن يحمل على أول الأمر الذى كان بناءه على المساهلة والتيسير ونحوه فى «اعلام الموقعين» . وإذا تبين هذا الصنيع لم تمار فى وجوب السورة وهذا بذلك ثانياً : أن المراد فى الحديث المجموع فى الإيجاب والمجموع فى

النفى وعن عواذة مرفوعاً : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها » كما في « الزوائد » و « تخريج الهداية » ، وفيه الحسن بن يحيى الخشني من رجال « التهذيب » ضعفه بعضهم ووثقه آخرون . ولم أر لهم في نفى وجوب السورة إلا ما في « الفتح » من حديث ابن عباس عند ابن خزيمة : « إن النبي ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب » . وسكت عليه الحافظ ، وفيه حنظلة السدوسي قال : هو نفسه في « التقريب » : ضعيف من السابعة . وفي « التاريخ الصغير » : قال يحيى القطان : حنظلة السدوسي رأيت وتركته على عمد وكان اختلط . وفي « الميزان » : عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله ابن أبي بكرة الثقفي مقل جداً تفرد من حنظلة السدوسي بهذا عن عكرمة عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ صلى صلاة لم يقرأ فيها إلا بالفاتحة » غمزه ابن القطان بهذا الخبر ، وحنظلة ابن وإنما ذكر في الحديث « وما تيسر » ونحوه لأنه لو قال : « وسورة » لدل على وجوبها بنهاها . ولا يرينك في وجوب السورة الفاء في بعض ما مر لأنه في سياق النفي . و سياق الاثبات لم يخل عما فوق الفاتحة . ثم إن الأحاديث جعلت الصلاة عند عدم قراءة الفاتحة خداجاً لا منفية وهو حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره و عن عائشة عند ابن أبي شيبة وأحمد وغيرهما قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » . وعن عبد الله ابن عمرو عند أحمد وفي جزء القراءة وكتاب القراءة وعند ابن ماجه . ومتى نفيت الصلاة فهو باعتبار انتفاء الفاتحة فما فوقها كما في الأحاديث المارة ، وأرى أن هذا بطرد فيما هو على رسم الصحيح أو الحسن وكفى بهما عن الضعاف وأرى أن هذا ليس اتفاقاً أو جزافاً بل حكاية عن الواقع وعن الحقيقة . فالصلاة بترك الفاتحة خداج ، وبترك الفاتحة فما فوقها منفية ، أي إذا خلت عن القراءة رأساً . ومن ههنا يعلم أن قوله : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً »

للاستضاء رأياً والإشارات إذا سقطت على مسقط ذلك على أنه المقصد فهذه
 [منازل من تهوى رويدك فانزل] ثم اعلم أن الحديث شبه الصلاة بترك
 الفاتحة باعتبار حكمها شيئاً ناقص الحلقة حساً فلا يتأني أن يقال : أن المراد
 أنها ناقصة حساً وإن كانت باطلة حكماً ، وإن التام باعتبار الأجزاء كما أن
 الكمال باعتبار الأوصاف على ما ذكره في "الاتقان" من القواعد المهمة ، أو
 أن التام هو الجزء الأخير . وفي حديث مسيب الصلاة قال : « إنه لا يتم صلاة
 أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الركعتين موضعاً ثم يكبر ويحمد الله ويثنى
 عليه » الحديث فذكر أركاناً وغيرها عند أبي داود والنسائي وذكر أنها لا تتم
 بدون ما ذكر ، وقال في آخره عند النسائي : « فإذا لم يفعل هكذا لم تتم صلاته » .
 وعند الترمذي : « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وإن انتقصت من ذلك
 شيئاً انتقصت من صلاتك » ، قال : وهذا كان أهون عليهم من الأولى : أنه
 من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته ولم تذهب كلها له . وهذا هو
 النقصان باعتبار الحكم بخلاف نحو ما عند أبي داود عن أبي سعيد الخدري أن
 رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فلم يدر زاد أم نقص فليسجد
 سجدتين وهو قاعد » فإنه باعتبار الحسن إذ نقصان الركعات يعلم بالحسن بخلاف
 حكم الصلاة عند ترك الفاتحة فليس أمراً حسياً ويحتاج فيه إلى بيان الحكم لا الحسن
 بخلاف نقصان الركعات فإنه يذكر كما وقع ويعلم حكم السجود ، فالمقصود في
 كلا الموضعين بيان الحكم ، وقد ذكر النقصان في حديث الخداج في موضع
 الحكم ، وفي حديث السهو في موضع صورة المسألة . ومثله في التعبير حديث
 أبي هريرة عند الدارقطني وقواه في "الفتح" (٣ - ٨٤) هذا ولا يخفى أن
 الحقائق الحسية لا تبطل بذهاب جزء كإنسان مخدج اليد ، فلو كان حاذي في
 الحديث بتلك الحقائق وأراد نقصانها حساً لم يدل أيضاً على بطلانها إلا بضم

مقدمة هي : أن ناقصة الجزء من الحقائق الشرعية حساً باطلة حكماً . ولم يحكم الشارع في هذا الحديث بتلك المقدمة . وإنما جعلها ناقصة كالحسينات فالحكم بالهطلان خلاف الحديث ، وإنما يخرج منه وجوب الفاتحة ، وإثبات مرتبة الواجب وهو مراد أصحابنا وقوله : غير تمام من قولهم : ولدته أمه لتام يكسر ويفتح لا من التام بالمعنى الشائع . والحاصل أنه كيف كان المراد بالحديث اعتبار حال الصلاة حساً أو اعتباره حكماً ليس فيه الحكم إلا بالنقصان . انتهى كلام الشيخ وهو كلام في غاية من الدقة والنفاسة يقدره من عنى بهذه الأبحاث الدقيقة وعسى أن يقبله كل من أنصف من أرباب المذاهب وتلخص مع ذلك أمور :

منها : أن قوله تعالى : (فاقراءوا ما تيسر من القرآن) وإن نزل لتخفيف صلاة الليل لأجل ما كانوا يقاسون شدة في أدائها بتطويلها ، لكنه بعمومه لا يجاب مطلق القراءة في الصلاة حيث لا وجوب خارجها وليس لايجاب الفاتحة خاصة أو سورة خاصة أو كليهما فإن ذلك كان معلوماً لهم بالضرورة ، ثم قوله : (فاقراءوا ما تيسر منه) يؤكد العموم المذكور ، ولعله كرره كيلا يتوهم التخصيص بما نزل فيه وقد أشار إليه الهدر العيني .

منها : أن قوله في الحديث " وما تيسر " على شاكلة ما في القرآن وبمعناه " فما زاد " " فما فوق ذلك " و " أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر " " فصاعداً " و " آيتين أو أكثر " فكل ذلك إشارة إلى قراءة شيء من القرآن ما عدا الفاتحة ولم يقل : وسورة لثلاث يتوهم ايجاب سورة بتامها .

منها : أن الأحاديث تؤكد القول بوجوب الفاتحة وشيء من القرآن ما عداها جميعاً لا للفرق بينها حتى تكون الفاتحة واحدة دون " فما زاد " فإنه لا فرق بين سياقها في مساق واحد .

منها : أن من تأول قوله : " وما تيسر " وما زاد " بالتخير في قراءة ما بعد الفاتحة فقد أهدى عن مغزى النصوص ومحطها ومسقط إشارتها .

منها : أن الشريعة حينما أرادت حكم ما يبنى الصلاة رأساً فذكرت ترك الفاتحة وما عداها جميعاً حينما أرادت حكم ما ينتقصها ويجعلها خداجاً فصدمت ببنى الفاتحة فقط دون الفاتحة وما بعدها معاً .

منها : أنه ورد في بعض الأحاديث عدم التمام بترك ما هو غير الأركان اتفاقاً فكذلك غير بعيد أن يذكر عدم التمام بترك الفاتحة ، فلا يلزم من ذلك ركنيتها ولا بطلان الصلاة حكماً بتركها .

ثم إنه تبين من هذا أن تأويل لا صلاة ببنى الكمال غير صحيح ، وإن الصحيح هو نفي الصحة والاجزاء كما قاله الشافعية ، ولكنه ببنى الفاتحة وما عداها من القرآن أى القراءة مطلقاً لا الفاتحة خاصة ، فإن الزيادة قد صححت في روايات وطرق كما سيتضح في مبحث الفاتحة خلف الإمام إن شاء الله تعالى . وقد اتضح أنه لا حجة للمخصم في إثبات ركنية الفاتحة بالحديث المذكور بعد تسليم أن خبر الواحد مما يثبت الركنية حيث لا يبقى في الحديث محل لصحة الاحتجاج بالفاتحة فقط بل الحديث يشمل ما عداها أيضاً بالطريق المذكور ، فيكون أمر التنزيل العزيز : (فاقرءوا ما تيسر) وإخبار الحديث ببنى الصلاة بترك القراءة — بعد تسليم أنه إخبار وليس بإنشاء معنى — متطابقان جداً ، وهذا الطريق يكاد يكون مبتكراً في إثبات غرض الحنفية فإن المشهور أنه خبر الواحد وأنه ظني والزيادة على القاطع بمثله غير جائز ، فتكون الفاتحة واجبة لا فريضة ، أو إنه إنشاء بمعنى لا تصلوا إلا بفاتحة الكتاب . وعلى الأسلوب الذى قرره الشيخ غنى عن ذلك كله ، فلو سلمنا أنه خبر مستفيض ، أو سلمنا أن الأحاد تثبت بها الركنية ، أو سلمنا أن الآية محمولة والحديث فسرهما — وإن كان القول

—: باب ما جاء في التأمين :—

حدثنا بندارنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالانا سفيان عن سلمة بالاجمال في الآية ركيك من جهة قواعد أصول الفقه ، وكذلك من حيث الواقع — فإن أمر الفاتحة والسورة كان أمراً متعارفاً بينهم فبعد تسليم كل ذلك استدلالهم لا يسمن ولا يغنى من جوع ما لم يثبت أن منشأ الحديث هو نفي الصلاة بنفي الفاتحة فقط . وإذا ثبت الزيادة من ثقة فيخرج الحديث من موضوع المأموم ، ويختص بالمنفرد والإمام وبصبح حكمه بنفي الصلاة حين انتفتت القراءة فيكون حجة للحنفية لا عليهم ، فمن حق المقام أن تتمسك به الحنفية ، وعليهم أن يأتوا ببرهان على إسقاط الزيادة فانعكس الأمر وانقلب الموضع ، وهذا الذي عناه الشيخ بتقريره وتحريره وتفصيله وتفسيره فذقه فمن لم يذق لم يدرك والله الموفق . ويؤيده ما في " المدونة " (١ - ٧١) عن عمر بن الخطاب يقول : « لا تجزئ صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشئ معها » . وعنه أنه قال : « لا صلاة إلا بقراءة » . ١ . وورد مرفوعاً من رواية أبي هريرة بهذا اللفظ في " مسند أحمد " أنظر " فتح الرباني " (٣ - ٢١٧) ومن أجل ذلك قال أحمد — كما عند الترمذي بعد ٤١ باباً — « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » : إذا كان وحده . ومثله عن سفيان عند أبي داود في " سننه " فاتفق أبو حنيفة والثوري وأحمد على أن الحديث في حق المنفرد والإمام دون المأموم . وأرجو أن يكون هذا القدر كافياً هنا . إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

—: باب ما جاء في التأمين :—

التأمين مصدر من باب التفعيل ، أمن الرجل قال آمين ، وآمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعند جميع القراء كذلك ، وعن حمزة والكسائي بالإمالة فيها . وفيها القصر والقصر مع التشديد والمد مع التشديد ثلاث لغات

ابن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر قال : سمعت النبي ﷺ
قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال : آمين ومد بها صوته .

شاذة ، ومعناه : يا الله استجب دعاءنا ، وقيل فليكن كذلك ، والتفصيل
في " العمدة " (٣ - ١٠٦) . ثم ههنا خلافتان : الأولى : أن التأمين هل
هو للمقتدى والإمام كإيهما في الجهرية أم للمقتدى فقط ؟ فذهب الجمهور أي
أبو حنيفة والشافعي وأحمد ومالك في رواية إلى الأول ، وذهب مالك في رواية
ابن القاسم وأبو حنيفة في رواية الحسن إلى الثاني كما في " الموطأ " لمحمد (ص
١٠٥ -) حيث قال : فأما أبو حنيفة فقال : يؤمن من خلف الإمام ولا
يؤمن الإمام . وروى محمد في الآثار (ص - ١٦) عن أبي حنيفة عن
حماد عن إبراهيم : أربع يخافهن بون الإمام سبحانه اللهم وبمحمدك ، والتعوذ
من الشيطان ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، وهذا الذي أخذه عامة أصحاب
المتون ، والثانية : فهل يجهر بها من يؤمن أم يخفيها ؟ الثاني قول أبي حنيفة
والكوفيين وأحمد ومالك ، والأول قول الشافعي في القديم وقول أحمد وإسحاق ،
وقال الشافعي في الجديد : يجهز بها الإمام ويخفيها المأموم ، ومن القاضي
حسين : القديم والجديد بعكس ذلك وهو غير صحيح عندهم ، والمختار قوله
القديم . قال الحافظ ابن حجر : وعليه الفتوى ، وقال الرافعي : أصبح
القولين الجهر ، هذا ما يخص ما في " العمدة " و " الفتح " وغيرهما . ثم من
الغريب ما بقوله الحافظ في " الفتح " من أن جهر الإمام بها قول الجمهور .
قال الشيخ : ولم أجد التصريح بالجهر عن المالكية ، بل صرح في " المدونة "
بالإخفاء (١ - ٧٣) . قال مالك : ويخفي من خلف الإمام آمين اه . ويقول
الشيخ أحمد الدردير في " أقرب المسالك " : وندب الأسرار لكل مصل طلب
منه اه . فعلم من هذا الإخفاء بها قول واحد عندهم كالحنفية وهو المذكور في
" رسالة ابن أبي زيد " كما في " السعابة " (٢ - ١٧٢) . وقد ذهب السلف

وفي الباب عن علي وأبي هريرة . قال أبو عيسى : حديث وائل بن حجر حديث حسن . وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ و إلى القواين غير أن أكثر الصحابة والتابعين على الاختفاء كما ذكره صاحب "الجوهر النقي" (١ - ١٣٢) ، وذكر أن عمر وعلياً لم يكونا يجهران بآمين . وقال الطبري : وروى ذلك عن ابن مسعود قال : والصواب أن الخبرين بالجهر بها والخفاة صحيحان ، وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء ، وإن كنت مختاراً خفض الصوت بها إذ كان أكثر الصحابة والتابعين على ذلك انتهى . فكان الاختفاء هو السنة والجهر جائز غير سنة . وذكر ابن نجيبة و ابن القيم أن الاختلاف فيه اختلاف في المباح ورجحوا الجهر في بعض المواضع ، فالخلاف بين ليس بشديد . قال ابن القيم في "الهدى" : وهذا - أي الجهر - للتعليم أيضاً جهر الإمام بالتأمين ، وهذا من الاختلاف المباح الذي لا يعنف فيه من فعله ولا من تركه اه .

قوله : وفي الباب الخ . حديث علي أخرجه "ابن ماجه" في (باب الجهر بآمين) (ص - ٦٢) : من طريق سلمة بن كهيل عن حمزة بن عدي عن علي قال : سمعت رسول الله ﷺ : إذا قال : ولا الضالين قال : آمين . وأخرجه الحاكم ، وحديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في "سننه" (ص - ١٢٨) وقال : اسناده حسن ، وأخرجه في "العلل" وأعله ، وأخرجه الحاكم (١ - ٢٢٣) وقال : على شرط الشيخين . قال الزيلعي : وليس كما قال . قال الرافق : وكلاهما أخرجه من طريق اسحاق بن إبراهيم الزبيدي وهو إن وثقه بعضهم ولكن يقول النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو داود : ليس بشئ . وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي ، كذا في "الميزان" ، وفي "التقريب" : صدوق بهم كثيراً ، وأطلق عليه محمد بن عوف أنه يكذب اه . فهل مثل هذا يكون على شرط الشيخين ؟ ! ورواه أبو داود وابن ماجه

التابعين ومن بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها . و ٤
 قال : « كان رسول الله ﷺ إذا تلا : غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 قال : آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول ، وزاد ابن ماجه : « فيرتج
 بها المسجد » وكلاهما أخرج من طريق بشر بن رافع . قال الزبلي : وبشر
 ابن رافع ضعفه البخاري والترمذي والنسائي وأحمد وابن معين وابن حبان .
 وقال ابن القطان : ضعيف ويروى هذا الحديث عن أبي عبد الله ابن عم
 أبي هريرة ، وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حال ، ولا روى عنه غير بشر ،
 والحديث لا يصح من أجله اه .

ورواه النسائي في "سننه" (١ - ١٤٤) في (باب قراءة بسم الله
 الرحمن الرحيم) من حديث نعيم بن الحجر قال : « صليت وراء أبي هريرة
 فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين فقال آمين فقال الناس : آمين . . . وفيه إذا سلم قال : والذي
 نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، وسياق هذا الحديث يدل على
 أنه حديث آخر غير ما أخرجه أهر داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم ، و
 ليس عند النسائي في الباب غير هذا ، وقد تقدم ما فيه في (باب الجهر بالتسمية)
 من العلل القادحة مع صحة اسناده .

وفي الباب أيضاً حديث أم الحصين : « أنها صلت خلف رسول الله
 ﷺ فلما قال : ولا الضالين قال : آمين فسمعتته وهي في صف النساء »
 أخرجه الزبلي (١ - ٣٧١) عن مسند اصحاب ابن راهويه من طريق اسماعيل
 ابن مسلم المكي ، والهيشمي في "الزوائد" (٢ - ١١٤) عن الطبراني في "الكبير"
 قال : وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف اه . وقال الحافظ في
 "التقريب" : ضعيف الحديث اه . فهذا ما عندهم في الباب وانكشف حاله
 عند أولى الألباب .

يقول الشافعي وأحمد وإسحاق . وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل

قال الشيخ : وحديث الهب لم يخرج الشيخان لاختلاف شعبة وسفيان .
ورجع المحدثون حديث سفيان وقائوا : وهم فيه شعبة في مواضع ، الأول :
أنه قال عن حجر أبي العنيس وإنما هو ابن العنيس ويكنى أبا السكن . الثاني :
أنه زاد بين حجر ووائل علقمة بن وائل . الثالث : أنه قال : وخفض بها
صوته وإنما هو مد بها صوته . قال الرازمي : هذه الثلاثة ذكرها الترمذي في
”جامعه” وذكر الترمذي له علة رابعة في ”علاء الكبير” كما حكاهما ”الزبلي”
(١ - ٣٧٠) فقال : سألت محمد بن اسماعيل هل سمع علقمة من أبيه ؟
فقال : إنه ولد بعد موت أبيه لسته أشهر انتهى . وذكر ابن عبد الهادي
له علة خامسة في ”التنقيح” حكاه البدر العيني في ”العمدة” (٣ - ١١١)
بأنه قد روى شعبة خلفه عند البيهقي في ”سننه” وفيه : وقال أمين رافعا
صوته . وقال البيهقي : ”المعرفة” : اسناد هذه الرواية صحيح . ومثله في
”نصب الرأية” (١ - ٣٦٩) وذكروا أيضاً أن شعبة متفرد ، وسفيان
قد تابعه محمد بن سلمة بن كهيل وغيره عن سلمة ، وذكروا أيضاً أن الترجيح
للتوري إذا اختلف هو وشعبة لقول شعبة : سفيان أحفظ مني اه كما ذكره
الذهبي وغيره . فهذه عندهم وجوه مرجحة لرواية التوري على رواية شعبة .
وقد أجاب الحنفية عنها :

أما عن الأول : فهو أن أبا العنيس وابن العنيس كلاهما واحد الجد
والحفيد كلاهما عنيس وقد سماه سفيان عند أبي داود في ”سننه” في (هب
التأمين وراء الإمام) (١ - ١٣٤) وقد صرح ابن حبان في كتاب الثقات
على كونها واحداً كما حكاه ”الزبلي” (١ - ٣٧٠) وكذلك هو منصوص
في رواية ”الدارقطني” (ص - ١٢٨) عن وكيع والمحاربي قال حدثنا
سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنيس وهو ابن العنيس عن وائل بن

عن حجر أبي العنيس عن علقمة بن وائل عن أبيه : و أن النبي ﷺ قرأ غير
حجر الخ . قال الدارقطني : هذا صحيح . فرواية محمد بن كثير عند أبي داود
والدارمي ، ورواية وكيع والمجاري عند الدارقطني كأنهم عن الثوري عن
سلمة عن حجر أبي العنيس فانفق رواية الثوري وشعبة . وما قبل إن كنيته أبو السكين
فلا مانع أن يكون لرجل كنيته . قال الحافظ في " التهذيب " : حجر بن
العنيس الحضرمي أبو العنيس ، ويقال : أبو السكين الكوفي وحكى الشيخ
التميمي لفظ ابن خبان من كتاب الثقات هكذا : حجر بن العنيس أبو السكين
الكوفي ، وهو الذي يقال له أبو العنيس اه . ولفظ العيني في " العمدة "
(٣ - ١١٠) عنه : كنيته كاسم أبيه آه . وعند الحافظ أبي البشر الدولابي
في " الأسماء والكنى " (١ - ١٩٦) عنيس الثقفي قال سمعت وائل بن حجر
الحضرمي الخ .

وأما عن الثاني : فإن حجراً سمع الحديث عن علقمة كما هو منصوص
في رواية أبي داود الطيالسي في " مسنده " (ص - ١٣٨) : حدثنا شعبة
قال أخبرني سلمة بن كهيل قال سمعت حجراً أبا العنيس قال سمعت علقمة بن
وائل يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل : و أنه صلى مع رسول الله ﷺ
فلما قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين خنض بها صوته اه
فانزاحت هذه العلة أيضاً . ومثله عند البيهقي في " سننه الكبرى " (٢ - ٥٧) ،
ومثله عند أحمد في " مسنده " كما في " ترتيب المسند " (٣ - ٢٠٥) ولكنه
بلفظ : سمعت علقمة يحدث عن وائل ، أو سمعه حجر من وائل بكلمة " أو " ،
وكذا رواه أبو مسلم الكجي في " سننه " كما حكاه الهذلي العيني . فصحت
روايته بكلتا الطريقتين وبهذا اندفعت العلة الرابعة من الانقطاع في حديث
علقمة حيث ثبت موصولا من طريق فلا يضر انقطاعه من طريق آخر . فلا
(م - ٥١)

المغضوب عليهم ولا الضالين فقال: آمين وخفض بها صوته . قال أبو عيسى: أن هذه العلة بخيفة جداً حيث ثبت سماع علقمة عن أبيه عند البخاري نفسه في " جزء رفع اليدين " ، وعند مسلم في " صحيحه " من حديث القصاص ، ومن حديث وضع اليمنى على اليسرى ، وعند النسائي في (باب رفع اليدين) والترمذي صرح بإسماع علقمة عن أبيه في كتاب الحدود مع " جامعه " كما فصل كل ذلك الشيخ الديموي في " آثار السنن " (١ - ٩٨) . ثم إن من ولد بعد موت أبيه ستة أشهر هو أخوه عهد الجهار بن وائل لا علقمة وهو أيضاً مختلف فيه بل رواية محمد بن جحادة عن عهد الجهار عند أبي داود في رفع اليدين يدل صريحاً على أنه أيضاً ولد في حياة أبيه ، فكيف بعلقمة وهو أكبر سناً منه ، فهو قول عهد الجهار : " كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي " الخ ومن الغريب إذا كان الحديث في ما يوافقهم كرفع اليدين فتقبل على علانها ويتناسى كل علة فيها ، وإذا كان في الاختفاء بآمين أو فيما يوافق الجنفية فيقلب الموضوع وبصير الصحيح ضعيفاً ، وتجد كلاً منهم أحفظ ما يكون لعلمه فرحم الله من أنصف .

وأما عن الثالث : فأجاب الشيخ ابن الهمام في " الفتح " (١ - ٢٠٧) بالجمع بين اللفظين فقال : ولو كان إلى في هذا شيء لوفقت بأن رواية الحفص يراد بها عدم القرع العنيف ، ورواية الجهر بمعنى قولها في زير الصوت و ذيله آه . قال الشيخ : وهذا التوفيق هو مآل مذهب الشافعي ، وظن بعض أن الشيخ يجعل الحديث حجة للحنفية بتأويله وإس كذلك . وقد فهم صاحبه الحق ابن أمير الحاج أيضاً بأنه جمع بما يوافق الشافعية حكاه الشيخ اللكنوي في " تعليق الموطأ " ولفظه : ورجح مشائخنا ما للمذهب مما لا يعرى عن شيء لتأمله فلا جرم أن قال شيخنا : ولو كان إلى الخ ثم ذكر عبارته وقد ذكرناها . وفي " مجمع الزوائد " (٢ - ١١٢ و ١١٣) للحافظ نور الدين الهيثمي في حديث طويل من حديث معاذ عند الطبراني في " الأوسط " قال : واسناده حسن اه

سمعت محمداً يقول : حديث سفيان أصبح من حديث شعبة في هذا ، وأخطأ ما ظاهره يؤيد الشافعية حيث قال فيه : وحسد يهود للمسلمين في ثلاث : رد السلام ، وإقامة الصفوف ، وقولهم خلف إمامهم في المكتوبة آمين . ولهذا الحديث قصة طويلاً من كونه ﷺ في بيت بعض أزواجه وعنده عائشة فدخل نفر من اليهود فقالوا : السام عليك يا محمد قال : وعليكم إلى آخر القصة وهي مذكورة بالاختصار في الصحاح أيضاً . وروى عن عائشة أيضاً مع اضطراب أخرجه في " الزوائد " عن " مسند أحمد " (٢ - ١٥ و ١١٢) وقال : وفيه على بن عاصم شيخ أحمد ، وقد تكلم فيه بسبب كثرة الغلط والخطأ ، قال أحمد : أما أنا فأحدث عنه اهـ . قال الشيخ : ولكن الاستدلال بمثله لا يستقيم بحال ، كيف ! وقد ورد في رواية في " السنن الكبرى " للبيهقي : « حسد اليهود على قوله : اللهم ربنا ولك الحمد » كذا أخرجه في " كنز العمال " (٤ - ١٠٥) عن عائشة : « لم تحسدنا اليهود بشئ ما حسدونا بثلاث : للتسليم ، والتأمين ، وألهم ربنا ولك الحمد » (هـ) . قال الشيخ : ولم يقل بجهره أحد فكما أن حسدهم على هذا لا يستلزم الجهر به فكيف يصح القول باستلزامه في التأمين ، وأيضاً يؤيد ما قلنا ما ذكره السيوطي في " الخصائص الكبرى " (٢ - ٢٠٥) عن " مسند الحارث بن أبي أسامة " حديثاً وفيه : « وأعطيت آمين ولم يعطها أحد ممنى كان قبلكم إلا أن يكون الله أعطاه نبيه هارون فإن موسى كان يدعو الله ويؤمن هارون ، وهذا يدل على أن اليهود علموا تأمين المسلمين والجهر بها خارج الصلاة مثل تأمين هارون عليه السلام على دعاء موسى عليه السلام ، فكيف يثبت الجهر بها داخل الصلاة . وكذا في " شرح المواهب " (٥ - ٣٧١) من طريق الحارث بن أبي أسامة وابن مردويه عن أنس مرفوعاً : « أعطيت ثلاث خصال : أعطيت الصلاة في الصفوف ، وأعطيت السلام وهو نجية أهل الجنة ، وأعطيت آمين ، ولم يعطها

شعبة في مواضع من هذا الحديث فقال : عن جبر أبي العنيس وإنما هو أحد الخ . قال شارح "المواهب" : فعلم أن الحصلتين الأوليين من خصوصيات هذه الأمة مطلقاً ، وكذا الثالثة بالنسبة لغير هارون في غير الصلاة اه . وجزى الله شيخنا فداً أوسع نظره وأدق فكره ، ويقول رحمه الله في "كشف السر من مسألة الوتر" (ص - ٦٦) : فما عند ابن ماجه عن عائشة عن النبي ﷺ : « ما حسدتمكم اليهود على شيء ما حسدتمكم على السلام والتأمين » وعن ابن عباس : « فأكثروا من قول آمين » ، يريد به الإكثار في المواقع الثلاثة بها وإلا فهي في الصلاة محدودة فكيف أكثارها . . وما في الحديث الآخر : « وعلى قولنا خلف الإمام آمين » فلا يريد به أن أغبطوهم بهذا المحل فقط بل اغاظتهم بالأكثار في مواقعها ، ولما كان في خاصة أنفس المسلمين وفي حقهم هذا أيضاً من المواقع المشاركة لها ذكرها في ذيول مراده وإلا فحسدهم على ظهور آمين عند المسلمين واستعمالهم إياها واغاظتهم بأكثارها في المواقع المناسبة ، وفي الواقع هي في صلاتنا أيضاً فيحصل رغبتهم به أيضاً وإن لم تحصل الاغظة به فالإغظة بالعموم ، وذكر الصلاة لأنها محل مشهور فيما بين المسلمين في معاملة أنفسهم ، وإن لم يتعلق هذا المحل باليهود كثير يتعلق هذا هو المراد فوق في الألفاظ المختصار يزول بالتأمل إيهامه . وبالجمل : فذكر الصلاة لأن هذا المحل من جنس ما يحصل اغاظتهم به لأنه هو المدار فقط ، أعني أنها أي آمين شيء واحد حيث ما وقعت ، فلهذه الوحدة ذكر جزئي الصلاة . وإذا كان الشيء واحداً والمقاصد المطلوبة منه متعددة فقد يراعى تميز المقاصد ، ولا يذكر أحد المحال في موضع الآخر . وقد يراعى وحدة الشيء في ذاته فيذكر أحد المحال في موضع الآخر ولا يضر كما استشهد في قراءة أم القرآن ف الإمام بها في غير هذه الحالة لكونها شيئاً واحداً ذاتاً وإن تعددت الأحكام فكيف بالأغراض الخارجية فقط اه . وقال رحمه الله أيضاً في "كشف السر" (ص - ٧٠) : وليعلم أن أحاديث

حجر بن العنيس ويكنى أبا السكن ، وزاد فيه عن علقمة بن وائل وليس فيه حسد اليهود على التأمين أحاديث متعددة بألفاظ متنوعة ليس حديثاً واحداً ، وقد سقط من بعضها ما قد ذكر في الآخر ، وقد وقع في بعض ألفاظها ترتيب شيء على غير سببه وإلا فإين كانت اليهود يتناوبون المسلمين في الصلوات الليلية وهي الجهرية ، والمنافقون الذين كانوا يريدون كتمان حالهم على المسلمين كان أثقل الصلوات عليهم صلاة الفجر والعشاء فكيف باليهود ، وهذا الذي أشكل على الحافظ ابن حجر حتى حكم على لفظ : « وعلى قولنا خالف الإمام بآمين » بتفرد الراوى فيه كما ذكره في " شرح المواهب " فإن كان سقط شيء من الراوى ، أو وقع ترتيب شيء على غير سببه فذاك وإلا فهو من ذكر محل من جنس ما يحسدونه لا أنه هو المحسود عليه ، وقد يقع ذلك في الأحاديث كما وقع في التأمين من وجه آخر فجاء بلفظ : « إذا أمن الإمام فأمنوا » و بلفظ : « إذا أمن القارى » وبينهما فرق فلم يقدر البخارى على التعيين ووضع التراجع على كل احتمال من الصلاة والدعوات . وفعل مثله في حديث إنظار المومس والتجاوز عن المعسر ، وقد وقع فيه من الرواة ترتيب شيء على غير ما يناسبه وكذا ترتيب كل عمل كفارة إلا الصوم ، وأصله كل عمل ابن آدم . ومثله في (باب ما وطئ من التصاوير) و (باب من كره القعود على الصور) و إذا تقرر هذا فنقول : الأصل في الأذكار والأدعية هو الإخفاء والجهر لمقاصد صحيحة لا غير ، ويكنى لعلم اليهود الجهر في بعض الأحيان وهو عندهم أيضاً كذلك فحاله في الصلاة كحاله خارجها وسائر الأدعية وجهر القرآن لحفظه ، ولذا ورد في الحديث : « وعلى قولنا خالف الإمام » لا بلفظ الجهر فدل حكايته عليه السلام على الحقيقة المقصودة ، وهذا هو المناط وسبباً أنه لم يثبت جهر المأموم في مرفوع ثم إنه قد شاع أيضاً في أشعار الجاهلية وفي " التوراة " في تهريم مواضع وغيره فكان موضعها معلوماً وهو دعاء يوم الأحد ، وموافقة الآخر

عن علقمة ، وإنما هو حجر بن عيسى عن وائل بن حجر وقال : وخفضي كالتسمية وصار كحديث التأمين للداعي مع أن الأمر بالدعاء وقع باخفائها في قوله : (أدعوا ربكم تضرعاً وخفية) فيعلم بالقرائن ، وقد يجهر بها في الجملة انتهى كلامه بتغيير بعض الكلمات وتلخيص بعضها . قال الشيخ رحمه الله : وقد يجاب عن الجهر بأنه كان للتعليم . وقال في " فصل الخطاب " (ص ٣١) وفي تفسير الفاتحة والبقرة لصاحب " الطريقة المحمدية " من محقق المتأخرين من الحنفية : وما روى عن النبي ﷺ أنه رفع صوته بعد ولا الضالين فحمل على التعليم اهـ . قال : وهو كما ذكره صاحب " الهداية " في الجهر بالبسملة . وقال في " الهدى " من بحث القنوت : فإذا جهر به الإمام أحياناً ليعلم المأمومين فلا بأس بذلك فقد جهر عمر بالافتتاح ليعلم المأمومين ، وجهر ابن عباس بقراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ليعلمهم أنها سنة ، ومن هذا جهر الإمام بالتأمين اهـ . ولفظ أبي داود في " سننه " (١ - ١٣٥) (باب التأمين وراء الإمام) وأخرجه " ابن ماجه " أيضاً : « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » بشير إليه ، وفيه بشر بن رافع وهو متكلم فيه . قال في " التقريب " : ضعيف .

قال الشيخ : ويؤيده ما أخرجه الجافظ أبو بشر الدولابي في كتاب " الأسماء والكنى " (١ - ١٩٧) من حديث وائل وفيه : « قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين يمد بها صوته ما أراه إلا ليعلمنا » . فهذا القول منه صريح في أنه أراد أن يعلمهم سنة التأمين ، وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل مختلف فيه وثقه الحاكم في " المستدرک " ولكن تساهله في " المستدرک " مشهور ووثقه حيث ذكره في الثقات ، ثم رأيت أنه ذكره في الضعفاء أيضاً وهو ربما يذكر راوياً في الكتابين جميعاً حتى قيل أنه ينسى ذكره في الأول فتراودت فيه حتى رأيت في " كتاب الضعفاء " له ترجمة إبراهيم بن طهمان ما

بها صوته وإنما هو مد بها صوته . قال أبو عيسى : سألت أبا زرعة عن هذا
 حاصله : أن له دخلاً في الضعفاء والثقات جميعاً فذكرته في الكتابين جميعاً
 فانزاح ما احتاج في صدرى . وقد تمسك ابن خزيمة برواية فيها يحيى بن
 سلمة بن كهيل . أنظر تفصيله في " التلخيص الحبير " و " الهدى " (١ - ٨٠) .
 وبالجملة فقد احتج به ابن خزيمة في " صحيحه " فإنه عقد باباً لوضع اليدين
 قبل الركبتين فذكر حديث وضع اليدين بعد الركبتين بسند جيد ثم عقبه
 بحديث وضع اليدين قبل الركبتين وجعله ناسخاً للأول وفيه يحيى بن سامة
 هذا . وضعف ابن القطان رواية سفيان كما حكاه الزيلعي في " التخرج " ،
 وقد بين في حديث وائل الصطراهاً من أربعة وجوه كلها يرجع إلى اختلاف
 الثوري وشعبة في الإسناد والمتن وقال في آخره : والحديث إلى الضعف أقرب
 منه إلى الحسن اهـ . أنظر " نصب الرأية " (١ - ٣٦٩ و ٣٧٠) ولكن بقول
 البدر العيني في " العمدة " (٣ - ١١١) : وطعن صاحب " التنقيح " في
 حديث شعبة هذا آه . والظاهر أن طعنه في كليهما بالإضطراب .

قال الشيخ : غير أن الجمهور يصححون حديث الثوري ويضعفون
 حديث شعبة . والقاضي عياض صحح الحديثين كما في " الأبي " (٦ - ٦٠٨)
 وحكى البدر العيني تصحيحهما عن البعض ، ولفظه : وقد قال بعض العلماء :
 والصواب أن الخبرين بالجمهور بها وبالحفاة صحيحان آه . وهو عين ما حكاه
 المارديني من لفظه في " الجواهر التي " كما تقدم . قال الراقم : والظاهر من
 سياق عبارته أنه يريد به ابن جرير الطبري . وقد تقدم عن ابن جرير الطبري
 تصحيحهما ، واختار الاخفاء لكون أكثر الصحابة والتابعين عليه . قال الشيخ :
 وقد تأول بعضهم في قوله : " ومد بها صوته " في رواية الثوري بأن المراد
 مد الألف لا رفع الصوت وإيس بصحيح فإن رفع الصوت بها مصرح في
 الصحاح ، ففي رواية أبي داود من حديث وائل : « ورفع بها صوته » وفي

الحديث فقال : حديث سفيان في هذا أصح .

رواية النسائي من حديث عبد الجبار عن أبيه : «يرفع بها صوته» وفيه روايات أخرى في «التخريج» للزياعى لا يخلو جلها عن كلامه .

ثم إنه بعد تسامح المحدثين تصحيح الروايتين إما أن يكون التوفيق بينهما كما قاله الشيخ ابن الهمام (تقدم نصه من كتابه «فتح القدير») وإما أن يكون الجهر للتعليم ، وقد ثبت الجهر بالأذكار في الصلاة كجهر عمر بالثناء كما في «كتاب الآثار» وجهر ابن عباس بالفاتحة في صلاة الجنائز عند النسائي ، و جهر أبي هريرة بالتعوذ كما في «الأم» (١ - ٩٣) وكإسماع النبي ﷺ إياهم الآية أحياناً في الصحاح وإسماع أبي بكر في واقعة السقوط عن القرس مع أنه كان مقتدياً فلا يبعد أن يكون الجهر بآمين من هذا القبيل ، وعليه بحمله صاحب «المدي» كما مر ، وصلى المسور بن مخرمة أى صلاة الجنائز فقرأ بالفاتحة وسورة قصيرة رفع بها صوته فلما فرغ قال : لا أجهل أن تكون هذه الصلاة عجماء ولكفى أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة كما في «العمدة» (٤ - ١٥٦) «وقد مد النبي ﷺ صوته بقوله ربنا لك الحمد ملأ السماوات والأرض» الخ كما في «كنز العمال» (٤ - ٢١١) . ويقول الإمام الشافعى في «الأم» (٧ - ١٧٣) : ولا نرى بأساً أن تعتمد الجهر بالقراءة ليعلم من خلفه أنه يقرأ اهـ . ويؤيد ذلك قدوم وائل بحضرته ﷺ مرتين فاعله جهر بها ليعلمه . كما في «سنن أبي داود» في (باب رفع اليدين) وفيه : ثم جثت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد آه . ففيه قدومه مرتين ، وأخرجه «النسائي» في (باب موضع اليدين عند الجلوس للشهد) ولفظه فيه : «ثم أتيتهم من قاهل فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس اهـ .

وكذلك يؤيده رواية وائل في «معجم الطبراني» قال : «رأيت النبي ﷺ دخل في الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال : آمين ثلاث مرات اهـ .

قال : روى

قال في " الزوائد " (٢ - ١١٣) : رواه الطبراني في " الكبير " ورجاله ثقات اه .

قال الحافظ : الظاهر أنه رآه في ثلاث صلوات فعل ذلك لا أنه تلك التأمين اه . حكاها في " شرح المواهب " (٧ - ١١٣) في الفرع الثالث في قراءة الفاتحة وقوله آمين بعدها . فهذا يدل على أنه كان جهر بها لأجل التعليم ، ووقع في رواية عند الطبراني في " معجمه " زيادة : رب اغفر لي ، قبل آمين . قال في " الزوائد " (٢ - ١١٣) : رواه الطبراني ، وفيه عهد الجهار للعطاردي وثقه الدارقطني وضعفه جماعة اه ملخصاً . وفي " سنن الدارقطني عن عبد الرحمن بن مهدى أنه قال : أشد شيء فيه — أي حديث سفيان — أن رجلاً كان يسأل سفيان عن هذا الحديث فأظن سفيان تكلم ببعضه والرجل ببعضه . قال الدارقطني : قال أبو بكر هذه سنة تفرد بها أهل الكوفة .

قال الشيخ : وما يؤيد الخفية أن مذهب السفيان الاخفاء بالتأمين مع رواية مد الصوت وجهره . أقول : وهذا في غابة القوة .

قوله : وقد روى الخ . ولهم في الباب حديث متابع آخر عند النسائي في (رفع اليدين حيال الأذنين) (١ - ١٤٠) ولفظه : « فقال آمين يرفع بها صوته » . وكذا عند النسائي في (قول المأموم إذا عطس خلف الإمام) ولفظه هناك : « قال : آمين فسمعتة وأنا خلفه » . لم يحتجوا به وهذا اللفظ يكاد يكون حجة عليهم لا لهم لأنه أدل على الاخفاء منه على الجهر حيث لا يشك الجهر بسماع رجل خلفه كما سيتضح . وإذن يصح أن يدعى أحد أن لفظه الصحيح هذا ، ومن روى خلافه فلمعله رواه بالمعنى فلا يفتي حجة لهم في اللفظ الذي يتمسكون به وقد أجابوا عن لفظ : « فجهر بآمين » عند أبي داود

..... العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل تخور رواية صفيان.

أنه رواية بالمعنى ، والصحيح "مد" أو "رفع" دون "جهر" والله أعلم . وفي سننه عهد الجهار بن وائل عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه . قال النووي في "شرح المذهب" (٣ - ١٠٤) : الأئمة متفقون على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقال جماعة : إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر اه . قال الرافق : ونقل الاتفاق على عدم السماع غير صحيح وإن كان هو الراجح والقول بولادته بعد موت أبيه ضعيف أيضاً وإن كان مختلفاً فيه أنظر "التهذيب" (٦ - ١٠٥) غير أنه يكفي للمتابعة من غير شك حيث يروى عن أبيه بواسطة أخيه علقمة كما يروى عنه حديث رفع اليدين وحديث وضع اليدين عند الصدر وقد احتجوا به هناك .

قوله : العلاء بن صالح ، علاء بن صالح هذا ضعيف . قال في "التقريب" : صدوق له أوهام . وفي "الميزان" : قال أبو حاتم : كان من عنق الشيعة ، وقال ابن المديني : روى أحاديث مناكير آه . قال الشيخ ووقع عند أبي داود في "سننه" في (باب التأمين وراء الإمام) بدله : علي بن صالح من طريق محمد بن خالد الشعيري عن ابن نمير وهو ثقة ولكنه خطأ ، والصحيح فيه العلاء بن صالح . قال الرافق : صرح به الحافظ في "التهذيب" (٨ - ١٨٤) قال : العلاء بن صالح التيمي ويقال الأسدي الكوفي ، وسماه أبو داود في روايته علي بن صالح وهو وهم . وكفى بقول الحافظ وبصيرته في هذا حجة . ويقول الشيخ الليمي في "آثاره" : لقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن نمير عن العلاء بن صالح . والترمذي عن محمد بن أمان عن ابن نمير عن العلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل فاختلف القول في علي والعلاء ، وأبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد ابن أمان أحفظان من الشعيري والحفاظ كالبيهقي وغيرهم لم يذكروا في متابعة الثوري إلا العلاء بن صالح لا علي بن صالح ، فلو كان ما يوجد في النسخ

قال أبو عيسى : ثنا أبو بكر محمد بن أبان نا عبد الله بن نمير عن العلاء بن
 المتراولة من "سنن أبي داود" من ذكر علي بن صالح صواباً لذكروه في متابعة
 الثوري لأنه أثبت من العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة هـ . وما يذكرونه من
 متابعة محمد بن سلمة عند الدارقطني فلا حجة فيه أيضاً حيث قال الذهبي في
 "الميزان" : قال الجوزجاني ذاهب واهى الحديث ، ومثله في "اللسان" (٥ -
 ١٨٣) و "فتح الباري" (٢ - ٢١٥) وأقوى من هذه المتابعات ما أشار إليه
 شيخنا غير أنه مع انقطاعه وإرساله ليس فيه حجة لهم لما ذكرته ، ثم رأيت في
 كلام الشيخ في "تعليقاته" على "الآثار" إشارة لما أوضحته فسررت به و
 الحمد لله ولفظه : ولكن هناك ما يعجز عن التماسك في رفع اليدين حيال
 الأذنين أول كتاب الافتتاح ، ولعله عن عهد الجبار عن علقمة فإنه أكثر ما
 يرويه عن أهل بيته . وجوابه عنده في قول المأمون إذا عطس خلف
 الإمام بعد (باب فضل التامين) . وهو عند ابن ماجه بزيادة فسمتها منه ، و
 هذا يدل على رفع يسير ومثله ما في "الكنز" (٤ - ٢١٠) قال : آمين حتى
 يسمعنا هـ .

قال الشيخ : ثم الظاهر عندي تسامح صحة كلتا الروايتين والتوفيق بين
 اللفظين أو حمل حديث سفيان على التعاميم والتمسك في المسألة على تعامل جمهور
 الصحابة والتابعين كما يقوله ابن جرير الطبري وهو مذهب عمر وعلى كما في
 "معاني الآثار" في (باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة) (١ -
 ١٢٠) من طريق أبي سعيد عن أبي وائل قال : كان عمر وعلى لا يجهران
 بسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بالتأمين هـ . ومن طريقه ابن جرير
 في "تهذيب الآثار" حكاه في "العمدة" (٣ - ١١١) وفي مسنده أبو سعيد
 وهو سعيد بن مرزبان البقال متكلم فيه . قال المارديني في "الجوهر النقي" (٢ -
 ٢٠٩) : والبقال متكلم فيه ، قال ابن معين : ليس بشئ ، وقال الفلاس :

صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر عن
 منورك ، وقال أبو زرعة : مدلس ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال
 اللسائي : ضعيف آه . ويقال : أبو سعد بغير الياء ، وأخرج له الترمذي في "جامعه"
 في (أبواب الديات) في (باب) من غير ترجمة بعد (باب ما جاء فيمن
 يقتل نفساً معاهداً) (١ - ١٦٨) وقال : حديث غريب لانعرفه إلا من هذا
 الوجه . وحسنه له في بعض المواضع في (باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح و
 إذا أمسى) فأخرج لأبي سعيد بن المرزبان عن أبي سلمة عن ثوبان ثم قال :
 هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه (٢ - ١٧٥) . وقال الشيخ في
 "تعليقاته" على "الآثار" : وقد وقع في "الفتح" (٦ - ١٨٦) تحسين
 حديث بدور على أبي سعيد البقال كما في (٢ - ٢٠٩) من "الجوهر النقي"
 و"المشكل" (٢ - ٤١١) ووثقه في "الزوائد" (ص - ١٨٤ طبع الهند) .
 وراجع "التلخيص" (ص - ٣٠٣) و"الأدب المفرد" (ص - ٢٣٤) و
 "معجمل المنفعة" (ص - ٣٨٠) وحاشية "الدار قطنى" (ص - ٢٧٢) ،
 وقد أخرج الطبراني جزء لأبي سعيد البقال كما في "تذكرة الحفاظ" من ترجمة
 الطبراني أ ه . قال الراقم : وافظ "الجوهر النقي" : وقد روى عن الشافعي
 أنهم كانوا أهل كتاب فهداوا وأظنه ذهب في ذلك إلى شيء روى عن علي بن
 وجه فيه ضعف بدور على أبي سعيد البقال أ ه .

وقال الترمذي في "العلل الكبرى" : قال البخاري هو مقارب الحديث
 حكاية الزيلعي في "نصب الرأية" (٤ - ٣٦٦) وذكر أيضاً : وقال ابن
 عدي : هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم أ ه : فعلم من ههنا أن البخاري
 يوثقه وينقلون عنه في كتب الرجال تضعيفه إياه ، وأخرج له ابن جرير وصححه .
 قال الشيخ في "تعليقات الآثار" : صحح له ابن جرير في "تاريخه" (١ -
 ٢٩ و ٢٨ و ٢٥ و ١١) . قال الراقم : وفي "الزوائد" (٢ - ١٦٨) في

النبي ﷺ نحر حديث سفیان عن سلمة بن كهيل .

حديث ابن عباس في ترك الجهر بالبسملة قال : وفيه أبو سعيد البقال وهو ثقة مدلس وقد عنعنه أ . فالحاصل أنه وثقه البخاري والترمذي وابن جرير والطبراني ثم الهيثمي في " الزوائد " والحافظ في " الفتح " بل كلام أبي زرعة هند المارديني يؤمى إلى توثيقه فإنه طعنه بالتدليس فقط . وبالجملة بضعفه الجمهور ويوثقه طائفة . وكذلك الاخفاء بالتأمين مذهب عبد الله بن مسعود كما ثبت عنه بسند صحيح . قال في " الزوائد " (٢ - ١٠٨) : وعن أبي وائل قال : « كان علي وعبد الله لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بالتأمين ، رواه الطبراني في " الكبير " وفيه أبو سعيد البقال وهو ثقة مدلس أ . وفي " كنز العمال " (٤ - ٢٤٩) عن إبراهيم قال قال عمر : « أربع يخفيهن الإمام : التعوذ ، ويسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، واللهم ربنا ولك الحمد » (ابن جرير) فتلخص أن إخفاء التأمين هو مذهب عمرو علي وعبد الله وإبراهيم النخعي وجمهور الصحابة والتابعين وسائر أهل الكوفة .

==: تذييل و تكميل :==

ولما انتهى هنا الكلام إلى ههنا أردنا أن نتحف حضرات الناظرين بنتف من كلام حضرة الشيخ في اختلاف شعبة وسفيان في رسالته " كشف الستر " و " تعليقاته على الآثار " كما أتفقناه سابقاً في هذا البحث ورغبنا فيه تذييلاً للبحث وإشباعاً للموضوع وتعديلاً لكفة الميزان بين خلاف شعبة وسفيان بغاية من النصفة كما هي من خصائص كلام الشيخ رحمه الله ولم أنحاش من تكرار في بعضها فإنه المسك ما كررته بتضوع قال : فاعلم أن لفظ سفیان « رفع بها صوته » ولفظ شعبة « خفض بها صوته » في حديث وائل ابن حجر لا بد في الحديث من كليهما ، وهو حديث واحد لا حديثان ذكر كل

ما لم يذكره لآخر لأنه لولا أصل الرفع أى شئ منه لم يسمعه وائل وقد سمعه ،
ولولا شئ من الخفض لما قال وائل كما عند النسائي من (قول المأموم إذا عطس
الإمام :) « فلما قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين فسمعتنه وأنا
خلفه » يوجه به سماعه ، وكذا ما عند أبي دؤد عن أبي هريرة « حتى يسمع
من يليه من الصف الأول » ثم التمدد بالرفع والجهر والمد بالصوت أو الخفض
والإخفاء به تعبيرات عن هذه الحقيقة ، وأمر حكاية الواقعة كأمر نقل
القرآن الحكيم قصص الناس وحكاية وقائعهم على الماصدقات لا على خصوص
الألفاظ كما ذكره بعض المحققين ، فالظاهر أنه كان مد نفس لاجهراً معروفاً
وأشكل على الرواة ضبط مرتبته فاضطربوا ودل بمد النفس أن الأصل فيه هو
الإخفاء ويقال في العدو علا نفسه كما وقع لأبي بكره فقال : أيكم صاحب
هذا النفس .

وما عن شعبة في السنن - أى " الكبرى للبيهقي " - من طريق إبراهيم
ابن مرزوق « قال : آمين رافعاً بها صوته ، فأولاً : لا يد من شئ من
الرفع حتى يتأني سماعه . وثانياً : هو مع زيادة متأخرى الرواة مع خلل
رواية المتقدمين ، ومثله في حديث وضع اليدين على الصدر ، ولفظ : « لا
صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام » كما في " الكنز " ، وعمل السلف
فيها أقدم من هؤلاء الرواة . ثم هذا الجمع كما جمعوا بين أحاديث الاستدارة
في الأذان ونفيها وإثبات رفع اليدين في الدعاء ونفيه . ومع العجيب أن هذه
السنة مما تعم به البلوى ثم لم تصل مرفوعة إلى الحجازيين إلا من طريق وائل
وعداده في أهل الكوفة . قال الدارقطني : قال أبو بكر هذه سنة تفرد أهل
الكوفة . ثم لا يشئ ما أعلاه به البخاري وأبو زرعة فإن عادة البخاري
إذا اختار جانباً ذهب بهدر خلافه ، ويصير إلى جانب واحد والذي يظهر
من المسند أن أحمد توقف فيه وهو الاعتدال ثم إذا خرجت الأوجه عما أعلاه

البخارى به عن ثلاث علل بالنقول الصريحة (وقد تقدم بيانها) فكيف الجزم في العلة الرابعة وهي الإعلال بلفظ الخفض ومن أدري أن الرابعة واقعة ولاهد حكماً على الغيب ! ولعلها كالثلاثة أيضاً والأمر في حد الجهر والاختفاء صير .

وفي " الطبقات الشافعية " (٦ - ١٢٨) : سمعت شيخنا الإمام أبا الفتح ابن دقيق العيد في درس الكاملية : يقول : أقت مدة أطلب الفرق بين الجهر والاسرار فلم أجد إلا قوله : ما أسر من أسمع نفسه ، ولم يأت فيه في الحديث شيء وهدى القرآن الحكيم إليه بقوله : (واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول) ونهى الجهر فإن جهره يؤهم أنه غائب ، وبقوله : (وادعوا ربكم تضرعاً وخفية) . ودعاء المسألة لا يحتاج إلى الجهر وغيره فإن معنى الدعاء بالفارسية " خواندن " وقوله تعالى : (ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً) وذكر الطرفين وترك الأوساط وأشار إليها بما يناسب حال النهار والليل بقوله : (وابتغ بين ذلك سبيلاً) . والخافة أدنى من اسماع النفس ، وليس في الآية تقسيم على الصلوات بل قدر مشترك فيه غرض بصدق ذلك على كلها وقد اختلفوا في وجوب الجهر والخافة على المنفرد كما في " حاشية البحر " من سجود السهو من كتب عديدة ، ومن الجهر والاختفاء . وفي " الهدائع " (١ - ١٦١) ذكر أبو يوسف في " الاملاء " إن زاد على ما يسمع أذنيه فقد أساء له . وعن ابن مسعود : لم يخافت من أسمع أذنيه ، كما في " تفسير ابن جرير " (١٥ - ١١٦) وكان المخافة عنده عدم اسماع نفسه كما في " روح المعاني " من قوله : (ولا تجهر بصلواتك) وما في كتب الفقه من حد المخافة فشهور : أن أدنى المخافة إسماع نفسه ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان لا يكون جهراً . وبالجمله فرفع الصوت قليلاً لا ينافي الاختفاء والاسرار فلا مانع أن يسمعه من يليه ولا يكون جهراً مصطاحاً فكيف يصح به الاستدلال للجهر المتعارف .

وقد اجتار الناظرون في نقل الرواة أشياء كثيرة مما يخفى قراءتها باتفاق بينهم وهي غير محصورة ما إذا ذريعة النقل فيها ؟ فكان هناك تعليم واسماع وجهر في بعض الأحيان وإعلام في الجملة لا استئذان الجهر . وكذا في رفع اليدين في الدعاء والتأمين عليه . فالذي يظهر : أن الواقع هو قوله : « فسمعتنه وأنا خلفه » ثم عبر عن هذا كل بما رأى أنه المؤدى فهما كلاهما صحيحان . ولو كان الجهر بآمين سنة راتبة لتواتر نقلاً أو عملاً ولا بد كتواتر رفع اليدين وأنه أمر وجودي لا عديمي حتى يقل فيه النقل . ثم هذا الرفع هل كان كمختار الشافعية أدون من رفع الصوت بالقراءة أو سمع أحياناً كما سمع كثير مما يخفى به وكثر نقله في الحديث على مختار الحنفية كإسماع آية أحياناً ، الأمر فيه دائر و يرجع في المسألة إلى التعامل . وقد قال في " الجوهر النقي " عن ابن جرير : إن عمل أكثر الصحابة والتابعين على الاختفاء . ويدل عليه اختيار مالك إياه فإنه لا يعدو العمل معها أمكن والله أعلم .

ثم إنه كما اختلف على سلامة بن كهيل فيه كذلك اختلف على أبي اسحاق عن عبد الجبار عن أبيه وائل ، وإذا كان أخذه عن أخيه علقمة فالاختلاف على عبد الجبار اختلاف على علقمة مع لفظ شعبة بالخفض عنه وبقي لفظ الحجاج عن عبد الجبار فيه ولفظ عاصم بن كليب عن أبيه وائل ، وهما يقاربان لفظ شعبة ، فتساوت المتابعات أيضاً ، وهذه الألفاظ عند أحمد . وعند النسائي ما مر لفظه . ويقاربه في الغرض لفظ أبي بكر بن عياش عن أبي اسحاق عند ابن ماجه ، وكذا لفظ زيد بن أبي أنيسة عنه عند الدارقطني فإن السماع أو مع ضم مد الصوت ليس بغاية في المسألة فقد نقوا كثيراً مما يخفى ولا يجهر به .

وبالجملة : فحديث وائل قد رواه عنه ثلاثة حجاج بن عيسى واهنا وائل : علقمة ، وعبد الجبار ، وعن حجاج بن عيسى سلامة بن كهيل ، وعنه شعبة وسفيان ، واختلفا عليه في الخفض والرفع . واختلف على علقمة أيضاً .

فروى أبو إسحاق عنه عند أحمد سمعت النبي ﷺ يجهر بآمين . وروى شعبة عن طريق سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن علقمة عن وائل — إذا اعتبر علامة فإنه من المزيدي متصل الأسانيد — الخفض . وكذا الاختلاف على عبد الجبار يسرى إليه ، فإن عبد الجبار أخذه عن أخيه علقمة ، واختلف على عبد الجبار فيه ، فعند النسائي عن طريق أبي إسحاق : « فسمعت وأنا خلفه ، وهذا إلى الخفض أقرب . وعنه من طريق أبي إسحاق عند أحمد : « وصليت خلفه فقرا غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين يجهر » . وعنده من طريق الحجاج عن عبد الجبار عن أبيه « أنه سمع النبي ﷺ يقول آمين » . وهذا كنفهم كثيراً مما يخفى بالإتفاق . وهناك رابع : رواه عن وائل وهو كليب فعند أحمد أيضاً عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر عن طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن عبد الجبار : « فلما قال ولا الضالين قال آمين فسمعناها منه » أقرب إلى الخفض ، وإلا فن يعبر بمثل هذا العنوان فيما ثم جهره واشتهر أمره وتقرر ذكره . وإذا علمت هذا فالحكم في الحديث لسفهان على شعبة ليس بناهض وكيف ؟ وعنده من طريق حجر بن عنبس عن علقمة عن وائل أيضاً كما أنه عنده عن حجر بن عنبس عن وائل بلا واسطة . فيمكن أن يكون لفظ علقمة هو الخفض فرواه كما سمعه . فينبغي للاظر أن يتأني ولا يتعجل ، فإن السرعة قد يكهو وينبو . هذا وفي « فوز الكرام » للشيخ أبي المحاسن محمد الملقب بالقائم السندی : فجمع ابن سيد الناس في شرح « الترمذی » : بأن المراد الإطالة وهي لا تنافي الخفض ، وإن كان المراد بالمد رفع الصوت فيحمل الرفع على الرفع بالنسبة إلى ما يخافت المصلي أو الصلاة السرية والخفض على الخفض بالنسبة إلى ما جهر به الإمام من القراءة والتكبير . وهذا الجمع يؤمى إليه بعض طرق الحديث كما أشار إليه المحقق في « فتح القدير » .

وقال الحافظ في "الفتح" : إن كان هذا محفوظاً فيحتمل أن يكون مرة سمعه جهر بالتأمين ومرة أسره والله أعلم انتهى. ونحوه في "شرح المواهب" من الحافظ — فيما أخرجه الطبراني في "الكبير" عن وائل : قال آمين ثلاث مرات قال الهيثمي رجاله ثقات قاله لعنه سمعه ثلاث مرات في صلوات : ثم إن في نسخة "المسند" من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنيس قال سمعت علقمة يحدث عن وائل أو سمعه حجر من وائل "هأو" لا "بالوار" وكذا في نسخة "سنن الدار قطني" "هأو" وقد نقله الناقلون "بالوار". ثم إنه قد أخرج "الدار قطني" حديث السكتين عن سمرة متصلاً بهذا الباب فكانه استشعر ورود الاعتراض بأن السكنة الثانية فيه للتأمين وهو كذلك إن شاء الله ، هذا وقد ذكر في البحث في حديث وائل بما مر ، لأن اللاحقين قد أغفلوه طراً فذكرته لئلا يتهمل الناظر وليتأهب في الأمر للنظر الغائر انتهى كلامه ببعض تصرف وزيادة رغبة في زيادة الإفادة . ولا أرى حاجة بعد ما أسهبنا هذا الاسهاب إلى زيادة فإنه قد عدلت الكفتان واستوت لسان الميزان في البحث رواية ورجحت كفة الحنفية تعاملاً ودراية والله أعلم .

قريبه : بقي هنا أمر لابد من التنبيه عليه كيلا يغتر به الناظر ، قال الحافظ في "الفتح" (٢ - ١٨١) : وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال : أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام : ولا للضالين سمعت لهم رجة بآمين ، اه . وحكى أيضاً عن عطاء : وأن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهرأ ، اه . وحكاها شيخنا رحمه الله في "تعليقاته" على "الآثار" عن "السعاية" (٢ - ١٧٥) عن ثقات ابن حبان وعن "الفتح" و"إرشاد الساري" قال : ونقل الحملة الأولى — أي في الأول — في "التهذيب" . ثم أفاد في جوابه : ولا يشك أنه أدرك مائتين : قال الراقم : ويؤيده أن ابن كثير في "تاريخه" يحكيه بلفظ : يقال إنه أدرك الخ فكانه لا يهزم

به وكذا ابن خلكان في " تاريخه " بقول : رأى عدداً كثيراً من الصحابة ولفظه هكذا كأنه بدل مما نقل فيه ولكنه لعدم جزمه به أهمه ولا يعينه بالاحصاء . قال الشيخ : قلعه ذكر من أدرك من المصلين في المسجد لا من الصحابة فقط ، كيف ! والحسن أكبر منه ولم ير إلا مائة وعشرين صحابياً كما في " التهذيب " ، وكذا مجاهد . أو أراد الإدراك بالسن فقط ثم ذكر من رآه يصلي أنه كان يجهر مع ابن الزبير ، وكان ابن الزبير يقنت عند محاربة أهل الشام ، وهذا الإدراك مثل ما ذكره لأبي حنيفة لعدة من الصحابة كما في فتوى فيه للحافظ ابن حجر ذكره القاري في " شرح مسند أبي حنيفة " . ولا أظنه إلا عن عطاء في " الفتن " (٢ - ١٧٧) عن ابن جريج عن عطاء قال قلت له : « أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن ؟ » قال : نعم ، ويؤمن من وراءه حتى إن للمسجد للحجة ، هـ . فهذا مأخذه ويتقوى ما ذكرته بما في " المصنف " من لفظي هذا الأثر (ص - ٥٠٢) فراجع وراجع في جهر ابن الزبير بسم الله الرحمن الرحيم وعدمه " التخريج " - أي لازيلى - . قال الراقم : أسند عن بكر بن عبد الله المزني قال : « صابت لحاف عبد الله بن الزبير فكان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وقال : ما يمنع أمراءكم أن يجهروا بها إلا الكبر ، هـ . قال ابن عبد الهادي : أسنده صحيح لكنه يحمل على الاعلام بأن قراءتها سنة ، فإن الخلفاء الراشدين كانوا يسرون بها ، فظن كثير من الناس أن قرائتها بدعة فجهر بها من جهر من الصحابة ليعلموا للناس أن قراءتها سنة ، لا أنه فعله دائماً هـ .

تنبیه آخر : قد اتضح حال أكثر الوجوه التي ذكروها في ترجيح رواية الثوري على شعبة وبقى تفضيل الثوري على شعبة بما ذكره وهذا أمرهين لا يستقيم بمثله الحجة في معرض الخصام ، ثم هو مفروغ عنه فلا حاجة إلى إطالة القول فيه فراجع ما ذكره سفيان وغيره في شعبة من الثناء

(باب ما جاء في فضل التأمين)

عليه وإنه أمير المؤمنين في الحديث باعتراف سفيان، وإن شعبة أثبت منه أو أنه أحسن حديثاً من الثوري كما يقوله أحمد وإنه كان ربما يخطأ في الرجال لاعتناؤه بحفظ المتن وغير هذه الكلمات من كتب الرجال " كالتهديب " و " تذكرة الحفاظ " وغيرهما. ثم إن شعبة كان أهد الناس عن التدليس ومشهور منه في " كفاية الخطيب " و " مقدمة ابن الصلاح " وغيرهما أنه كان يقول : لأن أرى أحب إلى من أن أدلس، وإن سفيان ربما داس كما في " التقريب " فرواية شعبة سلسلة بالحديث عند أحمد والكجى والطائسى والدارقطنى كما تقدم، ورواية سفيان معننة عن سلمة ولا ريب أن المصرح بالسماع أولى بالتقديم وأحق بالترجيح، وقد ذكره الشيخ النيموى في " آثاره " أيضاً وجهاً لترجيح رواية شعبة. وقال الشيخ في " تعليقاته " : إن شعبة حفظ فيه زيادة حلقة في الاسناد وهذا يدل على تثبته في المتن كيف ! ولم يحن في طريق حلقة وكليب لفظ الجهر وإن جاء في طريق حلقة لفظ الرفع وكذا في أكثر الألفاظ عبد الجهار وحجر بن عنبس فعدم الاختلاف على كليب يرجح غير لفظ الجهر من لفظ المد أو الرفع. و ليس يقال للفظ خفض أنه رواية بالمعنى إنما يقال هذا فيما إذا كان الحديث قولياً وترجح لفظ، لا فيما إذا كان فعلياً فإنما هو رواية بالمعنى أى الحكاية عن الواقعة بعبارة وليس هناك لفظ حتى يتحم في مضائق الترجيح إنما اللفظ لفظ الصحابي أو الراوى، والبحث فيه قابل الجدوى ثم هو على هذا حقيقة مذهب الشافعى. ويبقى البحث في كونه سنة راتبة، وقد يطلق الرفع على المد كما في " أحكام القرآن " (٢ - ٢٢٨) هذا والله أعلم بالصواب، وسيأتى للبحث في المسألة بقية في الهاب اللاحق وبالله التوفيق.

—: باب ما جاء في فضل التأمين :—

حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء نا زيد بن حباب قال حدثني مالك بن
حديث الباب أخرجه البخاري في (باب جهر الإمام والناس بالتأمين)
 ومسلم في (باب التسميع والتحميد والتأمين) كلاهما من نفس هذه الطريق ،
 وزادا : وقال ابن شهاب : « وكان رسول الله ﷺ يقول آمين » . وأخرجه
 سائر أصحاب السنن أيضاً . قال الشيخ : استدلل به البخاري على الجهر بآمين ،
 ووجه الاستدلال ظاهر فإن الحديث عاق تأمين المأموم على تأمين الإمام ،
 فلا بد أن يجهر به الإمام كي يعلم المأموم حتى يؤمن . ثم ينبغي أن يكون تأمين
 المأموم جهراً أيضاً ليكون التأمينان متشاكليْن على صفة واحدة . قال
 الراقم : وكذلك قال ابن رشد في مناسبة ترجمة البخاري الحديث لكنه ذكره
 في (باب جهر المأموم بالتأمين) وفيه حديث أبي هريرة : « إذا قال الإمام
 غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » وناقشه فيه البدر العيني
 بأن الاستدلال لا يتم ، انظر " العمدة " (٣ - ١١٢) قال الشيخ رحمه الله :
 وكيف يصح الاستدلال بجهره للتشاكل وفي " صحيح البخاري " نفسه بعد
 عدة أبواب في (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) من حديث أبي هريرة
 بطريق مالك عن سمي عن أبي صالح ، وكذا عند " مسلم " : « إذا قال الإمام سمع
 الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد » ولم يقل بجهر التحميد أحد فأين
 التشاكل ؟ ثم أقول : ولا دليل في الحديث على جهر الإمام أيضاً فضلاً عن
 جهر المأموم فإن محمل التأمين متعين ويستدل على تأمينه بقراءته : ولا الضالين .
 كما جاء في حديث آخر : « إذا قال الإمام لا الضالين فقولوا آمين » . و
 الحديث بظاهره يدل على تأمين الإمام حيث قال : « إذا أمن الإمام » فيكون
 حجة على المالكية في نفهم تأمين الإمام في رواية ابن القاسم : لا يؤمن
 الإمام في الجهرية . وفي رواية عنه : لا يؤمن مطلقاً . حكاه الحافظ في
 " الفتح " وتقدم بيانه . وأجاب المالكية عنه بأن معناه : إذا بلغ موضع

أنس نا الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ التأمين كما يقال: أتجد إذا بلغ نجداً وإن لم يدخلها، ومثله: أشام إذا بلغ الشام. وأعرق إذا بلغ العراق، حكاه الحافظ في "الفتح" ثم قال: قال ابن العربى هذا بعيد لغة وشرعاً. وقال ابن دقيق العيد: وهذا هجاز فإن وجد دليل يرجحه وإلا فالأصل عدمه. قال الحافظ: واستدلوا له برواية أبي صالح عن أبي هريرة إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين. قالوا: فالجمع بين الروایتين يقتضى حمل قوله: إذا أمن على الهجاز. وأجاب الجمهور على تسليم الهجاز المذكور بأن المراد بقوله: إذا أمن أى أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً. ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك فى رواية، وبدل على خلاف تأويلهم: رواية معمر عن ابن شهاب فى هذا الحديث بلفظ: إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين، وإن الإمام يقول آمين، أخرجه أهداؤدو للنسائى والسراج وهو صريح فى كون الإمام يؤمن آه.

وبالجملة فحمل الملائكة حديث الباب على حديث: إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين، وعلى عكس ذلك حمل الشافعية حديث: إذا قال ولا الضالين، على حديث الباب. أى فعل الملائكة ذلك كى يصح احتجاجهم بتأمين الإمام. والشافعية عكسوا الأمر كى يصح الاستدلال بآثار التأمين للإمام. قال الشيخ: ولا يبعد: أن يكون بناء روايتى الإمام أبى حنيفة فى تأمين الإمام وعدمه على اختلاف الحديثين. وأظهر أن الحديثين محمولان على ظاهرهما من غير تأويل، ويختلف سياقهما فحديث: إذا أمن الإمام، مسوق لبيان نفس فضل التأمين من غير أن يكون فيه إيماء إلى صفة التأمين من الجهر أو الإخفاء. وحديث: إذا قال ولا الضالين، مسوق لبيان المسألة الفقهية من موضع التأمين وتعليم الصفة. قال الشيخ فى "فصل الخطأ" (ص ٣١):

قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا »

واعلم أن حديث : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين » جملة من حديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » جاء لبيان مسألة التأمين وموضعه ، وأما بيان فضيلته فاستطرد ولم يرد : إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وأمن تقديره في العوارة ، وإلا لغا الجملة الأولى ولكفي الثانية . وقال : « فإن الإمام يقول آمين » لأنه لم ينوه ولم يرده أولاً وهذا إذن لا يدل على الجهر بل يشعر ببناءه على الإخفاء . وهذا الحديث أمس ببيان متعلقات المسألة ، فينبغي أن تبني المسألة عليه . وأما حديث « إذا أمن الإمام فأمنوا » فهو حديث مستقل برأسه في الحث عليه وبيان الفضيلة قصداً ، لا بيان الموضع فلذا لم يذكر . فلم يكن بد من أن يعبر بقوله : « إذا أمن » لأنه لم يذكر الموضع ولم يسقه له فهذا هو وجه التعبير به . لا لأنه بنى على الجهر هذا فقوله في الحديث : « وإن الإمام يقول آمين » لا يدل على الجهر بل ربما يشعر بالإخفاء . وكلمة « إن » لما خفي وعز كما في « دلائل الإعجاز » آه . وقال في (ص - ٣٠) من « فصل الخطاب » : فجهر الإمام بالقراءة هديهي في أنها ليست على المقتدى ، وإنما جاءت الشركة من جانب الإمام في التأمين والتحميد في بعض الأحاديث وهو رواية عن أصحابنا لأنه قد أعلم الموضع بقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين جهرأ ، ثم بالسكوت بعده . وبعد أن بلغ وأعلم الموضع له أن يأتي بهما ويشقل إلى مقام أنه أمير نفسه من حيث أنه مصل من حيث أنه إمام هذا وترك التأمين من الإمام رواية أيضاً في المذهب ذكرها محمد في « مؤلفه » .

وإني أرى : أن حديث « وإذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » وحديث : « إذا أمن الإمام فأمنوا » حديثان ، ودل الاختيار

في الطرق والألفاظ أن قوله : « وإذا قال الإمام غير المفضوب عليهم » قطعة من حديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » وبناءه على ترك القراءة من المقتدى . وأما قوله : « إذا أمن الإمام » فلم يقع قطعة من حديث الإيتام ، وإنما جاء مستقلاً برأسه . ويهتق عليه : أن « إذا » في الأول ظرفية وفي الثاني شرطية ، إلا إذا أخذناه على ما في « الدر المختار » من أنه تعليق بمعلوم الوجود . وإن بناء الأول على إخناء آمين بخلاف الثاني . ولم أر في ألفاظ حديث الإيتام مع كثرتها التعبير إلا بقوله : « وإذا قال غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » لا بقوله : « إذا أمن الإمام فأمنوا » . قال الشيخ : قد احتج به من ذهب إلى أنه لا يجهر بآمين وقال : ألا ترى أنه جعل وقت فراغ الإمام من قوله ولا الضالين وقتاً لتأمين القوم ، فلو كان الإمام بقوله جهرأ لاستغنى بسماع قوله عن التحين له بمراعات وقته اه انتهى كلام الشيخ في « فصل الخطاب » . وفي « معجم الطبراني » عن سمرة بن جندب قال قال النبي ﷺ : « إذا قال الإمام غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يحبكم الله » . كما في « الزوائد » (٢ - ١١٣) رواه الطبراني في « الكبير » وفيه سعيد بن بشير وفيه كلام اه . وثبت هذه الجملة في ضمن حديث طويل من حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم في « صحيحه » قال : « خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا وفيه : « إذا قال الإمام غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يحبكم الله » .

قال الشيخ : ثم إن قوله : « إذا أمن الإمام فأمنوا » قيل هو عبارة النص في تأمين المأموم وإشارة النص في تأمين الإمام . قال الراقم : لم أقف على قائله غير أن الحافظ في « الفتح » يقول : قوله « إذا أمن الإمام » ظاهر في أن الإمام يؤمن اه . يريد : أن الحديث ظاهر في تأمين الإمام كما هو نص في تأمين المأموم ، وأرى أن التعبير هنا بالنص والظاهر أنسب وأوفق منه

بالعبارة والإشارة . ثم رأيت التعبير بهما في "البحر الرائق" حيث قال :
وهو — أى الحديث — يفيد تأمينها لكن في حق الإمام بالإشارة لأنه لم يسبق
النص له ، وفي حق المأموم بالعبارة لأنه سيق لأجله آه . قال الراقم : ثم
بعضهم شرطوا في النص سوق الكلام له وقصد المتكلم إياه بالذكر وشرطوا في
الظاهر أن لا يكون معناه مقصوداً بالسوق أصلاً فرقاً بينه وبين النص ، وعليه
هامة من تصدى لشرح كلام فخر الإسلام في "أصوله" ولكنه يرد عليهم
الشيخ عبد العزيز البخاري في شرحه على "أصول فخر الإسلام" وفي شرحه
على "منتخب الحسامي" ويدعى أنه يخالف لما حققه صدر الإسلام أبو اليسر
اليزدوي وشمس الأئمة السرخسي والسيد الإمام أبو القاسم السمرقندي والقاضي
الإمام أبو زيد الدبوسي من أن الظاهر : ما يعرف المراد منه بنفس السماع من
غير تأمل سواء كان مسوقاً له الكلام أو لم يكن راجع "كشف الأسرار" (١) —
٤٦ و ٤٧) و "غاية التحقيق" (ص ١٥) .

قال الشيخ : واختلفوا في تعريف عبارة النص وإشارته فقال صدر
الشريعة : العبارة ما سبق لأجله الكلام ، والإشارة ما لم يسبق له الكلام . وقال ابن
الهام : العبارة منطوق الكلام سيق له الكلام أولاً . قال الراقم : وقال في
"التحرير" : فعبارة النص أى اللفظ دلالاته على المعنى مقصوداً أصلياً ولو
لازماً ، وهو المعتبر عندهم في النص ، أو غير أصلي وهو المعتبر عندهم في
الظاهر ثم قال : ويقال : ما سبق له الكلام . والمراد سوقاً أصلياً أو غير
أصلي وهو مجرد قصد المتكلم به لإفادة معناه ، ولذا عممنا الدلالة للعبارة في
الآيتين اه . قال شارحه : وفي هذا تعريف بصدر الشريعة حيث جعل
الدلالة على التفرقة — أى بين البيع والرها في آية : (وأحل الله البيع الح)
عبارة لأنها المقصود بالسوق وعلى الحل والحرم إشارة لأنها ليسا مقصودين
(م — ٥٤)

به بناءً منه على أن المراد بالسوق في تعريف العبارة كون المعنى هو المقصود له فتكون العبارة والنص واحداً عنده ، والعبارة أعم مطلقاً من النص عند غيره اهـ من " التقرير والتحجير " (١ - ١٠٧) . قال الراقم : ولفظ فخر الإسلام في العبارة والإشارة بأبي ظاهره عن تعميم معنى السوق وإنما أوله كذلك جماعة منهم عهد العزيز البخاري في " الكشف " وفي " التحقيق " موافقة لصدر الإسلام وتبعه ابن الهمام ، وأرى أن الاختلاف بين كلام الفخر أبي العسر والصدر أبي اليسر أخيه اختلاف جوهري حقيقي في التعريف لا ينبغي إرجاع أحدهما إلى الآخر وراجع " أصول فخر الإسلام " على هامش " الكشف " (١ - ٦٨) وللتفصيل مقام آخر .

فائدة : استنبط الحافظ أبو عمر ابن عبد البر من حديث الباب عدم للقراءة بأن الحديث يدل على أن المقتدى ينتظر تأمين الإمام والمناسب بهال المنتظر أن يكون صامتاً لا قارئاً . قال الراقم : والذي في كلام الشيخ في " فصل الخطاب " (ص - ٣٢) هو استدلاله بحديث : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين » فيما حكى لفظه من شرح " المؤطا " للزرقاني وإليك ما قاله بنصه : وقال ابن عبد البر فيه أى في حديث : « إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقواوا آمين » دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر ، لا بأمر القرآن ولا غيرها ، لأن القراءة بها لو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوا من الفاتحة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته ؛ لأن السنة في من قرأ بأمر القرآن أن يؤمن عند فراغه منها ومعلوم أن المأمومين إذا اشتغلوا بالقراءة خلف الإمام لم يسمعوا فراغه من قراءة الفاتحة فكيف يؤمرون بالتأمين عند قوله : ولا الضالين ويؤمرون بالاشتغال عن سماع ذلك ، هذا لا يصح . وقد أجمع العلماء على أنه لا يقرأ مع الإمام في ما جهر فيه بغير الفاتحة ، والقياس أن الفاتحة وغيرها سواء ؛ لأن عليهم إذا فرغ إمامهم

منها أن يؤمنوا فوجب أن لا يشتغلوا بغير الاستماع اهـ . وحكى لفظه عن " الاستذكار " في (ص - ٥١) بما يقرب منه . قال شيخنا رحمه الله : وبؤيده ما في بعض طرق الحديث : « إذا أمن القارى فأمنوا » أخرجه البخارى في " صحيحه " من كتاب الدعوات في (باب التأمين) ومسلم في " صحيحه " (باب التسميع والتحميد والتأمين) . ولفظه في " فصل الخطاب " (ص - ٢٩) : وذلك بناء على أنه هو القارى لا غير ، وإنه قاسم بينه وبين الإمام في الوظيفة فلا يخالفه ، وإنه جعل موضع الالتقاء مع الملائكة والإمام في التأمين فليبتظره وإنه سمى الإمام قارئاً ولقبه به في حديث : إذا أمن القارى وإنه جعل المقتدى مجيئاً فلا ينصب نفسه داعياً ومبلغاً ، وإنه جعله منصتاً أى في حديث أمره به فيه فلا يتكلم معه وإنه جعله مستمعاً فلا ينصب نفسه ذا كراً آهـ . وبشكل على الشافعية من سبق أو لحق في خلال فاتحة الإمام ، فإذا قرأ المقتدى وأمن الإمام فلما أن يؤمن مع الإمام ثم يأتي به بقية الفاتحة فيكون عكس الموضوع ، فإن الوضع يقتضى أن يكون خاتم الفاتحة لما في " سنن أبي داود " أنه طابع في (باب التأمين وراء الإمام) من حديث أبي مصعب المقرئ قال : « كنا نجلس إلى أبي زهير النميرى وكان من الصحابة فيحدث أحسن الحديث ، فإذا دعا الرجل منا بدعاء قال : أختمه بآمين فإن آمين مثل الطابع على الصحيفة إلى آخره » ولفظ الشيخ في " تعليقات الآثار " : ويرد النقض على من أوجب قراءة الفاتحة على المقتدى أن يقع آمين وسط الفاتحة لمن سبق به بعضها والحال أنه طابع اهـ . قال الحافظ في " الفتح " : ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغولاً بقراءة الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ، ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة على وجهين أصحهما لا تنقطع ، لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الأمر الذى لا يتعلق بها كالحمد للعاطس اهـ . وإما أن يؤمن بعد فراغه من الفاتحة فيلزم خلاف حكم الحديث فإنه يدل على أن الفصل

المذكور في الممية أى عند موافقة تأمين الإمام والمأموم والملائكة واختار في "المنهاج" الأول أى يؤمن مع الإمام ثم يأتي بهيبة الفاتحة . قال الحافظ في "الفتح" : إن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : لا تستحب مقارنة الإمام في شئ من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تعليقه بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح له . وقال أيضاً : وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان اهـ . ثم إنه قال ابن المنير : الحكمة في إثارة الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على بقظة الإتيان بالوظيفة في محلها لأن الملائكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بري ، وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذي يظهر : أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة بمن في الأرض أو في السماء ، وفي رواية الأعرج : « وقالت الملائكة في السماء آمين » وفي رواية محمد بن عمرو : « فوافق ذلك قول أهل السماء » ونحوه لسهيل عند مسلم . وروى عهد الرزاق عن عكرمة : « صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد » اهـ ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى مما قاله الحافظ في "الفتح" . وقال الإمام الغزالي : يأتي المأموم بالفاتحة حين اشتغال الإمام بدعاء الافتتاح حكاه الحافظ في "الفتح" في (باب ما يقول بعد التكبير) عن "الإحياء" ثم قال : وخولف في ذلك هل أطلق المتولى وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفي وجه إن فرغها قبله بطلت صلاته اهـ .

قال الشيخ : ويرد على ما قال الغزالي أن الحديث نص في دعاء الافتتاح للإمام والمأموم والمنفرد جميعاً فأني بدعو المقتدى بدعاء الافتتاح ، وأصل مذهب الشافعية : أن يأتي المقتدى بها في سكتة الإمام بعد قراءة الفاتحة قبل التأمين ،

والإمام ينتظر فراغه عن قراءتها ثم يؤمنون جميعاً . قال الحافظ في "الفتح" في (باب ما يقول بعد التكبير) : والمعروف أن المأموم يقرأها إذا سكك الإمام بين الفاتحة والسورة . وهو الذي حكاه عياض وغيره عن الشافعي . وقد نص الشافعي على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام آه . وحكاه الهذلي العيني ثم رده بقوله : قلت قال المزني : وهو في حق الإمام فقط اه انظر "العمدة" (٣ - ٣٦) . ويشكل عليهم أن هذه السكنة الطويلة لا أصل لها في الشريعة والذي ثبت في الحديث هي قصيرة بحيث وقع الاختلاف في صحابين في وجودها ودل نص الحديث أيضاً على أنها كانت ليراد إليه نفسه فلم تكن لقراءة فاتحة المأمومين فكيف يقولون بذلك ! قال الشيخ : وغاية ما يتمسكون به أثر مكحول عند أبي داود في "مسئله" . قال الراقم : لعل الشيخ يريد بأثر مكحول ما عند أبي داود في (باب من ترك القراءة في صلاته) (١ - ١٢٠) قالوا فكان مكحول يقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة مرة قال مكحول : أقرأ فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكك سراً ، فإن لم يسكك أقرأ بهما قبله ومعه وبعده لا تركها على حال اه . وأثر سعيد بن جبير ولكنه نطرق فيه اجتهاد ابن جبير . حكاه الحافظ في "فتح الهاربي" عن "مصنف عهد الرزاق" عن سعيد بن جبير قال : لا بد من أم القرآن ولكن من مضى كان الإمام يسكك سماعه قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن اه . وأيضاً حكاه الشيخ في "فصل الخطاب" (ص - ٨٥) عن جزء القراءة ولكن بلفظ آخر . وإنما قال الشيخ : وغاية ما يتمسكون به هذا ، لأنه لا حجة في حديث سمرة وإن كان يحتاج به الحافظ في "الفتح" ويقول : والسكنة التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره آه . لأن هذه السكنة لطيفة جداً لا تتسع لقراءة الفاتحة . ثم إن السكنة الثانية في حديث سمرة هي بعد ختم القراءة لا بعد الفاتحة كما هو مصرح في

روايات "مسند أحمد" و "سنن أبي داود" وغيرها وأيضاً لو كانت المراد هذه السكتة القصيرة بعد الفاتحة لأصبح السكتات ثلاثاً وهو خلاف نص الحديث ، وأيضاً لو كانت هذه لقراءة الفاتحة لتواتر نقلها في الروايات لتوافر الدواعي على نقل مثلها لغاية أهميتها ، وأيضاً لو كانت لاحتج بها أبوهريرة وغيره من القائلين بالقراءة خلف الإمام ولم تكن داعية إلى اجتهادهم لقراءتها بما اجتهدوا . أيضاً انتظار الإمام لقراءة المأموم وسكته لذلك خلاف موضوع الإمامة ، وظاهر أن قراءته مع الإمام منهي عنها في الشريعة عند الكل ولا نزاع في عدم وجوب انتظار الإمام لقراءة المقتدى كما حكاه بعضهم ونقل السكتة الثانية في حديث ممرة بعد فراغ الفاتحة كما عند أبي داود في رواية والترمذي في "جامعه" فلا يبعد أن يكون اختلط عليه الأمر بعد ما رواه على وجه صحيحاً وليس أقل أنه معارض بما في رواية أخرى : « إذا فرغ من السورة الثانية قبل أن يركع » ورجحه أحمد على تلك الرواية . وبالجملة لا يستقيم به الاستدلال والحال هذه ، ولأجل هذه المغاير في احتجاجهم بحديث ممرة احتج لهم الشيخ بأثر مكحول ولكنه ظاهر أنه من اجتهاده ليس عنده نص صريح في الموضوع حتى يضمن ويغنى من جوع والله أعلم . وراجع "فصل الخطاب" من (٨٥ إلى ٨٧) الفصل كله .

قال الشيخ : والسكتات أربعة عند الشافعية . وأشار الحافظ عماد الدين ابن كثير في "تفسيره" إلى أن تأمين المأموم قائم مقام فاتحة الكتاب ، وقال في "تعليقاته" على "الآثار" : قوله : فأمنوا ساق الكلام لتأمين المقتدى لأنه في حقه في حكم قراءة الفاتحة فإن معناه على ما ذكره الجوهرى : هكذا فليكن . وأما الإمام فإنه في حقه من واجب القراءة لا في حكمها . قال : استفدناه من كلام الحافظ عماد الدين في "تفسيره" . وقال أيضاً : والصارف عن الوجوب استحبابها خارج الصلاة اهـ . ودل هذا على نفي قراءة الفاتحة للمأموم . ويلزم

فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه . قال أبو عيسى :
حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

على ما قاله ابن كثير وجوب تأمين المقتدى لكونه قائماً مقام قراءة الفاتحة ولكنه لم يقل بوجوب التأمين أحد من الأئمة ما عدا الظاهرية . قال في "فتح الهاري" :
ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للنسب . وحكى ابن بريزة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر . قال : وأوجب الظاهرية على كل مصل انتهى كلامه . وبالجملة : إن القول بقراءة المقتدى خلف الإمام بوجوب اشكالات كثيرة .

فائدة : "أمين" قيل عربي ، وقيل عبراني . معناه استعجب أو انزعج .
وفي "الكافي" للنسفي أنه معرب "همين" بالفارسية . حكى هذه الأقوال كلها
الهدرالي في "العمدة" (٣ - ١٠٦ و ١٠٧) وحكى غيرها أيضاً ولكنه
لم يذكر قائل التعريب بل أهمه بلفظ قيل . وقال أيضاً : وقيل كلمة سريانية .
وصرح بأن أمين ليس من أوزان كلام العرب وهو مثل هابيل وقابيل انظرها
للتفصيل . واللغات فيه أربع أفصحها وأشهرها : أمين بالمد والتخفيف .
والثانية : بالقصر والتخفيف . والثالثة : بالإمالة . والرابعة : بالمد
والتشديد . فالأوليان مشهورتان والأخريان حكاهما الواحد في أول البسيط
ولهذا كان المفتي به عندنا أنه لو قال أمين بالتشديد لا تفسد لما علمت أنها لغة ،
ولأنه موجود في القرآن ولأنه له وجهاً كما قال الحلواني : إن معناه ندعوك
قاصدين إيجابتك ، كذا أفاده ابن نجيم في "البحر الرائق" في صفة الصلاة (١ -
٣١٤) وجميع اللغات التي ذكروها تسعة تصح الصلاة بخمسة منها انظر ابن
ظاهرين على "الدر المختار" .

قوله : غفر له ما تقدم من ذنبه ، ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية وهو

(باب ما جاء في السكتين)

حدثنا محمد بن المني نا عهد الأعلى عن سعيد عن قطادة عن الحسن عن سمرة قال : « سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فانكر ذلك عمران بن محمول عند العلماء على الصغار وقد تقدم البحث ، وما قاله الشيخ في أمثال ذلك في أول الطهارة فليراجع . ثم إنه وقع في " أمالي الجرجاني من طريق بحر ابن نصر عن ابن وهب عن بونس زيادة وما تأخر وهي زيادة شاذة ، وقد رواه ابن الجارود من طريق نصر وليس فيه هذه الزيادة . أفاده الهدر العيني و الشهاب العسقلاني وراجعها للتفصيل .

— : باب ما جاء في السكتين : —

قال الشيخ رحمه الله : ثبتت سكتان في الصلاة ، وفي كتب الحنفية هي ثلاث : بعد تكبيرة التحريم ، وبعد قوله : ولا الضالين ، وبعد إتمام القراءة قبل الركوع . قال الراقم : لم أراه هكذا بالتصريح غير أنه مفاد ما قالوا في مواضع ، وهذه الثالثة أي قبل الركوع فيها بعض تفصيل لأنه لا يكره الوصل عندنا أي وصل التكبير بالقراءة ، واختلفت أقوال المشايخ في اختيار الفصل والوصل ، انظر " رد المختار " من صفة الصلاة في شرح قول " الدر " ثم يكبر للركوع .

وعند الشافعية أربع : بعد التحريم ، وبعد قوله ولا الضالين قبل آمين ، وبعد آمين قبل السورة وبعد إتمام القراءة . قال النووي في " التبيان " في جملة آداب القرآن : قال أصحابنا يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكتات في حال القيام أحداها أن يسكت بعد تكبيرة الإحرام ليقرأ دعاء التوجه ويحرم المأمومون ، والثانية : عقب الفاتحة سكتة لطيفة جداً بين آخر الفاتحة وبين آمين لا يتوهم أن آمين من الفاتحة ، والثالثة : بعد آمين سكتة

حصين قال : حفظنا سكتة فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة فكتب أبي أن حفظ
سورة قال سعيد : فقلنا لقتادة : ما هاتان السكتتان ؟ قال إذا دخل في صلاته و
إذا فرغ من القراءة .

طوية بحيث يقرأ المأمومون الفاتحة . والراية بعد الفراغ من السورة بفصل بها
بين القراءة وتكبيرة الهوى إلى الركوع انتهى كلامه بلفظه . وقال في " المرقاة "
(١ - ٥١٧) : قال ابن حجر : واستحب أئمتنا أيضاً السكتة بين الافتتاح
والتعوذ ، وبين التعوذ والفاتحة ، وبين آيتين والسورة ، وبين السورة وتكبيرة
الركوع وكأها سكتات خفيفة بقدر سبحان الله كما قال الغزالي في بعضها وقياسه
الباقي على التي بين آمين والسورة بالنسبة إلى الإمام فإن السنة أن يشتغل فيها
بذكر أو قرآن قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة لیسمع الإمام اه . قال في " المرقاة "
بعد حكايته وفيه : أنه لا دلالة في حديث على سنية هذه السكتة بهذا المقدار ،
ولا يبيح أنه عليه السلام قرأ في هذه السكتات شيئاً مع مخالفة ظاهر السكتة للقراءة
وأيضاً سماع الإمام قراءة المأموم لم يرد في أصل صحيح ولا ضعيف بل ورد
نهى المأموم عن رفع الصوت بالقراءة بل عن نفس القراءة كما تقرر في محله اه .
قال الشيخ : والحق أن السكتة الثالثة لا ينبغي أن يعتمد بها وإلا لزم القول
بالسكتات الكثيرة في حديث أم سلمة . قال الراقم : لعل الشيخ يريد بها ما
بين الفاتحة والسورة ، أو الثالثة عند الشافعية ما بين آمين والسورة والله أعلم .
والمراد بحديث أم سلمة الذي تنعت فيه قراءته ﷺ حرفاً حرفاً في الصحاح .
فإن الوقف على الفواصل سكتة وهكذا كل وقف نصير سكتة ولكن هذه
السكتات اللطيفة التي لا بد منها لكل قارئ حتى يتراد إليه نفسه فلا اعتداد
بذكر مثلها . هذا ويقول ابن رشد في " الهداية " في الباب الأول من كتاب
الصلاة : وقد ذهب قوم إلى استحسان سكتات كثيرة في الصلاة منها : حين

ثم قال بعد ذلك : وإذا قرأ ولا الضالين قال : وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه ، قال : وفي الهاب عن أبي هريرة . قال أبو عيسى : حديث سمرة حديث حسن ، وهو قول غير واحد من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعد ما يفتتح الصلاة وبعد الفراغ من القراءة . وبه يقول أحمد وإسحاق وأصحابنا .

يكبر ، وحين يفرغ من قراءة أم القرآن ، وإذا فرغ من القراءة قبل الركوع . ومن قال بهذا القول الشافعي وأبو ثور والأوزاعي ، وأنكر ذلك مالك وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه انتهى والله أعلم . وإنما اختلف عمران بن حصين وسمرة في السكتة الثانية لكونها قصيرة . وأما الأولى فهي ثابتة بالارباب ، وفيها حديث أبي هريرة في " الصحيحين " : « كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة اسكاته أحسبه قال : هنية » الخ . واستدل به أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور لدعاء الاستفتاح وقد تقدم بيانه ، وأظن أن ذكر ابن رشد أنها حنيفة مع مالك في نفي السكتات مطلقاً ليس بصواب فإن السكتة الأولى متفقة بين الأئمة ما عدا مالك رحمه الله . وفي " المرقاة " عن " الطيبي " : السكتة الثانية سنة عند الشافعي وأحمد كالسكتة الأولى ، ومكرهة عند أبي حنيفة ومالك اه .

قوله : ثم قال بعد ذلك : وإذا قرأ ولا الضالين ، قيل هذا بيان لما قبله أي فسر القراءة بقراءة الفاتحة ، فليس المراد قراءة الفاتحة والسورة جميعاً ، وبؤيده حديث يزيد عن سعيد عن قتادة عن أبي داود وقد صرح بقوله : « وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين » . وأيضاً ففي نفس الحديث نص بالسكتتين ولو كانت ثلاثاً لكان ينبغي أن يقول : ثلاث سكتات حفظتها الخ . وقيل : سكتة ثلاثة . قال الدارمي في " مسنده " (ص - ١٤٦) : قال أبو محمد : كان يقول قتادة ثلاث سكتات ، وفي الحديث المرفوع سكتان اه . وبالجمل لا يخار الحديث عن الاضطراب في

(باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة)

حدثنا قتيبة نا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه » قال : وفي الباب تعيين الثانية وإثبات الثالثة ، واختلاف على قتادة ثم على من روى عن قتادة النظر " سنن أبي داود " و " الدارقطني " وغيرهما .

قال الشيخ : قال البيهقي : قوله تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) ، الإنصات كالسكوت في هذا الحديث فلا يكون الإنصات دالا على نفي القراءة كما لم يدل سكوته ﷺ على نفي ذكر في السكنة الأولى . قال الراقم : لعله قاله في " كتاب القراءة " له ، ولفظ الشيخ في " تعليقاته " : والمراد به - أي يسكت بين التكبير وبين القراءة - السكون كما في قوله تعالى : (ولما سكّت عن موسى الغضب) لا الإخفاء فاندفع قول البيهقي أن المراد بقوله : وإذا قرئ فانصتوا ذلك كالسكوت في هذا الحديث اهـ . قال شيخنا : فرق بين الإنصات والسكنة ، وبالأخص إذا اجتمع الإنصات والإستماع كما في الآية هذه ، وسبأني تفصيله في (باب الفاتحة خالف الإمام) .

—: باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة :—

هنا مسائل خلافية : الأولى في أصل الوضع أي في القيام فبضعها عند الثلاثة وعند إسماعيل وعامة أهل العلم ، وهو قول علي وأبي هريرة والنخعي والثوري وحكاة ابن المنذر عن مالك . وفي " التوضيح " : وهو قول سعيد بن جبير وأبي مجاز وأبي ثور وأبي عبيد وابن جرير وداود وهو قول أبي بكر وعائشة وجمهور العلماء . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في " الموطأ " ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وهو رواية ابن الحكم عنه ، و

عن وائل بن حجر و غطيف بن الحارث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن روى ابن القاسم عن مالك الارسل وصار إليه أكثر أصحابه وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة . وحكى الارسل ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن وابن سيرين ، وأيضاً عند مالك في الإرسال : إن طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة ، وقاله الليث بن سعد ، وقال الأوزاعي وابن المنذر بالتخير بين الوضع والإرسال حكاه الشيخ في "تعليقاته" عن "شرح المنتقى" ، أى "نيل الأوطار" . وقال ابن المنذر : لم يثبت عن النبي ﷺ في ذلك شئ فهو مخير ، وفيه أحاديث في الصحاح كما أشار إليه الترمذى أخرج أكثرها الزبلى و الهدر العيني ، وتباغ الأحاديث المروية إلى عشرين حديثاً مر فوعاً ما عدا اثنين فلأنها من المراسيل كذا قال بعضهم والثانية في محل الوضع ، فعند أبي حنيفة وسفيان الثوري وابن راهويه وأبي اسحاق المروزي من الشافعية تحكى السرة وعند الشافعى تحت صدره كما في "الوسيط" وعامة كتب الشافعية وهى المذكورة في "الأم" والمعمواة والمختارة عند أصحابه وهى رواية عن مالك أيضاً أو على صدره كما في "الحاوى" وهى رواية نادرة وعن أحمد روايتان كاللذهيين ، وثالثة في التخير ، وجعل ابن هبيرة الرواية المشهورة عن أحمد مذهب إمامنا أبي حنيفة أفاده شيخنا في "تعليقاته" ، قال : وكذا في "الميزان" ، وقال : واختارها الخرقى ، وقال أبو الطيب المدني على الترمذى : لم يأخذ أحد من الأربعة بالوضع على الصدر ، وهذه المسألة أصبحت معتركا بين نظار المتأخرين من المحدثين كما سينضح ومع هذا الأمر فيه هين كما سينكشف إن شاء الله ، والثالثة في صفة الوضع ، وموضع تفصيلها كتب الفقه واختلف فيها أقوال الحنفية من مشائخنا و القدر المشترك فيها هو أخذ الكوع الأيسر بالكف الأيمن بحيث يقع وسط الكف على الرمغ ، وهو مذهب الشافعى وأحمد أيضاً وهذا القدر يكفى هنا ولخصنا المذاهب ونحقيقها من كلام الهدر العيني والشهاب العسقلانى ومن كلام الشيخ

سعد . قال أبو عيسى : حديث هلب حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل
في " تعليقاته " .

وأما الأحاديث والآثار في الباب كثيرة غير أن أكثر طرقها ساكتة عن
تعيين محل الوضع وأصبح مدار الاختلاف على حديث وائل واختلاف لفظه و
عليه اختلفت الأقوال فتعرض إليه الشيخ وجعله مداراً للبحث ، والمسألة قد
توسع فيها العلماء وبالأخص علماء الهند عامة وأهل السنة منهم خاصة فأفردوا لها
التصانيف ونطرق التأليف من الجانبين ، وعسى أن يكون تأليف " فوز الكرام "
للشيخ أبي المحاسن القائم السندی أحسن تأليف في الموضوع على مسلك الحنفية
والاختلاف في الأفضلية دون الجواز وبكفي ما أفاده مولانا ظهير أحسن في
" درنه الغرة " و " آثار السنن " و " تعليقاته " .

فمنها : حديث وائل ولفظه عند ابن خزيمة في " صحيحه " : قال صليت
مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ، حكاه في
" نصب الرأية " و " عمدة القاري " و " الدراية " و " التلخيص الحبير " و
" بلوغ المرام " و " الفتح " أربعها للحافظ ابن حجر . وفي " مسند البزار " :
(حكاه الحافظ في " الفتح ") : عند صدره ، ووقع في " المصنف " لابن
أبي شيبه " تحت السرة " فهو حديث واحد ، واختلفت ألفاظه ولكنه وقع في
سند ابن خزيمة مؤمل بن اسماعيل وكثير خطأه في آخر عمره ، وفيه عاصم بن
كليب ويوثقونه ههنا وقد ضعفوه في حديث ترك رفع اليدين ذكر ذلك ابن
القيم في " إعلامه " عنه ، ويؤيده أن البيهقي مع شدة حرصه على تخرج ما يؤيد
مذهبه لم يخرج له إلا من طريق مؤمل بن اسماعيل هذا ، ولو كان له طريق آخر
أمثل عنه لأخرجه ولا بد ، أو كان عند غيره لنه عليه الهمة . علا أن ابن القيم
يدعى : أنه لم يقل : على صدره ، غير مؤمل بن اسماعيل وتوسع ابن القيم
في مثل هذا لا ينكر . ومما يؤكد ذلك أن حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن

للعلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه وائل هذا يرويه أحمد من طريق عبد الله بن الوليد عن صفيان ، ومن طريق عبد الواحد وزهير بن معاوية وشعبة وزائدة الخمسة عن عاصم ، ويرويه النسائي من طريق زائدة أيضاً ، وأبوداؤد من طريق بشر بن المفضل عن عاصم ، وابن ماجه من طريق عبد الله بن إدريس وسلام بن سليم عند الطيالسي وخالد بن عبد الله عند البيهقي . فهؤلاء الثقات الأثبات كلهم لا يذكرون هذه اللفظة في حديث عاصم ويذكره مؤمل هذا وكل واحد منهم أثبت وأتقن من مؤمل . فكيف يحتاج بمثله أمام هؤلاء الأثبات ، وما يدل على خطأ هذه الزيادة أن رواية مؤمل هذه عن صفيان ومذهبه وضعها تحت السرة كما في " شرح المنتقى " (٢ - ٧٨) . ولا يكتفى لصحته كونه في " صحيح ابن خزيمة " فإنه ربما يروى أحاديث لا ترتقى على الحسن وهو يحكم بصحته كما نبه عليه السخاوي في " شرح الألفية " ويقول الحافظ ابن حجر : مذهب ابن حبان وابن خزيمة أنها لا يفرقان بين الصحيح والحسن فكيف نحكم على الحديث الذي لا نجده في " الصحيحين " بالصحة مع احتمال كونه حسناً عندنا آه . أنظر حواشي شرح العراقي على " ألفيته " (١ - ١٩) فلا أن المعروف من عادة ابن خزيمة الحكم على الحديث كالإمام أبي عيسى الترمذي فسكوته عن التصحيح لا يكون حكماً على التصحيح عندنا أيضاً فضلاً عن غيره ، والظاهر أنه لم يحكم بالحديث هذا فإن الحافظ في كتبه الأربعة : " الفتح " و " التلخيص " و " الدراية " و " بارغ المرام " لم ينقله ، وكذا النووي في كتبه الثلاثة : " المجموع " و " شرح مسلم " و " الخلاصة " مع شدة الحاجة إليه بهكونه أصبح مداراً في الباب ، ولا عبرة بقول الشوكاني في " نيله " : أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " وصححه اهـ . فإن لحمة وسداه من كتب الحافظ ابن حجر ولا سيما " التلخيص " و " الفتح " ولم نجد ذلك في كتبه ولا نستثبت وجود " صحيح ابن خزيمة " عنده ، ولعله

على شأله في الصلاة . ورأى بعضهم أن يضعها فوق السرة . ورأى بعضهم

حكاه استنباطاً من "تخرجه" . ومه لو كان صحيحه ابن خزيمة فقد قرأت قول الحافظين العسقلاني والسخاوي في دأب كتابه ومذهبه وفرضنا أنه صحيح عنده فهل يلزم الأمة الاعتقاد بتصحيحه، وكلمات جهالة الأمة في مؤمل ابن اسمعيل بين يديك شاهدة تاطقة على ضده ، وأما رواية البزار : « عند صدره » فإن كان الحافظ في "الفتح" يذكره كأنه اختلاف لفظ في لمظ وائل المذكور ولكنه بعد الفحص يظهر أنه حديث آخر لوائل وهو حديث طويل أخرجه الهيثمي في "زوائده" (٢ - ١٣٤ و ١٣٥) في (صفة الصلاة) ولم يذكره في (باب وضع اليد على الأخرى) وقال : فيه " محمد بن حجر " قال البخاري : فيه بعض النظر ، وقال الذهبي : له مناكير اه . وهذا مع أن لفظ « عند صدره » فيه توسع ليس في قوله « على صدره » وبالجمل لا يكفي مثله في معرض الخصام . وقال الحافظ المارديني في "الجواهر النقي" : مؤمل هذا قيل إنه دفن كتبه فكان يحدث عن حفظه فكثر خطؤه اه . وقال الذهبي في "الميزان" : قال أبو حاتم : صدوق شديد في السنة كثير الخطأ . وقال البخاري : منكر الحديث وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير اه .

تبيينه : قال الحافظ في "الفتح" في الجزء التاسع (ص ٢٠٦) : و كذلك مؤمل ابن اسمعيل في حديثه عن الثوري ضعف اه حكاه شيخنا رحمه الله في "تعليقاته" فانظر يا رعاك الله هذا مؤمل بن اسماعيل هو الذي يروي زيادة « على صدره » عن سفيان الثوري نفسه ، ومن طريقه يروي ابن خزيمة ويحكيه الحافظ ويسكت عليه فيما يفيد ويغمزه في مقام آخر ، ومن الغريب المدهش مثل هذا الصنيع من مثله فيرتفع رجل تارة فيما ينفعهم ، ويرسب أخرى فيما يضرهم فسبحان من هو الغني الحميد .

أن يضعهما تحت السرة . وكل ذلك واسع عندهم . واسم هلب يزيد بن قذافة الطائي .

تنبية آخر : واستدل للشافعية بحديث هلب عند أحمد وفيه : « يضع هذه على صدره » تفرد به سمالك بن حرب ولينه غير واحد ، وقال النسائي : إذا تفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن كما في « الميزان » . ثم إنه من طريق صفيان ومذهبه كما تقدم الوضع تحت السرة ، ولفظ حديثه : « رأيت هلب يضع هذه على صدره » وصف يحيى اليماني على اليسرى فوق المفصل ، اه قال الشيخ ظهير أحسن في « التعليق الحسن » : ويقع في قلبي أن هذا نصحيح من الكاتب والصحيح : « يضع هذه على هذه » فيناسبه قراءه : « وصف يحيى اليماني على اليسرى فوق المفصل » ويوافقه سائر الروايات ، ولعل لهذا الوجه لم يخرج الهيثمي في « مجمع الزوائد » والسيوطي في « جمع الجوامع » وعلى المتقي في « كنز العمال » والله أعلم بالصواب اه .

وفي الباب لهم مرسل طؤس عند أبي داؤد في « مراسيله » وكذا في « سننه » في نسخة ابن الأعرابي وفيه : « ثم يشدها على صدره » وبهت النيموي في سننه وضعفه ولا يقوم لهم به الاستدلال وإن صبح فإن المراسيل ليست عندهم حجة إلا بشروط خاصة ثم ما ذا ينفعهم لو صححت هذه كلها فإن المختار عندهم الوضع تحت الصدر .

ثم القول بالوضع تحت السرة — واحتمل معنيين — ليس له مرفوع وإنما رواه جرير الضبي عن علي عند أبي داؤد في نسخة ابن الأعرابي لا في نسخة الأواؤي — وهو آخر من حدث عنه ونسخته هي المشهورة المتداولة في بلاد الهند — فأسند عن الضبي قال : « رأيت علياً يمسك شماله بيمينه على الرصع فوق السرة » اه ففيه أما أولاً : أن نسخة ابن الأعرابي ليس في الاعتماد

كنسخة اللؤلؤى ، ولعل أبا داود حذفه في العروة الأخيرة . وثانياً : تفرد به أبو بدر شجاع بن الوليد عن أبي طالوت وهو لين الحديث وشيخ ليس بالمتقن كما في " الميزان " وله أوهام كما في " التقريب " . وثالثاً : أنه رواه ابن أبي شبة ومسلم بن إبراهيم أحد شيوخ البخارى من غير هذه الزيادة ، راجع " التعليق الحسن " للنيموى . ورابعاً : أنه معارض بما ثبت عن علي عند أحمد وأبي داود في نسخة ابن دامة ونسخة ابن الأعرابي والدارقطنى والبيهقى من حديث أبي جحيفة عن علي : « إن من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة » وقول علي : « إن من السنة » يدخل في حكم المرفوع كما قاله ابن عبد البر في " التقيص " وقاله غير واحد ، وهو وإن كان فيه عبد الرحمن بن اسحاق الكوفى غير أنه يؤيده ما ذكره من " الآثار " والله أعلم . قال الشيخ رحمه الله : وأما لفظ : " تحت السرة " فراجعنا النسختين من " المصنف " لابن أبي شبة فلم أجده ، ويقول الشيخ حياة السندى في رسالته " فتح الغفور " كما حكاه الشيخ النيموى : راجعنا نسخة صحيحة من " المصنف " فلم أر فيها . ولكن يقول الشيخ أبو المحاسن محمد القائم السندى في رسالته " فوز الكرام " كما حكاه الشيخ النيموى : بأن القول بكون هذه الزيادة غلطاً مع حزم الشيخ الحافظ قاسم — بن قطلوبغا — بعزوها إلى المصنف ومشاهدتى إياه في نسخة ووجودها في نسخة في خزانة الشيخ عبد القادر المفتى في الحديث ، والأثر لا يليق بالإنصاف قال : ورأيت بهيئى في نسخة صحيحة عليها الأمارات المصححة ، وقال : فهذه الزيادة في أكثر النسخ صحيحة . وبالجملية أول من نبه على كونه في " المصنف " هو الحافظ قاسم بن قطلوبغا . فلا بد من ثبوته فيه فإن انقاسم من حفاظ الحديث ، وله خدمات جليلة في الحديث . فقد رتب " الإرشاد إلى علماء البلاد " لأبي يعلى الحنبلى ، بالجروف كما في " كشف الظنون " . وكذا

أفرد الحافظ قاسم بن قطلوبغا الثقات الذين في غير الأمهات الست وأفرد "زوائد الدارقطني"، وخرج أحاديث "مسند أبي حنيفة" للمقرئ، وخرج أحاديث "الإختيار" - شرح "المختار" - في الفقه وغيرها من آثاره الجليلة في علم الحديث. قال الكوثري في "نقدمة نصب الرأية": الحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٨٢ - هـ، تخرجه لأحاديث "الإختيار" ولأحاديث "أصول البزدوى" وسائر ما ألفه في الحديث والفقه تدل على عظم شأنه في الحديث والفقه. راجع "الضوء اللامع" للسخاوي هـ.

وقطلوبغا لغة تركية مركب توصيفي، وقطلو - بضم القاف - معناه: الذكي، وبها - بالضم - الفعل، بمعنى المركب: الفحل الذكي، كذا أفاده الشيخ الكوثري بالقاهرة بمنزله في العباسية حين كنت نزيراً بها سنة ١٣٥٧ هـ. ومن تأليفه في الحديث تخريج أحاديث "أصول البزدوى" وتخريج أحاديث "للعوارف" للسهروردي وتخريج أحاديث "تفسير أبي الليث" وتخرجات على كتب الغزالي من "منهاج العابدین" و"الأربعين" و"جواهر القرآن" و"هداية الهداية" وله "إنجاف الإحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء" و"منية الأملی فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي" و"هغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد" وله: "الاهتمام الكلي باصلاح ثقات العجلى" و"زوائد رجال المؤطا" و"مسند الشافعي" و"سنن الدارقطني على الستة"، ولعله أراد الشيخ "بزوائد الدارقطني" - و"تقويم اللسان في الضعفاء" و"الأجوبة على اعتراض ابن أبي شيبة" وغير ذلك كل ذلك يدل على تغلغه في علوم الحديث ورجاله وللبسط مجال آخر.

تنبیه: ثم إن الشيخ النيموي رجح كون هذه الزيادة غير محفوظة مثل الزيادة في "صحيح ابن خزيمة" وقال باضطرابه. قال الراقم: ومن رجح

زيادة ابن خزيمة برواية هلب الطائي وطاؤس فاختصمه أن يرجع زيادة تحت السرة بآثار على وأبي مجلز وأنس وأبي هريرة كما يأتي بيانها .

قال الشيخ في تعليقاته على "آثار السنن" : والظاهر أن المراد بلفظ ابن خزيمة : « على صدره » ولفظ للبزار : « عند صدره » ولفظ ابن أبي شبة : « تحت السرة » كلها واحد ، وهو الوضع لا الإرسال كهيئات عقد الأصابع في إشارة التشهد ، المقصود منها هو الإشارة إلى التوحيد فقط ، وترجع إلى ملحظ واحد . وكيف يتحقق وائل أريد من ذلك ؟ ! وهو يقول فسمعتة و أنا خلفه — في حديث أمين عند النسائي وغيره — وهو الذي يقول : « رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ، ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى » — كما عند أحمد ومسلم — وعند أبي داود : « ثم التحف ثم أخذ شماله بيمينه وأدخل يديه ثوبه » . وإذا كان وضع اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ولم يتحامل يكون المحل تحت الصدر ، وراجع لفظ الطبراني فيه من "التلخيص" . ثم رأيت في "الأم" (١ — ٩٠) قد تعرض في ضمن رفع اليدين لنحو هذا بأنه يمكن أن وائلاً أراد رفعاً للارخاء بعده و (٧ — ٢١٢) من اختلاف الحديث للشافعي — على هامش "الأم" — فسبحان من لا يسهو ولا ينسى . وبالجملية ليست المسألة مما للسلف فيها أقوال بل هناك أفعال . وأيضاً التعبير بالصدر ليس من عبارة الشارع حتى يدار الأمر على مساه ، وإنما هو من الراوى قد يجرى فيه توسع في الاطلاق فراجع "الفتح" (٢ — ٢٤٥) وعهارة الشيخ أبي الحسن السندی من "إهكار المنن" (ص — ١٠٢) وهذا كتوفيق العلماء في رفع اليدين حذو الأذنين أو المنكبين : أنه قريب من سواء انتهى كلامه ، وذقه أيها الناظر فإنه كلام كله علم وثلج صدر وشفاء قلب يكاد يكون قولاً فصلاً في المقام ، أو فص الختام بعد نقض أبرام . وأرى أنه لا حاجة بعده لمزيد الاطناب في الباب ، وكلام القوم فيه

معروف - الجانبين وقد جاء لبابه فيما ذكرنا والله ولي التوفيق والإعانة .

قال الشيخ : ولنا في اختيار الرضع تحت السرة أثر على " منن أبي داود " بسند ضعيف ، وفي نسخة لأبي داود مرفوع . قال الراقم : قال الزبلي في " التخريج " (١ - ٢١٣ و ٢١٤) : إن هذا الحديث لا يوجد في غالب نسخ " أبي داود " ، وإنما وجدنا في النسخة التي هي من رواية ابن داسة ، ولذا لم يذكره ابن عساكر في " الأطراف " ولا ذكره المنذرى الخ . وقال في " تعليقه " الشيخ عبد العزيز نقلاً عن صاحب " درهم الصرة " عن " أطراف المزي " : أن حديث : « من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة » . أخرجه أبو داود عن محمد بن محبوب عن حفص بن غياث عن عهد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن وهب بن عبد الله أبي جحيفة السوائي عن علي رضي الله عنه ، لكن هذا الحديث واقع في رواية أبي سعيد ابن الأعرابي وابن داسة وغير واحد عن أبي داود ، ولم يذكره أبو القاسم انتهى . قال الراقم : الإسناد به وإن كان ضعيفاً غير أن له شواهد نذكرها فيما يلي ، منها : أثر أبي مجلز قال : يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلها أسفل من السرة . رواه أبو بكر بن أبي شيبة وإسناده صحيح . وأخرجه المارديني في " الجواهر النقي " وقال بسند جيد . ومنها : أثر إبراهيم : قال : يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة رواه ابن أبي شيبة وإسناده حسن . حكاه الشيخ النيموي وكذا الأول أيضاً . ومنها : ما روى عن أبي هريرة قال : « وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة » . ومنها : عن أنس قال : « ثلاث من أخلاق النبوة : تعجيل الإفطار . وتأخير السحور . ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة تحت السرة » . ذكرهما في " الجواهر النقي " عن ابن حزم ، وعزاه في " شرح المنتقى " أثر أبي هريرة لأبي داود في نسخة ابن الأعرابي قال : وفي إسناده

عبد الرحمن بن اسحاق اه . فتلخص من ذلك كله فى الموضوع أمور :

١ — أن أصل الوضع هو القدر المشترك فى الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة وهو السنة المعمول بها فى عهد النبوة .

٢ — ثم المذاهب فى محل الوضع مختلفة فذهب أبى حنيفة والثورى واسحاق ابن راهويه وأحمد فى الرواية المشهورة ، ومختار الحرقى من الحنابلة و مختار أبى اسحاق المروزى من الشافعية : تحت السرة ، ودليل هؤلاء حديث ابن أبى شعبة ، وآثار صحيحة وحسنة وضعيفة ، ومذهب الشافعى وأحمد فى رواية : تحت الصدر وفوق السرة . ولكن لا دليل فى المرفوع ولا فى الموقوف لهذا التفصيل ، ولفظ ابن خزيمة : ليس فيه حجة كما يزعم لأنه خلاف مذهبه ، ولفظ البزار أقرب إليه منه إلى غيره .

٣ — : المرفوعات للفريقين لا يخلو مع الكلام ، والكلام فى متمسك الفريق الثانى أكثر منه فى كلام الفريق الأول والمرفوعات أكثر للفريق الأول ولذا يقول ابن الهمام : وكوله تحت السرة أو الصدر لم يثبت فيه حديث بوجب العمل فيحال على الممهود من وضعها حال قصد التظيم فى القيام والممهود فى الشاهد منه تحت السرة اه .

٤ — : أن بعد كل ذلك مما يسكن إليه القلب ما أفاده شيخنا رحمه الله ما ملخصه : أن محط الفائدة فى الآثار والأخبار ملحظ واحد والصور كلها متقارب ليس فيها اختلاف فى المعنى وإنما هو اختلاف اللفظ ، علا أن تعيين المحل مشكل لما ذكر من أن المدار على رواية واث وقد صلى خلفه عليه السلام حين كان عليه السلام ملتحفاً بردائه ، وفى مثل هذه الحالة لا يتبين الأمر حق التبيين فكل تعبير فيه تقرب لا تحقيق وهذا ختام الكلام ، ولعل المنصف بقدره والله الموفق .

(باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود)

حدثنا قتيبة نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن

— : باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود : —

قال الراقم : تكبيرات الإنتقالات سنة عند الجمهور . قال ابن المنذر :
وبه قال أبو بكر الصديق وعمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي والأوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأبو حنيفة ، ونقله ابن بطال أيضاً عن عثمان
وعلى وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وابن الزبير ومكحول والنخعي وأبي ثور .
وواجبة عند الظاهرية وأحمد في رواية وهذا الاختلاف في حكمها ، واختلفوا
في مواضعها فذهب الجمهور إلى أنها في كل خفض ورفع ما عدا الرفع من
الركوع ، ويحكى ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وقيس بن عباد و
آخريين وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح والحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي و
الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم . وذهب قوم
إلى تركها في الخفض دون الرفع ، وروى ذلك عن ابن عمر وعن أبي أمية
وعن طائفة من التابعين وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة
الاحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه بأن التكبير شرع للإيدان
بمركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد . ولكن هذه أقوال واستقر الأمر على
مشروعية التكبيرات في الخفض والرفع ، هذا ملخص ما ذكره الهدر العيني
والشهاب العسقلاني . قال الإمام الطحاوي في " شرح الآثار " : وذهبوا في
ذلك إلى ما تواترت به الآثار عن رسول الله ﷺ .

قال الشيخ : يفهم من كتاب " الطحاوي " التكبير عند الرفع من الركوع
أي دون التسميع والتحميد — قال في " شرح معاني الآثار " في

(باب الخفض في الصلاة هل فيه تكبير) (١ - ١٣١) : ثم النظر بشهد له أيضاً. وذلك أنا رأينا الدخول في الصلاة يكون بالتكبير ثم الخروج من الركوع والسجود يكونان أيضاً بتكبير آه . وكذلك في " كنز العمال " في أجر الرفع في تكبير الركوع والرفع منه ، وقد تأول صاحب " معراج الدراية " شارح " الهداية " في كلام الطحاوي وقال : المراد بالتكبير الذي فيه تعظيم الله تعالى جمعاً بين الروايات والآثار ، راجع " البحر " و " رد المختار " من صفة الصلاة .

قال الشيخ : والظاهر عندى حمله على الظاهر فإنه عسى أن يكون ذلك رواية في المذهب . ويؤيده ما ذكره صاحب " البحر " عن " المحيط " و " روضة الناظم " : أنه يكبر حالة الارتفاع . أنظر " البحر الرائق " و " رد المختار " وما ذكره ابن عابدين من أن الطحاوي ادعى التواتر بالتكبير حالة الرفع منه فغير صحيح فإن ادعائه التواتر إنما هو بالتكبير في كل خفض و رفع ضد ما تفعله بنو أمية بالاكْتفاء بالتكبيرات في الرفع فقط دون خصوص التكبير في الرفع منه ، ثم تواتر العمل بالتكبير عند الرفع أيضاً لا ينافي تواتر التسميع عند الرفع من الركوع فإن الغرض في الأول التكبير في الرفع في الجملة دون خصوص الرفع من الركوع والله أعلم . ولعل غرض المصنف من هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بني أمية حيث تركوا التكبير عند الخفض كما قال ابن تيمية . قال الرافعي : أول من قاله فيما نعلم الإمام الطحاوي في " شرح معاني الآثار " وقال البدر العيني في " العمدة " (٣ - ١١٩) : وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض ، وهم مثل معاوية وزياد وعمر بن عبد العزيز آه . وروى البدر العيني قبله آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبهر والقاسم وسالم وابن عمر وغيرهم عدم إتمامهم التكبير ثم قال : ورواية هؤلاء محمولة على أنهم تركوه أحياناً بياناً للجرار راجعها للتفصيل . وأخرج في " فتح الهاري " عن " مسند أحمد " : « إن أول من ترك التكبير عثمان بن عفان » ، وأخرج

عن الطبراني عن أبي هريرة : « إن أول من ترك التكبير معاوية » . وروى أبو هيب : « إن أول من تركه زياد » قال : وهذا لا ينافي الذي قبله ؛ لأن زياداً تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان . قال : وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء آه .

قال الرافق عفا الله عنه : إن ما نقلوه عن عثمان فيعارضه ما عن أنس قال : « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان لا ينقصون التكبير » . وفي لفظ : « يتمون التكبير إذا ركعوا وإذا رفعوا وإذا وضعوا » ، أخرجه في « الكنز » (٤ - ٢٠٣) عن « مصنف عبد الرزاق » و « مصنف ابن أبي شيبة » فلما أن يرجع هذا أو يؤول ذلك بما أوله في « العمدة » أو « الفتح » والله أعلم . ويدل على تركه عند الخفض ما عند « أبي داود » من حديث عهد الرحمن بن أبي رزي : « أنه صلى مع رسول الله ﷺ وكان لا يتم التكبير » . قال أبو داود : معناه إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر . (« أبو داود » (باب تمام التكبير)) قال الطحاوي : فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ في التكبير في كل خفض ورفع أظهر من حديث عهد الرحمن بن أبي رزي وأكثر تواتراً ، وقد عمل بها من بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعلي ، وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا لا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه دافع آه . وضعف ما عند أبي داود الحافظ في « الفتح » (٢ - ٢٢٣) في (باب إتمام التكبير في الركوع بعد ما ذكر) قال : وقد نقل البخاري في « التاريخ » عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل . وقال الطبري والبخاري : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول . قال : وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده آه . وكذلك حكى البدر العيني فيه (٣ - ١١٩) ما حكاه الحافظ ابن حجر في « الفتح » . وحسنه في « الإصابة » (٢ - ٣٨٩) في القسم الأول من حروف العين حيث

علقمة والأسود . عن عبد الله بن مسعود قال : « كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر ، وفي الهاب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل ابن حجر وابن عباس . قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أصحاب النبي ﷺ ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ومن بعدهم من التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء .

قال : وأخرج ابن سعد وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الرحمن بن أبي ثمر ذكر الحديث أوله . وضبطه في " النهاية " بلفظ : « لا يتم التكبير ، بالثناء المثلثة أى من الوثم قال (٤ — ٢٠٥) من " النهاية " : كان لا يتم التكبير أى لا يكسره بل بآتي به تاماً ، والوثم الكسر والدق أى يتم لفظه على جهة التعظيم مع مطابقة اللسان والقلب الخ . وأخرجه الطحاوى أيضاً في " شرح معاني الآثار " (١ — ١٣٠) وقيل : إنه خلاف الأحاديث المشهورة التي رويت عنه في صفة صلاته ﷺ وبذلك رده الإمام الطحاوى كما تقدم نقله . والله أعلم .

قوله : يكبر في كل خفض ورفع ، هذا الحكم تغليب لأن الأئمة استثنوا من هذا العموم الرفع من الركوع وقالوا بسنية التسميع أو التحميد على اختلاف بينهم للمأموم والإمام مستدلين في ذلك بحديث : « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد » روى ذلك من حديث أنس عند الجماعة ، ومن حديث أبي هريرة عند الجماعة إلا ابن ماجه ، ومن حديث أبي موسى عند مسلم وأحمد وغيرهما ، ومن حديث أبي سعيد الخدري عند الحاكم ، أنظرها في " نصب الرأية " . وبالحملة في هذه الأحاديث تفسير للإجمال أو تخصيص للعموم .

حدثنا عهد الله بن منير قال سمعت علي بن الحسين قال ألا عهد الله بن المبارك عن ابن جريج عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ كان يكبر وهو يهوى». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم قالوا يكبر الرجل وهو يهوى للركوع والسجود.

قوله: «وهو يهوى» من هوى يهوى هويماً إذا هبط أو سقط، وبابه ضرب، وفيه دليل على أن تكبير الانتقال وقته عند الانحطاط، والحكم كذلك عند أرباب المذاهب، ولفظ «الجامع الصغير» للإمام محمد: ويكبر مع الانحطاط اهـ. قالوا: وهو الأصح لئلا يخلو حالة الانحناء عن الذكر كذا في «البحر الرائق».



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(باب رفع اليدين عند الركوع)

—: باب رفع اليدين عند الركوع :—

أصبحت مسألة رفع اليدين معتركا بين أرباب المذاهب والمحدثين قديماً وحديثاً كما أصبحت معركة من ناحية التأليف بين النظار من الفريقين وأفردت بالتأليف المستقلة ، ومن أقدم ما ألف فيه ” الجزء في رفع اليدين “ للإمام أبي عبد الله البخاري ، ” وكتاب رفع اليدين “ للإمام محمد بن نصر المروزي ، ثم البيهقي جمع في كتبه قدراً كثيراً ، ومن المتأخرين ألف فيه ابن القيم ، ذكره صاحب ” كشف الظنون “ ، وألف فيه الشيخ عميد الدين أمير الكاتب الإتقاني صاحب ” غاية البيان “ شرح ” الهداية “ وصاحب ” الشامل “ شرح ” أصول البردوي “ وقد وقفت عليه وطالعت ، واختار الفساد بالرفع ، وصنف محمود ابن أحمد القونوي رسالة في ابطال القول بالفساد ، وكذا ألف فيه التقي السبكي ، وكذلك لعلماء الهند فيه حظ وافر من الجانبين ، ويقول الشيخ محمد زاهد الكوثري نزيل القاهرة ذلك المحدث الجهد والبحاثة الكبير في ” تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب “ (ص ٨٤) : وهذا البحث — أي رفع اليدين — طويل الذيل ألفت فيه كتب خاصة من الجانبين ، ومن أحسن

ما ألف في هذا الباب : " نيل الفرقدين في رفع اليدين " و " بسط اليدين لنيل الفرقدين " كلاهما لمولانا العلامة الحبر البحر محمد أنور شاه الكشميري وهو جمع في كتابيه لب الباب فشنى وكفى اه . قال الراقم : والأمر كما قال الشيخ الكوثرى فإن شيخنا رحمه الله قد أوجب البحث من جميع نواحيه، وحلل غوامض الموضوع تحليلاً دقيقاً ، وحقق أن الأدلة متكافئة من الجانبين ، والتعامل متوارث على كلا النحويين بنصفه يرتاح لها القلوب وأسلوب متين تنشرح له الصدور كما هو دأبه في تأليفه . وأحاول بتوفيق الله سبحانه أن آتى بجسلة صالحة من بعض مقاصده معترفاً بعجزى عن تلخيص كلامه كما أريد فإنه كلام كله لباب .

* وما محاسن شئ كله حسن *

وبالجملة فالشيخ قد أوجب وأبدع وأنا أجتهد في التقاط نتف من كتابيه في كل مقام يليق به وبالله التوفيق ، ومما قال في خطبة " نيل الفرقدين " : وما قصدت بها إجمال أحد من الطرفين ، ولا يستطيعه ذوعينين ، وإنما أردت بها أن بيد كل واحد من الفريقين وجهاً من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين ، وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، تواتر العمل بها من عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم على كلا النحويين ، وإنما بقي الاختلاف في الأفضل من الأمرين ، ولو لم يكن للمرأ ضيق صدر لوسع الجنين ، وقد بين الصبح لذى عينين ، وإذا تقاعس واحد وتفارت آخر حل البين في البين ، ومن سلك طريق الجدل رجع بخفى حنين ، وقد أتعب الناس موانعهم الداخلية فصرفهم ذلك عن تعديل الكفتين ، هذا ومن لى بالهين اللين ، يستن مع الإنصاف شرفاً أو شرفين ، و يجارى معه طلقاً أو طلقين والله الموفق اه .

فاعلم أن رفع اليدين في الصلاة ثبت في مواضع كما سيأتى ذكرها ، و اتفقوا في استحباب الرفع في تكبيرة الإحرام ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع

فيه كما حكاه شارح "المهذب" (٣ - ٣٠٥) ولا عبرة بما نقل العبدري عن الزيدية عدم الرفع فيها كما لا عبرة بقول من ذهب إلى افتراضه فيها كابن حزم. وقال ابن عبد البر : كل من نقل عنه الإيجاب لا تبطل الصلاة بتركه إلا رواية عن الأوزاعي والحميدى . ونقله القرطبي عن بعض المالكية ، ونقل عن ابن خزيمة وحكى عن أحمد ، هذا ملخص ما في "العمدة" و "المجموع" و "الفتح" ، وكذلك اتفق الجمهور على عدم استحبابه فيما عدا المواضع الثلاثة أى ما بين السجدين وبعد الركعتين ، وفي كل خفض ورفع وإن كانت فيها روايات . واختلفوا في الرفع عند الركوع وبعده . وأصبح رفع اليدين عنواناً لهذه المسألة الخلافية المشهورة بين الأمة فقال أبو حنيفة وأصحابه بترك الرفع فيها ، وهى رواية ابن القاسم عن مالك ، واختاره المالكية ، وقال الشافعى وأحمد بالرفع فيها ، وهى رواية عن مالك أيضاً . قال الشيخ في "نيل الفرقدين" (ص - ٣١) : فيما حكاه عن ابن عبد البر فروى ابن القاسم عن مالك : لا يرفع يديه في غير الإحرام ، وبه قال أبو حنيفة (والثورى والنخعى والشعبى وعلقمة) وغيرهم من الكوفيين (كافة) وروى أبو مصعب وابن وهب وأشهب وغيرهم عن مالك أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر ، وبه قال الأوزاعي والشافعى وأحمد وإسحاق والطبرى وجماعة أهل الحديث . وكل من روى عنه من الصحابة ترك الرفع فيها روى عنه فعله إلا ابن مسعود ، وقال محمد بن عبد الحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم ، و الذى نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر . وقال الأصيبى : ولم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربعة التى اختلف فيها سالم ونافع إلى آخر ما نقله . ثم قال الشيخ : وبه يعلم تحامل الحافظ في قوله : لم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسكاً إلا قول ابن القاسم اه . لأن سالمًا ونافعاً لما اختلفا في رفعه ووقفه تركه مالك في المشهور القول باستحباب

ذلك ؛ لأن الأصل صيانة الصلاة عن الأفعال انتهى كلامه .

وقال في " بسط اليدين " (ص - ٦٠) نقلاً عن " الاستذكار " لابن عبد البر : ووافقه في عدم الرفع إلا مرة الثوري والحسن بن حي وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً ، وهو قول ابن مسعود وأصحابه آه . ورجح مالك ترك الرفع فيها لموافقة عمل أهل المدينة له كما صرح بذلك ابن رشد في كتابه " بداية المجتهد " في الفصل الثاني من الباب الأول من كتاب الصلاة ، وجعل ذلك وجهاً لترجيح حديث عبد الله بن مسعود والبراء . وحكى الحافظ علاء الدين المارديني في " الجواهر النقي " (١ - ١٣٦) في (باب رفع اليدين عند الركوع) لفظ ابن عبد البر في " التمهيد " : وأنا لا أرفع إلا عند الافتتاح على رواية ابن القاسم ، فذكر أبا عمر فيمن اختار ترك الرفع . وقال المارديني : وفي " شرح مسلم " للقرطبي وهو مشهور مذهب مالك . وفي " قواعد ابن رشد " : هو مذهب مالك لموافقة العمل له آه . قال الشيخ : ولي فيه تردد فإن الحافظ في " الفتح " (٢ - ١٨٢) في (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) حكى قوله وفيه : والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر آه وهو خلاف ما في " الجواهر النقي " . والذي ذكره الزرقاني في شرح " المؤطا " عن ابن عبد البر (كما تقدم نقله) : أن ابن عبد البر نقل لفظ ابن عبد الحكم وفيه وقال محمد بن عبد الحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر آه . فهذا خلاف ما نقله في " الجواهر النقي " و " الفتح " وكذا ما نقله الزبيدي في " شرح الإحياء " يخالفهما والله أعلم . قال الراقم : تردد الشيخ رحمه الله هنا ورجح في " نيل الفرقدين " و " بسط اليدين " بأن ما ذكره الحافظ فهو فهم منه وإذن يكون الصحيح ما ذكره الزرقاني ولا يخالفه ما في " الجواهر " . ولفظه في " النيل " (ص ٦٧) : ويكون الحافظ فهم من عبارة " التمهيد " أن آخرها لابن عبد البر وقد

نقلها في "شرح الموطأ" كاملة . وقد صرح في "شرح التقريب" باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ، ولم يذكر أحداً أبداً عمر ممن اختار الرفع عند ذكر العلماء اه . وقال في "بسط اليدين" (ص ٣٢) بعد نقل ما في "الجواهر النقي" عن أبي عمر : ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم مع كونه من أصحاب الشافعي قد كتب كتاباً في جواب ما انتقده الشافعي على مالك من ترك الآثار بالعمل ذكره أبو عمر في "الانتقاء" فيكون هذا من ذلك ؛ وخطأه في نسبة مسألة إتيان النساء إلى الشافعي كما عند ابن كثير ، ولعل هذا أيضاً في حماية مالك فقد اختلف عليهما فيه ، وهو من أصحاب الشافعي وبالغ فيه كما بالغ أبو إسحاق الترمذي وأحمد بن سيار من أصحابه . والشافعي هو المبالغ أولاً نصب الرد على مخالفه فيه اه . وقال في "نيل الفرقدين" (ص ٧٢) : وروى الشافعي عن مالك أنه كان لا يرفع يديه كما في "مباني الأخبار شرح معاني الآثار" للبدر العيني فليس ابن القاسم متفرداً برواية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم اه . فتلخص من هذه النقول أمور :

الأول : أن ابن القاسم ليس بمتفرد في نقل الترك عن مالك بل تابعه الشافعي .

الثاني : أن دعوى التفرد لم ينقل إلا من ابن عبد الحكم ثم ابن عبد الحكم ادعى ذلك ذباً عن مالك لئلا يلزم عليه إنكاره من الآثار .

الثالث : أن دعوى ابن عبد الحكم لتأثره من مبالغة الشافعي في الرد على مخالفه لكي يهون أمر الخلاف فيه .

الرابع : أن ما ذكره المارديني عن ابن عبد البر أصح من نقل الحافظ في "الفتح" ولا دليل في كلام الحافظ أن تلك الدعوى من ابن عبد البر بل هو نقل كلام ابن عبد الحكم في ضمن كلام ابن عبد البر ، وفهمه الحافظ كأنه من كلامه ، وعبرة الزرقاني واضحة لا اشتباه فيها . ثم رأيت في "شرح التقريب"

للعراقي (٢ - ٢٥٤) أن ما ذكره الشيخ ظناً هو نص كلامه فقال : وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك مثل رواية ابن القاسم في رفع اليدين . قال محمد : والذي أخذ به أن أرفع على حديث ابن عمر اه . فله الحمد ثم رأيت ذكر الشيخ في (ص - ٤٧) من " نيل الفرقدين " لفظ العراقي من " إتحاف الزبيدي " وقال : فصرح أن القائل ذاك هو محمد بن عبد الحكم لا ابن عبد البر كما ذكره في " الفتح " فإنه غلط اه . وبالجملته فهذا تحقيق مذاهب الأئمة وتنقيحها .

وأما الأحاديث فقد ثبت فيها بين السجدين كما عند " النسائي " في (باب رفع اليدين عند الرفع من السجدة الأولى) (١ - ١٧٢) من حديث مالك ابن الجويرث وفيه : « وإذا رفع رأسه من السجود فعل مثل ذلك يعني رفع يديه » . وكذلك في (باب رفع اليدين للسجود) (١ - ١٦٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم ولم يأخذ به الشافعي . ويقول الحافظ في الرواية هذه : وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي آه . ثم يقول : ولم ينفرد به سعيد بل تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في " صحيحه " آه .

تبيينه : وقع في نسخة " النسائي " المطبوعة بالهند : شعبة عن قتادة بدل سعيد عن قتادة ، وهو تصحيف صرح عليه شيخنا أيضاً في " نيل الفرقدين " وقال فيه (٣٢ -) : وفيه الرفع بين السجدين أيضاً ولا بد ، ولا سبيل إلى اعلاله كما فعله بعض الناس مجازفة منه ؛ فقد ساعدته شواهد وتعامل السلف أيضاً . ومثل هذا لا يمكن أن يعمل ، ومساعدة التعامل أكبر شاهد للصحة فوق الإسناد عند من له بصر وبصيرة فليكن ذلك أيضاً وجهاً وإن قل بالنسبة إلى الموضوعين ولكن لا بد من تسليمه أيضاً :

عقد الخلائق في المقام عقائداً وأنا اعتقدت بكل ما اعتقدوه آه .

وراجع (ص ٣٨١) من " نيل الفرقدين " و (ص ٣٢) من " بسط اليدين " . وفيه أيضاً حديث ابن عباس عند " النسائي " في (باب رفع اليدين بين السجدين تلقاء الوجه) وحديث وائل عند أحمد وأبي داود ، و حديث أبي هريرة عند ابن ماجه ، وراجع للتفصيل " شرح التقريب " للعراقي فلإذن ثبت الرفع بين السجدين من أحاديث مالك بن الحويرث وابن عباس و وائل وأبي هريرة وغيرها كما سيأتي . وصح الرفع بعد الركعتين عند القيام إلى الثالثة أيضاً من حديث نافع عن ابن عمر في " صحيح البخاري " وفيه : « وإذا قام من الركعتين رفع يديه » . وقد رجح الحافظ في " الفتح " رفعه وذكر له شواهد قوية ، وحكى عن البخاري في " جزئه " تصحيحه — إلى أن قال — : وقال الخطابي لم يقل به الشافعي وهو لازم على أصله في قبول الزيادة ، وقال ابن خزيمة : هو سنة وإن لم يذكره الشافعي ، فالإسناد صحيح . . . وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من اقتصر عليه عند الافتتاح ، والحجة في الموضوعين واحدة [وأول راض سيرة من يسيرها] قال : والصواب إثباته الخ . وفي " سنن النسائي " في (باب رفع اليدين للسجود) ما يدل على الرفع عند الهوى إلى السجود بعد الرفع عند الإرتفاع من الركوع . قال الشيخ : وأظن أنه على ظاهره أيضاً أي الرفع مرة بعد الركوع حالة الإنتصاب وأخرى عند الهوى إلى السجود لا أن يجمع ، وله أصل عندي في الروايات ولم يتوجه إليه أحد ولكنه يذكره ابن رشد في " قواعد " كأنه مذهب لبعضهم والله أعلم . وفي " جامع الترمذي " (— ٤٠) في (باب ما جاء في وصف الصلاة) : حتى إذا قام من سجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه آه . وزعمه الخطابي على ظاهره وأشكل عليه أنه ليس هذا مذهباً لأحد ورد النووي على الخطابي في " الخلاصة " بأن المراد من السجدين في ذلك الحديث الركعتان و

منشأ الاشتباه على الخطأى عدم ملاحظة طرق الحديث ، وقد صرح فى أكثر طرقها بالركعتين بدل السجدين ، وسيأتى فى حديث أبى حميد بعض تفصيله فى (باب وصف الصلاة) وانظر للتفصيل فى ذلك من كلام الخطأى ورد النوى "العمدة" (٣ - ١٣) .

ثم اعلم : أن الرفع قبل الركوع وبعده غير معمول به وغير مندوب عندنا معاصر الحنفية لأنه مكروه ؛ ولم يصرح بالكراهة إلا صاحب "منية المصلى" حيث قال : ويكره أن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع . وحكى عن مكحول النسفى كما فى "الكبرى" وغيره : القول : بالفساد عن الإمام ، ولكنه خلاف ما عليه الكتب المعتمدة "كالذخيرة" و "الوالجية" حيث صرحوا بأنه إن رفع لا تفسد صلاته . راجع للتفصيل "الفوائد البهية" من ترجمة مكحول النسفى . وظاهر أن من يدعى فيه النسخ فأقل أحواله الكراهة التحريمية ؛ ولكن كلام الإمام الحافظ أبوبكر الجصاص الرازى فى "أحكام القرآن" صريح فى عدم الكراهة كما يأتى وهو أوثق شئ فى هذا الباب ، ورتبته فى علماء المذاهب معروفة لا تحتاج إلى البرهان .

قال الشيخ : الرفع والترك كلاهما متواتر لا مساغ لأحد أن ينكره ؛ نعم إن التواتر فى الترك هو تواتر العمل لا تواتر الإسناد ، وليس النسخ فى كلام الإمام الطحاوى بالمعنى المتعارف كما سبق تحقيقه حتى لا يجوز العمل بالرفع لقوله بنسخ الرفع . وبالجمله لما كان الرفع والترك اتصل العمل بهما متواتراً فى الأمة فالصور ثلاث : الترجيح للرفع ، والرجيح للترك ، والتخير فيهما ، وإلى كل ذهب ذاهب . وأما الأحاديث فبعضها مصرح بالرفع ، وبعضها ناطق بالترك ، وبعضها ساكت . فإذا تمسكنا بالروايات الناطقة بالترك كانت أحاديثنا أقل عدداً ، وأحاديث الرفع أكثر عدداً ؛ وإذا ضممتنا الأحاديث الساكنة مع الناطقة بالترك يكثر العدد ؛ لأن السكوت فى معرض البيان دليل على الترك.

وكيف لا؟ وقد نرى الأحاديث في صفة الصلاة تتعرض لذكر سائر أفعال الصلاة أركانها وواجباتها وسننها وآدابها وتسكت عن رفع اليدين فيما عدا الاستفتاح ، فماذا يظن والحال هذه ! فلا ريب أن تبادر هذه الأحاديث للحنفية وإذن يكثر أحاديثنا عدداً وتقل أحاديثهم ، وهذه نكتة أهملوها ، و يجب أن يتنبه لها فإن من أهميتها ما يقدره البصير المنصف قاله الشيخ رحمه الله .

وقال في " نيل الفرقدين " (ص - ٢٢) : إن الرفع متواتر اسناداً وعملاً ولا يشك فيه ، ولم ينسخ ولا حرف منه ، وإنما بقي الكلام في الأفضلية وصرح أبو بكر الجصاص في " أحكام القرآن " من مسائل رؤية الهلال بذلك ، وإنه من الاختلاف المباح . وفي (ص - ١٢٣) : حكى ذلك من الحفاظ أبي عمر (أي ابن عبد البر) من المالكية ، ومن الحفاظ ابن تيمية والحافظ ابن القيم من الحنابلة . وأما الترك فأحاديثه قليلة ومع هذا هو ثابت بلامرد . وهو متواتر عملاً لا إسناداً عند أهل الكوفة ، وقد كان في سائر البلاد تاركون ، وكثير من التاركين في المدينة في عهد مالك ، وعليه بنى مختاره . وكان أكثر أهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعي مذهبه ، وكانوا تعلموه من ابن الزبير وكان يرفع . وتعلمه أهل الكوفة من ابن مسعود وعلى ، ورحلوا إلى عمر لتعلم الصلاة أيضاً فأروا تركه واستمروا عليه . والتواتر على أنحاء : تواتر إسناد ، وتواتر طبقة ، وتواتر توارث وتعامل ، وتواتر القدر المشترك وكله تواتر يفيد القطع آه . وفي (ص - ٣٢) : ومساعدة التعامل أكبر شاهد للصحة فوق الإسناد عند من له بصر وبصيرة آه . وفي (ص - ٤٤) : ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد أبي بكر ولا عمر ولا ابن مسعود وعلى ، وإنما كان الأمر على الإرسال والإطلاق والإختيار رفع أو ترك . ثم وقع البحث بعيد ذلك . وهل يلصق بالقلب إن وقع الاختلاف فيه في عهد أبي بكر ، ثم لم ينفصل ولم

يثبت قدم في أمر الصلاة واختلط فتساءلون عن النبأ العظيم حتى انتهى الأمر إلى أن عبد الله بن الزبير وهو ابن اثنى عشرة سنة عند وفاة أبي بكر حققه عنه وتخلص من الخلاف وكان ألباه الأمر إلى ذلك ؛ بل الواقع أنه أخذه بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الأمر للصغار في تعلم الصلاة ومن يقيمهم عليها . ثم هذا الأخذ من أبي بكر لا يكون في كل شيء من الصلاة بل في إقامة بنيتها وتقويم هيئاتها في الصغر ، وقد تعلم أهل مكة منه جهر بسم الله والقنوت في الفجر . فاستمروا عليه إلى زمان الشافعي وعنهم أخذ هو ذلك ، ولم يكن ذلك في عهد الكبار ، وكذا جهر آمين أخذوه منه ، وكان أكثر الصحابة والتابعين على الإخفاء ذكره في " الجواهر النقي " عن " تهذيب الآثار " للطبري ، وكذا كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعبيد كما في " الفتح " وأشياء أخر ، وإرسال اليدين كما في " المغني " فذقه فإن من لم يذق لم يدر . فدع تسلسل العنينة في الأوهام وخذ بما يقع في الشاهد في أخذ أهل البلاد من علمائها ، والناس عن كبرائهم مشاهدة وتوارثاً وطبقة بعد طبقة ، لا سؤالاً خصوصياً في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه بعد . والسائل في اسناد هذه الرواية كأنه علم في الغيب ما سيقع من بعد ولقد صدق من قال :

* ثبت العرش أولاً ثم انقش *

وقال في (٥٢ - ٥٣) : وما في " جزء البخاري " : أنه لم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه لم يرفع يديه ، وفي موضع آخر منه : ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه لا يرفع يديه وليس أسانيد أصح من رفع الأيدي آه . كذا قال ، وقد نقل العلماء واحد بعد واحد أنه قال به غير واحد من الصحابة والتابعين كما في عبارة الترمذي وابن نصر ولفظه في " تعليق المؤطا " عن " الاستذكار " : لا نعلم مصراً من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة آه . وهذه العبارة استوعبت

تحقيق ان في الكوفة ترك الرفع وفي بقية الامصار كلاهما الرفع والترك ٤٦١

كل أهل الكوفة فكفينا عهداً استقرائهم وذاقوا عبارات البخاري ، وهكذا يقع الأمر في المبالغات. وتفهم أن في غير الكوفة من الأمصار شاركهم تاركون . وفيه عن أبي عمر لم يرو عن أحد من الصحابة ترك الرفع ممن لم يختلف عنه فيه إلا ابن مسعود وحده ، وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع وكذلك اختلف على أبي هريرة . قال الراقم : وما حكاه الشيخ من لفظ ابن المروزي عن " تعليق الموطأ " هو كذلك عند العراقي في " شرح التقريب " (٢ - ٢٥٥) فما ذكره الحافظ في " الفتح " (٢ - ١٨٢) لفظه : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة اه . وتبعه الشوكاني في " الدراري المضيئة " و " نيل الأوطار " (٢ - ٦٨) فليس حكاية اللفظ بل هو اختصار مغل للفظه يكاد يكون تحريفاً فرحم الله من أنصف ، و قد عبر الشيخ أيضاً في " نيل الفرقدين " و " كشف الستر " عن ذلك بتحريف العبارة وقال في (ص - ٤٧) : ليس عند الكوفيين عن أبي بكر شيء ، ولعله ليس عند غيرهم أيضاً ما يكون ثابتاً عنه وسيظهر عند الكوفيين عن عمر أثبت مما عند خصومهم كما ذكره ابن بطل أنه لم يختلف عنه في ذلك كما في " الإتحاف " عن " شرح التقريب " للعراقي . قال الراقم : وهو في " شرح التقريب " المطبوع اليوم (٢ - ٢٥٤) وما ذكر فيه العراقي أجاب عنه الشيخ في " نيل الفرقدين " فراجع . وقال في (ص - ٤٨) : وكذا عند الكوفيين عن علي أثبت مما عند خصومهم وهو الذي عرف من أمره في الكوفة كما في " مختصر المشكل " ولا حق لأحد في الكلام في ما نقلوه عنه وتوارثوه حين كونه بين ظهرائهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك سبيل العسف والخسف . وأما علم ابن مسعود فهم فيه منفردون لا يشاركهم فيه أحد . وأما عن ابن عمر فهو عند المدنيين أثبت مما عند الكوفيين ، ومع هذا لا وجه لرد ما روي عنه من الترك أيضاً فخذ هذا ملخصاً محققاً فقد وقع في البحث

بخس كثير يهولون بسرد أسماء من يعلم لأنه لم يختره ويتعلل فيه بغير نصفه وليس من الإنصاف أن يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط وما سلموا وما ردوا، فإن للمالكية أيضاً شطراً من العلم والنقل والله الموفق . وقال في "هسط اليدين" (ص - ٢٦) بعد تحقيق مذهب مالك وأحمد : والبخاري لا يجزم بما ليس من شرطه غالباً ، وليس في "جزئه" عن ابن مسعود عمله . ولا يرفعون إلى التعامل رأساً فهذا صنيعهم وإن أدى إلى إيفاء الواقع والحقيقة . والذي وقف الأمر على الإسناد يصنع هكذا ، وإنما حدث الاسناد كما في مقدمة "مسلم" لئلا يدخل في الدين ما هو خارج منه وما ليس منه وكان مهماً . لكن قد أدى إلى إخراج ما هو داخل وكان متواتراً فصار آحاداً كالإجماع المنقول بالآحاد فاعلمه اه . وقال : ولا علم لأهل المدينة بما عن علي بعد ما خرج منهم . ويعلم من "التهذيب" أن وائلاً لم ير علياً بعد ما خرج إلى الكوفة اه . وقال في "نيل الفرقدين" (ص - ٨٠) : ليس عند البخاري في "جزئه" شيء عن ابن مسعود في الترك إلا الحديث المرفوع عنه وقد أعله فدرج على أن الترك لم يثبت عن أحد من الصحابة إنما هو عن بعض أهل الكوفة أي كلبراهيم ومن بعده . وهو في غاية العجب عنه فإنه قد تواتر عن ابن مسعود وأصحابه وعن علي وأصحابه عند أهل الكوفة طبقة بعد طبقة وتوارث . وفوق كل ذي علم عليم اه . وقال في (ص - ٥٥) من "هسط اليدين" : والذي يدور بالبال وقد يقبله من له بال أن الترك قد كان كثيراً في نفسه ، وقل أسانيده كالأمر العدمي فلما ظهرت أحاديث الرقع اعتنوا بها وجعلوه سنة قد ترك أو أميت وكذلك يجري في الوجودي والعدمي . ثم جاء آخرون فشدوا وجعلوه فاصلاً بين أهل السنة وغيرهم وهكذا يقع في غير الزمان وعبره .

* والدهرأرود ذو غير *

وقال في "نيل الفرقدين" (ص - ٥٦) من الحاشية : وينبغي أن

بعد من دلائلنا رواية كل من استقصى صفة الصلاة ولم يذكر رفع اليدين الخ. وفي "بسط اليدين" (ص ٣٣) : وجريان البحث والمناظرة في عهد نحو الأوزاعي وابن المبارك وابن عينة والشافعي يدل على أنه لم يجر قبله ، ثم جاء بعض المتشددين فجعلوه فاصلاً بين السنة والبدعة ، وإنما جرى البحث والتكبر من عهد الأئمة كالشافعي والكرائسي وأحمد لا عند مالك ، ثم أخذوا من الشافعي ومن نحو نحوه . وابن المبارك فيه لين بخلاف الأوزاعي وقائل بالوجوب أيضاً وعدوه من الشذوذاه . وفي "نيل الفرقدين" (ص ٥١) : وأما حديث عبد الله بن الزهير من رواية أبي داود فقيه ابن هبة وحاله معلوم ، ثم ميمون الكوفي فيه يقول لابن عباس : إني رأيت ابن الزهير يصلي صلاة لم أر أحداً يصليها ووصفت له هذه الإشارة فهذا انكان دل على ترك الجمهور .

تنبیه : أحاديث الرفع يقول البخاري : رواه سبعة عشر رجلاً من الصحابة ونقلوه عن ابن عبد البر رواه نحو ثلاثة وعشرين ، وعن البيهقي نحو ثلاثين ، وادعى الحاكم وابن منده أنها ممن رواها العشرة المبشرة ، وأوصلها العراقي شيخ الحافظ ابن حجر إلى خمسين حديثاً كما تجده في "الفتح" فتعرض إليه الشيخ في "نيل الفرقدين" في (ص ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٥٣ و ٥٤ وغيرها) وكذا في "كشف الستر" . وملخص ما أفاده أن عد الخمسين في هذا الموضع تخليط وإنما الخمسون بصرح ذكره في رفع الإفتتاح فقط لا في الرفع في المواضع الثلاثة ، وأما ثلاثين البيهقي فقد وقع في كلام البيهقي نفسه أن خمسة عشر منها بأسانيذ صحيحة يحتاج بها فقد ترك النصف ولا يسلم له الخصم ذلك أيضاً فقيه أشياء فقد اسقطت أربعة من عشرة في حديث أبي حميد وتبين كلام في حديث أبي بكر وعمر مرفوعاً ، وكذا في حديث أنس وحديث أبي موسى فبقي نحو اثني عشر لا أزيد . فذهب في المبالغات نحو ثلاثة أرباع الخمسين وهي نحو ربع وحصلنا من الخمسين على نحو اثني عشر وإن أخذنا بلفظ :

« كل خفض ورفع » فعدد الرفع أزيد منهم وخلص من عدد الأحاديث نحو خمسة أو ستة وهي : حديث علي مع اختلاف في ذكر الرفع ، والساكتون أثبت ، وحديث ابن عمر وحديث مالك بن الحويرث على وجوهها ، وحديث وائل على اختلاف في ألفاظه ، وحديث أبي حميد على اختلاف في الذكر وعدمه ، وحديث جابر ، وفي كل من حديث ابن عمر من طريق نافع وحديث أبي هريرة وحديث وائل وحديث جابر جاء في كل خفض ورفع وفي حديث مالك بن الحويرث بعضه وإنما يخلص من ذلك حديث أبي حميد فقط . وقد عمل به أحمد مراراً فكيف بالإعلال . وبالجمله فمثل هذا العدد في ترك الرفع في جانب آخر هل هي سبعة ، نعم طرقها قليلة . وقال في (ص ٨٧) : وكذلك ثبت الترك عندنا عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي هريرة وابن عمر والبراء بن عازب و كعب بن عجرة عملاً أو تصديقاً منه وآخرين ممن لم يذكر أسمائهم ومن لم يعينوا ومن التاهين عن جل أصحاب علي وابن مسعود وجاهير أهل الكوفة وكثير من أهل المدينة في عهد مالك أو أكثرهم هل يكاد يكون عمل أهل المدينة كلهم كما ينقله المالكية واعترف به ابن القيم وإن لم يجعله حجة . وكذا في سائر البلاد تاركون لم يسموا كما يقع كثيراً في التعامل والتوارث أن لا يأتي فيه اسناد لكونه غير عزيز عند المتقدمين ولكونه أمراً لا يعتنى به حينئذٍ أو يعوز الإسناد فيه ثم يأتي الخلف ويتطلبون الإسناد ، وإذا لم يجدوا أنكروا التواتر العملي ، وكثيراً ما يقتحمه ابن حزم في " محله " كأنه لم تقع عنده في الدنيا وقائع ما لم يكن هناك إسناد ، وهذا قطعي البطلان أو هديه كأنه لا يوجد في الدنيا المحكى عنه ما لم توجد الحكاية فينكر كثيراً من الإجماعات المنقولة بالآحاد ، ويخرب أكثر مما يعمر ، وهو ضرر عظيم . وهذا القرآن العظيم كيف تواتر على وجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد طبقة بحيث لا يوجد أحد منهم لا يعلم أن كتاباً سماوياً نزل على النبي ﷺ وأنه هأيدينا ، ومع هذا لو طلبنا تواتر إسناد كل آية منه لأعوزنا ذلك

الأمر وعجزنا ، وهكذا فعل ابن القيم في "إعلام الموقعين" في بعض نظائر مسألة الزيادة بخبر الواحد على القاطع كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمة واهنة أخيها ، وبين الحالة واهنة أختها فإنه متواتر من حيث التوارث والتعامل خبر واحد اسناداً . ثم إنه ليس هو زيادة أيضاً على القاطع بل تنقيح مناط لقوله تعالى : (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) فاعلمه آه . وما نقله الحاكم وغيره عن الخلفاء والعشرة فأجاب عنه الشيخ تقي الدين في "الإمام" بأن جزم الحاكم برواية العشرة ليس عندي بجيد ؛ فإن الجزم إنما يكون حيث يثبت الحديث ويصح ، ولعله لا يصح عن جملة العشرة (ص ٥٤) (حكاه المغني) وكذا ما قاله الفيروزآبادي في "سفر السعادة" وروى عن العشرة المبشرة وأنه ﷺ لم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم . فقد رده الشيخ هاشم السندي في "كشف الرين" بأن ما نقله الفيروزآبادي عن العشرة المبشرة وفي دوام فعله ﷺ الرفع إلى وقت وفاته فلم يصح فيه حديث واحد فضلاً عن رواية العشرة ، نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن ابن عمر عند البيهقي لكن سنده غير صحيح ، ومن ادعى صحته وصحة غيره فعليه البيان انتهى كلامه . وفي (ص ٢٧) من "نيل الفرقدين" : وما قاله الفيروزآبادي في "سفر السعادة" بعد وقد صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثره فباطل لا أصل له أصلاً . وقال في (ص ٥٤) : وأما رمى ابن عمر بالحصى لمن لم يرفع فيكون كإصراره على الجهر ببسم الله وإن كان ذلك في الصدر الأول خاملاً وهذه أذواق . ثم ما ذا كان يصنع برمي الحصى إن كان أراد أن يرفع في الوقت ، فأى زمان يتأدى حتى يتداركه التارك وإن كان تقدمهم به فأراد التنبيه إذن ؛ فإنهم على هذا لم يطيعوه في الأمر فكان عندهم على الإباحة لا غير . أو أراد التنبيه أن هذا موضعه حتى لا يتركه في ما يستقبل . ثم ابن عمر لو رآه قليلاً من النبي ﷺ والتزمه هو لاستقام له لأنه وجهة عبادة . وكما التزم الله أكبر

كبيراً آم وإن قاله رجل عند الافتتاح مرة كما عند النسائي وكل التزامه نزول منازل نزلها النبي ﷺ في السفر اتفاقاً انتهى كلامه . قال الراقم : و ليس في لفظ أثر ابن عمر أى دليل على أنه رماه بالخصى في ترك الرفع عند الركوع ولم يكن الرفع عنواناً لهذا الرفع الخلفى عند ذاك حتى يستقيم به الاستدلال . ولفظه في " التلخيص " عن " مسند أحمد " : أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع حصبه . فيحتمل أن النكير منه على الترك عند التحريمة لا مطلق الرفع وتأكد الرفع عند التحريمة ظاهر ، وقد ذهب إلى افتراضه طائفة كما تقدم وإن كان ذلك شذوذاً . فتلخص مما التقطناه ههنا أمور نذكرها فيما يلي كي يسهل ضبطه على من أراد وبالله التوفيق :

الأول : إن الترك متواتر عملاً كما أن الرفع متواتر ، وتوارث العمل بكل من الرفع والترك من لدن عصر النبوة إلى عهدنا هذا من غير نكير . و التعامل المتوارث أقوى حجة في الباب ، ومن توخى عننة الإسناد مع وجود التواتر فقد استضاء بالمصباح عند منتصف النهار . من رجع الآحاد على التعامل المتواتر أو جعلها ناسخة له فقد قلب الموضوع وجعل القطعى ظنياً .

الثاني : إن البلاد قاطبة فيها الرافعون وفيها التاركون ما عدا الكوفة فإنهم بأجمعهم تعاملوا بالترك ، وبالترك كان تعامل أهل المدينة في عهد مالك كما ينقله المالكية ، وعليه بنى مالك مذهبه ورجحه على الخبر المرفوع ، نعم من اختار جانباً يقلل خلافه وذلك من الجانبين ، ولذا لم يبق فيه تاريخ واضح ونقل ظاهر وإنما بقيت هناك قرائن ومخائل .

الثالث : إن ما يدعيه البخارى في " جزئه " من عدم صحة الترك عن الصحابة فهو من المبالغة على عادته فيما لم يجزم به ، ومع هذا فقد ناقضه خليفته الإمام الترمذى في " جامعه " وكذا محمد بن نصر المروزي وغيره ، وقد ثبت عند أهل الكوفة عن عمر وعلى وعبد الله والأسود وعلقمة والشعبي والنخعي وكثير

تلخيص البحث السابق في الرفع وعدمه وأن أحاديث الرفع ستة ٤٦٧

من الصحابة والتابعين بأسانيد قوية ، ولا يمكن لأحد أن يزاحمهم فيما توارثوه طبقة بعد طبقة وتخصصوا به .

الرابع : كان الناس في عهد الخلفاء الراشدين على الاختيار والاربعال في الجانبين ولم يقع البحث فيه في عهدهم وإنما نشأ ذلك في عهد الأئمة كسفيان والأوزاعي وأبي حنيفة ، وشدد فيه الأمر الشافعي والكرابيبي وغيرهما و من بعدهم .

الخامس : إن الاختلاف فيه وإن ظهر في الأئمة غير أنه صرح كبار علماء المذاهب على الاختلاف فيه في الأولوية والإباحة لا ينبغي أن يعنف أحد على الفعل أو الترك ، فمن الحنفية الحافظ أبو بكر الجصاص في " أحكام القرآن " ، ومن المالكية الحافظ أبو عمر ابن عبد البر ، ومن الحنابلة ابن تيمية وابن القيم .

السادس : إن ما ذكره العراقي من أن رواة الرفع خمسون صحابياً فلا يصح إلا في الرفع حالة الاقتراح فقط ، وقد اعترف البيهقي بأن ما يحتاج به قدر خمسة عشر ولكن بعد النخل والسبر تبقى عندهم ستة أحاديث فقط مع الاختلاف في الرفع والوقف وغيره من وجوه الاختلاف في اللفظ والمواضع في أكثرها ، نعم طرقها كثيرة لكثرة رواة " المؤطأ " وكثرة " المؤطآت " . وإن الترك رواته نحو سبعة ، نعم طرقها قليلة فاستوى الميزان من الجانبين علا أن الترك عدمي والرفع وجودي ويكثر النقل في الوجودي ويندر ويقل في العدمي فإن الاعداد لا تنقل إلا هداية .

ثم إن ضم مع أحاديث الترك أحاديث صفة الصلاة التي لم يتعرض له الراوي مع تعرضه لسائر الأفعال والآداب كثر عدد الترك وعالت كفة التاركين وخفت كفة الرافعين فليحفظ .

السابع : إن ما ادعاه الحاكم الرواية فيه عن العشرة المبشرة فقد رده

حدثنا قتيبة وابن أبي عمر قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن

الحافظ ابن دقيق العيد بأنه لا يثبت عنهم بطرق قوية ، وأما دوام العمل بالرفع فلم يثبت عن واحد منهم فضلاً عن العشرة . فلا عبرة لما يقوله الفيروزآبادي في " سفره " .

الثامن : أن ما نقلوه عن ابن عمر من النكير فبعد تسليمه إنما هو من ذوقه الخاص بين الصحابة من شدة تمسكه بآثار النبي ﷺ وإن كان فعله مرة وكانت سنة غير مقصودة ، ومع هذا لم يتابع على ذلك في عهده وإلا لعرف . ويحتمل أن يحمل نكيره على عدم الرفع عند التحريمة لا عند الركوع وبعده كما هو في رواية أحمد .

التاسع : إن ما رواه ابن القاسم عن مالك ترك الرفع فلم ينفرد هو بنقله بل تابعه الإمام الشافعي على ما في " مباني الأخبار " للعيني لا كما يدعيه ابن عبد الحكم ، ودليل مالك في عدم الأخذ برواية ابن عمر في الرفع لاختلاف نافع وسالم في الوقف والرفع فوقفه نافع كما يقوله أبو بكر الأصيلي ، وأيضاً لم ير مالك عليه العمل في المدينة كما يقوله ابن رشد ، ومن أجل هذا اختار الترك من كبار المالكية الجافظ أبو عمر ابن عبد البر كما هو في نقل المارديني في " الجوهر النقي " وهو الصحيح لا كما نقله الحافظ في " الفتح " . وقد أخطأ في فهمه ، وعبارة " شرح التقريب " للعراقي شيخ الحافظ ترد على نقل الحافظ . ثم إن هذا كله كالفهرست لما هسطه الشيخ في " نيل الفرقدين " و " هسط الديدن " في شعبة واحدة ، وأما الكلام في سائر شعب الموضوع من البحث في أدلة اتفرقين فسيأتي لبابه فيما بعد والله الأمر من قبل ومن بعد .

فائدة : قال الإمام الترمذي : **وهو** — أي بترك الرفع — يقول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين له . قال الشيخ : فإذا لا يحتاج إلى

بيان حديث ابن عمر في الرفع وحديث الرفع بين السجدين وبعد الركعتين ٤٩٩

أبيه قال : « رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع » وزاد ابن أبي عمر في حديثه : « وكان لا يرفع بين السجدين » . قال أبو عيسى : ثنا الفضل بن الصباح

اثباته بالاسناد فإنه ليس مما يخفى على الناس بل هو أمر ظاهر يؤتى به على رؤس الأشهاد كل يوم عشرات من المرات ، فمع كونه أمراً ظاهراً معمولاً به بين أعيان الناس لم يعمل به كثير من الصحابة والتابعين كان ذلك دليلاً على التخيير بين الرفع والترك .

قوله : حتى يحاذي منكبيه ، همدنا يجعل الكفان حذام المنكبين والأصابع حذاء الأذنين ، وكلام الشافعي في مصر يوافق ذلك ، وقد أسلفنا تفصيل ذلك في (هاب نشر الأصابع عند التكبير) . وإنما اختار الحنفية ثم الشافعي ذلك جمعاً بين الروايات .

قوله : وكان لا يرفع بين السجدين . لا حجة لأحد في ذلك بعد ما ثبت الرفع بين السجدين عند النسائي من حديث مالك بن الجويرث من طريق سعيد بن قتادة في (هاب رفع اليدين للسجود) ومن طريق هشام بن قتادة في (هاب رفع اليدين عند الرفع من السجدة الأولى) . وتابع سعيداً وهشاماً همام بن أبي عوانة كما في "الفتح" وهند أحمد كما قاله النيموي ، وقد عمل به غير واحد من كبار التابعين كما في "تعليقات آثار السنن" فلا يمكن إعلاله ولا القول بشذوذه .

وقال الحافظ في "الفتح" في (هاب رفع اليدين إذا قام من الركعتين) (٢ - ١٨٥) وهو أصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود . قال الشيخ : والحافظ صنيعة على النقد في كتاب النسائي جزئياً جزئياً . وقد صرح ابن هدى الجرجاني وابن منده وغيرهما بأن "سنن النسائي" كله صحيح

البغدادى ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهرى بهذا الإسناد نحو حديث ابن أبي عمر . قال : وفى الباب عن عمر وعلى و وائل بن حجر ومالك بن فاذن ما رواه صحيح ولا يحتاج إلى النقد أيضاً . كما قال الحافظ فيما حكاه السيوطى فى " زهر الربى " : قد أطلق اسم الصحة على كتاب النسائى — أى الصغرى — أبو على النيسابورى وابن عدى والدارقطنى والحاكم وابن منده وعبد الغنى بن سعيد وأبو يعلى الجليلى وابن السكن والخطيب وغيرهم آه .

قوله : وفى الباب عن عمر وعلى الخ . حديث عمر أخرجه الزيلعى عن ابن عمر عن عمر وأعله المحدثون وصححوه عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ولم يثبت عن عمر غير هذا . قال الشيخ فى " نيل الفرقدين " (ص — ٤٩) : وأما حديث عمر فقد أشار إليه البخارى فى الجزء فى موضعين ، وفى " الجوهر النقى " و " تخرىج الزيلعى " عن أحمد والدارقطنى أنه غير محفوظ ووهم . وأما عند الدارقطنى فى " غرائب مالك " عن عمر فى " التخرىج " عنه أنه قال هكذا قال عن عمر ولم يتابع عليه . وفيه أثر آخر عن عمر عند الزيلعى فيه رشد بن سعد آه ملخصاً . وراجع (ص — ١٠١ و ١٠٦) من " نيل الفرقدين " . وحديث على فحكى الشيخ نفسه عن " التلخيص " فى " نيل الفرقدين " (ص — ٢٤) ما رواه أبوداؤد وصححه أحمد فيما حكاه الخلال . وقال فى " نيل الفرقدين " (ص — ٤٨) : تفرد بالرفع عن على ابن أبي الزناد وخالف سائر الرواة فى حديث الأذكار ، وقد تكلموا فى ابن أبي الزناد كلاماً منشراً و تكلم فيه أحمد فتصحيحه الذى نقلوه عن " علل الخلال " إنما هو بالنسبة إلى حديث الأذكار إن شاء الله فسروده فى الرفع بناء على وحدة الحديث عندهم وليس هذا الصنيع بصواب راجعه للتفصيل وكذا (ص — ٣٣) من " نيل الفرقدين " و (١ — ٤١٢) من " نصب الرأية " . وثبت عندنا عن عمر وعلى ترك الرفع فيما رواه ابن أبي شيبة عن الأسود قال : « رأيت عمر بن الخطاب يرفع

الحوirth وأنس وأبي هريرة وأبي حميد وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد
يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود » وكذا رواه الطحاوي وهو أثر صحيح وراجع
للتفصيل "نيل الفرقدين" (ص ٩٩ وما بعدها) وأما أثر علي فرواه
ابن أبي شبة والطحاوي عن عاصم بن كليب عن أبيه : « إن علياً كان يرفع
يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع يده » قال الزيلعي : هو أثر صحيح .
قال البدر العيني : صحيح على شرط مسلم ، وقال الحافظ في "الدراية" :
رجاله ثقات . انظر للتفصيل "نيل الفرقدين" (ص ١٠٩ وما بعدها)
و (ص ٩٩ من الحاشية) . وأما حديث أنس فقد صح موقوفاً لا مرفوعاً
كذا قال الدارقطني ، رواه ابن خزيمة في "صحيحه" والبخاري في "جزئه"
وابن ماجه في "سننه" والبيهقي في "الكبرى" مرفوعاً كذا في "نيل الفرقدين"
(ص ٢٤) ثم تكلم عليه الشيخ طويلاً في "نيل الفرقدين" (ص ٤٣)
وحكى عن الطحاوي والدارقطني تصويب وقفه وتضعيف رفعه فراجعهم .
وأما حديث أبي هريرة فقد صح عن عمله الرفع مرة وتركه أخرى ،
رواه أبوداؤد ، وفي "التلخيص" : رجاله رجال الصحيح . وتكلم عليه
الشيخ في "نيل الفرقدين" (ص ٤٩ و ٥٠) قال : وأعله الدارقطني في
"عله" وقال : إنه في التكبير لا في الرفع وله طرق وبحث عنها في
"نيل الفرقدين" فراجعهم . وفي (ص ٥٣) منه من كلام ابن عبد البر : وكذا
اختلف عن أبي هريرة . أي في الرفع وتركه وفي (ص ٥٧) : وقد كان
أبو هريرة قد لا يرفع ، ذكره في "الاستذكار" آه . ويدل ما في "الموطأ"
للإمام محمد بن الحسن عنه في (باب افتتاح الصلاة) عن أبي جعفر القاري أن
أبا هريرة كان يصلي بهم فكبر كلما خفض ورفع . قال أبو جعفر : وكان يرفع
يديه حين يكبر ويفتح الصلاة اه .
وأما حديث أبي موسى فأخرجه البخاري في "جزئه" معلقاً وهي صحيحة

ابن مسلمة وأبي قتادة وأبي موسى الأشعري وجابر وعمر الليثي . قال أبو عيسى
 كذا في "التلخيص" كما في "نيل الفرقدين" (ص - ٢٥) رواه الدار قطنى
 ورجاله ثقات ١ هـ . وقد تكلم عليه الشيخ في "نيل الفرقدين" (ص - ٥٠ و
 ٥١) . وملخصه أنه اختلف على حماد بن سلمة فيه في رفعه ووقفه فرفعه نصر
 ابن شميل وزيد بن الحباب عن حماد . ووقفه عبد الله بن المبارك وغيره عن حماد
 على أبي موسى فالأكثر على وقفه ، وجعله ابن حزم موقوفاً في " المحلى " ١ هـ .
 ورواية جابر بن عبد الله غير محفوظة قاله الشيخ . وقال في "تعليقات الآثار"
 رواها ابن ماجه والحاكم والبيهقي ، وصححه البيهقي كما في "التلخيص" وأعله في
 " التهذيب " من ابراهيم بن طهمان . قال الراقم : وقال الزيلعي في " نصب
 الرأية " (١ - ٤١٤) : وذكر ابن عبد البر في " التمهيد " : أن الأثر
 رواه عن أبي حذيفة فلم يذكر فيه الرفع من الركوع ١ هـ . فلعل الشيخ يشير
 إلى هذا وذلك بقوله : غير محفوظة والله أعلم . ورواية عمر الليثي لا تصلح
 لأن يشير إليها الترمذى فإنها تكاد تكون موضوعة . قال في "نيل الفرقدين"
 (ص - ٥١) : وأما حديث عمر بن حبيب عند ابن ماجه فقد ذكره في
 " التهذيب " من عمر ومن رفة بن قضاة وأسقطه وأنه منكر . و صوب في
 نسب عمر أنه عمر بن قتادة الليثي وإن ابن ماجه وهم فيه . ثم فيه : يرفع
 يديه مع كل تكبيرة في الصلاة . انتهى كلامه . قال الراقم : ومن العجيب
 أن الحافظ في "التلخيص" عزاه إلى ابن ماجه وسكت عليه كأنه مما يحتج به عنده
 على دأبه في السكوت .

قريبه : لم يتكلم الشيخ رحمه الله في " أماليه " على " جامع الترمذى " على
 حديث الباب أى حديث ابن عمر ولا هلى حديث أبي حميد وغيره كما تكلم على
 عدة أحاديث أشار إليها الترمذى ، أو الضابط قصر في ضبطه وقد حقق في
 كتابه "نيل الفرقدين" تلك الأحاديث بما لم بدع مجالاً للبحث عند المنصف فقد

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم ابن عمر وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وشفى وكفى غير أن حديث ابن عمر لما كان ملاكاً للأمر وعماداً للعمل أحببت أن أذكر فيه كلاماً محرراً بضوء ما أفاده الشيخ وغيره من الأعلام والله التوفيق .

حديث ابن عمر وما فيه من وجوه الاختلاف في
الرفع والترك رفعاً ووقفاً ، أخذاً وتركاً

حديث ابن عمر الذي أخرجه الترمذي في الباب من طريق سالم ورواه الجماعة وهو أوثق حديث عندهم في الباب وهو حجة عندهم على الخلق كما يقوله ابن المديني غير أن للتاركين وجوهاً قوية في ترك العمل به وكما من أحاديث تركوا العمل بها بأقل مما ههنا فالحديث مع كونه غير معمول به في المدينة في عهد مالك كما اعتذر منه المالكية ومع كونه معارضاً بأثر مجاهد عن ابن عمر عند ابن أبي شيبة والضحوي بإسناد صحيح كما اعتذر منه الحنفية فيه من صنوف الاضطراب ما يأتي على ستة وجوه :

الأول : بذكر الرفع في الاقتراح فقط كما في " المدونة الكبرى " عن مالك وسرده مدونوها في أدلة الترك أنظر " المدونة " (١ - ٧١) .

الثاني : بذكر الرفع في الاقتراح وبعد الركوع ، وهو سياق " المؤطا " لمالك أي في الموضعين ولم يذكر الرفع عند الركوع ، وهو رواية يحيى وتابعه القعني والشافعي ومعن وابن نافع الزبيدي وجماعة كما يقوله ابن عبد البر ، وقد تابع مالكاً ابن عيينة ويونس وغيرهما عن الزهري .

الثالث : بذكر الرفع في المواضع الثلاثة ، وهو رواية ابن وهب ومحمد ابن الحسن وابن القاسم وجماعة عن مالك ، وليس في " للمؤطا " من رواية المصمودي

أنس وابن عباس وعبد الله بن الزبير وغيرهم . ومن التابعين الحسن البصرى وعطاء وطاؤس ومجاهد ونافع وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير

الرابع : بزيادة الرفع بعد الركعتين ما عدا المواضع الثلاثة من طريق نافع عند البخارى فى " صحيحه " فىكون الرفع فى أربعة مواضع وهو وإن اختلف فيه رفعاً ووقفاً لكن الجافظ فى " الفتح " يرجح الرفع ويضعه ابن خزيمة سنة ، ويلزم ابن دقيق العيد الشافعى به لقاعدته بالأخذ بما ثبت وصح من الزيادة .

الخامس : بزيادة الرفع للسجود ما عدا المواضع الأربعة عند البخارى فى " جزئه " من طريق نافع فىكون الرفع فى خمسة مواضع .

السادس : بذكر الرفع فى كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وعود وبين السجدين عند الطحاوى فى " مشكل الآثار " كما حكاه الجافظ فى " الفتح " (٢ - ١٨٥) .

وبالجملة حديث ابن عمر على ستة أوجه سياق " المدونة " ، وسياق " المؤطا " لمالك ، وسياق " المؤطا " لمحمد ، وسياق البخارى فى " صحيحه " من طريق نافع ، وسياق البخارى فى " جزئه " بذكره للسجود ، وسياق الطحاوى فى " مشكله " . وهذه وجوه فى حديث سالم ونافع عن ابن عمر مرفوعاً . ثم اختلفوا فى أصل الحديث وقفاً ورفعاً ، فرواه عبد الوهاب الثقفى والمعتز كلاهما عن عبيد الله عن نافع وكذا الليث بن سعد وابن جريج ومالك كلهم عن نافع موقوفاً على ابن عمر ، ورواه عبد الأعلى عن عبيد الله عن نافع مرفوعاً ، وربما يخال أن الاختلاف فى الرابع أى من زيادة الركعتين راجع " الفتح " (١ - ١٨٦ و ١٨٤) .

وبالجملة رجع أبوداؤد فى " سننه " الأول ، والبخارى فى " جزئه " وفى " صحيحه " الثانى . وهذا اختلاف على نافع نفسه فى الرفع والوقف . و

وغيرهم . وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال كذلك اختلف سالم ونافع في الرفع والوقف ، ومن أجل هذا يقول الحافظ الأصيلي : ولم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع . والترجيح لبعضها وإسقاط بعضها مما لا يمكن . فإن الأول جرى به العمل في المدينة والكوفة كافة وليس بلد إلا وفيها عاملون به . وكذا الثاني لا يمكن القول بإسقاط مالك وإيهامه فقد روى سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : « رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع » الخ وكذا رواه يونس عن الزهري به ، وكذلك رواه نافع من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع ، هذا كله في " جزء البخاري " فاتفق نافع وسالم في ترك الرفع عند الركوع ، وقد تابع مالكاً ابن عيينة ويونس وأيوب . وبالجملية ليس القول بإيهام مالك صحيحاً بل وجه عنده كما ذكره صاحب " إكمال الأكمال " . وإليه يشير كلام الشافعي في " اختلاف الحديث " (٧ - ٢١٧) على هامش " الأم " . وكذلك لا يمكن إسقاط الرابع فإنه مروي عن ابن عمر وابن عباس وطائفة ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن المنذر ، وابن خزيمة ، وأبو علي الطبري ، والبيهقي ، والبغوي ، وغيرهم كما ذكره الحافظ . وكذا الخامس معمول في السلف ، وكذا لا يمكن القول بشذوذ السادس كما أطلقه عليه الحافظ حيث حصلت متابعتة من مجموع ما ورد في المسألة مرفوعاً وتعاملاً ، وقد جوزة أحمد بن حنبل كما في " المغني " و " بدائع الفوائد " فانظر كيف اختلفت الروايات والرواة والناس فيه كلهم على آراءهم يتعللون فيما لم يأخذوا به ويناضلون عما أخذوا به فأنت ترى الإمام الشافعي لم يأخذ بزيادة الرفع بعد الركعتين ولا بزيادته عند السجود في حديث ابن عمر مع صحة الحديث

عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من يرفع وذكر حديث الزهري عن
 ومع عمل السلف به . ويعلم من كلام الشافعي في " الأم " أنه مطلع عليه ومع
 علمه لم يأخذ به ولم يجعله مذهباً له فما لزم خصمه لزمه مثله ولا بد . فالذي
 ينبغي أن يعتقد فيه أن ما صح سنده اصطلاحاً ثم وجد عمل بعض السلف به
 فهو صحيح في الواقع لا يسمع فيه إعلال ولا تعلل كما يفعله الناس من النقد
 عند الخلاف والمسامحة عند الوفاق . فلا بد أن يحمل جميع ما صح على التنوع
 في هذه المسألة وثبت ثبوتاً لا مرد له . وإذن كيف يكون من الإنصاف أن
 يلزم الناس العمل بطريق واحد من طرق الحديث ، ويحكمه على سائر الطرق
 ويرجح بوجوه نشأت من بعد عهد السلف كما خراجهم في " الصحيحين " واتفاق
 الشيخين أو وجود ضعيف في طريق آخر بعد ما جرى به التعامل قبل وجود
 الشيخين وقبل رواية ذلك الراوى مثلاً . ومع هذا كله لا حجة لأحد على من
 ترك العمل بحديث ابن عمر لأجل هذه الوجوه وأخذ بحديث ابن مسعود الذي
 اتفقوا على أنه لم يثبت عنه خلافه عملاً كما سيتضح إنشاء الله تعالى ، ومن العجيب
 أن ابن عمر نفسه مع اختلاف رواياته فيه واختلاف عمله بهكلا النحويين حكوا
 عنه ترك التكبير في الخفض ، وعد فيمن لا يكبرون عند الخفض ، وظاهر أن
 الرفع هو شعار التكبير ولم يثبت عندهم رفع من غير تكبير فيلزمه القول بترك
 الرفع عند الركوع فكيف يسوغ لهم أن يشددوا في الرفع ويخففوا في التكبير
 بل كل من حكوا عنه ترك التكبير في الخفض فهم شركاء مع التاركين في ترك
 الرفع عند الركوع ، ثم ابن القاسم هو الذي يروى عن مالك ترك الرفع كما في
 " المدونة " مع أنه هو الراوى في حديث مالك الرفع في المواضع الثلاثة . وبالحجالة
 كل ذلك الانتشار لاختلاف العمل فيه وإنما يضيق الأمر فيه على بعض الناس
 الذين شددوا في الرفع ثم لم يستطيعوا العمل بهكل ما ورد فجعلوا يتعللون فيه
 بهكل ما أمكنهم . وأما من أخذه جائزاً غير مهم فلا ضيق عليه ولا يضطر إلى

تحقيق أن الزيادة في حديث ابن عمر كذب وتحقيق حديث ابن مسعود ٤٧٧

سالم عن أبيه ولم يثبت حديث ابن مسعود : « أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة » .

اعلال الأحاديث، وقد قيل: إذا اتسع الأمر ضاق وإذا ضاق اتسع . ثم إن ما يذكرونه من الزيادة في حديث ابن عمر : « فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله » كما عند البيهقي فهو كذب ففيه هبة الرحمن بن قريش اتهمه سليمان بوضع الحديث . وفيه عصمة بن محمد الأنصاري ، قال يحيى : كذاب يضع الحديث . وقال الدارقطني وغيره : متروك . ومن المولم جداً حكاية الحافظ في " التلخيص " إياه وسكوته على مثله وهو أعلم بمغامره فلاحول ولا قوة إلا بالله . وأرى هذا القدر فيه كفاية والله سبحانه ولي الأمور .

قوله : ولم يثبت حديث ابن مسعود : « إن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة » . قال الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه " الإمام " كما حكاها الحافظ الزيلعي في " نصب الرأية " (١ - ٣٩٤ وما بعدها) : وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من ثبوته عند غيره وكيف ! وهو يدور على عاصم بن كليب وهو ثقة من رواة " مسلم " قال : وصححه ابن القطان المغربي في " كتاب الوهم والإيهام " ، وصححه ابن حزم الأندلسي اهـ . قال الحافظ في " الدراية " : وصححه الدارقطني . قال الشيخ : وحكى الحافظ في " التلخيص " تعليل الدارقطني إياه ، فاضطربت في النقل حتى رأيت في " البدر المنير " للزركشي أن الدارقطني صححه في موضع وضعفه في آخر . وقال في " نيل الفرقدين " (ص ٥٨ -) و " تعليقات الآثار " : قال الزركشي في " تخريجه " : ونقل الاتفاق (أى على تضعيفه) ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطني وابن القطان وغيرهم اهـ حكاها السيوطي في " اللآلئ المصنوعة " . ثم نقل عن الدارقطني اختلاف نقل عنه فيه اهـ . وقال : وقد صححه من اختار الترك كما في " المدونة " أو توسط كابن حزم وابن القطان وابن دقيق العيد وابن تيمية ،

وكذا النسائي والترمذي ، وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب وجمهور أهل الكوفة من حيث العمل اه . وقال : ثم ظهر أن أكثرهم صححه وإنما أعلوا زيادة : " ثم لم يعد " . وجوابه : أن هذا اللفظ و" في أول مرة " و" مرة واحدة " و" إلا مرة " كلها بمعنى واحد اه . وقال : وكأن من أعل زيادة " ثم لا يعود " انتقل من حديث البراء إلى حديث ابن مسعود لكون الراوى هناك أيضاً سفيان ووكيعاً اه . ثم إن تصحيح الدارقطني وابن القطان وابن أبي حاتم للحديث من غير لفظة " ثم لا يعود " . وقال الشيخ ظهير أحسن النيموى البهارى الهندى فى كتابه " آثار السنن " : روى عن ابن مسعود فى الباب حديثان : أحدهما من فعله كما أخرجه أبوداؤد والنسائي والترمذي وآخرون . وثانيهما مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه لم يرفع إلا فى أول مرة أو نحو ذلك كما أخرجه الطحاوى وغيره وليس هذا إلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود : « ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ » فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما أنكر ما روى حديث ابن مسعود (١) من فعل النبي ﷺ لا ما جاء من فعل ابن مسعود ، كيف يمكن أن ينكر ابن المبارك حديثه من فعله وهو نفسه يرويه عن سفيان عن عاصم بن كليب حديث عبد الله من فعله عند النسائي . وهو اسناد صحيح وبوب عليه بقوله : (ترك ذلك) — أى الرفع للركوع — فقال : أخبرنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال : « ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ قال : فقام فرفع يديه أول مرة

(١) قلبيبه : اعلم أن الشيخ حققه فى " نيل الفرقدين " بحيث أصبح حقيقة ملموسة لا يمكن أن ينكره من عنده أدنى نصفة أو بصيرة ، وسنلتقط منه نفعاً إن شاء الله حيث أصبح مداراً للعمل عند التاركين كما أصبح حديث ابن عمر مداراً للرافعين .

ثم لم يعد « (١ - ١٥٨) وفي (١ - ١٦١) في (الرخصة في ترك ذلك) من طريق وكيع عن سفيان بلفظ الترمذى . وأخرجه أبو داود حديث وكيع عن سفيان . وتابع وكيعاً عنده معاوية ، وخالد بن عمرو وأبو حذيفة عن سفيان فعلم أنه لم يتفرد بذلك وكيع بل تابعه ابن المبارك عند النسائي وهؤلاء الثلاثة عند أبي داود ، ثم يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل في " مسنده " وأبو بكر بن أبي شيبة في " مصنفه " ، وعثمان بن أبي شيبة عند أبي داود ، وهناد عند الترمذى ومحمود بن غيلان عند النسائي ، ونعيم بن حماد ، ويحيى بن يحيى عند الطحاوى كل هؤلاء الأئمة السبعة عن وكيع فقول الدارقطنى من أنه يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة ولم يقولوا " ثم لم يعد " فلا حرج حيث روي ما في معناه . وبطل قول ابن القطان وغيره بتفرد وكيع ووهمه ، ويعجنى قول شيخنا رحمه الله في " نيل الفرقدين " (ص - ٦٤) : فإن أنكر ابن القطان كونها من ابن مسعود أن يكون تعليماً قولياً منه فليس الأمر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعلى منه . وإن أراد خصوص هذه اللفظة وهو كلام الدارقطنى فى الحديث ما يساويها وإن أراد معه فأى شئ صحح ! وقد ذهب الحديث من البين رأساً ، والحاصل أن كلامها غير محرر كأنها لم يشعرا بما يلزمها وهكذا يقع إذا كان الكلام فى غير محله وما وفى حق المقام . وبالجمله لم يسويا شيئاً وأرادا إعلالاً ولزمها تصحيحه من حيث لم يدريا أى تصحيح الترك اهـ . وتعرض الإمام البخارى فى " جزء رفع اليدين " إلى تعليل حديث ابن مسعود من طريق سفيان عن عاصم بن كليب ، وعلل قوله : " ثم لم يعد " بأن فى كتاب عبد الله بن ادريس عن عاصم بن كليب ليس لفظ : " ثم لم يعد " و الكتاب أثبت عند أهل العلم . فجعل الوهم من سفيان ، وكذا يدعى البخارى الوهم فى لفظة " لا يعود " فى حديث البراء بن عازب بأن سفيان بن عيينة كان يرويه عن يزيد بن أبي زياد بمكة فى حديث البراء الرفع فى المواضع الثلاثة

ثم سمعه منه بالكوفة : الرفع عند الافتتاح وقوله : ثم لا يعود . فيقول سفيان ابن عيينة : فظننتهم لقنوه . فالتلقين أمانة التضعيف . راجع لصورة التلقين " التهذيب " من ترجمة سفيان بن وكيع ، وفي " فتح المغيث " للسخاوي (ص - ٢٧٣) تفصيل في التلقين فليراجع . قال الشيخ : لا يمكن تعليل لفظ حديث ابن مسعود فإن سفيان الثوري أثبت من إدريس ، وزيادة الثقة مقبولة ، وأيضاً حديث ابن إدريس من كتابه هو في " مسند أحمد " (١ - ٤١٨) حديث آخر كأن البخاري اختصره فاشتبه بحديث ابن مسعود هذا ، وأيضاً تعليل لفظة " ثم لا يعود " كان في حديث البراء فلما علله سري إلى الأذهان أن حديث ابن مسعود بهذا اللفظ أيضاً خطأ . وحديث ابن مسعود مروي بكلتا الطريقتين بلفظ الترمذي ولفظ " ثم لم يعد " والمآل واحد فيهما . وعاصم بن كليب من رجال مسلم . قال الشيخ في " نيل الفرقدين " (ص - ٦٢) : ومشى على توثيقه واعتبار زيادته في " الفتح " (٩ - ٣٩٧ و ١٢ - ٣٣٨ و ١٣ - ٢٤٠) وهو الراوي زيادة " على صدره " عند ابن خزيمة في حديث وضع اليدين ، وكذا في حديث رفع اليدين عن وائل اه . فرجال اسناده ثقات ولذا صححه الثلاثة الذين ذكرتهم وكذا السيوطي في كتابه " اللآلئ المصنوعة " قاله الشيخ رحمه الله . وقال في " نيل الفرقدين " (ص - ٦٩) : يقول : إن سياق ابن إدريس على هذه الصورة ليس فيه " لم يعد " . وأما إذا كان السياق كسياق سفيان فلم يتعرض له ، نعم يؤمى إلى وحدة المأخذ . ثم هل هو تقصير ممن لم يذكر أو زيادة ممن ذكر لم يتعرض له أيضاً وأثبتته في " المسند " فلو كان تعريضاً لم يتعين . ونظر يحيى بن آدم في الكتاب وتفتيشه يدل على الجانب الآخر : أن هذه الزيادة كانت شاعت .

ثم إن في الحديث أشياء فكيف كان في الكتاب ناقصاً أيضاً والله أعلم . فترك القيام بين الإثنين ولم يذكر الإثنين أيضاً ولا ترك الأذان والإقامة و

الاجتزاء بأذان الجماعة وهي عند مسلم وغيره ، وقد رأينا الرواة يعتنون بما هو مختارهم أزيد . ولا يرغبون في غير مختارهم لا لكتان بل لأنه عندهم مرجوح . وما تقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه كما يترك البخاري بعض الأحاديث رأساً . وكما جعل مالك في حديث ابن عمر وجوهاً ، والبخاري في "قصاعداً" و"أنصتوا" ، وما فعلوا في الرفع بين السجدين وبعد الركعتين . ويراجع "المستدرک" (٢ - ٢٢٦) في كثرة تعارض حديثين صحيحين عند مثل مسلم . فإن أخذه ابن إدريس مرجوحاً أو رخصة أو من فعل ابن مسعود لا نقلاً للشريعة فقد بينى عليه تركه فلا ترتب وإن في المعاذير لمدوحة وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به ، وتارة لاستيفاء الواقع لا غير ، فليكن منك على ذكر وهون من نفسك آه . وقال في (ص ٧٠ -) : وعبد الله بن إدريس كان في المسائل على مختار أهل المدينة ذكره في "التهذيب" فلعله لم يجمع ما هو مختار أهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما ذا فافهم فإن في الزوايا خبايا ، وفي الناس بقايا .

ثم إن أحمد قد أخرج في "مسنده" حديث ابن مسعود في مواضع وجعل كما في "العمدة" (١ - ٧٠٦) كتابه أصلاً فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت ، وبوب عليه النسائي وشرطه معلوم اه . وقال (ص ٧١) : ثم إن مذهب عاصم بن كليب كما في "العمدة" وسفيان ووکیع ترك الرفع فيكونون اعتنوا بحديثه أشد الاعتناء وبنوا مذهبهم عليه ، وسفيان إذا روى لهم الجهر بآمين كان أحفظ الناس . ثم إذا روى ترك الرفع صار أنسى الناس آه . وفي "بسط اليدين" (ص ٣٥) : وعبد الله بن إدريس يفضل سفيان عليه كما في "التهذيب" من ترجمة شعبة اه . وقال في (ص ٧٦) : ثم يتبادر من سياق ابن إدريس أن فاعل التطبيق هو النبي ﷺ وعليه بنى أبو حاتم كلامه و هو الظاهر فيه ، وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه إلا مرة عنده في لفظ سفيان

فأعله ، وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو أقرب ، وعند الحازمي عن ابن سيرين جعل الفاعل هو النبي ﷺ ولكنها رواية مستقلة لم يروها عن ابن مسعود . وإذا كان الأمر أن الفاعل في سياق ابن إدريس هو النبي ﷺ وهو في سياق سفيان ابن مسعود لم يتعارضاً وكان وصفاً قولياً في التطبيق وفعلياً في ترك الرفع فاحفظه ولا تنسنا . وقد نقل الآخرون من الرواة أيضاً قولاً وفعللاً منه في التطبيق فاتفقوا في المال ولم يبق اضطراب أصلاً والله أعلم بحقيقة الحال اهـ . وقد ذكروا وجوهاً آخر لترجيح رواية سفيان على رواية ابن إدريس تركناها اختصاراً فليراجع (ص - ٧٧ و ٧٨) من " نيل الفرقدين " ومواضع من " بسط اليدين " .

قال الشيخ : والحافظ ابن حجر وإن لم يظهر رأيه في التصحيح في "الفتح" ولكن يلزمه تصحيحه حيث جعله دليلاً على عدم وجوب الرفع . قال الراقم : حيث يقول في "الفتح" (٢ - ١٨٢) : وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب اهـ . فانظر كيف يصححه للاستدلال على عدم وجوب الرفع ويقول عند استدلال الخصوم به لعدم الرفع ورده الشافعي بأنه لا يثبت اهـ .

ثم إن ما ذكره البخاري من الطعن في حديث البراء من تلقين يزيد بن أبي زياد وأشير إليه في "العرف الشذى" فسنرجع إليه في آخر الباب إن شاء الله تعالى . ولما انتهى بنا الكلام إلى حديث ابن مسعود وددنا أن نلخص كلاماً في تقوية حديث ابن مسعود من " نيل الفرقدين " التقاطاً منه في بعض مواضع أو اختصاراً في بعضها كما وعدنا سابقاً في التنبيه حيث أصبح عماداً للتاركين في الباب وبالله التوفيق .

فاعلم أن إعلال حديث ابن مسعود بلفظ : « ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ ففعل فلم يرفع يديه إلا في أول مرة » لا يمكن لأنهم قد صرحوا أن ابن مسعود لم يثبت عنه الرفع كما في "الإستذكار" و"الفتح" فلو أعلوه لزمهم ادعاء أنه كان يرفع ، وقد تواتر نقل العلماء عنه خلافه فلذا وجه ابن المبارك

انكاره كما عند الترمذى إلى لفظ آخر وهو قوله : قد روى عن ابن مسعود أيضاً : « إن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة » وكذا نقله الدارقطنى عنه في "سننه" وأصرح منه عبارة البيهقى وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناءً على كونه ناقلاً فعله ﷺ أعله أبو حاتم كما نقله ابنه عنه في "العلل" فخرج كلاهما عما نحن فيه . ولذا لما أخرج الترمذى حديثه الآخر من فعله بعد ذلك حسنه ، وصنيع الترمذى باختلاف اللفظين وتضعيف الأول بقول ابن المبارك وتحسينه الثانى ثم تأييده بعمل غير واحد من الصحابة والتابعين أوضح دليل على ما ذكرنا (وعلى الأخص صنيعه في نسخة الجامع للشيخ عبد الله بن سالم البصرى بمكتبة بير جهنذا بالسند ، وفي نسخة الشيخ عبد الحق الدهلوى كما في "شرح سفر السعادة" حيث نقل كلام ابن المبارك وختم به الباب ثم بوب بقوله : (باب من لم يرفع يديه إلا في أول مرة) وذكر فيه حديث ابن مسعود وحسنه ، وهو الموافق لعادته في المسائل الخلافية بين الحجازيين والعراقيين بافراد الباب لكل منهم كما في تعليقات الشيخ عبدالعزيز الفنجاني على "نصب الراية" . وبالجمله فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فكل من البخارى وأبى حاتم ثم الدارقطنى ثم البيهقى ثم ابن القطان كل يستأنف عمله ويستدرك على من قبله . فابن القطان في "كتاب الوهم والايهام" صحح الحديث باللفظ الأول وأعل بلفظ ثم لا يعود لأن وكيعاً كما قال يقولها من قبل نفسه ، وتارة اتبعها الحديث كأنها من كلام ابن مسعود فإذا جعله من كلام وكيع نقل كلام ابن مسعود ، وإن ضمير لا يعود عائد على النبي ﷺ أمكنه اعلاله وإلا لم يمكنه وهو كما ترى ، وكذا انكار الدارقطنى وغيره راجع إلى أن يكون ابن مسعود نقله من فعله ﷺ صريحاً . وأما أن يكون قال أولاً : ألا أصلى بكم ثم صلى ولم يرفع هو — أى ابن مسعود — يديه إلا في أول مرة . فلا يمكنهم

إعلاله ؛ وإلا لكانوا التزموا خلاف الواقع . وكذا ما ذكره الحافظ في " التلخيص " : إن أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم قالا : هو ضعيف نقله البخارى عنها اه . فهو من الحافظ عجلة تأخذ المرأ عند الظفر بالمقصود من غير أن يعين نظره في الكلام وأين ذلك في كلامها ، وإنما الذى حكاه البخارى في الجزء هكذا : قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه " ثم لم يعد " اه . ثم تكلم البخارى من قبل نفسه فلا دخل لأحمد وشيخه بالتضعيف كما يريد الحافظ نعم والعجلة تعمل العجائب فالحاصل أنه لم يمكنهم الإعلال مطلقاً وإنما أمكنهم بلفظة : « لا يعود » أو « فلم يعد » ولكنه ما ذا ينفعهم بعد ثبوت ما يساويها معنى و حكماً ، وأحمد نفسه أخرجه في " مسنده " بلفظ : « فلم يرفع يديه إلا مرة » في مواضع ، وكتابه أصل فيما هو ثابت عنده . والمحدثون في باب الاعلال يتقيدون بالألفاظ شديداً ، فلا ينبغي أن يعدو الناظر إلى غيره ولا إلى جرشي إلى سياق آخر بعد ثبوته في سياق ، فالوصف الفعلى منه أمر آخر والتعليمى القولى بالرفع الصريح أمر آخر . وكما بينهما في السياق وإن كان المال متحداً و تثبتهم في ذلك معروف . ثم إنه مم نشأ الفرق بين وجوب الرفع في التحريمة كما يقول به الأوزاعى وآخرون واستنانه فيما عداها حتى إنه عند ابن حزم كذلك فليس إلا لثبوت الترك وتوارثه ، فلزم الحافظ في " الفتح " تصحيحه من حيث لم يشأ . فلهم في الحديث لهجتان : جهر باعلال في مقابلة التاركين ، وإخفاء بالتصحيح في مقابلة الموجبين ، وفي الذكر في النفس منه تضرع وخيفة . ثم إن سفيان هو الذى يروى أحاديث الرفع من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة أن لا يثبت في حديث الترك ويختاره لعمله ولا يذهب ذهنه إلى التعارض أو طلب الراجع ووجه التوفيق ، وكيف لا وهو الذى نقله البيهقى مناظرته في الترك مع الأوزاعى بل مذهب رواة الاسناد خمستهم وكيع وسفيان وعاصم

ابن كليب وعبد الرحمن بن الأسود وعلقمة كلهم ترك الرفع فهو مهم به عند هؤلاء ففصلوا وجعلوه محطاً للسياق فن انلخطأ البين القول بوجهم وكيع أو سفيان أو غيرهما بعد ما فحصوا وبحثوا واختاروه مذهباً وتوارثوه طبقة بعد طبقة ولا سيما ذلك الحكم يصدر ممن بعدهم بحقبة من الدهر أو أحقاب أو إلزام بحديث آخر قد علموه وبحثوه قبلهم بزمان . والحاصل أن ابن المبارك أنكر الوصف من ابن مسعود ، ولم يتعرض للوصف الفعلى بالانكار بل رواه بنفسه عند النسائى ، ويكون عنده فيه إجمال أن يكون الاحالة على صلاة النبى ﷺ فى أشياء آخر غير ترك الرفع . ولم يتعرض لفعل ابن مسعود بنفسه . ثم جاء البخارى وأراد إعلال الوصف الفعلى أيضاً واستشعر أنه لا يمكن إلا أن يتقى ثبوت الترك عن أحد من الصحابة فادعاه وأصر عليه فكان تصحيح الحديث أشد من انكار الواقع ، فأنكر الواقع ليتمكنه إعلال الحديث ؛ مع أن الترك متواتر عنه ، وعن على عند أهل الكوفة . لا حق لأحد أن يزاحمهم فى ذلك . ثم جاء آخرون فقلدوها ولم يشعروا بما يقولون فصححوا قول ابن مسعود : « ألا أصلى بكم » الخ وإذا صحح هذا القدر منه وسلموه وكان الواقع أنه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فلاذن لا يكون الرفع فى تلك الصلاة إلا مرة فماذا صنعوا وماذا فهموا . وبالجمللة لا يستقيم لهم الإعلال إلا أن يحجروا على ابن أم عبد أن يقول طول عمره : « ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ » الخ فلاذن ينفعهم ولكن كيف السبيل إليه فإنه إذا قال : « ألا أرى بكم » الخ ثم ترك ولم يرفع إلا مرة ثبت الترك مرفوعاً فافهمه . وفى هذا القدر هنا مقنع .

ثم إن ما ذكره الفقيه أبوبكر بن اسحاق الشافعى وتبعه البيهقى فى "سننه" ثم ابن عبد الهادى فى تنقيحه كما حكاه الزيلعى فى "التخريج" من عدم علمه بنسخ التطبيق وغيره ثم قياسه على ذلك نسيانه للرفع وظنوا التلازم بين الأمر أى نسخ التطبيق وترك الرفع وابتهج بذلك من خلفهم فتمطقوا بحكايته فقد

أجاب عنه الحافظ علاء الدين في "الجواهر النقي" وشيخنا في أواخر "كشف
الستر" وفي "نيل الفرقدين" والشيخ عبد العزيز في حاشية "نصب الراية"
من شاء فليراجعها . ومن المؤسف أنهم تبعوا أبا بكر بن اسحاق في هفوته و
كبوته ولم يدروا أن لكل جواد كبوة وابتهجوا بها لموافقتها آراءهم وغفلوا عن
جلالة قدر أم عبد بما شحنت بها أسفار الأحاديث من جليل مناقبه وغفلوا
عن كثرة اطلاعه بالسنة كما شهد به أصحاب محمد ﷺ وهو الذي بعثه أمير
المؤمنين عمر إلى أهل الكوفة ليعلمهم أمور دينهم وكتب إلى أهل الكوفة : إني
والله الذي لا إله إلا هو آثرتكم به على نفسي فخذوا منه . كما في "طبقات
ابن سعد" (٣ - ١١١) وفي (٥ - ٧) : بعثت إليكم بعبد الله بن مسعود
معلماً ووزيراً وآثرتكم به على نفسي فخذوا عنه (٢ - ١٠٥ ق ٢) : كنيف
ملئى علماً - وفي رواية - فقهاً آثرت به أهل القادسية اه . وقال فيه عمر
لما جاءه وينظر إليه ويتهلل وجهه : كنيف ملئى علماً ، كنيف ملئى علماً ،
كنيف ملئى علماً ، كما في "الطبقات" (٣ - ١١٠) وهو الذي يشهد مثل
على رضى الله عنه فيه بقوله : فقيه في الدين عالم بالسنة كما في "الطبقات" .
وقال : أما ابن مسعود فقرأ القرآن وعلم السنة وكفى بذلك كما في "الاستيعاب"
لابن عبد البر ، وهو الذي قال فيه حذيفة : ولقد علم المحفوظون من أصحاب
محمد ﷺ أنه من أقربهم إلى الله زلنى كما عند الترمذى بسند صحيح . وهو الذي
أصبح سادس ستة في الإسلام ، وما على الأرض مسلم غيرهم كما في "الإصابة"
وأصبح سادس ستة في العلم بين الصحابة كما يقول مسروق ذلك التابعى الكبير :
شامت أصحاب محمد ﷺ فوجدت علمهم ينتهى إلى ستة إلى على وعمر وعبدالله
وأبى الدرداء وزيد بن ثابت وأبى بن كعب - وفي رواية : أبى موسى الأشعرى
بدل أبى الدرداء - ويقول : ثم شامت هؤلاء فوجدت علمهم ينتهى إلى على و
عبدالله كما ذكره الحاكم في "المستدرک" والعراقى في "شرح ألفيته" (٤ - ٣٨) و

حدثنا بذلك أحمد بن عبدة الآملي ثنا وهب بن زمعة عن سفيان بن عبد الملك عن عبد الله بن المبارك .

حدثنا هناد بن وكييع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبدالرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود : « ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة » قال : وفي الباب عن البراء بن عازب .

كذا السخاوي في شرحه وابن القيم في "اعلامه" و"هداية الحيارى" له وروى عن الشعبي ذلك الخبر الجليل مثل قول مسروق كما في شرح "الألفية" (٤ - ٣٩) . وفي "الطبقات" (٢ - ١٠٥) بإسناد صحيح عن مسروق : لقد جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذا فالإخاذا يروى الرجل والإخاذا يروى الرجلين والإخاذا يروى العشرة والإخاذا يروى المائة والإخاذا لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم فوجدت عبد الله ابن مسعود من ذلك الإخاذا . ولا حاجة بنا إلى ما روى في الأسماء الست من جليل مآثره ومفاخره . وبالجملة أساءوا في قولهم ذلك إلى علمهم كل إساءة ساءهم الله بفضله ووفقنا لاتباع الحق واجتناب الهوى وهو ولي التوفيق ، وراجع من مقدمة "نصب الرأية" للشيخ الكوثري منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد كي يتجلى لك الحقيقة بأجلى مظاهرها .

قوله : عن البراء بن عازب . أخرجه أبو داود في "سننه" وتكلم فيه ، فأخرجه من طريق شريك عن يزيد ومن طريق سفيان عن يزيد وقال : روى هذا الحديث هشيم وخالد وابن ادريس عن يزيد بن أبي زياد لم يذكره ثم لا يعود . ثم أخرجه من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى - وهو الصغير - عن عيسى أخيه عن الحكم الخ (كذا في الأصل والصحيح عن عيسى أخيه والحكم) وقال بعده : هذا الحديث ليس بصحيح . وأخرجه الطحاوي من طرق والدارقطني

قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن . وبه يقول غير واحد وابن أبي شيبة . وظهر من طريق أبي داود وكلامه أن حكمه بعدم الصحة إنما هو في طريق ابن أبي ليلى الصغير لأنه ضعيف وإنما تكلم في الطريقين قبلها بالتفرد ، وسينكشف حاله . وبالجملية ليس نقل عدم تصحيحه مطلقاً صحيحاً كما اغتروا به ولم يمعنوا النظر في سياقه . قال الشيخ : والتبس على الجافظ فحكى كلامه في حديث البراء في حديث ابن مسعود حيث قال في " التلخيص " : قال أبو داود وليس هو بصحيح اهـ . ذكره بعد تخريج حديث ابن مسعود . قال الشيخ في " نيل الفرقدين " (ص ٦٣) : وما ذكره في " التلخيص " من تضعيف أبي داود حديث ابن مسعود فلأنما هو في النسخ لحديث البراء كما في " التخريج " و " شرح المذهب " آه ونقل بعضهم عن بعض نسخ " سنن أبي داود " بعد رواية الحديث — أي حديث عبد الله — : هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ اهـ . فقال الشيخ في " نيل الفرقدين " (ص ٧٠) : وأخرج أبو داود حديث إدريس — أي ما فيه ذكر التطبيق — قبل باب لم يذكر الرفع متصلاً فليس ما في بعض نسخه من العبارة مناسباً ، قال إنه مختصر من حديث طويل ، والمقام مقام التعريف ، ولو كان لكان في كل النسخ لكونه مهما كعامة ما يقوله في كتبه ، وما قال في حديث يزيد بن أبي زياد وقد بوب على الترك واهتم بذكر ألفاظهم . وإن ثبت من قوله فهو يريد أنه اختصار مغل جعل المسوق له هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط ولذا قال على هذا المعنى اهـ . وكذا انعكس الأمر على صاحب " مشكاة المصابيح " حيث قال : وقال أبو داود ليس هو بصحيح على هذا المعنى اهـ . وقد علمت آنفاً ما أفاده الشيخ ، وهو لو صح لصح على ذلك اللفظ لا على ما حكاه الجافظ مع أن أبا داود تكلم في حديث البراء لا في حديث ابن مسعود ، وقد حكى بعضهم كلامه عن " التمهيد " بلفظ : قال هذا حديث

من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وهو قول سفيان وأهل الكوفة .
 مختصر من حديث طويل وليس بصحيح على هذا المعنى . وقال البزار فيه
 أيضاً : أنه لا يثبت ولا يحتاج بمثله اه . قال الراقم : ولفظ البزار حكاه في
 "العمدة" (٣ - ٨) . قال البزار : لا يصح حديث يزيد في رفع اليدين
 ثم لا يعود اه . وزيد أن تلخص كلام الشيخ في " نيل الفرقدين " من (ص
 - ٩٤ - إلى ٩٨) و " بسط اليدين " مع بعض زيادة في حديث البراء حيث
 طال كلامهم في تضعيفه ، فاعلم : أن سياق حديث الدارقطني في " سننه "
 (١ - ١١٠) من طريق شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال سمعت ابن أبي ليلى
 يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوماً منهم كعب بن عجرة قال :
 « رأيت رسول الله ﷺ حين اقتتح الصلاة يرفع يديه في أول تكبيرة » وفي
 رواية الطحاوي من طريق سفيان عن يزيد وفيه : « ثم لا يعود » . فهذه
 رواية شعبة وسفيان من قدماء أصحاب يزيد ، وشعبة يقول في أول تكبيرة فيمكن
 في المراد وإن لم يقل ثم لا يعود . وسفيان قد قاله وقد تابعه في هذه الزيادة
 هشيم من قدماء أصحابه وشريك عند ابن عدى في " الكامل " كما في " الجرح
 التقى " ، واسماعيل بن زكريا عند الدارقطني ، واسرائيل بن يونس عند البيهقي
 في " الخلافات " كما في " الجرح التقى " و " مباني الأخبار " ، وابن أبي ليلى من
 كتابه كما في " جزء البخاري " أي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو أيضاً
 من قدماء أصحابه ، وخمزة الزيات عند الطبراني في " الأوسط " كما في " مباني
 الأخبار " ، فهؤلاء سفيان الثوري وابن أبي ليلى وهشيم وشريك واسماعيل بن
 زكريا واسرائيل بن يونس وخمزة الزيات كلهم يروى عن يزيد بلفظة « ثم لا
 يعود » وشعبة يروي عنه ما يرادفها ويساوقها فهل من الإنصاف إسقاط مثله ،
 وما ذلك إلا أنه يخالف مسلكهم . فالحق أن ذلك ما هو بممكن لهم كلاثم كلا
 وضمم إلى ذلك أن في رواية شعبة قصة ما يدل على تثبيت الراوى قال أحمد : إذا

كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه . والمراد بالمجلس الذي حدثهم به هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفارة الأذى من " صحيح البخاري " (٢ — ٦٤٨) وفيه عن عبد الله بن معقل قال : قعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد أي مسجد الكوفة فسألته عن فدية من صيام الخ . ثم إن هذا المسجد هو الذي أدرك فيه ابن أبي ليلى مائة وعشرين من الأنصار أي واحداً بعد واحد كما عند ابن سعد ، وهو المسجد الأعظم في الكوفة في عهد الصحابة ولها الرحبة ، وقد ذكر المسجد الأعظم البلاذري والطبري ، ويكون الترك في ذلك المسجد من العادات المعروفة كما يعرف المساجد بالعادات المعروفة . ونظيره إخفاء القنوت للمنفرد بتوارث مسجد أبي حفص الكبير كما في " فتح القدير " . ثم البراء يحدث في مثل هذا المسجد قوماً منهم كعب بن عجرة فهذا كحديث أبي حميد في عشرة ، والبراء سكن الكوفة ، وكذا كعب بن عجرة ، فلو كان البراء روى ما يخالف مختارهم وبالأخص عند روايتها كعبد الرحمن بن أبي ليلى لكان اشتهر ، وهو من رجال الكوفة ، ولعله يختار الترك ، ولظهر ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك منهم في حديث وائل ممن نزل الكوفة (حيث قال إبراهيم : إن كان رآه وائل مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك كما أسنده الطحاوي) وقد توطن الكوفة ألف وخمسون رجلاً من أصحاب النبي ﷺ وفيهم أربعة وعشرون من أهل بدر ، فهذه الجنود المجندة لم يغمر أحد منهم إياهم بالترك ، وإلا لاستفاض وشاع . وكل ذلك من القرائن القوية المعنوية لصحة الحديث فضلاً عن تقوية أسناده بما تقدم ، ثم إن يزيد لم يتفرد به بل تابعه عيسى بن عبد الرحمن والحكم بن عتيبة عند البخاري في الجزء ، و عند أبي داود والطحاوي والبيهقي و " المدونة الكبرى " ؛ ولكنه من طريق محمد ابن أبي ليلى (وهو صدوق سيئ الحفظ عسى أن يصلح للمتابعة) وساقه في " الملونة " في أدلة الترك ، فهذا بحث جديدي في حديث البراء . خذه ما يخصاً

محرراً راضياً مرضياً ، وأريد أن أقدم فيه الآن بحثاً تاريخياً فنقول : إن ما ذكره ابراهيم بن بشار الرمادى ومحمد بن الحسن البربهارى عند الشافعى فى اختلاف الحديث والبيهقى فى السنن من ابن عيينة سمع منه بمكة من غير زيادة « ثم لا يعود » وبعد دخوله الكوفة تلقن هذه الزيادة . وما ذكره ابن حبان : أنه لما كبر تغير فكان يتلقن فسمع من سمع منه قبل دخوله الكوفة فى أول عمره صحيح . وما شرحه الخطابى : أن يزيد كان روى قبل خروجه إلى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بها إلى غير ذلك من كلماتهم ، كل ذلك غير صحيح . أما أولاً : فإن مداره على الرمادى والبربهارى فالبربهارى حاله معروف فى " الميزان " وغيره . قال الذهبى : معروف واهٍ ، وقال البرقانى : كان كذاباً الخ . والرمادى قال الذهبى فى " الميزان " : ليس بالمتقن وله مناكير وكان يملى على الخراسانية عن ابن عيينة ما لم يقله إلى غير ذلك من كلماتهم فيه فلا يقوم بمثل كلامها حجة على أحد .

وأما ثانياً : فإن ذلك يدل على أن يزيد كان ممن سكن بمكة وثبت هناك فى الحديث ثم لما تحول إلى الكوفة وتغير بآخره تلقن منهم هذه الزيادة وهذا خطأ فاحش ؛ فإننا إذا أخذنا نبحت بحثاً تاريخياً ينكشف لنا : أن يزيد بن أبى زياد كوفى واستمر بها إلى أن توفى سنة ١٣٦ هـ - وولادته سنة ٤٧ هـ - وسفيان بن عيينة ولد سنة ١٠٧ هـ بالكوفة وتوفى سنة ١٩٨ هـ بمكة ، وعمر كل منهما نحو تسعين سنة وتقدمت ولادة يزيد على ولادة ابن عيينة نحو ستين عاماً فأدرك سفيان من عمره نحو ثلاثين عاماً وانتقل هو - أى سفيان - إلى مكة سنة ١٦٣ هـ وقد توفى يزيد قبله بدهر ، فمن المحال أن يدرك ابن عيينة يزيد ساكناً بمكة فى أول عمره . فبالجملة هذا البحث يرشدنا إلى أن النقل بهذه السياق خطأ من الرمادى والبربهارى ، نعم يمكن أن يسمع سفيان من يزيد بمكة

حين اجتماعها في الموسم لا أن ابن عيينة توطن بمكة عند ذاك وكان يزيد يسكن بها أيضاً ثم تحول إلى الكوفة غير أن هذا القدر لا يجديهم نفعاً لأن سماع شعبة والثوري — وهو أسن من ابن عيينة — عن يزيد قديم قبل تغيره ألبتة ، فلو كان هو تغير لكان التغير في عهد سماع ابن عيينة لا من كان سماعه أقدم من سماع ابن عيينة ، فلو كان احتمال الخطأ فهو أكثر في سماع ابن عيينة منه في سماع غيره من قدماء أصحابه فيحتمل أنه كان تثبت بالكوفة أولاً ثم أخطأ في ترك الزيادة بمكة حين كان يروى لابن عيينة ثم لما رجع إلى الكوفة تذكرها فرواها على وجهها فاستوى الطرفان إتقاناً وطراً السهو في الوسط ولكن الحق : أنه يرويه على الوجهين قديماً وحديثاً كما يرويه عدى بن ثابت على الوجهين عند الدارقطني لا أنه اضطرب فيه وإنما اختصر ، وليس الاختصار اضطراباً وعلى الأخص إذا كان أكثر من يروى عنه على الزيادة وهو أيضاً كان يرويه في الأكثر وإنما تسور الخارجون عليه وعليهم ، والعبرة للداخل : وأما التغير : [فتلك شكاة ظاهر عنك عارها] ومع هذا فقد قال القائل [ومن ذا الذي يا مى لا يتغير] على أن سفيان بن عيينة أيضاً تغير في آخره كما في " التهذيب " فسبحان الذي يغير ولا يتغير .

وثالثاً : أن البخارى في " جزئه " أخرج عن الحميدى عن سفيان أنه لما كبر الشيخ لقنوه : ثم لم يعد اه . فليس فيه ذكر مكة والكوفة فهذا يدل على أن الرواية المذكورة بالسياق المذكور خطأ على أن الحميدى من المخالفين لأهل الكوفة كما في " التاريخ الصغير " للبخارى .

وراهماً : إن سفيان مذهبه الرفع وإنه لم يجزم بالتلقن حيث قال : فظننت أنهم لقنوه ، ومع هذا فيمكن أنه قال ذلك حرزاً منه ، أو أراد ابداء احتمال بحثاً منه وابداء جواب كما يتفق كثيراً في المجاوبات والمباحثات لا يتعين أن يكون الواقع هكذا .

وأما خامساً : فإن الاختلاف بين الرواة في أمثال هذا ربما يكون منهم شيئاً على مختارهم في العمل فإنهم فقهاء علماء يفعلون ما لم يروه مختاراً ويحذفونه ويثبتونه آخرون لعملهم به لأدلة قامت عندهم . وبالجملته فربما يزيدون و يحذفون شيئاً على اختياراتهم ، ولذلك نظائر يطول الكلام بسردها فكما لا يكون حجة في اثبات أحدهم لا يكون حاجة في حذف بعضهم ، وإنما ينبغي الرجوع في مثل هذا إلى القرائن والبحث من الخارج كي يتحقق الأمر ويتبين الفجر وليس من الانصاف في مثله تفويق السهام إلى بعضهم لأجل أنه خلاف ما اختاره والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ثم إن البراء أيضاً تعرض لإراءة صلاة رسول الله ﷺ كما تعرض ابن مسعود في حديثه وذلك عند أحمد في "مسنده" (٤ - ٢٨٨) عن يزيد بن البراء قال : « قال أبي اجتمعوا فلأريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ وكيف كان يصلي » الخ وكذا عند أحمد في "مسنده" (٤ - ٢٩٢) من طريق شعبة عن يزيد عن ابن أبي ليلى حديث آخر عن البراء يحدث قوماً فيهم كعب بن عجرة قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول للأنصار ، الخ وكأن هذا الحديث وحديث الترك في مجلس واحد فدل على الثبوت والاطراد في الأمر وليس أن يقضى الواحد على الجمع من سواء الطريق . وبالجملته فقد توارد رواة الكوفة على هذه الزيادة ومخرج الحديث عندهم فلاذن لاحق لأحد أن يزاحمهم في مجلسهم مهنا أيضاً ويتحكم عليه من غيب ، أو يحكم على الغائب . فالخلاصة أنه قد آل هذا البحث التاريخي وكذا البحث الحديثي إلى صحة الاحتجاج بحديث البراء مع صحة الزيادة من غير أن يقاوم ما ذكره في التضعيف والله ولي الإعانة والتوفيق انتهى ما أفاده الشيخ في كتابيه مع زيادة كلمات وإيضاحات من الراقم بترتيب وتعبير يسهل تعاطيه على الناظر .

أدلة الخنفية في ترك الرفع ما عدا حديث

ابن مسعود وحديث البراء بن عازب

ولنا أدلة أخرى في ترك الرفع غير ما ذكر نذكرها في ما يلي :

منها : ما روى الأسود قال : « رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود » رواه أبوبكر بن أبي شيبة والطحاوي (١ - ١٣٣) من طريق الحسن بن عياش وراجع للتحقيق " نيل الفرقدين " (ص - ٩٩ وما بعدها) قال في " الدراية " : رجاله ثقات . وبالجمللة فاسناده صحيح .

ومنها : ما رواه عاصم بن كليب عن أبيه : « أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد » رواه الطحاوي (١ - ١٣٢) من طريق أبي بكر النهشلي ، ورواه ابن أبي شيبة والبيهقي قال في " الدراية " : رجاله ثقات اه . قال الزيلعي : وهو أثر صحيح ، وقال البدر العيني : على شرط مسلم وانظر " نيل الفرقدين " (ص - ١٠٩ وما بعدها) فاسناده صحيح أيضاً .

ومنها : ما رواه إبراهيم قال : « كان عبد الله لا يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا في الاقتراح » رواه الطحاوي (١ - ١٣٣) ورواه أبوبكر ابن أبي شيبة . قال النيموي : واسناده مرسل جيد اه .

ومنها : ما رواه أحمد بن يونس قال حدثنا أبوبكر بن عياش قال : « ما رأيت فقيهاً قط يفعل يرفع يديه في غير التكبيرة الأولى » رواه الطحاوي وسنده قوي (١ - ١٣٤) عن ابن أبي داود عن أحمد بن يونس الخ . وابن أبي داود يأتي ذكره ، فصحة سنده ظاهر .

ومنها : ما رواه مجاهد قال : « صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة » . رواه الطحاوي (١ - ١٣٣) من

طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد ، ورواه ابن أبي شيبة والبيهقي في " المعرفة " حكاه النيموي واسناده صحيح ، وابن أبي داود في اسناده شيخ الطحاوي هو ابراهيم بن أبي داود كما في أوائل الطحاوي . قال في " اللسان " من ترجمة الطحاوي عن تاريخ مصر : وسمع الكثير أيضاً من ابراهيم بن أبي داود الضريس وكان من الحفاظ الكثيرين اهـ . حكاه الشيخ في " نيل الفرقدين " و مثله في كتاب " رجال الطحاوي " المطبوع . وله ترجمة طويلة في " معجم البلدان " للياقوت وفيه : وكان حافظاً ثقة . كما حكاه الشاه إحصان الله السندی . قال الشيخ : واعترضوا بأن في سنده أبا بكر بن عياش وقد تغير بآخره . قلت : هو ثقة وأخرج له الشيخان في الاحتجاج ، والراوى هنا هو أحمد بن يونس وهو من أصحابه القدماء أخذ عنه قبل الاختلاط والبخارى أخرج له في أكثر من عشرين موضعاً فالحاصل أنه روايته هنا قوية جداً .

ومنها : زواه سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً قال : « ترفع الأيدي في سبع مواطن إذا قام إلى الصلاة ، وإذا رأى البيت ، وعلى الصفا ، والمروة ، وفي جمع ، وفي عرفات ، وعند الجمار ، واسناده حسن » رواه ابن أبي شيبة موقوفاً والطبراني من طريق النسائي مرفوعاً . قال الشيخ في " نيل الفرقدين " (ص - ١١٩) : وقد بحث فيه طويلاً : فالاسناد قوى ومتابعته أيضاً في التخريج — أى للزيلي — كافية ويكفي فيه وجود النسائي ؛ فإنه على ما علم من عادته لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه بالاختلاف في الوقف والرفع وبأنه ليس فيه « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن » . والحديث إن شاء الله تعالى خرج من مشكاة النبوة وكأنه تنمة ما أخرجه في (باب السجود على سبعة أعظم) من طريق طاؤس عن ابن عباس ، وقد روى موقوفاً ومرفوعاً على الوجهين الخ وراجع " نصب الرأية " (١ - ٣٩٠ وما بعدها) .

ومنها : ما روى عن أبي هريرة « أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة و

يُكبر في كل خفض ورفع ويقول : إني أشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ « حكاية الجافظ أبو عمر في " الاستذكار " كما في " تعليق الموطأ " والبدر العيني في " مباني الأخيار " عن " التمهيد " كما في " نيل الفرقدين " (ص - ١٢٢) وراجعته للتفصيل .

ومنها : ما روى عن عباد بن الزبير مرسلًا : « أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه في أول الصلاة ثم لم يرفعها في شيء حتى يفرغ » أخرجه البيهقي في " الخلافيات " كما في " نصب الرأية " (١ - ٤٠٤) وعباد تابعي — ابن عبد الله بن الزبير — . قال الشيخ : وقد بحثت عن رجال إسناده قال البحث إلى أنه صحيح ، والحافظ في " الدراية " أمر بالنظر في إسناده وقد امتثلت أمره فحققته من كتب الرجال فهو مرسل جيد أنظر ذلك التحقيق في (ص - ١٢٤) من " نيل الفرقدين " . وقال الشيخ أيضاً : وهذا هو الذي وقع في بعض كتب الحنفية منسوباً لعبد الله بن الزبير فشنع عليهم ابن الجوزي ، وقد نقل عن " مجمع الزوائد " للهيثمي عن عبد الله بن الزبير ، والظاهر هو عباد بن عبد الله بن الزبير ووقع فيه الخطأ من الناسخين . انظر " نيل الفرقدين " .

ومنها : ما روى عن ابن عمر مرفوعاً : « إن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » رواه البيهقي في " الخلافيات " وأخرجه الزيلعي في " نصب الرأية " (١ - ٤٠٤) من طريق عبد الله بن عون الخزاز عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر الخ . قال البيهقي : قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز أن يذكر إلا على سبيل القدح فقد روينا بالأسانيد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا . قال الشيخ : وإسناده المذكور في التخريج صحيح ، ولم يذكر الزيلعي أول إسناده حتى ينظر فيه غير أن دأبهم جرى على أنهم يذكرون المعلق مثله من أخرجه ولو كان قبله ضعيف في السند لا بد أن يخرج منه كيلاً يلتبس الأمر ، وقد ثبت عن ابن عمر ترك الرفع فعلاً كما تقدم في أثر

مجاهد عنه فإذا لا استبعاد في صحة روايته المرفوعة أيضاً . قال في " نيل الفرقدين " (ص - ١٢٧) : قلت هذا حكم من الحاكم لا يكفي ولا يشفي ، وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما في " الخلاصة " من رجال مسلم أخرج عنه بدون واسطة ، ومن كبراء الرجال جده أمير مصر كما في " التهذيب " ، وهو أيضاً أمير كما في " الخلاصة " يعد من الأبدال ورجاله يكونون معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلان كما يعلم بالتصفح في " المستدرک " في الطبقتين فكيف أعوز الحاكم معرفة من أوجده ولم يعينه ، والأمر أنه لم يجد أحداً يرميه فيه معيناً ، فإن هذا قد يقبح عند السامعين وخاف زحام الناس عند الغدو من المزدلفة فأدلىج ورمى بالليل ليسترى وقد استراح وإذا لم يكن عنده علم بمن أوجده فهلا حملوه على أن مالكا هو الذى فيه أوهم أى أسقط شيئاً فشيئاً حتى لم يبق فيه شيئاً لهم وقد ذكره جماعة كما مر ، والحديث قد أخرجه مدونوا " المدونة " في أدلة الترك عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة » اهـ ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سردوه في أدلة الترك فليكن ههنا كذا وليس عندهم إلا استبعاد ، وليس بشئ في الاختلاف المباح . وغاية ما يخافون زيادة « ثم لا يعود » ولو قبل منى الناس لسامحنهم في هذه الزيادة وهذا الحكم منه كما في حديث الكنز في القراءة أوجد فيه شقوفاً يدل على أنه عزم من الأول على الاعلال كيفما كان وهو هذا انتهى كلامه . قال الراقم عفا الله عنه : سياق كلام الحاكم يدل على أنه لم يجد في سنده مغزراً فلذا عارضه بحديث مالك المشهور وإلا لكان الأهم الجرح في سنده حتى يسقط ، واسقاطه بالمعارضة دليل على أنه لم يجد لاسقاطه دليلاً في الإسناد وإن المعارضة تكون عند قوة دليل الخصم كما لا يخفى . ثم إذا كان عند الراوى نصاً في ترك الرفع ما عدا الافتتاح فلا يبعد أن يزيد فيه « ثم لا يعود » تفهيماً لغزاه ومرماه كما سبق

إليه الإشارة من الشيخ رحمه الله تعالى والله أعلم . وقال الشيخ عابد السندی في "المواهب اللطيفة" كما في "التعليق الصبيح" بعد نقل كلام الحاكم هذا : قلت تضعيف الحديث لا يثبت بمجرد الحكم وإنما يثبت ببيان وجوه الطعن . و حديث ابن عمر الذي رواه البيهقي في خلافياته رجاله رجال الصحيح فما أرى له ضعفاً بعد ذلك اللهم إلا أن يكون الراوى عن مالك مطعوناً لكن الأصل عدم فهذا الحديث عندى صحيح لا محالة اهـ والحاصل أن ترك الرفع فيما عدا الافتتاح عمل كبار الصحابة مثل عمر وعلى وعبد الله وعمل كبار التابعين وتبعهم ما يكفى حجة للحنفية في مسلكهم الذى اختاروه . قال الحافظ علاء الدين في "الجواهر النقي" (١ - ١٣٩ وما بعدها) : وقوله : ثم عن الخلفاء الراشدين ممنوع إذ قد صح عن عمر وعلى رضى الله عنهما خلاف ذلك كما تقدم ولم أجد أحداً ذكر عثمان رضى الله عنه في جملة من كان يرفع يديه في الركوع و الرفع منه ، وقوله : ثم عن الصحابة والتابعين ، فتساهل فإن في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم وكذا جماعة من التابعين منهم الأسود وعلقمة وإبراهيم وخيشمة وقيس بن أبي حازم والشعبي وأبو اسحاق وغيرهم روى ذلك كله ابن أبي شيبة في "مصنفه" بأسانيد جيدة ، وروى ذلك أيضاً بسند صحيح عن أصحاب على وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا أكثر ذلك فيما تقدم آه . قال الشيخ في "نيل الفرقدين" (ص - ١٤٢) : قلت وكذا هو مذهب المغيرة والجنس بن صالح وسفيان الثوري ووكيع وإسحاق بن أبي إسرائيل آه . و قال : فلم يكن هناك تفرد ولا شذوذ بل ما يروونه هو الواقع في الكوفة عند رواتها تواتراً وتوارثاً مستمراً آه .

قال الشيخ : والمسألة كانت مفروغاً عنها في الكتب لم تكن داعية قوية لهذا الاطناب غير أنى رأيت قد طال شغبهم فيها وكثر لومهم على الحنفية فأطلت فيها بعض الاطالة تنبيهاً للقاصرين ، وقد نقل عن على رضى الله عنه :

« العلم نقطة كثرها الجاهلون » .

يقول الراقم : وكذلك أطنبت وأسهببت فيها وعانيت في انتقاء نتف مختارة من رسالتى الشيخ فيما له صلة بالمقام حرصاً على إبراز نماذج غالية من جواهر علوم الشيخ بترتيب وتأنيق قاسيت فيه بعض المقاساة ويكاد يقتنع بما في هذه الوريقات من لم ينتهز فرصة للغوص في عباب رسالتى الشيخ ، ومع هذا فقد أرجو القارئ الكريم المنتقد الخبير أن يطالعهما بإيمان ودقة فإنهما تضمنا علماً غزيراً فياضاً يتجلى فيها ما رزق الله الشيخ من الثروة العلمية والتوسع في المادة والاكتناف بنواحي البحث القاصية ومعارفه الناضجة التى قلبتها أفكاره ظهراً لبطن كل ذلك بأسلوب يترقق خلاله نصفه وبعد عن العصبية المذهبية ونزاهة لسان في معترك الخصام . وأريد أن أختم هذا البحث بمناظرة الإمام أبي حنيفة فقيه الأمة والإمام الأوزاعي محدث الشام وفقيهما . ذكر الإمام السرخسى في كتابه " المبسوط " (١ - ١٤) وابن الهمام في " الفتح " (١ - ٢١٩) و الحارثى في " جامع المسانيد " (١ - ٣٥٢ و ٣٥٣) والموفق المكي في " المناقب " من طريق سليمان الشاذكونى عن سفيان بن عيينة : قال : اجتمع أبو حنيفة و الأوزاعي في دار الحناطين بمكة فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : ما بالكم - وفي رواية : ما بالكم يا أهل العراق - لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه شئ ، قال : كيف لا يصح ؟ وقد حدثني الزهرى عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ : « أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه . فقال له أبو حنيفة : وحدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود : « إن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشئ من ذلك » . فقال الأوزاعي : أحدثك عن الزهرى عن سالم عن أبيه وتقول

حدثني حماد عن إبراهيم ! فقال له أبو حنيفة : كان حماد أفقه من الزهري ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه ، وإن كانت لابن عمر صحبة وله فضل ، فالأسود له فضل كثير ، وعبدالله هو عبدالله . فسكت الأوزاعي اه . وذكرها الشيخ عابد السندی في " ترتيب مسند أبي حنيفة " برواية الحصكفي (ص - ٥٠) وذكرها غير واحد من أرباب التأليف و المتأخذين هذه وقد تكلموا في الحارثي والشاذكوني ، وقد تقدم الكلام في توثيق الحارثي واستفادة الحافظ في " التهذيب " عنه وقد ذكر في " تذكرة الحفاظ " : الشاذكوني بما يحتاج به في مثل هذه الأمور كما حققه في " إعلاء السنن " (٣ - ٧٥) . وقال السرخسي بعد حكايتها وتبعه ابن الهمام في " الفتح " أن أبا حنيفة رجع روايته بفقه الرواة كما رجع الأوزاعي بعلو الإسناد ، وهو المذهب المنصور عندنا ؛ لأن الترجيح بفقه الرواة لا بعلو الإسناد اه .

قال الراقم عفا الله عنه : وهو مذهب الفقهاء المحدثين ويتضح ذلك مما أذكر ، ويتقوى به ما ذكره الإمام أبو حنيفة . قال أبو عبد الله الحاكم في كتابه " علوم الحديث " (ص - ١١) بإسناده عن علي بن خشرم قال قال لنا وكيع : أي الإسنادين أحب إليك : الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل . فقال : يا سبحان الله ! الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ، ومنصور فقيه ، وإبراهيم وعلقمة فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ اه . وقد عقد في ذلك فصلاً فراجع . وذكره العراقي في " شرح ألفيته " (٣ - ١٠٦) وفيه : سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه . وذكر العراقي أيضاً : رويناه عن ابن المبارك قال : ليس جودة الحديث قرب الإسناد ، بل جودة الحديث صحة الرجال . وروينا عن السلفي قال : الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم

أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حيث هو
العالي في المعنى عند النظر والتحقيق تم أنشد للسلفي في هذا المعنى :

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه النقاد
بل هلو الحديث بين أولى الحفاظ ظ والإتقان صحة الإسناد
وإذا ما تجمعنا في حديث فاغتنمه فذاك أقصى المراد

ثم إن على هذا التحقيق لا تبقى قوة لما يدعون في إسناد واحد بعينه أنه
أصح الأسانيد ، وأقرب القولين أنه بالنسبة إلى صحابي واحد ، فعلى هذا إن كان
مالك عن نافع عن ابن عمر أصح أسانيد حديث ابن عمر فليكن حماد عن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله أصح أسانيد عبد الله ، وقد صرح ابن معين بأن أجود
الأسانيد الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله . ومن لى بأن أقول أنه
كيف يساوى الأعمش حماد بن أبي سليمان فإن كان الأعمش عن إبراهيم أجود
فليكن حماد عن إبراهيم أجود الأجود ، وراجع كلمة حماد بطريق ابن معين
من " ميزان الذهبى " نقلاً من " كامل ابن عدى " وكذا ما فى مقدمة " نصب
الرأية " وللبسط مقام آخر ، وإنما الغرض هنا الكفاية بالإشارة ، وأضف إلى ذلك
ما قاله ابن المدينى وواقفه الإمام أحمد بن حنبل حين تفاوض على بن المدينى
وابن معين فى مسجد الخيف فى مسألة الوضوء من مس الذكر كما هو عند
الدارقطنى والحاكم والبيهقى وغيرهم من طريق الحافظ رجاء بن المرجى فى
مناظرة طويالة ما لفظه : « وإذا اجتمع ابن عمر وابن مسعود واختلفا فابن
مسعود أولى بأن يتبع » فهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من اختيار حديث
عبد الله وترجيحه على حديث ابن عمر وتقدم الكلام فى تصحيح حديث ابن
مسعود سنداً وتعاملاً بما فيه كفاية . والله سبحانه ولى التوفيق والرشاد .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الابواب و الابحاث من معارف السنن (الجزء الثانى)

الصفحة	الموضوع
١	أبواب الصلاة وتحقيق لفظ الصلاة
٢	باب ما جاء فى مواقيت الصلاة
٣	حديث إمامة جبريل ومسألة اقتداء المفترض خلف المتفل
٤	تحقيق أن صلاة جبريل كانت عند باب البيت
٥	فرضية الخمس ليلة الإسراء ونزول جبريل فى غدها عند الزوال
٦	تحقيق أن الفجر والعصر كانا قبل الخمس
٨	تحقيق أن وقت الظهر بعد الزوال غير فى الزوال
٨	بيان معنى الظل قدر الشراك
٩	تحقيق مذاهب الأئمة فى آخر وقت الظهر واختلاف روايات الإمام
٩ - ١٢	بيان روايات الإمام الأربع وتحقيق ما هو المختار
١٢	بيان التوفيق بين روايات الإمام
١٣	تحقيق ثبوت القول باشتراك وقت الظهر عن الأئمة
١٤ - ١٥	بيان المذاهب فى الشفق وسرد كلمات أئمة اللغة

الصفحة	الموضوع
١٧ - ١٦	تحقيق أن الصلوات الخمس بمجموعها من خصائص هذه الأمة
١٨	شرح قوله والوقت ما بين وقتين في نظر الشيخ
٢٠ - ١٩	حديث جبريل رواه اثنا عشر من الصحابة وتحقيق القول فيه وأنه
٢١	أقرب إلى مذهب أبي حنيفة
٢٤ - ٢٣	حديث إيراد الظهر حجة لأبي حنيفة وأحمد في التأخير
٢٥	حديث ابن عمر في تمثيل هذه الأمة بالأُمم السابقة دليل لتأخير العصر
٢٥	وأقوال العلماء فيه
٢٥	باب منه
٢٥	حديث أن للصلاة أولاً وآخرأ
٢٥	تحقيق أن الأوقات كانت متعارفة قبل الإسلام
٢٧ - ٢٦	تحقيق وقت العشاء الآخرة
٢٨	بيان أول وقت الفجر وبيان التفاوت بين الصادق والكاذب و
٢٨	الغوارب والطوالع
٢٩	ترجيح الترمذى رواية مجاهد في المواقيت على رواية ابن فضيل و
٣١	البحث فيه
٣٣	بيان أن الأحاديث في السؤال عن المواقيت كانت بالمدينة
٣٤	بيان وقت العصر وتحقيق آخر وقت المغرب وهل له وقتان
٣٥	مسألة اخراج الصلاة عن وقتها بالاطالة
٣٥	باب التغليس بالفجر
٣٥	المذاهب في وقت الفجر المستحب
٣٦	تحقيق عدم معرفتهن لأجل الغلس ومعنى التلغع
٣٩	تحقيق مسألة الصلاة في أول وقتها عند الحنفية لمصلحة

الصفحة	الموضوع
٣٩	باب الإسفار بالفجر
٤٠	تحقيق حديث الإسفار ومعناه وأنه رواه سبعة من الصحابة
٤٢	بيان اختيار الحافظ ابن حجر مذهب الحنفية في الفجر
	وجوه ترجيح الإسفار وتحقيق حديث التغليس في الشتاء والاسفار في الصيف
٤٤	
٤٥	الرد المشيع على كلام صاحب "التحفة" في مسألة الإسفار
٤٦	باب ما جاء في التعجيل في الظهر
٤٧	بيان المذاهب في الظهر
٤٩	باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر
٤٩	بيان اختلاف الأقاليم والبلاد في تحديد الظلال في الزوال
٥٠	حديث الإبراد بالظهر ومن ذهب إليه من الأئمة
٥٤ - ٥١	شرح قوله : " من فيح جهنم " وتحقيق ذلك بأدلة العقل والنقل
٥٤	هل الإبراد مختص بشدة الحر أو بالصيف قولان للحنفية
٥٥	اعتراض الترمذى على تأويل الشافعى في حديث الإبراد
٥٦	الرد على صاحب "التحفة" في أن الترمذى ليس بشافعى لأنه رد كلامه
	حديث " في التلول " يدل على شدة تأخير الظهر والرد على من حرف معنى الإبراد
٥٧	
٥٨	باب ما جاء في تعجيل العصر
٥٨	بيان مذاهب الأئمة في صلاة العصر
٥٩	اتفاقهم في تعجيل المغرب وتأخير العشاء واختلافهم في البقية
٥٩	تحقيق أن أحاديث أول الوقت كلها معلولة ضعيفة
٦١	وقت العصر وشرح قوله والشمس في حجرتها

الموضوع	الصفحة
تحقيق الطحاوى بأن الحديث لا دليل فيه على التعجيل وشرح ذلك	٦١ - ٦٢
بالتوسع	٦٣
الرد المشيع على كلام صاحب "التحفة"	٦٥
تحقيق أن تعجيل أنس ليس فصلاً في مورد النزاع	٦٦
بيان تأخير أمراء بنى أمية الصلوات عن أوقاتها	٦٧
تحقيق أن أدلة تعجيل العصر لا دلالة فيها على التعجيل وبيان ذلك	٦٨
كرهية صلاة العصر عند التغير وبيان حد التغير	٦٩
بيان معنى طلوع الشمس في قرنى الشيطان وبحث مجود الشمس في حديث	٧٠
أبي ذر وأقوال العلماء فيه	٧٠
شرح قوله : فنقر أربعاً ومسألة تعديل الأركان وأنه واجب	٧١
باب ما جاء في تأخير صلاة العصر	٧٢
بيان أدلة تأخير العصر أخباراً وآثاراً	٧٣
تحقيق أن الوقت بعد العصر إلى المغرب ربع النهار أو خمسة أو سدسه	٧٤
على أقوال	٧٤
باب ما جاء في وقت المغرب	٧٤
بيان أن التعجيل في المغرب مستحب والتأخير مكروه	٧٤
مسألة جواز الجمع بين العشاءين في سفر الحج للحنفى	٧٤
باب ما جاء في وقت العشاء الآخرة	٧٤
تحقيق وقت العشاء المندوب والمباح والمكروه	٧٥
تحقيق اختلاف غروب القمر لثلاثة في المواسم والبلاد	٧٦
باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة	٧٧
اختلاف روايات تأخير العشاء إلى الثلث والنصف وتحقيقها	٧٨
باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها	

الموضوع	الصفحة
مسألة النوم قبل العشاء وتحقيقها ومسألة التخصيص بالرأى	٧٩
بيان خطأ في إسناد الترمذى المطبوع وتحقيق ذلك	٨٠
باب ما جاء من الرخصة في السمر بعد العشاء	٨١
قائدة في جواز انشاد الشعر في النسيب والتشبيب بقصد صالح	٨١
بحث سماع علقمة عن عمر وبيان الاختلاف في السمر عند السلف	٨٢
باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل	٨٤
بيان أن الشافعى تمسك في القول باستحباب أول الوقت بأحاديث عامة والأحاديث الخاصة كلها معلولة	٨٤ - ٨٥
يجوز صلاة الجنائز في الأوقات المكروهة الثلاثة عند الحنفية	٨٦
حديث "الصلاة على ميقاتها" وبيان اختلاف الأحاديث في أفضل الأعمال	٨٧
حديث صلاته لوقتها الآخر مرتين ضعيف وليس بمختص	٨٩
بيان أن صلاة الصحابة في أول الوقت فيه نظر	٩٠
باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر	٩٠
معنى حديث وتر أهله وماله وبيان الإختلاف في الفوات	٩١ - ٩٢
وجه اختصاص العصر بالوعيد وحكمها عند اصفرار الشمس	٩٣
اختلاف البدر والشهاب في أن الوعيد بالتفويت عمداً أو بالفوات مطلقاً	٩٤
باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام	
حديث إماتة أمراء الجوز الصلوات وبيان معنى الإماتة وإعادة الصلاة	٩٥
بيان المذاهب فيمن صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة	٩٦
بحث إعادة الصلاة التى صليت مع أمراء الجوز	٩٧
باب ما جاء في النوم عن الصلاة	٩٨
بحث فضائيه <small>عليه السلام</small> الفجر ليلة التعريس	٩٩

الموضوع	الصفحة
بيان اضطراب الروايات في تعيين السفر	٩٩
تحقيق أن القصة واحدة أم متعددة	١٠٠
بحث قضاء الصلاة بعد خروج وقت الكراهة وتحقيق ذلك	١٠١
تأييد مذهب الحنفية بألفاظ روايات البخارى في صحيحه	١٠٢
بيان الاختلاف في وقت القضاء وتعارض الأدلة في ذلك	١٠٣
الاختلاف بين ابن الهمام وبحر العلوم في منشأ الاختلاف وتحقيق	
كلمة إذا	١٠٤
باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة	١٠٥
تحقيق أن قول على : " يصلّيها متى ذكرها " ليس فيه دليل للصلاة في	
وقت مكروه	١٠٦
أثر أبي بكره حجة لأبي حنيفة من بعض النواحي وترجمته	١٠٧
باب ما جاء تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ	١٠٧
تحقيق الصلوات الفائتة في خندق واختلاف الروايات فيها	١٠٨
بيان المذاهب في ترتيب قضاء الصلوات وسقوط الترتيب عندهم	١٠٩
جنوح ابن الهمام إلى مذهب الشافعى والجواب عنه بتفصيل	١١٠
تحقيق وجه تأخير الصلاة يوم الخندق	١١٢
هل المصلّى عند مغيب الشمس مأثور بأدائها إذ ذاك أم لا	١١٣
بحث سماع أبي عبيدة عن أبيه وأنه ثبت في رواية للطبرانى	١١٤
تحقيق معنى " كاد " عند النحاة	١١٥
باب ما جاء في الصلوات الوسطى أنها العصر	١١٥
والأقوال في تعيين الوسطى إلى ٢٣ قولاً	١١٥
بيان أن مذهب جمهور الصحابة والتابعين أنها العصر وإليه ذهب أبو حنيفة	١١٦
بيان قول أبي حنيفة إذا صح الحديث فهو مذهبي وطريقته في الاجتهاد	١١٨

الموضوع	الصفحة
بيان أن مصحفي عائشة وحفصة فيها والصلاة الوسطى وصلاة العصر	١١٩
الإختلاف في سماع الحسن عن سمرة إلى ثلاثة أقوال	١٢٠
باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر والفجر	١٢١
بيان أن حديث النهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر متواتر	١٢١
الأوقات المنهى عنها خمسة وبيان المذاهب في الصلاة فيها	١٢٢
بيان تفقه أبي حنيفة وتفقه الشافعي في النهى عن الصلاة فيها	١٢٣
الفرق بين الواجب لعينه والواجب لغيره	١٢٣
بحث ركعتي الطواف بعد الصبح وبعد العصر وبيان المذاهب	١٢٤ و ١٢٥
توجيه الطحاوي للنهى في هذين الوقتين من جهة التفقه	١٢٦
بحث تخصيص النص بالرأى إذا كان جلياً وبيان مقاسمة الأصول	١٢٧
تحقيق غرض الشارع في إعادة الصلوات وتعارض الخاص والعام	١٢٨
بيان سماع قتادة عن أبي العالية لعدة أحاديث	١٢٩
شرح حديث "أنا خير من يونس بن متى"	١٢٩
حديث القضاة ثلاثة روى موقوفاً عن علي ومرفوعاً عن عجلان	١٣٠
بحث فقهي في اجتماع الكراهة مع الصحة	١٣٠
باب ما جاء في الصلاة بعد العصر	١٣١
بحث مستفيض في الصلاة بعد العصر وبيان المذاهب والأدلة	١٣٢
باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب	١٤٠
عدم استحباب الركعتين قبل المغرب مذهب الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة	١٤٠
بحث حديثي مستفيض في الركعتين قبل المغرب	١٤١ — ١٤٥
باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس	١٤٦

الموضوع	الصفحة
اتفق الأربعة بعدم فساد صلاة العصر لغروب الشمس في أثنائها و اختلفوا في الفجر	١٤٦
رواية عدم فساد الفجر عند أبي حنيفة في " البدائع "	١٤٦
الإفاضة في شرح حديث الباب حديثاً وفقهاً بكل دقة وتحقيق وهل هو في المواقيت أو المسبوق أو المعذورين	١٤٧ — ١٦٠
باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين	١٦١
المذاهب في الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا وأنكر البخاري جمع التقديم	١٦١
أشكل الجمع بين الصلاتين في الحضر على القائلين به في السفر ووجه ذلك	١٦٢ — ١٦٥
حل بديع لما أشكل على القول بالجمع وقتاً وإنارة لما في زواياه	١٦٥
باب ما جاء في بدء الأذان	١٦٨
كلمات الأذان على اختصارها جامعة لمهمات الدين الإسلامية	١٦٨
تشريع الأذان وأن مآله بنص التنزيل وسر ذلك	١٦٩
تشريع الأذان وما دار قبله من التدابير	١٧١
أحاديث تشريع الأذان ورؤيا عبد الله بن زيد والفراروق	١٧٣
باب ما جاء في الترجيع في الأذان	١٧٤
المذاهب في الترجيع وأن الاختلاف في الأولوية	١٧٤
بيان أدلة عدم الترجيع	١٧٥
أذان المكين والمدنيين والكوفيين والبصريين	١٧٦
تحقيق الوقف على أواخر كلمات الأذان هو المأثور	١٧٧

الموضوع	الصفحة
الإختلاف فى ترجيع الأذان وعدمه وإبتار الإقامة وتثنيها من	
الإختلاف المباح	١٧٨
الأجوبة عن الترجيع وبيان الحكمة فى تشريعها لأبى محنورة	١٨٠
بيان ثمانية وجوه لعدم الترجيع عند الحنفية	١٨٢
أحاديث تثنية الإقامة وقد تواترت فى إقامة بلال كما تواتر عدم الترجيع	
فى أذانه	١٨٣
باب ما جاء فى إفراد الإقامة	١٨٣
ببحث "أمر" مجهولاً هل يقتضى فيه إختلاف	١٨٤
تحقيق الإبتار فى الإقامة وأقوال العلماء فيه	١٨٦
أثر ابن عمر فى تثليث التكبير والشهادة	١٨٧
باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى	١٨٧
تحقيق عن حديث عبد الله بن زيد من طريق عبد الرحمن بن أبى	
ليلى موصول	١٨٨
كلام للشافعى فى تقوية مذهبه وجوابه بكل دقة	١٩٠
تحقيق فى مزية مذهب الكوفيين فى التأذين والإقامة بقول فصل	١٩٢
تحقيق أن ما نقله البيهقى والنووى عن الشافعى غير معروف فى كتب	
الشافعى نفسه	١٩٣
بيان تعارض فى كلام المباركفورى والرد عليه	١٩٤
باب ما جاء فى الترسل فى الأذان	١٩٤
معنى الترسل فى الأذان والحدرد فى الإقامة والحكمة فيها	١٩٥
بيان الوقفة بين الأذان والإقامة ما عدا المغرب	١٩٥
باب ما جاء فى إدخال الاصبع الأذن عند الأذان	١٩٧

الموضوع	الصفحة
بيان أن إدخال الأصبع في الأذن لرفع الصوت	١٩٧
بيان أن المحصب والأبطح والمعلقة والحجون والكداء كله واحد ١٩٨ - ٢٠٠	
تحويل الوجه عند الحيعلتين والمذاهب فيه	١٩٩
تحقيق الخبرة وبحث لبس الأحمر واختلاف الأقوال	٢٠١
باب ما جاء في الثويب في الفجر	٢٠٢
بيان معنى الثويب وأنه قسمان والمذاهب فيه	٢٠٣
بيان الأحاديث الواردة في الثويب	٢٠٤
باب عن جاء أن من أذن فهو يقيم	٢٠٦
بيان المذاهب في إقامة غير من أذن	٢٠٦
بيان أن مقارب الحديث من كلمات التعديل	٢٠٨
باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء	٢٠٩
المذاهب في الوضوء للأذان والاقامة وبيان الأحاديث فيه	٢٠٩
باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة	٢١١
بيان أقوال الأئمة في وقت قيام المأموم للصلاة	٢١١
باب ما جاء في الأذان بالليل	٢١٣
اتفقوا على عدم صحة الأذان قبل الوقت فيما عدا الفجر وبيان الخلاف فيه	٢١٣
بحث تعدد الأذنين بالمدينة وسر ذلك	٢١٤
تحقيق أن الأذان قبل الفجر كان لأجل التسخير لا غير	٢١٧
بيان أن سنة الأذنين لم تكن مستمرة بل كانت في رمضان	٢١٨
مسألة انتهاء وقت التسخير	٢١٩
تنبيه على أن مذهب الثلاثة مع اتفاقهم مأخذه غير واضح وهذا عجيب	٢٢١
باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان	٢٢١

الصفحة	الموضوع
٢٢٢	أحاديث كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان
٢٢٣	باب ما جاء في الأذان في السفر
٢٢٤	بيان المذاهب في سنية الأذان للمسافر
٢٢٥	تحقيق الفرق بين الجمع واسم الجمع
٢٢٥	باب ما جاء في فضل الأذان
٢٢٦	بيان أن الترمذى أخرج في الباب ما هو ساقط وترك ما هو قوى
٢٢٦	حديث ابن عباس في فضل الأذان والإشارة إلى أحاديث
٢٢٧	جابر بن يزيد الجعفي وأقوال أهل الجرح والتعديل فيه
٢٢٨	بحث إمام العصر في تلك الأقوال وأريد فيه
٢٢٩	بيان اختصاص المحدثين بقوة الحفظ وكثرة الحديث في كوفة
٢٣٠	باب ما جاء أن الإمام ضامن
٢٣١	شرح الحديث ومسائل القدوة عند الشافعي
٢٣٢	شرح الحديث في نظر الحنفية وما يستدل به
٢٣٤	بحث إسنادي في حديث الباب واختلافهم على أربعة أقوال
٢٣٥	باب ما يقول إذا أذن المؤذن
٢٣٥	بيان ما يقوله السامع في أثناء التأذين من الأذكار
٢٣٦	بيان مذاهب العلماء واختلافهم في الإجابة
٢٣٧	بيان ما يقوله بعد الأذان من الذكر وغيره
٢٣٩	بيان أن الإجابة قولية وهي مندوبة وفعلية وهي واجبة
٢٤٠	باب ما جاء في كراهية أن يأخذ على الأذان أجراً
٢٤٠	بيان المذاهب في جواز أخذ الأجرة بالتأذين وغيره
٢٤٣	باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء

الصفحة	الموضوع
٢٤٥	باب منه أيضاً وفيه حديث دعاء الوسيلة
٢٤٧	باب ما جاء أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة
٢٤٨	زيد العمى ووجه النسبة وبيان الدعوات على قسمين
٢٤٩	باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات
٢٤٩	أبحاث مستفيضة في فرضية الخمسين ثم الخمسة في الإسراء
٢٥٢	بحث النسخ وبيان أقسامه الثلاثة وما إلى ذلك
٢٥٣	بحث النسخ قبل العمل والتكليف بالناسخ
٢٥٤	بحث تحويل القبلة إلى البيت وسر عدم القضاء بعد التحويل
٢٥٥	مسألة وجوب الوتر لا ينافي فرضية الخمس
٢٥٦	باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس
	بيان أن الفضائل كخواص المفردات والنتيجة كزاج المركب يظهر
٢٥٦	في الآخرة
٢٥٨	بحث أن الصلوات كفارة للصغائر دون الكبائر وتفسير الكبيرة
٢٦٠	بيان مذهب أهل السنة والإعتزال في غفران الكبائر
٢٦١	مسألة في الفرق بين "إلا باذني" و"إلا أن آذن"
٢٦٢	باب ما جاء في فضل الجماعة
٢٦٢	حديث الفضل بسبع وعشرين درجة وخمس وعشرين درجة
٢٦٤	الحكمة في خمس وعشرين درجة من كلام الشيخ
٢٦٥	أحاديث فضل الجماعة التي فيها سبع وعشرون درجة
٢٦٦	باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب
٢٦٦	المراد بالإجابة الفعلية وحكم الجماعة عند الأئمة
٢٦٩	باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

الصفحة	الموضوع
٢٧٠	المذاهب في إعادة الصلاة مع الإمام بعد ما صلى منفرداً
٢٧١	بحث مستفيض في تحقيق هذا الموضوع بما لا مزيد عليه
٢٧٥	بيان مسند أبي حنيفة للهارثي وترجمته وبقية مسانيد الإمام
٢٧٧	بحث اضطراب روايات الإعادة بكل دقة وتفصيل
٢٧٩	تحقيق أن يزيد بن هارم ويزيد بن الأسود واحد
٣٨١	تحقيق فروق الملاحظ في أحاديث الإعادة
٢٨٣	ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة
٢٨٥	مسألة من فاتته الجماعة هل يصلي منفرداً أو يأتي مسجداً آخر
٢٨٥	بحث الجماعة الثانية والمذاهب فيها
٢٨٨	كرهية تكرار الجماعة وحكمتها
٢٩١	اعتراض صاحب "التحفة" وجوابه بكل تحقيق
٢٩١	باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة
٢٩٢	حديث فضل الجماعة في الفجر والعشاء ومعنى الإخفار
٢٩٤	باب ما جاء في فضل الصف الأول وتعيين الصف الأول
٢٩٦	مسألة شر صفوف النساء و حضورهن المساجد
٢٩٧	باب ما جاء في إقامة الصفوف ومسألة تسوية الصفوف
٢٩٧	تحقيق الزاق الكعب بالكعب في الصف
٢٩٨	مسألة الفصل بين القدمين في القيام
٣٠٠	مسألة تسوية الصفوف والعناية بها في عهد الخلافة
٣٠١	حديث الوعيد بعدم تسوية الصف
٣٠٢	باب ما جاء ليليني منكم أولو الاحلام والنهي
٣٠٣	شرح حديث الباب وتحقيق كلمة "ليليني" غير مجزومة

الموضوع	الصفحة
مسألة عدم رفع الصوت في المسجد وعدم جواز الذكر بالجهر فيه	٣٠٤
باب ما جاء في كراهية الصف بين السوارى	٣٠٥
مسألة النهى عن الصف بين السوارى	٣٠٦
باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده	٣٠٧
المذاهب في قيام المصلى وحده في الجماعة	٣٠٧
معنى إعادة الصلاة لمن صلى وحده عند الأئمة	٣٠٨
بحث وتحقيق في موضوع إعادة الصلاة وعدمها	٣١١
باب ما جاء في الرجل يصلى ومعه رجل	٣١٣
بيان المذاهب في مسألة الباب	٣١٣
بيان اختلاف جهات الفتوى	٣١٥
باب ما جاء في الرجل يصلى مع الرجلين	٣١٥
المذاهب في تقدم الإمام الرجلين وأثر ابن مسعود في التوسط بينهما	٣١٦
باب ما جاء في الرجل يصلى ومعه رجال ونساء	٣١٩
تحقيق جدة أنس مليكة وليست هى أم سليم	٣٢٠
حديث صلواته ﷺ في البيت نفلاً بالجماعة	٣٢١
باب من أحق بالإمامة	٣٢٢
تفصيل الإمامة الكبرى والصغرى وشروطها	٣٢٢
بيان المذاهب في صفات ترجيح الإمام وأدلتها	٣٢٣
تحقيق معنى الأقرأ في الحديث ثم في كلام الفقهاء	٣٢٥
حجة أبي حنيفة والشافعى في تقديم الأعلم	٣٢٦
بيان وجوه الأولوية في الإمامة عندهم	٣٢٧
شرح حديث : ولا يؤم الرجل في سلطانه	٣٢٩

الصفحة	الموضوع
٣٣١	مسألة الإقتداء بخلف المخالف في الفروع
٣٣٣	نصوص كتب فقهاء المذاهب في مسألة الإقتداء
٣٣٥	باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف
٣٣٥	بيان أن معنى التخفيف يظهر في القراءة لا في الركوع والسجود
٣٣٧	التطويل المكروه في الصلاة الزيادة على القراءة المسنونة
٣٣٨	مسألة تعديل الأركان والرد على صاحب "التحفة"
٣٣٩	باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها
٣٤٠	ضم السورة مع الفاتحة ومسألة الخروج بصنع المصلی
٣٤١	بحث إجتماع كراهة التحريم مع الصحة
٣٤٣	باب في نشر الأصابع عند التكبير
٣٤٣	تحقيق نشر الأصابع ومعناه والكيفية المسنونة في المذاهب عند التحريمة
٣٤٦	باب في فضل التكبيرة الأولى
٣٤٦	اتفق الأئمة على من أدرك الركوع أدرك الركعة
٣٤٨	حديث فضيلة إدراك التكبيرة الأولى
٣٤٩	باب ما يقول عند افتتاح الصلاة
٣٤٩	بيان المذاهب في ذكر افتتاح الصلاة
٣٥٠	بيان ترجيح مذهب أحمد وأبي حنيفة من حيث الرواية في دعاء الافتتاح
٣٥٢	مسألة جواز قراءة الأذكار الماثورة في النافلة عند الحنفية
٣٥٣	بيان الذكر المسنون بين السجدين ودعاء التوجيه
٣٥٦	شرح قوله: "سبحانك اللهم وبحمدك"
٣٥٧	بيان حسن الشعر وقبحه ونقل شعر الأئمة
٣٥٩	بحث مستفيض في تقوية حديث أبي سعيد في الثناء

الموضوع	الصفحة
باب ما جاء في ترك الجهر بالبسملة وبيان من صنف فيها	٣٦١
بيان اختلاف العلماء في كون البسملة آية من القرآن وعدمها	٣٦٢
تحقيق في أن منكر البسملة يكفر أم لا	٣٦٢
بيان المذاهب في قراءة البسملة جهراً وسراً	٣٦٣
بيان أن كثرة عدد الأحاديث لا تؤثر في القوة وإنما العبرة لأصح الأسانيد ولأثبت المتن	٣٦٣
بيان أن أحاديث الجهر مجروحة والتحقيق فيه	٣٦٤
تحقيق أحاديث الجهر وأسانيدها وذكر الكذابين والضعفاء والمجاهيل	٣٦٤
بيان ترجيح أحاديث الإخفاء على أحاديث الجهر	٣٦٤
حقيقة بحث عدم الجهر بالبسملة	٣٦٥
ذكر دأب الإمام البخاري في كتابه مع أبي حنيفة رحمه الله	٣٦٥
ضعف أحاديث الجهر وإقرار الدارقطني بذلك	٣٦٦
بيان نسخ الجهر والأدلة عليه	٣٦٦
بحث أن أحاديث الجهر بالبسملة كلها مجروحة	٣٦٧
بيان سبب كثرة الكذب في أحاديث الجهر وذكر قول ابن أبي هريرة	٣٦٧
الجهر بالبسملة كان للتعليم	٣٦٨
بقية بحث الجهر بالبسملة والحجة على من لا يرى قراءتها	٣٦٩
بيان أن تشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه	٣٧٠
تحقيق قول الصحابي "هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل"	٣٧٠
بيان إسم ابن عبد الله بن مغفل وذكر من أخطأ فيه	٣٧٠
مسألة تعارض النفي والإثبات وذكر ما جرى لابن الهمام في مجلس	٣٧١
برسبائ	

الصفحة	الموضوع
٣٧٢	معنى قول أنس لم أسمع
٣٧٢	بحث سنية التسمية ووجوبها
٣٧٣	حكم البسملة بين السورة والفاتحة
٣٧٤	بيان أن تعامل أهل المدينة كان على ترك الجهر
٣٧٤	ذكر أسماء بعض من كان مذهبه ترك الجهر بالبسملة
٣٧٥	باب من رأى الجهر يبسم الله الرحمن الرحيم
٣٧٥	بيان حديث الجهر بالبسملة وأنه معلول
٣٧٥	ذكر وجوه الضعف والجرح
٣٧٦	باب في اقتراح القراءة بالحمد لله رب العالمين
٣٧٧	بحث جهر البسملة واسرارها
٣٧٧	دلالة حديث الباب على عدم جزئية البسملة من الفاتحة
٣٧٩	بحث عدم جزئية البسملة في الفاتحة والدليل عليه
٣٨٠	الدليل على عدم جزئية البسملة في الفاتحة من جهة العقل
٣٨١	بيان أن اختلاف الأحرف سبب لاختلاف الحكم
٣٨١	بقية بحث البسملة
٣٨٢	حكاية زيارة الشافعي قبر الإمام أبي حنيفة وتركه الجهر بالبسملة عند قبره
٣٨٢	باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
٣٨٢	بيان مذاهب الأئمة في حكم الفاتحة في الصلاة
٣٨٣	بيان الكتب المؤلفة في اختلاف المذاهب
٣٨٤	ذكر نبذة في بيان مذاهب الأئمة في القراءة خلف الإمام
٣٨٤	بيان من أخرج حديث الباب

الصفحة	الموضوع
٣٨٥	تحقيق كلمة "لا" في حديث: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
٣٨٦	بيان أن التقدير بقوله "لا صلاة كاملة" ليس بصحيح
٣٨٧	بيان الفرق بين "قرأه" و"قرأ به"
	بيان أمثلة التعدية بالباء وذكر نكتة لطيفة في شرح (وهزى اليك بجذع النخلة)
٣٨٨	
٣٨٩	بحث ركنية الفاتحة وعدم ركنيتها وبيان التعدية بالباء
٣٩٠	بيان منشأ الخلاف في ذلك
٣٩١	تحقيق حكم الفاتحة وضم السورة
	تحقيق أن الصلاة هل تجزئ بلا سورة أم لا والكلام على رجال
٣٩٢	بعض الأحاديث
٣٩٣	بحث نقصان الصلاة بنقصان بعض أجزائها
٣٩٣	بيان أن الحقائق الحسية لا تبطل بذهاب جزء
٣٩٤	تحقيق حكم الفاتحة في الصلاة
٣٩٥	بحث في حكم الفاتحة في الصلاة وتحقيقها
٣٩٦	بيان أن الفاتحة واجب في الصلاة في حق المنفرد والإمام دون المأموم
٣٩٦	باب ما جاء في التأمين
٣٩٦	بحث في معنى التأمين وبيان اللغات فيه
٣٩٧	بيان المذاهب في التأمين
٣٩٨	تحقيق أن أكثر الصحابة كانوا على إخفائها
٣٩٨	بيان من أخرج حديث على وأبي هريرة والكلام على رجال الحديث
٣٩٩	بحث إخفاء التأمين والجمهور به والكلام على الرواة
٤٠٠	بيان وهم شعبة في هذا الحديث

الموضوع	الصفحة
أجوبة الحنفية عن رواية شعبة وكشف حقيقة الحال	٤٠٠
بحث الإخفاء بالتأمين والجمهور به	٤٠١
استنباط الإخفاء من حديث عائشة ومن رواية "مسند الحارث	
ابن أبي أسامة" وغيرهما	٤٠٣
بيان أدلة الإخفاء بآمين	٤٠٤
بيان أن الأصل في الأذكار والأدعية الإخفاء والجمهور لمقاصد صحيحة لا غير	٤٠٥
بيان أن الجمهور كان للتعليم	٤٠٦
الكلام على يحيى بن سلمة بن كهيل	٤٠٦
بحث اختلاف شعبة والثوري في حديث التأمين	٤٠٧
بيان وجه التطبيق بين حديثيها	٤٠٨
تحقيق أن الجمهور بآمين كان للتعليم	٤٠٩
بيان أن رواية النسائي أدل على الإخفاء منه على الجمهور	٤٠٩
نبذة من أقوال الأئمة في العلاء بن صالح الأسدي	٤١٠
تحقيق التطبيق بين لفظ شعبة وسفيان	٤١١
أقوال الأئمة في أبي سعيد سعيد بن مرزبان	٤١١
بيان أن الإخفاء بآمين مذهب جمهرة الصحابة والتابعين	٤١٣
تذييل وتكميل في تحقيق اختلاف شعبة وسفيان تحت ضوء بيان إمام العصر	٤١٣
ملتقطات من كلام إمام العصر في بحث التأمين	٤١٥
تحقيق الإخفاء والجمهور	٤١٥

الموضوع	الصفحة
بيان متن أصل الحديث وسبب اختلاف الفاظ الرواية	٤١٦
تحقيق التطبيق بين لفظي الخفض والجهر في حديث آمين	٤١٧
حقيقة جهر بعض الصحابة بالتأمين	٤١٨
بيان أن جهر الصحابة كان للمصلحة وهي الرد على من ظنه بدعة	٤١٩
ثناء الأئمة على شعبة	٤١٩
شعبة أفضل من سفيان	٤٢٠
باب ما جاء في فضل التأمين	٤٢٠
تحقيق أنه ليس حديث البخاري نصاً في الجهر بآمين	٤٢١
بيان معنى "أمن الإمام" ومتى يقول المأموم آمين	٤٢٢
بيان حديث فضيلة التأمين في الصلاة	٤٢٣
استنباط إمام العصر بقوله "إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين	
فقولوا آمين" على إخفاء التأمين	٤٢٤
بحث عبارة النص وإشارته	٤٢٥
استنباط الجافظ أبو عمر ابن عبد البر من حديث الباب على أن المأموم	
لا يقرأ خلف الإمام	٤٢٦
بيان الاشكال على مذهب الشافعي رحمه الله في تأمين المأموم	٤٢٧
مسألة قراءة المأموم الفاتحة عند الغزالي	٤٢٨
رد إمام العصر رحمه الله على الغزالي رحمه الله	٤٢٨
بحث سكتة الإمام في القراءة	٤٢٩

الموضوع	الصفحة
بحث حكم الفاتحة في الصلاة وتحقيقها حديثاً وفقهاً	٤٣٠
بيان عدد السكتات وقول إمام العصر رحمه الله فيه	٤٣٠
فائدة في ذكر معنى آمين وتحقيقه واللغات فيه	٤٣١
باب ما جاء في السكتين	٤٣٢
تحقيق عدد السكتات ومذهب الحنفية فيه	٤٣٢
ذكر مذهب الشافعية في ذلك	٤٣٢
بحث السكتات في القراءة والقيام	٤٣٣
ذكر قول إمام العصر رحمه الله في ذلك	٤٣٣
بيان إضطراب الحديث	٤٣٤
باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة	٤٣٥
بحث وضع اليد وإرساله وبيان مذاهب الأئمة فيه	٤٣٥
بيان الاختلاف في محل الوضع بين الأئمة	٤٣٦
بيان القدر المشترك فيها	٤٣٦
بحث وضع اليدين على الصدر في القيام	٤٣٧
بيان أن زيادة "على صدره" خطأ والدليل عليه	٤٣٨
تحقيق أن كلمة "على صدره" فيه غرابة	٤٣٩
تنبيه آخر : استدلال الشافعية بحديث هلب والرد عليه	٤٤٠
تحقيق حديث وضع اليدين تحت السرة	٤٤١
قاسم بن قطلوبغا	٤٤١

الموضوع	الصفحة
تحقيق لفظ قطلوبغا وبيان مؤلفاته	٤٤٢
تحقيق وضع اليدين على الصدر	٤٤٣
بيان أن التعبير بالصدر ليس من عبارة الشارع حتى يدار الأمر على مسماه	٤٤٣
أدلة الحنفية في اختيار الوضع تحت السرة	٤٤٤
بيان تلخيص مباحث وضع اليدين على الصدر	٤٤٥
باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود	٤٤٦
بيان المذاهب في تكبيرات الانتقال	٤٤٦
بحث تكبيرات الانتقال	٤٤٧
بيان عمل النبي ﷺ ومن بعده في التكبير	٤٤٨
بيان وقت تكبير الانتقال	٤٥٠

(باب رفع اليدين عند الركوع)

ذكر المؤلفات في مسألة رفع اليدين	٤٥١
بيان غرض إمام العصر من تأليف " نيل الفرقدين "	٤٥٢
بيان المذاهب في رفع اليدين	٤٥٣
بيان مذهب الثوري والحنن بن حي	٤٥٤
تحقيق مذهب مالك في رفع اليدين	٤٥٥
بيان أن الأحاديث قد ثبت فيها الرفع بين السجدين	٤٥٦
تنبيه بيان الخطأ في نسخة النسائي وتصحيحه	٤٥٦

الموضوع	الصفحة
ثبوت رفع اليدين بين السجدين وعدم قول الشافعي به	٤٥٧
تحقيق أن الرفع قبل الركوع وبعده ليس بمكروه عندنا	٤٥٨
تواتر الرفع وتركه على رأى إمام العصر	٤٥٨
الإختلاف فى الرفع وعدمه من الإختلاف المباح	٤٥٩
حال الأمصار فى الرفع وتركه	٤٦١
بيان أن الترك قد تواتر طبقة بعد طبقة والعجب على من نفاه	٤٦٢
تحقيق أن أحاديث الرفع الصحيحة إثنا عشر حديثاً لا غير	٤٦٣
ذكر أسماء التاركين من الصحابة	٤٦٤
لم يثبت الرفع عن العشرة المبشرة	٤٦٥
تليخيص البحث السابق فى الرفع وعدمه وأن أحاديث الرفع ستة	٤٦٧
تحقيق الترمذى أن ترك الرفع عليه عمل غير واحد من الصحابة والتابعين	٤٦٨
طريق حديث ابن عمر فى الرفع بين السجدين وبعد الركعتين	٤٦٩
تحقيق عدة أحاديث وآثار فى ترك الرفع	٤٧١
تحقيق وجوه الإختلاف فى حديث ابن عمر المرفوع وهى ستة	٤٧٣
بيان الكلام على أصل الحديث رفعاً ووقفاً	٤٧٤
بحث إختلاف نافع وسالم فى حديث ابن عمر وقفاً ورفعاً	٤٧٥
ثبت عن ابن عمر ترك التكبير فى الخفض	٤٧٦
تحقيق حديث ابن مسعود رحمه الله	٤٧٧
بيان أن ابن مسعود روى عنه حديثان أحدهما من فعله وثانيهما	٤٧٨
مرفوع النبى ﷺ	

الصفحة	الموضوع
٤٧٩	تحقيق حديث ابن مسعود في ترك الرفع
٤٨٠	بيان أنه لا يمكن تعليل لفظ حديث ابن مسعود قاله إمام العصر رحمه الله
٤٨٢	الكلام الملخص في تقوية حديث ابن مسعود
٤٨٣	تحقيق "ثم لا يعود" في حديث عبد الله ولم يرفع إلا في أول مرة
٤٨٤	بحث أنه لا يمكن لهم اعلال ذلك حيث ثبت عندهم ما يرادفه
٤٨٥	تحقيق أن لابن مسعود حديثين قولي وفعلی وإنكار ابن المبارك من القولي
	غفلتهم عن جلالة قدر عبد الله في دعواهم نسيانه الرفع وعدم علمه
٤٨٥	بنسخ التطبيق
٤٨٦	لمعة من مباحث ابن مسعود وتفرده في خصائصه
٤٨٧	حديث البراء بن عازب في ترك الرفع وتقوية إسناده
٤٨٩	تقوية حديث البراء من كلام إمام العصر رحمه الله
٤٩١	بحث تاريخي في الرد على من يدعى أن ابن عيينة تلقن ثم "لا يعود" بمكة
	آثار عن عمر وعلى وعبد الله وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة
٤٩٤	وغيرهم في الترك
٤٩٦	حديث عباد بن الزبير مرسلًا وحديث لابن عمر مرفوعاً في ترك الرفع
٤٩٨	بيان أن تعامل كثير من الصحابة والتابعين ترك الرفع
٤٩٩	بيان مناظرة أبي حنيفة والأوزاعي في مسألة رفع اليدين
٥٠٠	تحقيق أن ما رجحه أبو حنيفة هو مسلك المحدثين في ترجيح الأسانيد
٥٠١	وجه ترجيح أبي حنيفة رواية عبد الله على رواية ابن عمر